

## صحة

## صحة

١٧٤	فصل في ربط الطيب	١٩٥	فصل في الذبح والخلق
١٧٤	فصل في الخناء	١٩٥	فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج
١٧٤	فصل في الوصية	١٩٦	فصل في الجناية في رمي الجمرات
١٧٥	فصل في الخطمي	١٩٦	فصل في ترك الواجبات بعذر
١٧٥	فصل في الدهن	١٩٨	فصل إذا قتل المحرم صيدا الخ
١٧٦	فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ	١٩٩	فصل ولو نقر صيدا الخ
١٧٧	فصل في الشارب والرقبة الخ	٢٠٠	فصل في صيد بجني عليه رجلان
١٧٨	فصل في حكم التقصير	٢٠١	فصل في تغير الصيد بعد الجرح
١٧٨	فصل في سقوط الشعر	٢٠١	فصل في حكم البيض
١٧٨	فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ	٢٠٢	فصل في أخذ الصيد وارساله
١٧٩	فصل في قلم الاظفار	٢٠٣	فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
١٨٠	فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ	٢٠٥	فصل في البيع والشراء والهبة والغصب
١٨١	فصل وإذا ألبس المحرم محرما الخ	٢٠٦	فصل في صيد الحرم
١٨٢	فصل فإذا جامع في أحد السيلين الخ	٢٠٨	فصل في قتل الجراد
١٨٣	فصل وان كان المفسد قارنا	٢٠٩	فصل في قتل القمل
١٨٣	فصل ولو جامع من اراقيل الوقوف الخ	٢٠٩	فصل فيما لا يجب شئ بقتله في الاحرام الخ
١٨٤	فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة	٢١٠	فصل في ذبيحة الحرم
١٨٤	فصل ولو جامع أول مرة بعد الخلق	٢١١	فصل يجوز للمحرم الخ
١٨٥	فصل وشرائط وجوب البدنة بالجماع الخ	٢١٣	باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
١٨٥	فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٣	فصل في شرائط وجوب الكفارة
١٨٦	فصل في حكم دواعي الجماع	٢١٤	فصل في جزاء أشجار الحرم وبناته
١٨٧	فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة	٢١٥	فصل في جزاء صيد الحرم
١٨٩	فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٥	فصل في جزاء الصيد مطلقا
١٩٠	فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ	٢١٧	فصل ثم لا يخلو الصيد الخ
١٩١	فصل في الجنابة في طواف الصدر	٢١٧	فصل ولو قتل صيدا مملوكا الخ
١٩١	فصل في الجنابة في طواف القدوم	٢١٨	فصل في جزاء اللبس والتغطية
١٩٢	فصل في الجنابة في طواف العمرة	٢١٩	فصل في أحكام الدماء الخ
١٩٣	فصل ولو طاف فرضاً أو واجباً أو تفللاً الخ	٢٢٢	فصل في أحكام الصدقة
١٩٣	فصل ولو ترك ركعتي الطواف	٢٢٥	فصل كل صدقة يجب في الطواف الخ
١٩٤	فصل في الجنابة في السجى	٢٢٥	فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام
١٩٤	فصل أما جنائيات الوقوف بعرفة الخ	٢٢٧	فصل اعلم ان الكفارات الخ
١٩٤	فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة	٢٢٨	فصل ولا يجوز للمكفر الخ

٢٢٨ فصل في جنابة المملوك  
٢٢٩ فصل في جنابة القنات ومن جمعناه  
٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه  
٢٣٢ فصل في ارتكاب الحرم المقلوب  
٢٣٣ باب الاحصاء  
٢٣٦ فصل في بعث الهدي  
٢٤١ فصل في التحال  
٢٤٢ فصل في زوال الاحصاء  
٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصاء  
٢٤٤ فصل في انشاء ما حرم به  
٢٤٤ باب الثوات  
٢٤٦ فصل الاسباب الواجبة لقضاء الحج  
٢٤٧ باب الحج عن الغير  
٢٤٨ فصل في شرائطه وازالاجاج  
٢٥٧ فصل ولو اوصى ان يحج عنه  
٢٥٩ فصل في النفقة  
٢٦١ فصل ولو وصى الميت او وارثه  
٢٦٢ فصل ولو قال الامر بمنعت من الحج  
٢٦٢ فصل بجمع الدماء المتعلقة بالحج  
٢٦٢ فصل اءلم انه اذا حج الامر بالحج  
٢٦٣ باب العمرة  
٢٦٥ فصل في وقتها  
٢٦٦ باب التذرع بالحج والعمرة  
٢٦٧ فصل اذا قال على المشي الى بيت الله  
٢٦٩ باب الهدايا  
٢٧٢ فصل ومن ساق بشنة واجب  
٢٧٢ فصل لا يجوز مقلوع الاذن  
٢٧٣ فصل في السن

٢٧٣ فصل ولو نذر هديا  
٢٧٤ باب المتفرقات  
٢٧٧ فصل في حدود الحرم  
٢٧٧ فصل من جنى في غير الحرم  
٢٧٨ فصل ولا بأس بانواع تراب الحرم  
٢٧٨ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم  
٢٧٩ فصل امر كسوة الكعبة  
٢٧٩ فصل يستحب دخول البيت  
٢٨٠ فصل في أماكن الاجابة  
٢٨١ فصل في المراضع التي صلى فيها رسول الله  
صل الله عليه وسلم  
٢٨١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة  
رضي الله عنها  
٢٨٣ باب زيارة سيد المرسلين  
٢٨٤ فصل واذا توجه الى الزيارة  
٢٩٣ فصل وايضا في أيام مقامه بالمدينة  
٢٩٦ فصل في زيارة أهل البقيع  
٢٩٨ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله  
عليه وسلم  
٣٠٠ فصل في زيارة جمل أحد وأهله  
٣٠٢ فصل في الأبار المنسوبة اليه صلى الله  
عليه وسلم  
٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله  
عليه وسلم  
٣٠٥ فصل أجمعوا على ان افضل البلاد مكة  
والمدينة  
٣٠٧ فصل ويستحب ان يصوم الحج

# محلينا وفرونا سيد محمد منسوق فاشق حى

شرح الامام العالم العلامة الخبر البحر الفهامة وحيد دهره  
وفريد عصره ملا على قارى المسهى المسالك المتعسط  
فى المنسك المتوسط على لباب المناسك للشيخ  
الامام رحمة الله السندى نفعنا  
الله بهما وأعاد علينا من  
بركاتهما  
آمين

وبه امشه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما  
{ جمع العلامة قطب الدين الحنفى أثناء الله الثواب الوفى }

ص ٢٤٢

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أَوْضَحَ المحبة بأَوْضَحِ الحجة وأَوْجَبَ أركان الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحجة وأَفْضَلَ الصلوات وأَكَمَلَ التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكنا لتلائق في العبادة وعلى آله الكرام وأصحابه الغمام وأتباعه العظام المتورين للاملة على الأمة - حذرهم الدجبة والظلمة \* (أما بعد) \* فيقول الملقب إلى حرم كرمه الباري على بن سلطان محمد القاري أني لما رأيت لباب المناسك محتصر رفيع الماسك للعالم العلامة والفاضل الفهامة مرشد السالكين ومفيد الماسكين الشيخ رجة الله السندي رجه الله رجه الأبدى أجمع الماسك وأخصر المسالك سخي ياتي أن أشرحه شرحا بين أعراب مبانيه وبين أغراب معانيه ويوضح مشكلات مافيه \* (وأما به) \* المالك المتقسط في المناسك المتوسط فقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على متعلقات البسملة وجزئيات التسمية بخبرنا عن المقصود إلى حد الملائة لكن من الفوائد البديعية لابن القيم الجوزية أن لحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق المرام \* منها أنه موطن لا ينبغي أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك ماقصدا المقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة المبني للمعنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما نقول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا نذكر هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرّد ذكره في قلب المصلّي تجرّد ذكره في لسانه \* ومنها أن الفعل إذا حذف صح الاستدانة به في كل قول وعمل وليس فعل أولي به من فعل فكان الحذف أعم من الذكر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه \* ومنها أن الحذف أبلغ لأن المتكلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله وكفى وسلام على  
عباده الذين اصطفى (أما  
بعد) فإن اسم الله تعالى أكثر  
من أن تحصى وأوسع دائرة  
من أن تعد وأن تستقصى  
وان من أعظم النعم  
وأكملها وأجلها وأفضلها  
على أهل الحرمين الشريفين  
ونخدام هذين الحرمين  
المتيقنين نعمة الحج عليهم في  
كل عام وتيسير ذلك لهم لمزيد  
اللفظ والانعام (وكنت)  
عن شملت هذه العناية



بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة إلى النطق به لأن  
المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فاعله هو بابه تبارك وتعالى والحوالة على  
شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كما قيل

ومن عجب قول الغوازل من به \* وهل غير من أهرى يحب ويعشق

(الحمد لله أكمل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك  
أن أكمله هو ما حده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير إليه حديث لا أحصى ثناء  
عليك أنت كما أثنيت على نفسك فقيه إيماء إلى أن اللام في الحمد انما هي للعهد وبؤيده تقييده  
الغنيمة لتضمن شكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام فإنه  
لولا هداية الله ما هدينا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله  
تعالى حكايته عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
ثم لامرية أن الهداية الموصلة ليس أمرها إليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لاتهدي  
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعت حفظ الأمة عن الغواية  
لقوله تعالى وانك لاتهدي إلى صراط مستقيم فصار معني الاتيين باعتبار اشارات الدلالاتين  
كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة اذ رميت أي صورة ولكن الله رمى أي خلقا وقوة  
(وخصنا) أي معشر أهل الإسلام (بوجوب حج بته الحرام) أي المحترم المعظم في كل زمان ومقام  
وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب  
الاعلى هذه الأمة لكن نظريه العزيز جماعة وردة ايضا جماعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام  
لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا  
ربكم فهذه صيغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحته وثبوت روايته وتحقق  
دلالة يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة بعد  
الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه  
السلام لكان فرضا من أول ظهور أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصاً على قول من قال شرع  
من قبلنا شرع لنا اذ لم يثبت نسخه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم ما أمر بتبابعة ابراهيم  
عليه السلام وملة فعلهم هذا ان الامر أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ  
ابن حجر المكي في استدلالة للرد على المحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى ولله على الناس حج  
البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابته لاتنفي فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مرية  
أنهم الاتشمل الناس السابقين الا اذا اريد بها الاخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض  
الحج انما هو بأمثال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع  
نعم قد يجمع بانه كان واجبا على الانبياء دون أممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق  
انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوجوب والافدح آدم عليه  
السلام وقال له الملائكة بركت بك وقد حججنا قبلك وحج كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل  
ابراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد هاقبل الهجرة حججا لا يعرف  
عدد هاعلى ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على أنه من نوم كما

الربانية وحصلت له هذه  
السعادة العلية وكتبت  
في ذلك منسكا حافلا وكتابا  
لا كثر ما يحتاج اليه من  
الحج شاملا فسألني بعض  
من يتبعين موافقه ولا  
يسوغ مخالفته أن أفرد  
أدعية الحج والعمرة برسالة  
مستقلة يتفجع بها الحاج  
والمعتمر من أهل مكة  
وأهل الآفاق يخفف حملها  
ويكثر نفعها فاجبته الى  
سؤاله (وجعت) في هذه  
الأوراق ما ورد في الحج  
والعمرة ومقدماتهم من  
الادعية المأثورة والآثار  
المشهورة اتقيتها من  
كتب المناسك وغيرها

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه فقرر ضالحج يشعل الحن أيضا وصرح  
 به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المغيرة بينهما كقوله تعالى  
 من الجنة والناس ويامعشر الجن والناس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية باطمة  
 بما ينتمى ما في بعد اثبات عموم الحكم الشرعي لمجرد اعتبار ما دة الاشتقاق اللغوي المختلف مع  
 انه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي على أفضل الخلق وأكمل  
 الموجودات (الذي أوضع لنا سبل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة  
 والملامة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسان الزلازل أول كثره سلام  
 بعضهم على بعض في جميع الحالات أو سلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو سلام  
 قول من يبرحهم أو بيننا السبل الموصلة إلى الله بالقربية والوصلة فإن السلام من أسمائه  
 اطلاقا للمصدر على الوصف للمبالغة فإنه تعالى منزّه عن صفات النقصان ومقتضى عن صفات  
 الخسائس (وعلمنا الناس) أي بإرادة الله تعالى له كافي دعاء إبراهيم عليه السلام وأرنا  
 مناسكا (وسائر الاحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الاسلام لقوله تعالى وأمرنا بذلك الذكر  
 لتبين للناس ما نزل إليهم (وعلى آله) أي أهل بيته وأقاربه وعترته (وحجبه) أي كل من وآله مؤمننا  
 به ومات عليه ولو من أجنبه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والرافض وأنه  
 على المشرب الحق العدل الذي هو الجامع بين محبة جميع أهل الفضل (الفرق) بضم تشديد جمع  
 الاغتر وهو معنى الانوار (الكرام) بكسر جمع الكرم بمعنى حسن السيرة والوصفان لكل منهما  
 أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسملة والجدلة والصلابة والتعصب (فهذا) اشارة إلى ما في  
 الخاطر أو إلى ما في الدفاتر (لباب المسالك) بضم اللام أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه  
 من المسائل (وعباب المسالك) بضم العين أي وهو معظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من  
 الوسائل (لخصه) أي اختصره أو اختصرته (من كتابي جمع المسالك) أراد به المنسك الكبير  
 الجامع الحاوي لمسائل الحج من القبر والقطمير (عونا للمسالك) أي إيجازا للمسالك العاجز عن  
 تلك المسالك (وتسهيلا للناسك) أي وتيسيرا للعابدين بالحج وما يتعلق به هنالك (سائلا) أي حال  
 كوني طالبا (من فضل المسالك) أي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل  
 ملك ومالك في جميع الممالك (ان تقع به كل آثم) بضم وتشديد ميم أي قاصد (لذلك) أي لذلك  
 الكتاب المعبر عنه بالباب أو الاشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا آمن البيت الحرام  
 والله أعلم بحقيقة المرام ثم يقول بعون الملك المبرور قبل الشروع في المقصود ان ملخص  
 الاخبار والآثار على ما ذكره اخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من  
 الكعبة العظيمة بعد اصطفاؤه الله ما شاء من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية  
 والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة الثمينة والبلدية هو ان الله سبحانه لما خلق  
 عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بالقي عام على مائة له مجاهد من الانبياء فظفر الله الى  
 الماء وتجبلى على الهواء فتروج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء  
 وتزبد فوق الماء قطعة بل لينة مقسدة البقعة فجعلت الارض منها ودحيت من جوانبها  
 واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه تمجد وتقبل مزارا ولم تستقر

وربما زدت أدعية مجتربة  
 القبول وشرعات صح فيها  
 القول واستطردت الى  
 ما ورد في الحج الاكبر وفضل  
 ومذاهب العلماء في ذلك  
 على وجه الاختصار راجيا  
 بذلك حسن القبول لينتفع  
 بها الحجاج والمساغرون  
 وعباد الله المحضون رجاء  
 لا شوا من الله الكريم يوم  
 لا ينفع مال ولا بنون الا من  
 اتى الله بقلب سليم وعلى الله  
 اتوكل وبه استعين انه خير  
 مبسر وخير معين  
 (مقدمة في دعاء الاستخارة)  
 روي عن الانام الحافظ  
 ان عبد الله محمد بن اسمعيل  
 البخاري رحمه الله تعالى  
 بسنده الى

قرارا خلق الله الجبال أو نادا ودارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأمر الجبال اشتهدا  
 ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقعة كما يوحى إليه قوله سبحانه إن أول بيت وضع  
 للناس أى لعبادتهم وجعل متعبدات طاعتهم والواقع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرئ بصيغة  
 الفاعل للذى بيك أى للبيت الذى بيك فأنها الغصة فيها وسميت به لأنها أتت وتصدق أعناق الجبابرة  
 أولها يزدهم عليها الكرام البررة وقد روى أنه كان فى موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال  
 له الضراح لأنه ضرح من الأرض وابعده هو المشهور بالبيت المعمور الحاذى للبيت المذكور  
 ويطوف به الملائكة فلما أبطأ آدم عليه السلام أمر بان يحججه ويطوف حوله ثم رفع فى الطوفان  
 إلى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا يتصل لهم نوبة الاعادة وهو لا ينفى  
 ظاهرا لا بآية فإن موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهى لا يمكن رفعها  
 وإنما رفع البناء الموضوع فى محالها المتشرف بوضعه فى مكانها العلى شأنها ثم بنى بدله إبراهيم  
 عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم وهم حتى من آلين اصهار اسمعيل عليه السلام ثم  
 الهدم القصة من ملوك مصر أو الشام ثم قرئ قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين  
 القبائل الأربعة المتعلق بكل منهم جداد من بناء ذلك المقام فى وضع الحجر الأسود والركن  
 الاسعد حيث أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو استقلالا ومنعه بقية الزملاء ادعاء كل منهم  
 اجلالا ائى أن اتفقوا فى دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية إلى المقاتلة أن كل من  
 دخل من باب السلام فى صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع  
 فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فراقه قدمه هذا محمد الأمين فذكره  
 القضية وما جرى لهم من القصة والنصة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر العظيم وأشار  
 لكل رئيس أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الأوسط من رداءه  
 ووضعوه جله فى محله ثم بناه عبد الله بن الزبير رضى الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث  
 عن عائشة رضى الله عنها مر فوعا أنه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على  
 قواعد إبراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم فى النكبة وفتحت الباب الغربى  
 من البقعة والضقت العتبة العليا بالأرض السنية تيسير للدخالين وتسهيل للخارجين  
 فبناه عبد الله على طبق ما تناهى صلى الله عليه وسلم فتعقبه الحجاج وسد الباب الثانى وأخرج  
 الحطيم من المباني ورد الجدار الذى يليه إلى ما كان عليه وأغل الحكمة الإلهية أن كل أحد  
 يتمكن من دخول البيت عنك ولو بالدليل الظنى كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وإن  
 يتميز مائت من البيت بالدليل القطعى عن غيره مراعاة للاحتياط اليقيني فى استقبال الصلاة  
 التى هى الركن الدينى والحاصل أنه بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووفق سبع شواطئ  
 ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا كثيرا خيرا الدينوى والاخرى لمن حججه واعمره  
 واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى أى مرشدا للعالمين عموما لأنه قبله طهيم وميتهم  
 وسبب حداية إلى جهة عبادتهم وأدب جلسهم فى طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيرى  
 قدس الله سره الحلى البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس  
 وتغزى من لم يزل عن الغير فالبيت مطافة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضى الله  
 عنهم أنه قال كان رسول  
 الله يعلم الاستخارة كما يعلمنا  
 السورة من القرآن يقول  
 إذا هم أحدكم بالامر  
 فليركع ركعتين من غير  
 الفريضة ثم ليقل (اللهم انى  
 استخبرك بعلمك واستقدرك  
 بقدرتك واسألك من  
 فضلك العظيم فانك تقدر  
 ولا أقدر وتعلم ولا أعلم  
 وأنت علام الغيوب) (اللهم)  
 ان كنت تعلم ان هذا  
 الامر خير لى فى دينى ودنياى  
 ومعاشى وعاقبة امرى أو  
 قال فى عاجل امرى وآجله  
 فاقدره لى ويسره لى ثم بارك  
 لى فيه وان كنت

خمسة اعوام لا ينفذ الى تلغوم رواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه انه محروم عن الخير  
 الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجاهل ورعي الاستصحاب خلافا لمن حمله على الايجاب  
 والله اعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاقل مع قلعهما  
 فانه لا يفتوت الحج الا بقونه ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان  
 وقته متسع الى آخر العمر وامام سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقيق محله وأما شرائطه  
 فبينها المستنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء  
 وشرط وقوعه عن الفرض وسبب بيان أحكامه في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من  
 أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها  
 واذا فقد واحد منها لا يجب أصلا بالنية ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى الفرض  
 وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاقل من شرائط الوجوب وهو تحقق الاسلام  
 لا مجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذميا أو حريبا كثره  
 طاهريا أو باطنيا ولم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق الفقير فانه لا يجب عليه  
 ابتداء لكن ان اذاه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعده لا يجب عليه ثانيا قال  
 (ولا يصح منه) أي من الكافر (ادائه) أي مباشرة الحج (بنفسه) لعدم صلاحية له لفقد  
 أهلية لمطلق العبادة (ولان مسلم له) أي لكافر ثانيا عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافر اياه  
 لا فرضا ولا نفلا ادليس له استحقاق الثموية بل تعين عليه العقوبة ولو حج ثم أسلم لا يبتدع حاج حال  
 الكفر اذ لم يصح عنه ولا يصير مسلما بمجرد مباشرة على خلاف سبب في قضيته وامام وقع  
 في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير  
 واقع في محله لانه مستعنى عنه بعد قوله الصحة اذ الحج ادا لم يكن صحيحا لا يتصور وقوعه عن  
 الفرض ولا عن الذل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرمت مسلم ثم ارتد) أي في اثناء احرامه  
 (بطل احرامه) أي لشبهه بالركن والافارقة لا تبطل الشرط الحقيقي كالتطهارة للصلاة وكذا  
 بطل بالاولى كل ما قبل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه  
 (فعليه الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حتم) أي وجوبا (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه  
 لو ملك الكافر ما به استطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما كفر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة  
 فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيرا فانه يتقرر في ذمته بذنا وقد صرح  
 بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة  
 وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما قبله حال الاسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد  
 وهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة ثم لوصل الطهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم  
 ووقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانيا ومن فروع هذه المسئلة ان العصاة لو ارتد بطلت  
 صحته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار حيا والاف يكون تابعا وهذا كله عند ثانياه  
 على أن مجرد الكفر محبط للأعمال اقوله تعالى ومن يكفر بالايمان نقصد بحبط عمله خالفا  
 للشافعي فان البطلان عنده مقبى بونه على كفره لقوله سبحانه ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس  
 وهو كافرا ولو كان حبطت أعمالهم في الدنيا والآخره ولما ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

مؤمنة اذا قضى الله ورسوله  
 أمرا ان تكون لهم الحيرة  
 من أمرهم ومن يعص الله  
 ورسوله فقد ضلّ ضلّالا  
 مينا ولا يصلح ما في وقت  
 الكراهة ويستحب أن  
 يفتح دعاء الاستخارة وكل  
 دعاء بالحمد لله والصلاة  
 على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأن يكرر هذه الصلاة  
 ثلاث مرات وقيل سبع  
 مرات وان يقرأ خلف كل  
 ركعتين منها دعاء الاستخارة  
 ثلاث مرات ليكون أقرب  
 الى التبول وأصح ثم يقول  
 (اللهم) خروني واختر لي  
 ثلاث مرات ثم ينظر الى  
 ما يسبق الى قلبه فان  
 انصرف فيه ان شاء الله تعالى

لشمول البطلان على الدنيا والاخرة ولحصول خلوه في الذار وأما من آمن وعمل صالحا بعد  
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو محمد  
في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الاجرام) أى قبل الوقوف بعرفة (كافر) أى أصلى  
(أو صرند) أى بأمر عارض (ان جلد الاكرام له) أى للنجس (صح عن الفرض والافلا) أى وان لم  
يجدد الاكرام فلا يصح عن الفرض كذا في البحر وهو موهم أنه يضح عن النقل لكن سبق أن  
من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهره الاطلاق على ما ينه وهو يقيم بطلان احرام  
الكافر قبل الاسلام بالاولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على  
احرامه يكون تطوعا ففيه نظر لما قال صاحب البدائع من أن احرام الكافر والمجنون لا ينعقد  
أصلا لعدم الاهلية وأنت تعلم أن احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل  
يتعين ما قدمناه من التفصيل ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص  
وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قيده بالتطوع  
لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يسامح به في الفرض بخلاف النقل فانه سوح بترك  
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البنابيع نظر الى أن الاحرام شرط وهو عبارة  
عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد احرامه لافرضه ولا نقلا وكذا  
المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج ان مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون  
وسمى في الجمع بين القولين في محله بقى الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالصلاة  
بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب البنابيع والبدائع حيث قالوا شهد الشهود انهم رأوه  
قد حج أو تها بالاحرام ولبي وشهد المناسك كلها فهو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو  
مرتد وخالفهما آخرون يقولون ان حج الكافر لا يعتد به فيه بل لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم  
باسلامه على ما في البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحتمل عدم  
الاعتماد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتداء في خلافه ومثل الحكم في اسلامه يكون الحكم في  
احرامه قال في الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولا ذكر بعضهم أنه يسقط  
وهذا في حكم الظاهر ظاهره وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط عنه  
والافلا انتهى وقوله قبل الاجرام أى قبل تحققه فانه اذا وجد منه الاسلام عند قصد الاحرام  
سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذ في الاخرة بترك اعتقاده الشرائع  
بلا خلاف واختلفوا في حق المؤاخذة بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا  
الى المؤاخذة في الاخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم  
المؤاخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أى الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم  
بكون الحج فرضا لمن في دار الحرب) أى نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بمجرد علم)  
متعلق بالعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا  
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أى ويجب العلم أيضا بمجرد علم (لوقول)  
أى المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعنى ولم ينشأ فيها اقدر ما يتعرف فيها شرائع  
الاسلام وقواعده الاحكام كما يدل عليه قوله (لأن في دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وعلماني وأوصاني به  
الشيخ العارف ولي الله  
تعالى مولانا على المتقى  
أفاض الله علينا من بركاته  
دعاء الاستخارة العامة  
وذكر انه نقل ذلك من كتاب  
الاوراد للشيخ شهاب الدين  
السهروردي رحمه الله تعالى  
فقال يقرأ كل يوم عند  
الاشراق بعد صلاة ركعتين  
هذا الدعاء مصلية على رسول  
صلى الله عليه وسلم في أوله  
وآخره اللهم انى أستخيرك  
بعمالك واستعديرك بقدرتك  
واسألك من فضلك العظيم  
فانك تقدر ولا أقدر وتعلم  
ولا أعلم



وأسلم فيه (ولو لم يتأهل على الإسلام) أي في بدء أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر في جهله حيث لا يعرفه  
 الأحكام لتقصيره لكن ذكر في منكر الفارسي والبحر أنه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر  
 فكشفتين ثم تحول إلى دار الإسلام فلم يزل يوجب الحج إلا بعد مضي سنتين فيه أو إذا لا يجب  
 عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل واحد انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البالوغ)  
 وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض لأن الجواز والعصمة (فلا يجب على صبي) أي غير  
 أو غير مميز (فالوجوب) أي غير بنفسه وغير مميز بأحرام ولبه (فهو ونقل) أي سبعة نقل لأرض لكونه  
 غير مكلف ولو أسرم ثم بلغ فلوجبته أحرامه يقع عن فرضه والافتلاو بما جوزه التجديد لكون  
 شروعه غير لازم له بخلاف العبد البالغ إذا اعتق فإنه ليس له أن يجتد أحرامه بالقرض للروم  
 الأحرام الأولى في حقه بشر وعه فليس له أن يخرج عنه الأبدان وبقياته لانداده (الرابع  
 العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض واختلاف هل هو شرط الجواز أم لا لأن  
 البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذي لا يعقل كالصبي عليه ما قال ابن أمير طاح  
 قال مشايخنا وغيرهم بجمعة صح الصبي ولو كان غير مميز وكذا يصح المجنون قلت فينبغي أن يجمع  
 بينهم ما يجعل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية النية في الأحرام كالصبي  
 الذي لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذي له بعض الإدراكات الشرعية وعلى جمعة صح الصبي  
 العبر المبر إذا ناب عنه وليس في النية ورأيه ما في الحاوي والعناية والمنقح عن محمد في رجل  
 أسرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عاهة ففقدى به أصحاب المناسك بلبث على ذلك سنتين ثم أفاق قال  
 يجوز له ذلك من حجة الإسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقيما في كل من الأركان (فلا  
 يلزم المجنون والمعتوه) والعقود من فروع الجنون في التسمية هو محتل الكلام فاسد التدبير  
 لأنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الأبادرا والمجنون  
 صده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل المجنون من يفعل لاعتقاده مع طهور الفساد والمعتوه  
 من يفعل فعل المجنون عن قصد مع طهور الفساد (فالوجوب هو نقل) الظاهر أنه مقيم بما إذا عقل  
 النية وتلفظ بالتلبية كما قد ساءه والأمكنه كصلاته بلا طهارة بحيث لا يصح عن فرض ولا نقل  
 (وإن أفاق) أي عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف بجذد الأحرام) أي كالصبي إذا بلغ  
 (سقط عنه القرض والافتلاو) أي عاقلا (ثم جن ببق المؤدى فرضا) أي أن نواه فيما أداء  
 أو أطلقه (فلو أفاق لا يقتضي) لأن الأفاقة بعد الجنون ليست كالإسلام بعد الارتداد (ولو أسرم  
 صحيح) أي عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المأكل) أي بما شرته له أو بزيادة عنه  
 في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنتين يجوز له عن القرض) لأنه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل  
 النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أي حكم المبذر المجور عليه (كالعاقل الخامس الخربة)  
 أي الأصلية أو العارضية وهي شرط الوجوب والوقوع عن القرض لا الجواز اتفاقا (فلا يحل  
 على مملوك) أي سواء كان قساً أو مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد (فإن صح ولو باذن المولى فهو ونقل  
 لا يقطع به القرض) أي لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الإمام مالك  
 أنه يملك العبدان ملكه ماله فكذلك فلو صح بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب  
 لا لشرط الجواز والوقوع عن القرض حتى لو تكلف الفقير وجع وبوى ح القرض أو أطلق حازله

وأنت علام العيوب اللهم  
 اني لا أملك نفسي شيئا ولا  
 تفعا ولا مونا ولا حياة ولا  
 نشورا ولا استطيع ان  
 آخذ الا ما أعطيتني ولا  
 ان اتقى الا ما وقيتني اللهم  
 وفقني لما يحب وترضى من  
 القول والعمل في يسر  
 وعافية اللهم خذني واخترني  
 ولا تنكحني الى اختساري  
 اللهم اجعل الخيرة في كل  
 قول وعمل اريده في هذا اليوم  
 واليلة وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 ومنذ عانى رضى الله عنه  
 هذا الدعاء ما رأيت الا خيرا  
 ولم أرسوا قط وبقه الحمد  
 والمدة ورأيت بخيط العلامة

وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأثي والمعاد (والتكن من الراحة) أي  
 الاقتدار على ركوب المركوب حيث شاء من غير أوحيل أو بعل لأنه كره ركوب الحمار  
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (بلك أو جارة في حق الآفاقي) أي ومن  
 في معناه ممن بينه وبين عرفة مسافة سفر كسيأتي بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن  
 في حكمه ممن ليس يوجد في حقه تلك المسافة (إن قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والا  
 فكالآفاقي) أي وإن لم يقدر المكي على المشي فحكمه كالأفاقي في اشتراط الراحة له أيضا  
 وإنما حملنا الآفاقي على ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الخيف والفقراء ونحوهم ما فيه  
 نرحم عظيم لكن المصنف أجل الآفاقي على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الآفاقي إذا وصل  
 إلى ميقات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه إلا الزاد دون الراحة إن لم يكن عاجزا عن  
 المشي وينبغي أن يكون الغني الآفاقي كذلك إذا عدم الركوب بعد وصوله إلى أحد المواقيت  
 قائمة بالفقير لظهور رخصته عن المركب وليقيد أنه يتعين عليه أن ينوي حج القرض ليقع عن  
 حجة الإسلام ولا ينوي نقلا على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاقي  
 فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه أن يحج جبا نائيا ولو أطلق بصرفه إلى القرض  
 وعند الشافعي لو نوى نفلا يقع عن فرضه فعلم بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير إنما المراد  
 به الآفاقي قبل وصوله إلى الميقات فإنه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب إحرام أحد النساكين  
 ويدخله إلى مكة ووضوله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرمه أم لا وسيأتي زيادة  
 تحقيق ذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغني وليس له حتم  
 نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يباغ) بالشديد والتخفيف أي يوصله (إلى مكة)  
 بل إلى عرفة (ذاهبا) أي إليها (وجائبا) أي راجعا منها إلى وطنه (راكبا في جميع السفر لا ماشيا)  
 أي في جميعه ولا في بعضه إلا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو ما ركوب زاملة  
 أو شق محمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفة فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق بيلغها أي  
 يجعله وصلا بانفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا  
 ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحة  
 زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر هاء أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكه  
 (وخادمه) أي من عبده وجاريته المحتاج إلى خدمته ما (وفرضه) أي المقتدر إلى ركوبه ولو  
 أحيانا وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عتده حربه إن كان من أهله  
 (وآلات حرفته) بكسر ففتح جمع حرفة أي وعدة صنایعه التي يستعين بها على معيشته (وثبابه)  
 التي يكتسبها (وأنائه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (وهو منه مسكنه) أي إصلاح مكانه  
 ولو في بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقة وكسونه) أي ونفقة من يجب عليه من عياله  
 كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة إذا كانوا من أهل الاقتدار وأقاربه الفقراء من  
 ذوى أرحام محارمه (وقضاء دينه) أي المعجلة والمؤجلة (وأصدقة نسائه) أي ومهورهن  
 (ولو مؤجلة) أي فضلا عن المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن أصدقة نسائه يعني المؤجلة  
 دون المعجلة (إلى حين عودته) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط

قاضي القضاة أبي البقاء بن  
 الضياء رحمه الله تعالى عن  
 الشيخ الصالح أبي الحسن  
 علي بن يعقوب النيماني قال  
 وجدت منقولا عن بعض  
 الصالحين أنه قال إذا اشكل  
 عليك وجه الخيرة في أمر  
 فانظر إليه الجمعة فإذا هدأت  
 العيون فقم وتوضأ وافرش  
 فراشك مستقبلا القبلة  
 وصل ركعتين واقرأ في  
 الأولى فاتحة الكتاب وقل  
 يا أيها الكافرون وفي  
 الثانية الفاتحة والاختلاص  
 فإذا فرغت من الصلاة  
 فاضطجع على جنبك الأيمن  
 وارفع يديك وقل اللهم

يا كائنا

(شفقة) أي بقاء شفقة (المال بعد إياه) أي لاستنة ولا شهر ولا يوم كما ورد فيه روایات عن بعضهم قال  
 ابن الهمام والمسلو وعندنا أنه لا يعتبر شفقة لمال بعد إياه في ظاهر الرواية (ومن له مال يسلعه) أي  
 إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والمال أنه ليس له مسكن يأوى إليه ولا عبد يستخدمه  
 ويكون حواله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى  
 ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فإنه تعين أداء  
 التسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق  
 بينهما ما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه  
 لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إياه وعنده درهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك  
 في غير الحج فإن فعل أم لأنه مستطيع على الدرهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء  
 المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فإنه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أي لشخص  
 (مسكن فاضل) أي عسكاه وعن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره أو بيعه (أو عبد) أي  
 لا يستخدمه (أو متاع) أي لا يمتنه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم  
 الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والجوم والهيئة وأمثالها من  
 الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كما في  
 التناوذية (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على قدر  
 حاجته من غلتها (أو كرم) أي بستان عنب ونحوه من أشجار وغار زائدة على مقدار التفكيكها  
 (أو حوانيت) أي من دكاكين وحامات وسائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو نحو  
 ذلك) أي من ابل وبقر وغنم تربي (عما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها وأشعرها ولحماها (يجب بيعها)  
 أي على صاحبها (إن كان به) أي بغيرها (وفما الحج) أي بشفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ  
 الرخصة إذا بلغ نصابا ولو لم يحمل عليه الحول وبعلقه وجوب الأشحية ومدة الفطر وشفقة  
 ذوى الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو مبرل) أي يكفيه منزل آخر  
 (دونه) أي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي  
 من تركى أو حبشى ويكفيه للخدمة عبد هندي أو فوجي (فليس عليه بيعه) أي بيع ما ذكر من  
 الواسع والغالى والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بما دونه لكنه لو فعل فهو  
 أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كما لا يجب عليه بيع المنزل  
 والاقتصار على السكنى بالأجرة أو الاعارة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن قيس كان  
 في مسكنه أوفى كسوته أوفى خدمه فضل عن الكفاف يبلغه زاد أو واحد فعليه الحج والمذهب  
 عندنا ما تقدم قاله في البجروذ كرم المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على  
 ما إذا كان له مسكن وثياب وخدما زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته لا ينافي المذهب  
 (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي بيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي  
 الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وفاء لاداء  
 حجه (ولا تنبى الاستطاعة يذل الغير) أي باعطاء غيره له (مالا) أي قدر زاد وراحلة (أو طاعة)  
 أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن (ملسكا) أي من جهة القليل في المال والخادم

قبل الكون أنت كنت ولا  
 يكون ناست العيون وزهرت  
 اليوم يا حي يا قيوم اللهم  
 إن كان لي في هذا الأمر  
 خير فأرني في بلقي هذه  
 يا ذا جنة وان لم يكن  
 في هذا الأمر خير فأرني في  
 بلقي هذه سواد جنة وما  
 كان الله لي بجزء من شيء في  
 السموات ولا في الأرض  
 أنه كان عليما قديرا قال  
 فإن الله تعالى بربه أحد  
 الأمرين إن كان أحدهما  
 متعين الخيرة وإن كانا  
 متساويين فإنه لا يرى شيئا  
 وفي منسك ابن العجمي ولا  
 يأخذ النقال من المصنف قال  
 العلماء



(أواباحه) أي بالاعارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان ثقل  
 المنفعة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لانتبت بذلك  
 الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبيا فقيسه قولان أصحهما أنه لا تثبت انتهى والظاهر أن  
 القضية تكون منعكسة فان منة الاجنبي أقل من عطية القرئيب لاسيما وقد ورد أنت ومالك  
 لا يبيك وثبت ان أطيب ما كاتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو صدق به عليه  
 أو وهبه انسان ما لا يبيح به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للتييم انتهى ولعل الفرق  
 أن أمر الماء سهل المبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتميم طهارة ضرورية  
 على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبيل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال  
 وجب) أي عليه الحج اجاعا (ولو امتنع البازل) أي من البذل (بعد احرام المبذول) أي بامر  
 البازل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الاصر له (يجبر) أي البازل (على البذل) كذا في  
 المحيط وفيه بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يقيد التملك خلافا  
 لمالك في المسئلتين فلعن امتناعه محمول على قصده رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد  
 احرامه لانه أوقعه في أمر لازم الاتمام بغرضه فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه  
 صار في حكم المستهلك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق  
 كل) أي كل أحد من مریدی الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم  
 الاولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفيه والمراد بالمحمل الهودج وفي معناه الشقة وفي  
 المتعارف (أو رأس زامله) أي بعينه مقرر عليه أنه ومناعه وزاده أو الحمل لغيره والركوب له  
 (أو محارة) أي مما يوثق من جهة الشام فدير كبر فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعينه مقب  
 (أو راحلة) والمقصود من السكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزاء سفره واثنا عشر فلا يجب  
 عليه اذا قدر على قدر ما يركب عقبة بان يستأجر اثنان بعينه أو يشتر كامل كافيته فيعاقبا في  
 الركوب فرسخا فرسخا أو يومافيو ما أو منزلا فخر لا ومن تعب ركبا أو نزل أو نحو ذلك والحاصل  
 انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الآن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة  
 شديدة فن كان يستسك على الرحلة لم يعتبر في حقه الا وجدانه عند الاربعة والافه يعتبر وجدان  
 الحمل ونحوه مع الرحلة قال ابن الهمام وهذا لان حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا  
 ورفاهة فالمرقه لا يجب عليه اذا قدر على رأس زامله وهو الذي يقال في عرفنا ركبا مقب لانه  
 لا يستطيع السفر كذلك بل قديم للجهل هذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل  
 ومثل هذا يتأتى في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبز وجبن ودون لحم وطبيخ قادر على  
 الزاد بل ربما لم يضر ضاعدا ومعه ثلاثة أيام اذا كان متروفا معتادا اللحم والاغذية المرتفعة بل  
 لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر  
 كل في حق الرحلة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبز وجبن أو لحم) عطف على جبن (وطبيخ)  
 عطف على لحم والواو بمعنى أو وليع أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبيهه (الاختلاف الناس  
 ضعفا وقوة) على التعيين السابقين من تفاوت الرحلة والزاد ونصب ضعفا وقوة على التميز  
 وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الإفاقي ولذا (قال ومن كان داخل المواقيت فهو كالساكني

اختلفوا في ذلك فسكره  
 بعضهم وأجازه بعضهم  
 ونص أبو بكر الطرطوشي  
 من متأخري المالكية على  
 تحريمه (فصل في الوداع)\*  
 يستحب اذا اراد الخروج  
 من منزله ان يصلي في بيته  
 ركعتين يقرأ في الاولى بعبارة  
 الفاتحة قل يا أيها الكافرون  
 وفي الثانية بعد الفاتحة  
 قل هو الله أحد فقد روى  
 الطبراني عن النبي صلى  
 عليه وسلم انه قال ما خلف  
 أحد عند أهله افضل من  
 ركعتين يركعهما عندهم  
 يريد سفره ذكره النووي  
 رضى الله عنه في الايضاح

في عدم اشتراط الراحلة) أي اذا قدر واعي المشي وقبل الراحلة شرطاً مطلقاً لان بين مكة وعرفة  
أربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشي أربع فراسخ راجلاً أي ماشياً كذا في المحيط وهو  
الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة من غير شقة  
بين الامراد الافاقية والمكة قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر واعي عليها  
والاقل اصح انتهى وفيه نظر ظاهر اذا الحكم السابق مقيد بمقدور وهو القليل النادر والاكثر  
الغلب ان كل احد لا يقدر على المشي ومبنى الاحكام الفقهية على الامور العالوية فلذا اطلق  
صاحب المحيط وأما الراد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غيره واحمد في  
النياسع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفهم وبما لهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عدد هم  
لكن قال في فتاوى قاضيان والنهاية ان كان مكياً أو ما كان يقرب مكة كان عليه الحج وان كان  
فقراً ما يملك الراد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر لان الزاد اذا كان يملكه فكيف يمكنه  
في الطريق وقال ابن الجعي هو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جداً ونادر ووعا  
أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فنخرج عن حكم العادة وعن فتوى العامة  
بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرماني وحد أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت  
الى الحرم وهو بعيد جداً ولذا قال ابن الجعي وهذا فيه نظر فالواجب الحج ماشياً على من  
كان داخل ذي الحليفة للحققة مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الاصحاب ان حرم من كان حول  
مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للعلم الحنفية المدفوع  
عن المخرج في القضايا الشرعية وهو المقول عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج  
ما قلنا عن النياسع يجب الحج على أهل مكة ومن حوله اي من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة  
أيام اذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشترط الراحلة في حق من بينه وبين مكة  
ثلاثة أيام فصاعداً امامادون ذلك فلا يشترط اذا كان قادراً على المشي انتهى وأما ما ذكره  
غيرهم من الاطلاقات فتقابل للتقييد بالمد كورات في الابصار وانما اشترط الراحلة في وجوب  
الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة ومن حوله فليس عليهم الحج اذا قدروا بغير راحلة قال  
في البحر يجزئ أن يكون البعد فسر اب ثلاثة أيام فافوتها كما قال صاحب النياسع وغيره  
وكذا ما ذكر في شرح مختصر المكرخي من أن أهل مكة ومن حوله يجب الحج على القوي منهم  
بغير راحلة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تعليله  
بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان  
المصنف مال الى ما فهم الكرماني من عومات كلام الاصحاب غير ملتفت الى تقييداتهم في هذا  
الباب فعبر عن القول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السقرفين كان من  
مكة على ثلاثة أيام فصاعداً فهو كالأفاقي في حق الراحلة) يعني وفي حق الزائد بالاولى (وهو  
اختصار جماعة) أي عن ذكرناه واختاره (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج)  
كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته فمن فرض فيه الحج الاية وهي عندنا شوال وذو  
القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة ومتباني خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج اهل بلده  
ان كانوا يخرجون قبله) فلا يجب الاعلى القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه أي المال

وفي بعض نسخ نسخة ويترأ  
بعد السلام آية الكرسي  
ولا يلاف قريب ويأل  
الله تعالى الاعانة والتوفيق  
ويقرأ هذا الدعاء اللهم  
انت صاحب السفر  
والخليفة في الامل والمال  
اللهم اناسألك في مسيرنا  
هذا البر والتقوى ومن  
العمل ما تنسب وترضى  
اللهم اناسألك ان تطوى  
لسا الارض وتمون علينا  
السفر وترزقنا في سفرنا  
هذا السلامة في العقل  
والدين والبدن والمال  
والولد وتبلغنا حج بيتك  
الحرام وزيارة نبيك عليه  
افضل الصلاة

(قبل الوقت) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو في سعة من صرف المال (حيث شاه) من شرع مسكن وخادم وترتوج ونحو ذلك (ولاج عليه) أى وجوبه بالانه لا يلزمه التأهب في الحال (وان ملكه فيه) أى في الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا انصرف بيعا لم يخلفا ومنطقا لمعارف مفهوما لكن ان صرفه على قصد حيلة اسقاط الحج عنه فيكروا عند محمد ولا بأس عند أبي يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن يقال اذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج لبعده المسافة أو قادرا في أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يخرج حتى اقترة قد ردينا وان ملك في غيرها وصرفها الى غيره لاشئ عليه ثم قال واقتصر في النبايع على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا أى ما ذكر في النبايع يقتضى انه لو ملك في أوائل الأشهر وهم يخرجون في أواخرها جازله اخرجها ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره أثم انتمى والحاصل ان الانتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتراخي فلا وأما وجوب الحج بذلك فنابت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوات فانما لا تجب قبل وقتها كذا هنا الا ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد بأشهر الحج في الآية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها وللشعاريان الافضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافا للشافعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الأشهر ولكنه ركاع الاتفاق على ان سائر افعال الحج من طواف القدوم وسعي الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو سلم كافر) أى أصل أو مرتد (أو بلغ صبي أو افاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الاناث (قبل الوقت تخافوا) أى كل واحد منهم (الموت) أى حاوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرين على اداء الحج بمال أنفسهم (قيل ليس عليهم الايصاء بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا تنزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أى الايصاء بناء على ان الوقت انما هو شرط الاداء لا للوجوب وقد وجب بالايصار (فان اوصوا به فعلى الاول) أى على القول بان الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أى الايصاء (وصح) أى الايصاء (على الثاني) أى القول بان الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الايصاء عدم صحته كإساق بيان بحقيقة (والتلافي) أى المذكور (مبنى على ان الوقت شرط الوجوب والاداء) كما ينه (قولان) أى هما روايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وروح ابن الهمام القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب المجمع صحة الايصاء الى الامام وصاحبيه وخلافها الى زفر ومال بأنهم كانوا أهلا للوجوب وقت الوصية فيصح ايصاؤهم بأن يخرج عنهم في وقته ليجزهم عنه ويؤيده ما في فتاوى قاضيهان فلو بلغ الصبي حضرة الوفاة وأوصى بأن يخرج عنه بحجة الاسلام جازت وصيته بعدنا ويصح بفعل المذهب الجواز وهو لا ينافي جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمخرج خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير وبني عليه ما في المتوسط من صحة

والسلام اللهم اني لم اخرج  
اشرا ولا بطرا ولا رياء ولا  
سمعة بيل خرجت اتقاء  
سخطك وابتغاء مرضاتك  
وقضاء لقرضك واتياك السنة  
ببذل محمد صلى الله عليه  
وسلم وشوقا الى لقاءك اللهم  
فقه قبل ذلك مني وصل على  
اشرف عبادك سيدنا محمدا  
وهلى آله وصحبه الطيبين  
الطاهرين اجمعين فاذا  
بهم صلى قال اللهم اليك  
توجهت وبك اعتمدت  
اللهم اكفني ما أهمني وما لا  
أهمني اللهم زدني التقوى  
واعف عني ذنبي ذكره ابن  
جاعة وزاد فيه فقال وعن  
انس بن مالك رضى الله عنه

الايصاء وعدمها قنامل فانه وضع زال وموقع خلل (الوع الثاني) من أنواع شرائط  
 الحج (شرائط الاداء) وحكمها انه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائه  
 عليها فان وجدت هذه الشرائط وما قبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه  
 وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ما سبقه الا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجتناب  
 في الحال واما الايصاء في المال ثم هذه الشرائط كلها تختلف فيما يختلف الشرائط السابقة  
 قائم متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولذا أدرجه المصنف فيها  
 ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أي من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض  
 والعلل فقبل الصحيح انه) اي هذا الشرط الاول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من  
 النوع الاول) وهو شرط الوجوب حسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح  
 (وقبل الصحيح انه من الثاني) أي من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه قاضيتان  
 في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط  
 الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الاجتناب ولا الايصاء (على الاعمى والمقعد) بصيغة المجهول أي  
 الذي الزم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذي لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو  
 يعضه (والرمن) يقفح فكسر أي صاحب المرض المزمن الذي لا يرجي برؤه (ومقطوع الرجلين)  
 وانما هو ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور المخرج عليهم ما ان وقع  
 التكليف للحج بانفسهما ثم رأيت الكرمان نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل  
 الواحدة بالاولى (والمرضى) أي حال مرضه (والمعسوب) أي الضعيف على ما في القاموس  
 والمراد به هنا الشيخ الكبير الذي لا ينبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسكان والتبوت عليها  
 البعثة وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال أم لا لوجه له أصلا  
 قال ابن الهمام في المشهور عن أبي حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال في البحر وهذا عند أبي  
 حنيفة في ظاهر الرواية وهو رواية عنهم ما وقال في ظاهر رواية ما وهو رواية الحسن عن أبي  
 حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الراد والراحلة ومونة من يرتفعهم ويضعهم ويقودهم الى  
 المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثاني يجب) أي وعلى القول بأنه من شرائط الاداء  
 يجب الحج أو الاجتناب أو الايصاء (ثم قيل) أي على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثاني (يجب  
 عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذا لا يتخلو عن مرجع باهر (وقيل في أموالهم) أي يجب في  
 أموالهم بالاجتناب في الحال أو الايصاء في المال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الأصل عن  
 أبي حنيفة على ما في البدائع من ان الاعمى لا يج عليه بنفسه وان وجد زاد او راحلة وقائدا  
 وأما يجب في ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يجب عليه أن يبيع بنفسه  
 قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة وفي الذخيرة والاعمى اذا وجد زاد  
 وراحلة ولم يجز من يتقوه لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجتناب بالمال فهو على الخلاف بين  
 أبي حنيفة وصاحبيه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرمان الاعمى ان وجد قائدا والزمن  
 والمقعد ان وجد احدا لا يجب الحج على هؤلاء عند أبي حنيفة في أموالهم ذوق أبنائهم ان كان  
 لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم في أموالهم وهو قوله ما ورواية الحسن عن أبي

انه قال لم يرد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم سقرا الا قال  
 حين ينقض من جلوسه اللهم  
 بك انتشرت واليك توجهت  
 وبك اعتمدت انت تفتي  
 ورباني اللهم اكفني  
 ما أهمني وما لا أهتم به وما  
 أنت أعلم به في عز جارك  
 وجل ثناؤك ولا اله غيرك  
 اللهم زدني التقوى  
 واغفر لي ذنبي ووجهي الى  
 الخلد برأيغا كنت وحيثما  
 رجعت فاذا خرج من بينه  
 قال بسم الله آمنت بالله  
 توكلت على الله لا حول ولا  
 قوة الا بالله التكلان على  
 الله اللهم اني اعوذ بك من  
 ان أضل أو أضل

حنيفة قال ابن الهمام انها الاوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع  
انتهى فتبين ان الحسن روايتين أحدهما ما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاجحاج والاخرى انه  
يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام  
(والخلاف) أي المذكور (فحين وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع المذكور  
(اما ان وجدها ووصح) أي سالم (ثم طرأ عليه العذر فالإتفاق) أي اتفاق الروايات أو اتفاق  
العلماء (على الوجوب) أي وجوب الحج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الاجحاج) أي في  
الحال أو الايصاف في المال (الثاني) أي من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق للنفس  
والمال) وقد اختلف فيه ففهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة  
وممن من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والجمع  
والكرمانى وصاحب الهداية وغيرهم (فن خاف من ظالم أو عدو أو سبع أو غرق أو غير ذلك)  
أي غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس أو ماع (لم يلزمه اداء الحج) أي بنفسه بل بماله  
(والعبرة بالغالب) أي في الامن وغيره (برأويجها فان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن  
يؤدى بنفسه (والا) أي بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث  
وعليه الفتوى وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدى بنفسه بل اما أن  
يجب غيره أو يوصى به (ويعتبر وجود الامن وقت خروج أهل بيته) أي الى زمان عودته (لاما قبله  
وبعدته) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال الكرماني ولولم يتمكن من المضى وسأولك  
الطريق لا يدفع شي من ماله وفنقته كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الحج  
حتى انهم قالوا يأثم بدفع ذلك الى الظلة ويجوز له أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه  
المكس والخفارة أي قبل الاخذ منه وفي القنية والمجتبي قال الوبرى للقادر على الحج أن يمنع  
منه بسبب المكس الذي يؤخذ منه الخافلة وكذا لو كان في الطريق خفارة وقال غير الوبرى  
يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبي وعليه الاعتماد وفي المنهاج  
وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حصل له ان الاثم في مثله على الاخذ بذلا على المعطى فلا يترك  
افرض لمعصية عاص ثم على هذا يحتسب في الفاضل عن الجوانح الاصلية القدرة على ما يؤخذ  
منه من المكس والخفارة كما هو عليه الكرماني (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح  
كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي بالفعل (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من  
السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج في الكفاية والخائف من السلطان  
كالريض لوجود المانع ونقل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعزاه من الامر اذوى  
الشان ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق  
لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع التفتنة بين  
العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حوزة مملكته فتقع فتنة  
عظيمة تنفض الى مضرة بالغة لعامة المساكين في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة  
الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية ولا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق  
الحج لاقامة مقامه في أمره ان لم يتفرع عليه فساد عسكرة (الرابع) أي من شرائط الاداء

أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم  
أو أجهل أو يجهل على  
وذلك مستحب لكل خارج  
من بيته وقد جمع من عدة  
أحاديث صححت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم (ويستحب)  
أن يودع أهله وأقاربه  
وجيرانه وأصدقائه ويحل  
منهم ويسألهم الدعاء  
ويسأل كل واحد في كل  
وقت الدعاء فانه لا يدرى  
لسان من يستجاب له وان  
الغير اذا دعاه لسان لم يعص  
الله تعالى المدعوه بذلك  
اللسان فهو أقرب الى  
القبول واذا ودع احدا  
يقول كل منهما لا تخ  
استودع الله دينك وامانتك

في خصوص حق النساء (الحرم الامين) وهو كل رجل مأمن عاقل بالغ مناكحته اسرام على  
 بالتأيد سواء كان بالقرابة أو الرضاعة والمهرية بشكاح أو سفاح في الاصح كذا في  
 المكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان  
 بالزنا فلا تنافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه تأخذ انتهى وهو الاصول في الدين  
 وأبعد عن التهمة لاسيما في المسئلة بخلاف الشافعية في ثبوت الحرمة ثم يستوى في حد  
 يكون المحرم حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً الا ان يعتقد حل مناكحته كالجورمي أو يكون ثانياً  
 ما جازها لاسيما في أوصيا أو محنونا لا يشق والنساء المسلمات فلا يجوز لها  
 وقال حماد لا بأس للمرأة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر  
 والثاني يخرج مع تسافرات في آخرها ما أن تخرج وحدها اذا أمنت على نفسها  
 السرويحي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوه من  
 محرم قال ابن أمير الحاج والامر كما قال والامة والمكاسة والمدبرة وأما الولد ومعتقة البيت  
 يجوز زواجه السفر بغير محرم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو خصم  
 وكذا الجبوب الذي جف مأوه في الاصح (أو الزوج المرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكهم  
 أي وانما يشترط المحرم أو الزوج اذا كان منها وبز مكة ثلاثة أيام فصاعداً ما لو كان  
 من ذلك فلها ان تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تذكر معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
 كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لقساد الزمان (ولا يبرح)  
 لا يكره (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافاً لابي يوسف في رواه  
 عنه انه يجبر الزوج بالخروج معها ويتفق عليها (ولا يجب عليها) أي على المرأة اذا لم يكن لها محرم  
 (أن تترقب من يجمعها) كذا في البرائع وقاصيخان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي حنيفة  
 ان من لا محرم له لا يجب عليه أن تترقب من يجمع معها اذا كانت موهرة (وهل يجب عليها  
 المحرم أو الزوج) أي ارا منعه من الخروج معها الا بأن تتفق عليه (قبل ثم) أي يجب عليها  
 ذلك ان كان له أغنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقبل لا) أي  
 لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بثقة منه على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حنيفة  
 الجعاري وفي نسك ابن أمير الحاج وهل يجب عليها الثقة المحرم والقيام برأيه اختلوا  
 وصحوا وعدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها الثقة المحرم وبين  
 قول من لا يوجب ان المحرم اذا قال لا اخرج الا بثقة نفسي وجب عليها الثقة بالابحار واذا اخرج  
 من غير اشتراط ذلك لم يجب انتمى وهو تفصيل حسن وأما اذا جاز الزوج معها فله الثقة  
 المحض دون السفر ولا يجب انكرائهم اختلوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء  
 كما اختلوا في أمن الطريق فجمع قاصيخان وغيره انه من شرائط الاداء وصح صاحب البدائع  
 والسرويحي انه من شرائط الوجوب وثمرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من  
 شرائط الاداء على الأربع (والخشي) أي المشكل (كالاتي) أي في الاحكام الخمسة بالنساء  
 في شرط في حقه ما يشترط في حق المرأة احتياطاً (النماء) أي من شرائط الاداء وقبل من  
 شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة

وخواتيم عملك وغفر ذنبك  
 ويسر لك الخير حيثما كنت  
 زدك الله التقوى وحسنك  
 الردي فاذا قال ذلك فهو  
 جدير بأن يحفظ الله تعالى  
 ودينه ويرده سالماً مجداً  
 من استودعه أيضاً سالماً  
 بكرم الله تعالى وجزيل  
 الطافه وجميل عوائده  
 ويتصدق بنسب من ماله قبل  
 خروجه وبعده على الفقراء  
 قال الكرمانى وأقله سبع  
 فان ذلك سبب السلامة  
 ورأيت في كتاب آلات السفر  
 والغربة للحافظ ابي اساميل  
 ابن علي المتنى التبعي  
 رحمه الله تعالى فينبغي  
 للمسافر ان يشتري سلامته

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي الحج كما في شرح المجموع لابن فرشته وهو مشهور بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر في حكم القضاء ثم ان سافر بها فطالقتها فبقيت تقصير كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا النوع) أي النوع الثاني (كاهم مختلف فيها) أي كما بيناه في محالها (فصحح بعضهم ان شرائط الوجوب وصحح آخرون ان شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول وبعضهم من القسم الثاني وغرة الخلاف تظهري في الوصية اذا اشار في الموت) أي قاربه بكبر سن أو بضعف بنية ارض (قبل حصول هذه الشرائط فن جعلها شرائط الوجوب لا الوجوب عليه) أي على من وجبت فيه (الوصية بالايجاج ومن جعلها شرائط الاداء يوجب عليه الوصية به) أي بالايجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قيل بشرط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من اداء المكتوبات على الوجه المقرر وفي الاوقات قال الكرماني لانه لا يليق بالحكمة ايجاج فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولهذا الوصول محرم الى عرفات وبقي من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فتبيل بصلى العشاء ويصير في حق الحج قائما لا اداء وعاملا للقضاء وهو ان يظهر وقيل يدرك الوقوف ويقضى العشاء فان في فوت الوقوف حرجا عظيما وتكليفيا جسيما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج المالكي لو ضيع صلاة وأخرجها عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز ايجاجا قال وقد قال علماؤنا في المكلف اذا علم انه تقوته صلوات واحدة اذا خرج الى الحج فتدق الحجة عنه انتهى وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزافي هذا الزمان غزوة واحدة فقاته صلاة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة ويدل عليه ما شرع من صلاة الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز في غيرها حال الامن بها والمساواة صلى الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بامر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة لعصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق انه خرج حاجا الى بيت الله الحرام فلما دارمرحلة قال لاصحابه ردوني فاني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردهم قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاحوال الدنيئة والغفلات الدنيوية كإبراهيمية تصوفية فان حسنات الابرار يسأت المقرين الاسرار والافارتكاب سبع مائة في مرحلة واحدة من المحالات العادية عن أحد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكب سبع مائة كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة عن وقتها مثل هذا انتهى والعهدة في رواية الحديثين على ناقلهما ولا شأن تأخير الصلاة عن آخر وقتها أعظم وزرا من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصولون فوق الدابة من غير الاعتذار المعروفة بخوف اللص أو السبع أو كون الدابة جوحا لا يقدر على نزولها وركوبهم الاعمين وليس بحضرة معين وأما ما توهمه العامة من أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا من حقاقتهم وجهاتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشترطوا معهم مع انه يتعين أيضا بشرط اهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في ترك شيء

من الله تعالى بما تيسر من  
الصدقة بأخذها بيده  
ويقول اللهم اني اشتريت  
سلامتي وسلامة من مهي  
ويسمهم وسلامة ما هي  
وبعدده شيئا منك  
يا مولاي به هذه الصدقة  
فبعه وسأني ثم يصدق به  
على أول من يستقبله من  
القسرة ويقول خرجت  
بحول الله وقوته بغير حول  
معي ولا قوة اللهم اني أسألك  
بركة يومئذ وهذا وبركة أهله  
\* (فصل في الركوب) \*

بختار دابة قوية ولا يجملها  
فوق طاقتها ولا يجبعها ولا  
يعطشها واذا وصل الى  
مكان مباح كثير العشب



منها ولا ياب عنها

• (فصل في موانع وجوب الحج واعذاره ومطه) أي عن الاداء بنفسه (فمنها) أي من الموانع (المسببة) أي كونه صيدا أو صبيحة من أهل التمييز وغيره (والرق) أي ولو ينزع منه (والجنون) أي الملبس (والغف) بفتح طير أي نوع من الجنون (والموت) أي قبل ادراك الوقت (والكفر) أي بانواعه وكذلك النفر على ما شرح به في الكبير وهذه الاشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقا ولا خلاف في ما عداها من غير المباداة به وله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البحر (وسلامة البدن) أي وعدم صحته (والحرم) أي وعدم الحرم أو الزوج للمرأة (والحبس) أي المنع بانواعه (واخذ الحفارة) بفتح الحاء المعجمة ويثلك أي أجرة من الطريق (والمكسر) أي التلطم والعشور العبر المنسوع (اختلاف) أي في ان وجود هذه الاشياء هل هو من شرائط الوجوب أو شرائط الاداء وهو الأرجح (ولا يسقط) أي وجوب الحج (م- لالك المال) أي بضماءه وكذلك بالاسم لانه لا اذا تعاقب به الوجوب (وفوت القدرة) أي بعد تحققها (اتفاقا) أي بين علمي لا فيجب عليه حينئذ أن يحج بنفسه أو يحج غيره أو يوصى به (في النوع الثالث شرائط صحة الاداء) وهي تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط صحة الحج كطوافه من شروط الصلاة ولا يصح المنروط بدون الشرط (والرمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي وتحذ ذلك وذلك وقوع الوقوف والطواف وامناها حافيا أو قائما • (والمكان) أي باعتبار الوقوف والرامي والذبح ونحوها (والقبض) أي بين يديه عليه ويصح عن غير أمير نيابة (والمقل) لكر يصح عن غير العاقل نيابة أيضا في اشياء (ومباشرة الافعال) أي من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (الا فقدر) أي في بعض الافعال (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحج (من عام الاحرام) أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أي الحج (من كافر) أي لا يفرض ولا تشكلا (ولا بلا احرام) أي اصلا (ولا يجوز انفعاله) أي شئ منها (نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل اشهره) يعني بخلاف الاحرام فانه يصح قبله الكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (الانفرد ورة الانتباه) كما سيأتي بيانه وهو استثناء من الحكم الثاني (ولا يصح طواف الزيارة) وكذلك طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) أي ويصح طواف الزيارة بعد أيام النحر لكر يجب انبائه فيما عدا أبي حنيفة خلافا لغيره (والمكان المسجد) أي ولو سطحه للطواف والمسمى للسعي (وعرفات) أي للوقوف (ومن دلالة) أي للجمع والميلت والوقوف (ومنى) أي لرى الجمار (والحرم) أي للذبح (فلا يصح شئ من انفعاله) أي من أعمال الحج وكذا أو واجبا أو سنة (في غير ما اختص به) أي من أمما كنها (ولا يصح حج من جامع قسلا الوقوف) أي ولو كان يحب عليه اتمامه وقضائه (ولا أدأوه) أي لا يصح أداء الحج (با حرام القائم) أي للحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل يجب عليه أن يأتى بأفعال العمرة لذللك الاحرام ويتحالم منه ثم في العام المقبل يأتي با حرام مجدده (وأما غير المميز) أي من الصغار (فلا تصح منه مباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف مما

أرسل عن ابن عمر الترمي وكان أهل الورع لا ينامون على الدواب الا غفوة من قعود وينزل عنها احيا فاحصا في العقبات فاذا ركبها قال الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام وقد علينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام حان الذي نذكر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون اللهم انا نعوذ بك من فناء السفر وكآبة المنظر ومو المتقلب في الأهل والمال والولد اللهم اطول لنا الأرض وسرنا فيها بطاعتك اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال



يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لاتعلق النية به كالوقوفين (وكذا المجنون وتصح) أى المباشرة  
 (من وليهما) أى بأن يتولى عنه ما وينوب عنه ما فيما عجزا عن مباشرة كالسبي والرمي وكذا  
 فيما لا يصح له ما بمباشرة كالطواف ثم انهم لما لا يؤخذ ان يترك الواجبات وارزكاب  
 المحظورات (وقيل تصح) أى المباشرة (من المجنون) وقد سبق مسـ وتوفى \* (النوع الرابع) \*  
 (بشرائط وقوع الحج عن القرض) سواء يصح النقل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام)  
 فهو شرط لصحة وقوعه عن القرض والنقل أيضا كما سبق (وبقاؤه) أى بقاء الاسلام (الى الموت)  
 أى الى أن يموت عليه من غير ارتداد دينه ما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة وليه عنه  
 فانه يصح نقله لافرضا نعم لو كان حال الاحرام مضيقا بعقل النية والتلبية وأتى به ما ثم أوقفه  
 وليه وباشر عنه سائر أمور صح حجه فرضا الا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدى  
 بنفسه (والحزبة والبلوغ) فان المملوك والصغير اذا حجب حججه ما نقل (والاداء بنفسه) ان  
 قدر (أى على الاداء بنفسه) بأن يكون صحيحا فلو أمر غيره بأن يحج عنه لا يجوز به عن القرض  
 وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجبوسا ونحوهما فانه اذا حج غيره  
 صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالغنى  
 عليه لكن أحرم عنه رفقاؤه ووقف فانه يصح حجه فرضا وكلاعى والمقعد والمفلوج ونحو ذلك  
 فانه اذا تكلف وحج يقع عن فرضه (وعدم نية النقل) أى فى احرام حجه فانه اذا نوى نقله سواء  
 كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نقله لا فلا للشافعى وأما نية القرض فليست بشرط حتى يقع عن  
 القرض بمطابق نية الحج (والافساد) أى وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن  
 الغير) أى بالنسبة الى المأمور والافهوى يقع عن فرض الامر بشرطه (ولا يقع حج الكافر  
 عن القرض) ولا عن النقل (اذا أسلم) اذا لم يحصل له نواب العباد حال أدائه فى الكفر (ولا  
 المسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن القرض ولا عن النقل لبطان كل منهما (اذا ارتد بعد الحج  
 وان تاب) أى عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن القرض  
 بخلاف النقل لما تقدم (وان آفاق) أى المجنون (وبلغ) أى الصبي (وعتق) أى العبد (بعده)  
 أى بعد أدائه (ولا بأداء الغير) أى كالرفيق مأمورا ولا للمعنى عليه (قبل العذر) أى قبل  
 حصول الانحاء والزمان والعنى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن القرض بل يقع نقلا  
 اذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استمر وارتفع فانه يتقلب نقلا (ولا بنية  
 النقل) أى ولا يقع القرض بنية النقل بل لا بد من نية القرض أو مطلق النية ليقع عن القرض  
 (أرعن الغير) أى ولا يقع القرض بنية عن الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه  
 عنه نقلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الامر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن  
 فرض المأمور وفيه إيمان الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه الا أنه  
 مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعى بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو  
 مع الفساد) أى لا يقع الحج عن القرض اذا باشرا فعمال الحج مع تحقق فساده بالجماع قبل  
 الوقوف (فهو ولا) أى المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (لوجوه) ولو بعد الاستطاعة) أى  
 فى الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة فى حق المجنون والصبي حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر  
 الله أكبر الله أكبر سبحانك  
 انى ظلمت نفسى فاغفر لى  
 فانه لا يعقر الذنوب الا انت  
 (ثم) بذكر الله تعالى فى  
 جميع احواله ولا يعقل  
 ساعة عن ذكر الله تعالى  
 فانه جليس من ذكره واذا  
 علا شرفا من الارض كبر  
 واذا هبط تسبح (فصل فى  
 النزول) اذا حضر حمله  
 فليقل بسم الله توكأت على  
 الله أعوذ بكلمات الله  
 الثمانيات كلها من شر  
 ما خلق وذرا وبرأ سلام على  
 نوح فى العالمين (اللهم)  
 اعطنا خير هذا المنزل  
 وخير ما فيه واكفنا شره  
 وشر ما فيه

عليه ما (لا يقطع عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانياً) أي أن يحجوا فريضاً (إذا استطاعوا) أي أن استمرت أسماطهم أو تجددت بعد زوال العذر (واما الفقير) أي الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن عياله) أي كمل له مال لكنه مستغرق بالديون أو بمقتوى المسلمين كالتلمذة من الامراء والاطنين (اذا حج) سقط عنه الفرض ان نواه أي الفرض في احرام حجه (أو أطلق النية) أي وان لم يقيد بكونه ندلاً أو ندراً (حتى لو استغنى) أي صار غنياً يحصل المال من الوصية الملال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استماعه (لا يجب عليه ثانياً) أي في المال خلافاً للامام أحمد فإنه قال اذا حج بحال حرام فإنه لا يقطع عنه حجة الاسلام مع الاتفاق على أنه لا ثواب له في أدائه وان حجه مردود عليه

• (فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج) •

أي أن يحج عنه بعده ونية من ماله على ما سيجي من الشروط في باب (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فعليه الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي لم يقدر على شرائط الأداء لكن اذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضاً ولم يحج فإنه يتعين في حقه الإيصاء (أما اذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) لأنه ما وجب الحج عليه والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والقصاص وكذا لا يجب عليه الإيجاج لما ذكرناه من لقوله فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق (فصل واذا وجدت الشروط) أي شروط وجوب الحج وأدائه وجب (فالوجوب على الفور) أي محمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما نص عليه قاضيان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحمد في الظاهر والمأثور من الشافعية (فيقدمه خائف العزوبة) أي من العنت (على التزوج) لتحقيق تعلق وجوب الحج وسبقه (ويأثم المومنين سنة الامكان) أي أول سني الامكان وهذا طريق امام الهادي أي منصوص المتريدي في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يحصل على الفور لكن عملاً لا اعتقاداً على طريق التعيين أن المراد منه الفور والتراخي بل بقتله من أن ما أراد الله به من الفور والتراخي فهو حق بخلاف الشافعي فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد ورواية عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فلا يأثم عندهم اذا حج قبل موته لكن ان مات ولم يحج بهذا المكان ظهر أنه كان آمناً وغرة الخلاف كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى اقتصر) أي ذلك ماله بحيث لم يبق له شيء من أداء الحج راجعاً أو ماشياً (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي ديناً (ولا يقطع عنه بالقتل) أي بمحذوثة (سواء ذلك المال) أي بنفسه (أو استملكه) وكذا الحكم اذا عرض له مانع من الأداء بنفسه كن وجب عليه الحج وهو يصير ثم عي ونحو ذلك فإنه لا يقطع عنهم الحج ما لم يحجوا أو يجزوا (وله) أي ويجزوا هذا الفقير (أن يستقرض الحج) أي لادائه ويتوكل في أمر قضاءه فمن محمد أنه ان مات قبل أن يقضى دينه أوجب أن لا يؤخذ بذاته ولا يكون آمناً اذا كان من نيته قضاء

وب انزلني منزلاً مباركاً  
وأنت خير المنزلين (فإذا)  
أشرف على بلدة أو قرية  
قلقل (اللهم) رب السموات  
السبع وما اظللن ورب  
الأرضين السبع وما اقلن  
ورب الشياطين وما اظللن  
ورب الأرياح وما ذرين فاما  
نسألك خير هذه القرية وخير  
أهلها وخير ما جئت فيها  
ونعوذ بك من شرها ومن  
شر أهلها أو شر ما جئت فيها  
(اللهم) أرزقنا جناتها  
واعلمنا من وبها وحيثنا  
إلى أهلها وحبب صالحى  
إهلها لنا (وإذا) اظلم عليه  
الليل فليقل يا أرض

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستعتراض وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر واعلم  
مقيد بن مجيد الاستعتراض ومع هذا لا تخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من تحمل  
حقوق العباد (وان وجد ما لا عليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (يحج به) وذلك  
لانهم ما اعتبروا في الناضل أن يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد وكان مقتضى  
الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أولا لتعلقه في ذمته سابقا لأنهم أو وجبوا عليه  
الحج وتركوها في ذمته الزكاة زجرا الماصد رمنه من التأخير (قيل لأن يكون المال من جنس  
ما يجب فيه الزكاة) أي من النقود والسواثم (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل  
مستحسن على ما ذكر في خزائن الاكل من عليه زكاة ما له ألف وبيع وفيه ألف يصرفها  
الى الزكاة لأن تكون تلك الألف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان أصابها في أو ان  
الحج أما اذا أصابها في غير أو أنه فتصرف الى الزكاة (وله) أي ويصح له (أن يحج وعليه دين) أي  
للعباد (لا وفاء له) أي وليس لاحد أن يمنع عن الذهاب الى الحج اذا ثبت افلاسه (وان كان في ماله  
وقا بالدين) أي لعله أو لبعضه (يقضى الدين) أي أو لا بطريق الوجوب اذا كان مجبلا فقله  
في الكبير الافضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس في محله أو محجول على دينه مؤجلا

### • (باب فرائض الحج) •

الفرائض أعم من الأركان والشرايط وغيرهما كالاخلاص في العبادة (وواجبانه وسننه) أي  
المزكدة (ومستحبانه ومكرهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة في فصل على حدة  
(فصل في فرائض النية) أي نية الحج بالقلب واقراره باللسان أحب (واتلبية أو ما يقوم مقامها)  
أي من الذكوة وتلبية البدنة مع السوق (وهذا) أي ما ذكر من النية والتلبية (هو الأحرام) وهو  
شرط للحج من وجبه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجبه ولذا لو أحرمت صبي قبل بلوغه فان جدد  
أحرامه للفرض وقع عنه والافلا وما يدل أيضا على ركنيته اعتبار نيته فان الشروط لا تحتاج الى  
النية كما في شروط الهلالة الا الطهارة عند الشافعية قائم لا تصح بدون النية (والوقوف بمرفة)  
أي في وقته ولو ساعة (وأكثر طواف الزيارة) أي في محله وهو ما ركن للحج وأما ما قيل من أن  
طواف الزيارة واجب فيحمل على أن الواجب بمعنى الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم فوجب  
الزكاة لما سرح به في البدائع وغيره ان الامة قد اجتمعت على كونه ركنا (رنيته) أي نية الطواف  
ولوعلى وجه الاطلاق وهي من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الاعلى  
طريق التبعية وكذا قوله (قيل واستدأه من الجبال اسود) فانه عتبه بعضهم من فروض الطواف  
وبعضهم من سننه والمعتمد أنه من واجباته لما ظهروا صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية  
على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أي ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الأحرام  
أولا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أي ركن (في وقته) أي من الوقوف بعد زوال يوم  
عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أي من أرض عرفات للوقوف  
ونفس المسجد للطواف (والحج بها) أي بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وانما قال الحق  
لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محتم أن يتركه لانه مفيد له ثم قال (وحكم الفرائض  
انه لا يصح الحج الا بها) أي بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدائه فقله (لا يجبر بدم)

ربي وربك الله اعوذ بالله  
من شرك وشرك ما فيك وشرك  
ما خلق فيك وشرك ما داب عليك  
واعوذ بالله من شر أسد  
وأسود ومن الحية والعرب  
ومن ساكن البلد ومن والد  
وما ولد (وبقول) وقت  
السحر سمع سامع بحمد الله  
وحسن بلائه علينا ربنا  
صاحبنا وفضل علينا عاندا  
بأنه من النار ثلاث مرات  
ويرفع يمينه أصوته (ويستحب)  
السيرة آخر الليل للحديث  
أنس بن مالك رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عليكم بالدجلة  
فان الأرض تطوى

سهم من التلم لان الحج اذا لم يصح كيف يشال انه يجبر أو لا يجبر وانما الجبر من أحكام الواجبات  
كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات  
ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاصرام بالكلمة ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان  
فاته الوقوف فلا بد أن يأتي به الى العمرة فيتحلل منه وان تحققت الوقوف فبقي احرامه في حق  
النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاصرام في الجملة بعد الحلق

(فصل في واجباته الاصرام من الميقات) أي لابعده ويجوز قبله بل هو افضل بشرطه (والسعي  
بين المروتين) أي بين الصفا والمروة فبقي تغليب كالعمرين والقميرين (والبداءة بالصفا) وقد ذكر  
في البدائع والرحيز وغيره انه هو الاربع لكن فيه ان البداءة من واجبات السعي لامن  
واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمانى فيه) أي في السعي وكذا في الطواف  
على ما سياتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف هناك) وفيه خلاف سياتي  
(ووقوف جر من الليل) أي له كذلك (وتابعه الامام في الاقضية) أي بالنسبة اليه أيضا بان  
لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الاقضية المعروفة فلما أحرر الامام جازله التذم  
ولو تأخر عن الامام لفرضه من رجة وغيره جاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بعرفة) أي ولو  
ساعة بعد العجر (وتأخير الصلوتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤتيهما في وقت العشاء بمزدلفة  
(قبيل وينتونه جر من الليل) أي واما عذركم صاحب الايضاح بمقدار ما وفي كونه  
شاذ انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلوتين اليها ادراك السجدة من الليل بها الا أن يراد بها غيره بان  
يجعل واجبا مستقلا وأما ينوتة أكثر الليل بها هي سنة عند ما وجب عند الشافعي وقيل  
ركن (ورمى الجمار) أي في الايام الثلاثة لأن له الجمار في البقر قبل دخول اليوم الرابع (وكون  
الرمي الاول) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مشردا  
أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثمانية) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمي كل  
يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضا ويصير تأخرا عن وقت صلاة عن وقت صلاة  
أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف  
لمشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة ولو حلق بعد  
طواف الزيارة لاشي عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب  
بين الرمي والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التفسير) أي بدله بمقدار الرمي  
من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عدم الواجبات وهو شرط للخروج من الاصرام  
والشرط لا يكون الامراضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث صحة وقوعه في وقت  
جوازه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعدها كثر طوافه في العمرة شرط وباعتبار  
ايقاعه في وقته المشرع وهو أن يكون بعد الرمي في الحج وبعدها السعي في العمرة واجب والله  
أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام البحر) أي من الأزمدة (وفي الحرم) أي من الأمكة  
ولو يغني عن (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام البحر) أي على قول الامام (ومراد على  
أكثره ولو في غير أيام البحر والطواف من وراء الحطيم) أي الحجر (قيل) وابتداء من الحجر  
الاسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا الان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

بالليل رواء أبو داود والحاكم  
ومعجم (قال البيهقي) بكرة  
السيراقيل الليل الحديث جابر  
رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا ترسلوا مواشيكم  
وصبيانكم اذا غابت  
الشمس حتى تذهب نجمة  
العشاء رواء مسلم (فاذا)  
أراد الرحيل يودع منزله  
بصلاة ركعتين يشهد له ذلك  
المتزل بذلك يوم القيامة وقد  
روى أنس بن مالك رضي  
الله عنه قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا ينزل منزلا الا ودعه  
بركعتين رواء الحاكم

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة الحكمية وقيل بالسنية (والتيامن فيه) وقال بعضهم أنه سنة (وستراةورة) أي ولو كان فرضاً من أصله مطلقاً (وطهارة قد وما يستتر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمنشئ فيه) اعلم أن ما ذكره بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً وكذا قوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة إذ ليست صلاة الطواف من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي وغيره (وأما الخاصة) أي غير المكي (فطواف الصدر) يقتضي أي الوداع (للافاقي) أي إذا لم يستوطن بمكة قبل النفر الأول (ورعى القارن والمتمتع قبل الذبح والهدي عليهما وذبحهما قبل الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما فيما واكدا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظاراذ هو شرط لا يصح غيره وزاد في نسخة (قيل وطواف القدوم) ففي خزائنه المقتنين أن طواف القدوم واجب على الأصح لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويطلق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك المحظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب من المكروهات التحريمية كحقيقه ابن الهمام الا ان فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجراء ألحقت بهما في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع الواجبات بخلاف ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم كما في نسخة صحيحة (بترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي حجه معه (سواء ترك عمدا أو سهواً) وكذا خطأ أو سهواً ناجهاً لا وعالمياً (لكن العامد) إذا كان عالماً (آثم) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكل) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك تركه في الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركها فكيف يستثنى (وترك الحلق) لعذر (أي لعلة في رأسه كما في نسخة والنسخة الأولى أعم وأتم فانه شامل لما إذا كان لم يوجد هناك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكل الآتي أن ترك الواجبات بعذر لا يوجب الجزاء (والبيتوته) أي في جزم من اللبس (بمزدلفة عند موجه) أي القائل بوجودها وفيه أنه لا يظهر موجه وسببه فانه يلزم من إقوال بالوجوب ترتب الجزاء على تركه إلا بعذر وأهل وجهه كونه مختلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجه (وترك تأخير المغرب إلى العشاء) أي عند القائل بوجوده وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعذر) أي معتبر شرعاً (قال في البدائع أن الواجبات كلها) أي فضلاً عن بعضها والمعنى كلاً منها (أن تركها العذر لا شيء عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (ومما صرحوا) أي بقية العلماء (بثبوت العذر فيه) أي وبترك وجوب الجزاء عليه (ترك المنشئ في الطواف والسعي لمرض) وفي معناه كبر السن وقطع الرجل وشيخو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من النساء وخر وج الرفقاء وامثال ذلك دون الزجعة فانما ليست بعذر بطواف تأخيرها إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة عن أيامه) أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل

ويصححه وينبغي إذا نزل منزلاً أن يصلي فيه ركعتين أيضاً ليكون قدومه ووداعه مفتحة باب الصلاة ومحتاجة لها  
(فصل في جملة من الدعوات المأثورة في أوقات خاصة واحوال معينة)

ينبغي أن يقرأ دعاء الشيخ أيوب السخيتاني كل صباح ومساءً قال بعض العلماء به  
يجزى لدفع السارق وحفظ النفس والمال وهو اللهم اني اسألت نفسي اليك ووجهي وجهي اليك وألجأت ظهري اليك وبك يارب اعصمت وعلمك توكلت ثقة بربك لا بعلى ياظهر اللاجين

الحل (وترك طواف الصدوق ما) أي للعائض والمفساء المذاهب الحليض والنفاس أي  
لأجل تحقق الحليض والنفاس (وترك الوقوف بمزدلفة) أي بالذهاب إلى معنى في المألى (لحرف  
الرجة) أي أزدحام الناس والعلبة (والضعف) أي وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما  
ارتكاب محظورات ما ذكر فليس عسقا للجزاء) أي بالكلية بل عليه الجزاء الكس على وجه التعبير  
والتحقيق حيث أنه مدروسة من غير ارتكاب المعصية

• (فصل في سنته) • أي سنت الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلاف ما قال بوجوبه  
(للافتاق) أي دون المكي ومن فيه معناه (المفرد بالحج) أي لا بالعمرة (والقارن) أي دون المنع  
فانه في حكم المعرد بالعمرة أولا وفي حكم المكي بالحج ثانيا وأما الذان فلكونه محرما به ما يأتي  
بطواف العمرة وسعيها أولا ثم يأتي بطواف القدوم وبقدوم سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف  
الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أي على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لامن سنن الحج  
(ورخطبة الإمام في ثلاثة مواضع) الأول مكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمكة  
يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أي بعد فحرة حتى يصلي خمس صلوات  
في منى (والبيتوتة) أي كون أكثر الليل (بمكة ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعرفات الأحداث من  
الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتسعين وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أي  
متوجها إليها (بعد طلوع الشمس والغسل بعرفة) أي على خلاف أنه اليوم أو الوقوف وهو  
الأصح كالخلاف في غل الجمعة هل هو اليوم أو ليلة وكذا الغسل للأحرام من سنن الحج  
ولعله أخره لذكره في محله (والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أي لمن  
وقفها (والبيتوتة بمكة إلى أيامه) أي لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والأفقي لبيتين والمراد  
بالإتيان هنا الآتية بعد أيامها لا الماضية قبلها (والبرول باطعم) أي بالمحصب ولو ساءعة (وهذه)  
أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي الستة المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أكثر مما  
ذكر) أي ههنا (كما سيأتي إن شاء الله تعالى) أي بقيت إلى إنشاء أفعال الحج وأبوابها وقد ذكر في  
الصغرى تسع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاسامة بتركها) أي لو تركها عمدا  
(وعدم رد شيء) أي من دم أو صدقة على قاعها وحصول الأبر على الاتيان بالسنن الكس دون  
أبر الواجبات كما أن أبر الواجب دون أبر الفرض ولذا أبواب الخنقية في ركعتي الطواف والوتر  
ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن ثواب قراءة فاتحة الشافعية في الصلاة أكثر من الخنقية

• (فصل في مستحباته وهي أكثر من أن تحصى) أي تعدد وتخصي (ولتذكر بهذا) دفع  
فككون أي شيئا قليلا يسيرا على ما في التناووس وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبل  
أو من متهذبات ما بعده (أفضل الحج) أي أفضل أعماله بعد فرضه وواجبه وسنن مؤكدة أنه  
(الحج) وهو وقع الصوت بالتلبية لكن لغير المراتفة فان صوتهم أعور وطهارة أجزءه موجبة لآفته  
والعمرة (والحج) أي سيلان دم الهدى والمراد هاهنا بفعل تطوعا (والغسل لدخول مكة) أي  
للافتاق (والمزدلفة) أي للمكي وغيره إن تيسر (والتزول بقراب جبل الرحمة) أي إن لم يكن  
هنا الرحمة ولا محط طلة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكرة  
لاختلاط الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه

وبأغيات المستغنين  
وبإرجاء المذنبين أصرف  
عنى يا أي من لا يخافك  
واكتفى بشره وغاوتيه  
وجبيله ومكره وغاوتيه  
ونخديعته وحصره ولاسلط  
احد منهم يارب على نفسي  
واحد وإلى وولدي وأصرف  
عنى يا أي وعن جميع  
المسلمين بأسمهم واجعل بيني  
وبينهم سدا وردما وجبلا  
محوط من حديد عليهم  
وردهم عني بكروعياء وصما  
لا يصرون ولا يسلطون  
ولا يظفون واجعلني يارب  
في سرك وكنفك  
وجعلك وقوتك يا أرحم  
الراحمين

المذكورة في محله (بعرفة) أي للمسافر وغيره خلافاً للشافعي ومن تبعه من خصه بالمسافر  
(والأكثر من الدعاء) أي حال الوقوف وكذا أكثر التلبية مطلقاً (والوقوف خلف الإمام)  
أي حال الدعاء أن وجد هناك القضاء (وبقره) أي الوقوف بقرب الإمام أن كان بمن يتقرب  
بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنسبه (والوقوف بالمسح الحرام) أي في فجر يوم النحر وهو  
موضع معروف من جملة المزدلفة والأفهي كلها موقف الأبطن محسر (وإداء الصلاة) أي صلاة  
الصبح (به) أي بالمسح بغلس (ورمي جرة العقبة في فوره) أي بعد طلوع الشمس فانه يجوز الرمي  
بعد فجره إلا أنه يستحب بعد طلوعها (في اليوم الأول) أي أن لم يكن من أجرة مؤذبة (وطواف  
الزيارة يوم النحر) أي أول أيامه والأفهي واجب في أيامه (والمواظبة على الأعمال) أي الأذكار  
المستكررة في الأحوال (وحكمها) أي حكم المستحبات (حصول الأجر) أي الزائد بالاتباع  
لكن دون حصول أجر السنة وفوق أجر النافلة (وفواته) أي وفوات الأجر الكامل (بالترك) أي  
الأنه لا يلزم تاركها الإساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة والإفاد كرها  
مشترك القضية

(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الإمام بعرفة قبل الزوال) فإن السنة أن تقع بعده  
(وتأخير الوقوف) أي في غير أراض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد غرة (وتقديم  
الدفع من عرفة على الإمام وتأخير عنه) وهو ما كراهة تحريم أو تنزيه فيه ما بناء على الخلاف  
في أن المتابعة في الأفاضة واجبة أو سنة (والرمي بحصى الجمار) أي المرمية في الجمرات فانها غير  
مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أي وبحصي المساجد لأن أخذ ما في المسجد  
واخراجه منه مكروه لا سيما وفي الرمي به مهانة له (وبحجر كبير) لأن السنة مقدار النواة أو  
الباقلامع ما فيه من احتمال الأذى للكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لأنه فعل  
عيب يستغنى بغيره عنه (والاقتصار على حلق الربع) أو تقصيره (عند التحلل) أي عند خروجه  
من أحرار الحج أو العمرة بل في مطلق الأحوال الخلق فإن القرع منى عنه حتى في حق أولياء  
الصغير وأما ما يقوله بعض علماء الأروام وجه اللهم من تحمله بعض الشعر في وسط الرأس المسمى  
بالكأكل فهو من المكروهات الشنيعة ولا التفات لما يذكره من الاعتذار بالبدعة بل مختار  
ابن الهمام أنه لا يصح الخروج من الأحرار الإجماع الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة  
في هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الأولى أن يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى أيام الرمي) أي  
لأباليها (قبل والوقوف بعرفة) بضم ففتح واد بين الحرم وعرفات (ومحصر) بكسر السين المهملة  
المشددة وهو واد بين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أي كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح  
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم  
المكروهات (دخول النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف  
العقاب) أي وتحقق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب في ترك الإيجاب (وعدم  
الجزاء فيما عدا الواجب) أي وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة في ترك شيء من المكروهات  
بخلاف ترك شيء من الواجبات (وأما محرماته) أي محظورات أحرارها وكذا مكروهاته وآدابها  
(ونفسه) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أي ما عدا المذكورات (فستأتي بعد) أي في

أحفظني يارب من شر ابليس  
وجنوده وشر الناس  
والقول ومن صاحب  
مكارم وارب وأحفظني  
يارب من بين يدي ومن خلفي  
وعن يميني وعن شمالي ومن  
فوقي ومن تحتي حتى تردني  
إلى أهلي مقفوراً واجعل علي  
مشكوراً وسعي مقبلاً ولا  
توفني حتى تبلغني إلى أهلي  
برحمتك يا أرحم الراحمين ذكره  
في البحر العميق (دعاء الخوف)  
إذا أصابه خوف فقل  
أونهار يقرأ هذه الآيات  
ولو أن قرأ ناسيت به الجبال  
أوقطعت به الأرض أو كام  
به الموتى بل لله الأمر جبرها



رسول على سدة الآن كما آمن من معاقبات الاحرام مطلقا لا تعلق له بالحلح من وجها

• (باب المواقيت) •

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولا يقال (وهي فوعات زمان ومكان) أي نوع منهما  
مستوفى إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالأول) وهو الزمان (ثاني) وهو المكان (ثالث) وهو المكان  
ذي الطلوع أي عند ما تطلع من ذي الطلوع ببلدة النحر عند الشافعي وذو الطلوع كما عهد مالك  
وشاء الخلاف على أن المراد به قوله تعالى الحج أشهر معلومات وتامها وسماكة أو وقت احرامه  
أو ما لا يجزئ فيه غيره من الناس مطلقا فإن ما لكانه العشرة في قضية ذي الطلوع وأما حديثه  
وأن يصح الاحرام قبل شوال لكنه عند مكرها وأما ما سمي بعض الشهر شهر احرامه فهو  
اقامة لبعض مقام الكحل أو مطلقا للجمع على ما نوق الواحد مع السكون عن الكسر (ومن  
استكاهما) أي من أحكام المواقيت التي من حلت الميقات الزمان مكان حقه أن يقول ومن  
أحكامه ولا يبعد أن يقال المعنى ومن أحكام أشهر الحج (هذه أفعال الحج فيها) أي من طواف  
القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذا السنن والمستحبة  
(فيها سوى الاحرام) فإنه يجوز عند نابع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه وكما عندهم  
ويشترط أن وجه عندنا (فالأحرام به) أي بالحج ولوقبل الأشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم  
(وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للسعي (في شوال يتبعه) أي بمسعى (عن سعى الحج) ويجوز  
طوافه بالقدوم عن سعى الحج أو واجباته على ما قبل (ولو قبل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان  
لم يجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأنه في شوال فإنه لم يجز وكذا لو كان سعيه  
قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في البلدة (فلما ثبت  
عليهم يوم عرفة ووقفوا) أي في يوم ظنوا أنه يوم عرفة (فأذا هو يوم الترميز ولوطاه رآه الحائض  
عشر لم يجز) لما سبأ في عمله لوقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة)  
المسواب أكثر أو طواف العمرة (فيها العدة القتع وكذا القرآن) يحل الرقع والتمش  
أي حكمه أو وكذا يشترط اعدة القرآن وكان الأولى أن يقول والقرآن (ومنها الواحرم يوم النحر  
بجمع وسعى له) أي فيه بعد طواف (نخرج بذلك الاحرام من قابل يصح سعيه) لوقوعه ما في أشهر  
وأما احرامه فقد تقدم أنه يجوز تنقسه مطلقا (ومنها واحرم يوم الترميز مرة وأني بانفعالها) أي  
في يوم النحر وإن كان تكراهه لله وفي أيام النحر (ثم أحرم) أي بعد نحر وجهه من اسراءها (في يومه  
بجمع وسعى من قابل يكون مقنعا) رجل يكون مسنونا أو غير مسنن الطاهر الشا قبا على  
التمتع للمكي (وقيل لا) أي لا يكون مقنعا أصلا بشرط اعدة التمتع إن يكون أداء العمرة والحج  
في سنة واحدة على قول الأكثر سرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم  
التمتع والقرآن) أي بالثلاثة (فيها الاقبلا) أي ولا يبعد حاجتي لا يجوز في أيام الصركا الحرم  
الحرم فيها (ومنها كراهة العمرة مع الكمي) أي إذا خرج من عامه لأنه مخرج عن القتع والقرآن  
دون الاقاني ولأن العمرة قبان في السنة كلها إلا أنه كرهت يوم عرفة في آخر أيام التشريق  
وقيل تكراهه للعمرة للمكي فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر فلا (والشأن المكاني وهو يختلف  
بأشلاف الناس وهم في حق المواقيت) أي الكيفية (امتناف ثلاثة أهل الاتفاق) أي حقيقة

قل من يكفر بكم بالليل  
والنهار من الرحمن بل هم  
عن ذكر ربهم معرضون  
لا يجزئهم الفزع الأكبر  
وتلقاهم الملائكة هذا  
يومكم الذي كنتم توعدون  
أن الذين قالوا ربنا الله ثم  
استفوا وانقلب على  
الملائكة ألقاها ولا  
تخزنوا وأبشروا بالجنة التي  
كنتم توعدون لا تأخذ  
هو الحلي القدوم لا تأخذ  
سنة ولا يوم له ما في السموات  
وما في الأرض من ذا الذي  
يشفع عنده إلا إذنه يعلم  
ما بين أيديهم وما خلفهم ولا  
يحيطون



أو سكا وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكى وغيره

• (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار لمطعمهم (فمقات أهل المدينة) وكذا من مريبهم من غير أهلها (ذو الحليفة) بالتصغير وبهذا المكان آثار تسمى العوام آثار على قبيل لأنه رضى الله عنه قاتل الجثن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قائله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق بولس) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهى على ما فى القاموس أرض بين الشام والمدينة (الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء (وهى بالقرب من رايغ) بكسر الموحدة واد بين الحرم من قرب البحر (فن) احرم من رايغ) وهو الموضع الذى يحرم الناس منه على يسار الذهاب الى مكة (فقد احرم قبلها) أى قبل الجحفة لانها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أى الموجب للوجوب (أن يحرم من رايغ أو قبله لعدم التيقن بكان الجحفة) وذلك لانها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهبة فنزل بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان أخرجهم العرب مالىق من يثرب فجاءهم سبيل فاجتمعهم الخفاف فسميت الجحفة (ولاهل نجد الدين) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الجبار ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهى قرية عند الطائف واسم الوادى كله وغلط الجوهري فى تحريكه وفى نسبة أويس القرنى اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا فى القاموس (واباقى أهل اليمن وتهامة يلم) ويقال ألم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أى أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقيين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون فى القاموس ذات عرق بالادية ميقات العراقيين (والافضل أن يحرم من العميق) أى احتياطا (وهى) أى العميق ولعله أثبت باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أى على خلاف فيه (وهن) أى هذه المواقيت (لهن) أى لاهلن كما فى نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة له هذه المواقيت (ولن أتى عليهن) أى على هذه المواقيت (من غير أهلها) أى من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لاهل النسكين) أى بالاجماع مع جواز تقديمه عليهم بالاخلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أى لمن أراد أحد النسكين أيضا بالانزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وان كان لقصد التجارة وغيرها) أى من ارادة التجارة أو دخول بيتها (ولم يردنسكا) أى عند دخوله فيها فعند ما يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعى لا يجب الا اذا قصد فسكا (ولزم الدم بالتأخير) أى بتأخير الاحرام عنها زاد فى نسخة (وجوب أحد النسكين) أى أن يحرم عند دخولها أو بعده الى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعجوة أو بحمة ليقوم بحق حرمة البقعة (وأعيان هذه) أى المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عيها أو حذوها) أى محاذاتها ومقابلتها (فن سالت غير ميقات) أى طريقا ليس فيه ميقات معين (برأ أو بجزر الجند) وأحرم اذا حاذى ميقاتا منها (أى من المواقيت المعروفة (ومن حذوا الأبعد أولى) فان الافضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من

بشيء من علمه الا بعشاء وسع  
كرسيه السموات والارض  
ولا يؤده حفظه ما وهو  
العلي العظيم شهد الله أنه  
لا اله الا هو والملائكة وأولو  
العلم قائما بالقسط لا اله الا  
هو العزيز الحكيم ان الدين  
عند الله الاسلام ويقرأ سورة  
الاخلاص والمعوذتين  
فانه مجرب لدفع ما يخاف  
منه ذكره فى البحر العميق  
وعن أبي موسى الاشعري  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اذا خاف قوما قال اللهم  
انا نبهلك فى نحوهم ونعوذ  
بك من شرورهم رواه أبو  
داود

مكة حتى لا يمر بشي مما يسمى ميقاتا غير محرم ولو أحرم من الطرف الاقرب الى مكة جاز  
 باتفاق الاربعة (وان لم يره المهادنة) فانه لا يتصور عدم المهادنة (فعل من حالتين من مكة) بحقة  
 المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته الذي جاوز (وأحرم من آخر) أي من ميقات  
 آخر ولو أقرب من الاول الآن الاول هو الافضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط  
 الدم عنه أنه يعود الى ميقاته الذي تجاوز عنه بخصوصه لان المقصود من الميقات تعظيم الحرم  
 المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوي فيه القريب والبعيد في هذا  
 المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرم من ميقات آخر كالشامي اذا أحرم  
 من ميقات المدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدنى) أي  
 ومن جعناه (ان جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذي الحليفة (غير محرم) حال معترضة  
 بين جاوز ومعلقه وهو (الى الحفة كره وفاقا) أي بين علمنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال  
 هو الافضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجواز مع التكرار  
 وفاقا وله اشار الى ما في الحفة أن من كان في طريقه ميقتان يجوز الى أن يتعدى الى الثاني على  
 الاصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للاصح (وصحح سقوطه) لان الواجب عليه وقته  
 مطلقا اذا مر به الا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن لا يظهر  
 أن يقال وصحح عدم وجوبه لانه اذا كان في طريقه ميقتان فالسالك مخير في أن يحرم من الاول  
 وهو الافضل عند الجهور وخر وجاعن الخلاف فانه متعين عند الشافعي وأيحرم من الثاني  
 فانه رخصته وقيل بل انه أفصل بالنسبة الى أكثر ارباب النك فانهم اذا أحرموا من الميقات  
 الاول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعده وبغيره قبل وصولهم الى الميقات الثاني فيكون  
 الافضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في البدائع من جاوز ميقتان من هذه  
 المواقف من غير احرام الى ميقات آخر جاز الا أن المستحب أن يحرم من الميقات الاول كذا  
 روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة اذا مروا على المدينة فجاءوا أي الحفة فلا  
 بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذي الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاول لم يهرم  
 محافظة حرمة فبكره لهم تركها انهم ومثله ذكره القسدي في شرحه وبه قال غطاء وبعض  
 المالكية والحنابلة ووجه عدم التناهي أن حكم الاستحباب المذكور ينظر الى الاحوط  
 خروجا عن الخلاف في المسئلة والمسارعة والمبادرة الى الطاعة في التقديم وأن قوله الافضل  
 التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات  
 افضل حتى قال بعض السلف من اتمام الحج الاحرام من ذبيرة أهل لكة مقيدين فيكون  
 مأموما من الوقوع في محظورات احرامه الآن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة اشارة الى أن  
 أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين  
 الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذي الحليفة وأحرم من الحفة أن عليه  
 دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيجعل رواية وجوب الدم على  
 المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم

والناسق والمحاكم ومعه  
 على شرط الشيخين (وعن  
 ابن عباس) رضى الله عنهم  
 قال اذا أتيت سلطانا مهما  
 تخاف ان يسفل عليك فقل  
 الله اكبر الله اكبر الله اعز  
 من خلقه جعنا الله أعز  
 أخاف وأحذر أعوذ بالله  
 الذي لا اله الا هو الملك  
 السموات السبع أن تقع  
 على الارض الا اذنه من  
 شر عباده ذلك وحنوده  
 وأتباعه وأشباعه من الجن  
 والانس (اللهم) كن لي جارا  
 من شرهم جل ثناؤك وعز  
 جارك وتبارك اسمك ولا اله  
 غيرك ثلاث مرات رواه

(فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميتات أو داخل الميتات الى  
 الحرم فوقهم الحل) أي خيقاتهم بجميع المسافة من الميتات الى انتهاء الحل (للحج والعمرة وهم في

سعة) أي جواز وخصه وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا احرام (ومن دويره  
أهلهم أفضل) أي لهم (ولههم دخول مكة بغير احرام اذا لم يريدوا نسكاً والا) أي وان أرادوا  
نسكاً فإن نفي النفي اثبات (فيجب) أي الاحرام حينئذ وهذا قد علم بماتقدم والله أعلم وما ينبغي  
ان يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا ان من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الاتفاق  
ونقل عن بعض العلماء ان من كان بين الميقات والحرم في حكمه حكم أهل الاتفاق أيضاً وقد قال  
سعيد بن جبيرة لا يجزئ لترك الاحرام من الميقات وظاهره انه جعله ركناً والمشهور عند الجمهور انه  
واجب بخبر يدم ويمكن جعل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا يجزئ كلاماً

\* (فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) \* كسكان مكة ومعنى (فوقه الحرم للحج)  
ومن المسجد أفضل ومن دويره أهل (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجلالة مشقة  
توجب زيادة الاجرم احرام المكي من التمتع أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشافعي بناء  
على أن الدليل القوي وهو مذهبنا والدليل القوي وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم  
أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وان لم ينو الإقامة به كالمفرد بالعمرة والمتمتع) أي  
من أهل الاتفاق (والحلل) أي وكغير الحرم (من أهل الحل اذا دخله) أي الحرم (لحاجة) أي  
غير ارادة للنسك (الامن دخله) أي الحرم (تارك وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي  
على الداخل من غير احرام (العود اليه) أي الى الحل والاحرام منه فان لم يعد وجب عليه الدم  
والله أعلم ثم هل يترك العود فان كان قادراً عليه نعم والا فلا لأنه لا يجب عليه دم آخر  
ترك هذا الواجب فتأمل فانه ما أوجبوا عليه العود الا لتدارك العصيان الاول ليكون فعله  
على الوجه الاكمل

\* (فصل في وقد يتغير الميقات بتغير الحال) \* أي من كون الواحد في الحرم أو الاتفاق أو ما  
بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الاتفاق الحرم أو الحل) أي اذا صار من أهلها (والمكي  
الحل أو الاتفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا  
الحكم (ان من وصل الى مكان صار حكمه حكم أهله) أي اذا كان قصده اليه على وجه مشروع  
بخلاف ما اذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير احرام ودخل الحرم وأخرج  
المكي الى الحل للاحرام الحج فانه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل اليه (فلو خرج  
المكي الى الاتفاق أو الحل للحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الافراد اذا خرج في  
الاشهر وأما ان خرج قبلها فله القرآن والتمتع أيضاً (الاذا قصد) أي في خروجه الى الاتفاق  
أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمداً) لا لقصد آخر بل لاجل ان يدخل الاحرام كما قد مناه  
(والا فاقى أو الحل) أي المنسوب الى ما بين الميقاتين (اذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي  
فالحرم صار ميقاته للحج والحل للعمرة (الاذا قصد) أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عمداً (بأن  
دخل لاجل الاحرام لا غير) أي لا غير الاحرام من المقاصد في الخروج

\* (فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل اليه سواء  
كان ميقاته الموضوع المعين له شرعاً أم لا (غير محرم) بالنسب على الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة  
(أولاً) أي لم يحرم بعد ذلك (فعليه العود) أي فيجب عليه الرجوع (الى وقت) أي الى ميقات

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن  
سعيد) قال اسرى برسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرأى  
عفريتاً يطلبه بشعلة من نار  
كلما التفت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رآه فقال  
جبريل أولاً أعمالك كلمات  
تقولهن اذا قلتن طقت  
شغافه وخرميتا فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم بلى فقال  
جبريل أعوذ بوجه الله  
الكريم وبكلمات الله  
التامات التي لا يجاوزهن  
بر ولا فاجر من شر ما ينزل  
من السماء وشر ما يعرج  
فيها وشر ما ذرأ في الارض  
وشر ما يخرج

من المواقف ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى خصوص مبقاته الذي تجاوز  
عنه بلا إحرام إلا في رواية عن أبي يوسف فالأولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا  
عن الخلاف (وان لم يعد) أي مطلقا (فعليه دم) أي لجأوزه الوقت (فلو أحرم آفاق الوقت)  
أي في داخل المقات (أو أهل الحرم) أي حرموا (من الحل للبحر ومن الحرم للعمرة) وأهل  
الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فعليم العود إلى وقت) أي مبقات شرعي  
لهم لا ارتفاع الحرمه وسقوط الكفارة (وان لم يعودوا فعليم الدم) والاثم لازم لهم (فان عاد) أي  
المحاذ (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عرة أو قدوم (أو وقوف) أي  
في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (ان لم يمه) أي من المبقات على فرض أنه أحرم بعده. والا  
فلا بد أن ينوي ويلبي لصير محرم ما جئنا وقيل بسقط عنه بحج والعود وان لم يلب (وان عاد) أي  
التجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أي في أحدهما (كان استلم الحجر) الأولى كان نوى الطواف  
سواء استلمه أولا وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فاته ليس له ولما بعده نظير  
في الباب (أو وقف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود إلى مبقاته) أي  
الذي تجاوزه (أنضل) أي ولو كان أبعد للغرض عن الخلاف السابق ولان الأجر على قدر المشقة  
(وليس) أي العود المذكور (بشرط) أي في سقوط الدم على طاهر الرواية خلافا لابي يوسف في  
رواية (ول البه) أي الرجوع إلى وقته (وغیره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاز وقته)  
أي الذي وصل إليه حال كونه (يقصد مكانا في الحل) كبستان بنى عامر أو جدة أو وحدة مثلا  
بحيث لم يمر على الحرم ولا يمر له عند المحاذرة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم يده) (ثم يده)  
أي طهر رأى حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يردنسا كحجته (فله أن يدخلها) أي مكة  
وكذا الحرم (غير إحرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حيلة دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد  
بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرئناه لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في  
الجملة أن يقصد البستان أولا ولا يقصد الحرم بعده قصد انضمام أو عارضا  
كما إذا قصد مد في جادة لم يبع وشراء أولا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا  
بخلاف من جاء من الهند مثلا بقصد اللحم أولا وأنه يقصد دخول جادة تبعا ولو قصد به أو شراء  
لا يقال بفساد كذهب الشافعي أنه إذا كان قصد به الأصلي أحد التمكنين يجب عليه الإحرام  
والأفلا فاما نقول هذا الذي ذكرناه إذا لم يقصد أولا في دخوله أرض الحرم فانه إذا قصد ودخل  
بغير إحرام يجب عليه دم لهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة)  
أو الحرم (بغير إحرام فعليه أحد التمكنين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم الجأوزه والعود  
(فان عاد إلى مبقات من عامه فإحرام بجمع فرض) أي أدام أو قضا أو نذرا أو عرة نذرا أو قضاء  
وكذا عمر سنة ومصحبة (سقط به) أي بتدنيه للإحرام من الوقت (ما لم يمه بالدخول من النك)  
أي الغير المتعين (ودم الجأوزه وان لم يشو) أي بالإحرام (عالمه) أي بالخصوص لان المقصود  
تخصيل تعظيم البقعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره هذا استحسان والتباس أن لا يسقط ولا  
يجوز إلا أن ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فانه لا يجوز به بالاتفاق  
عالمه الابتعيز البية ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كانت

فيها ومن قبل الليل والهاد  
ومن طواف الليل والماء  
الطاهر في طريق جبري بارح  
رواه الامام مالك في الموطأ  
هكذا ورواه الترمذي مرفوعا  
من حديث عبد الله بن مسعود  
(دعاء الكرب والهم والغم)  
عن ابن عباس رضي الله  
عنه ما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يقول  
عند الكرب لا اله الا الله  
الغني العظيم لا اله الا الله  
رب العرش العظيم لا اله الا  
الله رب السموات والارض  
 ورب العرش الكريم رواه  
البخاري ومسلم وان توقع  
بلاء أو أمر أهول احسبنا

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقتدها بخلاف السنة القابلة لانها ليست لما ذكرناه  
قابله (وان لم يعد الى وقت) اي بل أحرم بعدا للمجاوزة (لم يسقط الدم ولولم يحرم من عامه) أي لذلك  
النسك (لم يسقط) أي ما لزمه (الآن يتوى عما لزمه) أي خصوصا (بالدخول) أي بسبب دخوله  
(بغير احرام) أي حينئذ (ولو دخلها مراهرا) أي بغير احرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمره)  
بيان أن نسك وكذا النكاح دخول دم بمجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد النسكين  
كما أحب الايضاح شرح الامساح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن  
من جاوزه فاحرم عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أي المتجاوز عن  
الميقات مراهرا (من عامه بفرض أو نذر فهو) أي فاحرامه معتبر (عن الاخير منها) أي عن  
التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فسكامة) أي من التفصيل  
الذي سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم أو صبى فبلغ أو مجنون فافاق ثم احرم من حيث هو) أي من حيث  
وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة اجزأه) أي احرامه (ولا دم عليه) لانه  
صار من أهل محل احرامه والمجاوزة وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أي من غير  
احرام وكذا اذا باشر محظورا آخر مما يجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي  
بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور  
أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم إلا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فورا  
وكذا لو لم يعتق أي حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

### \* (باب الاحرام) \*

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شروط  
صحته) أي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول  
والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (أو تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية  
نفس الاحرام وحقيقته لا شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذا  
لا يعتقد بدونها الجاعا وان لم يكن كذلك التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند أصحابنا  
لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى  
لنوى ولم يلزم لا يصير محرما وكذا الولي ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو  
مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعا عند وجوده ما هل يصير محرما بالنية  
والتلبية جميعا أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير  
شارعا بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير  
لا بالتكبير (وتعيين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن يتوى بقلبه ما يحرم به من حج أو عمره  
أو قران أو نسك من غير تعيين (فصح) أي احرامه (مهما) وان كان لابد من أن يصير ميمنا  
ومعينا (وبما أحرم به الغير) أي معلقا به كافي حديث على كرم الله وجهه حيث قال احرمت  
بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشروط بقاء صحته ترك الجاع) أي قبل الوقوف في الحج وقبل  
الطواف في العمرة لأن الجاع حينئذ مفسد لهما وفي عد ترك المفسد شرطا مباحة لا تنقضي لان  
الشرط هو الفرض المتمدد على الركن سواء يراد بتأويله إلى آخر الفعل أولا كالتطهارة والنية

الله ونعم الوكيل على الله  
توكلنا رواء الترمذي (وان)  
استصعب عليه شيء قال  
اللهم لا سهل الا ما جعلته  
سهلا وأنت تجعل الحزن  
اذا شئت سهلا رواء ابن  
حبان (واذا) عطس فليقل  
الحمد لله رب العالمين على كل  
حال فقد روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم ذلك ومن قال  
ذلك عند كل عطسة لم يجبد  
وجع ضرر ولا اذن أبدا  
رواه ابن أبي شيبة وليرد عليه  
من <sup>١٠٠</sup> يهدى بكم الله  
ويصلح بالكم رواء البخاري  
أو برحمتنا الله وإياكم ويعفر  
لنا ولكم

في الصلاة وكذا ترك الارتداع مطلقا (وشروط بقائه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رفضه (ان لا يبدل) أي الاحرام بحجة او عرفة اخرى (على جسده) أي من احرام حجة أو عرفة سابقة (فدا اتمام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وترك وجهه عن اعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بجمع او عرفة والثاني على خلافه (في صور) أي خاص (ثاني) أي سيأتي بيانها واحكامها من الرضا وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد الذميين الى الآخر (وواجباته) أي واجبات الاحرام (بكونه من الميثاق وموونه عن المحظورات) أي باعتبار الجوار تركه بالدماء والكفارات فلا يشأن ان ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أي كون احرامه بالجمع لا مطلق احرامه اقيده بقوله (في اشهر الملح) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميثقات بلده) أي ان مره به كما في نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميثاق ويصح من غير الميثاق أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميثقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) ر  
 للاحرام مطلقا (او الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الفصل للتطافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف الحدث اذا اراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس اراد ردها) فالأزمار من الحق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت اليد اليمنى ويأقيه على كتفه الايسر ويبقى كتفه الايمن مكشوقا كذا في التلخيص ذكره البرجندي في هذا المحل وهو وهم ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وغلبه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المسنون عما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والتطيب) أي استعمال الطيب في البدن والثوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعده أو لا يبقى وفي الاول خلاف (واداء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الاى وقت الكراهة) أي كراهة القرض أو الفحل (وتمبير التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثة من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جازل أحب (وتكرارها) أي ثلاثي كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادتها الأرض والجحر والدر والشجرة الا المرأة فان صوتها عورة فيجب صومها (وصحباية ازالة النتف) أي ما يوجب الوضوء (قبل العمل) يبار للفضل والاهم من السن قبل الاحرام مطلقا (كتم الاطفال) أي اطفال اليد والرجل (وتقف الابط) أي شعره وينوب عن التفت الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التفت والحلق ازالة الشعر بالنورة (وسنة الفصل للاحرام) فان مطلق التبة يكفي لحصول أصل السنة وكذا بنية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي أيضين كما في نسخة (جديدتين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لكونهما لم يعص الله فيما (أو غسيلين) تبعدا عن الجاسة وتزهيها عن الوساخة فيفيد ان أصل لبس الأزار والرداء سنة وبقيّة الاوصاف مستحبة (والعسلين) أي وابس النعلين وان جوز لبس غيرهما مما لا يستر الكعبين في وسط الرجلين (والسبة باللسان) لان المعتبر المنسوط هو قصد الجمان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ويتم بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلافضل) أي بلافاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن يقوم ويركب أو عني (وسوق الهدى) أي بعته والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتدليده) أي

رواه مالك في الموطأ (واذا) ابتلى بالدين قال الله -م- اكفني بجلالك عن حرامك واغني بجلالك عن سؤلك اللهم فاربح اللهم كل شيء اللهم يجيب دعوة المضطربين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ترجيني فارحني رحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك رواه الترمذي أو يقول اللهم -م- مالك الملك توفى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وترزق من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير رحمن الدنيا والآخرة

تقليد الهدى تطوعاً وغيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعاً والابل والبقر يقلدان اجماعاً والتقليد هو ان يرتبط على عنق البدنة قطعة نعل أو شوال النعل أو عروة من اداة أو لحاء شجرة أى قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه عدى قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد (وتقديم الاحرام على وقتيه) أى ميقاته (المكانى) لا آفاقى (ان يملك نفسه) أى بالاحتراس تراعى المحظورات والحفاظ عن المحذورات

فصل فى محرماته \* أى محرمات الاحرام (وهى كثيرة وسيأتى بعضها) أى فى المحظورات منفصلة (ومنها تأخير الاحرام عن الميقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك الواجبات) تميم به مدتحصيص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المقيدة بحال الاحرام من بين الحالات (والاستفاد بها) أى الارتفاق بالمحظورات ولو بغبرار تركاب المباشرة بأن يكون اكراهاً ونسياناً وخطاً وجهه لافاقه بقيد رفع الانهم مع تحقق التكفارات (واما مفسده فالجماع) أى الحقيقي (قبل الوقوف) أى فى الحج وقبل الطواف فى العمرة بخلاف ما بعدهما وزاد فى نسخة (ومبطله الرد) أى الازتداد مطلقاً (للاجنون والاعمى) أى الجانان بعد الاحرام أو بعد الاتمام (ومأذنه عن المضى) أى مضى متلبسه وشارعه (فى موجهه) بفتح الجيم أى مقتضاه من اداء التمسك الذى احرم به (فوت الوقوف) أى فى الحج (والحصر) أى حبس العذوق وغيره فى الحج أو العمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرض) على ما سيأتى بيانه (ومن مكرهاته تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أى سواء ملك نفسه أو لم يملكه اللغو وج عن الخلاف (وعلى المكاني ان لم يملك نفسه) والافاق الاحرام من ديرة أهله أفضل وقبل لزومه وتضييقه أكل (والاحرام بلا غسل) حتى للحائض والمغتسب (أو وضوء) أى نيابة عن الغسل لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أى الابدور وعدم قدرته وهو تميم به مدتحصيص (واحرام القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة فى حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى فى النية (والجمع بين النسكين المتجهدين) كحجتين وعمرتين (مطلقاً) أى لا آفاقى وغيره بخلاف (وبين المختلفين) كالقران والتمتع (للمكي) خلافاً للشافعى رحمه الله

فصل \* وحكم الاحرام (لزم المضى) أى باتمامه وبفسره قوله (وعدم امكان الخروج منه الا بعمل التمسك) أى جنسه (الذى أحرم به) أى من حج أو عمرة وان كانا قارنين (وان افسده) أى الاحرام بالجماع (الافى القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما بجملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمضى لا يخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل التمسك فى جميع الحالات الا فى حال فوات الحج بقوت وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من احرامه (والاحصار) أى والافى حال الاحصار فى الحج والعمرة (فيذبح الهدى) أى يخرج (والجمع) أى والافى الجمع (بين النسكين فنية الرض مع ترك الاعمال فى صور) أى فى بعض الصور المفروضة من المسائل (وبالشروع فى الاعمال فى اخرى) أى فى صور اخرى (ولو بلا نية الرض فى صور) كما سيأتى تفصيلها فى محالها (وجوب القضاء) بالرفع عطف على لزوم (اذا خرج بغير فعل ما احرم به) كفى القوات والاحصار (أو بغيره فاسداً) كفى الجماع المذكور (قبل

تعليمه من تشاء وتنع  
منه من تشاء ارحمى رحمة  
تغنيى بها عن رحمة من  
سواك علمه صلى الله عليه  
وسلم لعاد رواه الطبرانى فى  
معجمه الصغير (واذا)  
انقلبت دابته فليقل يعباد  
الله احبوا فان الله عز  
وجل سيجيبها رواه ابن  
السنى قال الامام النووى  
رضى الله عنه انه جرب هذا  
فى دابة انقلبت وعجزوا عنها  
فقال يعباد الله احبوا  
فوقفت عجوز ذلك (وحكى)  
شيخنا أبو محمد بن أبى اليسر  
انه جربه فقاله فى بقله  
انقلبت فوقفت فى الحال  
(واذا) صعبت



الافى المتظنون) اى الايقين شرع باسرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه  
القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كما فى الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصر  
لانه اذا احصر وتحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال للفروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان  
اسرامه على غير وجه الطن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عند تأخلاف الشافعي واماموا حرم  
بجعة او عرة على ظن انهما عليه ثم تسين انهما اليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم  
لعموم قوله تعالى واتقوا الحنم والعسرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاسرام ابد الابالدم والقضاء  
وقد تبدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المتظنون فى الصلاة على ماحقة ابن الهمام (وشروط  
الفرج منه) اى من اسرام العسرة والحج فى الجملة (الحلق والتقصير) اى قدر ربع شعر  
الرأس (فى وقته) وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر فى الحج وبعد اكثر الطواف فى العمرة واما  
باعتبار وجوبه فوقته بعد الرى فى الحج وبعد السعى فى العمرة واما باعتبار وجوبه فوقته طول  
عمره (الاذا اعتذر) اى الحلق او بدله بأن لا يوجد حالى او آله او وجد السكنى فى الرأس عليه  
مانعة من الحلق (فيسقط) اى التحال (بلائى) اى من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن  
فى الرأس شعر او يكون فيه عقر فيجب او يستحب امره الى الموصى عليه (الافى الرقص كما مر)  
فانه يخرج من الاسرام بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) اى والافى تحليل زوجته  
(وعملوك) اعم من عبده وباريته (بفعل محظور) اى محظور ما كما فى نكاحه اى محظور ومن  
محظورات الاسرام كالبغاء للمرأة والجارية والتطبيب والحلق ونحوه الهمة والغيرهما (فانه)  
اى الحرم من الزوجة والمالوك (يخرج منه) اى من الاسرام (بالحلق) اى ولا تصير بل  
بفعل ذلك المحظور

عليه دابته على بالاثرو هو  
ما روي شافعي عن ابي عبد الله  
يونس بن عيسى بن دينار  
الثابى المشهور قال ليس  
رجل ما يكون على دابة  
معية فيقول انفسها فغير  
دين الله يغفون وله أسلم من  
فى السموات والارض طوعا  
وكرها والمسه ترجعون الا  
وقفت باذن الله تعالى  
رواه ابن السني (واذا)  
صفت الرب يقول اللهم  
الى أسألك خيرها وخير ما  
فيها وخير ما أرسلت به  
وأعوذ بك من شرها وشر  
ما فيها وشر ما أرسلت به  
رواه مسلم والترمذي  
والنسائي والطبراني

فصل فى الاسرام فى حق الاماكن) اى باعتبار اصحابها (على وجوه) اى انواع  
مختلفة الاحكام (الواجب) اى منها الواجب كون اسرامه (من أى ميقات كان) اى سواء كان  
ميقات باده أو غيره (والسنة) اى والشريعة المقررة ان يكون اسرامه (من ميقات باده) اى  
دفع العرج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من ديرة اهله) لانه من باب المباداة الى  
الطاعات والمساواة الى الخيرات ولما تفرقه به بعض السابق قوله تعالى واتقوا الحنم والعسرة لله  
(والناضل كل ما قدمه على وقته) اى من غير ديرة اهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه فى  
اشهر الحج (والحرام) اى الحرم (تأخيره عن الوقت) اى الميقات المعين له (والمكروه تجاوز  
وقته الى ادنى منه) اى اذا كان فى طريقه ميقاتان وهو من عاك نفسه بالحفظ عن المحظور والآ  
فقد سبق ان تأخيره الى الميقات الثانى أفضل من اسرامه فى الميقات الاول (وبصغ فى الكل)  
اى ويصح الاسرام فى جميع الصور المرافقة والمخالفة حتى فى الحرم مما تقدم الا انه يجب فيه  
الدم (فلا يشترط لصحته) اى لصحة الاسرام (مكان ولا زمان) خلافا للشافعي فى الثانى فان  
الاسرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشروط عندنا فيه الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا  
(وكذا لا يشترط) اى لصحة الاسرام (هيئة) اى صورية (ولا حالة فلو احرم لابس الخيط او الجماعا  
انه قد فى الاول صحيحا) اى ويجب عليه دم ان دام ايسه يوما او الا فصدقة (وفى الثانى فاسدا) اى  
انعتقد حال كونه فاسدا فيعمل بما يعمل مفسدا للحج من المضي فيه ثم قضاؤه من قابل وفى المطالب



الفائق عن السفناني لو اسرم مجامعا يشدجه ويلزمه المعنى فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكرنا  
في الصوم انه ان نزع في الحال لم يفسد احرامه والافسد انتهى ومعنى في الحال انه لا يقع منه  
الادخال به - مدتحقق النية والتلبية فان الاخراج لا يسمى جماعا على كل وجه فهو بمنزلة خلخاع  
الثياب فانه لا يسمى لبس الكسنة لا يتخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق  
والقياس على الصوم قد يقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما هو مخير فيه جماع الناس بخلاف  
حال الاحرام والله اعلم بالمرام

\* (فصل في وجوه الاحرام) \* اي انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي اربعة  
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتمتع) اي بابتغاء المحظورات بين تحلله من العمرة وبين  
اسوامه يحج اذ لم يسبق الهدى (وافراد بحجة) اي سواء أتت بعمره بعدها أو قبلها الكسنة في غير  
الاشهر (أو عمرة) اي سواء حج قبلها أو بعدها الكسنة لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلا ومن غير حج  
أو قبل وقته (وأفضلها الاول) أي القران وهو اختيار الجمهور ومن السلف وكثير من الخلف  
(ثم الثاني) أي التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أي الافراد بالحج وهو  
الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة  
بل الافضل عند القائل بافضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة أيضا والا فلا خلاف  
ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) أي  
الاربعة (هي المشروعة) أي في الجمله لكن في جوارها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة وإذا  
قال (القران) أي القران والتمتع (للا فاق) أي جازان أو مشروعان له (والاخيران) بهما  
الافراد ان المذكوران (مما لقا) اي لما طاق الناس من الاتفاقي والمكي لقوله تعالى ذلك أي  
التمتع وفيه عناء القران ان لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام  
المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما المنهي عنها) أي من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين  
الحجتين) أي باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمريتين) أي  
بينهما كذلك وهما مني تحريم فيجب عليه الرض ودومه على ما سبق في محله (وادخال العمرة  
على الحج مطلقا) أي للاتفاقي وغيره لكنه مني تنزيه للاتفاقي ومنهي تحريم للمكي قال الشافعي  
رحمه الله لو أحرم من الميقات بحجة ثم أحرم بعمره قبل أن يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي  
لعله صلى الله عليه وسلم لم في حجة الوداع ولو أحرم بعمره بعد ما طاف طواف القدوم كان قارنا  
أيضا ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما بالصورة الاولى فيصير قارنا صبيثا وعليه دم  
شكر ونحن ننزه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه نواههما معا ونوى بالعمرة  
أو لا ثم بالحج والله أعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الا أنه يصح أدؤهما  
ويكون قارنا صبيثا يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) أي الجمع بين التمسكين معا أو  
باحرام عمرة ثم يحج من غير تحال بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط  
وقوعهما في أشهر الحج (له) أي منهي للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير  
الوجوه الاربعة فان أفرد الاحرام بالحج) أي ولم يدخل عليه شيئا (فمفرد) أي فهو مفرد وجه افراد  
(وان أفرد بالعمرة) أي ولم يدخل عليه شيئا (فاما في أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

في كتاب الدعاء وزاد اللهم  
اجعلها رباحا ولا تجعلها  
ربحا اللهم اجعلها راحة  
ولا تجعلها عذابا (وإذا)  
خاف ضرر المطر قال اللهم  
حوالنا ولا علينا اللهم على  
الاسكاف والطراب والاولدية  
ومنايب الشجر متفق عليه  
(وإذا) سمع الرعد قال اللهم  
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا  
بعذابك وعافنا قبل ذلك  
رواه الترمذي ويقول  
سبحان الذي يسبح الرعد  
بجوده والملائكة من  
خدمته ورواه مالك في الموطأ  
(وإذا) رأى الهلال قال  
الله أكبر الله أكبر اللهم

أوقع أكثر شواطئها (أي العمرة فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختيار  
 بنسب من وغيره (أولا) أي لم يقع أولم يقع أكثر شواطئها فيها (الثاني) مشربا للعمرة (والقول)  
 أي وهو الذي أوقع أكثر شواطئها فيها (أي أيضا كذلك) أي مشربا للعمرة (ان لم يخرج من  
 عامه) كما تقدمنا (أوضح) أي من عامه (والم) أي نزل (بأهله) أي السكان بالآفاق (المما ماصحبا)  
 بان يكون ما بين الأحرار من (وان لم يمت بينهما) وهو ظاهر (أوالم المما فاسدا) بان الم بأهله حال  
 كونه محرما بيج (فتفتح) أي مسنون (ان سلم الفساد) أي في عمرته أو بوجه (والا) أي فان لم يسلم  
 فيه ما وفي أحدهما (فان أفسد عمرته فمرد بالحق أو بوجه فبالعمرة) أي وان أفسد بوجه فمرد  
 بالعمرة (وان لم يرد الأحرار بواحد منهم ما بل أحرارهم مامعا) أي في زمان واحد (أو أدخل  
 أحرار الملح على أحرار العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة أشواط فقارن شرعا) أي بحسب  
 الشرع سواء كان مسينا أو لا (ان أوقع أكثر طواف العمرة في الأشهر والا) أي بان أوقع  
 أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلغة) أي فمارن من جهة اللغة دون الشريعة (ههنا دمه)  
 أي دم القران شكرا أو جبرا (في الشرع لا غيره) أي لا في غيره وهو الله ولا به ليس مما يوجب  
 الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (أحرار العمرة على الملح) أي على أحرار  
 (تدل أن يطوف للقدوم) أي قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا مقارن مسمى أو بعد ما طاف له) أي  
 للقدوم والمسمى ان وقع ادخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كمل شوطا  
 (فأبضاه مسمى) أي فادرن مسمى (الاياه أكثر اداء من الأول) وكان حقه أن يقول في الأول  
 شوطا وفي الثاني ولو شوطا ليغفر القاربان ويثبت حكمه ما فأنما لم ليظهر لك وجه الخلل وسيجيء  
 به في محله الأليق به

• (فصل في صفة الأحرار) • أي في كيفية صفة دخول الحرم في الأحرار لا أحد النكسين على  
 وجه السنة والاستحباب والأفضلية (إذا أراد) أي الناسك (ان يحرم) أي يجمع أو غرة أو بهما  
 (يستحب ان يقص شاربه) أي تنظيفا وخشية لاطالته لوطال زمان الأحرار ولم يذكر حلق رأسه  
 لأن المستحب هو إبقاء شعره لوقت الخروج من الأحرار بحلقه تنقذ الأحرار أجره ولأنه صلى الله  
 عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم إلا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي  
 رضي الله تعالى عنه ولا عبرة بما يشبهه العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد  
 أحرارهم ولو كان مدة أحرارهم يسيرة (ويقال) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفه أي يقطع  
 (أطرافه) أي من يديه ورجليه (ويقتف) وهو الأفضل بان اعتاد (أو يحلق بطيه) أي شعراهما  
 وهو متنازع فيه (ويحلق عاتيه) أي شعراهما والمقصود بالمفاضة بأي نوع من أنواع الأزالة  
 ولو بالذرة فمما قبلها (ويجمع أهله) أي امرأته (أو جاريته ان كان) أي أهله (معهم) تحصينا  
 لا فرج وحفظا عن النظر لهما (ويجوز عن لبس الخيط) أي قبل النية والتلبية (وبعد بل بدز  
 أو نحوه) كالدلو وماء الحار وغيره (ينويه) أي حال كونه يقصد اغتساله (لأحرار) أي  
 ليحصل له الأجر التام والأفك فيه أصل القول أو ملق النية أو الغتمام بنية غسل الجنابة معه  
 (أو يتوضأ) أي يغسل أعضائه وضوئه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والغسل أفضل) أي لأنه  
 سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أي المستحبة (لأفضلية) أي لأفضلية

أحله علينا بالأمن واللين  
 والإيمان والسلام والاسلام  
 والتوفيق لما تحب وترضى  
 وبك الله هلال خير  
 ورشد اللهم اني أسألك من  
 خير هذا الشهر وخير القدر  
 وأعوذ بك من شره ثلاث  
 مرات رواء الطبراني  
 • (صلى) •

في أدعية جنت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهي  
 مطلقة غير مقيدة ذكرها  
 الحافظ ابن الجوزي رحمه  
 الله تعالى في كتاب  
 عدة الحصن الحصين من  
 كلام سيد المرسلين صلى  
 الله عليه وسلم ذكرها هكذا  
 فليواطب علم اطالب

السنة المؤكدة وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقاً إلا إذا أراد به صلاة  
الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة إذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (وبسأله) أي  
في أول طهارة (وبسرح) بتشديد الراء أي عشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا  
حكم لحيته (عقب الغسل) أي حال بقائه رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للعاوض  
والنفساء والصبي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أي إلا أن جازله  
أن يصلي صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ) أي أو تيمم (واحرم  
لم يزل فضل الغسل) لأن كماله أن يصلي به (وقيل ينال) أي فضيلة السنة لأن الغسل من سنة  
الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضاً أو يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو  
الظاهر وإن كان الجمع إذا أمكن أفضل واكمل فتأمل (ولو احرم بالاغسل ووضوء) وكذا  
بالصلاة (جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أي حيث ترك السنة  
بلا معذرة (ويستحب أن يطيب ويدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في يده  
وكان الأولى أن يقول يدهن ويطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبقى أثره) أي من الطيب (أفضل)  
أي خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب أن يكون بالمسك واذهاب جرمه بماء الورد ونحوه)  
أي من الماء الصافي (والأولى أن لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثر بقائه لاسيما وقد ينقل أحيانا  
عن يده فيكون كأنه لا بأس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب في أثناء احرامه والله أعلم  
\* (فصل) ثم يجرد عن الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أي الممنوع المنهي (على  
الحرم) من الخط والمعصر ونحو ذلك (فلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم  
عند كل مسجد أي إرادة كل عبادة (فبين جديدين) تشبيهاً بكفن الميت وهو الأفضل  
(أو غسيلين) أي للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف للثوبين وهو الأفضل من لون آخر كما هو  
في أمر السكف منقرو لقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب  
وكنة نوافها مواتكم رواء جماعة (غير مخيطين) بيان للأفضل والأفاضل تمكن الخياطة على وجه  
المخيط الممنوع (جاز) (إزاراً) أي يستر العورة (ورداء) يستر الكتفين فإن الصلاة مع كشفهما  
أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسق الاضطباع حال الطواف فقط خلافاً لما توهمه العوام  
من مباشرة في جميع أحوال الاحرام (وبجوز) أي الاحرام (في ثوب واحد) أي بأن يكفى  
بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحداً فوق واحداً ويبدل  
أحدهما بالآخر (وفي أسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أي وفي خرق  
مقطعة أو لا (مخيطه) ثانياً (والأفضل أن لا يكون فيهما خياطة) أي أصلاً  
\* (فصل) ثم يصلي ركعتين بعد اللبس) أي لبس الأزارين وكذا بعد الطيب (ينوي بهما) أي  
بالركعتين (سنة الاحرام) ليجزئ فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص)  
أي بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فهم من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان  
الأفضل وفي الظهيرة أن كثيراً من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد  
الاخلاص ربنا آتامن لذلك رجعة الآية (ويستحب أن كان بالمية ماء مسجد) أي مأثور (أن  
يصليهما فيه) أي لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرم بغير صلاة جاز) أي جاز احرامه لأفعله

النجاح ليفوز بالصلاح ان  
شاء الله تعالى وهي اللهم اني  
اعوذ بك من الكسل  
والهرم والمغرم والمأثم اللهم  
اني اعوذ بك من عذاب  
الدار وقنعة القبر وعذاب  
القبر وشر قنعة المسيح  
الدجال اللهم اغسل  
خطاياي بماء الثلج والبرد ووقني  
قلبي من الخطايا كما يوقني  
الثوب الأبيض من الدنس  
وباعد بيني وبين خطاياي كما  
باعدت بين المشرق والمغرب  
اللهم اني أعوذ بك من العجز  
والكسل والجبن والهرم  
والجمل وأعوذ بك من  
عذاب القبر وأعوذ بك من  
قنعة

لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يبدل في وقت محروم) أي للقرائن والنوافل اتفاقاً لا امتناعاً خلافاً للشافعي وإتباعه حيث جوزوا الصلاة التي لها ميب في الأوقات المكرهة فتقول المصنف في الكبير لا يبدل في الأوقات المكرهة بالاجماع ليس في محله وإن كان يمكن محله على اجماع أئمتنا (وتجزئ المكتوبة عنها) أي عن صلاة الأحرام وفيه نظر لأن صلاة الأحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا

الفرصة مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لهما صلاة على حدة كما حقه

الطه قنطاري في ضمن غيرها أيضاً فتقول المصنف في الكبير وتجزئ المكتوبة عنها

قاسم مع النارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فلا فضل إن يحرم) أي يشه ٦

في الأحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك لأن العمل

الكبير مستغنى عنه بقوله حال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استجاباً (مطابقاً لجناحه) بفتح

الجيم أي موافقة لما في قلبه وجوباً (اللهم اني أريد الحج) أي أحرماه وإنشاءه وينبغي أن يشهد

بالقرض أن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الإطلاق عن القرض ولا ينبغي أن يشهد بالنسبة

إذا كان فقيراً فإنه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على أن

بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه في حينئذ يقع حج بهنية النقل فلا يلزم في ذمته

أن يحج للقرض بعده أيضاً (فيسردى) أي سهل أسبابه ووفى أعماله (وتقبله مني) أي

وزاد بعضهم وأعني عليه وبارك لي فيه ولما كان الدعاء ظاهر الأخبار لمحبة الانشاء وقابلان

يشوي به إذا زاد المصنف احتياطاً لقوله (نويت الحج) فإنه نص برأيه الانشاء قطعاً إلا إذا

قصده الأخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في الترام اجتناباً محرماته (لله تعالى) أي خالصاً

مخلصاً من غير رياء ومعه وقد تقدم أن الأحرام لا يصح الا باقتران النية والتلبية فتقول المصنف

(ثم يلبى) ليس كما ينبغي بل حقه أن يقول ليلى أو ويأى أي بالتلبية المأثورة لأن السنة وهي

المذكورة بقوله (ليتك اللهم ليك) أي أقترب إليك أقامه بعد أخرى واجبت لذلك مرة بعد

أخرى وجهه اللهم معني بالله معترضة بين المؤكد والمؤكد (ليتك لا شريك لك) أي على

الاطلاق المراد في التوحيد الحقيقي رداعلى المشركين حيث كانوا يستثنون ويقدون بقولهم

لا شريك لك علكه وما لك أي شيئاً من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا مجازاً وفي هذا جهة واضحة

عليهم لكن عقول أضلها بآريها (ليتك أن الحمد والعمة) هرباً للكسر أو لى من الفتح لتو

الهلة والمعنى أن الثناء الجليل والشكر الجزيل (لك) أي لا لغيرك لعدم استحقاقه سوا

(والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد

لأفادة التوحيد واستحسن الوقف على الملك لأنه لا يتوهم أن ما بعده خبر ويستحب أن يرفع صوته

بالتلبية ثم يخفف صوته (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) إجلالاً لكبرياء الله وعظمته

(ثم يذبح ويمشاه) ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار

وهكذا يستحب أن يقول اللهم احترم لك شعري وبشري ودمي من السماء والطيب وكل شيء

حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج أنه يقول

ذلك ثم يابى فليس في محله لأن الأحرام لم يتحقق الا باقتران النية والتلبية فلا معنى للقص

الحس والمساوات وأعوذ بك  
من القسوة والعقولة والعدالة  
والذلّة والمسكنة وأعوذ بك  
من الكفر والنفور والنسوق  
والشقاق والسمعة والرياء  
وأعوذ بك من العمى والبكم  
والجنون والجذام وسبى  
الاخلاق اللهم أنت تفسد  
تقواها وزكها أنت خير من  
زكاها وأنت وليها وهولها  
اللهم الى أعوذ بك من علم  
لا ينفع ومن قلب لا يجتنب  
ومن نفس لا تشبع ومن  
دعوة لا تستجاب اللهم اني  
أعوذ بك من شر ما علمت  
ومن شر ما لم أعلم

بينهم ما يذو الدعاء والله أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم  
اعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضيته عنهم وارضيته وقبلت  
اللهم قد احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي (وان احرم بعد ما سارا وركب جاز)  
وكذا اذا قام أو دشى (ويستحب ان يذكر في اهلاله) أى في رفع صوته بالتلبية حال احرامه  
(ما احرم به من حج أو عمرة) أى بانفرادهما (أو قران) أى باجتماعهما (فيقول لبيك بحجة)  
أى اذا أراد الحج فقط والافيه قول لبيك بعمرة أو لبيك بعمرة وحجة ولو اكتفى بجماعتهما  
في النية لكنى ولما كان الدعاء والنسبة المذكورين سابقا لمصوتين في الحج فقط قال (وان أراد  
العمرة) أى وحدها (أو القران يذكرهما) أى العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم انى  
أريد العمرة فيسرهم الى وتقبلهم منى نويت العمرة وأحرمت به الله تعالى لبيك بعمرة أو العمرة  
والحجة جميعا (في الدعاء والنسبة) أى كليهما ما غايتة انه في النية بطريق القرضية لافادة التعيين  
وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كفى التلبية (وفي القران) أى دعاء ونسبة (يقدّم) أى بطريق  
الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أى المقرون بالنسبة بأن يقول اللهم انى أريد العمرة  
والحج فيسرهم الى وتقبلهم منى نويت العمرة والحج وأحرمت به الله تعالى لبيك بعمرة وحجة  
ويستحب زيادة قوله حقا تعبد اورقا (وان كان احرامه عن الغير) أى نيابة أو نطقا (فليسوعنه)  
وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم ان شاء قال لبيك عن فلان) أى بحجة ونحوها  
وهو الافضل ولو مرة (وان شاء اكتفى بالنسبة) أى عنه ولم يذكره لافى الدعاء ولا فى التلبية

\*(فصل وشرط النية أن تكون بالقلب)\* اذ لا يعتبر للسان اجاعا بل قيل انه بدعة الا أنها  
مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فيمنوى بقلبه ما يحرم به) أى ما يقصد به  
الاحرام (من حج أو عمرة) أى مفردين (أو قران) أى مجتمعين (أو نسك من غير تعيين) أى ولو  
احتاج بعده الى تبين وكذلك اذا كان مهتما معلقا بنسك غيره (وذكره) أى بيان ما يحرم به  
(باللسان مع ذلك) أى مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أى الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى  
بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أى اذا لم يلسانه (وان جرى على لسانه) أى نوع من النية خلاف  
ما نوى بقلبه) أى بالخصوص (فالعبرة بما نوى) أى فى جنانه (لا بما جرى) أى مضى على لسانه  
كفى باب الصلاة وهذا حكم النية وفى معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لم يحج ونوى بقلبه  
العمرة أو لبي بعمرة ونوى بقلبه الحج أو لبي به ما جتمعوا ونوى أحدهما أو لبي باحدهما ونوى  
كليهما فالعبرة بما نوى) ثم التلبية وان كانت فريضة لا تصح الا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط  
فيها التعيين بل مطلق التلبية كافى في حصول الشرط

\*(فصل وشرط النية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها)\* أى تلك التلبية اللسانية  
المجردة عن إمضاء النية الجنانية (والاخرس يلزمه تحريك لسانه) أى ان قدر فاته نص مجدد  
على انه شرط (وقيل لا) أى لا يلزم (بل يستحب) أى تحريكه فى المحيط تحريك لسانه مستحب  
كفى الصلاة وظاهر كلام غيره انه شرط أما فى حق القراءة فى الصلاة فاختلافوا فيه والاصح  
انه لا يلزمه التحريك قلت فينبغى أن لا يلزمه فى الحج بالاولى فان باب الحج أوسع مع أن القراءة  
فرض قطعى متيق عليه والتلبية أمر طى مختلف فيه (وكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه) أى

(اللهم) انى أعوذ بك من  
زوال نعمتك وتحول عافيتك  
وفجأة نعمتك وجميع سخطك  
(اللهم) انى أعوذ بك من  
الهدم والتردى وأعوذ بك  
من الغرق والحرق وأعوذ  
بك من ان يتخطفنى الشيطان  
عند الموت وأعوذ بك من  
أن أموت فى سبيلك مدبرا  
وأعوذ بك من أن أموت  
لديغا (اللهم) انى أعوذ بك  
من منكرات الاخلاق  
والاعمال والاهواء والادواء  
(اللهم) انى أعوذ بك من  
غلبة الدين وغلبة العدو  
وشهامة الاعداء (اللهم)  
اغفر لى ذنوبى وخطئى  
وعمدى (اللهم) انى أعوذ بك

ولم يشوب بالبدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتلليل والتسليم والتحميد والتكبير وغير ذلك) أى من أنواع الثناء والتحميد (ولو قال اللهم) بمعنى يا الله (يجزئه) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أى قياسا على الصلاة حيث لا يجوز تأخيرها عن تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأى لسان) أى بأى لغة ويسار (كان) واجهه ورعى أنه يستوى فيه من يحس العربية ومن لا يحسنه وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أى في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والأصساء والامحار والمغروب والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف وملاقاة الناس ومقارقتهم والمزاجية والتوسعة وامثال ذلك (مستحب مؤكد) أى زائد تأكيده على سائر المستحبات (والاكتفاء مطلقا) أى من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أى مطلوب شرعا ومثاب عليه أجزأه عن مرتبة الندب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر والتلبية في كل مرة) أى شرعا (ثلاثا) وإن بآتي بها) أى بالثلاثة (على الولاة) بالكسر أى الموالاة والمتابعة من غير فصل بينهم بفجوة أو أكل طعام وشرب ماء ولا يقطعهما بكلام) أى أجنى عن التلبية (ولورد السلام في خصالها) جائز يعنى وجاز أن لا يرد في خلالها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغها إن لم ينته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يلبس عليه) أى حال تليته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر ثم (ولا ينبغي أن يجذل) أى يقع خلا (بشيء من التلبية) أى من شأنها وأعراسها (المتسرفة) أى التي تقدمت والمقصود أنه لا يتعشأ منها (فإن زاد عليها) أى بعد فراغها إلا في خلالها (لحسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله يديك والرغبات ليك ليك الله الخلق ليك بحجة حقها تعبد أوفقا ليك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فما وقع مأثورا فيستحب زيادته وما ليس مرييا جازرا وحسنه وقد أخرج البراء والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجمع مع الله الناس في صعيد واحد لا تسلكهم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يديك والمهدي من هديت وعبدك بيديك بك والميك لا ينجم منك إلا اليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع بذلك قوله تعالى عسى أن يعفئك ربك مقام محمودا كذا في البدور والسفرة للسيوطي فهو صلى الله تعالى عليه وسلم أول من قال بل وأول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من لبى في بعث الأشباح (ويستحب كثارها) أى غير مفيد بحال من الأحوال بل يستحب (قائما وقائدا) وكذلك مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الأكمل (ومحذرا) أى بالحدث الأصفر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا انفساء (وعند تغير الأحوال) أى عما ذكر وعما لم يذكر كهبوب الريح وطول رخ شمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أى وتغير الأزمان المشتملة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكلماء لشرقا) بفتحين أى مع عدم مكانا عالما إلا أنه يستحب حينئذ ضم التكبير معهما (أو هبطا واديا) أي نزل سكانا متخضعا لكان يستحب زيادة التسليم أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أى كإفهام من اختلاف الزمان (وبالأصباح) بكسر

من البرص والجنون والجلد  
وسبي الاسقام (اللهم)  
اغفر لي جنتي وهزلي  
وشغائتي وعمدي وكل ذلك  
عندي (اللهم) أصلي لي  
دينني الذي هو عمة امرئ  
وأصلي لي دنياي التي فيها  
معاشي وأصلي لي آخرتي  
التي اليها معادى واجعل  
الحياة زيادة لي في كل خير  
واجعل الموت راحة لي  
من كل شر وبأعني ولا تن  
علي وانصرني ولا تنصر  
علي وامكرني ولا تمكر علي  
واهدني وبهرني الهدى  
وانصرني علي من بغي علي  
رب اجعلني لك ذكرا لك  
شكرا لك رهبا لك مغورا



الهزيمة أي بالدخول في وقت السجود لقولهم وإذا أَسَجَرُ ويجوز فتح الهمزة على أنها جمع سحر أي في  
 أوقافها (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي أدائه وقضاء وكذا التوتر لأنه فرض عملا (ونقلا)  
 أي ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر  
 الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالكتوبات دون النوافل والفوائت فهو رواية شاذة كما قاله  
 الأسيدي جاني اللهم الآن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام  
 والتعميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونائلا (ولقاء بعضهم بعضا)  
 أي بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من  
 جملته تغيير الحالة (أو استعطف راحلته) أي صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا  
 جماعة) وأقلها هنا اثنان ولذا قال (لا يثنى أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر  
 وبفوت كل سمع الحاضر (بل كل إنسان يابى بنفسه) أي منفردا بصوته (دون أن يثنى على  
 على صوت غيره) أي على وجه المعية لا الشبهة وكذا قيل إن المداينة القرآنية إنما تستحب  
 إذا كان يقرأ أو أحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية  
 (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكلما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بالغه لكن  
 لا بحيث ينقطع صوته وتضرر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه  
 حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربعوا على أنفسكم فانكم  
 لا تدعون أصم ولا يعيد ابل تدعون جميعا قريبا وهذا قال ابن الحاج المالكي وليحذر مما  
 يقع عليه بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقروا حلقهم وبعضهم يخفون  
 أصواتهم حتى لا تكد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فاذكره المصنف من أن رفع  
 الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح  
 الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان مسيئا ولا شيء عليه ولا يبالغ فيه  
 فيجهد نفسه كيلا يضر ثم قال ولا يخفى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت  
 وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إذا لا يلزم بين ذلك وبين الاجتهاد إذا قد  
 يكون الرجل جهوري الصوت عال به طبعه فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب به (الآن يكون  
 في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرياء والسعة والظاهر أن يكون يتضرر  
 فصحف على بعض من حرر (أو امرأة) فإنه لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غيرها كما صرح به  
 شارح الكنز ولأن صوتها عورة فرفعها بكشفه عبرة (ويطلى) أي حال أحراره (في مسجد مكة)  
 الظاهر أنه من غير رفع صوت بالغ يشوش على المصلين والمطائفين فإن ابن الضياء من علمائنا  
 صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكور حرام (ومنى) أي وفي منى أو في مسجدها كما ذكرنا  
 (وعرفات) وكذا بعد في منى دلالة إلى أن يرى (لا في الطواف) أي لا يلبى حال طوافه مطلقا لأن  
 اشتغاله جملته بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أراد به طواف القدوم أو طواف النحر على  
 فرض تقديمه على الرمي والافلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف القرص بعد الرمي (وسعى  
 العمرة) أي ولا في سعي العمرة فإن التلبية تنطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم  
 من أنه لا يلبى حالة السعي فتعين جملة على سعي العمرة أو سعى الحج إذا أخره وأما ما صرح في الأصل

لك محبتنا إليك أو أها منيبا  
 رب تقبل توبتي واغسل  
 حوبتي وأجب دعوتي وثبت  
 حجتي وسدد سبيلي واحدد قلبي  
 واسأل شخصه صدرى  
 (اللهم) أنى أسألك الثبات  
 في الأمور والعزيمة على  
 الرشد وأسألك شكر نعمتك  
 وحسن عبادتك وأسألك  
 لسانا صادقا وقلبا سليما  
 وأعوذ بك من شر ما تعلم  
 وأسألك من خير ما تعلم  
 وأسألك تعفرك لما تعلم أنك  
 أنت علام الغيوب (اللهم)  
 الهمني رشدي وأعذني من  
 شر نفسي (اللهم) أنى أسألك  
 فعل الخيرات وترك

من أنه يلي في السعي فيحصل على السعي إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة  
 وانما الخلاف في الداعي من هو وقبل هو الله تعالى وقبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل  
 هو المظلل عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحانية  
 فلا شك أنه الاظهر والاظهر صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا لقوله تعالى وأذن في الناس  
 بال الحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليه ما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج  
 عام الوداع ثم لا حريه ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في ليك لرب  
 الارباب دلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وفيه ودعوى الالتفات مما لا يلتفت اليه ولا  
 يرجع عليه (وبقوة تقليد الهدى) (قام التلبية) الهدى يشمل الابل والبقر والغنم فكان جفته  
 أن يقول تقليد البدنة كما مخرج بقوله (وهو) أي تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهي  
 انقضى وينضمها (في عنق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة للبقرة عندنا خلافا لما في ولذا عطف  
 عليها تصريرا للمراد بقوله (أو بقرة واجب) أي هديها كقران ومثمة وبذر وكسرة (أو نسل)  
 أي تطرح شامل للسنة فإنه يستحب الهدى لكل مالك ان قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى  
 عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة فخرمتها اثنا عشر بدنة بيد الشريفة عدد سن عمره المنيفة  
 وأمر المرتضى بخمر البتية (قطعة نعل) أي كاملة أو ناقصة (أو من أدة) أي قطعة من أدة  
 وعروتهما وهي شفع المسيم بكراب زوادة أو لسفرة التي غالبها من الجلد المحبوب في السفر (أو  
 لحاء شجرة) وهي بكسر اللام مدود أي قشرها (أو نحوه) من شرائع نعل وغنم ذلك مما يكون  
 علامة على أنه هدى كالبقر وضواؤه وان علب وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء دون الأغنياء  
 (ويسوقها) أي يدفعها من ورائها فان الوق ضد التودد (ويوجهه معها ما وبالا حرام) أي  
 بأحد التمكنين معناه أو معها أو معها قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق  
 الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أي بما ذكر من التقليد  
 والوقوف مع النية على الصواب كما صرح به الاصحاب (محرم) أي ولولم يلب انشاءه سماء قام  
 التلبية (الكن الاضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جمع بينهما (لا يصير محرما  
 بالتقليد) أي أولا (لان السنة أن يكون الشروع بالتلبية) يعني ولو عكس القضية فإنه  
 الفضيلة (ولا يقوم الا شعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعنها حتى يظهر الدم منها  
 (مقام التلبية) ولو توجه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قولهم جميعا  
 فان أبا حنيفة قال بكراهته مطلقا وهما قالان باباحته لكنه يكره عند خوف سرايته (والا) أي  
 بأن لا يكون خوف السراية (محسن) أي عندهما (في الابل) دون البقر والغنم وكذا الرجل  
 البدنة من غير تقليد وفوى الحج لا يصير محرما وان توجه معهما (والابل تقلد وتجعل) بشديد اللام  
 المفتوحة فيهما (وتشعر) من الانعاش (والبقر لا تشعر) أي بل تقلد وتجعل لكن يستحب  
 التحليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والغنم لا يشعل بها شي من ذلك) أي مما ذكر من  
 الانشاء الثلاثة (ولو اشترى سبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها أحدهم بإمرهم)  
 أي بأمر بقتيتهم (ساروا) أي كاهم (محرمين ان ساروا معها وبغير أمرهم صاروا) أي وحده  
 (محرم) أي لا يقيمتهم (ولو يث بالهدى) أي أرسله مع شخص أو سيده وقدمه (ثم توجه) أي هدى

المنكرات وحسب المسكين  
 وإن أغفر لي وترحمي وإذا  
 أردت بقوم فتنة فتوفني غير  
 مقتون وأسألك حبك وحسب  
 من يحبك وحسب عمل يترقى  
 الى حبك (اللهم) تعني  
 بهي وبسري واجعاهما  
 الوارثتي وانصرفي على من  
 ظلمني وخذ منه يناري يا من  
 لا تراهم العيون ولا تغفل  
 القنون ولا يصفه الواصفون  
 ولا تغيب الحوادث ولا تجنسي  
 البهائم وبيدك ما قبل الجبال  
 وما قبل البحار وعدد  
 قطر الامطار وعند ورق  
 الاشجار وعدد ما أنظم عليه  
 الليل وأشرق عليه النهار

ذلك (فان كان) أي الهدي المبعوث (هدي قران أو متعة) أي هدي تمتع (في أشهر الحج)  
وسياق بيانه (صار) أي صاحب الهدي المذكور (ان سارناويا) أي للاحرام والجملة الشرطية  
معتضة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرم بالتوجه) أي الى الكعبة حال سيره (وان لم  
يكن لهما) أي للقران والمتعة (أو لم يأت في غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها)  
والخاضل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فتم التلبية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة  
والتوجه معها والادراؤ والسوق ان بعث بهم ولم يتوجه معها في بدنة المتعة والقران فلو قلد  
هدي به ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور في المذهب واما اذا قلد البدنة  
وبعث بهم على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة بغير المتعة  
والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن الحقوق شرط بالاتفاق  
واما السوق بعد المعوق فختلف فيه في الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه في الاصل فقال يسوقه  
ويتوجه معه قال نحر الاسلام ذلك أمر اتفاق وانما الشرط ان يلحقه وفي السكاكي قال شمس  
الائمة البرخذي في المبسوط اختلف الصحابة في هذه المسئلة فنهى من يقول اذا قلد هدا صار  
محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فاساقها صار  
محرما فاذا أخذنا بالتيقن من ذلك قلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك  
رضي الله تعالى عنهم واما قوله في أشهر الحج فراد انه يصير محرما في هدي المتعة بالتقليد  
والتوجه اذا حصل في أشهر الحج واما اذا حصل في غيرها فلا يصير محرما لم يدركها ويسر معها  
وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم واما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كبعضها  
كان سواء كان في أشهر الحج أم لا لم يدركها ويسقها

\* (فصل في اقسام النية واطلاقها \* ومن نوى الاحرام) أي نفسه وكذا اذا نوى النسك (من غير  
تعين حجة أو عمرة) أي أو ارادة جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كما في الكبير (صح) أي  
احرامه اجماعا فترتب عليه المحظورات (ولزمه) أي المضي في أحد النسكين (وله أن يجعله)  
أي بغير احرامه الميهم (لا يهـ ما شاء) أي من أحد النسكين (قبل ان يشرع في أعمال أحدهما)  
أي من أركانهما (فان لم يعين حتى طاف) أي العمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أي صار (احرامه  
للعمره) أي من قلبه أو مصروفا (أو وقف بعرفة) أي قبل الطواف (فللحجة) أي فصار احرامه  
منه بمنى للحجة (وان لم يشو) أي وان لم يقصد الحج في وقوفه فإنه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم  
يشو في طواف فرض العمرة فإنه ينقلب اليه (ولو أحصر قبل الانفعال) أي أفعال الحج أو العمرة  
من أركانهما وما وتحلل بدم (أو فاته الوقوف) أي بفوت وقته (أو جامع) أي قبل الوقوف أي  
فانسد (تعين) أي احرامه الميهم (للعمره) في الصور الثلاثة في الاولى يجب عليه قضاءها  
لا قضاء حجة وفي الثانية يفعل أفعال العمرة ويحلل ولا يج عليه من قابل وفي الثالثة يجب  
عليه المضي في عمرة وقضاؤها (ولو أحرم ميهما) أي أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أي  
فالأحرام الاول الميهم معين بها (أو بعمره) أي بأب أحرم ميهما ثم أحرم بها (فالاول للحجة) أي تعين  
لها (وان لم يشو بالثاني شيئا) أي معينا في الصورتين (فهو قارن) فيلزمه حجة أو عمرة اما اذا خرج  
من نيته يريد الحج فأحرم ولم يشو شيئا فعن أبي يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

ولا يوارى منه سماء ولا  
أرض أرضا ولا يجر ما في قعره  
ولا جبل ما في وعره اجعل  
خير عمري آخره وخير عملي  
خواتمه واجعل خيرا ياتي يوم  
ألقاك فيه (اللهم) اني أسألك  
عشرة نعمة وستة سوية  
ومرذا غير محزى ولا فاضح  
(اللهم) اجعلني صبورا  
واجعلني شكورا واجعلني  
في عيني صبورا وفي أعين  
الناس كبيرا رب اغفر  
وارحم واهدني السبيل  
الاقوم ثم تورك فهديت  
فلاك الحمد عظم حبلك فعزت  
فلاك الحمد بسطت يديك

(ولو أحرمت على غيره) أي ولم يعلما أحرم به غيره (فهو ومهم) أي فأحرمت أو حكمه كالهم  
(فيلزم حجة أو علة) أي على ما سبق (وان فأت) أي وقوفه (تعين للعمرة قبله) وكذلك الواحصر  
وكذا الرجاء فأنه كآفة قدم

• (فصل • ولو أحرمت بالحج) أي مطلقا (ولم يفرضا ولا تطوعا) وفرض (لأن المطلق ينصرف

إلى الكامل فإن كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استصحابا لا اتفاق في ظاهر المذهب وقيل إذا بدأ

بحجة وعلمه حجة الاسلام فأحرمت مطلقا كان تقلا ذكره الزاهد (ولو نوى) أي الحج (عن الغير أو

التذرا أو التفل) أي التلوع (كان) أي حجب (عما نوى) أي عما عي له (وان لم يحج للقرض) أي

لحجة الاسلام بعد ذلك إذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المقول الصريح عن أبي حنيفة

وإبي يوسف من أنه لا ينادى القرض بنية النقل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب

الشافعي أنه إذا حج بنية النقل يقع عن حجة الاسلام وكأنه قاس على الصيام المقرض لكن

الفرق أن رمضان معيار الصوم القرض بخلاف وقت الحج فإنه موسع إلى آخر العام وقلبه

وقت الصلاة وعنه أيضا إذا تكرر حجة وعليه حجة الاسلام فأحرمت مطلقا كان تقلا (ولو نوى

للمندور والنفل) أي مع (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والاول

أظهر وأحوط والثاني أوسع وروى الثاني قوله (ولو نوى قرضا) أي حجة (وتحلا فهو فرض)

أي عند مجئك كذا عند أبي يوسف على الأصح كافي البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الاسلام

والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا ما عند أبي يوسف لأن نية التطوع غير محتاج إليها فلفت

وعند محمد ما يلبت الجاهل فأنه إذا تعارضتا نسا قطنتا في الحج فمعين سرفه إليه (ولو

نوى نصف نسك) أي مثلا (أو جبالا يوف له) أي طواف الزيادة (ولا ينف) أي به رقة لأجله

(فما به نسك) أي كامل لانه لا يتجزأ وحكم الميم تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف

لأنهما مكان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرمت) أي بحج (على ظن

أنه عليه) أي فرضا ونذرا (قتين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضى) أي لشروعه (وان

أفدته ففضاؤه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما تقدمنا (وان أحصر) أي الظان المذكور

(فقبل) أي على ما في البرزوي وكشف الاسرار شرح المذار (لا يلزمه القضاء) لانه إذا أحصر

وتحل بالدم لا يحتاج إلى الأفعال للغروج (وقيل يلزمه وصحبه) أي اللزوم (في الغاية

• (فصل في نسيان ما أحرمت به) أي المحرم بعد تعيين إحرامه أو لا (أحرمت بشئ) أي معين كحج

أو عرفة أو قران (ثم نسيه) أي ما أحرمت به ولم يترج بعبادة طهه شئ (لزمه حج وعرفة) أي احتياطا

أولانه الفرد الاكمل فإنه النوع الافضل (يتقدم أفعاله عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه

هدى القرآن) أي تحفضا عليه بسبب النسيان فإن اللزوم نوع مؤاخذه ولو كان بالقضاء للشكر

بتوفيق الجمع بين التكبير ويكون فرقا بين إحرام المذكر والسامى في الجملة لا يكون حكمها

واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر يحل) أي يتحل (بهدى واحد) وهو دم التحال عن مطلق

نسكه لما سبق (وبقضى حجة وعرفة) أي احتياطا (ان شامع بينهما) أي بالقران (أو فرق) أي

فصل بالتمتع أو غيره (وان جامع) أي قبل طواف العمرة (فعله المضى فيه) أو قضاؤه (أي

فهو ديت فذلك الحمد ربنا  
وجهك أكرم الوجوه  
وجادك أعظم الجاه وعطيتك  
أعظم العطية وأغناها تطاع  
ربنا فشكر وتعهى فتغفر  
وتجيب المضطر وتكشف  
الضر وتشفى السقيم وتغفر  
الذنوب وتقبل التوبة ولا  
يجزى بالآثارك أحد ولا  
يبلغ مدحك قول قائل  
(اللهم) إلى أسألك علما  
نافعا وأعوذ بك من علم  
لا ينفع (اللهم) إلى أسألك  
خير كل المسئلة وخير الدعاء  
وخير العبادة وخير العمل وخير  
الثواب وخير الحيلة وخير  
المعامات ثبتي وثقل موافقي

الوقوف فيفسد حجة دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجماع في احرام العمرة وعليه قضاء  
الحج فقط وسقط عن دم القران وباقي الضرر سيأتي في محله (وعبارة بعضهم) اى كالكرمانى  
والسروجى ومؤدى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم بنفسك واحدا معين  
فمنه اوشك فيه قبل الافعال) اى قبل ان يأتي بفعل من افعال النسك (تحري) اى اجتهاد  
وطالب الاخرى لان غالبية الظن تقوم مقام اليقين في فروغ مسائل الدين (وان لم يقع تحريمه على  
شيء) اى معين (لزمه ان يقرن) اى قرانا لغويا وهو الجمع الصورى لا القران الشرعى المرجح  
لادم ولذا قال (بلا هدى) اى دم للقران على ما صرح به في النجاسة وما قوله في المحبط فلا يكون  
قارنا فمحمول على القران الشرعى للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل على اختلاف الروايات  
(ولو اهل بشيتين) اى نسكين معينين (فمنهما) اى انهما يجتبان أو عمرتان أو حجة وعمره (لزمه  
القران) اى الشرعى جلالا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) اى دم القران  
الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه اجتبان أو عمرتان (فلو أحصر بعث  
به دين) اى لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم  
يعلم يقينا ان احرامه كان بشيتين

\* (فصل في احرام المغمى عليه \* من أغمى عليه) اى من توجهه الى البيت الحرام يريد حجة  
الاسلام فأنغمى عليه قبل الاحرام (او نام) اى وهو مريض كما سيأتي (فتنوى ولي عنه رفيقه)  
اى بعد ما تنوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله  
منه ثم يابى عنه (أو غيره) اى غير رفيقه (بأمره) اى السابق على انما هو ونومه (أولا) اى أولا  
بأمره فضايل فعل الغير باختباره (صح) اى احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بيان  
الاخلاف فيه (ويصير) اى المغمى عليه (محرمًا) اى بنية رفيقه وتبليته وربما يقال يصير  
تلبية رفيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة احرامه (تجر يده عن لبس  
المحيط) لانه من باب ارتكاب المحظور (ويجزيه عن حجة الاسلام) اى بلا خلاف (ولو ارتكب)  
اى المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اى ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه وجبه) بفتح  
الجيم اى مقتضى المحظور من الدم أو الصدقة أو غيره ما وان كان غير قاصد (للمحظور لا الرفيق)  
اى لا غيره لانه أحرم عن نفسه بطريق الاصل وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولى يحرم عن  
الصغير فيقتل احرامه عنه محرما كما لو تنوى هو وولى ولذا لو ارتكب هو أيضا محظورا لزمه جزاء  
واحد لا حرام نفسه ولا شيء عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر اصحابه ورفقاء بذلك  
فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فاهلوا عنه بخلاف ذلك أيضا عند أبي حنيفة خلافا  
لهم اولو أحرّم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قبل  
يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القوانين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى  
قات وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة  
والسلام المسلم اخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) اى المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ)  
اى النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) اى بنية أفعال  
الحج وكذا الاجتناب المحظورات (وان لم يفتق فليل لا يجب) اى على الرفقاء (أن يشهدوا به) يضم

وحتى ايمانى وارفع درجتي  
وتقبل صلاتى واغفر  
خطيئتي وأسألك الدرجات  
العلية الجنة آمين (اللهم)  
انى أسألك ان ترفع ذكرى  
وتضع وزرى وتصلح امرى  
وتطهر قلبى وتحصن فرجى  
وتنور قلبى وتغفر ذنبى  
وأسألك الدرجات العلى  
من الجنة آمين (اللهم) انى  
أسألك ان تباركلى فى سمعى  
وبصرى وفى روحى وفى خلقى  
وفى أهلى وفى عيالى وحياى  
وفى عملى وتقبل حسناتى  
وأسألك الدرجات العلى  
من الجنة آمين يا من اظهر  
الجبل وستر القيع يا من

أولاً أي بحضوره (المشاهد) أي الشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي بعرفة  
 يعني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمي الجمره والسعي وانما اقتصر على الركنين لأنهما  
 المهمان في حجة الحج (بل مباشرة الرفقة) يضم فسكون ويجوز ثلث الرأه وهم جماعة يتوافقون  
 في الطريق (تجزئته) لأن عهد المرافقة قام مقام الامر بالنياية وهذا القول اختاره جماعة  
 وجعله صاحب المبسوط الاصح وفي العناية الاصح أن يأتهم عنه في ادائه صحيحة الا ان احضاره  
 أولى لامتعين وقيل لا يتأدى بأداء رفقة واليه مال فاضحيان وصاحب البدائع وغيرهما في  
 فتاوى فاضحيان لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه فلما فوايه حول البيت على غير أوقوفه بعرفات  
 ومزدلفة واوضوا الاجار في يده ورواه وسعوا به بين الصفا والمروة جائز به في الافلاك  
 عن محمد لوروى عنه بالاجار ولم يحمل الى موضع الرى جاز والافضل ان يرى الجار يده ولا يجوز  
 ان يطاف عنه حتى يحمل الى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا  
 التقهيل حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حله في الطواف) أي طواف  
 الافاضة بان يحمله الرقيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في أوله (والوقوف) أي  
 باحضاره في موقف عرفة ولوساعة ليكون أقرب الى أدائه لو كان مضيقا والبسه مال شمس الأتمة  
 السرخسي (لاني الرى ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونهم حامين الواجبات وهي دون  
 الأركان في الاعتبار (ولو أغنى عليه بعد الاسرام) أي بعد تحقق احرامه لنفسه (فحمله  
 متعين) أي على رفقاته (وقال) أي اتفاقا فقد ذكر في الاسلام انه اذا أغنى عليه بعد الاسرام  
 فيطاف به الماسك فانه يجزئ به عند أصحابنا بما لا يراه هو الفاعل وقد سمعت الائمة منه قال ابن  
 الهمام ويشكل عليه اشتراط النية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعطى بأن جواز  
 الاستنابة فيما يجزئ عنه ثابت فتجوز النياية في الافعال ويشترط نيتهم الطواف كما يشترط نية الإ  
 ان هذا يقتضي عدم تعين حله والشهود أي الحضور وهو الاصح على ما ذكره في محل آخر  
 (فصل في احرام الصبي) يعقد احرام الصبي المميز للقل للمقرص) اذ لا يعقد احرامه  
 عن حجة الاسلام اجماعا فقوله في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح ادائه) أي مباشرة أفعاله  
 (بنفسه) أي دون غيره بامر أو بغير أمر لمع عدم جواز النياية عند عدم الضرورة (ولا يصح  
 من غيره) أي من غير الصبي المميز (في الاداء) أي مباشرة الافعال (ولا الاسرام) على ما في  
 البدائع من انه لا يجوز ادائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما  
 المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الاحرام على الاداء شرعا (بل يعكس من وليه) أي  
 نياية عنه (فيحرم عنه من كان أقرب اليه) أي في النسب (فلما اجتمع والد وأخ يحرم له الوالد)  
 على ما في فتاوى فاضحيان والظاهر انه شرط الاولوية وهذا كله مبني على ان عقاده مثلا  
 لكن في شرح الجمع وعندنا اذا أهل الصبي أو وليه لم يعقد فرضا ولا تقلا وفي الهداية ما يدل  
 على انعقاده مثلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنعى بعضهم انه عقاده أصلا وقيل  
 يعقد ويكون حج عمرين واعتقاد انتهى ويمكن الجمع بأنه لا يعقد انعقادا ملزما ويعقد مثلا  
 غير ملزم لانه غير ملزم فكيف عقاده التعود بعمل الخير ويتقرب عليه انه لو لم يفعل شيئا من  
 المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات وبه قوي

لا يؤخذ بالجريرة ولا يمتد  
 السترا يحسن التجاوز  
 يا واسع المغفرة يا باسط  
 اليدين بالرحمة يا صاحب  
 كل نجوى يا منتهى كل  
 شكوى يا كريم الصفيح  
 يا عظيم المن يا مبتدئ النعم  
 قبل استحقاقها يا ربنا  
 وباسدنا وبامولانا وبأعانة  
 رغبتنا أسألك ان لا تشرك  
 شأقي بالنار نعوذ بالله من  
 عذاب النار وذل الله من  
 عذاب القبر نعوذ بالله من  
 الفتن ما ظهر منها وما بطن  
 نعوذ بالله من فتنة المسيح  
 الدجال (اللهم) انما نعوذ بك  
 من جهد البلاء ودرك الشقاء



ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلافوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن  
 محمد مدمعني قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بها وجوب  
 الكفارات عليه إذا فعل محظورات الاحرام زيادة في الرق لا به بخبره من ثواب الحج وكذا  
 يؤيد ما قلنا ما في الغاية من ان اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له  
 دون أبيه انتهى وانعقدت الأئمة الاربعة على ان الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات  
 سواء كان مميزا أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبيه أو يكون الاجر  
 لو الولد من غير ان ينقص من أجر الولد شي في قاضيه قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له  
 دون أبيه وانما يكون للوالد من ذلك أجر التعليم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم  
 حسناته تكون لأبيه يعني أيضا بناء على التسبب والاحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن  
 مالك رضي الله عنه انه قال من جله ما يتقرب به المرء بعد موته ان ترك ولد اتعلم القرآن والعلم  
 فيكون لو الولد أجر ذلك من غير ان ينقص من أجر الولد شي (وينبغي لوليه ان يحجبه) بتشديد نونه  
 أي يحفظه ويحفظه (من محظورات الاحرام) كلبس الخيط واستعمال الطيب ونحوهما (وان  
 ارتكب) أي الصبي شيئا من المحظورات (لاشي عليه) أي ولو بعد بلوغه لهدم تكليفه قبله  
 (ولا على وليه) أي وان كان سببا للاحرام وقام مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه  
 محظورا فاعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة أهله عن غيره شي (وكل ما قدر الصبي عليه) أي  
 المميز (بنفسه لا يتجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأى وان لم يقدر بنفسه عليه  
 سواء كان مميزا أو غير مميز (جاز) أي فيه النيابة عنه (الاركع الطواف) فان الولي لا يصليهما  
 عن الصبي مطلقا كما ان الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصى عندنا خلافا للشافعي فحينئذ ان  
 كان الصبي مميزا فيصلي ركعتي الطواف والافسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد  
 انه يطوف بنفسه ان كان مميزا ولا يفحله وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات  
 كالسعي ورمي الجرات (ولو أنفد نسك) فيه انه لا يتصور منه الافساد بالجماع فاللهي انه لو ترك  
 أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أي من أركانه أو واجباته (لاجزاء عليه) أي ترك  
 الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الاركان من المأمورات حيث شرعه ليس يلزم له لانه غير مكلف  
 في فعله (ولو بلغ في احرامه) أي في اثنياته (فان جدد) أي احرامه (للقرض) أي بعد بلوغه  
 (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي القرض (والأى وان لم يجد احرامه للقرض  
 بان دام على احرامه المنعقد لنفسه (فهو) أي فحجه (نفل) وكان القياس ان يصح فرض الوضوء  
 حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام بشرط كما ان الصبي اذا ظهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه  
 بتلك الطهارة الا ان الاحرام له شبهة بالركن لاشتماله على القيمة فثبت انه لم يعد ما صح له كما ان  
 الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة ونوى بها القرض يقع عنه والا فلا  
 (والجنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرنا من الاعتقاد وغيره فلو افاق الجنون الذي  
 أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكرن ذلك عن حجة الاسلام ثم الجنون حال جنونه  
 لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر في الاسلام البزدوى وغيره انه يثاب عليه  
 إذا فعل شيئا من الطاعات واداء الواجبات فقوله (الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء) مبني

وسوء القضاء وشعائنه  
 الاعداء (اللهم) مصرف  
 القلوب صرف قلوبنا على  
 طاعتك (اللهم) اغفر لنا  
 وارحمنا وارض عنا وتقبل  
 منا وأدخلنا الجنة ونجنا  
 من النار وأصلح لنا شأننا  
 كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا  
 وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا  
 ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر  
 علينا وأرضنا وارض عنا  
 (اللهم) أعنا على ذكرك  
 وشكرك وحسن عبادتك  
 (اللهم) احسن عاقبتنا في  
 الامور كلها وأجرنا من  
 خزي الدنيا وعذاب  
 الآخرة (اللهم) اقسم لنا

على ما ذكره في الذخيرة عن المواد من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات  
الاحرام فان نفسه الكفارة فرقا بينه وبين الصبي لكنه يخالف لما صرح به الكرماني من ان  
الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول بالجنونة  
بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف  
الشريعة بل اطن ان هذا مما اتفق عليه الائمة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه  
الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا خلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه مما  
اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والجنون لم ينعقد ادم الاهلية وهو لا ياتي  
ما قاله ايضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه  
وليه فيه وافقه ما قاله صاحب المحیط ونحو انه الاكل انه يحرم عنه أبوه  
\* (فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كل رجل الا) في اثني عشر شيئاً  
مهما (ان لها ان تلبس الخيط أي المحرم على الرجل (غير الملوغ) أي بورس أو زعفران  
أو عصفر الا ان يكون غسلاً لا ينقض (والخفين) أي رلها ان تلبس الخفين (والقفازين) على  
ما في شرح العرفي للقدوري، وشرح الكرخي وغيرهما وهو يضم القفازين وتشديد الفاء ما تلبس  
المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لان تلبس القفازين ليس بالالتعطية فيدها وانما اغشى  
عنوة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين ثم هي ندب جلتاه عليه جمعا بين  
الدلائل ومدار المكاب وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لا وجهها الا ان  
عطت وجهها بشئ منجاف جاز وفي النهاية ان سدل الشئ على وجهها واجب عليها ودلت  
المسئلة على ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للاجانب بالضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا  
والمحجب ان تسدل على وجهها شيئا ونجافه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة  
فقيد الحكم تنبيه عند الاجاب (ولا ترمل) أي في الطواف (ولا تضطبع ولا تسمى بين الميدين)  
أي بالاسراع والهرولة (ولا تحاق رأسها) لانه مثله كحلق الرجل لحية بل تقصر (ولا تسلم الحجر)  
أي الاسود (عند المراجعة) أي اذا كان هالك جمع من الرجال (ولا تصعد السقا كذلك) أي عند  
المراجعة (ولا تصلي عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت الراحم  
(ولا يلزم ادم ترك الصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي وتأخير  
طواف الافاقة عن أيام الحر (لعذر الحيض والنفساء) في ذي المستثنين لكن على ما في البدائع  
من ان ترك الواجب به ذر لا يوجب شيئا لا تكون الصورتان مما اختص به النساء وان كان  
لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكذا في الكبير اعمد عليه حيث قال انه لا دم عليه التأخير  
طواف الزيارة عن ايامه بمدر ما ثم زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتغطي بأى  
حلي شاءت عند عامة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البحر والعناية  
ولم يذكره الكرماني وهو أولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص  
بالاحرام والافلاخلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والخنثى) أي  
المشكك (به) أي في هذا الفصل (كالاتنى) أي احتياطاً لكن خاله في هيئة اللبس مشكك  
\* (فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقية من حيثية (باعتقاد) أي اجماعاً (احرام

من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ماتهمون به علينا مصائب الدنيا والاخرة ومتعنا بما دعانا وأبصارنا وقتلنا ما أحببنا وأجمع له الوارث منا واجعل ثأرنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) انا نسألك عزائم معقرتك ومعجيات أمرك وموجبات رحمتك والسلامة من كل اثم

المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا (بإذن سيده) أي مالكة أو مالكة (وبغير إذنه للمفعل) أي  
ويستعمل أيضا للتطوع أي لا لفرض في الصورتين (وللمولى أن يحمله) أي يخرج منه من إحرامه  
بمخطور (إن أحرما بالإذن وكره) أي تحليلة (بعده) أي بعد إذنه لأنه رجوع عن وعده وفي رواية  
عن أبي يوسف إن المولى إذا أذن لعبده في الحج فليس له أن يحمله لأنه أسقط حق نفسه بالإذن  
فصار كالمحرر فلا يحال إلا بالاحصاء ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد إذا اعتق وعلمه  
أيضا أن يقضي ما أحرم به (وإن ارتكب) أي المملوك (بمخطور) أي إحرامه لزمه جزاؤه) أي في  
الجملة (فإن كان) جزاؤه (صوما) كلبسه معذورا (ففي الحال) أي يلزمه قبل عتقه (والا) بان  
كان الجزاء ماليا (فبعد العتق) يكلف بأدائه ولو لزمه الآن في ذمته (ولو عتق في الإحرام لا يمكن  
فسخه) أي فسخ إحرامه وتجبدي إحرام آخر للقرض لأن إحرامه ملزم له فيجب عليه إتمامه  
(بمخلاف الصبي إذا بلغ) أي فإنه يجوز له فسخه أي فسخ إحرامه وتجبديده كسابق (فيمضي) أي  
المملوك (فيه) أي في إحرامه نقلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (القرض) أي ولو فرض عليه  
بعد عتقه

\*(فصل في محرمات الإحرام)\* أي محظورات إحرام أحد التمسكين ومنوعاته المشبهة على  
المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرفق والفسوق والجدال) أي المذكورة في  
الآية حيث قال من فرض فيهن الحج فلا رفق ولا فسوق ولا جدال فالرفق هو الجماع عند  
الجهور وأذكره أودوا عليه مطاقيلا وهو الأصح لأنه أبلغ في إفادة المبالغة أو بمحضرة النساء  
أو كل كلام فحش وفجور ووزروا القسوق المعاصي كلها وأخصت بمجال الإحرام لأنها أقمح حيث نذر  
كلبس الحرير حالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يغضبه  
بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال  
(والجماع) خص بالذكر لأنه مما يحال فإنه مفسد للتسك في بعض أحوال إحرامه (ودواعيه  
كالقبلة والامس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الأجنبية (والمفاخضة  
والمعاينة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لمعاد الجماع بالنسبة إلى حلالة  
من المرأة والامة (وإزالة الشعر) من الإبط والعانة وغيرهما (حلقا وتقاوتورا) أي استعما لا  
للنورة (وأجراها) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو بمكينة) أي غيره حتى يترتب عليه الأثم والا  
ففي وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بمكينة أو غيره كرها أو مناما ونحوهما (وحلق  
الرأس) أي وحلق المجرم رأسه أو رأس غيره حلالة كان أو محرما لم يفرغا عن أداء نسكهما وهو  
تخصيص بعد نعمهم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره) والشارب والإبط والعانة والرقبة وموضع  
الحاجم) وكذا موضع محجم (وقص اللحية) وكذا تقصيرها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالة) أي  
ولو كان غيره حلالة وهذا نص صريح بما علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر النابت في العين (وقلم  
الاطافير) الأولى وقلم الظفر (ولبس الخيط) أي على وجهه العتاد (والقميص) خص بالذكر لأنه  
لا يجوز لبسه ولو عدم الأزارات فإنه يمكنه أن يأتز به وفي البدائع وإن لم يجد رداء مشق قميصه  
وارتدى به يعني ليكون أقرب إلى السنة في خصوص الهيئة فلا ينافي ما في الخبر لا يحتاج إلى شق

والغنيمة من كل بر والقوز  
بالخسة والنجاسة من النار  
(اللهم) لا تدع لنا ذنبا  
الاغفرته ولا هم الا فرجته  
ولا دين الا قضيته ولا حاجة  
من حوائج الدنيا والآخرة  
الا قضيتها بأرحم الراحمين  
ربنا آتنا في الدنيا حسنة  
وفي الآخرة حسنة وقبنا  
عذاب النار (اللهم) انا  
نسألك من خير ما أدلك منه  
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم  
ويعود بك من شر ما استعاذك  
منه نبيك محمد صلى الله  
عليه وسلم ونسألك فيما قضيت  
من أمر أن تجعل عاقبته  
لي رشدا وأنت

قصه لانه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا يأمن به (والسر اويل) أى الاعند عدم الاثر على  
 ماسح به الرأى لكنه ينبغي أن يحمل على سر وال غير قابل لان يشق ويؤثر به للتلاشي قول  
 الجهور وان لم يجد الاثر يفتى ماحول السر اويل ماحلا وضع التسكة ويؤثر به ولوليه كاهو ولم  
 يشقه عليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به النهى عن تغطية الرأس بلبس المعتاد الاغم  
 من العمامة وغيرها قوله (والقلنسوة) كالخصيص (والبرقع) أى على الوجه (والبراس)  
 بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة أو مطرا على ما  
 الماموس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر الطيلسان) مثلثة الادم والبرقع الرأى  
 اى ربطه بالزر وعقده على عنقه ومعه فصل المكر وهات كجاساى فانه ان أراد ابيه فوق رأسه  
 فلا يحتاج الى قيد زره (والقباء) الطاهر ايه عطف على الطيلسان فقه ما فيه والاولى ان يعطف  
 على المحيط اى ولبسه لكن اذا أدخل يده في كفه والا فان أدخل منكبيه فيه بلا داخل يده فانه  
 يكره وقال زفر عليه دم (ونحوه) اى من الجبة والقروة واللباد والعباء (ولبس الخفين) اى الان  
 لا يجد زملين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوردين) اى ولبسه سواء كانا من لين أو غير  
 منعاين (وكل ما يوارى الكعب الذى عنده عقد شر الكعب النعل) اى فى المنصل الذى فى وسط  
 القدم لا الكعب المعبر عند عسل الرجلين وكذا لبس الحرم القفازين لما قيل عز الدين بن  
 جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين فى يديه عند الأئمة الاربعة وقال القارسي ولبس الحرم  
 القفازين وانه محمول على جوارحه مع الاستراحة فى حق الرجل فان المرأة ليست بمسوعة عن  
 لبسها وان كان الاول لها ان لا تلبسها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس القفازين  
 جمع بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يبدل على ان الرجل ممنوع عن تغطية يديه اللهم  
 الان يقال هو نوع من لبس المحيط وانه اعلم (ولبس ثوب مصبوغ بلب) اى بوس اوزعشران  
 أو مصفرا وغيرهما على طيب به مخيطا كان أو غير مخيط (الا ان يكون غسلا) اى مغسولا كثيرا  
 بحيث انه (لا ينقص) بتشديد الضاد المجمة اى لا يثاثر اثر صبغه لما روى عن محمد انه لا يتعدى  
 اثر الصبغ الى غيره ولا تقوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما فى البحر الزانر والبحر  
 العميق وقناوى فاضحيان والبدايع فالعبرة للرائحة لا اللون وهذا لو كان الثوب مصبوغا  
 بصبغ ليس فيه طيب كالغرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لان فيه الزينة فقط  
 والاحرام لا يمنعها واما ما فى الملة طات من قوله ولا يترين الحرم فمحمول على خلاف الاول  
 ونهى التنزيه عنه (وتغطية الرأس) اى كاه أو بعضه لكنه فى حق الرجل (والوجه)  
 اى للرجل والمرأة وكذا قوله (والطبيب) أى استعمال الطبيب بعد الاسرام (والدهين) أى  
 تدهين نفسه والاولى أن يقول والتدهن أو الدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطبعا  
 أو غير مطيب فى بدنه وأما قوله فى الكبير فى ثوبه أو بدنه فيخص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر  
 (وأكل الطيب) أى وحده لكن عنده خلافا لها وسياق زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أى  
 ربط طيب بفوح ريحه بخلاف شده عودا وصندل مثلاف فى الفتح لا يجوز له ان يشتمس كفى  
 طرف ازاره وهو لا يشده العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقل صبد البر) أى دون البحر  
 وكذا اصطباؤه (وأشده) أى امسا كذا بدءا والاعانة عليه (ودوام امسا كفى يده) أى انهاء

المستعاذ عليك التكلان  
 ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلى العظيم

\*(فصل)\* فى ذكر أدعية  
 جملة القذا وورد فيها  
 آيات عظيمة

رأيت أن ذكرها لك ايها  
 الحاج لخصو نواحي الادعية  
 والاذكار الواردة كثيرة  
 والانسان ملول بالطبع  
 ويجب الاحتراز عن الملل  
 من دعاء الله تعالى ومن ذكره  
 الكريم فتدور دلائل الله  
 حتى تسلا فيستعين على  
 الانسان السالك الى الله  
 تعالى ان يجتار من الادعية  
 والذكر ما يمكنه المواظبة  
 عليه ويحفظ من ذلك ما هو

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإعانة عليه) أي بنوع من أنواع الإعانة كإعانة تسكين أو مناولته ریح وسوط (وتنقيته) أي لإخراجه عن محلّه من غير ضرورة داعية إليه (وكسري بيضه) وتدرّيسه وكسره قوائمه وجناحه وحبله (أي حلب لبنه) (وشبهه) وكان حقه أن يذّكره عقب قوله وكسري بيضه لما عبر في الكبير عنه بقوله ونشئ بيضه أو المراد بالشيء طبعه الشامل للصيد ويبيضه بأي نوع من أنواعه (وبيعه وشراؤه) (كأله) فيفيد أن قلبه وطبعه وأكله كل واحد منها لا يحلّ فعله (وقتل القملة ورميها) أي في الشمس وغيرها (ودفعها غيره) مطلقاً (والامر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه ان الإشارة منه حتى عنها وإن كان الجزاء لا يترتب الأعلى مباشرة المشار إليه قتلها (والقاء ثوبه في الشمس) أي في غيره بفضحه وتخلّيته (وغسله لهلاكها) أي لأجل موته أقبيله ولما قبله (وخضب رأسه ولحيته أو عضواً خرب الخنساء وغسلهما بالخطمي والوسمة وتلبيد شعره) أي شعر رأسه (بثخين) أي بشيء غليظ (غير مانع) هذا بيان للواقع والأفهوم مستدرك لفظاً ومعنى حيث لا يتصور التلبيد بالمائع ولو تصور لمنع عنه أيضاً (ولو من غير طيب) وأما إذا كان تلبيد طيب فهو حرام قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن أن يلبد رأسه قبل الإحرام مشكلاً لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاسه عليه وهو ليس بيبعد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لآنا الصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلاً يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقوم من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبد أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبد اللهم الآن يقال تليده كان الضرورة (وقطع شجر الحرم وقطعه ورعيه إلا الأذخر) ذكره استطراداً تبعاً لما في النهاية وإن كانت حرمة لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوص صفة ولعل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية وللتنبية أن كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسداً للحج ولأنه لا يتوهم جواز الإجماع مع الحلال فإنه حرام بالإجماع (وغالب هذه المحظورات) أي المذكورة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ما عدا الفسوق والجسدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى الممنوعات التي (لأجزاء فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

\*) فصل في مكروهاته هـ إزالة الثفت (بفتحين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعث الثقل ولقوله تعالى ثم اتصوا نفثهم وظاهر الآية أن إزالة الثفت حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة الثفت حرام لكنه مقيّد بما إذا كان الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والجمجمة والجسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه) كاللآشنان والدلوله والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولما قبله من التزين وإزاله الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشمل لحيته أيضاً (وحك) أي حك

أوفق لحاله وأرق لقلبه  
وأخف على لسانه فالقليل  
مع المداومة أفضل وأشد  
تأثيراً في القلب من الكثير  
المنقطع ومثال القليل  
الدائم مثال قطرات الماء  
فإنه إذا دام تقاطرها على  
الحجر الصلد أحدث فيه  
حفرة بخلاف الماء الكثير  
إذا انصب دفعة أو دفعات  
متفرقة متباعدة الأوقات  
لم يظهر له أثر وقد ورد لكل  
واحدة من هذه الكلمات  
العشر تأثيرات عظيمة فاختر  
أن تذكر لكل واحدة منها  
أربعة ضحايا كل يوم ثلاث  
مرات وهو أقلها

شعر رأسه وكذا لحية وسائر جسمه حكاشد المانيه من التعرض لقطع الشعر وازالته وقتفه  
وأما قوله (ان اقضى الى قتل الهوام وازالة الشعر) فغير ظاهر لانه حينئذ يعلم من الحرمان  
لامن المكروهات (وعند الطبيب ان على عنقه) فلو تظلم من غير عقد فلا بأس به (والقاء القيء  
والعباء ونحوهما) كالجبة والفرقة واللباد (على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه) والطاهر  
ان ادخل احدهما كذلك (وعقد الازام والرداء) أي ربط طرف احدهما بطرفه الآخر (وان  
يخذه) أي كل واحد منهما (بخلال) كخوارة (وشدهما بجمل ونحوه) من رباط منطقة (ولبس  
الثوب المجز) أي الذي يخز به بعد الاحرام قال صاحب المراج الوهاج ولا بأس ان يلبس  
الثوب المجز لانه غير مستعمل بجز من الطبيب وانما يحصل منه مجرد الراحة وذلك لا يكون  
طيبا كما قدم مع العطارين واغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قولهم ان المنع للطبيب  
والراحمه لالوان انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطبيب لعدم الخلاف فيهما ولا في قصد  
الراحمه بالنقل كالشم واما الكلام للراحمه التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد  
كالنحو مع العطار ونحوه من لا يكون له ربح فانه جائز لا خلاف تقاس عليه لبس الثوب  
المجز فان يخوره لم يقع بفعله وشبه لم يحصل بقصده مع انه قال في المحيط على ما نقله عنه الفارسي  
اذا شم الطبيب لا يكره وكذا الواجر أي ثوبه بطيب تبقى رائحته بعد الاحرام فقوله (وشم الطبيب)  
اما مختلف فيه واما مجزول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الریحان والطبيب  
والفرجل والترح وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم ان  
يرى الطبيب ولو من بعد (ومسه) أي لمس الطبيب (ان لم يلمس) أي من جرمه الى بدنه فانه  
حينئذ يفرج من استمهاله بخلاف ما اذا اتعلق به ريحه وعقب به فوجهه فانه لا يشره (وشم الریحان)  
أي المعهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجالوس في مكان عطار) وكذا ما  
(لاستتمام الرائحة) بهذه النية (والترين) لما قدمناه (وتعصيب شيء من جسمه) قال ابن  
الهام ويكره تعصيب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره ايضا ان كان بلا علة انتهى  
وهو يقيد ان تعصيب أجزاء الرأس من غير مطاوعة موجب (للجرا) بعد ذرا وبغير عذر الا ان  
صاحب العذر غير آثم فالصواب ان يذكر تعصيب الرأس والوجه في المخطورات وتعصيب غيرهما  
في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (ان اصاب رأسه أو وجهه)  
ولو بعضهما (ونعيطه انفه أو ذقنه) أي ما بين لحية (أو عارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه  
(بثوب) متعلق بالنعيطه وقيد له الاحتراز من تعطيه ما باليد (واكل طعام) أي غير مطبوخ  
(يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان الخلو غير مطبوخ ولم  
يوجد منه ريح فانه حينئذ مع اوب مستهلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند  
أي خيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فلا شيء عليه بل كل الرعرا فانه يسهل في الاطعمة  
فالتحقق والاي خيفة انه طيب حقيقة ولا تنقطع هذه الحقيقة الا لضرورة التبعية للطعام  
بان كان في طعام مستمه النار لم يسه كذا في الشئ (ويكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة  
تعطيه وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا اوضع رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه  
تعطيه بعض وجهه أو رأسه الا انه رفع تكليفه لدفع المخرج فانه الهيئة المعتادة في النوم بل

أو أكثر هاروسه ون  
أو وسطها وهو عشر مرات  
وهو الوسطا فاختره له  
توفق على موطنها أو  
مواطبة بعضه واقتكون  
من سعداء الدنيا والآخرة  
ان شاء الله تعالى (الاولى)  
لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد يحيي  
ويميت وهو حي لا يموت بيده  
الخير وهو على كل شيء قدير  
(الثانية) سبحان الله والحمد  
لله ولا اله الا الله والله أكبر  
ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم (الثالثة)  
سبح قدوس رب الملائكة  
والروح (الرابعة) سبحان  
الله وبحمده

قوله أو عارضه بفتح  
الصواب بكم



\* (فصل في مباحاته الفصل) أي الاعتدال بالماء القراح وما الصابون والاشنان ويكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا ينزل الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة وودفع الغبار والحرارة (والغمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الايماء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي الطهارة والنظافة لا قصد قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أي لأنه سنة لمن احتاج اليه والا فلا ولي تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي ونحوه (والقتال) أي من اتله عدو فبدا أو دفع على وجهه جوز شرعا (وشد الهميان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهته اذا شدها بربسم وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها ابريم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشد بهما وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ٣ معن عن الآخر (والاستطلاع) أي قصد الانتفاع الى الظل (بيت) أي من داخل أو خارج (ومحمل وعمارية) بنح العين وتشديد التحتية أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذا الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل رأسه اليها أو فيه تجريد أو يديه مطلق الخيمة (وثوب) أي مرفوع على عود أو يده أو يده غيره بحيث لا يمس رأسه (وغبرها) أي وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجل وأمثالها (والاكنحال بما لا يطيب فيه) أي عملا بالسنة وتقوية للبصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي للاطلاع على الهيئة (والسوال) أي استعمال المسوال (ونزع الضرم) أي قلعه مطلقا (والنظر المكسور) أي قطعه (والقصود) أي الاقتصاد (والجمامة) أي الاحتجام (بلا ازالة شعر) أي في موضعهم (وقلع الشعر النابت في العين) وكذا قطع العرق والاختتان وانفقاء الدمل والقرح (وجبر المكسور) أي اصلاح المكسور (وتعصبيه بخرقه) وكذا تغطيته اذا لم يكن برأسه ووجهه (ولبس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطن (والبن) أي سائر انواع البياض (والثوب الهروى والمروى والقصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله اذا لم يكن مخيط ولا حريرا ولا مونا بطين (والبرد الملون كالعدني) أصناف من الثياب بخلاف الابريسم كما قاله الفارسي (والتوشيع بالقميص) بأن ياتر به ويجعل باقيه في جانبه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد وغير مفيد اذ يصدف عليه انه لا يلبس القميص على وجهه الخبط (والارتداه) أي بالقميص (والاتزار به) أي بالقميص على طريق الانفراد أو الاجتماع (وبالسراويل) أي الاتزار بها (والتحزم بالعمامة) أي الاتزار بها من غير عقدتها فإنه لا يخلط عليه أنه لیس العمامة اذ المنهى عنه هو اللبس المعتاد (وغر زطري ردائه في ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلاته للنهي عن الاسباب (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كسامعروف (والقرونة) وكذا اللباد (عليه) أي على نفسه (بلا ادخال منكبته) وقد سبق عنه هذا في باب المكر وهاتين ناقضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

٣ قوله معن عن الآخر  
الصواب ان الخاص المتقدم  
لا يفني عن العام المؤخر  
وقوله وانفاة المناسب وفق

سبحانه الله العظيم وبخده  
 (الخامسة) أستغفر الله  
 العظيم الذي لا اله الا هو  
 الحق القيوم وأسأله  
 التوبة والمغفرة وأسأله  
 العفو والعافية (السادسة)  
 اللهم لا مانع لما أعطيت  
 ولا معطي لما منعت ولا راد  
 لما قضيت ولا ينفذ ذا الجود  
 منك الجدد (السابعة) لا اله  
 الا الله الملك الحق المبين  
 (الثامنة) بسم الله الذي  
 لا يضره مع اسمه شيء في  
 الارض ولا في السماء وهو  
 السميع العليم (التاسعة)  
 اللهم صل وسلم وبارك أفضل  
 صلاتك وسلامك وبركاتك  
 على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع اذا كان لا يعتد لباسا اذا قام كما ذكره في الكبير اللهم الا  
 ان يقال مراده من القباء القباء ليس بمقاول ومعه كوسا لكن صرح في باب المباحات من المتك  
 الصغير بلفظ والقباء القباء على تنكيه بلا ادخال يديه في كفيه (ووضع خذقه) وكذا رأسه (على  
 وسادة) اي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده او يده غيره على رأسه أو أنفه) اي بالاتفاق لانه  
 لا يسمى لابس الرأس ولا مضطج الاذهب (وليس المدا من) بكسر الميم وهو ما يداس به الارض من  
 التعل المتعارف عند العرب (وابالجيم) بفتح الجيمين معرب المدا من على مافي القياموس  
 (والمكعب) وهو الكوس الهندي الذي لا يغطي كعب الاسرام (والشمك) وهو السروزة  
 الغد اذبة التي لا تعطى المكعب (والمسندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا  
 المتأخرون في لبس المسندلة قياسا على الخلف المقطوع لانه في معناه انتهي وهذا كما مع وجود  
 النعلين وقدرته عليه الا انه افضل لكونه ماعلى هيئة السنة وللمروج عن خلاف بعض  
 الاثمة (ونعطة اللبنة مادون الدقن) لانه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لانهما  
 عند وان مستقلان ولوعدا من الرأس في حكم المسح عند ما وعدا من الوجه عند بعض السلف  
 (وقفاه) لانه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس القفا ورء العنق ويذكر وقد عتد (وفاه) هذا  
 لا يصح مبنى ومعنى أما المني فلكونه مجرورا بالاضافة فتحق العبارة ان يقول فيه أوقه وأما المني  
 فلا نه بر من أجزا وجهه فليس ذلك مباحا بل كرهه كنعطية ذقنه وانفقه ثم قوله (ويديه)  
 بظاهره يقيد بجوارب القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الاربعة فيجعل على  
 نعطة يديه بتعديل ونحوه (وسائر يده سوى الرأس والوجه) أي كلها ما أو بعضها (والجل على  
 رأسه اجانة) بكسر همز وتشديد جيم أي مركا أو طشتا (أو ندلا) بكسر العين أي نصف جل  
 يعدل مثله (أو جوالقا) الظاهر انه غير منصرف لانه جمع على مافي القاموس لوعا معروفي  
 والظاهر انه معرب لجوال (ويذيقه القفا حال التعريب) (أو طبقا) أي حصما أو صحيفة (ونحو  
 ذلك) كقد رولوح ويا ب (بخلاف جل الثياب) أي على رأسه ولو كانت في بقية أو ككل  
 ما اصطاده أي بغير أمره (حلال) أي في الحل من غير ان يشارك فيه محرم بوجه من وجوه الاعانة  
 عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب ان مسه النار) وكذا ان لم تمسه كما  
 سبق (أو تعير) ففي الحجة وله أكل طعام فيه طيب محاسنه النار وتعير وما أكل طيب غيرته  
 النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره أكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء  
 (والسمن) أي وله استعمال السمن بالأكل أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشرج)  
 أي دهن السهم والمراد به الخالصان من الطيب المتفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب  
 فيه والسحيم) أي دهنه وكذا الآلية والمراد أكل هذه الاشياء ويحتمل الاذهان به أيضا في  
 الخزانة الاكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو بالخرش أو أذهن بزيت أو شحم لا بأس به لكن  
 حال المصنف في الكبير قوله بزيت مخالف لما في غيره من ان استعمله لا يجوز الا في براسة فالت  
 واصل كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة ولذا  
 أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم ونحوها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر  
 الحل وحشيشه وطبا وياسا) أفاد ذكره عدم القياس للعل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

محمد وآله وصحبه أجمعين  
 والاتبية والمرسلين  
 والملائكة والمقربين وسائر  
 عباد الله الصالحين (العاشر)  
 أعوذ بالله السميع العليم  
 من الشيطان الرجيم أعوذ  
 بك من همزات الشياطين  
 وأعوذ بك رب أن يحضرون  
 فهذه العشرة كانت اذا  
 كرر كل واحدة عشر مرات  
 حصل له ثواب مائة كلمة  
 وذلك أفضل من ان يكرر  
 ذكر او احدا مائة مرة لانه  
 لكل واحدة من هذه  
 الكلمات فضل عظيم  
 مستقل عن غيره ولا قلب  
 بكل واحدة منه وتلذذ

لا اثم فيه فان اشد الشهور القبيح وانشاء مذموم مطلقا وفي حال الاحرام أكثر حرمة الا أنه لا يجب فيه شيء الا التوبة (والتزويج والتزويج) أي اصابة التوبة خلافا لثا في حيث يحرمهما حال بقاء الاحرام ولو قبل سعي الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتثليث والفتح أخف وأشهر (والابط الاهلي) بخلاف الوحشي فانه صيد (وقبل الهوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحان الله تقتلون أو لا درسول الله صلى الله عليه وسلم بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برفق) أي يبطون أنامله لا يقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أي وحك ساير بدنه برفق ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وهو ذا معنى قوله (ولو بشدة) وأخرج دم والجلبوس في دكان عطار) وكذا مع من له رائحة فائحة (للاستحمام رائحة) أي لا لقصدان يشتم رائحته أو يعبق به من فائحته وزاد في الكبير وضرب خادمه أي اذا استحمقه لضرب الصديق عبده الذي أضل الناقة التي كان عليه ازملة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينعه ويؤخذ منه ما اشتهر أن من تمام الحج ضرب الجمل على اضافة الصدر الى مقعوله وان جمل بعضهم على انه من اضافة الى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (واذا تم احرامه) أي بشرائطه ويكمل باحتجاب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي بآذابه (وفعل ما ياتي في باب هذا) وفيه اشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

### \* (باب دخول مكة) \*

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أي كرامة (وتعظيما) أي مهابة (وصفة أدام الافعال) أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (اذا وصل الحرم أو الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل الى العاين فهو موهم أنه مختص بنوع من عرفات وليس كذلك كإيدل عليه بقية كلامه الآتي (فعلية بالسكينة) أي الطمأنينة في الباطن (والوقار) أي الرزانة المنافية للخلعة في الظاهر (والدعاء) أي وبالعلازمة الدعوات (بقضاء الاوطار) أي لاجل قضاء الحاجات الدينية والدينية (والاكتار من الاستغفار) الاولى بالاكتار (لخط الاوزار) أي لوضع أفعال الآثام ومحقق ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) أي ان قدر (ان يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى (راجلا) أي ماشيا بالقوله سبحانه يا أولئك رجالا يؤمنون بأفهامهم وقدمهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أي بعير ضعيف اطول الطريق يأتي من كل فج عميق الى قوله ليطوفوا بآبائيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألف نبي من بني اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقوا أنعامهم بنى طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر لدفع الحرج عن الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيماء الى ماله من العظمة الزائدة على كل من له منزلة المرتبة (حاسرا) أي كاشف الرأس وفيه انه أي المحرم لا يكون الامكشوف الرأس ولعله أراد ان المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة ليقيد نوع مذلة في حضرة العزة

اذا الاخط الذاك معناه  
وللنفس في الاتقال من  
كلمة الى كلمة نوع رويحية  
واسترواح بلا حظة معانيها  
المتجددة فليستوجه الى ذلك  
توجهها تاما من غير أن  
يجري على لسانه من غير  
ملاحظة معانيها فان  
المعاني للانماط كالارواح  
للجساد وبدون ملاحظة  
المعنى يكون كالجسد الميت  
فلا يكون تأثير فيخل  
فكره ساعة الصلاة وقراءة  
الاوراد من الشواغل فانه  
في ذاك الحال يتأخر ربه  
وهو يلقي أن يخاطب  
سلطانا من سلاطين الدنيا  
وهو ذاهل عما يتلفظه

كما أشار إليه بقوله (كسبون) أي مذنب محسوس أو عيب دشارد مأخوذ (بعرض على الملك  
 الغفار) فإن المطلقة تقتضي العزة الموحدة لغيره المذلة المقتضية للرحمة والمغفرة يقول اللهم  
 ان هذا حرمك وحرم رسولك خترم لحى ودمى وعظمى على السائر اللهم آمين من عذابك يوم تبعث  
 عبادك (ثم يلي) أي يستمر على تليته (ويثنى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتقديس  
 والتعبد (ويصل على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لأنه الهادى الى صراط الحميد (ويدعو)  
 لنفسه أيضا لوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (الى ان يصل بذى طوى) بضم  
 الطاء منوناً وغير منون وقد قرئ بهم - مالى القرآن وفي القاموس مثلثة الطاء منون موضع قرب  
 مكة من طريق العمرة يعنى التسعين وقال ابن جماعة ان ذاطوى ما بين التنية التي يصعد اليها من  
 الوادى المعروف بالراه و بين التنية التي يتصعد منها الى الابطح والمقار وقيل غير ذلك فان تيسر  
 المكان المتعين فيها والافضل ما فيه (فيعتسل) أي من ما يبره أو غيره (به) أي فيه (ان دخل) مكة  
 (من طريقه) لأنه فيما بين الحرمين (والاخذت تيسر) أي مما قبله أو ما بعده أو أى موضع من  
 قرب مكة ان دخل من غير طريقه كمن دخل من طريق العراق مثلاً فيعتسل من بئر منونة  
 بطنه امكة الذي بهذا جبل سراه (وهو) أي هذا الغسل (مستحب) أي للطهارة أو النظافة على  
 قصد الدخول (حتى للماء من النفس واللباس بدخوله) أي الحرم والصواب بدخولها أي مكة  
 (ليلا ونهاراً) أي لكن دخولها نهاراً (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلاً ونهاراً وهو  
 أعنى النهار أفضل - ل وهذا قول النخعي واصلح من الشافعية وفي فتاوى قاضيخان المستحب ان  
 يدخلها نهاراً لما كان من عمر رضى الله عنه الا يقدم مكة الا بات بذى طوى حتى يصبح ويعتسل  
 ثم يدخل مكة نهاراً وبذكر عن الدي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان والاقطع مسلم  
 والجمهور وعلى أنه يجوز له أن يدخل ليلاً ونهاراً متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال  
 بعض الناس يكره دخولها ليلاً وله كراهة تنزيه للمغافة على أسباب من الحرامية (ويستحب)  
 أي عند الاربعة (ان يدخل) أي مكة (من قبة كدام) بفخ الكاف مدودا على ما يحجه صاحب  
 القاموس وهى العقبة العليا على درب المعلى (من أعلى مكة) وهو الجون لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتأولا بالاستعلاء ولأن ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل  
 أفئدة من الناس تهوى اليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس ان يقصد اليهم  
 من وجوههم لامن ظواهرهم (قيل) قائله الطاريلسى (وان لم تكن) أي التنية العليا (في)  
 طريقه (بأن جاءه مثلاً من جهة اليسر أو العراق) فينبغي ان يرجع (أي يبل من طريقه) (اليها) أي  
 الى تلك التنية ليدرك المثوبة على متابعة السنة السنية (في الحج والعمرة) أي بالافرق بينهما  
 وهو ظاهر بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والافتد اعتمر صلى الله عليه وسلم من  
 الجعرانة ولم يروا حداثه دخل من تلك التنية وهذا كله اذا لم يكن ضيق وزجة فان كان فلا بأس  
 ان يدخلها من أى موضع شاء خصوصاً في هذا الزمان الذى ارتفع فيه الرحمة من غالب افراد  
 الانسان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل مكة) وأهل هذا القيل  
 خص من خرج من مكة على قصد احرام العمرة من التسعين والافه ومعارض بما ثبت في السنة  
 (واذا رأى مكة) أي بالدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قراراً وارزقني فيها رزقاً حلالاً

حال خطابه مع ان السلطان  
 لا يطلع على سريرة هذا  
 الذى يخاطبه فكيف  
 يخاطب رب العالمين المطلع  
 على السرائر وما تقتضى  
 الصدور بخطاب هو عاقل  
 عين معناه تعالى الله عن  
 ذلك علواً كبيراً فان هداه  
 الله تعالى ووفقه لذلك  
 واطب على ذلك كل يوم  
 وأحسن الاوقات لذلك بعد  
 صلاة الصبح وعلى الله  
 تعالى القبول (ويقرأ)  
 أيضاً من الآيات والسور  
 القرآنية جلة وردت الآثار  
 فيها وهى سورة الفاتحة  
 مرة وسورة الاخلاص ثلاثاً

وكذا اذ بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمذبح وكان يسجد والبيت منه فنهك  
 يتف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي  
 الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألت منه نبيك محمد صلى الله عليه  
 وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله  
 ملييا) أي تارة (داعيا) أي أخرى (الى أن يصل باب السلام) أو غيره من الابواب الكرام  
 والاول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي بدخوله تعظيما لبيت الله وقضايل العبادته إلا أن يكون له  
 عذر بأن يخشى على أهله وماله القسوة والضياع ولهذا قال تبعا للجزاخر وشرح القدوري  
 (بعد حديثه) أي في موضع حصين يكون قلبه فارغا (وقبله) أي قبل خطبه (أفضل) أي  
 دخوله في المسجد (ان تيسروا) كالتواجعة استغل بعضهم بحط الاثقال أو بحفظه بعد  
 خطبها (وبعضهم باداء الاعمال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لتغير ثياب ونحوه)  
 أي من استنجار منزل وأكل وشرب (الا عذروا) كانت امرأة لا تبرز الرجال أي سواء جملة  
 أو غيرها (يستحب لها ان تفر الطواف الى الليل) لانه استرها

\* (فصل يستحب) \* أي باتفاق الاربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أي ولو دخل من  
 أسفل مكة (مقصد ما رجله اليمنى) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا (دعاء) أي صلوا  
 على النبي صلى الله عليه وسلم أي فيقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم  
 من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي  
 وافتح لي أبواب رحمتك ويناسب المقام ان يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام  
 وائليك يرجع السلام حينما رينا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت ربنا وتعاليت يا ذا  
 الجلال والاكرام (حافيا إلا ان يستعمر) كما في الاختيار وزاد في كثير العباد ويقبل عتبة  
 (واذا رأى البيت) أي الكعبة المعظمة (هلا وكبر ثلاثا) قيدا لها ولا لاخير منهما (وصلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ودعاهما أحب) وقد روى الطبراني انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
 اذا نظر الى البيت قال اللهم زدني من هذا شرفا وتعظيما وتكريما وبراهمة (ومن اهم  
 الادعية طاب الجنة الاجاب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب ولا يرفع  
 يديه عند رؤية البيت) أي ولو حال دعائه اعدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كالقدوري  
 والهـ داية والكافي والبدائع بل قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب الباب  
 وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى عنه ان ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره  
 الكرواني وسماه البصري مستحبا وكان ما اعتمد على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة  
 متبعة في الأحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه  
 حينئذ وإما ما يشهد به بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة  
 الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني ان  
 العلامة البرهمطوشي كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم توجه نحو الركن  
 الاسود ولا يشغل بحجة المسجد) لان حجة هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه

والمعوذتين ثلاثا وآية  
 الكرسي وبسرها آمين  
 الرسول بما أنزل اليه من ربه  
 والمؤمنون كل آمن بالله  
 وملائكته وكتبه ورسله  
 لا تفرق بين أحد من رسله  
 وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك  
 ربنا واليك المصير لا يكاف  
 الله نفسا الا وسعها لها  
 ما كسبت وعليها ما اكتسبت  
 ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا  
 أو أخطأنا ربنا ولا تحمل  
 علينا احمرا كما حمله على  
 الذين من قبلنا ربنا ولا تحمّلنا  
 ما لا طاقة لنا به واعف عنا  
 واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

الطواف أو أراذه بخلاف من لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد  
 إلا أن يكون الوقت مكروه الصلاة (ولا بشئ آخر) أي من السنن الزائدة كحالة الضحى  
 والاشراق والتشهد (إلا أن يكون عليه فاتنة) من القروض أي وهو صاحب ترتيب (أو) كان  
 يخاف قوت المكتوبة أي نفسه (أو الوتر) أي فونه (أو سنة راتبة) أي من السنن المزمكة  
 التلبية أو البعدية (أو قوت الجماعة) أي في المكتوبة وكذا جماعة الجماعة (فيقدم كل ذلك على  
 الطواف) أي طواف التحية وغيرها

• (فصل في صفة الشروع في الطواف إذا أراد الشروع فيه) • أي في طواف بعده سعى فانه  
 حينئذ يستأضيح بالرملة (بقي أن يضطبع قبله) أي قبل شروعه فيه (وبالبدل) وليس به  
 يتروحه العوام من أن الاضطباع سنة لجميع أحوال الاحرام بل الاضطباع  
 الطواف على ما سرح به الطرابلس وغيره لكن قال ولواضطبع قبل شروعه في الطواف بتقبل  
 فلا بأس به وهذا يقتضي أنضية المعية وما ذكره في الأصل مطابق لما قاله ابن  
 أفضلية القلبية فيهم ما تباين في الجملة فتدوله في الكبير ولا تثنى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر  
 كما لا يخفى هذا وأعلم أن الاضطباع سنة في جميع أشواط الطواف كما سرح به ابن المنيذ فإذا  
 فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى إذا صلى ركعتي الطواف مضطبعا يكره لكشف  
 منكبيه وبأق الكلام على أنه لا اضطباع في السعي (وهو) أي الاضطباع المسنون (أن يجعل  
 وسط رداءه تحت إبطه الأيمن ويلقي طرفه) أو طرفه (على كتفه الأيسر ويكون المنكب الأيمن  
 مكشوقا) أي على هيئة أرباب الشجاعة نظار للبلادة في سبيل الله العباد (وهو) أي  
 الاضطباع (سنة في كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير  
 فآخر السعي وبقرض أنه لم يكن لابسا فلا يشاء ما قال في البحر من أنه لا يسى في طواف الزيارة  
 لأنه قد تحال من احرامه وليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من  
 ليس الخيط لعذر هل يسى في حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية أن  
 الاضطباع انما يسى لمن لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيعذر في حقه الاتيان بالسنة أي  
 على وجه الكمال فلا يشاء ما ذكره بعنه هم من أنه قد يقال بشرع له جعل وسط رداءه تحت  
 منكبه الأيمن وطرفه على الأيسر وإن كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قال في عمدة المذاكر  
 وهذا لا ينافي من التشبه بالاضطباع عند العجز عن الاضطباع وإن كان غير مخاطب فيما  
 ينظر قلت الاطهر رفعه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم (ثم يقف  
 مستقبل البيت بجانب الحجر الأسود عاين الركن اليماني بحيث يسمي جميع الحجر عن يمينه  
 ويكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أي للخروج  
 عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرمانى وهو الأكمل والأفضل عند  
 الكل لأن الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (والسنة فرض) أي بأصله أو عندنا هذا  
 الهيئة مستحبة والأفضل استقبال الحجر مطلقا ونوى الطواف كنى عندنا في أصل المقصود الذي  
 هو الابتداء من الحجر سواء قلنا أنه سنة أو واجب أو فرض أو شرط وهذا الاستقبال في ابتداء  
 الطواف سنة عندنا لا واجب كما في شرح البقاية وأما ما ذكره المصنف في الكبير ثم بحثي

فانصرفنا على القوم الكافرين  
 شهد الله أنه لا اله الا هو  
 والملائكة وأولو العلم قائما  
 بالقسط لا اله الا هو العزيز  
 الحكيم قل اللهم ما لك  
 الملك توفى الملك من تشاء  
 وتنزع الملك ممن تشاء  
 وتعز من تشاء وتذل من  
 تشاء بيدك الخير انك على  
 كل شئ قدير لقد جاءكم رسول  
 من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم  
 حريص عليكم بالمؤمنين  
 رؤوف رحيم فان تولوا فقل  
 سبى الله لا اله الا هو عليه  
 توكلت وهو رب العرش  
 العظيم لقد صدق الله رسوله  
 الرؤيا بالحق



مستقبل الحجر مارا إلى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فإذا جاوزه انتقل وجعل يساره إلى البيت  
وعينه إلى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة  
الأئمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخل في الخرج من الخلاف خلاف ما يشير  
إليه كلام المصنف في التكبير (ثم ينبغي مارا إلى يمينه) أي إلى جهة اليمين من الطائف (حتى  
يجاذي الحجر) أي يقابله (فيقف بجباله) أي بقابله ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه  
وفيه خلاف المالكية ووافقهم الإمامية (ويستعمل ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أي يقول  
بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم  
إيماناً بآياتك وقصداً بقابك وبإيماناً بآياتك وتاباً على السنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو  
مار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابل الحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أي كافي الصلاة  
وهو الأصح (مستقبلاً ياطن كفيه الحجر) حال من ضمير رفع (ولا يرفعهما عند النية) أي إذا لم  
يكن لهما مع التكبير معية (فإنه) أي رفعهما عند النية الواقعة قبل محاذاة الحجر (بدعة) مكروهة  
عند الأربعة ولا يغرك ما يفعله المعلمون للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي بلسه أمام القبلة  
أو بالسيد على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أي المسمنون على وجه الكمال (ان يضع  
كفيه على الحجر) أي لا كفوا واحداً على هيئة المتكبرين فان الحجر الأسودين الله في أرضه  
يصافح بها عباده (ويضع يمينه كفيه) أي تشبهاً بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير  
صوت) أي يسمع (ان تيسر) أي كل من الوضع والتقبيل (والاستمسك) أي يمس ويلس الحجر  
(بالكف) أي الأولى أي يباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي بكفه بدل التقبيل (ويستقبله  
ان يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويقبله) أي مع تحققة قبله (ثلاثاً) قيدناه  
شرح المتن يسجد وكذا انقل السجود عن أحمد بن حنبل بن جماعة من قال قوام الدين  
الكافي الأولى ان لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أي جميع ما ذكر  
من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيئاً) أي من عصا أو نحوها (وقبل ذلك  
الشيء) ان أمكنه (أي الاستمسك أو التقبيل) (والا) أي بان لم يمكنه الاستمسك أيضاً للزحمة  
وحصول الإذية أو لكون الحجر ملطخاً بالطيب وهو محرم (يقف بجباله) أي بحذاء الركن  
(مستقبلاً له) رافعا يديه مشيراً بهما إليه كأنه واضع يديه عليه يجوز بالاضافة وبالتنوين (مستقبلاً  
مكبراً مهلاً لا حامداً مصلداً داعياً وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أي بالتقبيل بعد الإشارة  
(الحداذي) أي شارح القدر وروى وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاضيخان وغيره وهو  
موافق لمذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم عجنت معه  
ويقبل المحجن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره انه لا بأس به ولكنه ليس مسنوناً ثم  
استدل برواية البخاري واستلم الحجر كلها به ان استطاع من غير ايداء انتهى ووجه غرابته  
لا يخفى اذ دلالة فيه على المدعى مع ان من قواعدهم ان المطلق محمول على المقيد والعام يخص  
بالدليل مع كون القيان يقتضي ذلك أيضاً لان الإشارة بمنزلة وضع الكف فيستفرغ التقبيل  
في البذل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالقول ولا يرأسه إلى القبلة ان تعذر التقبيل

لستدخل المسجد الحرام  
ان شاء الله آمين مخلقين  
رؤسكم ومقصرين  
لا تخافون فاعلم ما لم تعلموا  
فجعل من دون ذلك فتحاً  
قريباً الحمد لله الذي لم يتخذ  
ولداً ولم يكن له شريك في  
الملك ولم يكن له ولي من  
الذل وكبره تكبرا بسم الله  
الرحمن الرحيم سبح لله ما في  
الارض والارض  
العزيز الحكيم له ملك  
السموات والارض يحيي  
ويميت وهو على كل شيء  
قدير هو الاول والاخر  
والظاهر والباطن وهو  
بكل شيء عليم يولج الليل في  
النهار ويولج النهار

الركبتين ربنا آتينا الدنيا حسنة الآخرة وأعلم أنه لا يشك للدعاء في أثناء الطواف لاني  
 الأركان ولا في غيرها من المطاف فإن المراتبة بين الأشواط والأجزاء مستتجة ويصح البناء  
 الدعوات خصوصا المأثورات كالأربعين فيمضي عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام  
 من كذب على متعمدا ألقوا في النار (مصلح على النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
 في أثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فأنهم من أفضل القربات أو بالخصوص عند الأركان  
 لاسيما عند الركن الاعظم ويجذر كل الحذر من قول بعض الجهلة بقبالة الحجر الأسود اللهم صل  
 على نبي قبلك فإنه موهم بالكفر من قوله إلا أنه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالموثوقين  
 وإنما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخر من صلى الله على نبي  
 قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام  
 فوقعوا في الطعن واللام هذا ولم يعين الإمام محمد من اعتنا لما شهد الحج شيئا من الدعوات فإن  
 توقيتها يذهب بالركة لأنه يصير كمن يكرر رخصة فله بل يدعو عبادة ويدكر الله تعالى كنهها  
 طهره لم يضر عاوان ترك بالمأثور منها تحسن أبنائه على ما قاله غير واحد من أصحابنا لكن  
 الأظهر أن اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب وأما روى عن السلف من حسن  
 ويجوز الاكتفاء بما روى على السالك أن كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)  
 بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد  
 بالاستلام ختمه بكفيه أو بيته دون ياره كما يفعله بعض الجهلة والمنكبة من دون تقبيله  
 والسجود عليه ثم عند العجز عن الأمام للرجة ليس فيه التباينة عنه بالإشارة وهذا الذي ذكرناه  
 حسن في ظاهر الرواية كافي رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال  
 الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل  
 كالحجر الأسود وقال في التوبة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في أن تقبيله ليس بسنة  
 وفي السراجية ولا يقبله في أصح الأقاويل وذكر الكرماني عن محمد أنه يستله ويقبل يديه  
 ولا يقبله والحاصل أن الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر ورعى عدم التقبيل والاتفاق على  
 ترك السجود فإذا عجز عن استلامه فلا يشير إليه الأعلى رواية عن محمد وأما الركن الآخر  
 فلا استلام فيه ولا إشارة به ما يبل هابدة مكرهة باتفاق الأربعة ثم لا يخفى أن الإشارة في  
 الركبتين اليمانيين أيضا دون العجز والرجة غير مبررة فلا يفرق ما يفعله بعض الجهلة والمنكبة  
 (وإذا طاف سبعة أشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (نختم به) أي كما بدأ به  
 ليقع ختامه مسكوا في الكبير ولا يلبى في حالة الطواف أي جهرا أو بقصد بطواف العمرة  
 والأفاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي المقام  
 ثم يأتي المقام وسبب تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الأنام والمراد بالمقام مقام إبراهيم  
 عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه  
 الاستحباب عند جهور المفسرين والفقهاء المعبرين (فيصلي خلفه) وهو الأفضل لأنه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث تبسره من المسجد الحرام  
 أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جائز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا مستتان عند

وأما في التلبيل والتسليم  
 واتخذ أذناني رجلا  
 فلم على وجلس عن يميني لم  
 أدنى زمانى أحسن وجهها  
 ولا أشد يا صنياب ولا  
 أطيب ربحا منه فرددت  
 سلامه وقلت له يا عبد الله  
 من أنت قال أنا الخضر  
 بجنسك حبالي في الله عز  
 وجل وعندي هدية أريد  
 أن أهديها لك فقلت ما هي  
 قال هي أن تقرأ قبل أن  
 تطلع الشمس وتبسط على  
 وجه الأرض وقبل أن  
 تغرب سورة الفاتحة سبع  
 مرات وقبل أن تدعرك  
 الماس سبع مرات وقال  
 أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنية لكن لو توى سنة الطواف  
 أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (بقراً) أي استحباباً عند الأربعين  
 (في الأولى) أي الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية  
 الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصت بالدلالة ما على التوحيد والتعبد (ويستحب ان  
 يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فانيل  
 معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاعف عني ذنوبي اللهم اني أسألك ايمانا  
 يأسر قلبي ويقيناً صادقا حتى أعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضائاً قسمت لي يا ارحم الراحمين  
 روى انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك  
 وفرجت همومك وغمومك ولن يدعوك أحد من ذريته من بعدك الا فعات ذلك به ونزعت  
 فقره من بين عينيه وانجرت له من وراء كل تاجر وواقته الدنيا وهي كارهة وان لم يرد على  
 ما رواه الازرق والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد ان آدم عليه  
 السلام دعاه خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن ايماني ولا مسافة بين  
 الروايات لاحتمال انه دعا في المقامات وأما ما أحده بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف  
 في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة  
 ولا رواية عن فقهاء الامّة عن الأئمة الاربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء  
 الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السجدة بقربة  
 سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سجي فينبغي أن لا يكون  
 في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة  
 والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبهه) أي يملق بالتميم أو بأستار  
 البيت المعظم (يقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة واليسر أخرى  
 والوجه بكلاهما لان المقصود حصول البركة وهو أتم في هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه)  
 أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منحه ويستطيد اليه يمايلي الباب  
 واليسر يمايلي الحجر (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واجدا ما جدد لا تزل عني نعمة  
 أنعمت به علي ومن المستحسن الهوى وقفت يديك والتزمت باعتابك أرجو رحمتك وأخشى  
 عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن  
 وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العتيق أعق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار  
 يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منّا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك  
 أنت التواب الرحيم (بالضرع) أي مقرونا باظهار الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة  
 المذلة في الحضرة والمزمة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع  
 الباطن (مصلية على النبي المختار) أي أولاً وآخراً بعد الحمد والثناء وسائر الأذكار (ثم يأتي  
 زمزم) أي بئرها (فيشرب من مائها) أي قائماً أو قاعداً ورواهما مستقبلاً بمبدأ بقوله اللهم اني  
 أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاعة من كل داعٍ ويسمى ثلاثاً ويحمد (ويصلى) أي  
 يبالغ في شربه فانه ورد آية ما يشنا وبين المنافقين انهم لا يضلعون من زمزم ويستحب ان ينزع

سبع مرات وسورة  
 الاخلاص سبع مرات وقول  
 يا أيها الكافرون سبع  
 مرات وآية الكرسي سبع  
 مرات وسبحان الله والحمد  
 لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 سبع مرات وتصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 سبع مرات وتستغفر  
 لنفسك ولو الديك ولين  
 نواله من أهلك وللمؤمنين  
 والمؤمنات الاحياء منهم  
 والاموات سبع مرات  
 وتقول (اللهم) افعلي بي  
 وبهم عاجلاً وآجلاً في الدين  
 والدنيا والآخرة ما أنت  
 له أهل ولا تفعل بنا يا مولانا  
 ما نحن له أهل انك عفور رحيم

الركنين ربنا آتينا الدنيا حسنة الالة واعلم انه لا يقف للدعاء في اثناء الطواف لاني  
الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستتجة وبصريح الفاظ  
الدعوات خصوصاً المأثورات كلابيطن فيما يخصني عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام  
من كذب على متعمداً ايقموا مقعده من النار (مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
في اثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانهم من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان  
لا سيما عند الركن الاعظم ويجذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الاسود اللهم صل  
على نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالموافق  
وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخر من صلى الله على نبي  
قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام  
فوقعوا في الطعن والملام هذا ولم يعين الامام محمد من ائمتنا المشاهدة الحج شيئاً من الدعوات فان  
توقيتها يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر محقره بل يدعوا بمبادله ويذكر الله تعالى كفاً  
طهر له متسرعا وان تترك بالمأثور منها حسن أيضاً على ما قاله غير واحد من أصحابنا الذين  
الاطهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمرى عن السلف مستحسن  
ويجوز الاكتفاء بما روي على السالك ان كان أهلاً لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)  
بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد  
بالاستلام هالمسه بكفه أو بيده دون يسه كما يفعله بعض الجهلة والمتكبر من دون تقبيله  
والسجود عليه ثم عند العجز عن الامس للرجة ليس فيه الثبابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه  
حسن في ظاهر الرواية كافي رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال  
الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل  
كالحجر الاسود وقال في التوبة وهو ضعيف جداً وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة  
وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقوال وذكر الكرماني عن محمد انه يستلمه ويقبل يديه  
ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر وعلى عدم التقبيل والاتفاق على  
ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد وأما الركن الاخر ان  
فلا استلام فيه ولا اشارة به ابل هما بدعة مكروهة بانفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في  
الركنين اليمانيين أيضاً دون العجز والرجة غير مكروهة فلا يقبل ما يفعله بعض الجهلة والمتكبر  
(واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (فختم به) أي كما بدأ به  
ليقع ختامه مسكاً وفي الكبير ولا يلي في حالة الطواف أي جهراً أو يقيد بطواف العمرة  
والافاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي المقام  
ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم  
عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه  
الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتمدين (فيصلي خلفه) وهو الأفضل لانه صلى الله  
تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفاً أو حيث يسير له من المسجد الحرام  
أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهذا واجبة ان عندنا ستان عند

وأما في التلبيل والتسبيح  
والحمد اذا جاء في رجب  
فصل على وجلس عن عيني لم  
أرى زماناً أحسن وجهها  
ولا أشد سياض ثياب ولا  
أطيب ربحاً منه فردت  
سلامه وقالت له يا عبد الله  
من أنت قال أما الخضر  
جئتك حباً لك في الله عز  
وجل وعندي هدية أريد  
ان أهديها لك فقلت ما هي  
قال هي ان تقرأ قبل ان  
تطلع الشمس وتبسط على  
وجه الارض وقبل ان  
تغرب سورة الفاتحة سبع  
مرات وقل أعوذ برب  
الاسم سبع مرات وقل  
أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطاني في النسبة من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالنسبة لكن لو نوى سنة الطواف  
أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقراً) أي استحباباً عند الأربعة  
(في الأولى) أي الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية  
الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصته بالدلالة لهم على التوحيد والتعبد (ويستحب أن  
يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فأقبل  
معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلتي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك إيماناً  
يا شرف قلبي وبقية اصادق حاجتي أعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورعاية اقسمت لي يا أرحم الراحمين  
روى انه أوحى الله تعالى الى آدميا آدم انك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك  
وفرجت همومك ونعمومك ولن يدعوه أحد من ذرية من بعدك الا فعلت ذلك به ونزعت  
فقره من بين عينيه وانجرت له من وراء كل ناجر واتقه الدنيا وهي كارهة وان لم يرد على  
ما رواه الأزرقي والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساکر ووردان آدم عليه  
السلام دعاءه خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا مسافة بين  
الروايات لاحتمال انه دعا في المقامات وأماماً أحده بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف  
في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة  
ولا رواية عن فقهاء الامّة عن الأئمة الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء  
الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السجى بقرينة  
سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سجي فينبغي أن لا يكون  
في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة  
والخاصة وسأني زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبهه) أي يعلق بالملتزم أو بأستار  
البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة واليسر أخرى  
والوجه بكلاهما لأن المقصود حصول البركة وهو أتم في هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه)  
أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه ويسط يديه اليمنى مما يلي الباب  
واليسرى مما يلي الحجر (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واجداً ما جسد لا تنزل مني نعمة  
أنعمت بها علي ومن المستحسن الهى وقت يسابك والتزمت باعتبارك أرجو رحمتك وأخشى  
عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك نصن  
وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يا رب البيت العتيق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار  
يا كريم اغفر يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منّا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك  
أنت التواب الرحيم (بالتضرع) أي مقروناً باظهار الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة  
المذلة في الحضرة والمآزة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع  
الباطن (مصلية على النبي المختار) أي أولاً وآخر ابعدا الحمد والثناء وسائر الاذكار (ثم يأتي  
زحزح) أي يثرها (في شرب من مائها) أي قائماً أو قاعداً وراءها مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم اني  
أسألك علماً نافعا ورزقاً واسعاً يشفاه من كل داء ويسمى ويتنفس ثلاثاً ويحمد (ويتصلح) أي  
يبلغ في شربه فانه ورد آية ما ينساو بين المنافقين انهم لا يضلعون من زحزح ويستحب ان ينزع

سبع مرات وسورة  
الاخلاص سبع مرات وقول  
يا أيها الكافرون سبع  
مرات وآية الكرسي سبع  
مرات وسبحان الله والحمد  
لله ولا اله الا الله والله أكبر  
سبع مرات وتصل على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
سبع مرات وتستغفر  
لنفسك ولوالديك ولمن  
تولد من أهالك وللمؤمنين  
والمؤمنات الاحياء منهم  
والاموات سبع مرات  
وتقول (اللهم) افعل بي  
وبهم عاجلاً وآجلاً في الدين  
والدنيا والآخرة ما أنت  
له أهل ولا تفعل به ايام ولا ناً  
ما نحن له أهل انك غفور رحيم

دلو انفسه ان قد روي شرب منه ويقرغ الباقي على جسده وقيل يقرغ الباقي في البئر وهو مما لا  
يظهر وجهه وأما ما اشتمر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فله في فرضه صحة محمول على  
خصوصيته مما صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون  
فقال لولا أن تغلبوا الترت حتى أضاع الحبل لي هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه  
صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فزغاله دلو فاشرب ثم حج فيها فافترغها في زمزم ثم قال لولا  
أن تغلبوا عليا لفرغت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم يزرع يده ولا صب بنفسه  
وإنما صب غيره للتبرك بسوره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بجميعه فيها إليه  
صلى الله عليه وسلم (ثم يعود إلى الجرح) الأسود فيسقاء أي كما سبق (ان قد روي الاصابة) أي  
ويشـير كما تقدم (وكبروه والوجه وصلى) أي على المسطح (ثم مدى إلى الصفا) أي من باب  
الصفا استحبابا (في) أي وجوب هذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان  
كل طواف بعده حتى فانه يعود إلى استلام الحجر بعد الصلاة وما لا ملا على ما قال قاضي بخان في  
شرحه ان هذا الاستلام لاقتتاح السعي بين الصفا والروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد إليه  
اقتضى وقوله لاقتتاح السعي أي لارادة افتتاحه وادل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يبر  
عليه من غير اقبال إليه حال توجهه إلى الصفا يقتضى الرودة والوفا وموجب الاستعانة بمناقبه  
من محل المد بالدماء والشاغال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولا ثم يأتي زمزم قال  
والا قول أقدم يعني وهو ان يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركةتين  
قبل الحرواح إلى الصفا ثم يأتي المترم قبل الحرواح وقيل يترجم الماتم قبل الركةتين ثم يصلح ما  
ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الجرانتهى والثاني هو الاسهل والافضل وعليه العمل وفي كثير من  
الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته إلى الحجر ثم توجه إلى الصفا من غير أن يترجم  
والمترم فيما بينهما وادل وجهه تركهما عدمنا كدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان  
الحرم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (للقدم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة لا فاق  
كما مر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو مقنعا) بأن يكون مفردا  
بالعمرة في الأشهر بأول الحج في سنته (أو قاربا) أي جاءه من المسكن في إحرامه (وقع) أي  
طوافه هذا عن طواف العمرة أي في الصور الثلاثة (نوافله) أي نوى الطواف لفرض العمرة  
(أو غيره) أي من القدوم والنفل ونحوه تعين بهيار الوقت بخصوصه (وعلى الفارن) أي  
بطريق الاستحباب (ان يطوف طواها آخر للقدم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولاية راحل  
طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبا أن عليه  
طوافين وسعي للجمع بين السكبي

قوله رقبته الذي في البخاري  
يعنى عاتقه وأشار إلى  
عاتقه اه صححه

جواد كريم رؤف رحيم  
سبع مران لا تترك ذلك  
غدوة ولا عشية فقلت من  
أعطاك هذه العطية فقال  
أعطانيها محمد صلى الله عليه  
وسلم فقلت أخبرني بنواب  
ذلك فقال اذالفت محمد  
صلى الله عليه وسلم فله من  
نوابه فانه سيجزيك بذلك  
فذكر إبراهيم النبي انه رأى  
ذات يوم في منامه كأن  
الملائكة جاءته فاسلمته حتى  
أدخلوه الجنة فرأى ما فيها  
ووصف أمورا عظيمة مما  
رأى في الجنة قال فسألت  
الملائكة لى هذا فقالوا لمن  
عمل به لك قال ورأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ومه سبعون نبيا وسبعون  
صفان الملائكة

### • (باب أنواع الطواف) •

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أحكامها المتميزة عن أخواتها  
(أما أنواعها) سبعة) هذا يوم ان أحكامها أيضا متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الأمر  
كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك بل اعني ذكر أحكامها في ضمن أنواعها  
فالظاهر أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية

وطواف اللقاء وطواف أقول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد  
والورود (وهو سنة) أى على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المتقدمين أنه واجب على  
الاصح (للا تفاق) دون الميقاني والمكي (المفرد بالحج والقارن) أى الجامع بين الحج والعمرة  
معاً (بخلاف المعتمر) أى المفرد بالعمرة مطلقاً (والمتمتع) ولو آفاقياً (والمكي) أى وبخلاف المكي  
إذا كان مفرداً بالحج (ومن بعينه) أى ومن سكر أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها  
(فانه لا يسن في حقهم) أى طواف القدوم إذا أفردوا بالحج (الا ان المكي إذا خرج الى  
الآفاق) أى قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد الى مكة ليس له القرآن والتمتع على الوجه  
المسنون (ثم عاد محرماً بالحج) أى مفرداً (أو القرآن فعليه طواف القدوم) أى مستحباً  
حينئذ (وأول وقته) أى وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحته دخوله الأشهر  
(وأخره وقوفه بعرفة) أى ينتهي بوقوفه بعرفة والافاق خروقه أدائه باعتبار جوازه آخر أول  
يوم النحر فان غايته الأشهر التي هي محل أعمال الحج (فاذا وقف فقد فاق وقته) أى سقط أدائه  
(وان لم يقف فالى طلوع فجر النحر) اذ هو نهاية وقت الوقوف وامام في المشكلات من أن وقته  
قبل يوم التروية فانه خرج بخبر مخرج الغالب أو بيان لوقته الافضل كذا حرره في الكبير ليكن فيه انه  
ليس الافضل على الإطلاق اذ الافضل وقوعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده  
(ولو قدم الآفاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أى بعد وقوفه بعرفة وهو  
قبله ما (سقط عنه هذا الطواف) لان محله المسنون قبل وقوفه (ولو تركه) أى طواف القدوم  
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب الى عرفة) أى بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بداه) أى ظهر له  
أن يطوف طواف القدوم وتبين له انه أخطأ في تركه (فرجع) أى الى مكة (وطاف له) أى للقدوم  
(ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة الى فجر يوم النحر (أجراه) أى طوافه عن  
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أى وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته  
(لم يجزه) أى طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا  
اضطباع ولا رمل ولا سجي) أى بالاصالة (لاجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أى في طوافه  
(ذلك) أى ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أى المفرد والقارن (تقديم سعي الحج على  
وقته الاصل وهو) أى وقته الاصل (عقب طواف الزيارة) لان السعي واجب والاصل فيه أن  
يتبع الفريضة كما في التحفة لكن رخص نخافة الزحمة تقديمه على وقته اذا فعله عقب طواف ولو  
فعلوا واختلوا في الافضل من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة الى المكي لكن  
الاحوط في حقه التأخير لانه لا زحمة في حقه لم توسع زمان السعي بالنسبة الى فعله وإله هذا وجه  
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (الثاني طواف  
الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر  
لكونه وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج الا به) لكنه دون الركن الاعظم وهو الوقوف  
بعرفة لغوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك بآدائه في وقته الموسع الى آخر عمره أو  
يلزم بدنه بفوته عند موته ان أوصى بتمام الحج (وأول وقته) أى وقت جوازه وصحته (طلوع  
الفجر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز الا أن الواجب فعله في أيام النحر) أى عند الامام

كل صف ما بين المشرق الى  
المغرب فقلت يا رسول الله  
ان الخضر أخبرني انه سمع  
منك كذا فقال صدق  
الخضر وكل ما يقوله فهو  
حق وهو عالم أهل الارض  
وهو رقيب لا يبدل فقلت  
يا رسول الله في فعل مثل  
ما فعلت هل يعطى مثل  
ما أعطته فقال والذي  
بعثنى بالحق نبيا انه لم يعطى  
وانه لم يغفر له جميع الكبائر  
التي عملها ويرفع الله تعالى  
عنه مقته وغضبه ويؤمر  
صاحب الشمال أن لا يكتب  
عليه شيأ من السيئات الى  
سنة ولا يعمل بهذا الامن  
خلقه الله سبحانه اذ كره



(وفيه رمل ولاضطباع) أي ان كان لا يسا كالمسوق (وبعد) أي بعد طواف الزيارة (سعي) الرفع  
وهو عطف جله على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الا اذا فعلها) أي الرمل والسعي لا الرمل  
والاضطباع لنفسه المعنى (في القدوم) أي في حال طواف قدومه وفيه مسامحة اذا السعي لا يفعل  
في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب أن  
يقول الا اذا فعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل  
(فلما يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسي بعده) لان السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف  
بعده سعي (الثالث طواف الصدر) فتحتبى معنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس  
اشتاتا ولدا سعى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو ويكسر هاء الوداع عته البيت  
او الخ اعدم محته بدونه ويسمى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حجه بعده ويسمى  
طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف واذا طواف ركنه وطواف آخر  
عه بالبيت لانه يسن وقوعه حينئذ عند نوافي حجه صلى الله عليه وسلم وطواف الواجب لكونه واجبا  
دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى  
ولما وفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل  
القائى ويؤيده انه يسقط بالاعذار ويجوز بالدم لغير عذر وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر  
(واجب) أي على الاتفاقي دون المكي ومن عمناء من استوطن مكة قبل الفتح الاقل (وأول وقته  
بعد طواف الزيارة) وامامنا في المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فجمعوا على  
وقت استحبابه (ولا آخره) كما تقدم (وليس فيه رمل) وكذا لا اضطباع فيه (ولابعد سعي)  
وكان حقه أن يقول ولا سعي بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهم ساءموا ففرعان على طواف  
بعده سعي (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزارة والصدر (في الحج) أي في حقه  
خاصة (الرابع طواف العمرة وهو ركن فيما) أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع  
ورمل) وهما اشتان فيس (وبعد سعي) أي واجب (وأول وقته) أي وقت طوافه (بعد  
الاسراع ولا آخره) أي في حق أدائها (الخامس طواف النذر وهو واجب) أي فرض  
عملا لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أي اذا لم يعينه (الأ أن يكون عليه) أي على النذر (غيره) أي  
غير النذر الذي هو واجب غيره من بوقت (أقوى منه) أي قد قدم حينئذ الاقرى عليه من  
طواف فرض أو غيره من الفروض أو واجب معين من النذور أو غيره (السادس طواف  
تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (الا اذا كان عليه غيره)  
أي من الاطوفة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يترتب منابه ويدخل في ضمنه  
(كالمعتمر) أعم من أن يكون متمعا ولا فانه يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف  
تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا  
دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان  
تحية هذا المسجد الشرع بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فحينئذ يصلى تحية  
المسجد ان لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي النافلة والا  
وطواف التحية أيضا تطوع وهو لا يختص بوقت أي بزمان دون زمان لجواز في أوقاف كراهة

الاعمش وقد نقلنا من كتاب  
قوت التلويح واحياء علوم  
الدين بقليل اختصارا فاحفظ  
على ذلك وداوم هذا الله  
تعالى وأسعدك في الدارين  
ان شاء الله تعالى (ورأيت)  
ان ازيدك دعاء شريفة اعظم  
الشفع جدا خفف المؤنة  
وردي صحيح الترمذي أحد  
كتب الصحاح الستة عن  
معقل بن يسار رضى الله  
عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من قال  
حين يصبح ثلاث مرات  
أعوذ بالله السميع العليم  
من الشيطان الرجيم قرأ  
ثلاث آيات من آخر

الصلاة عندنا أيضا خلافا لالامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (إذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بشخص عليه مثلاً أداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بأقله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارة أنه إذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لأننا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفى الجواز والصحة كما قيل بل على سبيل التزوم والقرضية (ولا بشخص) أي ولا يختص جوازه وصحته بأحد (إذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون مميزاً عاقلان فإنه لا يصح أيضاً من المجنون وغيره المميز من الصغار (طاهراً) أي من الجنابة والحيض والنفاس لأنه يحرم الطواف عليه ثم وكذا دخولهم المسجد إلا أنهم لو هجموا وفعّلوا صبح وعلمهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سنده كفي محله حكيم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (ويلازم) أي اتصافه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كبالصلاة) أي كما يلزم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستغنى من هذا الحكم إذا شرع بظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه أن شاء فعل والأقل كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تطأوا أعمالكم ولئلا نصير العباداة لمعبدة وللقياس على الحج والعمرة فإن الإجماع على أن من شرع فيه ما بنى النفل يلزمه اتقاهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

• (فصل في شرائط صحة الطواف) • أي مطلقه (الاسلام) لأن الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة إلى النية وقد بشرط فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً وإن نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الأفعال إلى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدور والعمرة وأما طواف النفل فلا أطن فيه خلافاً لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها متنة (والوقت) أي لبعض أفرادها وهو أكثر أنواعه (وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصقاً به من خارجه (لا فيه) أي لا واقعاً في داخله وكذا قال الشافعي لومر ببعض ثيابه أو بدنه على الشاذر وإن أوعى جدار الحجر بطيل طوافه وما التفت إليه علماً فإنما حيث أنهم ما ليس من البيت بالأدليل الظني لمكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا أنه لو طاف داخل البيت حول جداره لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه بشرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (واتيان أكثره) لأنه مقداره الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عده شرطاً مساحته له اذ هو ركن أيضاً (قيل) والابتداء من الحجر) أي عده من شرائط صحة الطواف ففي شرح المنار للكاكي والمطلب الفائق لشارح كنز الدقائق أن الابتداء من الحجر الأسود بشرط على الأصح لكن الأكثر على أنه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ فوافي بمحمد في الرقيات على أنه لا يجوز به أي الافتتاح من غيره قال في الكبير رحمه الله فرضاً أقول بل جعله شرطاً كما سيأتي

سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي وإن مات في يومه مات شهيداً ومن قرأها حين يمسي فكذلك أخرجته الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يمسي فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وإن مات في ليلته مات شهيداً ويعني يصلون عليه يدعونه بالاعظيم فإن أقط الصلاة هو الدعاء بالاعظيم - ثم والآيات الثلاث من آخر سورة الحشر هو الله الذي لا اله إلا هو عالم الغيب

مصرطاني كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الجراخ اختلاف فيه  
 المتأخرون قبل لا يجزيه وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الجراخ واجب لانه عليه الصلاة والسلام  
 لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الجراخ سنة فلو اتفقوا من غير ما ذكره عند  
 عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لايعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فبأنه وبجزيه  
 ولو كان في الآية اجمال لكان شرطا كما حال محمد لكنه متفق في حق الابداء فيكون مطلقا  
 التماثل هو فرض وافتتاحه من الجراخ واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره  
 والحاصل انه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج نقلا من الذخيرة حيث قال في عدة الواجبات  
 والبداء بالجراخ الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون هو المقول

(فصل) أي في تحقيق النية (النسطة) أي أحصة الطواف المتوقفة على النية على ما عليه  
 وجهه والاعتناء (هو أصل النية دون التعيين) أي لا تعين القرصية والوجوب والسنة ولا تعين  
 كونه لزيارة أو للصدقة أو للقدوم ونحو ذلك فإنه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب  
 فإذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافا) أي أصلا (بأن طواف طالبا  
 لغريم) أي لمديون ونحوه (أو حاربا من عدو) أي ظالما أو غير (أو ليعلم أنه البيت) أي بيت الله  
 تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعنده) أي لم يعتبر ذلك الطواف  
 حينما وجب بدفعه النية الشرعية لأنه لم يقصد به القرية وإن حصل منه النية الأقوية وهي مجرد  
 ارادة الدورية (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو  
 طاف طوافا في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بهدأت ينوي  
 أصل الطواف لكونه معيارا له كافي صوم ادا رمضان (نواه بعينه أولا) أي أو ما نواه بعينه بل  
 أطلقته (أو نوى طوافا آخر) وهذا كله مبني على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف  
 الصلاة فإن التعيين لا بد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تنصيص ليس هذا المحل  
 والحاصل انه اذا نوى طوافا آخر يكون للأول وان نوى الثاني فلا يعمل النية في تقديم ذلك  
 عليه ولا تأخره عنه كما سبق في مثاله ما بينه بقوله (ومن فروع ما لو قدم) أي من سفره (معتبرا  
 وطاف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجا) أي أو قدم حاجا  
 (وطاف قبل يوم النحر وقع) أي طوافه (للقدم أو فارنا) أي قدم فارنا وطواف طواف من غير  
 تعيين فيهما (وقع الأول للعمرة والثاني للقدم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى  
 تنسلا أو وداعا وأطلقته (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي بعد ما طاف للزيارة كما في نسخة  
 (فهو وللصدور ونواه للتطوع) وكذا اذا أطلقته (فالحاصل أن كل من عليه طواف فرض  
 أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقا أو مقيدا (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب  
 المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فبيع  
 الأول عن الأول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى  
 غيره) أي من الأول وأمثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من  
 الأول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة  
 (فيبدأ بالأقوى) أي فيعتبر ابتداؤه بالأقوى وان كان قوله على خلاف الأول (كالوتر)

والشهادة والرحمن الرحيم  
 هو الله الذي لا اله الا هو  
 الميث القدوس السلام  
 المؤمن المهيمن العزيز الجبار  
 المتكبر سبحان الله عما  
 يشركون هو الله الخالق  
 البارئ المصور له الاسماء  
 الحسنى يسبح له ما في السموات  
 والارض وهو العزيز  
 الحكيم فاعظم هذا الثواب  
 العظيم واحرص عليه  
 ولازم عليه دائما فان الله  
 تعالى يرسل اليك في كل يوم  
 وفي كل ليلة سبعين ألفا  
 ملك يدعون جميع التماس  
 وجميع الليل بلفظ الصلاة  
 الذي هو مخصوص بالانبياء  
 ناهيك بهذا

طواف الصدر ثم عاد باحرام عرفة فبعد أن طواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً  
(ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر لم يجعل الطواف مصر وقا إليه مع أنه سبق تعلق الذمعة به  
لكونه واجباً ومرة تبتدئ دون الفرض وهذا واضح جداً (ولو طواف لعمرته ثلاثة أشواط ثم طواف  
للقدم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طواف للقدم) أي بحسب النسبة (محسوبة  
من طواف العمرة) أي بحسب اعتبار الشريعة (فبقي عليه للعمره شوط واحد فيكمله) أيضاً  
وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا في طواف لعمرته أربعة أشواط ثم طواف يوم النحر  
لزيارة فان ثلاثة أشواط منه تحول لعمرته ولو قدم الأقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من  
لزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل  
من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون  
لطواف له أولاً فهو الأقوى من هذه الحنية مع أن تدارك الأول لا يتصور بدونه ويتصور  
تدارك الثاني بغيره وأما ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر  
من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حرره في موضع  
هذا لم يندفع الإيراد إذا قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره إبقاء الاشكال على حاله اللهم  
لأن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكمل ركعها فيكون من الواجب  
إلى الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفرقاً وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو أطال  
صلاته يقع الكل فرفضاً لسؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن مبنى السؤال إنما هو على أن  
ندم الأقوى هو المتميز في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى  
اللين ثم لا يظهر أن المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازاً بقوله (ولو طاف  
مرة بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المتركة (ثم طواف الزيارة)  
بكملاً (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي لاستحقاق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من  
راف الزيارة من هذه الحنية مع استوائهما في الركبة فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء  
أنت المكمل له من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ إذا لم يدخل مكة ووقف  
رفعة نعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشنقي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه  
كذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار  
به لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرة فالصرف إليه أولى كما لا يخفى ومن جملة  
روع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يميزه عن النذر ثم تقييده بالاحكام  
كورة بالطواف يفيد أن حكم السعي ليس كذلك فبقي عليه سعي الحج وأحرم بعمره وطواف  
في العمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة مرتبة ولعل وجه الفرق هو أن  
وافه متكرر في الحج بخلاف السعي فلهذا الترتيب بحسب رتبة وأتى بثلاث سجعات  
ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا تبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطواف  
برلم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

فصل في طواف المغني عليه والنائم) أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرفقة (بالمغني عليه  
لأجر ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي

التشريف العظيم الذي  
يحصل لك بهذا العمل البير  
كما أفاده الحديث الصحيح  
النبوي صلى الله عليه وآله وسلم

\*(فصل في الاحرام)\*

إذا وصل الأتافي إلى  
المعقات نوضاً واعتسل  
وحلق رأسه وقلم أظفاره  
وحلق أبطه وعاتيه واستعمل  
الطيب وتجنب رد عن الخط  
ولبس أزاراً ورداء أبيضين  
جديدين أو غسيلين وصلى  
ركعتين نوى بهما سنة  
الاحرام بقراءة في الأولى  
الفاتحة وقيل بآيها  
الكافرون وفي الثانية  
الفاتحة وسورة الاخلاص  
والاحرام أماً بالحج

أصله (والمحمول أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي عما  
أوراده بعد واحد قيل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المعنى عليه) أي  
بناء على ان عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لغيرهما  
أولياتهما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما  
طواف العمرة ولآخر طواف الحج) أو أحدهما قرضا والآخر واجبا (فيكون طواف  
الحمل عما أوجب به إرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدرم أو الزيادة (وطواف  
الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه إرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بغير  
وهو نائم من غير انغماء) ففيه تفصيل (ان كان بأمره وجعلوه على فوره) أي ساعته عرفا وعادة  
(يجوز والّا) أي بان طوافيه من غير أن يأمرهم به أو فوافيه بدأ أمره ولكن لا على فوره (فلا)  
أي لا يجزئه عن الطواف وقصده على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلا من بصرى  
لا يستطيع الطواف الا سجودا وهو يعقل نائم عن غير عتبه فله أصحابه وهو نائم فطوافيه  
أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتلوه وهو نائم أو جعلوه حين أمرهم بحمله  
وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطوافيه على ذلك الحالة ثم استيقظ  
روى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئه ولو أمرهم ثم أم غفلوه  
بعد ذلك وطافوا به أبرأه ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف لي ويحمله لي ثم غلبته  
عيناه ولم يعص الذي أمر به ذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قومًا يحملونه وأتوه  
وهو نائم فطوافيه قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك  
وبام قاتوه وجعلوه وهو نائم لا يجزئه عن الطواف وان كان لا يلزم بالامر قال ابن سماعة  
والقيام في هذه الجملة أن لا يجزئه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ بنوى الدخول فيه لكن  
استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل فطاف به أنه يجزئه قال ابن الهمام وحاصل  
هذه القيروان الترقيد بالسائم والمعنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد  
أطلقوا الإجماع بين حاشي اليوم والانغماء في الوقوف ولعل الفرق ان الوقوف لا يتوقف صحته  
على السبب لعدم اشتراطها فيه اكتفاء بتدريج نيته في نية الاحرام توسعة على العباد في  
الرجعة بخلاف الطواف فان التشرط فيه عند الجمهور وعلى ما سبق فالتفي بوجود حقيقة تها  
حتى المعنى عليه بالاكتفاء عن تحقيق حكمها بالنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة  
في العهدة واعتبار الامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته مقام نيته لان حاله أقرب الى  
النوم من حال المعنى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى)  
أي الحامل بطوافه (طالب غريم) أي مثالا (فان كان المحمول بما قلا) أي منبثقا أو مستيقظا  
(ونوى الطواف) أي قربته (أبرأه) أي المحمول لتحقيق نيته (دون الحامل) لفقد قصد  
الشرعي (وان كان المحمول معني عليه) وكذا السائم والمجنون والمسئلة بحالها (لا يجزئه) أي  
الطواف لهما (لاستفاد البية) أي الشرعية (منه) أي من المحمول (ومنهم) أي الجاهلون  
الدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهم ما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو  
المحمول جاز للمحمل دون غيره سواء كان مقيما ولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أو بالحج والعمرة قال ان  
اراد الحج اللهم اني اريد  
الحج فيسره لي وتقبله مني  
وأعني عليه وبارك لي فيه  
نويت الحج وأحرمت به  
محاصاته تعالى ليك اللهم  
ليك ليك لا شريك لك  
ليك ان الحمد والتعظيم لك  
والتك لا شريك لك (اللهم)  
أحرمك للشعري وبشري  
وعطمي ودمي من النساء  
والطيب وكل شيء حرمته  
علي الحرام أبتغي بذلك  
وجهك الكريم ليك  
وهديك والخيرات كلها  
بيدك والرغبة اليك  
والعمل الصالح ليك  
ذا المعام والفضل الحسن

أى بنية المساجد الحامل للمعمول اذا كان مفقداً أو ناقصاً بخلاف ما اذا كان معتمداً عليه  
أو ناعاً فان فيه تفصيلاً كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنية له والافقته لنفسه صحيحة  
ولو كان جده شاع على اجارته كما اذا علم طائفة غيره فان طوافهم لا يحسب عن كل منهم اذا  
وجد النية لهم

\*(فصل في مكان الطواف) مكانه حول البيت لافيه (أى لافى داخله كما مر) (داخل المسجد) أى  
سواء كان قرياً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون فى المسجد (ويجوز) أى الطواف (فى  
المسجد) أى فى جميع أجزائه (ولو من وراء السورى) أى الاسطوانات (وزعم) وكذا المقامات  
(ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتفعاً عن البيت) أى من جدرانه كما صرح به صاحب الغاية  
(جاز) لان حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا صححت الصلاة فوق  
جبل أى قيس اجماعاً حتى لو انهم دم البيت دعوى بالله جاز الصلاة الى البقعة وفيها أيضاً عندنا  
خلافاً للشافعى فى الصلاة فى داخلها بلا طائل لتحقق الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجها  
بخلاف أهل الداخل فانهم يكتفون بجمعها محصوراً أو واحداً غموراً فلا حرج بالنسبة اليهم لاسيما  
اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية ان هذا فرع عجيب  
من الشافعية وانما حقت انما هذا المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد دفع  
وجود الجدران لا يصح اجماعاً وما اذا كان جدرانه منهدمة فكذلك عند عامة العلماء خلافاً  
لمن لم يعد بخلافه

\*(فصل فى واجبات الطواف) أى الافعال التى يصح الطواف بدونها وينجبر بالدم لتركها وهى  
سبعة (الاول الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر) أى وان فرق بينهما فى حكم الاثم والكفارة  
وهما من النجاسات الحسكية وجوبهما هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن  
الامام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووي فى شرح مسلم عن أبى حنيفة استحبابهما وكاه  
أخذ من قول ابن شجاع والجهور على أن الطواف كالصلاة فى اعتبار الشرائط كلها الاما استثنى  
بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المأثى ونحو ذلك ثم اذ ثبت أن الطهارة  
عن النجاسة الحسكية واجبة فلو طاف معها أصبح عندنا وعند أحمد ولم يحل لذلك ويكون عاصياً  
ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم فى كل واجب تركه (الثانى قيل) أى قال  
بعضهم ان من واجبات الطواف أيضاً (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى سواء فى الثياب  
الملبوسة أو الاعضاء البدنية وفى معناهما الاجزاء الارضية عند بعضهم (والاكثر على انه) أى  
هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن (سنة) أى مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية  
(قدر ما يستتر به عورته من الثوب واجب) أى طهارته (فلوطاف وعليه قدر ما يورى العورة  
ظاهره والباقي نجس جاز) أى ولا يلزمه شئ الا أنه يكره ذلك وقيل عليه دم (والافه وبمنزلة  
الريان) لان الاكثر حكم الكل عند الاعيان وفى النجبة اذا طاف فى ثوب كاه نجس فهذا  
والذى طاف عرياناً سواء وسبأ فى حكم الريان واماماً وقع فى الطرابلى من أنه لو غس ثوبه  
فى بول فهو كالوصلى عرياناً نفسه وبين لعدم القائل باسقاط ذلك لما صرح فى البدائع من أن  
الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا فى الثوب والبدن على ما صرح

لبيك من غوبا ومرهوباً  
البيك لبيك اله الخالق لبيك  
لبيك حقاً حقاً تعبد اورقا  
لبيك عدد التراب والحصى  
لبيك لبيك ذا المعارج لبيك  
لبيك من عبد أبى اليك  
لبيك لبيك فراج الكرب  
لبيك لبيك انا عبدك لبيك  
لبيك غفار الذنوب لبيك  
(اللهم) اعنى على اداء فرض  
الحج وتقبله منى واجعلنى  
من الذين استجابوا لك  
وآمنوا بوعدك واتبعوا  
أمرك واجعلنى من وفدك  
الذين رضيت عنهم وأرضيتهم  
وقبلتهم ويستحب تكرار  
التلبية كلما علا شرفاً وهبط  
وادياً

بهم ما الاحتجاب وأما طهارة مكان الطواف فذكر غز بن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان  
 في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يشهد في الشرعية والفرضية واحتمال ثبوت  
 الوجوب أو السنة والأرجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (سبتر  
 العورة فلو طاف مكشوقاً) أي قدر ما لا يتجاوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن يعدمه (والمبايع)  
 أي قدره (كشفر ربيع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والأمة كما  
 فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كفا في الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث  
 قالوا (وإن انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه  
 لو ظهر شعر من شعراتها أو ظهر من ظفر رجليها لم يصح ما وافها كالصلاة فهو غلط من الناقل لأن  
 للسروجي اعتاد كذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات  
 (المتى فيه للقادر) ففي الفتح المتني واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وماني  
 فتاوى فاضلان من قوله والماواف ما شياً أفضل نساها أو يحول على النافذة بل ينبغي في النافذة  
 أن يجب لانه إذا شرع فيه وجب فوجب المتني انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بإيجاب  
 الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا يجوز قضاء الوزوق المكراهة دون أداء ركعتي  
 الماواف مع أنه لم يلزم بوصف المتني مع الاتساع في التطوع ولهذا يجوز بلا عذر في صلاة  
 النفل ترك القيام الذي هو ركس في العرض عند القدرة (فلو طاف) أي في طواف يجب المتني  
 فيه (راكباً أو متجولاً أو زحفاً) أي على استه أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالمطبخ (بلا عذر  
 فعليه الإعادة) أي مادام بمكة (أو الدم) أي لترك الواجب (وإن كان) أي تركه (بعذر لا شيء عليه)  
 كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المتني (أن يطوف زحفاً) وكذا ما في معناه  
 (لزمه) أي الطواف (ماشياً) لا التزامه بالوجه الاكيد بخلاف من شرع زحفاً في النفل فإن المتني  
 في حقه هو الأفضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم إن طافه زحفاً أعاده كذا في الأصل  
 وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه إذا طاف زحفاً أجزأه لأنه أدى ما أوجب على نفسه  
 هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قبل عليه الإعادة والافهم وقبل  
 لا يلزمه نهي انتهى فتحة في المسئلة خلافة وإماماً ذكره ابن الهمام في المناشة في أن الأجزاء  
 لا يني ما في الأصل من الإعادة والجزاء فدفع لما يستفاد من تعليقه لقوله لأنه أدى ما أوجب  
 على نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان ما في الأصل هو الحق لأن من ترك واجبا في الصلاة وجب  
 عليه الإعادة أو سجدة ناسية وإن لم يفعل قلنا صحة صلاته تمتدفع بالفرق الذي قررناه سابقاً في  
 التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الوجه ورمي الاحتجاب وهو  
 الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي شرعه (عن  
 بين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيده لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فوردى  
 الكل واحد لأن المراد بين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في بين الباب (وضده) أخذه عن يساره  
 وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس (الظاهر أنه الطواف المقلوب والمنكوس  
 وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الأرض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى  
 ثم نكسوا على رؤسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

أواني ركباً وبالأصابع وعند  
 اختلاف الأحوال إلى أن  
 يقطع التلبية من متى يوم  
 التبر بأول حصه يرمع عند  
 جرة العقبة وإن أراد الحج  
 والهجرة قال (اللهم) أي  
 أريد الحج والعمره فيسرها  
 لي وقبها سماني وأعني  
 عليها وبارك لي فيها  
 نويت العمرة والحج  
 وأحزنت بهم المخلص الله  
 تعالى ثم يأتي بجميع ما تقدم  
 من الفاظ التلبية

\*(فصل في دخول مكة)\*  
 بين الاعتسار لدخول مكة  
 يذى طوى ويدخلها ثم أرا  
 أولها لكن سيدنا عبد الله  
 ابن عمر رضي الله عنهما  
 كان لا يقدم مكة إلا بات



في منسك الروى عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز رفع استقبال البيت الاقبالة الحجر  
 انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك  
 البخاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضا وجعل البيت عن يمينه ومشى القهقري  
 أو معترضا مستدبرا البيت لا يبطل عندنا لان المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران  
 حول الكعبة وقد أتى به الا انه أدخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب  
 وتركه الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما وافق المذهب بأن يقال  
 معنى لا يجوز يحرم فعله وتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل  
 بترك الترتيب أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل ان وجوب  
 التيامن يفيد ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيامن في الهيئة والكيفية  
 يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة  
 المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لاشك أنه يحرم عليه لاشتماله على  
 الاقبال والادبار والمشي باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبل الابتداء من الحجر  
 الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكثرون على انه سنة وقيل فريضة وشرط  
 (السابع) الطواف وراء الحطيم أي جدار الحجر (فلولم يطف وراءه بل دخل الفرجة التي بينه وبين  
 البيت) أي وخرج من الفرجة الأخرى (فطاف فعله الاعادة أو الجزاء) أي كما سيأتي  
 (ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أي ليؤديه على  
 الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الاكثر  
 من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام  
 حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدى على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه  
 تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات  
 الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالدلالة الظنية خلافا لما قاله  
 الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئا من أول اجزاء  
 الفرجة أو قبله بقيل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الآخر كما تقر (ثم يدخل  
 الحجر من الفرجة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه  
 (أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويبتدئ من أول الحجر) وهو الاولى لما يجعل الحطيم الذي هو من  
 الكعبة وهو أفضل المساجد طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطاب  
 البركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعد دعوته شوطا لانه منكوس وهو خلاف  
 الشرط أو الواجب فلا يكون محسوبا ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الاعادة  
 (يفعل سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقة دهره (ويقتضى حقه فيه) أي  
 ويفعل في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوبا أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع  
 (وغيره) من تيامن ونحوه (فإذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قبل  
 يجوز) إشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كالباب من البيت (وينبغي  
 تقديمه بما زاد على حذوه وهو قد رسته أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

بنى طوى حتى يصح  
 ويقتل ثم يدخل مكة ثم ارا  
 ويدكر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه فعله متفق عليه  
 وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من  
 ثنية كداء بالمد وهو الجحون  
 لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم دخل منها عام الفتح  
 تقاولا بالاستعلاء لان  
 ابراهيم عليه السلام دعا  
 فيه بان يجعل أقدسه من  
 الناس ثم وى اليهم حين دعا  
 لذريته بالحرم ولان باب  
 البيت مثل الوجه وامثل  
 الناس يقصدون من  
 وجوههم لامن ظهورهم  
 ويدخل ماشيا خاضعا  
 داعيا فاذا وصل الى المعلى

سنة وهو سبعة أذرع ثلاثون عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا ينبغي لأن شارح الكفر  
 صرح بأن الحطيم كله ليس من البيت فغناه أن بعضه منه مواه يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك  
 أن ذلك البعض داخل في الحطيم مع الزيادة لخلاف في ذلك والمناط خارج عن الكل احتياطاً  
 نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل حائط  
 البيت فذهبوا للاشبهة أنه حينئذ لا يجوز عندهم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع  
 (وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الحطيم من البيت حتى قيل كله منه  
 والله سبحانه وتعالى أعلم

هـ (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال  
 الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى نائها (فرضاً كان) أي الطواف كركن الحج  
 والعمرة (أو واجباً) كالصوم والنذر (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان منصباً كحصى  
 المسجد (أو قفلاً) كالمنوع بلافريق بين الاطوفة خلافاً لرشد الدين حيث قال ينبغي أن يكون  
 واجباً على اثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشئ لاطلاق الأدلة وفيه ان  
 إطلاق الأدلة لا ينبغي قبول التصديق المسئلة أن صح فيه أوجه من وجوه المقاييس (ولا يخص)  
 أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجوارز والجمعة والأضحية بالنسبة لا يخص  
 بوقوعها عقيب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ونحوه من أرض  
 الحرم (ولا توت) أي الابان يموت (فلو تركها لم تجبر بدم) وفيه أنه لم يصرورت تركها فكيف  
 يصرور الجهر اللهم الآن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الأضحية بالكفارة للاستقام بخلاف  
 الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافية في الضر  
 العميق وحكم الواجبات أنه يلزمه دم مع تركها لا ركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب  
 مستقل لا يترتب على الواجبات الحج أو لعدم تصور تركها كما يكفي بعض المماثل ولا يجبر بالدم  
 فأنه ما في ذمته ما لم يصلها ما لا يجتصان بزمان ولا مكان لكن ذكر المدا في شرح القدر  
 أنه إن تركها ما ذكر في بعض المماثل إن عليه دماً ويؤيده ما في البحر الزاخر وهما واجبتان  
 فإن تركها ما عليه دم وفي مسئلة لا أكثر على أنه لو تركها ما لا يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل  
 يلزم انتهى ولعله محمول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الأضحية ويستحب للورثة أداء الجراء  
 (ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركها  
 الاستحباب كإسباني أو تحريم لما في المرواة أو ما جاعله (والسنة المرواة بينها وبين  
 الطواف) أي فراغه إن لم يكن وقت الكراهة والأضحية بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان  
 في الوقت سنة (وتستحب مؤكداً) أي استحباباً مؤكداً فيعيد أن مراتب الاستحباب مختلفة  
 أكراب السن المؤكدة (خلف المقام) لما رافقه فعليه صلى الله عليه وسلم على وقت الأضحية الكريمة  
 واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لاسيما وقد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضي أن  
 تكون الصلاة خلفه من السنة ويحلقه ما حوله وسائر أماكن التمسك من الحرم لأن فيه قولاً  
 لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الأماكن لادائها  
 خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما يشير إليه من التبعية في الآية الشريفة

ورأى مكة وعابها دعاها  
 روى جعفر بن محمد عن أبيه  
 عن جده أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يقول عند  
 دخول مكة (اللهم) البلد  
 بلدك والبيت بيتك حيث  
 أطاب رحمتك وأتوم طاعتك  
 متبعاً لأمرك راغباً بقدرتك  
 مسلماً لأمرك أسأل الله مسئلة  
 المنظر إليك المشتق من  
 عذابك أن تستقبلي  
 بعقولك وأن تتجاوز عني  
 برحمتك وأن تدخلى جنتك  
 وقال الكرماني إذا وصل  
 إلى درب مكة يقول (اللهم)  
 رب السموات السبع وما  
 أظلل وارب الرياح وما أذرين

وكون الخلف أفضل لاختياره الحضرة المنيفة (ثم في السكبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت  
 الميزاب) أي خصوصا (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدر سبعة أذرع وما دونها  
 (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حوايه وجوانبه خصوصا إذا كان ومقابله  
 الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المطاف الذي  
 حول المسجد في زملة صلى الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصلي بحيث يشوش على الطائفتين  
 ويخرجهم إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم  
 لأفضلية بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه  
 لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضلية لها بالإضافة إلى ما عداهما (بل الاساءة)  
 أي حائله تجاوزته عن حد أدائها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى  
 غيرهما من الامكنة والازمنة (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام  
 (قبل ما يصلي عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (عادة وعرفا مع القرب) وهذا القيل متعين  
 فان من ضل آخر المسجد وراء المقام لا يدرى فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الانام فان العرف  
 خصه بما هو مفروش بججارة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا أراد ان يركع خلف  
 المقام جعل بينه وبين المقام صفأ وصفين) أي مقعدا رهما أو لثك أو للتنويع المفيد للتخفيف  
 (أو رجا لأورجلين) يحتمل الشك والتنويع كذلك ثم يحتمل ان المراد قدر ما يقف رجل  
 أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنهم ما بالفعل متحريا إلى مقامه صلى الله عليه وسلم ان صبح  
 عرفوا وأهل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحتة عن قرب المقام التزه عن  
 مشابهة عبدة الاصنام في تلك الايام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخيرا لانام (رواه  
 عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام ركعتين  
 وفي روايتهما عن جابر ثم تقدم إلى مقام ابراهيم فقرأ أو اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فجعل المقام  
 بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحيث ما صلى من الحرم يجوز وقال مالك والثوري ان  
 لم يصلهما خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا ان المراد بمقام ابراهيم في الآية الحرم كله لان أكثر  
 الصحابة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بذي طوى وغيره فجعلنا فعله  
 عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام انتهى وفيه محتمل لا ينبغي لان الامام ما كان  
 صبح عنه ما نسب اليه بمسك بأن الامر للوجوب في حق المقام وفعله عليه الصلاة والسلام  
 معين للامام وغاية احتجاجنا عليه بقول الصحابة الكرام وهو لا ينافي كون الامر للوجوب  
 غاية الخلاف في ان المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع ان أحدنا من علمائنا يقل  
 بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يقرأ في الأولى بسورة الكافرون)  
 القراءة تعدى بالياء وغيرها المكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها  
 (ويستحب ان يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه وإن أحب) أي من آثاره ومشايخه  
 وأصحابه (والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر  
 من ركعتين) أي أطواف واحد (جاء) الآن الزند على الركعتين يكون تطوعا (ولا تجزئ  
 المكتوبة) أي المقروضة الإلهية (والمنذورة) أي المقروضة الإنسانية (عنها) أي عن صلاة

نسألك خير هذه القرية وخير  
 أهلها ونعوذ بك من شرها  
 وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم)  
 ابرزنا خيرها واصرف عنا  
 أذاها (ويشير إلى الجانب  
 الأيسر من المعلى ومن أمامه  
 ويعينه ويقرأ الفاتحة لهم  
 ويقول السلام عليكم دار  
 قوم مؤمنين وأنا بكم  
 لائحة ان شاء الله تعالى  
 آمين (اللهم) رب هذه  
 الأرواح الفانية والاجساد  
 البالية والعظام الخثرة أنزل  
 عليهم الرحمة منك وسلاما مني  
 (اللهم) آتسهم بكلمة  
 التوحيد وبأعمالهم الصالحة



استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خذ لافلا لما يؤيده قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادر أن الظرف قبلهما (والمشى على هيفته فى الباقي) من الاشواط الاربعة والمراد فى باقى الاطوفة بكاملها بأن لا يسرع اسراعاً لما يترفع عليه من تشويش خاطر وأذية السدافع ولا يعنى مشى المتهاون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسعة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل لكونهما من سنن طواف بعدهما لا يقال قد زالت عنه الرملة والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علمتهما ممنوع فان النبى صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكراً للنعمة الامن بعد الخوف ليذكر عليهما وقد أمرنا بتذكرك النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعمل متماولة فحين غلبه المشركين كان غلة الرمل اتمام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علمته تذكراً نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعي) أى وبينه لكن لا مطلقاً (بل لمن عليه السعي) وأراد أن يسعى حينئذ سواء صلى ما بينهما والتمز وأتى زمزم أم لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى فى الابتداء للخلاف فى الائتاء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لاسنة (هو الصحيح) أى خلافاً لما قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف استقباله فى اثنائه فانه مستحب (والمواالة) أى المتابعة (بين الاشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعي وكذا بين الطواف والسعي لكن المتتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها المواالة العرفية لانه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتجويزهم الشرب ونحوه فى اثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى فى الثياب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المسكينة

\* (فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قبله ووضع جبهة (وأخذ الطواف عن عين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على عين الباب لا باعتبار مسبقته قبله والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بلا رفع يديان يقف قبيل الحجر مستقبلاً ثم يطوف متقيماً منا (بحيث يمر جميع يده عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق وانظروا عدمه من السنن المؤكدة لشوته بالاحاديث الواردة وله انه أراد أن تنبيهه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق (ثلاثاً) لما ورد فى بعض الروايات لكنها غير مشهورة (واقبان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريماً من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الاذية (ولامرأة البعد) أى ان كان زوجه الرجال أو لم يكن وقت الطواف محتضراً بالنساء (وان تطوف ليلاً) لانه استلها وان كانت عجوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو بفتح الذال المجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقطعه) أى ولو بعد زوال الظاهر انه مقيد بما قبل اتيان أكثره (أو فعله) أى ولو بعده (على وجه مكروه) أى قياساً على استحباب اعادته لو أكمله على

وتعني على أداء فرضك  
(اللهم) افتح لى أبواب  
رحمتك وادخلنى فيها وأعدنى  
من الشيطان الرجيم  
ويكون ملياً فى دخول مكة  
مثنياً على الله تعالى مصداقاً  
على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ويستحب أن  
لا يعرج أو لدخوله على شئ  
غير المسجد الا أن لا يجده من  
يحفظ متاعه ويخشى عليه  
الضياع فيحفظ بعض الرفقة  
الامتنعة والبعض يبدأ  
بالطواف بالتوبة ولا يعرج  
على شئ قبل الطواف فاذا  
وصل الى باب السلام قدم  
رجله اليمنى وقال الله اكبر  
ثلاثاً

وجه مكروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لانه ينافي المنصوص (وكل عمل ينافي المنصوص)  
 أي التذلل له سبحانه كالتمسك على ما صرح به في الكبر وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغير ضرورة  
 ووضع اليد على الخاصرة أو على القفا وتحوها أو أمانا مآلوه بعض من لا رواية له ولا ذرية من  
 استحباب وضع اليدين كالصلاة ونشأ من غفلة عما أتوا فزعه على الله عليه وسلم من الاراء  
 في الطواف فليس فوق أدب من أدبه ربه أدب مستحب ولا فوق آداب الاحباب وآدابهم  
 من الامة الاربعة واجماعهم ويكفي للمستند عدم ذكره في حناكمهم فان الاصل هو النفي حتى  
 يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره ومما يدل على عدم  
 وضعه صلى الله عليه وسلم كون الحج في قبضته والمنازع ظاهرة من قبضته نعم كان مقتضى  
 مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم  
 من حيث انه نبي الرحمة لم يفعله دفعا للعرج عن الامة ومما يدل على عدم فعله عليه الصلاة  
 والسلام اتفاق الخصاص والاهام على الارسل حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع  
 أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير  
 ميل المؤمنين قوله ما تولى ونصله بهم وسامت مصيرا وجه هذا يبين انه يقال الوضع مكروه  
 لانه خلاف السنة المأثورة وتظهر ما قاله الطرابلسي وينفي أن تذكر الصلاة على المروءة بعد  
 الحي لانه ابتداع شعرا انتهى فعلى المبتدع المخترع انبات الوضع في الطواف والصلاة بعد  
 الحي بدليل من كتاب أوسنة والا للمنازع والنافي لاحتجاج الى دليل كما هو مقرر في آداب البحث  
 ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسجدة والغرور والعجب واقتداء الجهلة به لاسيما اذا كان على هيئة  
 طلب العلم أو صورة الصوفية (والامرار) بالكسر أي الاخفاء (بالد كروا الادعية) وفيه بحث لانه  
 يجب الاخفاء اذا كان الجهر مشوشا لا تقي والمعين فقد صرح ابن الضياع ان رفع الصوت  
 في المسجد حرام ولو بالذكر واسله اراد بالاسرار المبالغة في الاخفاء تبعيد اعن السجدة والرياء  
 (وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يشاء) أي مما هو في صدقه من الحضور  
 \* (فصل في مباحاته الكلام) أي الكلام المباح واسلم ان المباح ما يستوى طرده من الفعل  
 والترك والمصحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق لانه ترك الكلام مستحب فلا  
 يكون الكلام مباحا فتنافض قوله وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد  
 مكروه بأكل المستأنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن  
 عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا  
 يتكلمن الا بخير من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شئ ان النبي المؤكد محمول على الكراهة  
 التعريمية أو التبريمية كما هو مقرر في القواعد الاصولية (والسلام) لكن لا على من يكون  
 مشغولا بذكره أو ما جوابه ففرض كفاية على اطلاقه وكذا اجواب العاطس الحامد وأما قوله  
 في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف وسلم ويرد جوابه ويحمد عند العطاس ويرد جوابه  
 فرد وفي الردين القرصية ما ورد في الجدة عند العطسة لانه من السنن المؤكدة مطلقة والحمد  
 من الاذكار المشروعة في الطواف لا يقال في سقه لا بأس فانه يقع في موقعه يكون له بعض  
 البأس وأقله ان يكون خلاف الاولى وكذا اعده السلام مطلقة من المباح فان فيه نظر الظاهر

لا اله الا الله والله أكبر  
 لا اله الا الله اعوذ بالله العظيم  
 وبوجهه الكريم وسلطانه  
 القديم من الشيطان الرجيم  
 بسم الله والحمد لله والصلاة  
 والسلام على رسول الله  
 السلام علينا وعلى عباد  
 الله الصالحين (اللهم) صل  
 على سيدنا محمد وعلى آله  
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
 (اللهم) اغفر لي ذنوبي واغفر  
 لي أبواب رحمتك وأدعني  
 فيها وسهل لي أبواب بدقتك  
 (اللهم) ان هذا حرمك  
 وموضع أمنك فخرم لي  
 وبشري وذبي ونحبي وعطائي  
 على التماس (اللهم) أجب  
 السلام ومنك السلام

اذ قالوا انه من السنة التي هي أفضل من القرينة التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه  
لا يخلعون أنه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه ان علم اشتغاله والا فيكون سنة بدليل قول  
ابن عمر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غير شعور لاستغراقه في حضور كائنات الله والله أعلم  
أراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أي الافادة والاستفادة  
العلمية في نحو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات  
الذنية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه الحاجة) أي ضرورة  
(والشرب) أي اعدم تأديته الى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما  
قوله في التكبير ويكره الاكل والشرب فنساقض لقوله فيه أيضا ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه  
(والطواف في نعل أو خف اذا كانا طاهرين) أي والا فيكون مكرها لاحترا ما يتيهونه  
العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعنين ولوطاهرين  
ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية  
ففي الكبير ولو سكنت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستسلام فطوافه صحيح  
باتفاق الاربعة ~~لكنه~~ انتهى بقوله مسمى لا يصح على اطلاقه بل يحمل على ما عدا  
السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة  
القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس  
بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعا صوته  
في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالخبيبي والاوزاعي  
وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو  
قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فوهم ان السكوت هو السنة وليس  
كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله اراد بأنه لا بأس بالاذكار  
المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشاؤه  
والمراد بالمحمود ما يباح في الشرع والا فيكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلو فوهم  
داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام ومكره مطلقا وفي الطواف أقم (والطواف  
راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تنبيح المحظورات

• (فصل في محرماته \* الطواف) أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو  
نفساء) حرام أشد حرمة (أو محمداً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى وما  
سبب أي من الفرق في الكفارة (أو عريانا) أي كشف العورة قدر ما لا تنصح به الصلاة (أو رابكاً  
أو محمولا أو زحفاً) أي بانواعه (بلاعذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوساً) أي قلوباً وكذا  
معكوساً (أو داخل الحجر) أي الخطيم (وترك شيء منه) أي من الطواف الا أن ترك الاربعة حرام  
وترك الثلاثة كراهة مخبرية (ولونفلا) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف نفلاً (ولامفسد  
للاطواف) وانما بطله الارتداد نعوذ بالله تارك وتعالى منه

• (فصل في مكروهاته \* الكلام الفضول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن  
الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً

واليك يرجع السلام فحينما  
ربنا بالسلام وأدخلنا دار  
السلام برحمتك يا ذا  
الجلال والاكرام فاذا وقع  
بصره على البيت الشريف  
دعاهما أحب فان الدعاء  
عند رؤية البيت الشريف  
مقبول ثم يقول (اللهم)  
زدهذا البيت تشريفاً  
وتعظيماً وتكريماً وهابة  
وبراً وإيماناً وزد من عظمته  
وشرفه وكرمه من حجه  
وأعظم تشريفاً وتعظيماً  
وتكريماً وبراً وإيماناً  
(اللهم) صل على محمد وعلى  
آل محمد عبدك ورسولك  
النبي الأمي وعلى آله  
وأصحابه وتابعيه وأحزابه  
وسلم تسليماً كثيراً



أوليه (والبيع والشراء) وهو ما مكرهان في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل  
 حكاية ما مكرهه أيضا (واشاد شعر يعرى) بفتح الراء أي يحلوا (عن حمد وثناء) وفي معناها  
 ما يخرج من أفادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقا) فيحمل على الكراهة التزيينية  
 لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والدعاء) أي  
 بحيث ينشوش على الطائفتين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قد رمقوه وهذا مبني  
 على ما قبل من ان الطهارة عن قدر ما يستبره عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل  
 والاضطباع) أي الاسالة الضرورة (لمس عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المستون  
 وهو استلام الحجر لا الركن اليمني فانه ان تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الأولى  
 (وتريق الطواف) أي التصل بين اشواطه (تقريبا كثيرا) فاحشاشا ومرة أو مرات للركن  
 الموالاة لكن قبل الكثرة بظاهره يفيد في القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين  
 أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف  
 وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة وعنه ما سواه انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف  
 لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلا انصرف عن شفع كره  
 اتفاقا (الاي وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعوا وتر اتفاقا لكن يؤخر ركعتي  
 الطواف الى وقت صباح (ورفع اليدين عندئذ الطواف) أي اذا لم تكن مقرنة بالتكبير حال  
 استكمال الحجر والاقهوسنة كما سبق (والطواف عند الخطئة) أي مطلقا لا شمار به بالاعراض ولو  
 كان ساكنا واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكرهه بلا شبهة وأما اذا كان يتكلم  
 اتمام الواجب عليه والحاقه بالصلاة رادراك الجماعة فالظاهر انه هو الأولى من قطعه (والاكل)  
 في اثناء طوافه للروم تركه الاول أو مخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه مباح فيه عند  
 الاكثر لقلة زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوف في شأنه (والطواف حافيا) بكسر الحاء  
 وبالنون أي قياما على الصلاة في تلك الحالة أي المشاهدة في معناه الحافق والحاقب والجليه مان  
 والغضبان والله أعلم

• (فصل في مسائل شتى) • المذهب وعند أرباب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي  
 لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقلهم مسائل شتى من غير انفسهم الفصل أو الباب (طاف)  
 أي كاملا (وأبى ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتركه الا بعد شروعه في طواف  
 آخر) هذه المسئلة متفرقة على سنة الموالاة بين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قل)  
 تمام شوط روضه) أي تركه وقطعه لتعصيل سنة الموالاة (وبعد انما) أي اتمام شوطه الذي  
 بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كما لو تركه بعد شوطين بالأولى  
 (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة  
 (ولو طاف فرضا) أي طواف فرض امرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب  
 كطواف صدره وندرا ومن سنة كطواف قدوم أو من نقل كطواف تطوع (تخمينية أشرط) أي  
 زيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على طس ان الثامن  
 سابع فلا شيء عليه كالمطنون) أي كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شيء يتركه كما سبق في

(اللهم) اني أسألك أن  
 تغفر لي وترحمي وتقبل  
 عذرتي وتضع وزري  
 برحمتك يا رحيم الرحمن  
 (اللهم) اني عبدك وذا نرك  
 وعلى كل مرور بحق وأنت  
 خير مرور فأسألك أن  
 ترحمي وتغفر رقتي من  
 الذنوب وفي كثير العباد يدخل  
 المسجد الحرام حافيا  
 ويقبل عتيته انتهي فإذا  
 دخل المسجد لا يستعمل  
 بجملة المسجد بل يقصد  
 الحجر الأسود لان تحته هذا  
 المسجد الطواف الا اذا  
 دخل والامام في المكتوبة  
 أو أقيمت الصلاة فانه يصلي  
 المكتوبة مقتديا بمطوف

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان النامس سابع يجب عليه اتيانه ويجرم عليه تركه فلا معنى  
لقله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا ان يقال مراده انه ظن أو لأنه سابع ثم تبين له وتيقن انه  
النامس فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان  
علم) أي حال ابتداءه (انه النامس) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول  
طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررناه فانه كما قال (اختلف فيه) أي اترددت به  
حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا (تتمه سبعة أشواط للشرع) أي  
لشرعه المأثور (ولو طاف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة وترأ أو شفعاً (ولم يصل بينهما) أي بين  
كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات  
كراهة الصلاة ولا (فعليه لكل أسبوع ركعتان على حدثين) أي مستقيمتين لا منفردتين ولا  
منفردتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيارة أو النقص (في طواف  
الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعاده) أي احتياطا (ولا يبيى على غالب ظنه بخلاف الصلاة)  
أي ولو كانت نافله ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة ونادرة الطواف من أركان الحج  
والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا بعده بل يبيى على غلبة ظنه  
لان أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لانه فرض على  
فكان الاولى أن يقال في طوافه الفرض ليس به (وقيل اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه  
الموجب لو سوسسته سواء كان الطواف ركناً أو غيره (يتحرى) أي قياساً على الصلاة فانه يستأنف  
اذا كان أول مرة أو قليلاً نادراً ويتحرى عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبيى على الأقل المتيقن  
في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي محضه وصح مخالف ما في ظنه أو علمه أيضاً (يستحب أن يأخذ  
بقوله) أي احتياطاً فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال نسيانه ويصدق لانه عدل لا غرض  
له في خبره (ولو أخبره عدل لأن وجب العمل بقوله ما) أي وان لم يشك لان علمين خير من علم واحد  
ولان اخبارهم بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة  
أو حكماً (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توضأ) أي قياساً للطواف على الصلاة (ويبيى)  
أي عليه وأنى بالباقي من الواجب (ولاشئ عليه) أي بفعله ذلك لترسكه الموالات بعدد الظاهر  
ان الحكم كذلك في أقل من الاربعة الا ان الاعادة حينئذ افضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته  
امرأة في الطواف لا ينسد) أي طوافه لان الطواف ليس كالصلاة حقيقة وإذا جاز انعامه  
بوضوء آخر ولان المحاذاة المفسدة لا شروط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف  
متبعلاً) أي لا متخففاً (ترك الادب) أي المستقادم من قوله تعالى فأخضع نفسك لضرورة التعب  
(والحدث فيه بما لا يعنى عقلاً عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة أقوله تعالى الذين هم في  
صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه  
مطلقاً فكيف حالة المناجاة وانشاء العبادات (ولو ترك الاذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها  
مما يستحب اكثاره حينئذ (فسكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات  
(ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يسنانه (والاستلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي  
باتفاق الاربعة (لكنه مسمى) أي بتركه السنة اذا كان من غير معذرة وذكر ترك هذه الثلاثة

فإذا قرب من الحجر الاسود  
قال لا اله الا الله وحده  
صدق وعده ونصر عبده  
وهزم الاحزاب وحده  
لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد وهو على  
كل شيء قدير فإذا وصل الى  
الحجر الاسود وقف على  
جميع الحجر بحيث يكون  
جميع الحجر على عين الطائف  
عند منكبه اليمين ثم يرفع  
يديه ويقول (اللهم) اني  
أريد طواف بيتك الحرام  
فيسرولي وتقبله مني فان  
كان منزدابا للحج وقع  
طوافه للقنودم وان كان  
منفردا بالعمرة أو متمتعاً أو  
قارناً وقع عن طواف العمرة  
نواهلاً وبغيره وعلى القارن  
أنه يطوف طوافاً آخر للقنودم  
ثم يمشي وهو مستقبل الحجر  
ويستلم الحجر بيده ثم يقبله

في المكروهات (والاشتغال بالأذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفيهم  
من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جاز لكن لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالدُّر والادعية فضلاً  
عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) اعلم أن صاحب التبيين صرح بأن الذكر  
أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولقطة لا بأس أن تدل على  
أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن في  
الطواف فصل في صدقه قبل عطاء عنه فقال له محدثه أي بدعة غير مستحسنة وهي يحمله على  
رفع صوته لأعلى مجرد القراءة كما هو هم إرادته في الكبير من إطلاق العبارة ثم قال في القبح  
والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه في الطواف القراءة بل  
الذكر وهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الأولى أقول الطاهر أنه صلى الله عليه  
وسلم انما عدل عن القراءة مع أنه الأفضل الأذكار والادعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغل  
القرآن عن ذكرى ومثنى اعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة برفع الحرج  
عن العامة ولم يردني عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة ثم  
لو قيل إن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه  
وتنبه فيه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كما ينبغي أن يكون محله طواف الركن  
فإن أمر النوافل مبني على التوسعة (ويُنْبَغِي أَنْ يَنْزِعَهُ طَوَافُهُ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَرْتَضِيهِ الشَّرْعُ)  
أي من القول والفعل ظاهره أو باطناً (ومن النظر إلى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة  
(واحتقار من فيه) أي ومن استغفار من فيه (نقص) أي في الخلقة أو الهيئة (أو جهل بالمناسك)  
أي عدا أو خطأ (ويُنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ) أي الجاهل (برفق) أي بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى  
ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا بأس) أي الطائفة الغير المتأدب (عقوبة  
سوء الأدب) أي في كل باب (فليس الأساءة على البساط) أي بساط قرب الخياط (كألاسة مع  
البعاد) أي بالبعد ولو على الباب لم يحول الحجاب (وطواف التطوع أفضل من صلاة المتأخر  
للغير ما عكسه لاهل مكة) أي ومن في معناه من المتوطنين بها وذلك لأن الصلاة وإن كانت أم  
المباديات وأفضل موضوع في الطاعات إلا أنها تنصرف في جميع الجهات والطواف يختص  
وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر  
تبعاً للعز بن جماعة واعلم أنه لا بأس ولا يستحب رفع اليدين عندية الطواف قبل استقبال الحجر  
على المذاهب الأربعة ولا بأس عند استقبال الحجر الأعلى مذهبا وانما ذكرت هذا ونسبت عليه  
لأن كثيراً من العوام يرفعون أيديهم عندية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم في  
الجهل فيترسوس عند النية مع رفع يديه كما ترسوس عند افتتاح الصلاة وما جهكدا فله صلى  
الله عليه وسلم فليحجب ذلك فإنه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين في غير  
حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى عما بين الركنين كما ينه عنه من لأعقل له وهو في  
صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال  
عندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو مستحب وانما يستحب أن يكون الابتداء  
بالنية من قبيل الحجر للغروج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الأمر المكروه وبالاختلاف ثم اعلم

من غير أن يظهر صوت في  
القبلة ويسجد عليه ويكثر  
التقبيل والسجود ثلاثاً ثم  
يمشي وهو مستقبل الحجر  
مارة إلى صوب عين نية  
في يجاوز الحجر بجميع  
يدنه ثم يجعل البيت عن شماله  
ويأخذ في الرمل وهو مشي  
المستحضر في الحرب بين الصقيين  
مظهر الشجاعة وقوته  
في الثلاثة أشواط الأولى  
كما أمر به النبي صلى الله  
عليه وسلم أصحابه أطهاراً  
للبلد والقوة على المشركين  
ويقول إذا حاذى المقزم  
(الاهم) أي ما بالك وتصديقا  
بتكلمك ورفابه ذلك

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب  
 أيضا فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوبه لم يسعد كما يحسنه الطبري انتهى  
 لكن رده ابن جماعة بقوله ولا يظهر عندي وجوده اما وجوبه ان ثبت به المواظبة واما استحبابه  
 ان وجد تركه احيانا لتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين  
 والارسال مشيرا الى النفي والاثبات ايماء الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا  
 ورد التلميل أيضا هنا بخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستكبرة ما يفعله كثير  
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند اعادة الطواف قبل الشروع فيه اذ الذي  
 سنده صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب  
 البداء بغيره وأيضا كان ابتداءه من مقرر وبالنسبة لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أو لأثم  
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أجده بعض الجهلة الموسوسين بآداب  
 الطواف من يحتاط في طوافه المرور على الشاذر وان يخرج من الخلاف أو لما في مذهبهم من  
 حكمهم شرط الصحة فانه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع قهقري وراءه فيؤذي من خلفه  
 ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى قنعة عظيمة وذلك لجهله بالمسألة فانه يكتفي بالخروج عن  
 العهدة بأن يقف في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود  
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال  
 ومن احتمل لهم في تلك الحالة مع ترينهم بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح  
 العطرة فيشتوش بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين ويرعبا طافت بهضمت  
 بكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع محاسن فتن تقصص الطهارة عند  
 الشافعية وتنعهم صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول  
 بعض الأكابر من الظلمة مع عبيدهم وخداهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون  
 الطاعة وينريدون المعصية وكذا حضرة العامة ومدافعتهم في الطواف حال العجالة لاسيما عند  
 استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الا قول من المستحق فالقول بل يتقدمون عليه ويدفعونه  
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في مناجاة الطواف  
 ويضيق المطاف أو يستدبرونه في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا  
 وشرط عند الشافعي ثم احسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق العجلة أن يقول  
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة  
 العام ومن جملة المنكرات تعود الصغار والكبار والعريان والعريجات حتى النسوان في  
 بعض الاحيان من الشحاذين حول البيت رافعين أصواتهم بالطب أو ساكنين أو قاعدين  
 في طريق الطائفتين مع كشف عورتهم وترك ضلواتهم مع المصلين ومن ادخل الجناين ورفع  
 أصواتهم بالكلمات المهمة وادخل الصغار المتنجسين وأمثال ذلك من ادخال المحفلات والقرب  
 والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره فلما رأينا اننا نريد الاسماع على مشايخ الحرم والقضاة وشيخ  
 البقابين ورئيس المشتدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحترمة من وجوه كثيرة مع غير قيامها  
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

واتباع السنة نبيك محمد صلى  
 الله عليه وسلم ويقول اذا  
 حاذى المقام التهم ان هذا  
 البيت منك والحرم حرمك  
 والامن أمانك وهذا مقام  
 العائد منك من النار فأجزي  
 من النار ويقول اذا حاذى  
 الركن الشافعي اللهم اني  
 أعوذ بك من الشك والشرك  
 والشقاق والمقاف وسوء  
 الاخلاق وسوء المقلب في  
 الازل والمآل والولد يقول  
 اذا حاذى الميزاب اللهم  
 أظلي تحت ظل عرشك يوم  
 لا ظل الا ظلك ولا باقي الا  
 وجهك

• (باب السعي بين الصفا والمروة) •

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي به دسمي (فالسنة أن يخرج السعي على فوره) أي  
ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعذر) أي لضرورة (أو لستر يح) أي ليحصل له الراحة وتعود  
إليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون ميبأ (وإن أخره لغير عذر) أي من استراحة وغيرها (فقد  
أساء) أي لتركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم  
أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي السعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد  
(فإن خرج من غيره جاز) كما في البدائع وغيره (ويقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق  
آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى  
عكس آداب الدخول ويستحب مطلقا خلع اليسرى أولا وكذا لبس اليمنى ابتداءً فليست بمخالفة  
الجمع ومراعاة الجميع (ثم يتوجه إلى الصفا) لكن قيل أن يصله يستحب أن يقول أبدأ بما  
بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عرفة فلا جناح عليه أن يطوف  
بهما أو من تعلق خيرا فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصعد عليه) أي يطلع على الصفا  
(حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (الأسف فوق الجدار) أي  
لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الصعود ولو بنية  
البيت من الباب حقيقة أو محاذاة فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن سنه  
الاستقبال وأما روية البيت فشرط الكبر (والافتقد ما يمكنه) واعلم أن كثير من درجات  
الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة  
أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما ينفه له بعض أهل البدعة والجهالة الماتوسوسة  
من الصعود عليه حتى يلقوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة  
(ويستقبل البيت) أي ولولم يره لأن الاستقبال أحسن مراتب الأحوال لاسيما وهو من آداب  
الدعاء (ويرفع يديه حذو مكبيه) أي مقابلهما (جاءا بطنهما نحو السماء) لأنهما بقية الدعاء  
(كما للدعاء) أي كما يرفعهما المطلق الدعاء في سائر الأمكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة  
لا كما يفعل الجهالة تخصوصا على الغرباء من رفع أيديهم إلى آذانهم وكتفهم ثلاثا كل مرة  
مع تكبيره فإن السنة الثابتة بجملته في رفع يديه من غير إرسال اليه (فيحمد الله تبارك وتعالى)  
أي يشكره (ويكبر ثلاثا) قيد الثلاث من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها  
كما توجه العبارة (ويمال ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء)  
كان من حقه تقديم نفسه (ويكبر الدكر مع التكبير ثلاثا) وهذا مما قد علم والحاصل أنه إذا رفع  
يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
الله على ما ألهنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا  
الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه  
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لا تنزعني مني حتى توفي  
وأمامي سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

واستغنى من حوض نيلك  
محمد صلى الله عليه وسلم  
شربة خفيفة لا اطمأ بعد هذا  
أبدأ ويقول إذا هداني الملتزم  
اللهم اجعل لي حجابا برورا  
وسعيام مشكورا وذنباً  
مغذورا وتجاراً لن تبور  
بأهالي بما في الصدور  
من التلمات إلى النور و إذا  
تجاءز الركن الجاني قال  
ربنا آتني الدنيا حسنة  
وفي الآخرة حسنة وقتنا  
عذاب النار وعذاب القبر  
وضيق الصدر وأهوال يوم  
القيامة وهذه الأدعية  
آثار مروية عن السلف ولم  
يثبت عن النبي صلى الله  
عليه وسلم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي  
 ولجميع المسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل التيام عليه) أي  
 بالطائفة الأذكى والدعوات لبيده وفي العدة له صاحب الهداية ومكث فيه قدر ما يقترأ سورة من  
 التتميم وذكر بعضهم قدر ما يقترأ خمسة وعشرين آية من البقرة (ولا يجمل) أي بالتزول عنه فإنه  
 مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه النفس (لأنه يكون مباشر اجبة  
 وعمدة أعوام في كل حالة والظاهر الازل وعلى الثاني جرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أي ينزل  
 متوجها إليها حال كونه (داعيا إذا كراما شيعيا على هبته) بكسر الهمزة أي مكنونه في حالته (حتى  
 إذا كان) أي الطائفة أو المكان (دون الميل) أي قرسه وقيله (المعان) أي على يساره الكائن  
 (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع) أي سبعين شديدا (المذهب الصحيح هو  
 أنه إذا وصل إلى الميل أو قبله شرع في الاسراع المبالغ فيه وقبل يسعى قبل الميل بنحو ستة أذرع  
 وهو منسوب إلى مذهب الشافعي سقى الله ثراه وذكر أيضا في بعض المناهل لاجتماعنا وأما ذكره  
 البرجندي من أن السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضح  
 فالسعي المختص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب  
 اجتماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة أن السعي بين الميلين سنة ولعل  
 مراده بكون السعي بين الميلين سنة أن واجب السعي يتأدى في أي موضع كان مما بين الصفا  
 والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن  
 السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشيء المطلق  
 والسعي بين الميلين بمعنى الاسراع ولم يدرك أن ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وإن  
 الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فإنه موضع زلل والحاصل أنه يكون ساعيا (في بطن الوادي)  
 أي باعتبار ما كان سابقا فإن ما بين الاميال كان منتهضا وطرفاه من جهة الصفا والمروة  
 مرتفعان وأما الآن ففي نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة ليس فيه (حتى  
 يجاوز الميلين) أي الاخضرين أو يحاذيهم ما والاول أحوط (بقضاء المسجد) بكسر القاف أي  
 الكائنين بجداره الخارج منه (وقضاء دار العباس) والمعنى أن أحدهما ملصق بالقضاء والآخر  
 منه أن يجازح داره المنسوبة إليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر  
 وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الاعز الأكرم اللهم اجعله حجامة وروا سعيهما مشكورا وذنبنا  
 مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا  
 آتنا وأمثالهما (ثم) أي بعد وصوله إلى الميلين الاخضرين (يمشي على هبته حتى يأتي المروة)  
 والمقصود أنه لا يجري من أول الصفا إلى آخر المروة ولا أنه يمضي على هبته في جميع ما بينهما  
 يشهده بعض الجهلة أو المتكبره (فيه مد عليه) أن كان (ثم) بفتح التاء وتشديد الميم أي هناك (معه  
 إلى أن يولد البيت) أي تظهر الكعبة (إن أمكن) أي الصعود إليه للبدو وأما اليوم فليس ثم  
 معه لأن أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراعاة واقعة وقها فن  
 وقف على الدرجة الاولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولأن  
 يلقى بالجدار الذي وراءها كما يقع به الجهة من المبتدعة والموسوسة (ويقول على المروة جميع

في ذلك دعا خاص وكان دعاء  
 آدم عليه السلام في جميع  
 الطواف سبحان الله والحمد  
 لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 اذا وقف بالمقزم دعا لنفسه  
 عما شاء فان الدعاء يستجاب  
 هناك وقال اللهم رب هذا  
 البيت العتيق اعن رعايتنا  
 من النار واعذنا من  
 الشيطان الرجيم واكفنا  
 كل سوء وقنعنا بما رزقنا  
 وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم  
 اجعلنا من أكرم وفلك  
 عليك اللهم لك الحمد على  
 نعمة أنك وأفضل صلاتك  
 على سيد أنبيائك وجميع  
 رسلك

مأثله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل لصير متوجهاً إلى جهة البيت  
والأذابت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي السائل  
للتأمل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتغل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أي متوجهاً  
إلى الصفا (داعياً إذا ذكر أو عني على هيئته فإذا بلغ الميلى سعى كما مر) أي آتفاً (هكذا) أي مثل  
ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوباً (بالصفا) أي  
أول مرة (ويختم بالمروة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى المروة شوط والعود منها  
إلى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلاف الطحاوى وبعض الشافعية حيث  
قالوا أنه من الصفا إلى المروة ثم العود إلى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع السند والختم  
كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فإنه كان ختمه بالمروة على ما صح  
في السنة وأما فاسرأ على شوط الطواف حيث أنه من الحجر إلى الحجر وقد ستر حوا بأن المروج  
عن هذا الخلاف لا يستصحب له عنه (ويستحب أن يكون السعي بين الميلى فوق الرمل) فيختص  
وقد سبق (دون العدو) بفتح فسكون وهو جري شديد جري الفرس ومنه قوله تعالى والعاديات  
ضجاً أقسم بخجل الغزاة وفي معناها الباقات للعباج (وهو) أي السعي بين الميلى (سنة في كل  
شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فإنه يختص بالثلاثة الأول خلاف المولى  
خص هذا السعي أيضاً بالثلاثة الأول كما ذكر في الخط والمالك الفارسي لكن الصحيح المعول هو  
الأول على ما نص عليه في الهداية والكالى والبدائع وغيرهما من المتون والشروح ثم لا يضطباع  
في السعي مطلقاً عندنا كما حققناه في رسالة خلاف الشافعية (فلتركه) أي السعي بين الميلى  
(أو هرو) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاشئ عليه) أي من الذم  
والصدقة (ويبلى في السعي الحاج) أي أن وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المعتمر) ولو كان  
متمتعاً لا تليته تقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج إذا سعى بعد طواف الإفاضة لا تقطع  
تليته بأول رمى الجمرة (وان يحجز عن السعي بين الميلى) أي بسبب الإزدحام (صبر) أي من  
أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأرض الخالية (والانقباض بالسعي في حركته)  
أي في الجملة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي على دابة (أو كان المنهى في السعي  
واجب عندنا) (حركه) أي غير أن يؤذى أحداً (أي من الركبان والمشاة) (ويحجز) أي كل  
الاحتراز (عن أذى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فإنه حرام جمع عليه داخل تحت الفساد  
المنهى عنه (وتعريض نفسه للأذى) أي للتأذى من غيره مع عدم تحمله وجهه ولوجهه  
ووصول نزاعه

واما قائل على أنه وجبه  
وأولياتك ويصلي ركعتين  
صلاة الطواف خلف مقام  
ابراهيم أو حيث تيسر  
من المسجد أو غيره ودعا  
خاف المقام بما أحب فان  
الدعاء فيه مستجاب وقال  
الله ان هذا بلدك الحرام  
ومسجدك الحرام ويترك  
الحرام وأما عبدك وابن  
عبدك وابن أمك أمتك  
مذنوب كثيرة ومطايبة  
وأعمال سيئة وهذا مقام  
الله ان يذكرك من النار اللهم  
عافنا وعاف عنا واغفر لنا  
انك أنت الغفور الرحيم  
الله هم انك دعوت عبادك

• (فصل في شرائط صحة السعي) \* وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق ان السعي يتنفس واجب  
خلاف الشافعي حيث قال انه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجعله في التكبير ركناً  
للسعي وهو الصواب (كيفية بين الصفا والمروة) أي بأن لا يعرف عنهما إلى أطرافهما (سواء  
كان بفعل نفسه) أي ماشياً أو راكباً (أو بفعل غيره) بأن كان معتمداً عليه ولو بغير أمره (وكذا ان  
كان مجتهداً أو صعباً غير مجتهد) أو صعباً أو صعباً بأمره (أي بأمر كل منهم) (قسي) به أي بكل منهم  
(محرم لا أورا بكما يصح سعيه لمصولة) أي لمصولة سعيه (كأنما ينهما) أي بين المسكتين (ولا يجوز



فيه النية الاللمغى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام انماؤه الى حال سعيه أو أفاق حينئذ وفيه  
انه اذا حدث له الانغماء بعد احرامه مقيما ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيته للسعي  
اذ يمكنه سعيه مجولا بخلاف نية الاحرام فان النية فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج  
عن عهده عقد الرفقة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النية المطلقة الاللمغى عليه  
قبل الاحرام فانه يجوز وحينئذ نية الرفقة في عقد الاحرام عنه والافلو كان ضمير فيه راجعا الى  
السعي فلامعنى لقيد قبل الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن  
يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كامل ولو نقلا (أو بعد أكره) أي أكثر أو طاعة (فلوسعي  
قبل الطواف) أي أكثر جنسه (أو بعد اقله لم يصح) لعدم تحقق ركنه (ولوسعي بعد أربعة أشواط  
صح) كرهه للاهتمام بأمره والافه ومستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام  
حج أو عمره (فلوسعي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يجز) لان السعي من واجبات الحج  
والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط  
يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الأركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي  
تحققه أولا قبل الشروع في ركانه كالتيمم قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقق  
ابتدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان قارنا أو متعمدا أو مفردا (وقد  
سعي قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من ان الجملة المعسرة بقدم منصوبة المحل على  
الحالية المتحققة في الازمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان  
الصواب أن يقول وهو يسعي قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدم عليه  
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه  
لعدم حلول زمان تحلله (وان كان) أي سعيه (للحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط)  
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضا لجواز  
سعيه قبل خلقه لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الرمي والخلق والطواف والسعي  
فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد  
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه  
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كسبائي ويتفرع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعي صح  
سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسببه على ادائه واجبه وقد قال السكرماني اما الاحرام فقال  
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط للصحة اذ أي في الجملة  
وهو لا يدل على كونه شرط لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أي  
المتبادر من اطلاق القوم وما فرغوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو المتعين لعدم  
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي تعالى في المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى  
يسعي بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدي الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤدي به  
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه ومما يشعر  
بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير حتى يسعي بينهما فانه لو خالفه يجب عليه دم  
ولا يسقط عنه السعي اتفاقا فهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في

الى بيتك الحرام وقد جئت  
طالب امرضائك وأنت منذر  
على فاعف عني وارحمني  
وعافني واعف عني أنت على  
كل شيء قد ير (اللهم) يسر لي  
الآخرة والاولى واعصمني  
بالطافك واجعلني ممن يحبك  
ويحب رسولك وملائكتك  
ويحب عبادك الصالحين  
وأولياءك المتقين (اللهم) كما  
هديتني للإسلام ثبتني عليه  
واستعملني في طاعتك  
وطاعة رسolk واجرنني من  
مضلات الفتن (اللهم) أنت  
تعلم سرى وعلايتي فاقبل  
معدرتي وتعلم حاجتي فاعطني

الكبير عاين في ثقله تقع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداية بالصفا والختم بالمروة)  
فلابد بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فاذا عاد من السناك كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية  
المشهوره على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد بهي أن  
يعود من الصفا الى المروة ليحصل البداية بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الاقل من المروة الى  
الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه القول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لان  
الاعادة مطلوبة في تكميل كل من الاحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة  
ان ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا  
سنة وانه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وان كان ترتب على تركه الاساءة والاعادة كما صرح به في  
الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لانه ليس فيه الا ترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو  
اختيار الكرماني لانه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا  
يجوز ويعتبه لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة وسحب إعادة ذلك الشوط ليكون البدائع  
على وجه السنة هذا وفي المطالب السعي يجب البداية بالصفا والختم بالمروة لكل لكل شوط غير  
الصفا الى المروة وشوط ومن المروة الى الصفا شوط وهو الاصح والى الاصح أشار بمحمد بن قيس  
بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والكاظم وغيره ما لا بد منه بالصفا ثم استدلوا بقوله  
صلى الله عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به أي بصيغة الامر فان الاصل فيه أن يكون للوجوب كما قال  
ابن القمام وهو يفيد الوجوب يعني خذ وصامع ضميعة قوله صلى الله عليه وسلم لم اناخذوا  
عني مناسككم أي عموما والحاصل ان القول بالاعتدال المختار من حيث الدليل هو الوجوب  
لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة واما عدمه في الكبير الختم بالمروة أيضا من  
الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لانه اذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي  
المطلوب حصل المقصود وان زاد على المعدود لا لانفاق على صحة فعل السعي على وفق مذهب  
الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع انهم قالوا بالاستصحاب الخروج عن الخلاف في هذه  
المسئلة لتوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لا ينافي الاشتراط  
لان غرة الخلاف على القولين لا تظهر فانه اذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاء  
ان لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو بالاشتراط لان صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء  
بترك شوط انتهى وفيه انه اذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كما عدم صحة الشرط  
بدون الشرط واذا قلنا بالوجوب لزمه جزاء ترك شوط واحد وان لم يفرق بما قلنا فلا معنى  
للاختلاف في التعبير بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة وبالواجب الذي هو احاطة مرتبة  
من الفرض في باب الحج والعمرة اجماعا وعندنا في جميع الابواب انة قاروا ما ذكره صاحب  
البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجبا لشرط ولا سنة  
كما هو ظاهر عند من جمع بين الاقوال المتفرقة اللهم الان يقال الشرط هو حصول الابتداء  
بالصفا ولو كان في الاشياء غاية اية يلزم ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات  
في يلزمه جزاء الواجب وتطيره الابتداء من الجزاء الاسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج الى  
إعادة التوبة في الاشياء بخلاف السعي فانه لا يشترط فيه التوبة ولو في الابتداء والتحقيق أن

مؤلى ونهلم ما في نهى  
فانغرى ذنوبى (اللهام) الى  
اسألت ايماناً يا شرفى  
وبقية اصادقاً حتى اعلم انه  
لا يصيبني الا ما كتبت على  
ورضى حتى بما كتبت لي يا ذا  
الجلال والاكرام (اللهام) صل  
وسلم على حبيدك محمد وعلى  
خلائك ابراهيم وعلى اسمعيل  
وموسى وعيسى وعلى جميع  
الانبياء والمرسلين وآل كل  
واحد منهم ومن اتبعهم  
يا حسن يا أرحم الراحمين  
ثم أتى الى زمزم وينضلع  
من مائه ويقول اللهم انى  
أسألك رزقا واسعا وعلما  
نافعا وعملا مستقبلا وشقا

الشوط الأول في الطواف والسعي اذ لم يكن مبدؤاً بمجاهد مشرّع ولا يصح وقوعه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشروط ويصح أدائها لكن يعاقب عليه عقاب بدون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء والاعادة في الشوط الاخر اما بناء على عدم صحة الشوط وبقاء شوط آخر في ذمته اذ اقلنا ان الابتداء بشرط واماناً على عدم اتيانه الشوط الاول بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعادة ويجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالاعادة (ان شاء الله) أن يكون السعي بعد طواف (أي أي طواف كان) على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فان لم يكن طاهراً) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأساً) أي أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا اشارة كون التطهر عنهما شرطاً ولا فلو كان واجبا لجاز سعيه ناقصاً واخبار بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصح في الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً وان كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع ملخصاً ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الاكبر شرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهراً وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على ادائه واجبانه وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي تساهل اى تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كما ان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجناب معتد به من وجه ولهذا يتخال به فكما يصح السعي بعد طواف مع الحدث اتفاقاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتماد في حق التحال وبهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه يشترط لصحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره من رقابين الحدث الغليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلاً على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرماني والظاهر بالسعي صاحب الفتح أيضاً فين طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده ان كان جنباً فعليه اعادة السعي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثاً يعيد السعي استحباً باباً وان لم يعد لاشئ عليه فهو هذا صريح أيضاً في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعي انتهى وهذا خطأ ظاهر لا ينبغي لان فيما ذكره عن الجماعة نص في يحايضه السعي بعد طوافه جنباً عما فيه انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (السعي الحج) أي بخلاف سعي العمرة فانه لا يشترط أن يقع في الوقت الا اذا كان قارناً أو متمتعاً فلا أحرام بالحج وسعي له أي كاملاً وناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من الواجبات والوقت شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره الخروج عن

من كل دأبم باقى الى الحجر  
الاسود فيقبله ويدعو بما  
شاء فان الدعاء هناك  
مستجاب ثم توجه الى  
السعي بين الصفا والمروة  
ويخرج من باب الصفا  
ويصعد على درجة الصفا  
بحيث يرى البيت الشريف  
ويرفع يديه كما في الدعاء  
ويقول الله أكبر الله أكبر  
الله أكبر لا اله الا الله والله  
أكبر الله أكبر والله الحمد  
الحمد لله على ما هدانا لهذا الحمد  
على ما أولانا لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك  
وله الحمد يحيي ويميت بيده  
الخبر وهو على كل شئ قدير

المخلاف أو لان له شبه بالركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضيا) بأن سعى عقيب طواف الأفاضة بعد مضى يوم الحمر (صح) والمحال أنه يشترط لسعي الحج دخول وقته ابتداء لاحصوله بقا فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخير عنه (السابع) اتيان أكثره فلا سعى أقله فكانه لم يسع) والطاهر ان الأكثر هو ركنه لا شرطه

• (فصل في واجباته) • أي واجبات السعي منها أو أولها (١) كمال عدده سبع مرات (وهو اتيان ثلاثة أشواط من آخره) (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أتى بركنه كافي الطواف (وعليه صدقة تركه ما بقي) أي بعدد كل شوط متركة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بتركه كل ما بقي ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي ان الأقل تكميل للقرض والثاني تكميل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والثاني فانه سعى راكبا أو محمولا أو زحفا) أي بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر زناه عليه دم ولو عذر فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الاحرام في سعى العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الاحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه ان سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لحناية الملق أو دم آخر أيضا لا يقع السعي في غير حالة الاحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلمس عقبيه بهما) وكذا عقي فافر دابته اذا كان راكبا وهذا هو الاحوط (أو يلمس عقبيه في الابتداء بالصفا واصابع رجله بالمروة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الاظهر لكن تصورهما انما كان يتصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفا والمروة مرتفعان عن الارض وأما في هذا الزمان فلنكون دفن كثير من اجرامهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما من كفي المرو ورفق أو انهما تم الطاهر أن هذا أيضا ركن أو شرط في الاشراف الاربعه ولذا لم يذكر والترك قطع المسافة شيأ من الكرامة ثم رأيت قول الطرابلسي في ربحها والشرط ان يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة وتعليقه المصنوب بقوله في الكبير وهو ليس بطاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويحمل قوله على انه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحته لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لأنه واجب وان لم يكن شرطا انتهى وفيه ان السراب كونه شرط الصحة هذا الواجب الذي يجب به الاستيفاء وانما يحالف مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السعي ركنا ونحو تعدد واجبا والله أعلم

• (فصل في سننه) • أي سنن السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمروة) أي بعد تحقق قطع المسافة ان كان ثم قصد اهتما أو لم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا المخالف بطاهره لما قاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فلنوفق السعي تقريبا كثيرا كان سعي كل يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني ان فعله بغير عذر ثم الطاهر أن الموالاتية بين اجراء شوط السعي أيضا مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر اذا السعي ليس عبادة مستقلة ولذا لا بعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والهرولة بين الميادين) وقد تقدمت (وسر العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لئلا يؤهم وجوب الجزاء بتركه أولاته بأن يتركه في السعي انما تارك السنة لأجل السعي مع ثبوت انتم تركه

لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله مخلفين له الدين ولو كره الكافرون سبحانه الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين يطهرون يخرج المحي من الميت ويخرج الميت من المحي ويحيي الارض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) انك قلت وقولك الحق ادعوني استجب لكم وانك لا تتخلف اليه ادعائي أسألك كما هدني للإسلام أن لا تنزعني مني وان تموتاني مسلما وقد رضيت

الفرق والتميز في الكبير بالواجب بدل الفرق في سهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مراتبهم ما فان الطواف ركن في النكس بخلاف السعي فانه من واجباتهم ما وتخصيص ورود حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل انه لو تصور انه يطوف أو يسعي عريانا لم يكن هنالك أحد في الطواف يكون تاركاً للواجب وفي السعي يكون تاركاً للسنة وان كان هنالك ناس فيحرم عليه ان يترك فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

\*(فصل في مستحباته المذكور والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في السنن ليرتب على فعله المثوبة الكاملة ولكونها شرطاً عند الحنابلة خلافاً للثلاثة ولعلمهم أدرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال المحرم به فلو مشى من الصفا الى المروة هارباً أو بانعا أو متزهراً أو لم يدركه مسعى جازعاً به وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورى الجرات والخلق (والخشوع) أي ظاهر أو باطن (وطول القيام عليه) ما تذكره (وتكرار الذكر) أي المذكور سابقاً عليهم (ثلاثاً واستئنافه لوقت) أي أشراط سعيه أو اجزاء مشوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنازة وهو يسعي ينبغي أن يصلي ويبني وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وانيه الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وإدراكه ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس للسعي صلاة لانه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لانه ابتداء شعائر وسيجي زيادة تحقيق لهذه المسئلة

\*(فصل في مباحاته الكلام) أي المباح الذي لا يشغله المسألتان والأفضل ترك الفضول وما لا يعنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاكل والشرب) وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة ثم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداء مكتوبة) أي للجماعة وغيرها وفيه ان هذا الخروج إما فرض أو واجب أو سنة فعليه من المباحات غير ظاهر وترك الموالاة لغيره لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعتد من المباحات اذا كان هنالك من يخرج عن عهدته نروض الكفايات والإبان يكون هو متعمداً لها فيكون فرضاً عليه

\*(فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم الا أن يحمل المكروهات على معنى الإعم الشامل للكرهية التحريمي والتنزيهي (وتقريره تفريقاً كثيراً) أي فانه ينافي الموالاة المعبد ودفعه من السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قيد الثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور

عني (اللهم) لا تقهزني  
لعذاب ولا تؤخرني لسئ  
الفتن (اللهم) احبني على  
سنة نبيك محمد صلى الله  
عليه وسلم وتوفني على ملته  
وأعذني من مضلات الفتن  
(اللهم) اعصمنا بدينك  
وطواعيتك وطواعية  
رسولك صلى الله عليه  
وسلم وجنتنا حدودك  
(اللهم) اجعلنا ممن يحبك  
ويحب مملكتك  
وانبياءك ورسولك وعبادك  
الصالحين (اللهم) يسر لي  
اليسرى وجنبني العسرى  
(اللهم) احبني على سنة  
رسولك محمد صلى الله عليه  
وسلم وتوفني مسلماً والحقني

(لم يبق الهدى أو مفردا بعمره) أى فى غير الأشهر وسواها ساق الهدى أم لا (فعليه أن يحلق) فيه  
 لأنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من إحرامه  
 وهو تأكيد والافليس عليه أن يأتى بسائر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يحل له كما  
 قال تعالى وإذا حلتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا مختص  
 بالمعتمر والمتعمم الذى لم يبق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتمتع المذكور رأى  
 (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الإحرام (يقول) أى ما يريد فعله من الحلال  
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الانبان بالعمرة حينئذ لأنه غير  
 ممنوع منها لكرهه فى الأزمدة المخصوصة وإنما كرهت العمرة لما كره فى أشهر الحج لأن الغالب  
 أنه يحج فيبقى متمما مسبقا فوله (فان لم يكن متمما) أى بل كان معتمرا (اعتمر كما بدأه قبل أشهر  
 الحج) ليس على إطلاقه بغيره (والأكثر منها) أى من العمرة (أفضل) أى من أقلها وهذا  
 واضح جدا وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعده فى حق البعض وكان حق العبارة أن  
 يقول ويستحب أكثرها قبل أشهر الحج وإيقاعها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون  
 بكرامة إعادة العمرة فى سنة والشافعية يجوزون أكثرها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى أن  
 أكثر الطواف أفضل أم أكثر الاعتكاف والأظهر تفضيل الطواف لكونه موصودا بالذات  
 ومشروعية فى جميع الحالات ولكرامة بعض العلماء أكثرها فى سنة مع أن بعض الفقهاء  
 قالوا العمرة مختصة بالآفاق فليس لأهل مكة أن يخرجوا إلى الحل ويعتقروا وجعلوا حديث  
 عائشة رضى الله عنها من مختصاتها أنه صلى الله عليه وسلم فسح إحرام حج أصحابه إلى العمرة  
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجهور وخلافه للحنابلة وعائشة رضى الله عنها كان  
 لها عذر فى إتيان أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة إلى  
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمرة وأنا أكون محرومة عن الاعتكاف فأمر  
 أخاها أن يعتقربها من التسعين فكانها فى حكم الآفاق باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن  
 الزبير رضى الله عنه ما أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند تمام بناء الكعبة فى سبع وعشرين  
 من رجب فله لوه على أنه مذهب صحابى لا حجة فيه على غيره والله أعلم (ويكره فيها) أى فى أشهر  
 الحج (الاعتكاف لكل من كان بمكة) سواء يكون ميكا أو آفاقا يسكن بها خوفا من أن يحج بعده فى  
 تلك السنة فيصير متمما مسبقا لخالفه السنة (أو داخل الميقات) أى لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن  
 أهله حاضري المسجد الحرام إلا أن الآية تبدل على اختصاص التمتع وما فى معناه من القرآن  
 دون العمرة المفردة من غير اقتنائها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى الفارغ من إحرام  
 العمرة كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضا (إلى الآفاق لئلا يطل غتمه على قول بعض)  
 وتفصيلا ما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزيا إلى شرح الطحاوى لسواق الهدى ومن ينه  
 التمتع فلما فرغ من العمرة بدله أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ما شاء ولو بدله أن يحج من  
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجه يكون متمما وعليه هديان هدى لأجل التمتع وهدى لأجل  
 إحلاله بعد مساق الهدى وهو فيما إذا أحرم بمكة ولم يرجع إلى أهله وفى وجه لا يكون متمما  
 ولا يجب عليه شيء وهو فيما إذا عاد إلى أهله بعد ما حل من عمرته وحج من عامه ذلك وفى وجه

وغفل عن ذكر كذا الغافلون  
 ويدعون أنفسهم بأشياء من  
 خبر الدنيا والآخرة فان  
 الدعاء هناك مستجاب ثم ينزل  
 ويقول ان الصفا والمروة  
 من شعائر الله فمن حج البيت  
 أو اعتمر فلا جناح عليه أن  
 يطوف بهما ومن تطوع  
 خيرا فإن الله شاكر عليم  
 فإذا وصل إلى الميادين  
 الأخضرين سعى سعيا  
 شديدا ويقول رب اغفر  
 وارحم وتجاوز عما تعلم أنك  
 أنت الأعز الأكرم فنجنا من  
 النار سالمين وأدخلنا  
 الجنة آمين فإذا أتى الميادين

اختلشوا فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يأت بأحد فعند أبي حنيفة كما يمكن  
وعليه هديان وعندهما لا يكون ممتعا كما يرجع الى داره

• (باب الخطبة) •

أي خطبة يوم السابع من ذي الحجة (وخروج الحاج) أي يوم الثامن (من مكة الى عرفة) وكان  
الاولى أن يقول الى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والاحرام منها) أي من مكة وزاد في التكبير  
وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الافضل لكن الاكمل أن  
يكون من المسجد والخطيب أولى أو من دورة أدله والا فالاحرام للمكي وشبهه بالعمى يجوز  
جميع أبراء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة ان بخطب الامام بعد الظهر)  
أي بعد الصلاة (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يسد بالتكبير ثم بالتلبية) كان  
القياس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير الا ان ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على  
خطبتي العيد لان التكبير سنة فمما خاصة (ثم بالخطبة) أي المتعارفة كما بينه بقوله (بجمداته)  
أي بشكره على عطائه (وبني عليه) أي بذكره بأسمائه وصفاته (وبعد على النبي صلى الله عليه  
وسلم) أي وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيه المسائل) أي آداب المتعقبة  
من يومه ذلك (كالخروج الى منى) أي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بين البلاء عرفة)  
أي ليكون جاء منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت في السنة (والروح الى  
عرفات) أي بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أي بمسجدة بركة بالجمع المعروف لكن  
بشرائطه (والوقوف بعرفة) أي في وقته وبيان كيفية آدابه (والافاضة منها) أي مع الامام  
(وغير ذلك) أي من الاحكام المناسبة لمقام ذلك المقام (ثم الخطب) المستنونة (في الحج ثلاث  
اولا بعد ذلك) أي المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر  
(والثالثة بمنى في اليوم السادس عشر فيقبل بين كل خطبة بيوم) لان الموالات ربما ورت المذلة  
ثلاثة لفرح حيث يطلب عنده في ثلاثة أيام متواليات اولها يوم التروية وآخرها يوم النحر  
(كأه خطبة واحدة لاجل السنة) يفتح الجيم أي مرة من الجلوس (في وسطها) أي في وسطها  
جميعها (الخطبة يوم عرفة) أي فاه بخطبتين يفصل بينهما مجلدة واحدة (وكأها) أي بحمل  
جميعها (بعد ما صلى) أي الامام (الظهر والاعرفة فانه) أي الثاني (قبل أن يصلي الظهر)  
أي والعصر بالاولى (وكأها سنة) أي بخلاف خطبة يوم الجمعة قائم فربضة بل شرط  
ويجب الانصات عند سماع الخطب كأها في الجمعة أكد الا انه إذا كان يومه اجاز له القراءة  
والدكر خفية

الاخضر بن الاخضر بن  
مشى على حنيفة وبقول لاله  
الا الله وحده لا شريك له  
الملك وله الحمد يحيى ويميت  
وهو حي لا يموت بيده الخير  
وهو على كل شيء قدير  
ويكرر ذلك الى أن يصعد  
المروة فيقف عليها مستقبلا  
ويدعو بمحاديثه في الصفا  
ثم يدعونه فسمعه بما أحب  
فان الدعاء لها مستجاب  
وهذا شوط واحد من  
السبعة ثم يصعد الى الصفا  
ويصعد عليه وهذا شوط  
اخر ويكرر الدعاء الى أن  
يكمل سبعة أشواط وان  
كان فارنا عاد الى الطواف

• (فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة) أي من بلاد الحج من الذين سكنوا  
بمكة (على أنواع) أي ثلاثة (أما أن يكون مكيًا) أي أصليا (فلا يجوز له الافراد بالحج) كما مر  
مرارا (وأما فاقبال دخول بعرفة) أي سواء صار مكيًا بمكة أم لاهل كونه (ممتعا) أي مائنان  
أكثر طواف عرفته في الأشهر (أولا) أي لم يكن ممتعا بل دخل بعرفة قبل الأشهر وأقام بمكة  
(صا) أي غيرا لمتنع (الهدى أول يسوق حل منها) أي من عمرته أي لعدم سرقه (أول يحمل) أي  
منه الا بل سوق (شككه) أي شككم الا فاني المذكور في جميع الصور والمسطورة (كالسكي)



أى فلا يجوز له الافراد الحج بالنية وليس معناه انه ليس له الا افراد بالحج كما سبق وفي قوله  
 حكمه كالمكي اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الا فاقى وكان حق العبارة أو دخل والمعنى  
 أو افاقا دخل (بمعنى فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى اعدم خروجه منه (أو ميقاتيا) عطف  
 على قوله مكي والمراذبه من كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أى لغیر حجة  
 وعرة (فكالمكي) أى فى انه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة  
 (لقصده الحج فعليه ان يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان الميقاتى  
 كالمكي فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والافضل للمتعم وغيره) أى مریدا الافراد  
 من مكة (أن يجعل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكلما جعل فهو أفضل) أى اذا كان مصوناً عن  
 الوقوع فى المحذور (بعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبلها وان جاز له لكنه يكره مطلقاً مكي  
 كان أو غيره مأموئاً لا (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالافضل) أى  
 باعتبار مجموع ما يذكره والا فالسنة (أن يغتسل) لان الغسل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة  
 الحضرة واذهاب دون الغفلة بحس ذلك أبواب القلوب الصافية (ويطيب) كما مر (ثم يدخل  
 المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة  
 ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتى الاحرام) ليكون كل منهما عبادة مستقلة الا أن صلاة الطواف  
 واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلوها تحت الافضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم  
 عقبيه) أى عقيب ركعتى الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي  
 ومن بعده (تقديم السعي على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل فى السعي أن يكون عقبه  
 لما سمي تأخير الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه فى الجلة بعلل الزجسة فيثبت (يتنفل  
 بطواف) لانه ليس للمكي ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة لا فاقى فباتى المكي  
 بطواف تنفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان متمتعاً وساق الهدى أم لا  
 فيطوف طواف القدوم (بضبط فيه) أى فى أشواط جميع طوافه قدوماً ونقلاً (ويرمل)  
 أى فى الثلاثة الاول (ثم يسعى بعده وهل الافضل تقديم السعي أو تأخيره الى وقته الاصل) وهو  
 بعد اداء ركنه كما أشيرنا اليه (قبل الاول) والاولى ان يقيد بالافاقى (وقيل الثانى) وصححه ابن  
 الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافاً للشافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط  
 مستحب بالاجماع فينبغى أن يكون هو الافضل بخلاف وزاع (والخلاف) أى المذكور  
 سابقاً (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمتعم آفاقياً بلا شبهة أو مكيافقياً مناقشة (أما القارن  
 فالافضل لتقديم السعي) أى ويجوز تأخيره بلا كراهة (أو يسن) أى فيكره تأخيره لانه صلى الله  
 عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

(فصل فى الروح) أى الذهاب وهو الاولى بان يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسعي  
 آخر النهار (من مكة الى منى) بكسر الميم منونا ومقصودا فالصرف باعتبار الموضع والمنع باعتبار  
 البقعة وسميت بذلك لما يلقى فيها من الدماء أى يراق ويصب من أمنى النطقة ومنها اذا دفقها  
 ومنه قوله تعالى من نطقة اذا عني (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسعى به  
 لانهم كانوا يرون اياهم فيه استعداد الوقوف يوم عرفة اذ لم يكن فى عرفات ماء جار كرماتنا

وطاف طوافاً آخر وسعى  
 سعيها آخر واستقر على  
 الاحرام الى القسراغ من  
 الحج وان كان مفرداً بالحج  
 استمر على احرامه الى  
 ان يؤدى نسك الحج وان  
 كان مفرداً بالعمرة حلق  
 راسه وقال عند الحلق  
 (اللهم) اثبت لى بكل شعرة  
 حسنة وانح عني بها سيئة  
 وارفع لى بها عند درجة  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً  
 كثيراً واستمر خاللاً الى ان  
 يحرم بالحج يوم التروية

بحرمي الله ساعيه عن الطحاح خيرا (راح الامام مع الناس) أي مجتمعين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة الى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والقصر) وفي المبسوط والكافي للعاظم الشهيد يستحب أن يصلّي الظهر أربعين يوم التروية ففيه إيماء الى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس وطلعت صلاة الظهر غني لم يشته الاستصحاب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي اذا صلى الظهر أربعين وأما ما ذكر في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشيء على ما صرح به في الفتح وقد مر حواكما اذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يخرج الى منى قبل الزوال لكونه وثبت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج حاتم يصل الجمعة لخروجها عليه فيكره له الخروج قبل ادائها الكسبي يعني أن يقيد بما اذا صلى الامام الجمعة يوم التروية الا انه هل يجب عليه ان لا يخرج حتى يصلّي أو يستحب في حقه ان يخرج قبل الزوال محل بحث (وان بات بمكة) وكذا يعرفه وغيرهما فالاولى أن يقول بعير منى (ثلاث الليلة جاز وأساء) أي لتلك السنة على القول بها فقال الفاضل يبعلماني المحيط الميت بمكة سنة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هي للتأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلّي الظهر يوم التروية بعين ويقيم به الى صبيحة عرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على حنية ذلك استثناءهم الدافع من منى بعد الطلوع فليس في محله فان هذه السنة مختصة لمن بات بعين ثم قوله ولا كلام في ان الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلّى به الفجر ثم غدا الى عرفات ومر على اجراءه ولكنه اساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لان الروح الى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج الى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنّيته يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام فبين بات بمكة ليلة عرفة وانما الكلام فبين بات بعرفة ليلة عرفة فلا تدافع بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخروج يوم عرفة الى عرفات كان مخالفا لسنة فقام موضع زلل ومحل خلل

• (فصل في الروح من منى الى عرفات فاذا أصبح) أي يعني (وصلّى الفجر بها) أي لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى فاضلحان بغلس فكانه قائمه على فجر من داهة والاكثر على الاول فهو الافضل (ثم يمكث) أي هنيهة وسويعة (الى أن تطلع الشمس) أي تشرق (على ثبير) يعني من ثبير مثلثة وكسره وحذف جيم عن محاذاة مسجد الخيف على يسار السائر الى عرفات (فاذا اطلع) أي الشمس (نوحه الى عرفة) أي ليكون على وفق السنة (مع السكينة) أي الى الباطن (والوفار) أي في الظاهر (مليبا) أي في حال (مهلا مكبرا) أي في أخرى وكذا احادها مسجعا مستعقرا (دا عيادا كرا) تعميم بعد تخصيص (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانتها والاشناء (ويبقى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماما بالشأن الا انها افضل الاذكار والادعية حال الاسرام (وان راح قبل طلوع الفجر) أي بعد يدونة أكثر الليل ففيه كلام مسبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي يحججه لافعله لقوله (وأساء) ولان ترك أداء الفجر مرام لا يجوز (ويستحب أن يسير الى عرفة على طريق ضب)

ويدعو بما تقدم في احرام الحج من الادعية • (فصل) • واذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفارات المفضة من الديار التروية الى الحسن المصري رضى الله عنه في هذه الليلة يواظب عليها من وقتها لله للسعادة من خلص أوليائه وعباده الى الحين وكان يواظب عليها الذي الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وانا ارويها عنه بروايتي عن استاذة حافظ الديناشمس الله والدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي رحمه الله

بفتح ضاد معجمة وتشديد ووحدة وهو اسم للجبل الذي حذاء مسجد الخيف وأصله وطريقه  
 في أصل المازنين عن عيينك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعود على طريق المازنين) اقتداءً بفعاله  
 صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زمانه هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف  
 وقلة الشوكة لا أكثر الجاهل والمأزنان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون هـ مز  
 ويجوز إبداله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سجد وكبر وهال ومجد  
 واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاني الدعاء  
 والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات  
 وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه الاقطعة رحم أو أرادة ما ثم سبحان  
 الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان الذي في البحر سيده سبحان الذي  
 في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رحته سبحان الذي في القبر قضاؤه سبحان الذي في  
 الهواء روحه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجى  
 منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لي إلى أن يدخلها)  
 أي عرفات ثم يستقر عليها إلى أول رمي الجرات

\*(باب الوقوف بعرفات وأحكامه)\*

وعرفات كلها موقف الابن عنة كما في السنة (إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء)  
 لأن الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فإن الاجابة مع  
 الجماعة أرجى فصار هذا كيف أخرى إلا إذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر  
 والحضور في المناجاة أو يبعده على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعينه  
 في المقام المخصوص بحيث لا يامن من المصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة  
 (والأفضل أن ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من أن السنة أن ينزل  
 الإمام بمرة ولا ما أوضحه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بمرة قريباً من المسجد إلى  
 زوال الشمس ويضرب بها ضربه إن كان له فإن ما ذكره بالنسبة إلى الإمام لا بالأصافة إلى  
 الخاص والعام مع إمكان الجمع على سبيل التناول أنه ينزل أولاً بمرة ثم بقرب جبل الرحمة فلامعنى  
 لقوله في الكبير وهيئة اختلاف ما ذكره الأصحاب ولعلهم امتشوا على ظاهر الحديث والله أعلم  
 بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الرحمة وفقد نزول الظلة  
 (فإذا نزل) أي بعرفات (يمكث فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يقوت جرم من أوقات وقوفها  
 (ويستغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل  
 ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
 وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايخه  
 وأقاربه وأصحابه الاخيار ولعمامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي  
 تارة فتارة واستغنى الطاعة والعبادة ولم يستغل بأمور العادة الا مقدار الضرورة والحاجة  
 (إلى أن تزل الشمس فإذا زالت اغتسل) أي لو وقف عرفة على الصحيح لا يومه وهو سنة  
 مؤكدة (أو توضأ) وهو وضوء (والغسل أفضل) يعني وأجره أكمل لكن الأولى ان يغتسل قبيل

تعالى عن الشيخ الزاهد  
 الصوفي أبي العباس احمد  
 ابن محمد العقبي والخيرة  
 الصالحة بقية السلف ام  
 محمد زينب أئمة عبد الله  
 العربي قال الا قول انبأنا  
 الشيخة الصالحة ام عيسى  
 هريم ابنة الشهاب احمد بن  
 محمد بن ابراهيم الأذري  
 الحنفي وقالت الاخرى  
 اخبرنا الشهاب احمد بن  
 النجيم ايوب بن ابراهيم  
 القرافي الشهير بابن المنقر  
 وكان صالحاً كلاهما عن  
 أبي الحسين علي بن عمر بن  
 أبي بكر الوائلي الصوفي قال  
 ثابتهما سمعا ثابتهما ابو  
 القاسم عبد الرحمن بن مكي  
 الطرابلسي الصوفي

الزوال ليكون أقل وقوفه على وجه الكمال (وقدم حواشي) أي مما يتعلق بالاكل والشرب  
وأما هما (قبل الزوال) وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه الى رب الخلائق (لقوله تبارك  
وعلى وتقبل اليه تيسلا فقرأوا الى الله

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بصفة) • اعلم أن هذا الجمع للتك عندنا فيستوى فيه المسافر  
والمتيم خلافا للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سيأتي بسطها وشرحها فإذا انعقد  
شرط منه يصلي كل صلاة في النية على حدة وفي وقت الجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متيم  
على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعي جميع الشرائط والاحكام (فإذا انفصل  
وزالت الشمس سار الى المسجد) أي مسجد غرة رهو في أوخر عرفة بقرهم ابل قبل ان يفضيه منها  
(من غير تأخير) أي في سره لتلايقوت شئ من أوقات وقوفه لكن الأولى حينئذ ان يسير اليه  
قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والا فليمره انه بعد تحقن وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة  
بخلافه وله صلى الله عليه وسلم نزل أولاً بفترة رعاية هذا المعنى ولرفع المخرج بالذهب والاياب  
في المبني (فإذا بلغه) أي المسجد (بعد الامام الاعظم المنبر) وهو الحليفة ان وجد فيه شروط  
الخلافة أو السلف لظان ان أخذها بالقوة والتوكف (أو نائبه) وهو الخطيب المنسوب من جانيه  
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجمعة) وهو  
الصحيح المطابق لطاهر الرواية وهو لا يشافي ما روى عن ابي يوسف انه يؤذن المؤذن والامام في  
النسقاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الاذان فيحلب لأن المراد بقوله بين يديه أي قدماه  
وعند قرب حضوره فالجله تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب المبسوط هذا معنى قوله الاقل  
متأمل (فإذا فرغ) أي المؤذن (قام الامام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة  
كل جمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمده الله تعالى) أي يشكره على  
نعماته (ويثنى عليه) أي ويثني به بألوان ثنائيه من ذكر صفاته وأسمائه (ويجي ويهل ويكبر)  
وهذا التكبير في محله لان يوم عرفة عندنا من جلة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم ويعظ الناس) أي يتعهدهم بان يزهدهم في الدنيا ويرغبهم في الآخرة وبحبب اليهم المولى زين  
لهم ان له الآخرة الأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (وبأمرهم) أي بالأمراء  
(وبنهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس احرامهم من أفعالهم (ويعاينهم  
المناسك) أي بقيتهم (كالوقوف بعرفة ومنزلة والجمع بهم) أي بشرائطها وآدابها (والري)  
أي رعي جرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي حين يجب عليه ويستحب له (والهلق) أي  
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الاخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة  
أيام البحر وأن أزاها أفضلها وجازي لبايع (وإذا انما مناسك التي هي الى الخطبة الثالثة) وهي  
الواقعة في ثلثي أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل ويقسم المؤذن فيصلي  
بهم الامام) أي لاغيره (الظهر ثم يقيم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع  
المقدم (والحاصل انه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الايام فيه  
الايام (بأذان واحد وقامتين) واما ما ذكره فاضلحان في شرح الجامع ويصلي الظهر والعصر  
في آخر وقت الظهر فبه انه يلزم منه تأخير الوقوف ويأتي حديث جابر رضي الله عنه حتى اذا

قالا انبا مالحاف ابو طاهر  
احمد بن محمد السلي  
الصوفي انبا ابو عبد الله  
احمد بن علي الاسواني  
الصوفي باصهان انبا ابو  
الحسن علي بن شجاع بن  
محمد الشيباني المصلي في  
الذكر انبا ابو علي احمد  
ابن عثمان الزيدى الصوفي  
عن جليل البغدادي عن  
سري السقطي عن  
مسروق الكرخي انبا  
معبد بن عبد العزيز العابد  
عن الحسن البصري رضى  
الله عنه (قال) كنت اقف  
ان ارى في عري ولباس  
أولياء الله تعالى او صدقاً  
فاسأله عن حاجتي في البقطة

زاعت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر ولا يبعد أن يكون مراده انه يصلي الظهر والعصر بعده لاقبله للإيماء الى انه يصلي الظهر في أول وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالاضافة الى صدره لانه يصليهما معا في آخر وقت الظهر ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماءنا الاحاديث الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الامام وجوبا (القراءة في الصلاتين) أي على أهلها عند الاربعة ولا يجهر فيها المنة (بخلاف الجمعة) أي فانها صلاة مستقلة بشراؤها وأحكامها (ويكره للامام والمأموم) أي من أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح به فاضحان (ان يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعيدة وسنة العصر القليلة (والنطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والخفة (أو شيء آخر) أي عمل آخر بالاولى كالاكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغالا بعد فصلا (ولو بعد) أي اعلمه أو حاجة (ما) أي مقدار ما (يقطع فور الاذان) أي عرفا (اعاد الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعيد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان والاقالاقامة لابتداء العصر منها ثم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضا واما ما ذكره في الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر فغير صحيح لما قال في الفتح هذا ينافي حديث جابر فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصلي بينهما شيئا وكذا ينافي اطلاق المشايخ في قولهم ولا ينطوع بينهما شيء فان النطوع يقال على السنة انتهى ولعلمهم لم يطالعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم النطوع العال بالاطلاقه على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن ينطوع بينهما) والسنة بالاولى (الى ان يدخل الامام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر ثم ان كان الامام مقبيا أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضا) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام (مسافرا قصر) بالتخفيف ليكون القصر واجبا على المسافر ولو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أي بعد سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فان سلم قال لهم) أي لاجل المقيمين (أنتموا صلاتكم يا أهل مكة) الاولى حذف الجلالة التذائية (فاناقوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع اسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان مقبيا فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين ولا يجوز للمقيم) أي ولو كان اماما (ان يقصر الصلاة) أي لاختصاص القصر بالمسافر اجاعا وانما الخلاف في كون الجمع للناسك والسفر (والله مسافر ان يقصد به) أي بالمقيم (ان قصر) أي لعدم صحة الصلاة بالقصر هذا وقد قال ابن الضملاء في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك أن الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الإقامة خمسة عشر يوما أو دخل قبل أيام العشر لكن بقي الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق منهنية الإقامة خمسة عشر يوما وقيل كان سبب تفقه عيسى بن ابان هذه المسئلة قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت

أوفي المنام حتى اذا كانت  
سنة من السنين وانواقف  
بعرفات عند الزوال واذا  
بم نائمة أنفص عند الارادة  
الذي يحيا وادي نعمان  
فجرب وادي الصخرات  
فتحقت أنهم القوم  
فقصدهم وسلم عليهم  
فردوا على أحسن رد واذا  
فيهم شيخ كبير قد نور الله  
وجهه فعلا نوره الافق  
فجلست معهم وقد تصاغر  
نفسى عندي لما شاهدت  
فيهم من الوفاء والسكينة  
فقام أحدهم فأذن وأقام  
فقدم الشيخ فصلي بهم  
فصليت معهم وأنا أعلم أنهم

أتم الصلاة فلقيني بهص أصعب أي حنيفة فق وال أخبات فالك تخرج الى منى وعرفات ولما  
رجعت من منى يد الصاحب أن يخرج وعمرت على أبا صاحب به جمعات أقصر الصلاة فقال لي  
صاحب أي حنيفة فالك ويقم ~~ب~~ فالك تخرج منها لا يصير مسافر فقلت في نفسي أخطأت  
في مسئلة واحدة في موضعي ولم يهني ما جعلت من الأضار ودحات مسجد محمد وأبي سعيد  
بالقبة انتهى ولا ينبغي أن يحد الخطأ أعياهم على مقتضى قواعد الحنيفة دون الشافعية لأن  
عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم ين طاهر كالأى صاحب الإمام تعارض حيث حكى في الإزلي  
بأنه مسافر ولا يجوز له الصيام وحكم في الثاني بأنه معصم فلا يجوز له الصيام مع أن المسئلة بجوازها  
وأهل التقدير لما رجعت الى منى وفي بيت الإقامة بمكة مع صاحبى بدلى الخ هذا وأصل المسئلة  
على ما في المتن وعلى ما صرح به فاصحان من أن الكبر في ادأوى الإقامة بمكة بمكة في يومين  
عشر يوم لم يصير مقبلا لأنه لم يزل الإقامة في أحد هما خمسة عشر يوما فمعهوم هذه المسئلة أنه  
لو يرى في أحد هما خمسة عشر يوما صريحا فيثبت المسافر إذا دخل مكة واستوطن بها أو  
أراد الإقامة بها شهر مثلا ولا شك أنه يصير مقبلا ولا يصير حنيفة خروجه الى منى وعرفات  
ولا تنقص إقامته إذا بشرط تحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية ما يجب لا يخرج عنها والله  
أعلم (ولو حطب قبل الروال أو لم يحطب أصلا صح الجمع) أي لأن الحطبة ليست من شرائط صحة  
الجمع بل هي سنة (وأما) أي ترك السنة أو إقامتها أو وقتها المستحسن وقبل بعد الحطبة (ويكره  
التمهل بعد أداء العصر في وقت الظهر) ويكأن الأولى أن يقول ولوى وقت الظهور لأنه  
صلاه في وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقا فلهذا أو أحرفه فرض العصر  
وقته لا يكره التمثل في وقته بعد الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعيد  
حصول العصر (صريح به بعضهم) وهو موهوم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير  
وأعلم أنه هل يكره التمثل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا شعر بأنه متردد في ذلك مع أنه  
نقل ما في نظم القرائد إلا أنه لا يشغل بعده وعبارته

ما كتب في حقيقة مثلها  
ولا يكتب ثم استقبل القبلة  
وهذا الصلاة فقال الحمد لله  
كثيرا لمسمع غيرها وضعت  
أن يقول أو يعيوا عني  
هاتك الذي يلقي بحق الذي  
اصطفا لم يمت هذه  
المدة وهذه القضية قال  
تغير وجهه رفق عيه فقال  
له الشيخ من يمدى الله فهو  
المهتداهم برك الله فقال  
كنت أقول الاستغفار المدة  
من المادى ثلاث ليل وقات  
ما هذا الاستغفار وما هذه  
الليلة فقال ليلة سبع من  
ذي الحجة وليلة

ولا يقل بعد الإصر في عرفاتها • وقد جرت والظاهر ما يتبع  
وفي شرحه أي عند المسئلة الى القيمة (ولا يصح أداء الجمعة بعرفة) أي لكونهم أعياهم به  
ولا تقصر بجميع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بحلاف منى فأنه وإن كان قربة  
لا يجوز الجمعة فيها في غير موسم الحج عندما على خلاف ما سألني بيانه وأما ما حكى النووي عن  
أي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لأنه كيف يصور أنه يصل الله عليه  
وصل في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة أو يجوز أحد من الأئمة جوارهاهم اللهم الآن يقال  
بندخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

• (بصل في شرح أوطا جواز الجمع) • منها مختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف أن الجمع  
سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض المسالك من أن تقديم العصر عند أي حنيفة واجب لصياحه  
الجماعة فينبغي أن يجعل للوجوب اللغوي عيني التيقن (الأول تقديم الأحرار بالجمع على ما)  
وقبه إيماء الى أنه لو كان محررا بالعمرة عند أداء الظهور وشور بالجمع عند أداء العصر لا يجوز له الجمع  
كما هو عند أي حنيفة خلافا لهم ولو كان محررا بالعمرة عند الصلاة لزم محررا بها لكل (فإن ملي

الظهر) أي بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصل إلى العصر لم يجز العصر) أي  
 الا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافاً لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه  
 هو وجود الاحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان  
 الصحيح على ما قاله الزيلعي هو انه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم  
 الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر  
 ولا يتصور ان يفعله بخلافه الاسموا أو نسباً فلذا قال (ولو صلى الامام الظهر والعصر  
 فاستبان) أي ظهر وتبين (ان الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وان الظهر  
 صلى بغير وضوء والعصر به (أي بوضوء موجد أو غيره) يلزمه اعادتهما جميعاً الثالث الزمان وهو  
 يوم غرة) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو غرة  
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجاً عن الصلاة صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الخبازي في ضمن  
 تعليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للحاجة الى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج الى تقديم  
 العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلي العصر في وقته في موضع وقوفه اذ لا ينقطع وقوفه  
 بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط  
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع أصلاً العصر فيه  
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب انهم في مكان فيه أن الصلاة  
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضاً السعة مواقف عرفات واستواء اما كن فيها من الجهات وانما  
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عزة مع أن تسوية الصفوف  
 سنة تشدق عند الضرورة على أن العبادة في اثناء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل فماتر  
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج غرة الادعاء للخروج عن الامة فانه نبي الرحمة  
 وقد وسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى  
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يضاعف  
 في عرفات وبهذا تنفذ قول المصنف في الكبير كذا ذكره المكان ولم يبينوا أي موضع هو  
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكره الخبازي  
 ظناً أنه حجة له وهو عليه كما لا يخفى على من ادعى مسكته لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند  
 أبي حنيفة خلافاً لهما (فلو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)  
 أي منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجوز  
 ذلك فيجمع بينهما المنفردايضاً ثم حكم الجماعة مع غير الامام الا كبراً أو نائبه كحكم المنفرد لقوله  
 (السادس الامام الا عظم أو نائبه فلو صلى بهم رجل بغير اذن الامام) أي وجمع بينهما (لم يجز  
 العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع  
 الامام جاز) وبما انه أدرك ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل في العصر فقام الرجل بقضى  
 ما فات من الظهر فلما قرع منه دخل في صلاة الامام مع العصر وأدرك شيئاً من كل واحدة من  
 الصلاتين مع الامام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لامع الامام  
 لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافاً لهما ثم من السرائط المختلف فيها ان يكون أداء

تسبح وليلة عشر ولو علم  
 فانها ما يقول وبأى شيء  
 يتلفظ لكان حقاً على الله أن  
 يرزقه الامن يوم القزع  
 الا كبر ويخصه بالرحمة  
 والولاية فقات عليه ابرحان  
 الله تعالى فقال لي هي هذه  
 اللهم اني استغفر لك لكل  
 ذنب قوی عليه بدني بعافيتك  
 وبالله قدرتي بفضل نعمتك  
 وان بسطت اليه يدي بسعة  
 رزقك واحتجبت عن الناس  
 بسترک واتكأت فيه عند  
 خوفی منك على أمانك  
 ووثقت من سطوتك على فيه  
 بجلالك وعولت فيه على  
 كرم وجهك وعفوك



المسلمين جميعا بالامام او نائبه عند أي حادثة حتى لو صلى الله ومع الامام ثم العصر بعد  
او بالعكس لم يجز العصر له الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد بن ابي ادا مات أميرهم وليس فيهم  
ذو سلطان فقدموا رجلا فقام بهم الجمعة يازفوهنا اذا قدموا رجلا يصلي بهم يجزئهم واقب  
المصطفى الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كاجمة لانهم اقرضوه فلو لم يقدروا  
أحد القائمهم الفرض فثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على  
الفرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد النوت وهذه الفضيلة تقوت لاعتدال هذا  
قياس بالاولى للجواز

فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم وهو المشهور  
بمسجد غرة (راح الى الموقف والنامس) أي الذين صلوا معه ويكره التأخير أي تأخيرهم كأنهم  
بعد الصلاة لان التجمل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الافضل ان  
يروح مع الامام) وفيه ان التصف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز  
مع العذر فكيف ترك المستحب وحديثنا لمعنى لقوله لكن الافضل أن يروح مع الامام وان  
كان حاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكره بغیر عذر ثم قوله  
الافضل أن يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادر الى  
الطاعات والمسايرة الى الحيرات هو الافضل فتأمل (فيقفرا كما هو الافضل) والاكمل  
ان يكون المركوب بعيرا (والانقطاع) أي ان قدر عليه (والانقطاع) أي والافضل عليه ما لقوله  
فعلى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (يقرب الامام) أي ان لم يكن زحاما  
ويكون الامام عن يقرب به في ذلك المقام (ويقرب جبل الرحمة افضل) اذا كان خاليا عن الرحمة  
وعن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الخجرات البكار المأقروشات (السود) فانها  
مطنة موقفة صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدنيا  
(خلف الامام) أي ان تبصر (والافق بجنته أو بجذائه) أي قداسه (أو شماله) والاطهران  
شماله أولى من جذائه (واقفا بديه بسطا) أي باسطا يدا غير قابض لهما كما به ينظر أخذ الميض  
بهم ما وصل نزول البركة ليمسح بها الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرا) لان مسجدا  
مليحا حامدا (عليه السلام) صلى الله عليه وسلم داعيا أي بالدعوات الماثورة وغيرها وقد جعت  
الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية فائلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المجمع  
ويحمله اللهم الى أسألك من خير ما سألك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما  
أسألك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نَعْفُركنا وترحمنا لنكونن  
من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم ونب علينا انك أنت التواب الرحيم  
(مستغفرا) ولولا الذي وأقارب وأحبابه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن  
يقول رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين  
يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين  
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسأني بعض الدعوات  
الماثورة بخصوص وقصة عرفة (ويحمد في الدعاء) أي التضرع والالاحاح والاكثار

فصل برب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر لي يا خير  
العالمين اللهم اني استغفر  
لكل ذنب يدعوا الى غضبك  
أو يدين من خطك أو يميل بي  
الى ما نهيتني عنه أو يبعثني  
عما دعوتني اليه فصل  
يا رب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير العالمين  
اللهم اني استغفر لك لكل  
ذنب أسأت اليه أحد من  
ملائكتك بنوائي أو خدعتني  
بجباي فعملته منه ما جهل  
وزيت له ما قد علم  
ولقيتك غدا

والاستغفار (ويقوى الزجاء) أى بغلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أى في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالخشية أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فمن جهر بالذكر والدعاء انكم لاتدعون أصم ولا غافيا وانكم تدعون سميعا قريبا ورب يحبها كما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادى عنى فالى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (ويكرر الدعاء) أى كل دعاء يدعو به (ثلاثا يستفتح به بالتحميد والتعبد والتسبيح) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسماؤه يقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين واتباعه الممتعين الى يوم الدين (ويختتمه) أى كل دعاء (بها) أى بالمذكورات من التحمد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو افعل وفى الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبرانى فى الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال لبيك اللهم لبيك ثم قال اغما الخير خيرا الاخرة وفى رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم فى وقت سعيه وكثرة اتباعه وكالملتصقة صدر عنه أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحواله للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها والايام بانه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبى شيبة موقوفا عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة يرفع يديه ويقول الله أكبر والله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهتدي بالهدى ونقضى وفى رواية واعصمى بالتقوى واغفر لى الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعل لى حجام برورا وذبا مغفورا ثم يديه فيسكت قدر ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يهود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أقاض وأخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقى عن على رضى الله تعالى عنه قال كان أكر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذى تقول وخيرا مما تقول اللهم لك صلاتى ونسكى ومحبتى وممانى واليك ما أتى ولك ربى ترى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى أسألك من خير ما تجى به الريح وأعوذ بك من شر ما تجى به الريح وأخرج الطبرانى فى الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهتدي بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لى الآخرة والاولى ثم يخفف صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أحرمت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف المعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبت من خير خفية البنا ويسره لنا وما كرهت من شئ فمكرهه البنا وجنبناه ولا تنزع منا الاسلام بعد اذهابنا وأخرج الطبرانى فى الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكافى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلايتى ولا يخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجيل المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسئلة المسكين وابتل اليك ابتهال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضرووم خضعت لكرهية وفاضت لك عينا وتوكلت لك جسده ورغم أنه اللهم لا تتجلى بدعائك ربى شقيا وكن لى رؤفا رحيميا خيرا مسئولين يا خير المعطين وأخرج البيهقى فى

بأوزارى وأوزار مع  
أوزارى فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لى يا خير الغافرين  
(اللهم) انى استغفرك لكل  
ذنب يدعو الى الفى ويضل  
عن الرشيد وقل الوفى يعنى  
التالد ويحمل الذكر وقل  
العدد فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفر لى  
يا خير الغافرين (اللهم) انى  
استغفرك لكل ذنب  
اتعبت فيه جوارحى فى ابل  
ونهارى وقد استترت حياء  
من عبادك بستر ولا ستر  
الاماس تترى به

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم بقصد عبادة  
 بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على  
 كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد  
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وعابناهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ابراهيم  
 ما جواه عبدي هذا سجنى وذللى وكبرنى وعظمى وعرفى ورائى على وصلى على نبي اسدي  
 يا ملائكتى انى قد عثرت له وشفعتى فى نفسه ولوسألتى عبدي لشفعتى فى أهل الموقف انتهى وروى  
 بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال فى الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة  
 والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن  
 على كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائى ودعاء الانبياء قبلى بعرفة  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل  
 فى سمعى نورا وفى بصرى نورا وفى قلبى نورا اللهم أنشرح لى صدرى ويسر لى أمرى رأسى  
 من وساوس الصدر وثبت لى الأمر وعذاب التبر اللهم انى أعوذ بك من شرا ما لى فى الدارين  
 ما لى فى الهار وشرا ما تهب به الريح وشرا ما أتى الدهر وأخرج الجندى عن ابن جريح قال قال  
 بلعوى انه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم فى الموقف ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة  
 حسنة وقنا عذاب النار (فقه) أى الامام وغيره (هكذا) أى مستقبلاداعيا الى عز  
 الشمس لما أخرجه البيهقى فى الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت رجلا يقول  
 فاذا سلم من عبادة الله فى الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد  
 وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا  
 الله ربنا ورب آبائنا الاولين فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر الى وقال حدثنى  
 عن أبيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى  
 شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيت أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه ايماء الى دفع اشكال مشهور  
 وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائى ودعاء الانبياء قبلى بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشارة الى جوابه بان الله تعالى يعطى على هذا الشئ أفضل مما يعطى على  
 الدعاء واجب أيضا بان عرض الثناء هو تعرض للدعاء لى هو أبلغ فى مقام الاعتناء لكن بشرط  
 الاقل المراد به مطلق الذكرا ما أخرجه ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهد عن قراءة  
 القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكرا قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى  
 عليه وسلم من شغلته القرآن عن ذكرى ومسئلتى أعطيت أفضل ما أعطى الذاكرين والساقية  
 هذا وأخرج ابن أبي الدنيا فى كتاب الاضاحى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه قال وهو  
 بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس فى الارض يوم أكثر عتقا  
 من يوم عرفة فأكثروا فيه من قول اللهم اعتق رقبتى من النار واسع لى الرزق  
 واصرف عني قسوة الجن والانس فانه عامة ما أدعوا ليه ويروى عن النضر بن عبيد الله انه لم يزل  
 عشية عرفة على رأسه ماء من ماء غفرته (وبلى) أى الواقف (ساعة فساعة) أى بعد  
 ساعة (فى أثناء الدعاء) أى جنسه من الدعوات فان التلبية حال الاحرام من أفضل العبادات

فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفر لى يا خير العافرين  
 (اللهم) انى أستغفر لك لكل  
 ذنب قصدتى فيه أعدائى  
 لو كنتى قصرت كيدهم عنى  
 ولم تمنهم على فضيحتى كانى  
 لك مطيع ونسرتنى حتى  
 كانى لك ولى والى متى يارب  
 أعصى فتعلمنى وطالما  
 عصيتك فلم تؤاخذنى  
 وأنتك على سؤفعلى  
 فأعطيتنى فأى شكر يقوم  
 عندك بنعمة من نعمك على  
 فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفر لى

(ويعلمهم) أي الامام القويم (المناسك) أي مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لأن محل التعاليم وقت الخطبة المعهودة اللهم إلا أن يحتمل على أنه ان سئل عن شيء من المناسك في أثناء الدعاء مثلك (وليحتمل في أن يقطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان خلافه اشارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتبالب بالضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أي ظاهرة وباطنة (وليبتاع من الحرام) أي من استعماله (في أكله وشربه وابسه وركوبه ونظره وكلامه واجذره من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصاً في ذلك اليوم المعتبر (واجتهد في أن يصادف) أي يجتهد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي ان يتيسر من غير حصول ضرر والافتقار قال صلى الله عليه وسلم وقتت ههنا وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة (قبل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهي الفرجة وما اتسع من الارض (المستعملة) أي المرتفعة بالفسبة الى سائر أرض عرفات (التي عند الصخرات السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك) وأما ما في بعض النسخ موافقاً لما في الكبير من زيادة قبالة كمين فصدر عن غير يقين ثم اليقين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة والبناء الرابع) أي الموضع في رأس العين (عن يسارك بقليل وراه) أي وراء ذلك الموقف (فان ظفرت عوقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والاقف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والاما كن التي بينهما فاعلى سهلها تارة وعلى جنبها الاولى وعلى حزمها على صعيها (أخرى رجا أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش البال فالاولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير قعود ولا قصور وأما صعود الناس الجبل فليس له أصل أصلاً وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وابتعاد النيران عليه لئلا يعلو عرفة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاض من عرفات وهو يقول اليك تعدد وقلقا وضيقنا \* مخالفين النصارى دينها كذا في الدر المنثور وقال صاحب القاموس قلق وضيقنا بطننا غزلا وفي النهاية الوضيق بطن منسوج بعضه على بعض يشد به الرحل للبعير كالخزام للسرير

\* (فصل في شرائط صحة الوقوف) هي أي من سبق الاحرام وغيره (وقدر الغرض) منه وهو ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالغسل (ومسحبه) كدعائه (ومكروهاته) كالغفلة في حاله (اماً شرائطه) أي الخمسة (فالاول) أي منها (الاسلام فلا يصح وقوف الكافر) كما سبق (الثاني الاحرام) للزوم تحقق الاحرام وجود الاسلام بسبب النية والتلبية قائم ما فرضان فيه ولذا لا يجوز لاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علماء الاعلام ثم المراد الاحرام (بجمع) أي لابعرة (صحيح) أي معتبر شرعاً (غير فائت) يدل عنه أو يبين منه لكن فيه انه لا يقال من شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيبي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يجوز

يا خير الغافرين (اللهم) اني  
أسئلك لكل ذنب قد مت  
اليك توبتي منه وواجهتك  
بقسبي بك وآليت بنبيك محمد  
صلى الله عليه وسلم وأشهدت  
على نفسي بذلك وأبوءك  
من عبادك اني غير عالم الى  
معصيتك فلما قصدت اليه  
بكيد الشيطان ومال بي  
اليه الخذلان ودعيتي نفسي  
الى العصيان استترت حياء  
من عبادك جرأة مني عليك  
وأنا أعلم أنه لا يكفني منك  
ستر ولا باب ولا يحجب نظرك  
حجاب خالقك في المعصية  
الى ما نيتني عنه

نوع مساححة لان الشرط حكم وجوبى تقدم ما لا يتعلق به أمر عدى تأخر (ولو وقف صغير محرم)  
 أى مطلقا (أو محرم بعمره أو محرم ما يحج فائت ليصبح وقوفه) ان كان المراد يحج فائت أى فائت  
 الآن بأن سبق له الوقت ومخرج زمانه فهذا الأبا من به لكن أخذ من العبارة حتى يتبين  
 اذا انحلت الفائت بعمره ثم أحرم يحج صح احرامه ويتحقق شرط وقوفه فى قابل وان كان المراد  
 محرم ما يحج فائت له قبل ذلك نقوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حيث ذكروا الكلام فى قوله (وكذا  
 محرم ما يحج فائت له قبل ذلك نقوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حيث ذكروا الكلام فى قوله (وكذا  
 لو وقف باحرام حج فاسد) ثم قوله (المسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام فى صحة  
 الوقوف وعدمها (وان لم يصح) وفيه انه اذا لم يصح الشئ فكيف يلزمه المضى فيه والحاصل  
 انه أراد اذا أحرم وأفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان  
 كان يلزمه الوقوف والمضى فى بقية أفعاله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس  
 كفساد الصلاة وبني صورة أخرى وهي انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلا أحرم يحج  
 مجددا لا يصح له ذلك (الثالث المكان) أى عرفات (فلو أخطأه) أى فضاها عن قومه ونسائه  
 وجهه له (لم يجز وقوفه بغير عرفة) أى ولو بطن عرفة (الرابع الوقت) أى الزمان (وأوله زوال  
 الشمس يوم عرفة) أى حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا للحنابلة فان زمان  
 الوقوف عندهم يصح فى يوم عرفة مطلقا واما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخره طلوع الفجر  
 الثانى) أى الصادق المعبر عنه بالصبح المستند دون المستطيل المشبه بذب السرحان المسمى  
 بالصبح الكاذب (من يوم الحرة) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس كونه شبه عرفات  
 وقته) الطاهران هذا ركنه اعدم تصور بدونه نعم وقته شرطه ثم كونه فيه يكتفى لحصول الفرض  
 الذى هو الركن (ولو لحظة) أى ساعة لغوية (سواء كان نوبا) أى للوقوف أو الحج (أو لا) أى  
 لا يكون نوبا والى كنه بشرط تقدم احرامه (عالم بأنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه  
 (أو جاهلا) أى غافلا أو مستغفلا عنه (ناغما أو يقظان) أى مستيقظا مستنيها (مستيقظا ومعنى  
 عليه مجنوبا) كان حقه ان يقول عافلا أو مجنوبا لان الانغماس فى غشى العقل وبغلبة  
 والجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق به ما من جهة احرامه (أو سكران) أى بوجه  
 مشروع أو بغيره وكان حقه ان يقول صاحبا أو سكران لا كما قال فى الكبير عافلا أو سكران  
 (مجنزا) أى ما را غير واقف (مسرحا) كان الاول ان يقول أو مسرحا لا يتوهم ان يكون  
 مصفا لما رافقه اعيد اجترارها (طائعا أو مكرها محذورا وجنبا حائضا أو نقاء) وكذا تأخر  
 الشروط المعتبرة فى صحة الصلاة من كونه عاريا أو لابسا أو قائما أو جالسا (ليلا) أى ليلة الحرة  
 الذى بلى الوقفة الى طلوع الفجر (أو نهارا) أى بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار  
 على الليل وذلك لما فى المحيط وغيره ان الليل كاهنا تابعة للأيام المستقبل لا الايام الماضية الا فى  
 الحج فانها فى حكم الايام الماضية فليلا عرفة تابعة ليوم التروية وليلا النحر تابعة ليوم عرفة  
 (واما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحظة قليلة وهي الساعة اللغوية دون  
 التجموعية والعرفية ثم لا يظن فرقا بين القدر المفروض وبين الشرط الخامس الذى هو كونه نوبا  
 بعرفة فى وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أى فيه كما فى نسخة يعنى فى الوقوف وهذا من وقته بعرفة  
 قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى ان يقال

ثم ما كشفت الستور ما ترى  
 بأولئك كاني لا أزال لك  
 مطيعا وإلى أمرك مسرعا  
 ومن وعيدك فأرغافليت  
 على عبادك ولا يهلم سريرى  
 غيرك فلم تسنى بغيرهم  
 بل أسبغت على مثل نعمتهم  
 ثم قضاتى بذلك عليهم كاني  
 عندك فى درجتهم وما ذاك  
 الا لحكمك وفضل نعمتك  
 فضلا منك على ذلك الحمد  
 يا مولاي فأسألك يا الله كما  
 سترته على فى الدنيا ان  
 لا تنقضنى به يوم القيامة  
 يا أرحم الراحمين فصل وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد واغفرولى  
 يا خير

الوقوف بعد تحققة مطلقة الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا  
 صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جز من الليل) وهما ملازمان ولا يتصور  
 انفكاكهما الا من وقف في آخر جز من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس صار من  
 غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليل فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مرت بعرفات ليل  
 لا يلزمه شيء لأن امتداده ليس بواجب على من وقف ليل أو ما اذا وقف ثم ارا فيجب عليه امتداده  
 منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبيرة قدر الواجب عليه الامتداد من حيث تزل الشمس الى  
 ان تغرب فغير صحيح على إطلاقه بل مقيد بزمان الوقف قبل الزوال أو عنده وأما ان وقف بعده من  
 حين وقف يجب الامتداد (وأما سنه فالغسل) كما سبق (والخطبة) أي بمجدعة (وكونها) أي  
 الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان  
 هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستقلة الا ان لها تبعية بالوقوف فلذا  
 عدّه من مبادئها (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجميع (بلا  
 أخير) وفيه انه يجوز ان يكون بعرفات يوم عرفة ويؤنه من أول الزوال لكنه مسمى بترك  
 السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من  
 الزوال الى الغروب قد دبر (والدفع مع الامام) أي لا قبله (والافاضة في الحال) أي لا بعد  
 (بعد وقوف جز من الليل) أي ولو تأخر الامام بعد زواله أو غيره (وأما مستحباته فالاكثر من  
 التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عدّه من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام  
 (والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والنضرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة  
 (والخشوع) أي المقرون بالخضوع (وتقوية الزجاء) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف  
 بقرب الامام) أي ان كان في قربة قربة للمقام (وخلفه) أي مع قربة وكذا عيسته ويساره ويجوز  
 قدّامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى  
 القبلة) وهي عين التكعبة والجملة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالفرار عن الاشغال  
 لحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة  
 السماء التي هي قبله مطابق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا  
 واقتناحه وختمه بالجد والصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطابق الدعاء (والطهارة) أي  
 الظاهرية والباطنية (والاصوم لمن قوى) أي قد وعابه بلا مشقة حاصله لديه (والقنطرة للضعف)  
 أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى الى أن يكون مؤدى  
 الخلق وأما ما في الثانية ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يعجز عن اداء  
 افعال الحج فبني على حكمه الاغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من انه لا يكره الحاج الصوم في يوم  
 عرفة عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فينتدّ تركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن  
 الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقيل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لا لاسيء خلقه  
 فيوقعه في محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لانه يعجز عن اداء افعال الحج انتهى وقد  
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القوة الا انه أراد دفع الحرج عن الأمة لكنه  
 لم ينه أحدا من صومه فلا وجه لكرامته على الإطلاق بل لا بد ان تقيد بالتزنيه على الوجه

الغافرين (اللهم) اني  
 أستغفرك لكل ذنب سهرت  
 فيه ليلتي في الذنوب في الثاني  
 لا يمانه والتخلص الى وجود  
 تحصيله حتى اذا أصبحت  
 حضرت السك بحاجته  
 الصالحين وأما ضمير خلاف  
 رضاك يا رب العالمين فصل  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 في آخر الغافرين (اللهم)  
 اني أستغفرك لكل ذنب  
 ظلمت بسببه ولما من  
 أولياك أو نصرت به عدوا  
 من أعدائك أو تكلمت  
 فيه لغيب محبتك أو نهضت  
 فيه الى غير طاعتك أو ذهبت  
 فيه الى غير أمرك فصل

البشر روح فيما تشتم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (لشمس الالعذر) أي منك أي الجاهل  
 ولا يستقل من الشمس في الموقف إذ لم ينسأ لذلك عن دعائه (وترك المحاسبة) وهي المجادلة  
 والمناورة مع المكارة، والرقعة بحيث يجرى إلى العداوة ويخوضها من المحاسبات الدورية بخلاف  
 المناياقات في الأمور الدينية (والاكتنا من أعمال الخير) من اطعام الطعام وسقي الشرب  
 والتصدق على الفقراء والأحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتياق الرقاب وإمثال  
 ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الراح إلى الموقف بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرفة)  
 والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الامام مالك كما صرح به الكرماني بأنه يجوز  
 الوقوف بم حيث قال قال مالك في من عرفة حتى لو وقف بعرفة أجراً وعليه دم كذا روى  
 القاسمي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقه ما جمعا ونص أصحابه أنه لا يجوز أن  
 يقف بعرفة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القراءتين نص من المالكية اتفقا الأربعة على عدم  
 جواز الوقوف بعرفة فاهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام واعلم أن ظاهر كلام  
 القدوري والهداية وغيرهما في قواهم عرفه كلها وموقف الايطن عرفة ومن دافقه كلها موقف  
 الاوادي محسر ان المكاتب ليسا مكان وقوف ولو وقف فيهما لا يجزيه كما لو وقف في منى سواء قلنا  
 ان عرفة ومحسر من عرفة ومن دافقه أو لا وهكذا طاهر الحديث وكذا عبارة الاصل عن كلام  
 محمود وقع في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فجز من أجزاء من دافقه إلا أنه  
 لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به أجراً مع الكراهة رد كرماني  
 هذا في بطن عرفة أعني قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك  
 وأخبرناه وادي الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادي  
 محسر ولا ينبغي أن الكلام في ما واحد وما ذكره غيره مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه  
 كلامهم عدم الأجزاء (والدور على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستزمام حاترك السنة  
 (والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الإساءة لأن ترك الغفلة خصل مستحقة فكراهته تنزيهية  
 وتأخير الأفاضة بعد العروب أي من غير ضرورة (والنوجه قبل العروب) وهو خلاف  
 الأولى لأنه يجوز أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لأصحابنا  
 إذا كان بعد الزحمة فإنه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالنوجه  
 الأفاضة بالمروج قبل العروب فهو حرام موجب للأثم لكن قوله بطريق الوصول (والم يجاور  
 حدة ودعرة) صريح في إرادته المعنى الأول فتأمل (وأداء المعرب بعرفة) وكذا أداء العشاء  
 بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله إلى مزدلفة في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال  
 أنه حرام لأن الجمع عرفة واجب وأداءها حينئذ فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته  
 مكانه وزمانه علمكروها ثم فساد ما وقوف لأنه يجب عليه الإعادة ما لم يطلع القبر فاذا لم يعدها  
 انقلب صحة وهذا يقتضي قواعدا وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي أن يصلي المغرب  
 في وقتها والمساكن في إفرادها وجمعها مع غيرهما مع تقديم أو تأخير (والإيضاع) أي الإسراع  
 في السير راكبا أو ماشيا وفيه اختلاف كثير فمقل كما قال (أن أدى إلى الإيذاء) فالإيضاع  
 مكروه والإيذاء حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فليسهم السكينة والوقار وإن وجد

وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفره لي يا خير العارفين  
 (اللهم) إلى أستغفر لك لكل  
 ذنب يورث الضغناء ويحل  
 البلاء ويسبب الاعداء  
 ويكشف الغطاء ويحبس  
 القطر من السماء فصل  
 وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفره لي يا خير العارفين  
 (اللهم) أني أستغفر لك  
 بكل ذنب الهائي عني  
 هديتني إليه أو أمرتني به  
 أو نهيتني عنه أو دللتني عليه  
 عما فيه الخطي والبلوغ  
 إلى رضاك واتباع محبتك  
 وإيثار القرب منك فصل  
 يارب وسلم



فرجة اسرع من غير ان يؤذى أحد ففي المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذاء البعض فيكره حتى ان أمكنه الاسراع بلا اذى فالسنة ان يسرع فيقتي بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الايضاع فيه سنة وليسنا نقول به انهمى ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الاقل صاحب المحيط والكرمانى والزبلى والطرابلسى والشهينى انتهى ووجه عدم المنافاة ان من يقول الايضاع سنة يشترط ان لا يترتب عليه اذية وامان شاهد الايضاع في هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الاضاعة بانه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتي في فصله

\*(فصل في حد ودعرفة) وفيه اختلاف كثير فقيل كما قال (الحد الاول ينتهى الى جادة طريق الشرق) أى المشرق كما في نسخة (والثاني الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات) أى ينتهى الى أطراف الجبال التى من وراءها (والثالث الى البساتين التى الى قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة)

\*(فصل في الدفع قبل الغروب) فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده أى بعد الغروب (فلا شئ عليه) أى انفاقا (وان جاوزه) أى حد عرفة (قبله فعليه دم) أى قابل لل سقوط بالعود اليه في وقته (فان لم يعد أصلا) أى مطلقا (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه لم يدارك ما فاته من الاقضاة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كما في الفتح وهذا هو المختص والافقيه ان استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فيمنع ان لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الا ان يقال سقط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو نذر بفتح النون وتشديد الدال المهمة أى نذر به) أى بالعلبة عليه (بعيره) أى مثلا (فاخرجه) أى فحمله على خروجه اضطرارا (من عرفة قبل الغروب لم يمه دم) وفيه ان ترك الواجب لعدم سقوط الدم (وكذا لو نذر بعيره) أى شرده وحده (فتبعه) أى صاحبه باختياره لاخذ

\*(فصل في اشتباه يوم عرفة) واذا التبس هلال ذى الحجة أى اشتبهت غرته بسلح ذى القعدة (فوقفوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبيين بشهادة) أى مقبولة وفي الكبير شهادة قوم (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقفهم صحيح وحجهم تام) أى كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولا ويقول قد تم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجوزهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تقريره على ما سبق فالظاهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجوزهم وكذا لو وقفوا في الحادى عشر لا يجوزهم (ولو شهدوا) أى الشهود وعند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليله تكون الدلالة عامر شهره (فان بقي من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف) أى فيها وتقبل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعد تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفره لى يا خير  
الغافرين (اللهم) انى  
أستغفر لك لكل ذنب نسيت  
فأحسبته وتماوت به  
فأنتبه وجاهرتك به فسترته  
على ولو ثبت اليك منه  
لغفرته فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لى  
يا خير الغافرين (اللهم) انى  
أستغفر لك لكل ذنب توقعته  
منك قبل انقضائه تجبيل  
العقوبة فأمهلتنى وأسبغت  
على ستر فلم آل فى هتكه عنى  
جهدا فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل

(ذات يوم) أي فيتحالون بأفعال العمرة من أحرامهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يترك الوقوف وأما المشاة) جمع المشاة (وأصحاب الثقل) من أرباب العيال وأصحاب الأوزال الثقال (فلا يدركونه لم يسجل تلك الشهادة ويقتضون الغد بعد الزوال وان كان) أي بحال (يمكن الوقوف) أي يمكن ان يلقى الامام الوقوف (مع أكثر الناس) وقف مع أكثرهم الا انه قد ترك ضعة الناس جاز وقوفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فالعسير فيه الاعم الاكثر لا الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روى عن محمد انه اذا جاء الامام امر مكشوف وهو يسير على الذهاب الى عرفة ومن أسرع معه بلذهب هو وليتقف ومن لم يقف معه فانه الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان تقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من العدل لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذي تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا اذا كان القوم يقفون على الوقوف على ما أمروا به ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون الى الوقوف بها لئلا تقبل فيه شهادة العدلين وتصله ما في شرح الكثران شهدوا يوم التروية ان اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا لا يمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشرين فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم لئلا لانهم اراهم كذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف لئلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغدا استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رواه اعماسه الهلال (لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يعدوا الوقوف مع الامام وان لم يعدوه فقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رد شهادتهم كالأوقوف (وعليهم أن يحاولوا بعد مرة وقضاء الحج من قابل) وكذلك الوقوف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم فجههم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استيقوا أنه يوم الحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الله - لا في أول العشر من ذي الحجة) فرأى الامام أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم الحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (اجزأهم ولو خافه الشهود ووقفوا قبله لا يجوزهم ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم رؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس) تأكيده لما قبله وكان الاولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لانه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو مختار صاحب التحرير والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكثر والجمع والبقاية الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطالع بلدهم اذا كان بينهم مسافة كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر)

سبحان محمد واعفوه لي يا خير القاصرين (الله - م) اني استغفر لك لكل ذنب نسيته عنك في الشك اليه وحذرتني اياه فأتيت عليه وقبحته على فريسته لي نفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واعفوه لي يا خير الغافرين (الله - م) اني استغفر لك لكل ذنب نسيته عنك في رحمتك ويحلي بي نعمتك أو يحرمني كرامتك أو يزيل عني نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واعفوه لي يا خير الغافرين

\* (فصل في الافاضة من عرفة واذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه) أي قبله او بعده

من غير تأخر عنه غير ضرورة (وعليه السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة  
(والوقار) أي الرزاق في الظاهر حرصه الخلة (فان وجد فرجة) أي فناء وسعة (المرع  
المشي بلا إذاء) لان الاسراع سنة والايذاء حرام (وقيل لا يسن الايضاع) أي الاسراع المؤدى  
الى الايذاء والضياع كما تقدم أو لا يسن في زمانة الكثرة الاذى على ما شاهدنا والا فلا وجه لنفي  
سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المنهوم للغوى لا لافاضة بموجب السماع  
في القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة افاضة وفي  
الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير الى منزلة على طريق المأزمن دون طريق ضيق) كما  
تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمن (جاز) أي لكنه خلاف الاولى وأما ما يرويه  
العوام من ان المرور بمابين الميادين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان ليقعهم  
في المهلكة (ولا يقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الزحام) أي شدة المزاجاة  
(أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام أو الغروب) بأن توجه  
قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حد ودعرة) أي لم يجز اوزها بل وقف في آخر  
أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي  
ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة لامام) أي لو تأخر زمنا قليلا لا يعتد في  
العرف تأخرا (جاز) واذا كان كثيرا جاز بعذر وكره غيره (ولو أبطل الامام بالدفع) أي بالافاضة  
بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كل تأخر بعذر أو غيره (ويستحب أن يكون في سيره  
ما يباهي به كبراهمه لا يستغفرا داعيا له على النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكرنا كثيرا بآياها) أي  
وان لم يقدر على البكاء يكون متبائيا (حتى يأتي منزلة ولا يصلى المغرب ولا العشاء بعرفات  
ولا في الطريق) (المسابق) (ولا يعرج على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل منزلة في ينزل بها)

باب أحكام المزدلفة \*

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى منزلة) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا  
وتواصعا لانها من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر)  
أي كل من المشى والغسل (وينزل بقرية الجبل قرح) أي ان تيسر وهو يضم القاف وفتح الزاي  
جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشعر الحرام وهو أفضل مواضع منزلة (عن عين  
الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس  
من الرفيق

\* (فصل في الجمع بين الصلاتين) يستحب التججيل في هذا الجمع (أي فلا ينبغي ان يؤخره الا بعذر  
فيصلى الفرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي ثقله ان كان في أمن  
ورضى المسكر به (وينبغي جاله) أي لانه أهون عليهم امن وقوفها أولا رادة حفظها كما يدل عليه  
قوله (وبعقلها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالعقال وهو الجبل الذي يربط به ومنه قوله صلى  
الله عليه وسلم اعتل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحقق  
دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلى وحده أو جماعة (فصلى الامام المغرب) أي صلواته  
(بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

(اللهم) انى استغفر لك لكل  
ذنب عيرت به أحدا من  
خلقت أو قبحت من فعل أحد  
من برك ثم تسجد عليه  
واتهكته جرأة منى عليك  
فصل يا رب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر له يا خير  
الغافرين (اللهم) انى  
استغفر لك لكل ذنب تبت  
اليك منه وأقدمت على فعله  
فاستحييت منك وأنا عليه  
ورهبتهك وأنا فيه ثم  
استقلته منه وعدت اليه  
فصل وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر له يا خير الغافرين

ما يجمع تأخير أو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يبعد الاذان ولا الإقامة للعشاء بل يكتفى  
 بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس  
 على الجمع الاول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضا (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي  
 سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما سرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سبحانه  
 وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشغل بشئ آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة  
 (فإن تطوع) أي مطلقا (أو شاغل) أي بما يبعد قصدا في العرف (أعاد الإقامة للعشاء دون  
 الاذان) خلافا لفرحيث بعدهما وقيل تعاد الإقامة في التطوع والاذان في التعشي وقيل  
 الفصل بالنقل اذ لو فصل بثلاثة لا يعاد الاذان اتفاقا على ما في شرح المدر (وينوي المغرب أداء  
 لا قضاء) كما سرح به في البحر الآخر وغيره خلافا لما به وجهه العامة فانه صلى الله عليه وسلم قال  
 لمن قال له في وقت المغرب أما نصلي بارسول الله الصلاة أمامك أي وقتا وراياك (والجماعة سنة)  
 أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال انه واجب ان لم  
 يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقا (فلو صلاهما  
 وحده) أي منفردا (جاز) أي ولو جمعا لكن الافضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع الامام  
 كأي الطحاوي وأما ما ذكره البرخدي في شرح النفاية معزيا إلى الروضة من انه لا يجمع بين المغرب  
 والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذي سلطان عند أي حنيفة وعندهما يجمع بغرامام فهو خلاف  
 المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرا هذا الجمع الاسرار بالجم) أي لا بالاعادة مرة فلا  
 يجوز هذا الجمع لعبر الحرم بالحج وأما ما ذكره الامام الحنبلي من ان الاحرام لا يشترط بجمع  
 لمزدلفة فغير صحيح لتصرحهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا الا باحرام الحج (وتقديم  
 الوقوف بعرفة عليه) أي سواء وقفتهم ارا أو لا أما لو قدم هذا الجمع عز دلفة ثم وقت فلا يجوز  
 جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني أعم كاقصده  
 بقوله (فأما الزمان فليله البحر) أي إلى طلوع فجر العبد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى  
 الصلوتين أو أحدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد التجار وعنها إلى متى مثلا (لم يجز)  
 أي جمعه في غيرها (وعليه أعادتهما إذا وصل) وكذا إذا رجع وفي تلخيص العقول للمعجمي  
 إذا صلى المغرب في يوم عرفته في وقتها في الطريق أو بعرفات يجب عليه الاعادة عند ما خلا فالإبي  
 يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلاها في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالإجماع أي بالاتفاق إلا أنه  
 لا بد أن يقصد بأن صلاهما في مزدلفة (ولا يصلي) أي أحدهما (خارج المزدلفة) أي مطلقا  
 (الا إذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي فيه كما في نسخة (حيث هو) أي لصرورة اذ رآه وقت  
 أصل الصلاة ووقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو متى وشوها وهذا  
 لا خلاف وهو نامسئلة مههمة معرفتها متعينة وهي انه لو أدرك العشاء ليلة العيد وخاف  
 لو ذهب إلى عرفاته يفوته العشاء ولو أنه تغل بالعشاء يفوته الوقوف فقبل يشغل بالعشاء وان  
 فاته الوقوف لأن فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها عصبية بخلاف فوت الوقوف فانه  
 لا سرج على صاحبه إذا كان عن عذر ويمكنه المداولة فان الحج وقته متبع إلى آخر العمر مع  
 أن حصول الوقوف أمر موهوم أو متناون وهذا محقق قطوع على انه ليس في الشرع انه

(اللهم) اني استغفرك لكل  
 ذنب توركت علي ووجب في  
 شئ فعلته بسبب عهد  
 فاهدتك عليه أو عقد  
 عقده لك أو ذمة آليت بها  
 من أجلك لاحد من خلقك  
 ثم نقصت ذلك من غير ضرورة  
 لمنتني فيه بل استترتني عن  
 الوقاية البطر واستغفرتني  
 عن رعايته الاشر فاصل  
 وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفر لي يا خير الغافرين  
 (اللهم) اني استغفرك لكل  
 ذنب خلقتني بسبب نعمة  
 انعمت بها علي فتقويت  
 بها علي معاصيكم وخالفت

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع  
 الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة النقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الراجح  
 خلافا للتووي قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في  
 طريق الحج أو يؤديه على وجوه غير جائزة كما هو مبين في محله وأذكر صاحب السراج الوهاج انه  
 يدع الصلاة ويذهب الى عرفات وكأنه نظر الى دفع المخرج بالنسبة الى المبتلى به في هذا الوقت  
 فان قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت  
 الحج من التحال بالفعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه صعب الوصول وشديد الحصول  
 وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصلى  
 الفرض ما شيا وميما على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا وهذا قول حسن  
 وجمع مستحسن خلافا للمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينفيه وينبغي أن  
 يكون هذا في حج الفرض والنقل قلت وهذا متعين فيه - إلا ان النقل يصير فرضا بالشرع وفي  
 احرامه اجاعا وحكم فوته - ما واحدا اتفاقا ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يعد هـ ما حتى طلع  
 الفجر عادت الى الجواز) انتهى وهو في غير محله اذ موضعه انه لا يصليهما في عرفات أو في الطريق  
 فانه لو صلاهما في غير من دقة في وقتيهما فانه يجب عليه اعادتهما فيهما فلو لم يعد هـ ما حتى طلع  
 انقلب صلاة المغرب الى الجواز بعد ما حكم عليه بالفساد فان ذلك الحكم موقوف لايجاب  
 الاعادة والا فقد صلاهما في وقتيهما الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب  
 والعشاء الى من دقة واجب كما صرح به البرزوي ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام  
 وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مسمى أكثر الشراح لكن الظاهر ان  
 المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لانه ما ثبت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين  
 الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلى المغرب ثم يعيد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلع  
 الفجر عادت العشاء الى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (وقت العشاء) أي للصلاتين لكن  
 على خلاف في اشتراطه ففي شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول أبي  
 حنيفة ومحمد فيهما اذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غسوبة الشفق فثم من اعتبر بشرط الجواز لانه كان  
 فقال يجوزته ومنهم من قال لا يجوز فكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى وعليه مسمى صاحب  
 البدائع فقال فيما اذا صلى في غيرها قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار  
 والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز يؤمر بالاعادة في وقتها  
 ومكانها مادام الوقت قائما وكذلك في كشف البرزوي وذكر في المتنق لو صلاها بعد ما جاوز  
 المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور واذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء  
 فلو صلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل ان يأتي من دقة أو بعد ما جاوزها  
 لم يجوز وعليه اعادتهما ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف  
 يجوزته ولا يعيد وقد أساء لترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت الى الجواز وسقط القضاء  
 اتفاقا الا انه يأثم لتركه وعن أبي حنيفة اذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت  
 الاستحباب (فلو وصل الى من دقة قبل العشاء لا يصلى المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها  
 على وعيدك فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد واغفره لي  
 يا خير الغافرين (اللهم) اني  
 أستغفرك لكل ذنب  
 قدمت فمسه شهوتي على  
 طاعتك وأثرت فيه محبتي  
 على أمرك فأرضيت نفسي  
 بغضبك وعرضتها لخطئك  
 اذنم بتي وقدمت اليه  
 انذارك وتنجبت على فيه  
 بوعدك وأستغفرك اللهم  
 وأتوب اليك فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين

غير واحد في غير موضع وأما الذابات بعرفة مثل أوله دى الى متى فيجب عليه ان يعلم سبيلها  
في أوقافهم ما (ويشارك هذا الجمع جمع عرفة من وجوه القول ان هذا الجمع واجب بخلاف جمع  
عرفة فامسنة أو منصب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان  
ولا نائبه) أى من الثاني والمطلب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أى بخلاف الجمع بعرفة  
فانه لا يصح بدون الجماعة (الرابع انه لا تسر له الخطبة) وهذا منسدرح في الشرط الثاني  
(الخامس انه باقامة واحدة) أى عند من يقول به وهو الاصح أكثر من أصحاب المذهب  
(بخلاف الجمع بعرفة فانه باقائتين) أى اتصافا

(فصل في البيوتة بمزدلفة) • وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومعنى لانه يتقرب فيها  
الى الله تبارك وتعالى وألاقترب الناس الى متى بعد الافاضة أو لمجيء الناس الى ابي رافع من  
اللد أو لانهم الأرض مستوية مكسوة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله لانه مقام السبب وذكر  
الطحاوى ان المزدلفة ثلاثة أسماء من دانية والمشرع والحرام وجمع والأصح كما قال الكرماني ان  
المشرع والحرام فيها لا عين الا انه يطلق عليها أيضا مجازا ومنه قوله تعالى قادا أفضم من عرفات  
فأذكروا الله عند المشرع والحرام لانه أريد به المزدلفة بجهة الكعبة ذكر الجهر الافضل وأراد  
المكمل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتة من اسمنة هو كدة الى الفجر) عند ما (لا واجبة) أى كما  
عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية الى الشافعي والمراد به ان يكون  
أكثر السبل فيها (أريدت تلك الليلة بها) أى كدليل ذلك الوقوف به الجهر (ويشغل بالداء) أى  
وغيره من الأذكار وقراءة القرآن والتلبية ونحوها (عقل ما اشتغل به بعرفة ان يسر له ويغني  
اسبابه هذه الليلة) أى (بالصلاة والتلاوة والذكر) أى بأفعاله (والتضرع والسماء) وهذا  
مستدرك ولعل وجه اعادته تعليله بقوله (لانها) أى ليلة مزدلفة (جمعت شرف الزمان) أى  
لكونها ليلة العيدين وجه وليلة عرفة من آخر ايام أشهر الحج عند قوم (والمسكن) أى الحرم  
عروما والمشرع خصوصا (وبسأل الله تعالى ارضاء المصوم ولا يمتن في ذلك) أى لا يتساهل بل  
يسأل بالتضرع الى اساق تبارك وتعالى ليخلص من مظالم الخلق (فان الاجابة موعودة فيها)  
والصواب ان الاجابة الموعودة واقعة في وقوف صبيها المارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن  
مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامة أى الحاجين عشية عرفة بالعبادة واجب  
ان قد غفرت لهم ما خلا الخطا فاني أخذ للمطلوم منه قال أى رب ان شئت أعطيت المطلوم من  
الجنة وغفرت للخطا فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب الى ما سأل قال فخصك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر يا بني أنت وأخى ان هذه الساعة  
ما كنت تفعل فيها الذي أضعتك أهلك الله سنك قال ان عدوا لله ابليس لما علم ان الله  
عز وجل قد استجاب دعائى وغفرت لى أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل  
والنبور فأفخصكنى ما رأيت من يومه

(فصل في الوقوف به الوقوف بها) أى بعد طلوع الفجر (واجب) أى عندئذ لا سنة كما عليه  
الثاني (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أى من تقديم الاحرام والوقوف بعرفة والزمان  
والمكان والوقت الا انه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأقول وقته

(الله - م) الى استغفرك  
لكل ذنب علمته من نفسى  
فأنسيته أو ذكرته أو نسيته  
أو أخطأت فيه وهو مما لا أشك  
ان الله مسألنى عنه وان نفسي  
به مرتبة ليليك وان كنت  
قد نسيته وغفرت عنه  
نفسى فصل يا رب ولم يبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغثرونى يا خير  
العالمين (الله - م) الى  
استغفرك لى ذنب  
وابهتك فيه وقد ايقنت  
انك ترى عليه فتوبت  
ان اتوب اليك منه  
وانسيت ان استغفرك  
منه أتمانيه الشيطان فصل  
يا رب وسلم وبارك

طلوع الفجر الثاني) أي ظهر الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وأخره طلوع الشمس منه فن وقبيل قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لاعتداله) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولواظفة) أي قليلة ولو لحظتها ولحظة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى الاستفراجه) أي إلى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركنه) أي ركن هذا الواجب (فكيفية تميز دلالة) أي دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أي وقوفه (يفعل نفسه أو بفعل غيره بان يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو قائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران نواه) أي الوقوف (أو لم ينوع علم بها) أي بالمزدلفة إنهم يحل وقوف (أو لم يعلم ولو ترك الوقوف بها فدفع) الأول بان دفع (إلى دفعه بدم) أي محتم لترك الواجب (الأذا كان لهله) أي مرض (أو ضعف) أي ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي الناسك (أمرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه ولو مز بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صوابه من غير أن يبيت فيها (جاز) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المرور كما في عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بعرفة (ولو وقف بعد ما أقاض الامام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقوفه لا لأقاض (أو دفع قبله) أي قبل الامام بعد أن وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصلي الفجر) أي قبله (أجزأه ولا شيء عليه) أي من الدم والكفارة (وأما لتركه الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذا التركة الاضائة مع الامام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزاء مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشعر الحرام أفضل أجزاءه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقف الا وادى محسر) بكسر السين المشددة (وحدة المزدلفة ما بين مأزعي عرفة) أي مضيق طريق عرفة (وقرى محسرينا وشمالا من تلك الشعاب) أي الاودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قيل ميل وقيل ميلان وأول محسرين القرن) أي أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذي على يسار الذهاب إلى منى)

\* (فصل) \* أي في آداب الوقوف بمزدلفة (فاذا انشق الفجر) أي فلق الصبح (يستحب أن يصلي الفجر بغسل) بفحتمين أي بشائية ظلمة من آثار الليل من غير اسفار وما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم اسقروا بالفجر فإنه أعظمهم للأجر وأمل وجه تسمية ما فيها من فقره لاوقوف بها والاستعداد للنزول إلى منى (مع الامام) أي الخليفة أو غيره من الأئمة (وان قيل في فردا جاز فاذا فرغ منها فالمستحب أن يأتي الامام والناس) أي عمومهم (المشعر الحرام) أي أن لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذي عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أي خلف الامام أو عيونه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح ان أمكنه ولا فتيته أو بقر به) في القاموس المشعر الحرام وتكسر معه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم وهم من ظنه جبيلا بقرب ذلك البناء انتهى وفي الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذي يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا صحح الشافعية ان المشعر الحرام هو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين في تفسيره وقزح جبل صغير في آخر مزدلفة وفي القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما يزرعه العوام ان من طلع إلى سطح البناء فيه ونزل

على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب دخلت فيه بحسن ظني فيك أنك لا تعذبني عليه ورجوتك لمغفرته فأقدمت عليه وقد عولت نفسي على معرفتي بكرمك ان لا تفحصني به بعد إذسترته على فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب استوجبت به منك رذلاء وحرمان الاجابة وخيبة الطمع وانقطاع الرجاء فصل



على رأسه من درجة في وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل  
النفس ونحوه فهو باطل لأصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق  
العباد إذا كان حجة مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهل ويحمد الله تعالى ويثني عليه  
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطا) أي مبدو وطعن  
(يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجه ولا يزال كذلك إلى أن يفر  
جدا) أي استقارا كثيرا (وهو) أي على ما روى عن محمد بن حذو (أن يثني من طلوع الشمس  
تدريج كعتين أو نحو ذلك) أي هذا الطريق القريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة)  
أي قلوبا وقف أو لا ثم صلى مسجرا جاز والله أعلم

• (نص مسلم) في آداب التوجه إلى منى (فإذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة  
(وأستفرج جدا فالسنة أن يفيض مع الإمام) أي مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما يختص  
القدوري فإذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي إلى  
منى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في التكميل وهذا  
خلاف ما تقدم إلا أن يراد به الجواز لا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد إذا أفاض  
قبل طلوع الشمس من المشعر فأتى منى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين  
طلوعها أو بعدها والحاصل أن الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الأفاضة من المشعر  
الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو مزدلفة لا يكون مخالفا لسنة (فإن تقدم على الإمام أو  
تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولاشئ عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء  
أفاض معه أم لا (لا يلزمه شئ ويكون ميبأ) تركه السنة والحاصل أن الأفاضة مع الإمام من  
مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفه فانه واجب (فإذا دفع) أي أفاض (فليسكن  
بالسكينة والوقار شعاره) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرة (والأذكار) فإذا بلغ بطن محسر  
أي أول واديه (أسرع قدر رمية حجران كان ماشيا وسرلدا بته) أي للامراع (أن كان راكبا)  
وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة قد روى أحمد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في  
وادي محسر أي أسرع وفي الموطن ابن عمر كان يحركه راحلته في محسر قدر رمية حجر وسعى  
بذلك لأن قبل أصحاب القيل حسرة أي أمني وقيل لأن إبليس وقع فيه فحسرا ويسعى  
وادي النار لأن رجلا أصاب فيه فزلت عليه مار فأسرقته كذا ذكره المحب الطبري ويقول  
في مروره اللهم لا تقبلنا به ضحك ولا تم لكنا به ذاك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج إلى منى سالكا  
الطريق الوسطى التي تخرج إلى العقبة) أي أن تبسر ولم يكن فيه زحمة

• (أنصل في رفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل الذواة أو الباقلة  
وهو المختار) وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الحصاة (يرمي بها جرة العقبة) أي في اليوم  
الأول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جاز وقيل  
مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة  
وليس مذهبا وأما ما في البدائع والاصحاحي والنفحة من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو  
من الطريق فينفي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الطهريّة من أنه يستحب التماسها من

يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واعف عني يا خير الغافرين  
(اللهم) إلى استغفرك لكل  
ذنب يورث الاستقام  
والضيق ويوجب التقصير  
والبلاء ويكون يوم القيامة  
حسرة وندامة فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واعف عني يا خير الغافرين  
(اللهم) إلى استغفرك لكل  
ذنب يعقب الحسرة ويورث  
الندامة ويحبس الرزق  
وبركة الدعاء فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واعف عني يا خير الغافرين

قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحط  
والصكا في انه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جهه ورا الشافعية على انه يلقط لئلا وقال  
البغوي ثم ارا الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أي بلا كراهة الا من عند الجرة  
أي فانه مكروه لان جراتها الموجودة علامة انها المردودة فان المقبولة منها ترفع لتفصيل ميزان  
صاحبها الا انه لو فصل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أي  
موضع شاء (الا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد انه لا سنة في ذلك يوجب  
خلافها الاساءة (والمسجد) أي مسجد الخيف وغيره فان حصي المسجد صار محترما يكره  
اخراج منه خصوصا بقصد ابتداله (ومكان نجس فان فعل) أي كلامهم ما (جاز وكره) قال في  
الفتح وما هي الا كراهة تنزيه (ويكره ان يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صغارا ولو أخذها) أي  
السبعة وغيرها (من غير حرقة جاز بلا كراهة ولوروى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة ونذب  
غسلها) أي يستحب ان يغسل الحصى مطلقا والله أعلم

### \*(باب مناسك منى)\*

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة به اما اقبل منها عالية فهو من منى  
وليس العقبه منها (فإذا أتى منى يوم النحر) أي بعد الوقوف (تجاوز عن الجرة الاولى) وهي  
التي تلي مسجد الخيف (والثانية الى جرة العقبة وهي التي تلي مكة) أي جانبها (من غير ان يشغل  
بشيء آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جواز وبعد طلوع الشمس استحبابا  
وبعد الزوال جواز وفي الليل كراهة (ويقف) أي حيث يرى موقع الحصة (في بطن الوادي)  
أي من اسفله لا اعلاه (ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها  
بسبع حصيات) أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله  
الله اكبر رغم الشيطان ورضا الرحمن اللهم اجعل حجامة برورا وسعيامش كورا وذنبا مغفورا  
(ويقطع التلبية بأوتها) أي بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أي المستحبة والا فاختيار مشايخ  
بحار أي انه كيفما رمى جاز على ما في المرحماني (قبل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال  
شارح الجمع هو الاولى (ان يضع الحصة على ظهر ايمامه اليمنى ويستعين عليها) أي على رماها  
(بالمسحة) أي بامساكها (وقبل) وهو الذي صرح به في النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرفي  
ايمامه وسبائنه) الاولى مسبحته (وهو الاصح) لانه لا يسر والمعتاد عند الاكثر (وهذا) أي  
كاه (بيان الاولوية وأما الجواز فلا يقيده هيئة) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان  
الا انه لا يجوز وضع الحصة ويجوز طرهما لكنه خلاف السنة والافضل رمي جرة العقبة  
راكبا وغيرها) أي ورمى غيرها (ما شيا ولوروى من فوق العقبة جاز) أي اجزأه (وكره) لانه  
خلاف السنة الا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرامي (وبين الجرة) أي موضع  
وقوع الحصى (خسة أذرع فأكثر) لان مادونه موضع وهو غير جائز وطرح وهو خلاف السنة  
وفي الفتح وما قدر به بخمسة أذرع في رواية الحسن فذا التقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان في  
المسنون (ويسن ان يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سجد او هلك او أتى بذكر غيرهما) كالتمجيد  
والتعجيد وسائر أذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو تركه الذكر) أي رأسا ورمى بالغلة عنه

(اللهم) اني أستغفر لك لكل  
ذنب مدحمته بلساني وأضمرته  
بجذاتي وأهشت به نفسي  
وأوثقت به لسانى وأوثقت به  
بفعلى وأوثقت به يدي  
وأوثقت به كفتى وأوثقت به  
عبادك فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفر لى باخير  
الفافرين (اللهم) اني  
استغفر لك لكل ذنب  
خلوت به في ليلى ونهارى  
وارخيت فيه على الاسرار  
حيث لا يرانى فيه الآات  
يا جبار فارتابت نفسي فيه  
وتجبرت بين تركى له  
بجوفك وانتم اكلى له بحسن  
الظن فيك فسوات لى

المولى والاشتغال بأمر الدين (مقد أساء) أي ترك كسنة المصطفى (ويستحب الرمي بالقي) أي  
وعندها (ويرفع يده حتى يرى مياض أبهى) كما صرح به في الخبة (وإذا فرغ من الرمي لا يشف  
للدعاء عنده هذه الجورة في الأيام كلها بل ينصرف داعياً) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء على  
طبق سائر الجورات تضييق المكان ومراعاة أهل الزمان (ولا يرمي يومئذ غيرها) أي سوى جورة  
العقبة من الجورات وسبأني بيان أحكام الرمي وشرايطه واجباته في فصل على حدة

• (فصل في قطع التلبية • يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جورة العقبة في الحج الصحيح  
والفاسد سواء كان مفرداً) أي بالحج (أو متمتعاً أو فارناً) وهذا هو الصحيح من الرواية على  
ما ذكره قاصيخان والطرابلسي (وقبل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما في المحيط ولعله محمول  
على من لم يرم قبله فإن السنة في حقه إن يرمي قبل الزوال لعله أن يلبى قبل رميته بخلاف ما بعد  
الزوال فإنه خرج وقت السنة للرمي فيقطع التلبية ولا فيلزم أنه إن لم يرم مطلقاً جازاً التلبية إلى  
آخر عمره وهو بعد جذاثم رأيت أنه مبني على رواية أبي يوسف كما سيبيسي وسريحا وأما ما نقله  
شارح الجمع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتصل به وهو متعين  
حمله على أن المراد به القارن الذي فإنه الحج لما في الحواشي قال محمد فأتى الحج إذا تحلل بالعمرة  
يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف وإن كان فارناً فإنه الحج يقطع التلبية حيث يأخذ  
في الطواف الثاني (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أي قطع  
التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فبالا اتفاقاً وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فعلى قول  
أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلبى ما لم يحلق أو لم تزل الشمس من يوم الحرفه هذا يؤيد  
ما قد رنا سابقاً (وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرى الان تغيب الشمس يوم  
الحرفه حينئذ يقطعها) وهذا مروي عن أبي حنيفة وكأنه رضى أنه عنه راي جاب الجواز في  
الجملة وإن كان فإنه وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كافي حنيفة ورواية ابن  
سماعة فيمن لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم الحرفه ورواية الحسن عن أبي حنيفة  
ورواية هشام إذا مضت أيام الحرفه ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين  
الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضاً نقيض الحكم بمعنى أيام الحرفه من التشرية غير  
واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال معنى أيام الحرفه أحوال النحر  
فلا معنى لمواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمي قال كان فارناً ومتمتعاً قطع) أي التلبية (وان  
كان مفرداً لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

• (فصل في الذبح • فإذا فرغ من رمي جورة العقبة يوم الحرفه انصرف إلى رحله) أي منزله (ولا  
يشغل بشئ آخر) أي من البيع والشراء ونحوهما مما لا شربة له فيه (ثم إن كان مفرداً) أي  
بالحج (يستحب له الذبح) أي مرساً (فبذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لا يني عليه (وان كان فارناً  
أو متمتعاً يجب عليه الذبح) أي أن قدر على قيمته ثم على ذبحه (والأقالصوم) أي فصيام عشرة  
أيام على ما سبق فالرم بهم الثلاثة أو صام عند جمره ثم قدر على الذبح فعين عليه الذبح (وتقدم  
الذبح على الحلق واجب عليه) أي حينئذ (ومستحب المفرد) أي مطلقاً (والأفضل أن يذبح  
بنفسه إن كان يتحسن ذلك) ولا يستحب له الحضور وعند الذبح ويدعوق قبل الذبح أو بعده

تقدم الأقدام عليه وأما  
عارف بعصيتي فيه لك فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر لي يا خير  
الغافرين (اللهم) أي  
أنت فترك لك ذنب  
استغفرت فاستغفرت  
واستغفرت فاستغفرت  
ورطني فيه جهلي به فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر لي يا خير  
الغافرين (اللهم) أي  
أنت فترك لك ذنب  
أصلت به أحداً من خلقك  
أو أسأت به إلى أحدهم  
بريتك أو زينت لي نفسي

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وأنا من المسلمين اللهم تقبل عني  
هذا التمسك وهذه الاضحية واجعلها اقربا لوجهك وعظم أجرى علمك (ويكره الدعاء بين التسمية  
والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكفيه النية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أي  
هيئة أو أكثر قيمة (وأحسن فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائها ورأسها اسود  
وسائرها أبيض) وتعامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو منخرها  
مستقبل القبلة) وان يكون شفرة حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث  
قوائمها يدها واحدا يدها اليمن بمستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول  
ما تقدم وبأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ  
الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منخره ويمز الشفرة من رعا ويسمى الله تعالى حاله وضع  
الشفرة والاهر ارفيقه يقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق  
الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين  
\* (فصل في الحلق والتقصير) \* قدم الحلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أثقل ولتقديمه في قوله  
تعالى محلتين رؤسكم ومقصركم ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصرين  
فأعاد وأعادوا حتى قال في المائة أو الاربعة والمقصرين لاسما والفظلا الى التقصير من  
جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة  
فليس لها الا التقصير السابق من ان حلق رأسها ماله تخلق الرجل للحيمة (فاذا فرغ من الذبح  
حلق رأسه ويستقبل القبلة للعلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما  
في منسك ابن العجمي والبحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه  
الاصحاب لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة بين الحلق فصيح  
تصحیح قوله الاخبار وان دفع ما هو الممنوع عنه عند المشايخ أن المعتبر في البداءة بين الحلق فيبدأ  
بشق الايسر من المخلوق ولو وقف الحلق من وراء المخلوق حال كونهما مسة قبلين لاجتماع  
الابتداء بين الحلق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الخلاف على الوجه الاكمل نعم اذا تعذر  
هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة  
والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو  
الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد أن  
السنة في الحلق البداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال  
السروجي وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق وذو كذا كذلك بعض اصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة  
أولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس  
لاحد بعده كلام وقد كان يجب التيامن في شأنه كما وقد أخذ الامام بقول الجاهل ولم يتكره  
ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت اعلم لما كان مترددا في القضية وفي القول بالارجحية  
ورأى فعل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انقاد له في ذلك  
المقام واعترف عنه بخطئه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد الحلق  
يستحب أن يقبض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الحلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانا نعم

أو أشرت به الى غيري أو  
دلت عليه سوى وأصررت  
عليه بعدى أو أقت عليه  
بجهلي فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
اني أسئلك اسأل ذنب  
خنت به أمانتي أو حسنت  
لي نفسي فعله أو أخطأت  
به على يدي أو قدمت فيه  
عليك شهوتي أو كثرت فيه  
لذتي أو سعت فيه لغيري  
أو استخويت اليه من تابعتي  
أو كبرت فيه من مالتعني  
أو قهرت عليه من غالبتني  
أو غلبت عليه بجملتي أو  
استتراني

علينا وقضى عنا نساكنا اللهم هذه ناصيتي بذلك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القيامة واجمع عني  
 بهم أمية وارفع لي بهم ادرجة في الجنة العلية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي  
 وللجملتين والمقصدين باواسع المدة آمين (ويكبر عند الخلق ويعده) ولعل وجه التكبير كونه  
 في أيام التشريق ويدعو (له ولوالديه واشائهم) لانهم في مناهج الله يوم التربية ورعا يكونون  
 أولى منهم بالخصوص تربيتهم في الامور الدينية (ويدهن ماسحا أو قصر وهو مستحب) لانه بعض  
 اشوائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا طفره قبل الخلق)  
 وكذا بعده لما اطلق الطرابلدي حيث قال وان فعل لم يضره قال المكرمان وعندها لا يستحب  
 وان فعل لم يضره وقال الزبلي ويستحب له اذا سلق رأسه ان يقص ظفره وشاربه ولا يأخذ  
 من لحية شيئا لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاخ اللحية  
 بما لا يدعى على التقية فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي نعم الظاهر انه لا يستحب شيء  
 من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان الخلق مقبها  
 للاذن بقضاء التفت بعد فراغ الاسرام في البدائع وليس على الحاج اذا خلق أن يأخذ من  
 لحية الله تعالى فان هذا اليس بشئ لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق اللحية من باب  
 المثله ولان ذلك تشبيه بالصاري وفي الفقه ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فعل  
 لم يضره لانه أواب التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لانه قصا التفت كذا فعله في الميسوط  
 فتقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على اطلاقه (ولو قص اظفاره أو شاربه  
 أو لحية أو طيب قبل الخلق فعليه موجب جنائته) فيه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق  
 لكنه في أوامره لا يوجب شيئا كما قاله ابن الهمام عن الميسوط معللا انك من ناقض بما فعله عنه  
 المصنف في الكبير حيث قال وعامة الميسوط ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية  
 أو شاربه أو اظفاره أو يتورفان فعلى لم يضره ثم علمه بما ذكر في آخر الباب وادالم يبق على  
 المحرم غير التقصير فبدأت اظفاره فعليه كفارة وذلك لان اسرامه باق ما لم يحلق أو يقصر ففعله  
 يكون جنابة على الاحرام ويؤيده ما في خزائنه اكل اذالم يبق على المحرم الا التقصير فبدأت اظفاره  
 الاظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وايس للعزم أن يظل اظفاره  
 قبل الحلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أبيع له التحلل ففعل رأسه بالخطمي وقلم  
 اظفاره قبل الخلق فعليه دم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يتحلل الا بالخلق لكن ذكر الملهوى  
 انه لادم عليه عند أبي يوسف ومحمد دلالة أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة  
 خلافة بين الاثمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق يلزمه  
 دم على قول أبي حنيفة على الصحيح لان اسرامه باق لا يروى الا بالخلق انتهى والخصاص ان قول  
 أبي حنيفة هذا هو الصحيح بل قل الخصاص لا أعرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لان  
 الخلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا باحدهما ولم يوجد مكان اسرامه باقيا فاداغسل  
 رأسه بالخطمي فقد أزال التفت في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى ويؤيده ان هذا  
 الاختلاف في الحاج لان المعمر لا يحل له قلم الخلق شيء مما امر اتفاقا على ما ذكره المصنف مسندا  
 الى ما في الآثار عن الملهوى والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وان اقصر

اليه ميل فمسل يارب وسلم  
 على سيدنا محمد وعلى آل  
 سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 استغفرك اكل ذنب  
 استغفرت عليه بحيلة تدنى  
 من غضبك أو استظهرت  
 بفساد على أهل طاعتك  
 أو أصابت به أحدا من خلقك  
 الى معصيتك أو رمته  
 وراء بيت به عبادة أو لبست  
 عليه بشيء الى كافي بجحلي  
 أريدك والمراد به معصيتك  
 والهوى منحرف من  
 طاعتك فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين

على الربع جازم الكراهة) أى لتركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أى الربع (أقل الواجب فى الخلق) وكذا فى التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب فى ضمن السنة كأندرج الفرض فى ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة فى الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قبل وأحد أيضاً لا يخرج عن الإحرام إلا بخلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة فى هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسخ فى المرام (وأما التقصير فأقله قدرا غلة) وهو بثلاث الميم والهمزة تسع أغات فيها الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مسنون للرجال) أى أفضل (ومكره للنساء) والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريبه صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعا له لهم (ومسنون) أى مؤكد (بل واجب لهم) الكراهة الخلق كراهة تحريم فى حقهن الإلزامية (ومن لا شعر له على رأسه يجزى الموى) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوبها هو المختار وقبل استحبابها) وقبل استئناؤها هو الظاهر (ولو أزال الشعر بالنورة والخلق أو التفت يده أو أسنانه) يعنى فى التقصير (يفعله أو يفعل غيره أجزأ عن الخلق) فيه إيماء إلى أن الخلق أفضل فقوله أو الخلق مستدل مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالراعى فى الكبير (ولو تعدد الخلق لعارض) أى آلة فى رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو فقد آلة الخلق أو الخلق (تعين التقصير أو التقصير) أى تعذر كون الشعر قصيرا (تعين الخلق وإن تعذر جميعا العلة فى رأسه) بأن يكون شعره قصيرا وبرأسه قروح يضرم الخلق (سقط عنه وحل بلائى) أى بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب بعد ترك ما صرح به فى البحر الآخر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الأحلال إلى آخر أيام النحر) أى أن كان يبرجوز والعدو (وان لم يؤخر فلائى عليه) الحول وقته وتحقق عذره وتوهم زواله (ولو خرج إلى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئه إلا الخلق أو التقصير) إذ ليس غروجه هذا بعد (وإذا حلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس نفسه (أو رأس غيره) أى ولو كان محرما (عند جواز التحلل) أى الخروج من الإحرام بأداء أفعال النسك (لم يلزمه شئ) الأولى لم يلزمه ما شئ وهذا حكمهم فى كل محرم فى كل وقت فلامه وهم لتقييد المصنف فى الكبير بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

\* (فصل فى زمان الخلق ومكانه وشرايط جوارزه) يختص خلق الحاج بالزمان والمكان) أى عند أى حنفية ولا يختص بواحد منهم ما عند أبي يوسف على ما فى الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر التكرمانى وأبو عمرو جى عن أبي يوسف أن الخلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد بوقت بالمكان وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان (وحاق المعقر بالمكان) أى يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر وأما الزمان فى خلق المعقر فلا يتوقت بالاجماع (فالزمان) أى فى خلق (أيام النحر الثلاثة) أى ولياليها (والمكان الحرم) أى الحج والعمرة (والخصيص) أى فى التوقيت (للتضمين) أى بالدم (للا تحليل فلو حلق أو قصر فى غير ما توقت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل فى أى مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أى أو أن تحمله (وأول وقت صحة الخلق فى الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوارزه بلا جابر) أى بلا كفارة (بعد رمى جرة العقبة) لأنه قبله لموجب للدم عند أبي حنيفة (وأخروقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(اللهم) إلى أسـتغفرنا  
لكل ذنب كنته على بسبب  
عجب كان منى بنفسى أو رياء  
أو سمعة أو حقد أو شحنا  
أو خيانة أو خيلاء أو فزح  
أو صرخ أو عند أو حسد  
أو أشراً أو بطراً أو حمية أو  
عصية أو رضاء أو رجاء أو  
شعاً أو صغاً أو ظلم أو حمالة  
أو سرقة أو كذب أو  
غيبة أو لهو أو لغو أو غيبة  
أو لعب أو نوع من الأنواع  
مما يكسب بمشاله الذنوب  
ويكون فى اتباعه العطب  
والحطوب فصل يا رب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لى يا خير الغافرين

ولا أتحرل في حق التحلل) أي خروجه من إحرامه (وأول وقت يحتمل في العمرة بعد أكثر طوافها  
وأول وقت يحتمل بعد السجى لها) كذا في بعض النسخ ويزيد في بعضها (فشرط وقوع الحلق معتبرا  
فعله بعد طالع فجر التحري في الحج وأما في أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستند للمستفتي  
عنه (وذهب الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطلة على قوله فله في النجفة  
الرائدة وكان حقه أن يقول وبه نذبح الهدى في الحرم في حق المحصر له ما أولا حله والذبح وجوده  
قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

(فصل في حكم الطواف بحكمة التحلل) أي حوله التحلل به وهو صيرورته حلالا (فيباح به  
جميع ما حذر) بسبغة المفعول أي منع (بالإحرام من الطيب) وفيه خلاف يالئ على ما ذكره  
الرباعي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة والامس وذكر ابن قريش في مخرج  
الجماع معز بالي الخاية العقيم أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي سرح به  
غير واحد من أصحابنا جميع المحظورات من الطيب (والصيد وليس الخيط وغير ذلك) إلا الجماع  
ودواعيه (كالتقبيل والامس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك القناري والطرابسي ولا  
يحل الجماع فيما دون الفرج بخلاف العمر والقبلة انتهى ولعل مرادهما أن اللبس والقبلة  
مكروهان بخلاف الجماع فيما دون الفرج فإنه حيثئذ حرام فلا تناف (فإنه) أي الجماع (وتوابعه  
يتوقف حله على الطواف) أي طواف الأفاضة (ولكن إن وجد) أي الطواف (بعد الحلق  
وإن طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي النجفة ذكر القناري أن المذهب عندنا أن  
الرمي ليس بمحلل وأن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المحظورات وفي الجوهرية شرح  
القناري ولوطاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والسقاء وما رزقه من لم ينفذ كذا في  
الكرخي وهذا يقيدان الطيب بحكمه حكم الجماع يلحق به نسياناً وأثباتاً والحاصل أنه لا يحصل  
التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحلل حتى لو رمي لا يتحلل في حق اللبس  
ونحوه ما يلحق أو ية صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محلل في حق الحلق ولكن لو حلق  
قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا لا يباح ليس بمحلل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

(باب طواف الزيارة)

(إذا رمى من الرمي والدمج والحلق) أي مرتباً أو غير مرتب (يوم النحر) أي أول أيامه (فلا فصل  
أن يطوف للقرض في يوم ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والألف في الثاني أو) في (الثالث) وكذا  
الحكم في إيليا (ثم لأفضيلة) أي بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الإمام فيكره  
تحرية موجبة للدم وأما عند ماقتزبية وهذا إذا كان بلا عذر (فأدخلك المسجد) أي  
المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدا بالطواف) أي لا بالصلاة إلا فيما استثنى  
(ببطوف سبعة أشواط لا رمل فيه وسعى) أي وبلا سعى (بعده) أي بعد الطواف (أن قدمهما)  
أي الرمل والسعى لأنهما لم يشرا الأمر (والا) أي وإن لم يقدمهما (رمل فيه وسعى بعدهما)  
قدم السعى لا الرمل قبل الرمل وأما الاضطباع فصاقط مطلقاً في هذا الطواف) أي سراً سعي  
قبله أو بعده لا يسا كان أو غير لا يس وفي الأخير نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى  
ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج للسعي) أي

(إني استغفر لك لكل  
ب رجت فيه سوانه  
وعديت فيه أولياءك  
وواليت فيه أهلاك  
وخذلت فيه أحبابك  
وتعرضت لشيء من غضبك  
فصل وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) إني استغفر لك  
لكل ذنب سبق في علمك إني  
فاعله بقدرتك التي قدرت  
به على وعلى كل شيء فصل  
يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) إني استغفر لك لكل  
ذنب



بعد استلام الحجر (ان لم يتقدمه فيسفي كما تر وسقوط السعي والرمل مقيد بما اذا أتى به) أي بالرمل  
(في طواف كامل) أي ربي بعده (والا فلو طاف للقدوم جتبا أو محمد أو رمل فيه وسعي بعده  
فعليه اعادته ما في الحديث نذبا وفي الجنابة اعادة السعي جتبا والرمل) أي واعادته (سبعة)  
والحاصل ان الرمل سنة تابعة للطواف وجوبا أو نذبا (واذا طاف) أي طواف الزيارة (حل له  
النساء أيضا) والحاصل انه اذا فرغ من الطواف حل له كل شيء حرم عليه من النساء وغيرها  
اكن بالخلق السابق لا بالطواف ولان الخلق هو المحل لدون الطواف غير انه أخرجه الى ما بعد  
الطواف في بعض الاشياء فاذا طاف عمل عمله ومجمله ان في الحج احلالا في احلالا بالخلق وبحل به  
كل شيء الا النساء واحلالا بطواف الزيارة وبحل به النساء أيضا لكن الثاني بسبب الاول  
بدليل انه لو لم يحل حتى طاف لم يحل له شيء حتى يحلق وأما السعي عندنا من الواجبات فلا يتوقف  
الاحلال عليه خلافا للساقى فانه ركن عنده (وهذا الطواف هو المقروض في الحج ولا يتم الحج  
الابه) أي لكونه ركنا بالاجماع (والفرض منه اربعة أشواط وما زاد فواجب)

ثبت اليك منه ثم عدت فيه  
ونقضت فيه العهد فيما  
بين وبينك جرامة في عليك  
لمعرفتي بقولك فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني استغفر لك لكل  
ذنب اذناني من عذابه  
أو أنا أني من ثوابك أو يجب  
عني رجعتك أو كدت على  
فعمتك فصل يارب وسلم  
و بارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد وانقره لي  
يا خير الغافرين (اللهم) اني  
استغفر لك لكل ذنب حلالة  
به عقد اشدته

\* (فصل في وقت طواف الزيارة طالع الفجر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافا للساقى  
حيث يجوز بعده نصف الليل منه (ولا أخر له في حق الصحة فلا أتى به ولو بعد سنين صح ولكن  
يجب فعله في أيام النحر) أي وأيامها عند الامام ويسن اجا عا فيه ~~كره~~ تأخيرها عنها بالاتفاق  
تحريرا أو تنزيها (فلا أخره عنها) أي بغير عذر (ولو الى آخر أيام التشريق لم يدم) أي على  
الاصح لما قاله في الغاية وايضا الطريق هو الصحيح وفي بعض الحواشي وبه يفتي وهو المذكور  
في المبسوط وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدوري في شرح مختصر  
الكرخي ان أخره الى آخر أيام التشريق وثبته الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي

\* (فصل في شرائط صحة الطواف) أي طواف الزيارة وان كان بعضها المطلق الطواف  
(الاسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الاحرام) أي بالحج (والوقوف) أي تقديمه وهو مغن  
عما قبله اذا يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أي اصلها لا تعميتها (وايمان أكثره) وفيه  
ان ركن لا شرط (والزمان) أي اذا و بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أي أيامه وجوبا (وما  
بعده) أي جوارا ولو الى آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أي ولو على السطح  
لا خارجة ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أي وكون الطواف بنفس الناسك بالنيابة  
عنه وهو ركن الطواف (ولو لم يركن) أي بغيره أو بغيره (فلا تجوز النيابة الا لا مغمى عليه قبل  
الاحرام) أي على الصحيح سواء طاف عنه واحد أو بغيره فانه يقع عنه وقيل بل يشترط  
حضوره فيطاف به والصبي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أي كل واحد منها  
(اشرط) وفيه ان النية من الشروط وهي لا تقتصر ومن الجنون وغير المميز فهما في حكم المغمى  
عليه وقد قال في الكبير وأما شرائط وجوبه فاحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية  
فليس بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والجنون والكاfer (وواجباته  
المشي للقدور والسيامن واتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أي مطلقا (وسترا العورة وفعله في  
أيام النحر) وقد سبق الكل (وأما الترتيب بينه) أي بين طواف الزيارة وبين الرمي والخلق) أي  
كونه بعدهما (فسمه وليس بواجب) تأكيده لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الخلق حتى لو طاف

قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السعة فيكروه على ما سرح به غير واجد الا ان ابا  
 الجهم ذكر في منية الناس وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مقدس للطواف) وانما سطره الرقة (ولا  
 قرات قبل المات ولا يجوز في حقه البدل) أي الجراء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق  
 بالوقوف (وأوردني بانتهاء الحج يجب البدنة للطواف الزيارة وبما رجحه) أي صح وكل لكن في  
 الطرابلسي عن محمد بن فهد مات بعد وقوفه بعرفة وأوردني بانتهاء الحج يذبح عنه بدنة لا بدنة  
 والري والزبارة والصدرو بجارجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف بجبر عن  
 قبة أعماله البدنة فلا ينافي ما لا المبسوط انه يجب البدنة للطواف الزيارة اذا قبل بقية الأعمال  
 الا الطواف وبؤيده ما في فتاوى فاضل خان والسر اجية ان الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف  
 بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج أي ركنه الاعظم الذي لا ينوب الا بشوائه لقوله صلى الله  
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافي ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ  
 (فصل في فاداف من الطواف) أي طواف الزيارة (رجع الى من في فصل الطهر بها) أي يعني  
 أو يحكم على خلاف فيه اذ كره ابن الهمام والثاني اظهر قتلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب  
 السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الطهر بحكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لا شك انه  
 أسفر جسدا بالمر الحرام ثم أتى في الضعفة فحسب سببه الشرية ثلثا نرسين بدنة وعلى  
 رضى الله عنه أكمل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فلبحت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة  
 وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الطهر حينئذ والصلاة بحكة أفضل فلا بد له لدوله الى سنى  
 ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم باقراده انه صلى الطهر عنى قال ابن الهمام ولا شك  
 ان أحد الخبرين وهم واذا تعارضوا لا بد من صلاة الطهر في أحد المكانين في مكة بالمسجد  
 الحرام أو في ثبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو شجتمنا الجمع جملنا فعله عنى على الاعادة انتهى كلامه  
 لكن لا يمتحن ان قوله واذا تعارضوا اراد به انه على تسليم انه ساء تعارضوا الا ان قوله جملنا فعله عنى  
 على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهة عندنا فالاولى ان يحمل على الجواز بأنه أمر اصحابه  
 المنتظرين له بأداء الطهر عنى أو صلى معهم نافله والحاصل ان هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى  
 الله عليه وسلم والا فاصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا عنى اما قبل الطواف  
 أو بعد فزارعهم منه قبل دخول وقت الطهر فلا ينافي كلام اصحابنا عما يشيرون الى انه يصلى عنى  
 كما سرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بحكة ولا في الطريق) لان البيوتة بمعنى الليالي احد سنة عندنا  
 وواجبة عند الشافعي (ولو بات) أكثر ليالها في غير منى (كره) أي تنزيها (ولا يلزمه شئ) أي  
 عندنا (والسنة ان يبيت عنى ليالى ايام الرمي) أي أن تأخر والا فليبيتين (ثم اذا كان اليوم  
 الحادى عشر وهو نائى ايام الصبح خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الطهر لا يجاس فيها  
 كخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (بعلم الناس احكام الرمي) أي في بقية الايام  
 (والفر) أي الاول والثاني (وما يني من) أمور (المساكن) من السبي واحكام العمرة ونحو ذلك  
 من الحث على الطاعات والحد عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الامام مالك  
 (وذكر كما نقله عنيفة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحياها بعد امانتها  
 فرسم الله من سبى فيها (ويجمع) بتدبير الميم أى يصلى الجمعة خلافا للحج (عنى) أي ايام الموسم

أو شدت به عقد حالته  
 بحجر وعده ففقهنى شخ في  
 نفسى حرمت به خيرا  
 استحقه أو حرمت به خيرا  
 فاستحقه فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين (اللهم)  
 انى استغفرك لكل ذنب  
 ارتكبته بشعور عافيتك  
 أو تمكنت منه بفضل نعمتك  
 أو تقويت به على دفع  
 تقمكت عنى أو مددت اليه  
 يدي بسانخ وزرك أو خير  
 أردت به وجهك الكريم  
 فخالطني فيه نعم تنسى بها  
 ليس فيه رضاك فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد

(إذا كان فيه أمير مكة) أى وحده (أو الخجاز) أى عومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووفقه لما يرضاه (أو الخليفة) أى السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أى كأمرائه محامل الحاج (فليس له ذلك) أى التجميع اتفاقا (الا إذا استعمل على مكة) أى جعل عاملا وأميرا عليها (أو يكون) أى الأمير (من أهل مكة) أى وإن لم يستعمل عليها كذا فى الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم فى شرح التنية لله تعالى أنه لا يصلى بها العبد اتفاقا للاشتغال فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع إذا اختلف فى المسئلة بين علماء الامتدوين فبغى أن لا يترك صلاة الجماعة لا سيما بمسجد الخيف خصوصا من كثرة الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصلى فى محرابها فله بنى فى موضع اجبار كانت هذا لو كان صلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الاجمار موضع محراب القبة وقيل أنه صلى الانبياء ومضى الاصفياء وقبل فيه قبر آدم على نيسا وعليه الصلاة والسلام

### باب روى الجمار وأحكامه

اعلم ان روى الجمار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرى أربعة) أى اجمالها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الاول فخر خاص ولا يجب فيه الا روى جرة العقبة واليومان بعده فخر وتشريق) ويجب فيه ما روى الجمار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه روى الجمار الثلاث ان لم ينفر قبل طلوع فجره فتقوله (وفى هذه الثلاثة) أى من الايام التى يقال لها التشريق (يجب روى الجمار الثلاث) أى فى الجملة

فصل فى وقت روى جرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرى فى اليوم الاول أى من أيام النحر (يدخل بطولع الفجر الثانى من يوم النحر) أظهره زيادة لبيانها (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أى اتركه السنة من غير ضرورة (وأخوال الوقت) أى وقت أدائه (طلوع الفجر الثانى من غده) وهو اليوم الثانى من الايام (والوقت المسمون فيه) أى فى اليوم الاول (طلوع الشمس ويمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقبل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر الثانى من غده ولو أخره الى الليل كرهه الا فى حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شئ) أى من الكفاية لكن يلزمه الاساءة لتركه السنة وان كان بهذر لم يكرهه) أى تأخيرها (ولو أخره) أى روى اليوم (الى الغد) لزمه الدم والقضاء (أى فى أيامه)

فصل فى وقت الرى فى اليومين \* أى المتوسطين (وقت روى الجمار الثلاث فى اليوم الثانى والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أى الرى (قبله) أى قبل الزوال فيهما (فى المشهور) أى عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضى خان والكافى والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرى فيها قبل الزوال) لما روى عن أبى حنيفة ان الأفضل أن يرى فيهما بعد الزوال فان روى قبله جاز فحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختياره الأفضل كما ذكره صاحب المتقى والكافى والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفى المسئلة رواية أخرى هى بينهم جامعة لكنها مختصة باليوم الثانى من أيام التشريق لما فى المربعين وأما اليوم الثانى من أيام التشريق فهو كالיום الاول من أيام التشريق لكن لو أراد أن يتقرب فى هذا اليوم له أن يرمى قبل الزوال وان

واعقره فى يا خير الغافرين  
(اللهم) انى أستغفر لك لكل  
ذنب دعانى اليه الرخص  
أو الحرص فرغبت فيه  
وحالت لنفسى ما هو محرم  
عندك فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واعقره فى  
يا خير الغافرين (اللهم) انى  
استغفر لك لكل ذنب خفى  
على خلقك ولم يعزب عنك  
فاستغفرك منه فاقبله ثم  
عادت فيه فاستغفرك على فصل  
يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واعقره فى يا خير الغافرين

رى بعده فهو أفضل وأتم الاية وزجل الزوال بان لا يريد الفركذاروى الحسن عن أبى حنيفة  
(والوقت المسنون في اليومين يتد من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الشجر  
وقت مكره) أى اتفاقاً (واذا طلع الشجر) أى صبح الرابع (فقد فات وقت الاداء) أى عند الامام  
خلافهما (وحتى وقت القضاء) أى اتفاقاً (الى آخر أيام التشريق فلو أخره) أى الرى (عن  
وقته) أى المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويذوت وقت القضاء  
بغروب الشمس من الرابع) أى كما سبق

• (فصل في وقت الرى في اليوم الرابع من أيام الرى وقته من الفجر الى الغروب) أى وليس  
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جوازه في الجلالة (الأن ما قبل  
الزوال وقت مكره وما بعده مسنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند  
الامام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتباراً بما قبله (وبغروب الشمس من  
هذا اليوم يشوت وقت الاداء والقضاء) أى اتفاقاً (بخلاف ما قبله) أى قبل غروب الشمس منه  
(ولولم يرم يوم النحر) أى اليوم الاول (أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة) أى الآتية  
لكل من الأيام الماضية (ولا شيء عليه سوى الاساءة) أى لتركه السنة (ان لم يكن بعذر) أى  
ضرورة (ولورى ليلة الحادى عشر أو غيرها عن غدا) أى من أيامها المقبلة (لم يصح لان اللبالي  
في الحج) أى في حقه (في حكم الأيام الماضية لا المستقبل) أى فيجوز رى اليوم الثاني من أيام  
النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيها رى اليوم الثالث كما ان الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها  
من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمنزلة الرى وقضوهما (ولولم يرم في الليل) أى من ليلالى  
أيامها الماضية أداء (رماه في النهار) أى في نهار الأيام الآتية على التأليف (قضاء) أى اتفاقاً  
(وعليه الكفارة) أى الدم عند الامام ولا شيء عليه عندهما (ولو أخر رى الأيام كلها الى الرابع  
مثلاً قضاءها كلها فيه) أى في الرابع اتفاقاً (وعليه الجزاء) أى عنده (وان لم يقض حتى غربت  
الشمس منه) أى في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أى وسقط الرى لذهاب وقته وعليه دم  
واحد اتفاقاً (وليس هذه الليلة) أى ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) لئلا يفتى وقت الرى فيها  
بخلاف اللبالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

• (فصل في صفة الرى في هذه الأيام) أى الثلاثة على وجه يشهد بالوجوب والسنة وسائر  
الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) أى من أيام النحر (وهو يوم النحر) بفتح قاف وتشديد داء أى  
يوم القرار لعدم جواز النحر الا بعده (رى الجمار الثلاث بعد الزوال) أى على الصحيح من الأقوال  
(ويقدم صلاة الظهر على الرى ويبدأ بالجمرة الاولى) أى وجوباً وادخالاً لحوط أو سنة وعليه  
الاكثر وهو التي تلى مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فيأتيهم امن أسفل منى) أى من  
جهة طريق مكة (وبعد اليها ويعلموها) أى لارتفاع مكانها بالنسبة الى جمرة العقبة (حتى  
يكون) أى حين وصوله عند الجمرة (ما عن يساره أقل مما عن يمينه) أى من الشاخص فلا يكون  
معهدا اليه حين اقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أى القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) أى  
بين نفسه (وبين مجتمع المصلى خمسة أذرع أو أكثر لأقل) أى بطريق الاستصحاب (ثم يرميها  
بيمينه) أى استصحاباً (بجمع حصيات) أى وجوباً (مثل حصى الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

(اللهم) أى استغفر لك لكل  
ذنب خطوت اليه برجلي  
أو مددت اليه يدي أو نامت  
بصري أو أغمضت اليه  
بأذني أو أفاقت به بلب أو  
ألفقت فيه ما رزقتني ثم  
استرزقتك على عصى  
فرزقتني ثم استغفرت برزقتك  
على عصى ما لك فسترني على ثم  
سألتك الزيادة فلم يحرمني  
ثم جأرتك بعد الزيادة فلم  
تفنعني فلا أزال مصراً  
على عصيتك ولا تزال طائفاً  
على حجلك وكرمك يا أكرم  
الكرمين فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا

فيجوز في القساموس الخذف كالضرب ريمك بحصاة أو نواة أو نحو هذه ما تأخذ بين سبابتك  
 تشدق به أو بخدقة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي قائلًا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد  
 الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قليلًا ويحرف عنها قليلًا) أي ما تال إلى يساره (وعبارة  
 بعضهم وينحدروا ما منها) بفتح الهجمة أي ينزل قدمها وهو لا يثني ما تقدم من انحراف قليل عنها  
 (فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كما في النياح ولا عقب كل حصاة كما  
 في شرح القدوري بل يدعو عند ما هو را ميًا (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد  
 الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كما للدعاء) أي  
 حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرأية وعن أبي يوسف نحو السجاء  
 واختاره قاضي بخان وغيره والظاهر الأول (بسطا) أي مبسوطتين (مع حضور) أي للقلب  
 (وخشوع) أي في القلب لانه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضراعة ومسكنة  
 وحاجة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر  
 قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحراب) أي ثلاثة أرباع من الجزء  
 (أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي  
 لنفسه (ويستغفر لأبيه وأقاربه ومعارف وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي الجرة الوسطى  
 فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قبل الا انه لا يقدم عن يساره كما فعل قبل) أي  
 قبل ذلك في الجرة الأولى (لانه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها يمين) أي ويميل إلى يساره كثيرا (واقظ  
 بعضهم وينحدروا ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (على الوادي ويقف بطن المسيل)  
 أي وما يقرب إليه بعد اعن الجرة (منقطعا) أي منضلا (عن ان يصيبه حصى الرمي فيفعل  
 جميع ما فعل قبله من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجرة القصوى) أي البعدى لانها أقصى  
 جوار من مني وأقرب إلى مكة فانه خارجة عن حدود (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من  
 الجرات في الايام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادي) أي لامن أعلاه (كما روى اليوم الأول) أي  
 بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لاجلها منقردا بل كما قال  
 (ويدعو) أي عند الجرة (بالوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند  
 الأولين) أي من الجرات الثلاثة (سنة في الايام كلها ثم الأفضل أن يرمي جرة العقبة راكبا  
 وغيرها ماشيا في جميع أيام الرمي) لانه يعقب الرواح إلى الرحل وهذا المختار كثير من المشايخ  
 كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد  
 الرمي كله راكبا أفضل كما روى انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظاهرية إطلاق استحباب  
 المشي إلى الجمار ولعله جل فعله صلى الله عليه وسلم على سائر الجوارز ورفع الحرج عن الأمة  
 أو لعذر كما قيل في الطواف والسعي وامامنا ذكره في الكبير من ان هذا هو المروى من فعله صلى  
 الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم النحر فانه راكبا وسائر ذلك ماشيا على ما رواه غير  
 واحد من أئمة الحديث مصححا فقيهه بحيث لانه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم امكان  
 الجمع فانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا حجة واحدة اللهم الا أن يقال انه رمي يوم ارا بكوا ويوما  
 ماشيا والله سبحانه أعلم وامامنا ذكره في مقدمة الغزوي من انه صلى ركعتين عند الجرات بعد

محمد واغفر لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 استغفرك لكل ذنب  
 يوجب صغيره أليم عذابك  
 ويحل كبيره شديد عقابك  
 وفي آتياته تعجيل نعمتك  
 وفي الاصرار عليه زوال  
 نعمتك فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفر  
 لي يا خير الغافرين (اللهم)  
 اني استغفرك لكل ذنب  
 يطاع عليه أحد سواك ولم  
 يعلم به أحد غيرك مما لا ينجي  
 منه الاعفوك ولا يسفه  
 الا مغفرتك وحلمك فصل  
 يارب وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد

الدعاء الا في جرة العقبة فانه لا يدعوا ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في  
الاحاديث المروية

هـ (فصل تم اذا فرغ من الري) أي في اليوم الثاني (ورجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير  
منزله فانه أنب بشعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا يحمل قول الكرماني ولا يخرج على شيء بل  
يرجع الى منزله (وسيت تلك المسئلة) أي أكثرها (يعني) لانه سنة عندنا وواجب عند الشافعي  
وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الري) أي  
والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الأول) لقوله تعالى أن نجعل  
في يومين ثلاثاً عليه (ري الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه  
المذكور بجميع كيفية) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمى وأراد أن يذرف في هذا اليوم  
من معنى الى مكة جازبلاً كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم  
عليه ولا جوارأ ليدبه (والأفضل ان يشتم ويرى في اليوم الرابع) أي انه صلى الله عليه وسلم ولقوله  
تبارك وتعالى ومن تأخر فلانم عليه من اتقى اشارة الى أن هذا هو الاول بان اتقى المولى (وان لم  
يقم) أي لم يرد الإقامة (فقر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم يقر حتى غربت الشمس  
يكرهه) أي الخروج في تلك الليلة عند ما ولا يجوز عند الشافعي (ان يقر حتى يرى في الرابع  
ولو قر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكرهه كما  
سبق (وقد أساء) أي تركه السنة ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية تنص عليه محمد  
في الرقيات والماله أشار في الامل وهو المذكور في المنون وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه  
الري ان لم يقر قبل الغروب وليس له ان يقر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الري يلزمه دم  
كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة وهو الماراد بقوله (وقيل ليس له ان يقر بعد  
الغروب فان نفر لزمه دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو نفر بعد  
طلوع الفجر قبل الري يلزمه الدم اتفاقاً)

هـ (فصل في رمي اليوم الرابع اذ لم يقر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الري وهو الثالث  
عشر من الشهر) وهو آخر أيام التشريق (ويسمى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي  
في يومين ثلاثاً عليه (وجب عليه الري في يومه ذلك فري الجمار الثلاثة بعد الزوال كما مر) لما  
عليه الجمهور (فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عنه خلافه ما  
ولغيرهما من وجه الكراهة مخالفة للسنة وكانه رضى الله عنه حمل فعله صلى الله عليه وسلم على  
بيان الأفضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فأت وقت الري) أي اذا وقضاء (وتعين  
الدم) أي الا اذا كان فوته عن عذر (واذا أراد ان يقر ومعه حصاد فقه الى غيره ان احتاج)  
أي غيره اليه (والا فطرحه في موضع طاهر) أي خشية تجبوا وعبثاً وكان المناسب ذكر هذه  
القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودفع اليس بئى) أي كما يشاء به بعض العوام (ورمى على  
الجمرة) أي زيادة على العدد المستنون (مكرره) أي لخالفته السنة وأما قول الاوغاى صاحب  
الخبية من انه لو نفر قبل الرابع رمى حصاد يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه  
ليس بشئ لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهم انه

وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الله افرين  
(اللهم) الى استغفر لكل  
ذنب يزيل الدم ويجعل النعم  
ويجعل الحرم ويطيبل  
الدم ويجعل الالم ويورث  
الندم فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لي  
يا خير الله افرين (اللهم) في  
استغفر لكل ذنب يعنى  
المسئات ويضعف  
السيئات ويجعل النعمات  
ويغضبك يارب السموات  
فعل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الله افرين (اللهم) انى

كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ما يشاء اذ اوجعا ويخبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام الثلاثة بنى وبه صرح ابن حزم في صفة حجه صلى الله عليه وسلم فقال أقام بهم اليوم النحر وليلة القتر ويومه ولبيلة النفر الاقل ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الافضل أن يقيم ربي يوم الرابع فانه من باب تكميل العبادة وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

**فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته** هما عطف تفسير لأحكامه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فثلاثة (الاول وقوع الحصى بالجرة) أي متهللاً بها (أو قرياً منها فلو وقع بعيداً منها لم يجز) والبعيد ما يقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس يقرب منه ولا بعيداً فالظاهر أنه لا يجوز رأى احتياطاً (وقد راقب قريب بثلاثة أذرع والبعيد عما فوقها) وهذا القول مائة في الكبير عن بعض المناسك من ان الفاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فيادون ثلاثة أذرع قريب **وكذا** الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه وأعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب ما دون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أي اطراف الميل الذي هو علامة للجرة (أجزاء) (ولو وقف على قبة الشاخص ولم ينزل عنه فالظاهر أنه لا يجوز به للبعد) كما في النجفة بناء على ما ذكره من ان محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اعلم ان مقام الرمي بحيث يرى موضع حصاه على مافي الهداية قال في الفتح وما قدر بنجمة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل انه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجرة لا مكان الرمي حتى لو رماها من بعد وقعت الحصاة عند الجرة أو بقربها أجزاء وان لم يقع كذلك لم يجز على مافي البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصى الجرة فيرميها مكانها وان أخذ من حصى الجرة أجزاء وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يبعد عما اذا اخلطت الجرة الاقطة بسائر الجرات وأما اذا عرفت بعينها وأخذها ورمي بها فلا بأس (الثاني الرمي) أي دون الموضع والطرح (فالوضعها لم يجز) لانه لا يسمى رمياً (ولو طرحها جاز) لانه نوع رمي (وبكره) لانه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في المرمى بفعله) أي حقيقة (فالوقوع على ظهر رجل أو محمل وثبت عليه حتى طررها الحامل لم يجز) أي وكان عليه أعادتها **وكذا** (أي لم يجز) لو أخذها الحامل ووضعها) لانه حصل الوضع بفعل غير الرمي فكذلك لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحد لها (في سفتها) بفتح السين أي في طريقها (ذلك عند الجرة أجزاء) أي نظراً الى مقصده الاول وان أخطا الطريق قتل (وان لم يدركها وقعت في المرمى بنفسها أو بنقص من وقعت عليه وتحريكه فقبضه اختلاف) أي في جوازها وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أي خروجها عن الخلاف (وكذا الرمي وشك في وقوعها أو وقعها فالاحتياط أن يعيده) وهذا كما ذكره الكرماني (الرابع طريق الرمي) أي السبعة (فالرعي بسبع حصيات بجملة) أي دفعة واحدة (لم يجز إلا عن حصاة واحدة) لان المنصوص عليه

استغفرك لكل ذنب أنت  
أحيى بمغفرته اذ كنت  
أولى به بتره فانك أهل  
التقوى وأهل المغفرة فصل  
يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني استغفرك  
لكل ذنب ظلمت بسببه وليا  
من أوليائك مساعداً  
لأعدائك ومبطلاً مع أهل  
معصيتك على أهل طاعتك  
فصل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب  
البسني كثرة انهما كي فيه



تفرق الافعال لا عين الحسب فاذ انى بذل واحد لا يكون الا عن حصاة واحدة لا ندرا جها  
 في ضمن الجلة وكان القياس لا يجوزنه عن واحدة أينما مع هذا ينبغي أن يكون مكررها لخالقته  
 السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كما للرجح بين أسواط الحدبضربة  
 واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوزنه الا عن حصاة  
 واحدة كقياسها كان لانه مأثور بالرى سبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من  
 كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى  
 وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يقيد التأييد حيث قال ولورى  
 بسبع أو أكثر جلة واحدة فهي واحدة في الزمة سواء انتهى ولا يخفى أن قوله جلة  
 واحدة اذا حمل على حقه فته من الوحدة أو لا وأخرا فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام  
 اذا روى جلة واحدة وقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجلة كما فاس الكرماني  
 بالجمع بين الاسواط في الحدبضربة واحدة اذا وقعت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذه قياس  
 ظاهر ومنكره مكابر مع ان عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الائمة الثلاثة فانهم  
 صرحوا بعموم الحكم عندهم حيث قالوا كقياسا كان قبا مل في هذا البرهان ثم غرّب  
 المصنف حيث قال ولان بالرى لا تقع الامتفرقة وانما تقع حجة اذا وضعت اقوالهم اذا روى  
 بسبع فهي واحدة طاهر في عدم الجواز كقياسا كان انتهى وغرابته لا تتحق لان قوله لا يقع  
 الرى الامتفرقا مناقض لاقوالهم اذا روى بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرى لاني  
 الوضع لانه لا يجوز بلا خلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما عاين به صاحب السدائع قوله فان روى  
 بسبع فهي عن واحدة لان التوفيق ورد في الحديث بتريق الضربات حقة ثم اعتبر تفرقة  
 اعتبر تفرقه أخرا كما ان التوفيق ورد في الحديث بتريق الضربات حقة ثم اعتبر تفرقة  
 مجازا فقوله وهذا مرجح في رد ما في الكرماني مراد عليه اذ ليس بصريح ولا يستلزم بل يؤخذ  
 منه ما حققه الكرماني بالتنقيح وأما ما نسب اليه العاية من انه لورى بسبع سميات جلة واحدة  
 دفعة واحدة لا يجوزنه عند الائمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرى والوقوع وقع دفعة  
 واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جلة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام  
 الكرماني لا يتأتى ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبرى هي واحدة من غير تفصيل  
 ووجهه انه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر  
 لا الى أوله كما اذا وقعت الجرة فوق بعير ثم سقطت الى المرى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال  
 صاحب الغاية وقال في شرح البخاري قال أبو حنيفة يجوزنه ونظيره باطل أى على الاطلاق وصحيح  
 عند التقييد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من  
 جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولورى بمصائبين أحداهما عن نفسه والاخرى عن غيره  
 جاز ويكره) أى تركه السنة فانه ينبغي ان يرى السبعة عن نفسه أو لا ثم يرميها عن غيره نيابة  
 وعبارته موحية انه لورما هم اجلة جاز فان صح هذا امتنولاه ويؤيد الكرماني لكن لابد من  
 ان يقيد بوقوعه ما متفرقين ومع هذا فجعل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرى  
 بنفسه فلا يجوز النيابة عند القدرة ويجوز عند العذر فلورى عن مريض) اى لا يستطيع الرى

ذلة وأيا سنى من وجود  
 وجهك أو قصر بي اليأس  
 عن الرجوع الى طاعتك  
 ما رأتى به عظيم جرمي وسوء  
 ظني بنفسى فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد واغفر لى  
 يا خير الغافرين (اللهم) الى  
 استغفر لك كل ذنب  
 أو رضى الهلكة لولا حلتك  
 وجهك وأدخلنى دار  
 البوار لولا نعمتك وسلك  
 فى سبيل النجى لولا ارشادك  
 فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفر لى يا خير  
 الغافرين (اللهم) الى  
 استغفر لك كل ذنب يكون

(بأمره أو مغمى عليه ولو بغير أمره أو صبي) غير محيز (أو مجنون جاز والافضل ان توضع الحصى في أكتفهم فيرمونهم) أي رفقاً بهم وأما عبارته في الكبير ومن كان مريضاً أو مغمى عليه لا يستطیع الرمي توضع الحصى في يده فيرمي بها وان رمى عنه غيره بأمره جاز والاول افضل بغير صحيحة لان الرمي عن المريض بغير أمره لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المغمى عليه فإنه ليس له شعور أصلاً والمريض له شعور في الجملة قابل لان ينفه ويطلب الاذن منه ثم المريض ليس على إطلاقه في الحواشي عن المتفق عن محمد اذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رمى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلي قائماً فله القدرة على حضور المرمى راكباً أو ساجداً فلا يجوز النيابة عنه فتعبير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل في حد المريض ان يصير بحيث يصلي جالساً) ليس في جملة لأنه مشعر بان هذا ضعيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والحال أنه ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطیع رمي الجمار توضع الحصى في كفه حتى يرمي بها وان رمى عنه اجزأه بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة ان كل مريض لا يتصور ان يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والعته والمغمى عليه واصبى توضع الحصى في أكتفهم فيرمونهم أو يرمونهم بأكتفهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولا بعد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس ان يكون الحصى من جنس الارض) أي وان لم يطلق عليه اسم الحصى اذا كان من اجزاء الارض (فيجوز بالجزر أي ولو كان كبيراً) (والمدر وفق الآجر) أي كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الآجر للاحتراز (والطين) أي التراب المختلط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة) وهي الجص (والغرة) وهي الطين الاجر المسمى بالارني (والمخ الجبلي) أي لا البحرى لان غالب اجزائه الماء المالح (والسكيل والكبريت والزرنج والرداسنج وقبضة من تراب والاججار المنقبة كالزبرجد والزمرد والجنش والبور والعقيق واختلف في الماقوت والثير وزج) قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الاطلاق جواز الرمي بهما لانهم من اجزاء الارض وفيهما خلاف بهنعه الشارحون وغيرهم واجازة بعضهم ومن ذكر الجواز الفارسي في منسكه انتهى وكذا الزيلعي ومن ذكر عدم الجواز النكاحي في شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والافضل أن يرمي بالاججار) أي الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز زبنا ليس من جنس الارض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز الاججار البقية (والخشيب) أي لانه وان كان من جنس الارض لكنه يرمد كما ان المعدني يذاب (والبعرة) لكن في القول للامام المحبوبي ولورمي في موضع الرمي بالبعرات مكان الجمار يجوز ولورمي بالجواهر واللائ في الذهب والفضة لا يجوز والشرق ان رمي الجمار عرف بخلاف القياس ورمي البعرات في معناه لانه يقصده رمي الشيطان والاستحقاق به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظر الى ان الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الارض في المعنى فاقاله بإشارات الصوفية أشبه في المبني ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة يقولون انه لو رمي بالبعرة أجزأه لان المقصود اهانة الشيطان وذات يصل بالبعرة ولاننا نقول به ذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيتان

في اجترأه قطع الرجاء ورد  
الدعاء وتواتر البلاء وتبرادفت  
الهموم وتضاعف الغموم  
فصل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
أستغفرك لكل ذنب برت  
عنه دعائي ويطلب في  
خطبك عنائي أو يقصر  
عندك أمل في فعل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لي  
يا خير الغافرين (اللهم) اني  
أستغفرك لكل ذنب عييت  
القلب ويشغل الفكر ويرضى  
الشيطان ويخطئ الرحمن

زمان جواز الرمي ووقت سنته ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو معنى عن قوله (الثامن)  
 القضاء في أيامه فالوترك رمي يوم يجب قضاءه فيما بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام  
 في شروط الرمي لاقى واجباؤه أداء أو قضاء (التاسع اتمام العدد أو تيسر أن تخرجه) وفيه ان هذا  
 ركن الرمي لشرطه (فالوقت قصر الأقل منها) أي من السبعة بأن رمي أربعة وترك ثلاثة أو أقل  
 (لزمه جوازه) أي كما سيأتي (مع العفة) أي مع صحة رميها لمصول ركنه (ولو ترك الاكثر) أي  
 بأن رمي ثلاثة أو أقل (فكان له لم يرم) أي حيث أنه يجب عليه دم كما لو ترك الكل (ولا يشترط  
 الموازنة بين الرميات) أي بين رمي الحصيات اثنا عشر أو كذا بين رمي الجارات على خلاف فيه كما  
 سيأتي (بل تن) أي الموازنة. وكذا (فيكره تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) الا ان  
 رميها في الليل أفضل وقبيلها إلى انه لا يجوز النيابة عن المرأة بغير عذر ويكره الرمي بجص الجارة  
 والتجس والمسدع الجواز أي والاساءة لما سبق (ولا يشترط جهة للرمي) أي عند وقوفه له  
 (فمن أي جهة من الجهات رماها سمح الا انه يستحب أو يسن الجهة المذكورة) كما تقدم  
 (ولا يشترط أن يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لانه لو رمي وهو قاعد على الارض أو على  
 الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الافضل (وطهارة) وهي الاكمل (أو قرب أو بعد بل على  
 أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رميها (الا انه يسن وقوفه للرمي بخوضه أذرع من  
 الجرة أو أكثر ويكره الأقل) وكان حقه ان يذكر قوله ولا يشترط بعد فراغه من جميع الشرط  
 فعله بعد قوله (العاشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي المبسوط للسرخي فان بدأ في  
 اليوم الثامن بحجارة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه يعبد  
 على جرة الوسطى وجرة العقبة لانه نكس شرع مرتب في هذا اليوم فمما سبق أو انه لا يعتد به  
 فكان جرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجرة الوسطى والوسطى للعقبة فما أدى قبل وجوب افتتاحه  
 لا يكون معتد به كمن جدد قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمعتد ههنا من رمي الجرة الاولى  
 فلها ما يعبد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح في افادة هذا المعنى (والاكثر على انه سنة)  
 كما صرح به صاحب البدرائع والكرمانى والمحيط وفتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي  
 يقوى عندي استئذان الترتيب لاعتينه (فالبدء بحجارة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي  
 مسجد الخيف ثم ذكر ذلك في يومه فانه يعبد الوسطى والعقبة حتما) أي وجوبا عند البعض  
 (أو سنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا الوتر الاول ورمي الاخرين فانه يرمي الاول ويستقبل  
 الاقية) أي ويأتي بالوسطى والعقبة وجوبا أو سنة (ولو رمي كل جرة بثلاث أتم الاول بأربع  
 ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما في المحيط ثم قال أيضا (وان رمي كل واحدة بأربع  
 أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعبد) أي لان ذلك أكثر حكم الكل وكأنه رمي الثانية والثالثة  
 بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رميها على الوجه الاكمل وتفسيره ما روى عن  
 محمد (ولو رمي الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدري من ايتهن هن يرمين على الاولى  
 ويستقبل الباقيتين) لاحتمال انها من الاولى فلم يجوز رمي الاخرين (ولو كن ثلاثا أعاد على كل  
 جرة) أي من الجمار الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصاتين  
 يرمي) أي بالترتيب واحدة (على كل واحدة) أي من الجمار (واحدة واحدة ولا يعبد لان ذلك أكثر

فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفره لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 استغفرك لكل ذنب يعقب  
 اليأس من رحمتك والقنوط  
 من مغفرتك والحرمان من  
 معة ما عندك فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفره لي يا خير الغافرين  
 (اللهم) اني استغفرك  
 لكل ذنب أمقت عليه  
 نفسي اجلا لالك وأظفرت  
 لك التوبة تقبلت وسألتك  
 العفو ففوت ثم عاد لي  
 الهوى الى معاودتي طامعا  
 في سعة رحمتك وكرم

حكم الكل) فإنه رمى كل واحد تبا كثيرا انتهى كلام محمد بن قال في القنغ وهذا امر يجر في الخلاف (ولرمي أكثر من سبعة بكرة) أي إذا رماه عن قسد وما إذا ذك في السابع ورماء وتبين أنه الثامن فإنه لا يضره ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولورمي بأكثر من السبع لا يضره (وأما واجباته فثلاثة على الحلق) وتأخير الحلق عنه وهذا عند الإمام بناء على الترتيب بينهم ما من واجبات الحج فعدم من واجبات الرمي غير ظاهر (والنساء في الوقت مع الجار) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل أن الرمي هو من واجبات الحج أما اداء أو قضاء فإذا فات وقتهم ما تعين الدم لترك الرمي اتفاقا والله أعلم

• (فصل في مكرهاته) الرمي بعد الزوال في يوم النحر (أي اتفاقا قبل اجاعا) وقبلة في سائر الأيام) أي كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح أنه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الإمام خلافا له ما حدث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما (وبالحجر الكبير) أي سواء رمى به كبيرا أو رمى به مكسورا (وحصى المسجد والحجرة والنجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أي على السبع كما سبق (وترك الجبهة المستنونة والقيام له بقربه) وهو المقدار المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أي بين الجرات على قول (وطرح الحصى)

• (فصل في النفر) أي الخروج من منى والرجوع إلى مكة (وإذا فرغ من الرمي وأراد أن ينفر إلى مكة في النفر الأول أو الثاني) على ما سبق بيانها (توجه إلى مكة وإذا وصل المحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الابطح) ويسمى المحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو إلى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره أنه قضاء مكة وسيأتي بيان حده (فالسنة أن ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أي بناء على اختلاف الروايات ففي البحر الزاخر والنيابيع والخضرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الأمانة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم أن النزول به سنة عندنا فلو تركه بلا عذر بصير مسيئا وكذا عند الشافعي وغيرهم أنه يستحب وقال القاضى عياض أنه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة) كما صرح بها ابن الهمام والطرابلسي وهذا امر يجر في أنه ينقر من منى قبل اداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا وفي القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذي يخرج منه إلى الابطح ساعة من الليل (وحدث المحصب) أي على الصحيح (ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يقابلها مصعدا) أي حال كونك سائرا إلى جهة الأعلى (في الشق اليسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي وليس المقبرة من المحصب ولوترك النزول) أي وما في حكمه من الوقوف (بالمحصب يصير مستأ) أي أن كان بلا عذر وفي السراجية وإذا مضت أيام التشرى فأنهم يعتمرون ماشيا وأبينة أنفسهم وآبائهم وأخوانهم انتهى وينبغي أن لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي أكدوا والله أعلم

عنك ناسبا لو عيبك  
راجيا لجبل وعدك فصل  
بارك وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين بن  
(اللهم) اني استغفرك لكل  
ذنب يورث سواد الوجه  
يوم تبيض وجوه أو يابن  
ونسود وجوه أعدائ  
إذا أقبل بعضهم على بعض  
يسئلونهم عنك فقل لا  
تخفوه هو الذي وقد قدمت  
اليكم بالوعيد فصل بارك  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين بن (اللهم)  
اني استغفرك لكل ذنب

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الاتفاقي) أي دون المكي  
والمقاتي والمرابيه (المفرد) لقوله (والمقتنع والذائر ولا يجب على المغير) أي ولو كان آفاقا  
(ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتي (والحرم) كاهل مي (والحل) كالوادى والخليص  
وجدة وحدة (والمواقيت) أي المقيمة الآفاقين (وفات الحج والمصر) أي في الحج (والمنزلة  
والصبي) لعدم تكليفهما (والمانض والنساء) لغرضهما (ومن نوى الإقامة الابدية) أي  
الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الاقل من أهل الاتفاق) لكن قال أبو يوسف إن أحب للمكي أي  
ومن في معناه لانه وضع نطم أفعال الحج (وشرائط صحتها أصلية الطواف لا التعيين) أي  
لانعين الصدر اذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو  
شرط صحة وقوعه عنه كما سيأتي (وانسان أكثره وكونه باليت) كلاه من أركان مطلق  
الطواف لانهم مشرطان له ولان لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف  
الزيارة فالطواف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء  
نواه أم لا (ولو في يوم الحر) أي وان وقع في أول أيام النحر مع انه بقي من أفعال الحج أشياء ومحل  
الوداع هو التراجع من الأعمال (ولا آخره) كما سرح به في الفتح أي إلى آخر عمره في حق الوجوب  
(فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لقضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبهذه ويكون  
اداءه لقضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جارت طوافه وان  
أقام سنة بعد الطواف الا ان الأفضل أن يكون طوافه بعد الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن  
أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي  
واقعا عند العزم على حروجه وارادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وإس المسمى  
أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره في البدائع عن أبي  
حنيفة انه قال ينبغي للانسان اذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرأ  
من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن اذا استقل  
بعده بمكة يعيده وعن أبي حنيفة اذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف  
طوافا آخر فلا يكون بين طوافه وفقره حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه  
(ولو أياما) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه انه اذا كان خلاف المستحب فلا  
يقال له لا بأس وان قال (والأفضل ان يعيده) أي ليقع مستحباً (ولا يقط) هذا الطواف (عنه)  
أي عن الحاج الاتفاقي (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الاقل أو قبله (ولو شئنا)  
أي ولو كانت مدة الإقامة سبعين كثيرا (وبسطة بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطبا بالتحاذ  
دارا لا يريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو غيرها) أي من أماكن الحرم أو الحل فيمدون  
المدة (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الاقل) أي قبل أن يحل الخروج من مي وهو  
اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يقط) أي عنه في قول  
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يقط عنه في الحالين الا اذا نزع فيه (وان نوى) أي  
الاستيطان (قبل النفر ثم بدله الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان  
(لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمكي اذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

فأجمعه وصحت عنه حياء  
لمنك عند ذكره أو كونه في  
صدرى وعائمه مني فانك  
تعلم السر وأخفى فصل  
باب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد وأغفره لي يا خير  
العالمين (اللهم) أي  
أستغفرك استغفرك  
يتضمنني إلى عبادك وينقر  
عني أولئك أو يوحني  
من أهل طاعتك يوحني  
المعاصي ويركوب الحوب  
وارتكب الذنوب فصل  
باب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
وأغفره لي يا خير العالمين  
(اللهم) أي أستغفرك  
لكل ذنب يدعو

« (فصل \* ومن خرج ولم يطقه) أي طواف الصدر (يجب عليه العود بالأحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله في طوفه (ما لم يجاوز الميقات) قيدته بقوله يجب للاقوله بالأحرام وإذا قال (فإن جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم) أي دفعا للرجوع عنه مع النقص للمساكين به لما ساقى (وإن عاد) أي ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعليه الأحرام بعسرة أو وجع) أي لا تكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لما سبق بل لأجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بأحد النسكين (فإن رجع) أي بالأحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما في البدائع وغيره (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فسموفى بيانه (ويكون مسيئا) كما صرح به الطحاوي لكن فيه أن ترك الاستحباب ليس فيه إساءة بل ترك السنة وله الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيائه فلا ينافي ما قالوا ولا آخره (والأولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة ويعد ثمة لأنه) أي عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للقراء) أي من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه) من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (وإذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أي جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو بغضى العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أي حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البنيان لأنها خرجت حائضا كما بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاته فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أي من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقا (فرجعت إلى مكة) أي مع أنه لا يجب عليه العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه هوذا صارت كأنه لم يخرج (والنفساء كالخائض) أي في هذا الحكم (وأيضا على التنعيم) أي مثالا من مواضع الحرم (وداع) أي طوافه خلافا للنوري فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الاتفا أو لا يأمره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما إن الداخل للحرم من أهل الاتفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند إرادة أحد النسكين يجب عليه الأحرام

« (فصل في صفة طواف الوداع) أي كيفيته عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالبحر الأسود) أي بعد النية (فيستلمه) أي على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الالة بالفتح بدون التساوي لا يظهر وجهه فإنه لو أريد به عدد الأشواط لقل سبعة اللهم إلا أن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع بعضهم ما وطاف بالبيت سبعا وأسابيعا وسبوعا في النهاية طاف بالبيت أسبوعا أي سبع مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما مبتدأه العامة سبعا بالضم فلامعنى له لأنه جزء من أجزاء السبعة كالربع والثلث والعشرون نحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعي بعده) لأن

إلى الكفر وبطلان الفكر  
ويورث الفقر ويجب العسر  
ويصد عن الخير ويمتنع  
الستر ويمتنع اليسر فصل  
يا رب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني أستهقر لك الكل  
ذنب يدي الآجال ويقطع  
الآمال ويشين الأعمال  
فصل يا رب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر له يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
أستهقر لك الكل ذنب يدي  
ما طهرته ويكشف عني  
ماسترته أو يجمع مني ما زنته

التفعل به هذه الثلاثة غير مشروعة (ثم يصلي ركعتين) أي في غير الوقت المكروه (سئل المقيم أو غيره) أي من المجدد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أي - مستقبل البيت الحرام قائماً أو قاعداً ويضلع منه ويتنفس ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة ويُنظر إلى البيت قائلاً في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم إلى أسألك رزقا واسعا وعالما ما قعا وشفا من كل داء (ويصب) أي من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أي سائر بدنه اغتسل بالتمرط (ويستقي بنفسه) أي من الماء من غير أن يستعين بأحد أن قد رُعل عليه (ثم يأتي المقيم) أي ويدعو فيه (ويأتي الباب) أي باب الكعبة (ويقبل القبة ويدعو ويدخل البيت أن يسير) أي حينئذ لكن فيه أنه يشاق خروجه عقيب طوافه فورا كما أنه لم يصلي العشاء مثلاً بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف إلى المستتر ثم يأتي زمزم ثم يصرف منه أو الأول أصح كما صرح به الكرماني والزيهلي ويؤيده ما في البدائع من أن الكرخ ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائه ويصب على وجهه ورأسه ثم يأتي المقيم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخذه الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بها - سائر البيت) أي كآلهة في بطرف ثوب مولاه (ويتثبت بها) هو معنى يتعلق (ساعة) أي زماناً قابلاً في العرف (متنصر عما يخشاه إذا عابا يكما كبراهمه لا مصلية على النبي صلى الله عليه وسلم حامداً) أي متباً وشاكراً (ثم يستلم الحجر ويرجع) أي وراءه لما في العيون (ووجهه) أو بصره (إلى البيت متباً كما) أي أن لم يكن بائناً (متنصر على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أي استحباباً (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الخروج كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذي وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الضرورة وقال والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أي في حقيقة رجوعه (ينصرف ويعني ويتنقذ إلى البيت كالحزن على فراقه) وهذا أظهر وأبهر على الأكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات فاسبق من هبة الرجوع ذكر في الهداية والسكافي والجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما بعده الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مبررة وأثر محكي وقد فعله الأصحاب أي أصحاب المذهب لأنه إن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزيلعي بعد ما ذكره هذا الرجوع وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعائنة جارية به في تعظيم الأكبر والشكر لذلك مكابر أقول إن كان المراد به الطرابلسي ففيه انما يشكر كونه سنة لا كونه بائناً أو بدعة مستهنة (والحائض) وكذا النساء (تقف عند باب المسجد) أي أي باب أبواب الضرورة وهو الأفضل (وتدعو وتغني) أي تركب أو تغني (ويستحب خروجه من الثنية السفلى من أسفل مكة) أي أن كان من طريقه (ويصدق عند الخروج بشيء) أي على مساكين الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكاً ويكون سيره بجامع بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشمادته لله بالوحدة الالهية والنبية بالرسالة

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب لا ينال به عهدي ولا يؤمن معه غضبك ولا ينزل به رحمتك ولا تدوم معي نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب استغفرت به في ضوء النهار عن عبادك وبارزتك به في ظلمة الليل جراءة في عابك على اني أعلم أن السرعة ذلك علانية



ان لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أحج

\*(باب القرآن)\*

القران) بكسر القاف مهدير بمعنى المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشيئين وفي الشرع ما سمي بأق  
بينهما من الجمع الخصوص وهو (أفضل من الافراد) أي بالجمع والتمتع والاولى أن يقول أفضل  
من التمتع والافراد لان التمتع عندنا أفضل من الافراد خلافا لما لك والشافعي حيث قال  
ان الافراد أفضل مطلقا وسأقي بآثارهم ما وافق بينهما (وهو) أي القرآن (أن يجمع الآفاق)  
أي لا المكي والمبقي ليكون قرانه مسنونا (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلا)  
بأن يؤتى مامعا أو مقرونا بكلامهم وصول (أو منفصلا) أي بكلام مفصول أو بان أدخل احرام  
الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤدّيها) أي  
وان يؤدّي افعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يوقع أكثر طواف العمرة وجميع شعبيها  
وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن  
يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (من الميقات) أي لابعده وجوبا (أو قبله) أي ولو من ديرة  
أهله (وهو الأفضل) أي لمن قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكرمه مطلقا (ويقول  
الاهم اني أريد العمرة والحج فيسرهما لي) أي سهلهما ووقفني عليهما (وتقبلهما مني) فويت  
العمرة والحج وأحرمت به الله تعالى لبيك بعمرة ووجهة الى آخره) الاولى أن يقول لبيك الحاشم  
يقول لبيك بعمرة ووجهة (ويقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور  
(استنبأنا) أي لمراعاة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر)  
أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظر الى تعظيم الفرض وتقديره رتبة كما قال تعالى وأتموا  
الحج والعمرة لله مع أن المورد هو الاحصار في الاعتماد (وان قدمه احراما) أي بأن أدخل  
احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم  
يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذكرهما  
فيها ولو مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نسكاه) أي حجه وعمرته (عن الغير) أي عن غيره  
كافي نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان  
(وأحرمت به - ما الله تعالى) أي عنه كافي نسخة أو عنهما

\*(فصل في شرائط صحة القرآن)\* كان يكفي أن يقول شرائط القرآن فان المشروط لا يتحقق  
صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط  
صححة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا) أي شرعا وان كان قارنا لغويا ثم ان طاف  
في أشهر الحج يكون مقمتعا وان طاف قبلها لا يكون قارنا ولا مقمتعا (الثاني أن يحرم بالحج قبل  
افساد العمرة) أي بالجمع قبل طوافها فلما أحرم بعمرة فافسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارنا  
ولا مقمتعا ووجه صححة يلزمه فعلها وعمرته فاسدة يجب عليه مضها وقضاؤها (الثالث أن يطوف  
للعمرة كله) بالنصب أي كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل  
التوجه اليها أو الصبح انه لا يصير افضا بمجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب  
الهداية والمكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي

وان الخفية عندك بارزة  
وانه لا يمنعك منك مانع ولا  
يتقنع عندك نافع من مال  
وبين الان أتيتك بقلب  
سليم فصل يارب وسلم واولك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفر لي يا خير  
القافرين (اللهم) اني  
أستغفر لك لكل ذنب يورث  
الانسان لك أو يعقب  
الفسلة عن تحذيرك  
وتبادي بي الى الامن من  
مكرك أو يؤيسني من خير  
ما عندك فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفر لي  
يا خير القافرين

حقيقة يسير رافضا مجرد الترجيح الى عرفات وهو القياس وفي النسخ والصحيح ظاهر الرواية  
 اقول ويمكن الجمع ان يكون الرفض بالتوجيه والارتضاء بتحقق الوقوف وغرة التسلط فيما  
 اذا توجه الى عرفته ثم انه يرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة فطاف لعمرته وسعى لها  
 ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا بجواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطاف لها) اي لعمرته  
 كله او اكثره او بعد ما طاف اقله كثلثة اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به  
 فاضحان وان اطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبل في الهداية وغيرها وفي  
 الكافي للمالك لا يسير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لان  
 ما قبله ليس وقتا للوقوف فخلوله بالكلية بغيرها وفي السراج الوهاج وللوقوف بعرفة قبل  
 الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلو لم يرجع  
 حتى وقف (ارتفعت عمرته) اي ولو من غيرية رفضه اياها ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه عدم لرفضها  
 وقضاؤها بعد ايام التشريق (وبطل قرانه وقط عنه دمه) اي دم القران للشكر المترتب على  
 نعمة الجمع بين أداء التسكين (ولو طاف أكثره) اي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصرف رافضا  
 بالوقوف لانه أتى بالاكثر في قارنا خيئت (أتم الباقي منه) اي من طواف عمرته (قبل طواف  
 الزيارة) لاستحقاقه في الدمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من  
 طواف ركن الحج (الرابع أن يذهب مع من السداد) اي بالجماع وكذا عن الردة (فلو أفسدهما  
 بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بالنظر أو التورية وهو غير  
 صحيح لمساقي (بطل قرانه وسقط عنه الدم) اي لانه ادهما وأما ما ذكره البرجندي من انه ينبغي  
 للشارح أن لا يخلط بين العمرة والحج والافساد احرامه بل يخلق في يوم النحر فخطأ من وجهين  
 أحدهما ان الفساد مختصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع  
 بل يفسد الحج وهذا يجب عليه ان تمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وان ساقه) اي الدم  
 (معه يصنع به ماشاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة اشواط فسد حجه دون عمرته وبقي  
 عنه دم القران (انما من ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل  
 الأشهر لم يصرف قارنا وان طاف الاقل قبله أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا يجب الظاهر بناء  
 ما في التواريخ رجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا  
 ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل أكثر اشواط العمرة  
 في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أحمد بنهما  
 ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان  
 الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتنع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج وبحسب  
 الشكر بالدم ما كان الا لفعل العمرة فيها ثم الحج فيه وهذا في القران كما في المتنع قال وما روى  
 عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى القوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه في لازم القران  
 بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم وفي اللازم الشرعي في اللازم الشرعي انتهى والذي  
 يظهر ان قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد وغيره انه قارن  
 وبذلك انه اذا ارتكب محظورا واعتد عليه الجزاء وغاية انه ليس عليه هدى شكر لان أداء

(اللهم) اني استغفرك لكل  
 ذنب طعنى بسبب عتي  
 عليك في اسم الرزق  
 على وشه اي منسك  
 واعراض عنك وميل الى  
 عبادك بالاسكاف انهم  
 والتضرع اليهم وقد  
 أمهتني قولك في محكم  
 كتابك بما اشكوا اليهم  
 وما يضرعون فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد وآله  
 في ما خيرا العاقرين (اللهم)  
 اني استغفرك لكل ذنب  
 ارتبته بسبب كربة استغثت  
 عنده بغيرك واستغثت  
 عليه بسواك واستندت  
 بأحد قدامك فعمل يارب  
 وسلم وبارك

لم يقع على الوجه المسمون المقر في الشريعة من ابتغاء أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجه  
في حكم من أفرد بعمره في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن إجماعاً (السادس أن يكون  
آفاقاً ولو حكماً فلا قران للمكي) أي الحقيقي (الأدنى خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج قبل ولوفيهما  
فيصح منه القران لصيرورته آفاقاً صحيحاً) أي كما أنه لا يجوز القران إلا آفاقاً إذا دخل مكة  
وصار من أهلها حكماً هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المسمون لاصحة عقد الحج  
والعمره وكذا تقديم العمره على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم (السابع عدم فوات الحج  
فلو فاته لم يكن قارناً وسقط الدم) وفي عده شرط لصحة القران مساححة لا تخفى

❖ (فصل) هـ أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم الامام) وهو النزول بأهل محرمات  
كان أو حالاً فهو على نوعين الامام صحيح مبطل كافي المتمتع إذا ألم بأهله بعد عمرته والامام فاسد  
غير مبطل كافي القارن فإذا عرفت هذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع  
إلى أهله بعد طواف العمره) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة ليكون محرمًا وان ألم بأهله (ومن  
مكي خرج إلى الآفاق) أي ويصح القران من مكي خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن  
وطاف لعمرته في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه ألم بأهله صح قرانه لكونه محرمًا قال ابن  
الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الامام للقران المأذون فيه وأما المصنف في الكبير  
وأجاد بقوله واعلم ان الامام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الامام المفسد  
مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الامام فكيف يصح أن يقال انه  
لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره ذلك لانه لم  
يحصل منه الامام صحيح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قد يعتبر الامام الفاسد مانعاً كافي المكي والازم  
القول بصحة تمتع المكي اذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يتحلل من العمره حتى أعمل بالحج ولا  
قائل به فهنا أيضاً لو اعتبر الامام القارن لما صح قران المكي الخارج إلى الآفاق فصح القول  
بعدم الاشتراط وغيره انتهى والظاهر انه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم  
الامام فنهى وعلی انه لا يشترط عدم الامام في القران مع قطع النظر انه يتصور فيه أو لا يتصور  
فتدبر (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من المبهات) أي كما ينوهم من بعض  
المتون والروايات (فلو أحرم بهم ما أو بأحدهم بعد الميقات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي  
داخلها (يصير قارناً ولكن مع الاساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الطرمة والجزاء اذا أحرم  
بهم ما بعده لانه يجب عليه ان يحرم بأحدهم من الميقات ومع الاساءة اذا أحرم بأحدهما لانه  
يسن أن يحرم بهم ما منه (ولا تقديم احرام العمره على الحج) أي على احرامه (فان قدمه عليها)  
بأن احرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمره فانه يكون قارناً بخلاف الان فيه تفصيلاً (فان كان  
أدخلها عليه قبل طواف القدوم يصير قارناً مسياً) أي لمخالفته السنة فيكره فعله لان السنة  
تقديم احرام العمره على الحج (وعليه دم الشكر) أي اتفاقاً لانه في الجملة يجمع بين العبادتين ولو  
مع الاساءة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم  
(ولو شوطاً فهو أكثر اساءة من الاول) أي لانه أخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في  
أعمال حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الجمعة قبل كل منه (وقيل جبر) وهو قول

على سيدنا محمد وعلى  
سيدنا محمد وأغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
أستغفرك لكل ذنب حملي  
علمته الخوف من غيرك  
ودعاني إلى التضرع لأحد  
من خلقك أو استعاني إلى  
الطمع فيما عند غيرك فآثرت  
طاعته في معصيتك استجلاً  
لما في يديه وأنا أعلم بحاجتي  
إليك كما لا غنى لي عنك فصل  
بأرب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
وأغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني أستغفرك لكل  
ذنب مثلي نفسي استغلاً  
ومعصية

صاحب الهداية ونحو الاسلام فلا ياكل منه (ويستحب له رفض العمرة) أي لحاقته السنة  
قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقوله رفض العمرة في هذه  
الصورة مستحب يؤمن به في أنه دم شكر (وكذا) أي يستحب له رفض العمرة أيضا لخالفه السنة  
لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رفضها قضاها وعليه دم لرفضها ودم جبر بلا شك ولولم يرفضها  
ومضى فهو مسمى ويحكي حكمه وهذا كله (أن كان) أي ادخالها عليه (بعد الطواف) أي  
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها ما جاز وبصير ميا أكثر ما من  
ادخاله اقبل أن بطواف القدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر  
فصح الأول صاحب الهداية واختاره غير الامام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أي  
كفارته (وقيل شكر) أي دم نكاح وهو قول شمس الأئمة وقاضيان والمحجوب ومالك البدائع  
(وان ادخلها بعد الوقوف) أي بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رفضها اتفاقا  
(وعليه دم رفضه أو لا) لكن ان رفضه لا يجب دم لرفضها وعرفة مكانها وان مضى فيها أجر أو وعليه  
دم جبر بقوله (وعليه رفضه احتما) أي وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء  
أحرمها قبل الخلق) أي ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أي بعد الخلق (ولو في أيام التشريق)  
وكذا اقبل طواف الزيارة وأما إذا اهل بالعمرة بعد الخلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل  
عليه كلام الزبلي حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما في الاكرام أو في بقية الاعمال ثم  
قال فان قيل كيف يكون جامع بينهما وما هو المحرم بالعمرة الابد تمام التحلل من احرام الحج  
بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بهض واحداث الحج فيصير جامع بينهما فاعلم وان لم يكن  
جامعا بينهما احراما فليعلمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويحصى فيها كذا كذا في الاصل وقيل انه  
ليس بمجرى على طاهره وان معنى قوله لا يرفضها أي لا ترفض من غير رفض ككفا في العناية  
والكفاية وقال في البحر قال مشايخنا يريد به انه يحصى في احرام العمرة لا في أفعالها لانه منى  
عن العمرة في هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض أفعالها  
وان منى في أفعالها الاشياء عليه لانه اذاها كما التزم قال في الكبير وقوله لا تنسى عليه فيه نظرا  
صريح هو وغيره ان عليه دما كما سيأتي قلت فيه ان عليه دما لادخال العمرة على الحج لا لأفعالها  
في أيام التشريق فلا اشكال ويحمل عليه ما في الطهيرة من عدم لزوم الدم سواء طاف لها  
في أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرقص كائنص عليه غير واحد قال أبو  
جعفر الهداوي ومشايعنا على هذا أي وجوب الرقص فان رفضه افعليه الدم والقضاء وان لم  
يرفض فعله دم جبر لجمعه بينهما كما في الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع  
لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعترفون قبل أن يسعوا للحج فاهم والله أعلم

(فصل في بيان أداء القرآن اذا دخل) أي القارئ (مكة بدأ بأفعال العمرة وان أخرها في  
الاحرام) أي ذكرها وأجراما (فيطوف لها سبعاً ويضطبع) وفي نسخة مضطبع أي في جميع  
طوافه (ويرمل في الثلاثة الأولى ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة  
بكمالها إلا انه ممنوع من التحلل عن الحج كونه محرما بالحج وهو ايتوقف تحله على فراغه من  
أعماله أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سنن الحج (ويضطبع فيه ويرمل ان قدم

في استصفاره وقتاته حتى  
ورمى في فيه فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره  
يا خير العافرين (اللهم) اني  
أستغفر لكل ذنب جرى  
به قلبي وأحاط به علمك في  
وعلى إلى آخر عمرى وجميع  
ذنوبي كلها أولها وآخرها  
محمد ما وخطها قليلها  
وكثيرها صغيرها وكبيرها  
دقيقها وجليلها أقديعها  
وحديثها سرها وجهها  
وعلايتها ولما أنا مذنب  
في جميع عمرى فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد

السعي) أى أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور ولما قالوا من ان كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران بطواف القدوم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعي وكذا في خزائن الاكمل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا سكنان أو قاربا أو ما نقله الزيلعي عن الغاية للسروحي من انه اذا كان قاربا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أى محرما لان أو ان تحمله يوم النحر فان حلق يكون جنائته على احرامين لما في المحيط والمستقى عن محمد فان طاف له مرة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالمتمتع اذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يتحل بذلك من عمرته (وجع كالمفرد) أى في بقية أفعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من انه يأتي أولًا بطواف العمرة ثم بسعيهما ثم بطواف القدوم ثم بسعي الحج موافقا لعله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متواليين متقدمين (وسعي سعيين) أى متأخرين متتابعين أو متعاقبين وكذا الحكم فيهما اذا كانا مرتين (للعمره والحج) أى اجمالا (ولم ينو الاوّل) أى من الطوافين (للعمره والثاني للحج أو نوى على العكس) أى بان نوى الاول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيهما (ولم يعين فيه) ان هذا هو عين الاول فتأمل فان الطواف العارى عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها وبسن التعيين (أو نوى طوافا آخر) أى في الطوافين أو في أحدهما (نظوعا) أى كان ذلك الاخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أى معتبرا (والثاني للقدوم) أى متعينا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع لخالفته السنة من وجوه كثيرة \* (فصل في هدى القارن والمتمتع يجب) أى اجماعا على القارن والمتمتع هدى شكرا لما فوقه الله تبارك وتعالى للجمع بين النسيكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهلا لحاضري المسجد الحرام (وأذناه) أى أدنى الهدى هنا (شاة) باجماع الفقهاء الا أن الجزورا أفضل من البقرة وهى أفضل من الشاة وكل ما هو أعظم (أى آمن أو أغنى قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالأعلى والأغلى هو الاول (والأفضل لهما) أى للقارن والمتمتع (سوقه معهما ولكل منهما ان يأكل) أى استحبابا (من هديه ويطعم) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى لصاحب الاضحية (ان يتصدق بالثلث ويطعم الثلث) أى بأن يطبخه ويطعمه (ويذكر) أى يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعيله (أو يهدي الثلث) أى يعطيه وفيه هديه لقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل من يطعم وان كان ظاهر كلام البداة انه بدل من يذكر ولا يجب التصديق بشئ منه) أى من هدى المتمتع والقران (ويستقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى وبالاعطاء والاباحة ولو بالتخيلة (فالوسق بعد الذبح لم يجب غيره وشرايط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه) أى على عينه أو ثمنه وعينه موجودة (وصحة القران والمتمتع) لما سبق (والعقل) أى على تقدير صحة حج المجنون (والبلوغ) أى لعدم الوجوب على الصبي تيمنا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقد رتب عليه (لا الهدى) لانه اذا لم يصم يجب عليه في ذمته ان يذبحه

واعتقروا يا خبير الغافرين  
(اللهم) انى أستغفر لك لكل  
ذنب لى وأسألك ان تغفر لى  
ما أحصيت على من مظالم  
العباد قبلى فان لعبادك  
على حقوقا ومظالم وأنا بها  
مرتهن (اللهم) وان كانت  
كثيرة فأنها في جنب عفوك  
يسيرة (اللهم) أعيأ عبد  
من عبادك أو أمة من  
أمائك كانت له مظالم عندى  
قد غصبت عليه فى أرضه أو  
ماله أو عرضه أو بدنه أو عاب  
أو حضره أو خصمه بظالمنى  
بهم اولى أستطع ان أردّها اليه  
ولم أستحلّها منه فأسألك  
بكرمك وجودك

بعد العتق (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما  
المكان المستنون ففي الميسر أن السنة في الهدايا أيام الحرم وفي غير أيام الحرم فمكة هي  
الأولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص  
جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبله لم يجز ويجوز ذبحه بعد  
أيام النحر والتشريع قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني أيام النحر من حيث الوجوب  
على قول أبي حنيفة والأول ذبح بعد هاتين الأثناء لأنه نازل لا واجب وقيل لا يجزى بالإجماع وعلى  
قوله في القلبية كذلك وكونه فيهما هو السنة عندهما (وأول وقت) أي زمان جواز هذ الدم  
(طلوع النجوم من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخره من حيث الوجوب) أي عند الإمام  
وكذا من حيث السنة عندهما - به وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)  
ولكن أوله أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا تحل) أي في حق الاعتداد باعتداله  
الزمان إلا أنه مقيد بالمكان (والوقت المذنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب  
أن يكون) أي الذبح (بغير الرمي والخلق) أي في حق القارن والمتنع (وبين الذبح) أي ذبح  
الهدايا (في أيام النحر) ويجوز بمكة والحرم كله (إلا أنه يكره ما سبق من السنة (ولومات)  
أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أي وجوباً فيعتبر من  
الثالث (فإن لم يوص - سقط) أي وجوبه على الورثة (وإن تبرع عنه الوارث صح) أي تبرعه  
وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كافي الوصية بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إرافة  
الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصى به فيعتبر من الثالث أو تبرع عنه الورثة فمكة بحت فظاهر  
(فصل في بدل الهدى إذا عجز القارن أو المتنع عن الهدى) أي هدى القران أو المتنع (بأن لم  
يكن في ملكه فضل) أي مال زائد (عن كفاف) أي ما يكفيه من الخلق في كفاية المعيشة رقد  
ما يشتري به الدم) أي من السود أو العروض (ولاهو) أي الدم (والهدى بعينه (في ملكه)  
وسماني في آخر الفصل غام ففصله (وجب انصيام عليه عشرة أيام) أي كماله تجزئة (فيصوم  
ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في أشهره وكأله أراد قبل إحرام  
الحج بالنسبة إلى المتنع لكنه مناقض بقوله لا تأتي بعد إحرام العمرة وسياق الكلام عليه مفصلاً  
(وسبعة بعده) أي إذا رجع كالأية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من جهة بمعنى إذا فرغ من  
أفعاله كما ذهب إليه أبو حنيفة رجه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه  
به الشافعي رجه الله وأتباعه وقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله اللانق به  
(وشرائط خمسة صيام الثلاثة) أي من القران والتمتع غنية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الإحرام  
بهم ما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافاً كما سيأتي فلو صام الثلاثة ثم  
قرن لا يجوز صومه بالإجماع وأما إذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن  
اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد إحرام العمرة في التمتع وإن يكون)  
أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فالقرن قبل أشهر الحج وصامه لم يجز ولو صام بعد ما دخل  
الأشهر جاز بعد تحقق الإحرام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع  
بلا خلاف إلا إحرام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم التمتع في ظاهر المذهب على قول الأكثر

وسبعة ما عندك إن ترضيهم  
يعني ولا تجعل لهم على شيئاً  
سنة من سناني فان  
عندك ما يرضيهم عنى وليس  
عندى ما يرضيهم ولا تجعل  
يوم القامة لسيئاتهم - م على  
سناني سيلاف - ل يارب  
ولم يبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد وأعقره  
في يا خير العافرين استغفر  
الله الله تسليم الذي لا اله الا  
هو الحى القيوم وانوب  
اليه استغفاراً يزيد في كل  
طرفة عين وتحريكه نفس  
مائة ألف مائة يدوم  
مع دوام الله ويقي مع بقائه  
الله الذي لا يئاء

بل يشترط ان يكون بعد اجرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة  
 قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة الصوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران واما  
 صوم المتمتع فالأكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر  
 الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا  
 المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ يمكن جعله على المتمتع الذي ساق الهدي وكذلك ذكره في  
 المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الاحرامين احرام العمرة واجرام  
 الحج وكذا ما في شرح السكندر ووقته أشهر الحج بين الاحرامين في حق المتمتع انتهى وفيهما ما سبق  
 من جهة المبنى مع ما في عبارتهم من انهم انما لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك  
 لما ساق من أنه هو المستحب أو الممتنع واما ما في مناسك الاربار وفي المختار وشرحه الاختيار  
 من أنه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز  
 صومه حال كونه - لا لا اللهم الا أن يحتمل قوله - ما هو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال  
 غيره - ما ان شرط اجزائهم اوجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام  
 الهندي أبو منصور الماتريدي أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على  
 القران ولان احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً ويتوجه عليه الصوم فانه بمجرد ان يريد  
 الحج بعد عرفة في الأشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالأحوط ان لا يصوم الثلاثة  
 الا بعد احرامه بالحج لانه جائز اتفاقاً بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضاً الآية الشريفة  
 دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أي منضممة الى احرامه فما  
 استيسر من الهدي فهو - هذا صريح في ان كون المتمتع هو السبب للهدي اصالته وللصوم نيابة  
 لا مجرد جزم منه اذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه هذا وقول الماتريدي ان القياس عدم جواز  
 الصوم ما لم يشرع في الحج يفيد ان المقيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران قيس  
 على المتمتع المذكور في الآية فيتعين ان يكون حكمه - ما واحد هو ويتوقف على الجمع الذي  
 قدمناه من فرق بينه وبين من قرن فعلية البيان واما ما قيل من أن السبب هنا ركب فيكون  
 وجود الجزء الاول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فينقوض بكفارة اليمين حيث لم تصح مجرد  
 حصول اليمين قبل الحنث فان الحنث المترتب على اليمين هو السبب كما ان هنا الحاق الحج بالعمرة  
 هو السبب في التمتع وكذلك الحاقهما وعكسه في القران والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق  
 الاصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة  
 لكن ان كان يصومه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة - عن الخروج والوقوف والدعوات  
 فالمستحب تركه وتقدمه على هذا الايام حتى قبل يكره الصوم فيها ان كان يصومه عن القيام  
 بحجة ما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسيء خلقه فيوقعه في محذور وعن عطاء من  
 أفطر يوم عرفة بعرقه تقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لانينة  
 المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المقطرون بالاجر اليوم  
 حيث قاموا بخدمة الاخوان في السفر من ضرب الخيمة وسائر الخيمة وضعف الصائمون عن  
 القيام بمصالحهم والحاصل ان كل آخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زوال ولا انتقال للمكة  
 أبداً إلا بدني وذهر الداهرين  
 سرمداني سرمد استجب  
 يا هو (اللهم) اجعله دعاء  
 وافق اجابة ومصلحة وافقت  
 منك عطية انك على كل شيء  
 قدير (اللهم) صل على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد وصحبه وسلم تسليماً  
 كنبراً صلاة دائماً  
 بدوامك باقية ببقائك  
 لا تنتهي لها دون علمك  
 صلاة ترضيك وترضيه  
 وترضى بها عنى يا رب العالمين  
 وسلم كذلك والحمد لله على  
 ذلك سبحانه وربك رب العزة  
 عما يصفون وسلام على  
 المرسلين والحمد لله رب  
 العالمين



التدبر على الأصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قد يوم النحر) وان لم يصم أصلاً أو صام يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره حتى قدر عليه أراحه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتشرى برب بعد هاتين الوقت (وأن يشي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كما أنه في جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من التمسك بالليل (وان يكون عابراً عن الهدى في أيام النحر) الاطهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحلق أو التقصير فانه اذا قدر عليه يوم بعد تحله لم يضروه حيث يصح صومه كما ساق في مصرتنا في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعد هاتين الثلاث) وهو قادر أي على الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في خلافها أو بعد ما صام كلها (ثم تجز يوم النحر) أي قبل حلقه (جار صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيراً) أي عابراً (ثم أيسر) أي قدر على الهدى (يوم النحر) أي نفسه تفصيل (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (وروجب الدم) أي اقتدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعد) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولاشئ عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل في وضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتصل حتى مضت أيام النحر فأيسر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان الدم موقت بأيام النحر فادامض فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى فكانه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون اذا وهما على الوجه المسمون فلو أداهما على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المكي اذا قرن أو تيمم فانه مسمى وعليه دم نجبر ولا يجوز له الصوم وان كان معسراً لا يجزئ الهدى كما سرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل ان الصوم انما يقع بلا عن دم الشكر لان دم الجبر فاحفظ هذه الكلمة لنفسك في كل قضية ومن المشرط أيضاً ان يقع صومه في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام التالي في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المسامع واما الاحرام في أشهر الحج بآثاره ان التمتع فليس بشرط بل لو أحرم قبله أو طاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (واما صوم السبعة فنشرط صحتها تيمم النية) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي ليكون السبعة معها عشرة كما أنه (وان يصوم) أي السبعة (في أيام التشرى) أي طرمة الصوم في أيامه وقد صرح في البدائع والبحر الاخر أنه لا يجوز صومه في أيام النحر والتشرى (ويستحب ان يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي في السبعة كلها في الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بعد القراع من أفعال الحج فانه لا يجوز رقله بالاجماع (بمكة) وكذا في غيره ما قبل الرجوع الى الابل عند نواحي الإقامة بمكة أو في غيرها (والأفضل) أي المستحب (ان يصومه بعد الرجوع الى أهله) أي نحو نجاش خلاف الشافعية واما ان نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة اجماعاً وقال ابن الهيثم واما صوم السبعة

(تحت) الاستغفارات المبتهدة  
المندوبة الى سيدنا الحسن  
البرصري رضي الله عنه  
نقلت من عدة نسخ ورايت  
في بعض نسخها عن محمد  
ابن أسامة رضي الله عنه  
وحدثت عن ترجمته فلم أظفر  
بها قال انه يجب مطلوما  
فراى اليه صلى الله عليه  
وسلم في اليوم فامرهم بملازمة  
هذه الاستغفارات وعلى  
من يقرأ كل عشرة منها  
في يوم أن يبدأ بيوم الجمعة  
ويختم بيوم الخميس وذكر  
أنه والطب عليها على الوجه  
الذي أمر به سبحانه الله عن  
طاه وخلصه من حبه

فلا يجوز تقييده على قصد الرجوع من منى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معلق بالرجوع انتهى  
وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى او اقام بها  
وعنه الشافعي هو الرجوع الى أهله تقييده بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم ثم اعلم انه  
اذا قرن العبد أوتقح ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فحمل فعليه دمان اذا اعتقد دم للقران  
أو للتمتع ودم لاجل قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم  
الحرة كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتمتع عن الهدى والصوم بان كان شيخا فانيافى على  
ذمته ولا يجوزته الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزا  
عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فالقياس ان تجزئته الفدية عنه كفاي  
في الصوم والا فلا معنى لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا في صام الثلاثة  
ويمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى  
بان يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد الغنى في باب الكفارات فقال  
بعضهم قوت شهر فان كان عنده أقل منه جازله الصوم وقال محمد بن محمد بن مقاتل من كان عنده قوت  
يوم وليلة لم يجزله الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدارا ما هو الواجب عليه وهو موافق  
لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري  
به ما وجب وليس له غيره لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في العامل يده أى الكاسب يمسك قوت  
يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الا ان  
هذا اذا لم يمكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في  
الخلاصة والمبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعدا

لا يجزئه الصوم

فصل في قران المكي لاقران لاهل مكة \* أى حقيقة أو حكما (ولا لاهل المواقيت وهم الذين  
منزلهم في نفس الميقات) وكذا من حاداهم من غيرهم (ولا لاهل الحبل وهم الذين بين المواقيت  
والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع  
وفي معناه القران (فن قرن منهم) أى ولو باضافة أحد النسكين الى الآخر (كان مسيئا وعاياه  
دم جبر) أى كفارة لاساءته حتمالا لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة)  
أى لثلاث يكون عمله مخالفا للسنة (فاذا رفضه فاعليه دم الرفض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بان  
مضى عليها (فدم الجمع) أى مع الإساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضا ان جنى جنابة قبل الرفض  
يلزمه ما يلزم القارن الآفاقي (ولو دخل الآفاقي مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أى بجماع  
قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أجزم مكة) أى منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمره وجهة)  
أى معها أو تده اخلا (رفض العمرة) ومضى في حجه وعليه عمرة ودم (لانه صار كالملكى) أى حكمها  
في منعته من القران (ولو خرج) أى ثانيا (الى الآفاق ففرن) أى بعد ما اعتمر في أشهر الحج  
فأفسدها وأتمها ففرن (كان فارنا) أى مسنوننا (ولو خرج المكي) وعن في معناه (الى الآفاق  
قبل أشهر الحج) وهذا بلا خلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج في الأشهر زيدل عليه ما سبق (صح)

(ثم) وقفت على نسخة أخرى  
من هذه الاستغفارات  
بعضها ذكر في أولها أنهم امرؤ  
عن سيدنا أمير المؤمنين  
علي بن أبي طالب كرم الله  
وجهه ورضي عنه وأنه كان  
يستغفرهم بأسر كل  
ليلة (وذكر) ان الاستغفار  
أفضل أوقات الاستغفار  
الى طلوع الفجر (وذكر) أن  
أتم الاستغفار ان يكون  
سبعين مرة وأورد فيها  
أحاديث وآثار وقد أدلتها  
رجاء الانتفاع بهم افان وقفت  
على ذلك أحد من اخواني  
المسلمين وانتفع به فانا أسأله  
ان لا ينساني من دعائه

قراؤه ولم يدم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة وما اذا اخرج الى الاقفاق بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صبح قراؤه ويكون مستوثنا ولا يبطل بالامام باهله لانه لا يشترط لصحة القران عدم الامام كالنكوف اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قراؤه كذا ههنا وقد الجبوري وصاحب المبسوط بان المكي اعيا به صبح قراؤه اذا اخرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا اخرج بعد دخوله فلا قران له لانه لما دخلت اشهر الحج وهو داخل المواقف فقد صار ممنوعاً من القران شرعاً فلا يتغير ذلك بخروجيه من الميقات هكذا روى عن محمد قال السجاري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم بقولهم المكي اذا اخرج الى الكوفة وقرن صبح قراؤه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والمجبري لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام بمكة فاذا اخرج الى الاقفاق التحق بأهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار مخاطباً بأهله كالاتفاق اذا قصد بستان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى والظاهر ان في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن سماعة عن محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قراؤه عند أي حنيفة وهو الصحيح قل في البحر وتقيده بقوله عند أي حنيفة يقتضي أن يصح عند ههنا وأما ما في المسلك الفارسي من أن المكي اذا اخرج الى الميقات وأحرم بعمرة وجمعة فانه يرفض العمرة في قوله في البحر انه محمول على ما اذا اخرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة

### • (باب المنع) •

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والاتقاء بالشئ وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أي لغبر المكي (بأداء التسكين) أي العمرة والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام) أي بأهله (بينهما المأما صهيماً) أي بأن يكون حاله متعللاً من عمرته وقيل شروعه في حجه ورايبعه في سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج واعيا سمي متمتعاً بالاتقاء بالقتوب الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف وألتمعه بمحظورات الاحرام بعد تحله من العمرة أو لاتقاء بمسقوط الهدوء الى الميقات ولا يبعد ان يقال لتمتع به بالحج حتى أدركه احرام الحجة (وهو أفضل من الافراد) أي عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح في شرح المنظومة ان التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

• (فصل في شرائعه) وهو أحد عشر شرطاً (الاول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في اشهر الحج) فلوطاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال ورج من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما عند الكرخ ومن وافقه فلا لانه لا يرفع من الاول بالاعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان كان برفقة من الاول بالاعادة لكن لا يكون متمتعاً لانه نص عليه محمد في الاصل والحديث لم يدرج مكة بعمرة قبل الاشهر يريد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف طوافاً واقعاً عن العمرة على ما تقدم ولو طاف الكل أو أكثره ثم دخلت اشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صلب

الصالح ويشترط في استتقاره لعمل الله بفقر لنا أجمعين  
• (فصل) • فاذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه الى منى ان كان محرماً بالحج وحده أو بالحج والعمرة فان لم يكن تقدم له احرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الاحرام فان أراد تقديم سعي الحج فليطف طوافاً نفلاً يرمل في الاشواط الثلاثة الاولى ثم يمشي في الباقي على هنته ويصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى المعاذن سعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط ويدعو

حكمه حكم أهل مكة بدل ليلته في مكة بمقامه ميقاته ثم قال الكرماني الان يخرج الى أهله أو  
مبقات نفسه على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة انتمى والظاهر ان هذا الحكم بالنسبة  
الى الآفاقي الذي صار في حكمه المكي بخلاف المكي الحقيقي فإنه ولو خرج الى الآفاقي في الأشهر  
لا يصير مقته عامساً ونالاً من السابق ولم يأت من اشتراط عدم الإمام في التمتع هذا والظاهر ان التمتع  
بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتعاً من اتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وان كان في حكم المكي  
الآن المكي ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وانما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم والله  
أعلم (الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة  
كله أو أكثره) أي في أشهر الحج (قبل احرام الحج) فلو لم يطوف قبل احرام الحج أو طاف أقله ثم  
طاف كله أو أكثره السابق بعد احرامه للحج لا يكون متمتعاً بل فارقاً ولو طاف أكثره قبل احرام  
الحج وأقله بعده كان متمتعاً (الرابع عدم افساد العمرة) فلو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أفسدها  
وأتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضيها لم يكن متمتعاً ولو قضى عمرته وحج  
من عامه فبقيت مقبولة (الخامس عدم افساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل  
أفسد حجته لم يكن متمتعاً (السادس عدم الإمام) أي النزول (بالأهل المأموه) صحبها وهو ان يرجع  
الى وطنه (حلالاً) والعبرة بالمقام والتوطن لا بالمولد والنسأ ووجود الأهل فيصح تمتع الآفاقي  
وان كان معه أهله ولا يصح من المكي وان لم يكن له أهل (فان حل) أي الآفاقي (من عمرته) أي  
في الأشهر (ورجع الى أهله ثم حج) أي ولو من عامه (لم يكن متمتعاً ولو رجع قبل الطواف أو بعده  
قبل الحلق ثم غاد) أي رجع أي حال كونه محرماً بعمرته (وحج) أي من عامه (كان متمتعاً) أي لعدم  
صحة الإمام كما قال (وهذا هو الإمام الفاسد) أي الغير المعترف بمنع الشرع للتمتع (وهو ان يرجع  
حراماً الى وطنه) وهو أهم من أن يكون محرماً بعمرته أو وجهه والحاصل ان الإمام صحيح وهو يمتل  
التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الأول ان يرجع الى وطنه وأهله  
بعد أداء العمرة حلالاً ولا يكون العود الى مكة مستحباً عليه ثم يعود الى مكة ويحرم بالحج وقال  
القارسي وعند محمد ليس من ضرورة صحة الإمام كونه حلالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود  
مستحباً عليه وفيه اشكال لان عدم استحقاق العود شرط عندهما الآن يقال المعبر عنه  
الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما  
فمعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذلك المستحب عند أبي يوسف لان الحلق في الحرم  
مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود اليه حراماً ويكون العود مستحباً عليه وجوباً واستحباً  
ولهما نفعين كثير منسوبة في محلها (والرجوع الى داخل المبقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة  
رجوعه الى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أي والرجوع الى خارج المبقات حال كونه (غير  
بلده قبل هو مكة وقيل هو كعبه) أي من الآفاقي (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو  
أكثره بالحج) بالرفع أي وان يكون الحج معها (في سفر واحد) فلو رجع الى أهله قبل اتمام الطواف  
ثم عاد ورجع فان كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعاً (لأنه اجتمع له نسكان في سفرين  
وان كان أكثره في الثاني) أي من سفره (كان متمتعاً) هكذا أطلقه قاضيان ولم يحله الى قول  
احدهما من الأئمة بل ذكر حكمه مسكوتاً فيه وكذا أطلق في المحيط والمبسوط ولم يحل فيه ما خلا

بالادعية التي تقدم ذكرها  
ثم يتوجه الى منى ويصلي  
بها خمس صلوات الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء  
والفجر من اليوم التاسع  
ويقول اذا وصل منى  
(اللهم) هدي منى فامتن  
علي بما مننت به علي أوليائك  
وأهل طاعتك سبحان الذي  
في السماء عرشه سبحان  
الذي في الأرض سطوته  
سبحان الذي في البحر سبيله  
سبحان الذي في النار سلطانه  
سبحان الذي في الجنة رحمته  
سبحان الذي رفع السماء  
ووضع الأرضين بقدرته  
سبحان الذي لا منجى ولا ملجأ



لم يصرحوا به) أي بالحكم فيه (قال صاحب الجرو ينبغي ان يكون الحكم للكثير) أي لاكثر  
 فان كان أكثر أقامته بالمدينة أي مثلاً يكون متمتعاً وبمكة فلا (وأطلق في خزائن الأكل) أي  
 عبارته (بالمع) أي حيث قال كوفي له أهل مكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه  
 تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتنبيه على مقتضى القاعدة ان لاكثر حكم الكل وكذلك  
 ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهل بالبصرة ثم حج  
 لم يكن متمتعاً لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهل له حاضري المسجد الحرام  
 يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولان المانع من صحة التمتع هو الاسلام ولا شك في حصوله سواء  
 كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضا قد صرحوا بأنه اذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقيماً  
 بنفسه التزوج بلائحة الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وقرع  
 عليها أنه ينبغي أن لا يضح تمتع من دخل متمتعاً فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لانه صار مكة  
 وطنه وعلى رواية أنه لا يصير مقيماً بنفسه التزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعاً وهذا مقتضى  
 القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لانه يوجد مستوطن غير مقيم ولانه اذا تزوج  
 وهو على نية الرجوع كيف يصير مكة وطنه ولا حصرية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان  
 ولان جواز التمتع لا فاقى مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وانما منع المكي من  
 التمتع وهو من أهل داخلها الآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بان الا فاقى اذا تمتع ومعه أهله  
 وأمر أنه فانه يكون متمتعاً انتهى وكلام الاصحاب ايضا ظاهر فيه كما لا يخفى وامامنا صرح به أبو  
 اسحق القهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس بحاضر بالاتفاق ولو  
 استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بالاختلاف فراده ان من لم يكن أهله حاضري المسجد  
 الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً ومنشأً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع  
 لان العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير

﴿فصل في تمتع المكي﴾ أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل  
 المواقيت) أي نفسه وأما إذا (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحبل من داخل المواقيت  
 وبين الحرم المحرم (تتمتع) الآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصياً) أي لحضائمه الآية (ومسبياً)  
 أي في فعله أتركه السنة (وعليه لاسأته دم) أي دم جبر وجناية كفرته قال في البدائع فبقيت  
 العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية أي لحضائهم السنة اذا أرادوا الحج في تلك السنة لما في  
 التخفة ومع هذا لو تمتعوا جازوا أسافاً ويجب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيّعوا  
 العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يفيد ان المكي اذا أتى بعمرة ليس عليه شيء الا أنه  
 ممنوع من اضافة الحج إليها سواء في أنثائها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسي في  
 تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم ان يعتمر وفي غير أشهر الحج ويفردوا شهر  
 الحج للحج لانه أراد التنبيه لهم بترك عمرتهم لئلا يقعوا في محذور تمتعهم ولا يظنوا ان ذا القعدة  
 من الأزملة الفاضلة للعمرة مطلقاً الوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الاربعة كلها في ذى القعدة  
 فان هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار  
 إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من ان المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يدرك

واقض يعرفات حاجتي انك  
 على كل شيء قدير (اللهم)  
 اجعلها أقرب غداً وغداً  
 من رضوانك وأبعد هاماً  
 من خطبك (اللهم) اليك  
 غدت وعليك اعتمدت  
 ووجهك أردت فاجعلني  
 ممن تباهي به اليوم من هو  
 خير مني وأفضل (اللهم)  
 اني أسألك العفو والعافية  
 والمعافاة الدائمة في الدنيا  
 والاخرة وصلى الله على  
 خير خلقه محمد وآله وصحبه  
 أجسدين فاذا وصل إلى  
 عرفات نزل بهم مع الناس  
 غير متمتعين بها وتضرع إلى  
 الله وتصدق وأخلص نيته  
 وأكبر



فتسببه التمتع فعمول على ما تقدم منه لأن الغالب أن المكي لا يحتاج إلى الحج فإذا أتى بعمرته  
 في أشهر الحج ورجع فانه تسببه التمتع المسنون لوقوعه في الإساءة وما قوله في النهاية أيضاً أن  
 المكي عند ما من أهل القرآن والتمتع أيضاً السكن للمتنعة بشرط لا يوجد من دار بمكة أي لا يصل  
 الإمام فعمول على أنه ما يصح أن منه أو المراد بأنه إذا خرج من المشايخ جاز له الأمر من  
 التمتع والقرآن فانه يصير حديثه حكم المكي كالاتفاق وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية  
 وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن بمكة في الوجود أي في الشرع فلما ردتني العصمة وكذا قوله أي  
 ليس يوجد لهم حتى لو أصرم مكي بعمرته أو به ما وطاف للعمرة في أشهر الحج شجج من عامه لا يكون  
 مقنعا ولا قاربا انتهى وهو احتمال مردود للاجتماع على صحة عمرته وقرآن حجته وأنه مقتنع وأقارن  
 مسمى وأمله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويجوز في الحل  
 كما يقال ليس لأنه أن تصوم يوم التمر ولا أن تتنفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكي اعترف  
 أشهر الحج ورجع من عامه أو جمع بينهما ما كان مقنعا وقاربا أنما الله إياهما على وجه منهي عنه  
 ويدانقه ما في غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جنابة لا يأكل منه ثم نقل  
 ما في التحفة ثم قال فإذا كان الحكم في الواقع لروم دم الجبر لم ثبوت الحجة لانه لا جبر إلا ما وجد  
 بوصف نقصان الإمام لا يوجد شرعا فإن قيل يمكن كون الدم للاعتراف في أشهر الحج من المكي للتمتع  
 وهذا فاقم ببر حسيه العصر من أهل مكة ونارزهم في ذلك بعض الآفاق من المدينة من  
 قريب وجرت بينهم شروور ومعة أهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمرة في أشهر  
 الحج إلى أن قال وقع رخصة لا آفاق ضرورة تها وانشاء مقر للعمرة نظرا له وهذا المعنى لا يوجد  
 في حق أهل مكة ومن يعنعاعهم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فثبتت العمرة في  
 أشهر الحج في حقهم معصية انتهى لمصلحة لكن ما في البدائع من البدائع لانه مخالف لما ذكره  
 واحد خلافة وقد أطلق أصحاب المتن أن العمرة جائزة في جميع السنة وأنما تكره في يوم عرفة  
 وأيام الحروب وأيام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح أحد بأن المكي ممنوع من  
 العمرة المفردة على ما تقدم منه وأما ممنوع من التمتع للآية المذكورة فلهذا كره ومن كون العمرة  
 المفردة من أهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة ومناف للدراسة والرواية وقد صرح  
 صاحب النهاية بأن المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج من أين لهؤلاء منع العمرة المفردة  
 للمكي وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتوا الحج والعمرة لله والعمرة بعموم اللفظ لا بخصوص  
 السبب لورود الآية في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجرة التجرد وهو  
 من عبارات أهل الجاهلية والمبالغة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أم النبي صلى الله عليه وسلم  
 أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يثبت للآفاق وغيره  
 وإلهذا قال في التمتع بعد ذلك فأنكار أهل مكة على هذا أي على ما ذكرناه من اعتدال المكي في أشهر  
 الحج أن كان لجردة العمرة خطأ بلا شك وإن كان لعلمهم بأن هذا الذي اعتمر منهم ليس بحج يختلف  
 عن الحج بل يحج من عامه فصيح بناء على أنه حينئذ انكارا لعمدة المكي لا لجردة عمرته فاذن ظهر لنا  
 ما خرج هذا الظاهر منه في إجازة العمرة من حيث هي مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن في  
 الكلام أن مجرد علمهم لا يكفي في الإساءة الفعلية لأن إرادتهم الإساءة الفعلية والحاصل أن

الذكر والتسبيح والتلبية  
 وكرر كثيرا لا اله الا الله  
 وحسبه لا شريك له الملك  
 وله الحمد يحيي ويميت وهو  
 على كل شيء قدير  
 \* (فصل) ما إذا زالت الشمس  
 ذهب الإمام أبو نائبة مع  
 الناس إلى مسجد إبراهيم  
 عليه وعلى نبينا وعلى سائر  
 الأنبياء أفضل الصلاة  
 والسلام وخطب بهم  
 خطبتين يعلم الناس فيها  
 مناسكهم وصلى بهم الظهر  
 والعصر جمعاً من غير فصل  
 جمعاً بينهم ما ولي وجه الله  
 وصلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ودعا لنفسه وللمسلمين  
 وعاد بهم



عمرته المجردة لا تكون مكروهة ولا ملزمة للكفارة بل تكون مائة من التمتع فلو كرر المكي ومن جعلاه من التمتع الا فاقى العمره في أشهر الحج ورجع من عامه لا يشكر عليه الدم خلا فان لم يتحقق المسئلة وتوهم والله أعلم واغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام الرام حيث قال ثم ظهري بعد تحويل ثلاثين عاما ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا ثم قال بعد ما اطال غير اني رجت ان التمتع يتحقق ويكون مسئة أنسابه قول صاحب التحفة لكن الوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الا فاقى الذي يعتبر ثم يعود الى أهله ولم يكن ساق الهدي ثم حج من عامه بقولهم بطل غنمه وتصريحهم بأن من شرائط التمتع مطلقا ان لا يلبأه بينهم المام صاحبها ولا وجود للشرط قبل وجود بشرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه ان الجرح بين كلام أئمة المذهب وبقول المشايخ هو الاولى بالاعتبار بأن نقول قولهم بطل غنمهم من ادهم بطل غنمهم المسنون لانتفاء الغوى التحققة بلا صرية عندهم وكذا تصريحهم في الشرط بان الشرط انما هو في التمتع المسنون لا لاطاق التمتع والافلامعني لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الامام فهو ان المام أهل مكة ليس يضرهم لما وقع اتفاق علماء الاسلام من ان الا فاقى اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضره الامام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر الى بلاده أو قرية من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة منة قوله بعينها صراحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما لهم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة أو الحج فان هاربوا أو تموتوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الا كل من ذلك الدم ولا يجوز لهم الصوم وان كانوا معسرين كذا في التاتارخانية (ولو خرج المكي الى الا فاقى) كالمدنية والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمره في أشهر الحج ورجع من عامه (لا يكون مسئة) أي على طريق التمتع لوجود الامام (سواء ساق الهدي) أي مع كون المامه بأهله بحسب الظاهر يقع فاسد الكونه محرما (أو لم يسقه) فانه حينئذ يقع المامه صحيح الكونه حالا وذلك لان سوقه الهدي لا يمنع صحة المامه بخلاف الكوفي اذا ساقه لان العود مستحق عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصحة المامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البسائط والمكرمان وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه في مناسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر الحج فليس يمتنع وعندهما تمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان تمتعا عند الكل لان أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران بخارزه التمتع أيضا انتهى ويؤيده ان أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في مناسكه ان المكي اذا خرج الى بعض الا فاقى لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الاربعة انتهى والمراد بعدم لزوم الدم الجبر المقرر على تركه السنة لان دم المنة سواء يكون شكرا عندنا أو جبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا قصوده ان غنمه حينئذ يكون مسئة وغير مكروه

الى الموقف

• (فصل في موقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة) •  
(اعلم) ان موقف الامام الآن هو محل من تقع مبنى في ذيل جبل الرحمة يقف فيه الامام ومن معه بحيث يكون قريبا للناس ويقت أمير الحاج والحامل بحته ويقف الناس عن يمينه ويساره وخلفه وأمامه من دحين عليه وانما اختيار ذلك المحل لكثرة الناس وسعة المحل وإشراقه وأما موقف النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتمع في تعيينه طائفة من العلماء (قال) ابن جماعة قد اجتمع

بلا خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الاقفاق قبل أشهر الحج عندما كان المسئلة  
 فيها منسبل على ما سبق وكلام الكرماني يحمل على الوقتين لا على التساقض كما توهم المصنف في  
 الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيقة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ماد كرا ولا يطلق  
 يحمل على أنه في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما فصلنا هذا وما في شرح  
 الجمع للمصنف ان المسئلة اذا خرج الى الكوفة وقرن أو تمتع صح بغيره أن يحمل على أحد نوعيه  
 أو صح على إطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تمتعه امامه - نون - فيجب دم نسكه  
 أو غير من نون فيجب دم جبر ولا يعد ان يفرق بين المسئلة والمكيطون وبين المسئلة والمكيطين فيمنع منع  
 الاول دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فيصديق عليه انه جع منهم ما به شر واحد وهذا كما  
 اذا كان خروجه الى الاقفاق قبل الاشهر وأما بعد - نون - ما به شر واحد وهذا كما  
 على قصد التمتع بلا نزاع لانه حينئذ ليس من أهله والله أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر ان كل من  
 مسكه داخل المواقيت فهو كالنكاح بلا خلاف عندنا وصح كذا من في نفس المواقيت وأما  
 الاقفاق اذا دخل المقات أو دخل مكة بعمره وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يحج  
 فهو كالنكاح وان خرج الى الاقفاق قبل الاشهر فكلا - نون - أو ديا - نون - كما في حديثه  
 وكلا - نون - في عندهما

الذي تسميه الله تعالى  
 برحمته في تعيين الموقف  
 الشريف السري فقال  
 القصة المستعجلة المشرفة  
 على الموقف وهي من وراء  
 الموقف ماعدة من الرابية  
 وهي التي عن عيهم أو ورائها  
 صحرا في جبل بضر الجبل  
 المذكور والبناء المرتفع عن  
 يساره وهو الى الجبل اقرب  
 يقابل بحيث يكون الجبل  
 قبالة الواقف عن اليمين اذا  
 استقبل القبلة ويكون  
 طرف الجبل انفا وجهه  
 والبناء المرتفع عن يساره  
 يقابل وراءه فان طمرت  
 بوقوف النبي صلى الله عليه  
 وسلم فهو العباية

• (فصل في ولايت شرط لصحة التمتع احرام العمرة من المقات) أي كما يوشهه بعض الروايات  
 (ولا احرام الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من المقات من جهة الواجبات فلو احرم لعمرة  
 داخل المقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أي ولو من عرفة (ولم يلزم - نون - ما الما صاحبنا) أي  
 رسوعه الى وطئه حلالا (يكره منقطعاً) أي على الوجه الممنون (وعلى عدم ترك المقات) أي  
 من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضا ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أي بل يشترط  
 أن يقع أكثر طوافه فيها (ولا أن يكون المقات عن شخص واحد) بل وان يكون أحدهما  
 عن نفسه - نون - والآخر عن غيره (حتى لو أحرمه شخص بالعمرة وآخر بالحج) أي وان ذناله في التمتع  
 (جاز) لكن دم المنة عليه في ماله وان كان فقيرا فعليه الصوم  
 • (فصل في التمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى) أي من أول احرامه (ومتنع لا يسوقه والاقل  
 أفضل) أي لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المنة (فاذا أحرم بالتلبية) أي بديه بالانتم الأفضل مما  
 قام مقامهما من السوق وشعوه ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقليل والسوق  
 ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو) أي السوق عني الدفع من ورائه (أفضل من القود) أي من حرم  
 من قدامه (الآن لا يساق) أي الهدى منه (فيقوده) أي له ضرورة (ويقتاد الهدى)  
 أي الابل والبقر (بزيادة) أي بقطعة من طرف طرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد أو فحل  
 أو لحاء شجرة) بكسر اللام أي قشرها وهذا كما اعلام بأنه هدي لا يتعزض له اقوله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعاير الله ولا الشجر والحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آيين الميث  
 الحرام يتعون فضلا من ربهم ورضوا بما والاقتلاد أفضل من الجليل وان جلاء مع التلبية وحسن  
 وتركه لا يضر) لانه ليس بمنفعة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل بذكره) قال في المحيط هو الحج  
 وقيل بدعة لانه مثله (وقيل بسنن) وهو الاصم وفي المحيط هو الحج لما ورد في الاخبار وثبت

في الاثر فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار  
وكيف يكره ذلك مع ما شاهده من تفرقه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رآهم يسالغون  
في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصاً في حرا الحجاز فزأى الصواب في سد  
هذا الباب على العامة لانهم لا يتفقون على الحد فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم  
فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار  
المقتصد المختار عند من باب الاستحباب وهذا هو الحق بقصد ذلك الجنب وهو اختيار قوام  
الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فالاشعار مكره وفيه البقر  
والغنم وحسن في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكى ان القدوري اختار قوله ما كان يرى  
النتوي عليه (وهو) أي الاشعار لافقه تعني الاعلام وشراً (أن يطعن بالريح) أي مثلاً (السد فل  
سنام البدنة من قبل البصار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكاة غير الاسلام  
وقاضيان والكرماني عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشعار به  
وقبل انه من قبل الميمن كافي رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم ثم يطلع بذلك  
الدم سنامها) أي ليكون ذلك علامة كونها هدياً كالتهليل (ثم اذا دخل مكة) أي هذا الممتع  
الذي ساق الهدى (طاف وسعى لعمرته وأقام محرماً) أي لان سقوه مانع من احلاله قبل يوم  
النحر (ولو حلق لم يحل من احرامه) أي لعمرته بل يكون جناية على احرامها مع انه ليس محرماً  
بالحج (ولزمه دم) أي كما صرح به الزبلي الان يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه في المحيط  
فان ذبح الهدى فرجع الى أهله فله ان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الاجر والنية فلا يلزمه الحج  
وان أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقيم على عزيمة التمتع  
فيمعه الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع الى أهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متمتع ولو حل بمكة  
فنحر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله لزمه دم لقتعه وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان  
بدا) أي ظهر (له ان لا يحج) منع بهديه ما شاء ولا شئ عليه (لما في شرح قوام الدين معزى الى  
شرح الطحاوي ولو ساق الهدى ومن نيت التمتع فلما فرغ من العمر قبله ان لا يتمتع كان له  
ذلك ويفعل بهديه ما شاء (ولو أراد ان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لما سبق (وان نحره ثم  
رجع بعد الحلق الى أهله ثم حج لاشئ عليه) أي لانه غير متمتع كما تقدم (ولو رجع الى غير أهله من  
الافاق يكون متمتعاً وعليه هديان هدى التمتع) أي في محله (وعدى الحلق قبل الوقت) أي في  
أي وقت شاء (وأما المتمتع الذي لم يسبق الهدى اذا دخل مكة طاف) أي فرضاً (لعمرته) أي  
في أشهر الحج (وسعى) أي وجوباً (وحلق) أي استحباباً بقوله (وان أقام حراماً) أي محرماً (جائز)  
وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حتم لمن لم يسبق الهدى  
وذكر الاسيحياني والوبري والزبلي انه بان خيار ان شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق  
أو التقصير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام أيضاً في هذا المقام (وليس  
عليه) أي على المتمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل  
الاحرام بالحج أو طلقاً لانه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجهم  
الا أنهم اذا أرادوا أن يقدموا السعي فلا بد ان يطوفوا ولو تفرق ليصحب بعضهم بعضه لكن قال

في الفضل وان خفي عليك  
فقف فيما بين الجبل والبناء  
المذكور في جميع  
الصحف بينهم والعلل ان  
تصادف الموقف الشريف  
النبوي فيقضي عليك من  
بركاته  
(فصل في أدعية عرفته)  
اعلم تقبل الله منا ومنه  
صالح الاعمال انى قد جئت  
لك ما وقف عليه في ذلك  
فقفول وأنت باسط كفك  
مستقبل البيت الحرام  
الحمد لله رب العالمين ثلاثاً  
تلي ثلاثاً وتقول الله أكبر  
ولله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك  
وله الحمد يحيي ويميت بيده

الخبر

في النهاية ولو كان هذا الممتع بعد ما أحرم بالجمع طواف رضى قيل ان يروح الى منى لم يزل  
 في طواف الزيارة ولا يسمى بعده قال صاحب النهاية في قوله طواف أى طواف القدوم وتبعه  
 في ذلك الشراح كالحان الترمذية وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي حواشي الاكل وان  
 كل حجتان شاء طواف القدوم للجمع قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بهذ كرههم انه ليس على المتمتع  
 طواف القدوم وخالفه هم قوام الذين وسماه طواف بالذبة لما في شرح مختصر الكرخي  
 وكذا الكرماني وسماه طواف تنافع قلت أما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على  
 ما اذا لم يرتد فقدم السعي أو لا طواف التلبية اندرج تحت طواف فرضه فعمدة كاندراج صلاة  
 تحية المسجد في فرضه صلاة بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتمتع بعد عمرته كأنه رد دليل على انه  
 يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المبنى ان المتمتع ملحق به  
 حيث انه يحرم من حيث أحرم المكى به اذا المتمتع في حكم الاتفاقي من وجه ولهذا قالوا في تعريفه  
 انه الجامع بين تكبيره مرة واحدة واذا كان في حكم المافري في كل تسليط يلمه طواف القدوم  
 في حجة كالقارون وتسمية بعض الائمة تنالا وطواف عاليتاني كونه قدوما لانه سنة ويطلق عليها  
 انها طواف وعادة ويؤيده ان المذاهب من الهابية ان طواف الحجة مشروع للمتمتع وانه يشترط  
 للاجرام اعتبار طواف تحية لكن ابن الهيثم طعن في عبارة الهابية وقال بل المتصور ان  
 السعي لا بد ان يترتب شرعا على طواف فادافرضت أن المتمتع بعد احرام الحج تفصل الطواف ثم  
 سعى بعد سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجرامه يكون الطواف المقدم طواف تحية فعليه  
 السان انتهى وهو غيرلة ايمان لان تعيين النسبة في طواف الركن والفرض اذا لم يكن شرطا  
 فتكفي في طواف التحية اللهم الا أن يقال مراد صاحب النهاية بالاجرام ان يكون الطواف  
 وقع بعد الاحرام فانه يستند لا يكون التحية والله أعلم بما قصد من التسمية (ويطوف) أى المتمتع  
 (بالبيت) أى لا بين الصفا والمروة (مباذله) أى سحله وأراد ان الطواف عبادة مستقلة يجوز  
 تكرارها بخلاف السعي فانه لا يتكرر (ولا يعتمر) أى المتمتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان المكى  
 ممنوع من العمرة المفردة أيضا وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقارن وهذا  
 المتمتع اتفاق غير مجموع من العمرة فجازله تكرارها لانها عبادة مستقلة أيضا كالطواف (فادافرض  
 كان يوم التروية أحرم) أى المتمتع بنوعيه (بالحج وقوله أفضل) لزيادة أيام العبادة (فان كان) أى  
 هذا المتمتع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (يسير بحرايا حرامين) قبله زمان في كل جنبانية على  
 تكبير (والا فاحرام واحد) أى فالحظا ورغبة تعدد (وكما تقدم الاحرام على يوم التروية فهو  
 أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أى لم يسبق لكن يقيد أن يكون مقسما من عدم  
 الوقوع في الحظا (والأفضل ان يحرم من المسجد والحطيم أفضل اما كنه) ويجوز من جميع  
 الحرم ومن مكة أفضل من خارجها (أى بالنسبة الى سائر الحرم) (ويصح) أى احرامه (ولو خارج  
 الحرم ولكن يجب كونه) أى كونه احرامه (أى فى الحرم) (الا اذا ترجع الى الحبل الحابطة)  
 أى لفرض صحيح لا يقصد احرامه منه (فاحرم منه لانه على خلاف ما لو رجح لفصل الاحرام)  
 أى منه فقط وأما ما في الهداية من ان الشرط أن يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب  
 لا على شرط الصحة لما في الجامع الصغير وغيره من أن المتمتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

وهو على سبيل تقدير مائة  
 مرة لا حول ولا قوة الا بالله  
 العلى العظيم مائة مرة تبدأ  
 في كل مرة بسم الله  
 الرحمن الرحيم وتحت  
 ما بين وتقرأ سورة قل هو  
 الله أحد مائة مرة في أقوالها  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 وتقول سبحان الذى فى  
 السماء عرش سبحان الذى  
 فى الارض معلون سبحان  
 الذى فى البحر سبيله سبحان  
 الذى فى الجنة رحمة سبحان  
 الذى فى النار ساطع  
 سبحان الذى فى الهواء  
 روحه سبحان الذى فى  
 الله ورتبة أثره سبحان الذى  
 رفع السماء سبحان

فعلية دم وقالوا ولو عاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال الخبازي عند جوابه عن قولهم المتمتع من تكون حجة مكبة ان هذه النكبة لبيان اثبتات المتمتع في الحج بمقتات اهل مكة ولو ان المكي خرج من الحرم وأحرم بالحج يصير محرما بالاجماع وان كان مبة الله الحرم فكذا هنا وهذا لان الاصل في المتمتع أن تكون حجة مكبة ولو أحرم خارج الحرم يصير متعها انتهى (ولو أراد تقديم السعي تنقل بطواف واضطرب ورمي فيه) كما سبق (ثم سعي بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن العجيمي قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فادخل المسجد ويطوف سبعا ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويعني بما سبق له في آداب الاحرام من الغسل وازالة التفت واسمعة مال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم المتمتع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالحج ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم به بعد الحاق صار كالفردي بالحج الا في وجود دم البقرة وما يتعلق به والله أعلم

### باب الجمع بين النسكين المتحدین \*

أى كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من الثنتين (أحراما أو أفعالا) تميز بين وسياقي أيامهما في فصاين (وهو) أى الجمع المذكور (مكرره مطلقا) أى سواء يكون أفاقيا أو ميكا اذا المراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع في الجران الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الاصحاب وفي الجوامع الصغرى للعلماء انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السخاوى لكن لا يظهر وجه قوله ما في المحيط ان الجمع بين احرامى العمرة مكرره وفي الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن بعنا جنابة وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني اراد اضافة احرام احدا النسكين المتحدین الى الآخر والنهاية اراد احرام احدا النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الاقافي اسامة) وكراهة يعنى كما في العناية (بجلا في اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) اي للاقافي (فانه يجوز له بلا كراهة دون المكي) فانه يكره له ذلك

• (فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر \* اما الجمع) أى بينهما (أحراما فهو ان يهل) من الاهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معا) أى بحجتهما (أو على التعاقب) أى متعاقبتين احداهما عقب الاخرى منهما (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) أى من زوال يومها الى انتماء وقتها وهو فجر يوم النحر وفائدة التمسك ببقاء وقت الوقوف هي أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني لم يله المزدلفة قبل طلوع فجر يوم النحر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لبقاء وقت الوقوف (فاذا أهمل بحجتين معا فصاعدا) أى فرائدا على اثنتين (كعشرين) أى وثلاثين مثلا (أو بحجة ثم حجة) أى مفترقتين (لزمه جميع ذلك) أى كل ما ذكر من العمد المسطوره من التثنية والزيادة (عنه) بقرائن ان أحداهما في المعية وفي التعاقب الثانية) والظاهر أن يقول والثانية في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد ففي المعية يلزمه احداهما

الذى وضع الارض سبحانه  
الذى لا ملجأ ولا منجى منه  
الا لله ما نه مرة وتقول  
شهد الله أنه لا اله الا هو  
والا لا اله الا هو  
فأما بالقطط لا اله الا هو  
العزى بالحكم وتقول  
أشهد ان الله على كل شئ  
قدير وان الله قد أحاط بكل  
شئ علما ربنا تقبل منا انك  
انت السميع العليم ربنا  
واجعلنا مسلمين لك ومن  
ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا  
مننا صفا وتب علينا انك  
أنت التواب الرحيم ربنا  
آتنا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار

وفي التعامد الاولى فمما قال في البدائع وعرة الخلاف تظهر في وجوب الطراء اذا قتل عبدا  
 فعندهما يجب براءا أن لا تعاقدا لأحرامهما وعندهما براءا واحدا لانه تعاقدا لأحرامهما بحداهما  
 انتهى وهذا مشكل لما لي الكافي قال أبو يوسف يبرأه إذا لحداهما كما ع من قوله ليلى  
 بجمعت فمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجناية قتل النفس فنهى أي حنيفة ببراءا أن وعند  
 محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا ارتفاع أحداهما بلامكت (واعبار تنقض) أي ما يرتفع  
 الا (اذا سار الى مكة) أي في مظهر الرواية عن أبي حنيفة كما نص عليه في المبسوط وذكر  
 القدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروى عنه انه لا يصير رافضا  
 لاحداهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كالنواف أو الوقوف  
 بعرفة) وعرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو الشروع فعليه دمان عند أبي حنيفة  
 للعباية على احرامين ودم عند أبي يوسف لا ارتفاع أحداهما قبيلهما وكذا عند محمد دم واحد  
 لعدم انقضاء احدهما وهذا معنى قوله (ولو لم يبرأ بأما لم يشرع في عمل) الرازي يعني أو لما سبق  
 من القولين (وهو محرم بأحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه ببراءا أن يارتكاب الجناية  
 كالقارن) أي خلافا لما للمصنف بق عنهما (ولو احصر قدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو  
 جامع) أي الجامع بين الجنيتين قبل السير أو الشروع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء للرفض)  
 فانه يرفض احدهما ويقتضي حجة وعرة كان اتى رفضها (ودمان للجماع)  
 أي لجنايته على احرامين (وبعد الارتفاض) أي واذا جامع بعد الارتفاض (بالسير أو الشروع  
 في العمل براءا واحد) أي عليه دم واحد انما (ثم اذا ارتفعت احدهما لدمه للرفض  
 وقضاء الحج المرفوض من قابل وعرة) أي ولزمه عرة لانه صار كالقاتل وأما قوله في الكبير  
 وقضاء عمة بمسحمة (ولو فاته الحج) أي غير المرفوض (فعليه جتان وعرة) وذكر القاضي  
 في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق انه لو أهل بمجتنبين ولم ينج من عامه ذلك فعليه  
 جتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس عطل بل ان كان عدم حجه من عامه لفترات  
 فعليه عرة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه لثلاث عمة لانه قد تجمل بأعمال  
 العمة وان كان عدم الحج لاحصاء فعلية عمرتان في القضاء نظروا من الاحرامين بلا فصل  
 انتهى وهو تحقيق حسن كما لا يخفى (ثم ان فاته بعد الرفض لزمه دم الرفض) أي أيضا (أو قبله)  
 أي اوفاته قبل الرفض (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل به ما بعرفة) أي معا  
 أو متعاقبتين (في وقت الوقوف ارتفعت احدهما بلا فصل) أي انما فايين أبي حنيفة وأي  
 يوسف (وكذا في ليله المردقة بعد الوقوف لاقبله) أي لا قبل وقت الوقوف (كما لا يخفى والله اعلم)  
 قلت وهذا مستبعد من قولهم واعبار تنقض عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان  
 المقرر اذا احرم بحجة اخرى وهو واقف بعرفة ليل أو نهار الزمته عندهما خلافا لما يروى ويصير  
 رافضا لو وقف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعرة  
 ويقتضي الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليله مر دلته بمزدلفة أو بعمرها ارتفعت الثانية (واما  
 الجمع افعالا وان يحرم بالناس بعد فترات وقت الوقوف فلوا حرم بجمع ووقف بعرفة ثم أحرم بجمع  
 آخر يوم الحرفان كان) أي احرامه بالثاني (بعد الحلق الاول) أي لجمه الاول (لزمه الثاني) أي

رسا فروع مليا صبرا  
 وثبت أهدامنا والنصرنا  
 على القوم الكافرين  
 رينا لا نؤاخذ ما ان نسينا  
 أو أخطأ ما رينا ولا تعمّل  
 علينا اصرا كما حلت على  
 الذين من قبلنا رينا ولا  
 تعلمنا ما لا طائفة لنا به  
 وانح عنا واغفر لنا  
 وارحمنا أنت مولانا فانصرنا  
 على القوم الكافرين رينا  
 لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا  
 وبك لدنا من ذلك رحمة أنك  
 أنت الوهّاب رينا أنك  
 جامع الناس ليوم لا ريب  
 فيه ان الله لا يخلّف الميعاد

عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي الجنابة الجوع (ولا رفض) أي ولا يرفض شيئاً بل يمضي في الأول  
(ويبقى محرماً) أي بالثاني (إلى قابل) أي فيؤدي الثاني حينئذ (وإن كان) أي أحرمه بالثاني  
(قبل الحلق لزمه) أي الحج (أيضا وعليه دم الجوع) أي اتفاقا بين الامام وصاحبه (ويعضي في  
الأول وهو) أي دم الجوع (دم جبر ويؤزمه دم آخر) أي اتفاقا (سواء حلق للأول بعد الاحرام  
للثاني) أي للجنابة عليه وهذا واضح (أولا) أي أول يخلق حتى حج من العام الثاني فعليه دم عند  
أبي حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لا شيء عليه (ولو حلق بعد أيام التحريم فعليه دم ثالث) أي عند  
أبي حنيفة لتأخير الحلق خلافا لهما وقال الكرماني إذا حرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك  
فبعد أبي حنيفة أن كان حلق في الأول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولادم عليه وإن لم يحلق  
في الأولى أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الاحرام أيضا وعليه دم لجمعه بين الاحرامين لأن احرام  
الحج الأول قد بقي بيقام طواف الزيارة وادخل عليه احرام حج آخر فيكون جامع بين الاحرامين  
فيلزمه دم كما إذا جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينفي ما ذكره غيره كصاحب الهداية  
وشراحها والسكافي وغيرهم من أنه لو أهل بالثاني بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بما بعد  
الطواف فاطلاقهم لا يأتى ما قبله الكرماني خلافا لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الحج  
فأهل بحجة أخرى) أي بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أي رفض الأخرى (ودم) أي للرفض  
(وعمره وجنتان) بل عمرتان وجنتان لأنه يتحلى بأفعال عمره فتبقى في ذمته عمره وجنتان  
\* (فصل في الجمع بين العمرتين) \* علم انهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة  
واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه  
صرح القرطبي وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن المهام وهو الاوجه (الحكم فيه)  
أي في الجمع بين العمرتين (كلحكم في المجتئين) أي في الجمع بينهما سواء (في المعية والتعاقب  
والزوم والرفض ووقته) أي وقت الرفض (وغیر ذلك) أي مما سبق في الجمع المتقدم لكن لا كله بل  
بعضه (بما تصوره) أي وجوده (في العمرة) أي في الجمع بين افرادها ثم المعية واضحة لا يحتاج  
إلى بيانها وأما المعاقبة فيبينها بقوله (فأول أحرم بعمره نطاف لها شوطا أو كاه) أي بطريق الأولى  
(أو لم يطف شيئا) كان الاخصر حذف هذه الجمل والاكتفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل ان  
يسعى للأولى لزمه) أي خلافا لمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الأولى المرفوضة  
لأنها العمرة وله ذلك باعتبار كونه نسكا (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل  
بأخرى لزمته) أي العمرة الأخرى اتفاقا (ولا يرفضها) أي الأخرى والأولى أن يقول ولا يرفض  
شيئا (وعليه دم الجوع وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي للجنابة على الثانية  
اتفاقا (ولو بعده) أي ولو حلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو افسد  
الأولى) أي من العمرتين بأن جامع قبل أن يطوف (ثم أهل بالثانية) أي بإدخالها (رفضها) أي  
رفض الثانية (ويعضي في الأولى) أي حتى يتمها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وإن  
يكون) أي ونوى أن يكون (عمله للثانية لم ينفعه) أي قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أي معتبرا  
(الا لأولى وكذا هذا) أي هذا الحكم (في المجتئين ومن أحرم لا ينوي شيئا معينا فشرع  
في الطواف) أي طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره رفضها لأن الأولى تعينت عمرة)

رب هب لي من ادراك ذرية  
طبيعة انك سميع الدعاء  
ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا  
الرسول فاكتب لنا  
مع الشاهدين ربنا  
فاغفر لنا ذنوبنا واسرنا  
في أمرنا وثبت أقدامنا  
وانصرنا على القوم  
الكافرين ربنا ما خلقت  
هذا باطلا سبحانه فقلنا  
عذاب النار ربنا انك من  
تدخل النار فقد أخرجنا  
وما للظالمين من أنصار ربنا  
اتساع ما نادينا بربنا  
للايمان أن آمنوا بربكم  
فآمنوا فاعف لنا ذنوبنا  
وكفر عنا سائرنا



أي حيث أخذ الطواف ثمين أهل بعرة أخرى صار جامعا بين عمرتين يجب عليه رخص الباقية  
كما تقدم

• (باب إضافة أحد السكينة) •

أي المختلفين (إلى الآخر والجمع بينهما مع الجمع بينهما مستنون لا فاق) أي حقيقة أو حكما  
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أي وإن في هذه كما تقدم  
(فإن جمع المكي بينهما) وكذا المبني (ورفض العمرة رخص في الحج) أي في أعماله فقام (أما  
الإضافة فعلى قسمين) لأنه إما إضافة الحج إلى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الاول إضافة  
الحج إلى العمرة وهو أن يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحج قبل أن يطوف لهما أو بعده ما طاف لهما أي قبل  
أن يفعل منها) والثاني إضافة العمرة إلى الحج وهو أن يحرم بالحج أو لا ثم بالعمرة قبل أن يطوف  
طواف القدوم أو بعده) كان الاقتصار أن يقول قبل سعيها (فالأول) أي القسم الأول وهو  
إضافة الحج إلى العمرة (جائز ولا كراهة لا فاق) بل مستحب لمحمد صلى الله عليه وسلم جمعها  
بين الأحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم وتبعه النووي وغيره (مكروه للمكي) إلا في  
الشريعة (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة إلى المكي أشد كراهة وأعظم إساءة من الأفاقي  
بل محل بعض العلماء كذا في فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمع بين الروايات والله  
سبحانه وتعالى أعلم (أما تقریعات القسم الأول فلا فاق إذا أدخل الحج) أي أحرأه (على  
العمرة) أي على أحرأه (فإن كان) أدخله عليها (قبل أن يطوف لهما أكثر أو لم ينف شيا) أي كما  
ذهب إليه (قله) (فقارن) أي مستنون (وعليه دم شكر) وإن كان بعد ما طاف لهما أربعة أشواط في  
أشهر الحج فهو موقوف إن حج من عامه ذلك بلا الماسم (والا) أي وإن لم يحج من عامه أو حج لكن مع  
الماسم (وغير ذلك) وهذا غير طاهر في الصورتين الأخيرتين لأن الأفاقي إذا طاف أكثر أشواط  
العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا به ساء أو باحد هما وكذا إذا حج  
والم بينهما ما فاه لاشك أن الماسم حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجهله فردا لمن غير رخص لاحدهما  
(وأما حكم المكي ومن بعثه) أي المبني ومن صار من أهلها من الأفاقيين (إذا أدخل الحج  
على العمرة) بأن أحرم بعمرة في أشهر الحج أو في غير حاي بعمرة ثم أدخل عليه الأحرام حجة فهذا على  
ثلاثة أوجه (أن كان) أي أدخله (قبل أن يطوف لهما) أي رخص عمرته (أي اتفاقا) (وعليه دم الرخص  
وإن مضى فيها) أي حق قضاها (جائز) أي أحرأه (وعليه دم الجمع) أي بين السكينة ولو فعل  
هذا اتفاقا كان قارنا لما تقدم (وإن كان) أي أدخله (بعد ما طاف أكثر أو لم ينف شيا) أي اتفاقا  
وعليه دم ولو فعل هذا اتفاقا كان مقبعا (ولو كان) أي وإن كان أدخله (بعد ما طاف الإقل  
فكذلك) أي عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم حجة وعرة) أي قضاها (وهما) إن لم يحج من عامه  
ذلك (وإن قضى الحج من سنة تلك) أي بعينها أو خصوصه (بأن أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا  
عمرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشيخ الأئمة الكردي والرباعي  
(ولو مضى فيه ما جاز) أي أحرأه (مع الإساءة) أي إساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا  
دخل مكة بعمرة فأفسدها) أي بجماع قبل طوافها (وأنها) أي بكل أفعالها من طوافها وسعيها  
(ثم أحرم بمكة) أي منها (بعمرة وحجبة يرفض عمرته وعليه دم) أي للرفض (وقضاؤها لأنه) أي

توفى فباع الأبرار بربنا وآتينا  
نما وعدتنا على رسالتنا ولا  
تجزئنا يوم القيامة منك  
لا تعلق المعاد ورسالتنا  
أنفسنا وإن لم تعفانا  
وترجنا له ككون من  
الماسم ربنا لا نجعلها  
قنينة للقوم الظالمين ربنا  
أفرغ علينا صبرا وتوكل  
مسكين أنت مولانا فانظر  
لنا وارحنا وأنت خير  
العاقرين واكتب لنا في  
هذه الدنيا حسنة وفي  
الآخرة ناهدا إليك على  
الله لو كنا رشا لا نجعلها  
قنينة للقوم الظالمين وحبنا  
رسلك من القوم  
الكافرين فاطر السموات

الكوفي (صار كالمكي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجتمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع إجماع الحج في غير وقتها (فلو أهلك المكي بعد مرة فطاف لها أكثر في غير أشهر الحج ثم أتته ليجتبه) أي في غير أشهره (فعليه دم) كما بين حبه صاحب المسطر طبعه لا بأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجتمع بينهما فإذا صار حراما من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء) إلا أنه مضي كما تقدم والله أعلم (وأما تفرقات القسم الثاني) وهو ما إذا أهلك بالحج أولا ثم بالعمرة ثانيا (فإن كان) أي المحرم بهما (ميكأهل أو لا بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وإن مضى عليها) أي ولم يرفضها (جاءت أي أجزأه) ولم يدم وإن كان) أي المحرم بهما (آفاقا أدخل العمرة على الحج) أي ففهمه تفصيل إن كان إدخاله (قبل أن يشرع في طواف القدوم فهو قارن مضي) أي وعليه دم شكر لقله إساءته وعدم وجوب رفض عمرته (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قلنا لا (أو بعد انتمائه) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى (وهو عكس أو عرفة فكذلك) أي حكمه كالمسبق في أن يقال (هو قارن مضي) أكثر إساءة من الأول) فيم أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر إساءة وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة) والاصل أنه ليس حكمه بحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضها إلا في كونه قارنا وهو فاعطى الإساءة (ولو أهلك بها في أيام النحر والتشرى قبل الحلق وجب الرفض) أي انفاقا (والدم والإقضاء وكذا بعد الحلق) أي يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزيلعي لأنه جمع بينهما في الأحرام وفي بقيمة الإجماع فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من إجماع الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشرى فيصير جامعا بينهما فاعلا وإن لم يكن جامعا بينهما إجماعا فإلزامه الدم لذلك انتهى ولعله ليندكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قديمة تقدم على الوقوف وقديعة طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصح أنه يرفضها احترازا عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهى عنها في خمسة أيام وثأويل ما ذكر في الأصل أنه لا ترتفع من غير رفض لها انتهى ولا يفتي أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي بعد أيام التشرى أهون في الأمر وأيسر في الوزر فينبغي أن يقال بالحداد من الرفض إذا تعددت العمرة دفعا للخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في إجماعها بالعمرة أيام التشرى أن فيما بعد إجماعها ليس كذلك ولو كان بإقضاء على السعي لاستأوروا به الأصل أنه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحح الرفض علل بكون إجماعها وقع في الأيام المنهية عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلا سواء بقي عليه سعي أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض في الصورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاتته الحج فأحرم به مرة قبل أن يتحلل) أي بإفعال العمرة لقوات حجة (فعليه رفض العمرة) أي الإلحاق

(فصل) \* أي في الإقضاء باليكلمية من هذا الباب (كل من لم يرفض الحج في البابين) أي في باب الجمع بين النسيكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر بجميع أقسامها (فعليه رفضها يوم وقضاء حجة وعمره) أي لأنه في معنى فإت الحج (وكل من لم يرفض العمرة فعليه دم وقضاء عمرة)

والارض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفيني مسلما والحقه في الصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر ذنوبنا ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لذك ساطعا ناظرا ربنا آتينا من لذك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا رب لا تذرنى فردا وأنت خير الوارثين رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

لاغرلانه في معنى فاسد العمرة (وكل من لممه الرض) أي للجمع بين الإسرارين (ولم يرض)  
 أي أحدهما (فعلبه دم الجمع) ثم عدم الرض انما هو راداً لجمع بين حجة وحرمة أو بين الخطيئة  
 بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لأحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي  
 رضى حجة أو عمره (يحتاج الى نية الرض) أي ليرضى (الامن جمع بين الخطيئة قبل فوات وقت  
 الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصورتين) أي من الجمع (ترضى  
 أحدهما من غير نية رضى لكن اما بالسعي الى مكة أو الشروع في أعمال أحدهما كما مر) أي  
 من الخلاف في الخاتمين (وكل من جمع من الأسرارين) أي الخاتمين أو المتفقين (ففي قبل الرض  
 فعليه مشلاما على الفرد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالتقارن (وبعد الرض) أي رضى  
 ما يجب عليه رفضه (فعلبه جزاء واحد) أي كالتقارن وبقي من الكليات ان كل دم يجب بسبب  
 الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم منامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل  
 منه ولا أن يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر ثم ان من جمع بين الختين أو العمرتين أو حجة وعمره  
 ولزمه رضى أحدهما فرفضه ما فعله دم الرض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالذي كورى  
 عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما ذالم يرفض أحدهما اما اذا رفضها قلتم بتركه الا دم  
 الرض بل المفهوم منه انه سريحا ولو لم يجمع عدم لزوم عدم الجمع ووقع في الجرائد اذا جمع بين  
 الختين أو العمرتين ثم ارفض أحدهما لزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين اسرارى العمره ولى  
 وجوب الدم بسبب الجمع بين اسرارى الحج رواية ان أصحها الوجوب انتهى وتبعه أبو الجاهلي  
 منسكه فقال فيما اذا جمع بين الختين أو العمرتين يلزمه رضى أحدهما ودمان للرفض والجمع

### • (باب في فسح احرام الحج والعمره) •

أي الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) نا كبديوان (فسح احرام الحج الى العبرة عند الثلاثة)  
 أي عندنا وعند مالك والشافعي (خلافا لاجد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال سراقه  
 ألعنا هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود  
 منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمره في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا  
 يقولون ان العمره في أشهر الحج من أجزاها لا بد من السعي ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه  
 قال قلت يا رسول الله فسح الحج لخاصة أو لغيره فقال لخاصة والجواب عن الحديث  
 الاول ان المشار اليه به ذاهو الايمان بالعمره في أشهر الحج لفسح الحج بالعمره (وهو أن يفسح  
 نية الحج بعد ما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل أسرارها واقعا للعمره وكذا لا يجوز فسح العمره  
 يجعلها اجتماعا عند الثلاثة) أي من الأئمة (أو الاربعة) أي جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايات  
 عن الامام أحمد والله أعلم

### • (باب الجنائيات) •

أي ارتكاب المحظورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر  
 يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي وتد ارتكابه هو التوبة عن المعصية  
 (وان جنى بغير عمد) أي بخطأ أو نسيان أو جهل فيما لم يجب عليه عمدا (أو بعد رقبته

واجعل لي وزيراً من آل  
 رب أنزلني من منزلي مباركاً  
 وأنت خير المنزّلين رب فلا  
 تجعلني في القوم الظالمين  
 رب أعوذ بك من همزات  
 السبطين وأعوذ بك رب  
 أن يحضرون ربنا صرف  
 عنا عذاب جهنم ان عذابها  
 كان غراماً ألمها سات  
 من مقر أوقه ما ريشاب  
 لسان أزواجنا وذرياتنا  
 قرّة أعين واجعلنا للمتقين  
 إماماً رب هب لي حكماً  
 والحقني بالصالحين واجعل  
 لي آية من آياتك الخيرة  
 واجعلني من ورثة جنة  
 النعيم واقتر

الجزء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعذراً وبغير عمد والمقصود انه اذا جنى عمداً بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة انه اذا ارتكب محظوراً الاحرام عامداً يأنم ولا يجزئ عنه القدية والعزم عليهم ان كونه عاصياً قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات وقال انا افتدى متوهماً انه بالتزام القدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته القدية وليست القدية بمبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل كجهالة من يقول انا شرب الخمر وأزنى والحديد يطهرني ومن فعل شيئاً مما يحكم به فحرمه فقد أخرج حجة أن يكون مبروراً انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهراً من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهراً وله وسطة عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والافلال لكن قال صاحب الملتقط في باب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجزاءية انتهى ويؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى من اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد به هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذ لم ينسب منه فانما لا ترفع الذنب عن المصرا انتهى وهذا تفصيل حسن وتقيد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى عامداً أو خاطئاً) أي مخطئاً (مبتدئاً أو عائداً) خلافاً لمن قال في العائد للصبي ان له العذاب الاليم فقط دون الجزاء (ذا كرا) أي منذ كرا الاحرامه (أو ناسياً عالماً أو جاهلاً) أي بالمشكلة (طائعا أو مكرها) أي في فعله (نائماً أو منتبهاً) أي عند مباشرة (سكران أو صاحياً) أي حال عمله أو تركه (مغمى عليه أو مفيقاً معذوراً أو غير معسر أو معسر) أي غنياً أو فقيراً (بمباشرة) أي جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره به بامر) أي حال كون مباشرة غيره بامر (أو بغيره) أي بغير امره (ففي هذه الصور اجمعها يجب الجزاء) أي بلا خلاف عند امتتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الاصل) أي القاعدة الكلية (عندنا) أي خلافاً لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الاصل (غالباً) والله أشار الى ما سيأتي من انه اذا طيب محرم محرماً لا شيء على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) أي هذا الاصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنائيات) أي المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) أي المتولفة (على انواع) أي مختلفة (تندكر كل نوع على حدة) أي حكم كل واحد بانفراد يعرف تفاصيلها بمعرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول في حكم اللبس اذ اللبس المحرم) أي بالحلي أو العسرة أو غيرها (الخيط) أي الملبوس المعهود على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياط أو نسيج أو وصق أو غير ذلك وكذا حكم تغطية بعض الاعضاء بالخيط أو غيره (على الوجه المعتاد) أي بان لا يحتاج في حفظه الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قبضه مثلاً اعلى وجنبه اسفل (فعليه الجزاء) أي الاثني تفصيله (وتفسيره) أي تعريف الخيط المحظور وعلى ما في الفتح (ان يحصل بواسطة الخيط اشتغال على البدن) أي بوضعه وصنعه (واستماله) أي بنفسه من

لاي انه كان من الصالحين ولا تخذ زني يوم يعيشون يوم لا يقع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي رب بما أذنت علي فلن أكون ظهيراً للعالمين رب اني لما أنزلت الي من خير فقير رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي اني تبنت اليك واني من المسلمين ربنا اغفر لنا

غيره كما كـ (فأيهما) أي من الاشتغال والاستعمال (أتقى انتقى ليس الخيط) أي لا تنقأ الكحل  
بأنه ما البعض وفيه أنه يرد عليه البياض المشتعل بالاصفر فانه ليس فيه خطاطة مع أنه عدم  
الخيط الأهم إلا أن يراد بالخطاطة استعمال بعض الأجزاء بعضها فيصالح أن يكون لعزبان بقا  
ما يوجب يحرم لبسه للمعصية مع أنه ليس بخيط اتفاقا (فأذا لبس الخيط) أي على الوحشة المعتاد  
(يوما كاملا) أي تمام أيامه وهو من الصبح إلى الغروب (أوليلة كاملة فمليه دم) أي  
اتفاقا والظاهر أن المراد من ذلك ما قد مر من لبس من نصف النهار إلى نصف الليل من  
غير انفصال وكذلك في عكسه (له دم كأي شيء إليه قوله) وفي أقل من يوم) أي من مقداره أن يورث  
بفضل ساعة (أوليلة صدقة) وهي نصف ساعة من ر (وكذا اللبس ساعة) أي تجزئية وهي  
من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) أي مقدرة القدر (وفي أقل من ساعة)  
أي تجزئية لالووية لا مطلقا بل يطلق عليه الزمان (قبصة) بالشاف المقترضة والساد الممثلة  
وتصم ما جعل كمثل على باقي القاموس وأما القبضة بالمجعة فهو ما قبضت عليه من شيء وليس  
بما به المقام (من ر) بضم موحدة من حطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبي يوسف في أكثر  
من نصف يوم أوليلة دم إقامة للـ ككثرت مقام الكل وهو قول أبي حنيفة وأولاهم يرجع عنه على  
ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قد مر من اعتبار المقدار وكذلك ما روى عن محمد بن أبي بكر بن  
اليوم قسطة من الدم حتى لو لبس يوما لاساعة فعليه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما  
ما ذكره رشيد الدين عن أبي يوسف أنه إذا لبس قليلا وكثيرا فعليه دم فغير يباح له (ولو لبسه)  
أي الخيط (أياما) أي من غير نزع وإدخاله (فعليه دم واحد) أي إذا كان لبسه بمقدار واحد  
عذر بخله ما إذا كان بعضه بعد زرع بعضه بعد زرع فانه يتعدد الجزاء فلا يزمه دم بخير في الأولى  
وحنث في الثاني (فإن أراق) أي الدم (لذلك) أي لأجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فعليه  
دم آخر) أي بخيانة ثانية بعد كراهة لبسها الأولى وهذا بالاتفاق وكذا إذا خلعه وأراق ثم  
لبسه بعده بالخلاف (ولو لبس) أي فيصا مثلا (يوما مثلا) أي أوليلة أو مقداره أحدهما متصلا  
(ثم نزعته) أي خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أي ترك لبسه (فإن كان نزعته على عزم الترك) أي بان لا يريد  
لبسه أو يبدله في حال إحرامه (فعليه كفارة أخرى) أي لللبس ثانيا (والا) أي وإن لم ينزعها على  
عزم الترك بل نزعته على قصد أن يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله (لا) أي لا يزمه كفارة أخرى  
لقد استل لبسه وحدها ما لبسها واحدا حكما فإن الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو جمع اللباس)  
أن ألواحه (كاه معا) أي في مجلس واحد (من قبض وقبأ وعمامة وقلنسوة ومراويل وخف)  
بيان للفس اللباس (وليس) أي داوم على لبس جميعها (يوما وأياما) أي ولم ينزعها أو نزعها قليلا  
للزوم أو يعاود لبسها ثم أراو يلبسها باللبس ويرعها ثم أرا (فعليه دم واحد) ما لم يزم على الترك  
عنه الخلع فإن عزم على الترك عند نزعته ثم لبسه تعدد الجزاء أن كفر لأول بالاتفاق وإن لم يكفره  
فمندهما دمان وعقيد محمد دم واحد قال في الفتح مواتا لما في الدائع (وهذا) أي ما ذكرنا من  
اتحاد الجزاء على لبس الخيط محله (إذا التحسب لبس فان تعدد السبب كما إذا اضطر إلى  
لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسه معا على موضع الضرورة) أي بعينها (فحوا أن يحتاج إلى قبض)  
أي مثلا (فلبس قبضين أو قبضا وجبة أو يحتاج إلى قبضتين أو قبضا وجبة مع الدمامة فعليه كفارة

ولا خرافتنا الدين سبب قوما  
بالإيمان ولا تقبل في قلوبنا  
غلا للذين آمنوا ربنا لك  
رؤف رحيم ربنا عليك  
توكلا واليك أتينا واليك  
المصير ربنا لا تخجلنا فتنة  
للذين كفروا واغفر لنا ربنا  
إنك أنت العزيز الحكيم  
ربنا ثم لنان ربنا واغفر لنا  
إنك على كل شيء قدير رب  
اغفر لي ولوالدي ولجميع  
المؤمنين والمؤمنات  
والمؤمنات ولا ترد الظالمين  
الأتبار باسم الله الرحمن  
الرحيم قل أعوذ برب الفلق  
من شر ما خلق ومن شر  
مما خلق

واحدة) لان محل الجنابة متحد ولا تنظر الى الفعل المتعدد (بتخفيفها) لوقوع أصل الجنابة لضرورة ما صرح به في المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين لضرورة ما في مجلس واحد بان لبس عمامة ولخضابته فيهما عليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجهه واحد فيجب كفارة واحدة وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا أو لبس قميص الضرورة وخمين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة بتخفيفها وكفارة الاختيار (أي غير حالة الاعتذار لا بتخفيفها) أي بل يتحتم الكفارة عنها انتهى وخالفه ما اثاره الباسي حيث قال ولو لبس قميص الضرورة وخمين من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال مراده الدم المنحتم لغير الضرورة والفدية المخيرة في الضرورة وفي المكر ما في ولو لبس قميص الضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قميصا آخر ولو لبس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الاول أي لاختلاف الوصفين كونهم ابعذر وبغيره فمكنا كشيتين متعاريين سواء في مجلس أو مجلدين انتهى وهذا الحكم في الخلق بان خلق بعض أعضائه ليعذر وبعضها لغير عذر ولو في مجلس يتعدا الجزء وهكذا في النايب والله أعلم (ولو كان به حتى غيب) بكسر الغين المججمة وتشديد الموحدة أي بان تأني يوم بعد يوم ويحوز ذلك (فجعل لبس الخيط يوما) أي للاستباح اليه (وينزع يوما) للاستغناء عنه فإدات المحي تأخذه فاللبس متحد فعليه كفارة واحدة وان زالت هذه وحدثت أخرى اختلف حكم اللباس فعنده عليه كفارتان كقوله لا قول أو لا وعنده كفارة واحدة ان لم يكفروا وكفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصروه عدو) أي في حصص ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياما) أي مثلا (لبسها اذا خرج عليه) أي على العدو أو بعكسه (وينزعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلا) أي ولو رجع العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت وينزع في وقت) أي والعلة قائمة بان لم يذهب هذا العدو وان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالمحرم (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحتذار (لجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل ونزع في النهار (لبرد أو غيره) ممن الضرورات (أو لم ينزع ولو لمع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جلة حاله متقدمة فبأنه العلة قامت مقام الضرورة الدائمة (فإدات العذر) أي موجودا حقيقة وتحكم (فاللبس متحد في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي للتداخل (بتخفيفها) أي لا تركابا معذورا (فان زال العذر الذي لأجله لبس) أي بالكيفية (بيقين) أي زال بيقين (فنزح أو لم ينزع ونحدث عذرا آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شك من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يتيقن زواله) وهذا كما توضيح قد علم بيانه من تقيمه هذه الزوال في السابق بيقين والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس لكن هنا دقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقيا فالظاهر انه يجب عليه نزعها لئلا يكون

ومن شر الذنات ما في العقد  
ومن شر خطا اذا حدد  
بسم الله الرحمن الرحيم قل  
أعوذ برب الناس ملك الناس  
اله الناس من شر الوسواس  
الخناس الذي يوسوس في  
صدور الناس من الجنسة  
والناس لله والله الذي لا اله  
الا هو الرحمن الرحيم الملك  
القدوس السلام المؤمن  
المهيمن العزيز الجبار  
المتكبر الظاهر الباري  
المصور القهار القهار  
الوهاب الرزاق الفتاح  
العليم القابض الباسط  
الخافض الرافع المعز  
المذل السميع البصير

عاصيا وان سقاعته الكثرة في هذه الصورة فليقاء العلة في الجملة (ولو زرع الطيبا ان يوما فعلة  
دموق أقله صدقة ولو ألقي القباء) أي ونحوه كالعباء (على منكبه وزرعه يوما فعليه دم) أي اتقاها  
(وان لم يدخل يديه في كبة) كما سرح به في الهابة وشمس الأتعة والاحياء والبدائع لان  
الزبرجثة لا تدخل ولذا قال (وكذا لو لم يزرعه ولكن أدخل يديه في كبة) وكذا اذا أدخل إحدى  
يديه في كبة ولو لم يزرعه لانه بمنزلة الزرع الواحد ولا به يصدق عليه حيث ذكره في الخطيب على ما سبق  
ويؤيده ما في بعض النسخ من اراد الضميرين (ولو ألقاه) أي على منكبه (ولم يزرعه لم يدخل يديه  
في كبة فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة  
لها لفته السنة ولا يحد أن يكون الاستثناء متصلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة  
وهذا عندهم خلافا لفرحيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سرار بل نلبسه من غير ثوب) أي  
شق ولم يلبسه على هيئة الاتزار (فعليه دم) أي في المشهور من الروايات خلافا لارزي حيث قال  
يجوز لبس السراويل من غير ثوب عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل  
عند عدم الازار بلا زوم شيء والا كان قوله كقول الجمهور وكان وجهه بدخول الطيبة وثقوبه  
ولكنه ليس يلزم لانه قد يجوز ارتكاب المظهور للضرورة ورفع وجوب الكفارة كالحلق للادنى  
وابس الخطأ للعدو فكذا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد  
صرح القنجاوي في الاثار بباحة ذلك مع وجوب الكفارة فقال به حديثا روى حديث من لم  
يجد الثعلبي فلبس الخفين ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار وقمنا  
من لم يجد هما لبسهما ولا شيء عليه وحالهم في ذلك آخرون فقالوا اماما ذكره ومن لبس المحرم  
الخفين والسراويل على حال الضرورة ففسي قول ذلك ونسجه ليسه للضرورة التي هي به ولكن  
فوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما روي بخره نفي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا  
خلاف شيء من ذلك لاننا نقل لا يلبس الخفين اذا لم يجد الثعلبين ولا السراويل اذا لم يجد الازار  
ولو قلنا ذلك كما حاشا في هذا الحديث ولكن قد اجماعنا له لباس كما اباح النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم اوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القاطعة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد القنجاوي حديث  
ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثعلبين فلبس خفين وابشقه ما من عند الكعبين فذا فيه دلالة صريحة  
على ان السراويل ان كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير  
شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فليسه يكون معذورا ويجب عليه فدية بخير قيمه وأصل كلام  
الرازي فيقول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه  
يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل اعما يجوز لبسه اذا لم يمكن شقه ويلبسه ازارا كما يشير اليه قوله  
(بخلاف التخصيص فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير الثقب والاتزار الا اذا كان هناك عذرا آخر  
من الاعذار (ولو عصب شبا من جسمه سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء  
(ويكره ان كان) أي تعصيه (بغير عذر) أي لتركه السنة وينبغي استثناء الكفين أيضا لما  
تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة  
لبس الخيط شيء) أي لا من الدم ولا من الصدقة ثم الخطيب من حيث هو مباح لها ما بالنسبة الى

الحكم العدل اللطيف  
الطيب العظيم  
العفو والشكور العلي  
الكبير الخفي  
الحبيب الجليل الكريم  
الطيب الجليل الواسع  
الحكيم الودود الجميد  
المعتمد الشهيد الحق  
الوكيل القوى المتين  
الولي الجيد المحصي  
المبدئ المعبد المحيي  
المحيي الحق القيوم  
الواجد الماجد الواحد  
الاحمد الصمد القادر  
المقتدر المقدم المؤخر  
الاول الآخر الظاهر  
الباطن الوالي المتعالي  
البر التواب المستقم العفو  
الرفوف مالك الملك ذو  
الجلال والاکرام



المصبوغ بوس أو زعفران فانه اقيه كالرجل من لزوم الدم الان المصبوغ اذا كان مخيطا ينبغي  
 ان يحجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأ تقدم واحد للطيب فقط ففي الغاية ان  
 ليس ثوبا مصبوغا بزعفران أو عصفر مشبعاً يوماً أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان  
 مخيطا ينبغي أن يكون عليه دمان للبس المخيط واستعمال الطيب كالمولود رأسه بالخناء  
 انتهى وهو جلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منه للتنبيه على ابضاح ماسبق مما أجل فيه  
 (قد تعدد الجزاء) أي كفارة المحذور (في لبس واحد بأمر) أي خمسة (الاول التسكين بين  
 اللبس بان لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف تفسير وكذا اذ انزع وكفر ثم لبس  
 (والثاني تعدد السبب) أي بان لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لغير عذر وأعدراً آخر  
 سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار  
 على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع  
 حدوث عذر آخر) مثله ما تقدم قدس (والخامس لبس المخيط المصبوغ بطيب) أي كورس  
 وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد  
 بل جنافية واحدة وهذا اذ لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنافية واحدة أيضاً (وينحد  
 الجزاء) أي وقد تحدد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمر) أي ثلاثة (منها اتحاد  
 السبب) بان لبس في موضعين من الجسد كليهما بغير عذر (وعدم العزم على الترتك  
 عند النزاع) أي اذا كان السبب متحداً (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد  
 السبب واعلم انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من  
 الطيب والحلق والقص والجماع كما سيأتي لانه ذكر القارسي والطرابلسي انه ان لبس الثياب  
 كلها معاً وليس خفين فعليه دم واحد وان لبس قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس  
 خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة بقيد اليوم لا بالمجلس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله  
 في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصارت جنافية واحدة  
 ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع  
 دماء وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوماً  
 ثم لبس القميص يوماً آخر ثم الخفين يوماً آخر ثم السراويل يوماً آخر فعليه لكل لبس دم وذكر  
 القارسي عن المحيط لو أخرجه الجمار كلها الى اليوم الرابع وماها على التآليف وعليه دم واحد  
 عند أبي حنيفة لان الجماعات اجتمعت من جنس واحد فيعلق بها كفارة واحدة كالمولود  
 قميصاً وسراويل وقباء انتهى فتأمل فانه لا يخفى على الفرق بين القصيتين مع ان المشبه به يحتمل  
 أن يكون محمولاً على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون مختلفاً في ذلك هذا وفي المحيط اذا  
 اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة واف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قميصاً على رأسه  
 وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية تخيير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة للرأس  
 الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره القارسي والطرابلسي وهو غريب  
 مخالف للأصول والقروص لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعدا الجزاء  
 بتعدد الملبوس في موضع واحد سواء كان له ذراعاً لا اللهم لان يحمل ان الضرورة ملجئة الى

المقسط الجامع الغني المغني  
 المانع الضار النافع النور  
 الهادي البديع الباقي  
 الوارث الرشيد العبد  
 الذي ليس كمثل شيء وهو  
 السميع العليم وتقول  
 (اللهم صل على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد كما  
 صليت على ابراهيم وعلى  
 آل ابراهيم انك جواد مجيد  
 صلوات الله ولا تنكته على  
 النبي الامي وعلى آله وعليه  
 السلام وعلى آله وبركاه  
 مائة مرة لا اله الا الله الهما  
 واحد ونحن له مسلمون  
 لا اله الا الله ولوكره المشركون  
 لا اله الا الله ربنا

تدرك قسوة غيره. رعية للرأس بان يكون ربه ليس فيه عدد وتوضع على رأسه قسيما بحيث  
 غطى رأسه جميعه فانه - يندفع به جراحا آتيا لا يشبهه جراحا لم يضره جراحا لمكان العسر واليسر  
 (وسمك الليل كاليوم) أى فى جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار فيجب  
 بلباسه لبسة كاملة دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المعتبر هو مقدار اليوم لا عيه الزاد كما  
 قرناه سابقا وجمد اصح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

(فصل فى تعاطية الرأس والوجه) - أى كلهم ما أو أحدهما فان ارجل منوع من تعاطيتهما  
 والمرأة منوعة من تعاطية الوجه لا غير ثم تعاطية لرأس حرام على الرجل اجماعا كتعاطية وجه  
 المرأة وأما تعاطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد رواية (ولو غطى جميع  
 رأسه أو وجهه) أى جميع وجهه (بغيط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعليه دم)  
 أى كليل بالاختلاف (وفى الأقل من يوم) وكذا من آية (صدقة والرابع منهما كالليل) قياسا على  
 مسحهما. واعلم انه اذا شرب بعض كل منهما فالشرب من الرواية عن أبي حنيفة انه اعتبر الربع  
 فتهطئة ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كذا كفى غير موضع وهو اجمع على ما قاله غير  
 واحد وعن أبي يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكاتب والمبسط  
 وغيرهم ونقله فى المحيط والخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد بن الحسن قال الزبلى وقياس قول  
 محمد بن يعقوب الوجه بوجهه من الدم انتهى وكذلك الحكم فى الوجه على ما نص عليه  
 فى المبسط والوجير وغيرهما وأما فى خراثة الاكل وان غطى ثلث رأسه بأربعة لاشئ عليه  
 بخلاف الحلقى فهو وشاذ مخالف للكلام غير بل لكلامه أيضا لانه قال فى موضع آخر وبه تعاطية  
 ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال ان أراد بقوله لاشئ عليه  
 أى من الدم لامن الصدقة ويكون بناء على قوله لا على قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى  
 رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فى المحرم الذى حصل له الارتفاق دم حتم ان كان لغير  
 عذروان كان له ذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى يوما أو ليلة  
 (فعليه صدقة) أى انفاقا (ولو حصل على رأسه مما يقصده التعاطية) أى بحسب الالاب والعادة  
 (لزمية الجزاء) أى من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصده ذلك) أى التعطى (كبابية) بكسر  
 الهمزة وتشديد الجيم أى مركز (أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أى أحد شقى حمل الداية  
 أو جوائى) أى خيش أو خيشة وتقدم ذكره (أو مكمل) بكسر الميم ونحوها أى ما يكفيه مما  
 يصنع من خوص (أو طاسة) وهى اناء يشرب منه على ما فى القاموس والمعروف انه اطراف  
 خاص من خصاص أو صخر (أو طست) تسين موهلة وأما بالجمعة فيجوز (أو حجر أو مدر أو صخر  
 أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أى من فضة وذهب وورق مما يغلى كل رأسه أو بعضه  
 (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لخالفه طاهر البسة (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة (ولو  
 غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وان خضبه بالخناء) أى وجعل به التليد (فعليه ديتان فدية  
 للتعطية وأخرى للطيب) وكذا اذا التجمعه بالصدقة يدل بان بقى جرمة مما بقى حرم وبرد (وهذا)  
 أى الحكم بتعدد الجزاء (ان كان الخناء) أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغطيا (وان كان  
 ما ذافلا شئ عليه التعطية) وزاد فى المسك بغير لعدم صدقها وفيه انه لا يحصل له زيادة

ورب آياتنا الا ولينزل الله  
 لنا الحمد كانه يقول وخيرا  
 مما نقول (اللهم) لك ملائكة  
 ونسكى ومحياى ومماتى  
 واليك ما بين يدينا وما  
 (اللهم) انى أمر ذكرك من  
 عذاب القبر ومن فتنة  
 الصدور ومن شتات الامر  
 (اللهم) انى أسألك من خير  
 الریح ومن خير ما تنجى به  
 الریح وأعد بك من شر  
 الریح ومن شر ما تنجى به  
 الریح ومن شر بوائق الدهر  
 (اللهم) انك ترى مكانى  
 وتسمع كلامى وتعلم سرى  
 وعلائى ولا يحفى عليك  
 شئ من أمرى أنا البائس  
 الفقير المسكين تغيب الوجه

كما لا يخفى على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلا شيء عليه الاجزاء الطيب دون التغطية (ولو لبدرأسه) أي من غير طيب (فعليه الجزء) كما في جوامع الفقه والتلخيص أن يأخذ شيئاً من الصمغ والخطمي والآسن ويجعله في أصول الشعر لئلا يلبس (وليس للمرأة أن تتنقب) أي تلبس النقاب وهو البرقع (وتغطي وجهها) أي بأي شيء كان (فان فعلت) أي ما ذكر من تغطية الوجه (يوما فليوم ادم وفي الاقل صدقة) كما صرح به في الجوهره

(فصل في لبس الخفين اذ لبسهما قبل القطع فدام) وفيه ان بعد القطع ما يسمى خفافا للعبارة المحترمة ان لبسهما (يوما فليوم دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كما هو أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم (فلا شيء عليه) أي عندنا وأغرب الطبري والنوروي والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه القديمة اذ لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود النعلين لما حكى الطبري أيضا عن أبي حنيفة انه اذا كان قادرا على النعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعتهما لكن هذا كما خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال في المطلب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مقفلة انتهى وفيه ان نسبة الاعتقال الى العلماء غير مناسبة وكذا ادعاء الاحاطة المستمرة لثني الرواية في المسئلة نعم في منسك عز بن جماعة وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما ولا فدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما حينئذ مخالف للسنة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أي بعد لبس الخفين المقطوعين (يجوز له الاستدانة على ذلك) أي عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة محتلفة فيما قال ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعلين أقول الظاهر ان قدمه عدم وجدان النعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجد نعلانه لا يجب القطع حينئذ لما فيه من اضاءة المال عبثا وهو لا ينافي ما اذا قطعهما ما ولبسهما مع وجود النعلين والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي لكن لا ينافي الكراهة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح فيمن لبس خفا واحدا والظاهر ان يكون الحكم متحدا اذا لم يكن مجلس لبسهما متفعدا (النوع الثاني في الطيب الطيب ما يطرِب به ويكون له رائحة مستلذة) عطف تفسير (ويخدم منه الطيب) أي كما في بعض افراده الآية (كالسك والكافور والعنبر والعود) لكنه ينفسه غير طيب بل يعالج فيه بمساعدة الفارح حتى يصير طيبا (والغالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الند بفتح النون وتكسر فانه مجموع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك (والورد) أي طريا ويا بيا (والورس) وهونبات كالسمسم ليس الاباليين بزرع فيبقى عشرين سنة على ما في القاموس (والزعفران والعصفر) بالضم (والخاف) بالمدوية قصر (والخيري) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الياء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذي) بالذال المعجمة لا بالهمزة كما في السنة العامة وهو شجر له ورد يطيب به الدهن على ما في القاموس (والبان) شجر لحب غره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون بكه فردهن

المشقق المقتز المعترف بذنبه  
أسألك مسئلة المسكين  
وأقبل اليك ايتها المذهب  
الذي امل وادعوك دعاء  
الخائف المضطرب دعا من  
خضع لك عنقه وذلل لك  
خده وقاضت لك عيناه  
ورغم لك أنفه (اللهم)  
لا تجعلني بدعا لك رب شقيا  
وكن بي رؤفا رحيم يا خير  
المسؤولين يا خير المعطين  
(اللهم) اهـ دنابا لهدى  
وزينا بالقوى واغفر لنا  
في الآخرة والاولى (اللهم)  
اجعله حجرا مبرورا وذنبنا  
مغفورا (اللهم) اني أسألك  
من فضلك وعطائك رؤفا  
مباركا (اللهم) انك

الياسمين وورد (ومااء الورد والريحان) عطف على ماء الورد (والريحان والياسمين) وعان من  
 الورد (والزيت النخالص) أي غير المختلط بالطيب فعدمه من الطيب محمل بحث فان الزيت هو  
 الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والشعير الجفت) أي النخالص وسبغ في تحققة هما في  
 أصل الدهن (والنخعي والنقسط) بالنظم عود هندي وعربي على مائي النخالص (وأما الطيب  
 وهو الصاق الطيب يده أو فوه فلا يجب شيء بئسم الطيب والقواكه الطيبة وإن كان) أي النسم  
 (مكروها) أي إذا قصد به النسم (لعدم الاصالق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالاصاق المصروق  
 والتعلق بحسب الرخ لا بالتصاق بجزء الطيب ولهذا الورد يربط بشو به سكا أو نحوه يجب الجزاء  
 ولو ربط العود لم يجب لوجود الاصالق في الأول دون الثاني والله أعلم (والمحرم رجلا صكان  
 أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وأزاره وورثته وجميع ثيابه وفرشه ولبسه) أي  
 ومن لبسه (وشبهه) أي بقصدته (فإذا طيب عضوا كاملا) أي فإزاد (فعلبه دم وفي أئله) أي  
 في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكوور في الأصل وسائر المتون وهو  
 اختيار صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم وصحبه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا  
 طيب ربيع العضو فعليه دم وإن كان دونه صدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من  
 الدم (والعضو كالرأس واللبة والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم إن كان  
 الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي  
 لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الاسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل  
 طيبا كثيرا فاحتسب عليه دم وإن كان قليلا صدقة واختلاف المشايخ في التفاصيل بين القليل  
 والكثير كما اختلفوا في موجب تطيب العضو وبعضه فقبل الكثير كالعضو الكامل الصغير  
 كالرأس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذا فسر هشام عن محمد وصحبه بعضهم  
 وقبل الكثير ربيع العضو الكبير والقليل ما دونه والفقهاء أبو جعفر الهندي وأبو جعفر الكوفي  
 والقلة في نفس الطيب لا في العضو فقال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكثره الدابر  
 ككفين من ماء الورد وكف من العالية وفي المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وإن كان  
 في نفسه قليلا والقليل ما يستكثره الناس وإن كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا  
 وفي المحيط وإلى كل قول أشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من العالية وكف من  
 المسك) أي على ما فسر الهارسي والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه إن عد الأقل من  
 الكف في المسك قليلا محل بحث فالعقد ما تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فقههم (فلو  
 طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا إذا طيب  
 بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل  
 فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما أقله الطيب وثانيهما أقل  
 من العضو (والدم واحد) أما طيب كثير ولو في بعض العضو وأما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا  
 وفي الميسر استلم الركن فأماد يده أو فوه مخلوق كثير فعليه دم وإن كان قليلا صدقة (ولو طيب  
 أي المحرم بجميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم وإن كان) أي طيب الأعضاء (في مجامع  
 فلكن طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة) أي سواء كفر بالأقل أو بالأكثر وما قال محمد

أمرت بالنعاء وقضيت على  
 نفسك بالاجابة وأنت  
 لا تختلف المعاد ولا تتكث  
 عهدك (اللهم) ما أحبت  
 من خير طيبة اليانوسه  
 لنا وما كرهت من شر  
 فكرهه البنا وجنبناه ولا  
 نزع مما الاسلام بعداذ  
 أعطيناه (اللهم) كما أدبتني  
 من صباي وهديتني من  
 عاي أدعوك دعاء من اتاك  
 لرحمة لك راجيا وعن وطنه  
 فائسار لثبته شاكيا خبير  
 معصود وأيسر منزول عليه  
 وأكرم مسؤول مألديه  
 اعطني الشبهة أفضل  
 مانو في احدا من مخلوق  
 وحجاج بذك الحرام

عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للأولى (ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أي كاملا (فعليه دم والصدقة) أي ولو كان بقاء الطيب ساعة اذ لم يقيد أحد هنيئوم أو ليلة وسع أي التصريح بهذه المسئلة

\*) فصل في التحلل المطيب ان التحلل يكحل فيه طيب فان كان أي التحلل به (مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا يخالف للقواعد المعتمدة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسئلة كما أن حد القلة مادون الثلاثة ثم الجمله معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به في الحاوي وفيه دلالة على أن المراد بالـ كثرة المعبرة هي ما فوق المراتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتمدة في المبسوط وجوامع الفقه ان التحلل يكحل فيه طيب فعليه صدقة الآن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد نفس المراد بقوله الآن يكون كثيرا أنه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب الخاطئ فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاستيعاب في شرح الطحاوي وصاحب الخزائنه وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروي عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تسع فيه عبارة الكافي والكرماني لكن ينبغي في تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسير أو تأكيد لقوله مرارا فعليه دم الاعتبار المطلق من أن أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لئلا يأتى المحذور والمذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو التحلل يكحل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الأولى تركها فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة ولو من غير عذر

\*) فصل في أكل الطيب وشربه\*) أي جامدا أو سائما (لو أكل طيبا كثيرا وهو) أي الاكل الكثير (ان يلتصق) أي يلتزم (بأكثره) أي على ما قاله غير واحد من المشايخ (يجب الدم) أي عند أبي حنيفة (وان كان) أي المأكول أو المشروب (قليلًا بأن لم يلتصق بأكثره) أي بان كان أقل من الأكثر (فعليه الصدقة) أي عذبه وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شيء بأكل الطيب قل أو أكثر كذا في الكافي والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال في الجمع وفي قلبه صدقة بقدره وفيه ان هذا انما يستقيم على قاعدة محمد في الاجزئية (هذا) أي ما ذكرنا كله (اذا أكله) أي الطيب (كأهو) أي من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزمنقران والافاويه من الدارصيني وغيره (فلا شيء عليه) أي اتنا قال (سواء مسته النار أو لا) فيه انه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عزمه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة لطعام وصرفنا ضميره الى الطيب بثكل بماسياني من الفرق المصرح بينهما ما في كلام الزبلي (وسواء وجد ريمه أولا) وفي المحيط ككل شيء من الطيب مما يقصد أكله عادة اذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه قال في المطالب فدخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصيني ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيره في الخلط والله أعلم (الا انه يكره) أي أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد ريمه) هذا لم يذكره في الكبير ولم أره منقول في كلام غيره فنعقد الطبخ محل بحث لانه

يا أرحم الراحمين (اللهم)  
اجعلني من القائلين ربنا  
آتنا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار (اللهم) اني ظلمت نفسي  
ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب  
الا أنت فأغفر لي مغفرة من  
عندك وارحمني انك أنت  
الغفور الرحيم (اللهم) اغفر  
لي مغفرة تصلح بها شأني في  
الدارين وارحمني رحمة أهد  
بها في الدارين وتب علي  
توبة نصوحا لا ألتكئها أبدا  
وأزمنى سبيل الاستقامة  
لا أرتفع عنك أبدا (اللهم)  
أنت الله رب العالمين وأنت  
الله

بالخلط والبلغم يصير مستهلكا فلا يتبر وجوده أصلا ولا لا يشك كل بالنسبة إلى مطبوخ يوجد  
منه رائحة الاغايه وانه أعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولوا كل زعفران مخلوطا بطعام أو طبيا  
آخر ولم يفسد النار بل يرمه الدم وان مسسته فلا شيء عليه لانه صامس مستهلكا قال المصنف ولم يتبدل  
بالعبلية في لزوم الدم فيجعل على المقيد والاحكام لما في القبح وقد قالوا فيما وجعل الزعفران  
في الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا شيء عليه وفي المصنف  
اذا غسل المحرم يده باشتنان فيه طيب فان كان اذا نظرت اليه قالوا هذا اشتنان فعليه صدقة  
وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيه ما ينفذ التقيد بل مطلق يتبدل بما كره الزيلعي  
فيجعل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وان خلطه بما يؤكل بلا طبع كالزعفران  
بالملح فالعبرة بالعبلية) أي بعبلية الاجزاء لا بعبلية اللون (فان كان الغالب الملح) أي أجراؤه  
لا طعمه ولونه (فلا شيء عليه) أي من الاجزاء (غيره) اذا كان رائحته موجودة كره أكله  
لكونه مغلوبا بغير مطبوخ فانه كالمثل لانه مطبوخ مسسته (وان كان الغالب الطيب)  
أي أجراؤه على أجراء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لان اعتبار  
الغالب عدم ما عكس الأصول والمعتول فيجب الجزاء وان لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم  
أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة أكل الطيب وحده  
وابه بائنه بل يدر فيقال ان كان الطيب غالبا أكل منه أو شرب كثير افسد رقة والاولا شيء عليه  
غيره يكره ان يجدر بجهته ثم يتيقن ان يقال ما افرق بين القليل والكثير في هذا فيجواب بانه  
لعل الكثير ما بعده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيرا والقليل ما عدا ما والله سبحانه وتعالى  
أعلم (ولو خلطه بشروب) كخلط الزعفران والقرنفل بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) أي  
باعتبار أجرائه (ففيه الدم وان كان مغلوبا ففيه الصدقة الا ان يشرب مرارا عليه الدم) كذا  
في القبح وغيره (قيل) فانه ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من المخلوط ينفع  
الدم) (رائحة الطيب كما قبل المخلوط وحس) أي ادرك (الدوق السليم) أي من العلة الصغرى وروية  
وتجربها (بطلع فيه حاسا طهرا فاه وغالب والافه ومغلوب) أي لان المناط كثرة الاجزاء هذا  
وفي الطرا بل يدر وغيره وليس شرب دواء به طيب كما كل دواء فيه طيب لان من الطيب ما يفسد  
شربه فاذا خلط بشروب لم يصير به المشروب مثله الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط  
بالماء في الرصاع انتهى ويؤيده ان ما الورود المخلوط بالماء معهما كان صالحا يوجب صدقة رائحة  
الطيبة فيعد من الطيب واذا صار فاسدا بعبلية الماء عليه ترجع عن كونه طيبا ومنه ما قاله  
في الكبير وما حصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب  
مغلوبا في المشروب وان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفي الطعام ان كان هو غالبا  
والطيب مغلوبا لا يجب شيء وان كان العبلية للطيب فلا فرق بينهما

الرحمن الرحيم وأنتى عليك  
باسدى وماعى أن يبلغ  
في مدحك ثنائى مع قلته  
على وقصر رأى وأنت  
الخالق وأما المخلوق وأنت  
المالك وأما المملوك وأنت  
الرب وأما العبد وأنت  
الغنى وأما الفقير وأنت  
العالى وأما السائل وأنت  
الغفور وأما الخاطئ وأنت  
الحى الذى لا يموت وأنا الخلق  
اموت بامن غلب بغيره ونحوه  
يعزه وعز بغيره ووسع كل  
شيء رحمة الله اداءه وبالله  
أسأل ومنك أطلب واليت  
أرغب

(فصل في التداوى بالطيب ولونداوى بالطيب) أي المقتضى الخالص (أو بدواء فيه طيب)  
أي غالب ولم يكن مطبوخا لمسبق (فالصق) أي الدواء (على جراحته تصدق) أي اذا كان  
موضع الجراحة لم يصبه بغيره أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لان كثرة  
العمل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مادام الجرح باقيا) أي بان لم يبرأ دام الالتصاق أو يوضع

ويرفع (فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أي لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أي في ذلك الموضع أو في محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداواها) أي بالطيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما تبرأ الاولى) أي لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم دأوى الثانية فعليه كفارتان) كفر الاولى أولاً عندهما وعند محمد كفارة واحدة ما يكفر الاولى

\* (فصل لا يشترط بقاء الطيب) \* أي المستعمل بعد الاحرام (في البدن) بخلاف الثوب لما سمي أي (زماناً) أي في مقدار زمن معين من يوم أو ليلة ونحوها (لوجوب الجزاء) أي من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فبفساد أشكال لما ذكر في البحر الزاخر من انه اذا خضب بالخناء فدام يوماً فعليه دم والافصدقة (ويشترط ذلك) أي الزمن المعين (في الثوب) أي اذا أصابه طيب وغرة الفرق ما ذكره بقوله (فلو أصاب جسده) أي كله أو بعضاً كاملاً أو كثر أو أقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أي من فوره سواء بالشر بنفسه الغسل أم لا (ويجب ان يأمر غيره) أي بان وجد غير محرم (فيغسله) أي غيره لئلا يصير عامساً باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء اكتفى به في المتقي لايبراهيم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت وإذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أي الطيب (توبه فحكه) أي أزاله بالحك (أو غسله فلا شيء عليه وان كثروا مكث) أي دام (عليه) أي على توبه (يوماً فعليه دم والافصدقة) ففي المتقي لهشام عن محمد خلع البيت أو القبر اذا أصاب ثوب المحرم فحكه فلا شيء عليه وان كان كثيراً وان أصاب جسده منه كثر فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا الوجوب التردد أي يقتضي التردد في العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب في استئمان الطيب فان القياس يقتضي أن جنس المخطورات بجميع أنواعها يكون في حكم واحد باعتبار القلة والكثرة في نفس الجنسية وكذا في حق زمن الخافضة وليس في الأدلة المنقولة من الاحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد للجمع أن يعرف مأخذ الأئمة في اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يمكنه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب في العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا تخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يشرق بين الفرق والقدم فكيف بغفل عنه الحق العلم

\* (فصل في تطيب الثوب اذا كان الطيب في ثوبه شرباً في شرب) أي مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل في التلذذ فان مكث) أي دام (يوماً فعليه صدقة أو أقل منه فقبضة) كذا في المبرد والفتح (ولو ليس مصبوغاً بغيره أو ورس أو زعفران مثلاً) بفتح الباء منه مصبوغاً (يوماً فعليه دم وفي أقل صدقة) كما في خزائن الأكل والولول الجني وغيره ما أشار اليه في الميسر (ولو علق) بكسر اللام الخفيفة أي تعلق (بثوبه شيء كثير من خلوق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب من كبر من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فعليه دم) على ما في الهيوط (وان كان قليلاً فعليه صدقة ولو دخل بيتاً قد أجز فيه) بضم هـ وزو كسر ميم أي بجز فيه وطال مكثه بالبيت (فعلق بثوبه رائحة) أي بسيرة (فلا شيء عليه) كذا في البدائع وقيد باليد يوم يقيده في

بأغاية المستضيئين باصرح  
المستضيئين ومنجي  
المؤمنين ومثيب الصابرين  
وعصمة الصالحين وحرز  
الغافلين وأمان الخائفين  
وطهر اللاجئين وجامع  
المستحيين ومدركة  
الهاربين وأرحم الراحمين  
وخير الناصرين وخير  
الغافرين وأحكم الحاكمين  
واسرع الحاسمين أسألك  
أن تصلي على محمد وعلى آل  
محمد وأن ترجني في مقاماتي  
هذا والذي وجميع اخواني  
المؤمنين وأن تقضي حوائج  
أقضيةهم اليك وقفهم  
بين يديك مع ما كان من  
تقريرتي فيما أمرتني به



النخ والبعر الراحر (ولو أجزر توبه فله ما يقب) أي بتوبه (كثير) أي من الطبيب (فعليه دم أو قليل  
 قصدة وإن لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرجع في المرقين التليسل والكثير)  
 أي في تطيب الثوب (العرف أن كان) أي عرف هنالك (والأما يقع) أي كثيرا (عند المبتلى)  
 بفتح اللام أي في رأى المبتلى به (ولو أجزر ثيابه قبل الأسرام ولبسها ثم أحرم لاشئ عليه) فيه أن  
 التطيب في البدن للأحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده بطيب تبقى راحته فإن  
 تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه  
 لأبأس ببقاء الطيب الذي يطيب به قبل الأسرام) فيه أنه لا يجوز بقاء الطيب الذي له جرم عند  
 مجده وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وأما الخلاف فيه إذا تطيب بعد الأحرام وأقر  
 ثم نقي عليه الطيب فهم من قال ليس عليه بالبقاء جراء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية  
 توافق في المنتقى له شام عن مجده إذا مس طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه إركه  
 دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا الأبأس بشمه) هذا  
 ما اقتض لقوله لا يجب شئ نسم الطيب ولو كان مكرها لعدم الالتصاق (وانتقاله من مكان إلى  
 آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزأ عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو  
 مخالف للقياس لأنه يصير استعمال عضوين وهو موجب للجزاء بن غايته أنه يعبر عنه منه ثم  
 في التعبير بالاستقلال دليل على أنه بقوله من مكان إلى مكان يعدل الجراء

• (فصل في ربط الطيب ولوربط مسكاً وكافوراً أو عنبراً كثيراً) أي بما هو روح منه رائحة  
 طيبة (في طرف أزاره أو رداءه لامة دم ولو قليلا قصدة) وفيه أنه لا بد من قيد ودام عليه يومئذ  
 تقدم وإن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الراسر وغيره ولكن فيه أن  
 العود ليس له رائحة إلا بالدار ولو فرض وجود عود له رائحة بالحك مثلاً فلا شك أن حكمه كالغبر  
 وغيره لأن الملهة هي الرائحة هذا وفي بعض المسالك إذا ربط مسكاً كثيراً في طرف أزاره لم يدم  
 كما إذا كل طيباً كثيراً في قليله صدقة وفي كتاب رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة واستعمال  
 الطيب في الثياب والبدن حرام للمعمر وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر  
 توبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

• (فصل في الحناء) ولو خضب رأسه أو عينيه أو كفه بحناء فعليه دم (إن كان) أي الحناء ماءها  
 وإن كان ثخيناً فلبدرأسه فقيه الدمان على الرجل دم تطيب ودم للتغطية) أي ودم واحد على  
 المرأة للتطيب فقط (وهذا) أي الإطلاق أو الحكم (أن دام يوماً أو ليلة) على جميع رأسه  
 أو ربعه (والأصدقة للتغطية) أي أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقاً واعلم أنه ذكر في البحر  
 الراسر وسحب الدم بالحساب مقيد بما إذا دام عليه يوماً كاملاً قال وإن كان أقل صدقة وهو  
 يخالف ما قدمناه من أنه لا يشترط بقاء الطيب زماناً في الجسد بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا  
 وجوبه في أكثر الكتب بل لا تقدير زمان وفي الخبيدي إذا خضبت المرأة كفه بالحناء وهي  
 محرمة وجب عليها دم هذا يدل على أن المكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح  
 القدروري

• (فصل في الوضوء) • يسكون السبب وكسرها وهو الأصح والأقل أشهر (وهي نيت يصنع به)

وتقتصر في فعله نيتي عنه  
 يا نورى في كل طلة وبالنسي  
 في كل وحشة وبانتفى في  
 كل شدة وبارجاني في كل  
 كربة وبأولي في كل نعمة  
 أبت ليس لي إذا نقطعت  
 دلالة الأدلاء فإن دلالة  
 لا تنقطع لا يزل من حديث  
 ولا يذل من واليت انعمت  
 علي فاسبغت ورزقتني  
 قوررت ووعدتني فاحسنت  
 واعطيتني فأجرتني بلا  
 استحقاق لذلك بعمل مني  
 ولكن ابتداء منك بكرمك  
 وجودك فأنقذت نعمك  
 في معاصيك وتقويت  
 برزقك على مخلطك وأنيت

أى بورق ويكون على نوعين وهى ورق النيل (فالو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للغطية ان دام يوما وفى أقله صدقة وان كانت مانعة فلا شئ عليه لانها ليست بطبيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيخان عن أبى حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كفى البدائع وخزانة الاكل وفى المنتقى عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف عليه طام وفى الميسر اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم للغطاض ولكن لتغطية الرأس به وهذاهو الصحيح وان خضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطبيب على ما صرح به قاضيخان

\* (فصل في الخطمي) بالكسر ويفتح نبات على ما في القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقال صدقة) كذا في الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله في الخطمي العراقي له رائحة وقولهما في الخطمي الشامى فانه لارائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على ما في الزيلعي والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته في شرح المجموع حيث قال ولا شيء في استعمال غيره اتفاقا يعني غير العراقي وقال الطرابلسي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق ودمان ان لم يد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شيء بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولو لم يد رأسه به وحصل التغطية لم يه دمان) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يده باشتان) بضم أوله (فيه الطبيب) أي فينظر فيه (فان كان من رآه سمياه اشتانا فعليه صدقة وان سمياه طبيا فعليه دم) أي اعتبار الغلبة كذا في قاضيخان (ولو غسل رأسه بالخرص) بالضم وبضمتين الاشتان (والصابون والسدر ونحوه) أي مما لارائحة فيه ولا اختلاط به طبيب (لا شيء عليه) أي بالاجماع كما صرح به الاسييجاني وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحية بالخطمي أو السدر فعليه دم فليس بصحيح في السدر الخالص

\* (فصل في الدهن) \* بالفتح مصدر بمعنى الإدهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدن مطيب وهو ما أُلقي فيه الأنوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واليان والخيري) الظاهر أن هذه الأشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما أُلقي فيه الأنوار فإنه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود أنها وسائر الإدهان التي فيها طيب إذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما في البدائع (فعليه دم) أي اتفاقا (وفي الأقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن أدهن كثيرا ولم يقدر بشئ وقيل البرجندى بما يستكثره الناظر ولعل محله إذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله أعلم وفي الزاد ولو ادهن ربع رأسه أو حية فعليه دم قال المصنف ولعله تفرج ربع على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدن غير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم وأكثر منه فعليه دم) أي عند أبي حنيفة وصدقة عندهم أو روى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثل قوله ما كذا في شرح الجامع (وان استعمل منه فعليه صدقة) أي اتفاقا (وهذا) أي الحكم السابق (إذا استعمله على وجهه التطيب وما إذا استعمله على وجهه الدواء أو الأكل فلا شئ عليه) أي اتفاقا انتهى ووجهه

عري فيما لا تحب فلا تملك  
جرائق عليك وركوبتي  
ما نهيتني عنه وادخولي فيما  
حرمت علي أن أدت علي  
بفضلك ولم يمنعني عودك علي  
بفضلك ان أدت في  
معاصيك فانت العائد  
بالفضل وانا العائد بالمعاصي  
وانت يا سيدي خير الموالى  
وانا شر العبيد ادعوك  
فتجيبني واسألك فتعطيني  
واستك عنك فتعبدوني  
واسـ تزيدك فتزيدني فبئس  
العبد انا يا سيدي ومولاي  
انا الذي لم ازل اسيء فـ تغفر  
لي ولم ازل اتعرض للبلـ  
فة فـ ما بيني وبينكم اتعرض

غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت الخالص عن الطيب أو الحلق) أي الخالص (أو دوى ما  
 شقوق رجله) أي مثلا (أو جراحة أو فطر في أذنيه أو استعط) أي في أنفه (ملاشي عليه ولو  
 أذهن يسمي أو شحم أو ألبه أو أكله فلاشي عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أي في  
 وجوب الجزاء به خلافا للقارسي حيث قال ولا يذهن المحرم رأسه وحيثه ولو دهن سابقه بزيت  
 أو شحم لا بأس به انتهى وهل يمنع الدهن في الثوب وذكر القارسي ولو أحرم في أزار فيه طيب  
 أو دهن يوجد منه رائحة قدر شرب في شربك ساعة أطعم نصف صاع من برون قل بقبصة إلا  
 إذا دام يوما نصف صاع وفي الكثير الناحش دم إذا كان يوما قال المصنف جعل الدهن  
 في الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن الطيب منه وصحح لانه طيب وأما غير الطيب فبعدمه لا اتفاق  
 به انتهى ولا يخفى انه قبل الدهن يوجدان الرائحة منه فلا يصح قوله ارادة غير الطيب أصلا  
 • (فصل) ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين العاقد والناسي والمكره والطائع  
 والقاصد أي المتعمد (وغيره) أي الخطي (ولو طيب محرم) أي من غير استعماله (محرم أو  
 حلال لا شيء على الفاعل) أي من الجزاء كالألبه الخيط والافلاش ان طيب المحرم والباسه  
 الخيط سرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أي لارتفاقه به  
 وكان مقتضى القياس أن يكون على الفاعل أيضا كالحلق محرم رأس محرم في غير أو ان  
 التحلل وسبأني ما بين الفرقينهما (النوع الثالث في الحلق بإزالة الشعر وقلم الاطفار) إزالة  
 الشعر أعم من الحلق والتقصير يشمل التف والتنور والقلم والحرق ونحو ذلك (إذا حلق  
 رأسه كله أو ربعه) أي نصاعدا (وعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو  
 الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر اللهاوي في مختصره ان في قول أبي  
 يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أي المحرم أو رأسه (أصلح) من الصلح  
 محرمة الخسار شعر مقدم الرأس لقصد ان مادة الشعر في تلك البقعة وقصودها عنما (ان بلغ شعره  
 ربع رأسه) أي ولو كان باقيا ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه فقدير (وعليه دم وفي أقل منه  
 صدقة ولو حلق لحية أو ربه) عليه دم وفي أقل من الربع صدقة وان بلغت لحية العاقد  
 في الخففة) معنى (ان كان قد رزبهما كلمة) حال من الفاعل (فعليه دم والافسدة) على  
 ما في الفتح (ولو حلق رأسه وحيثه وأبطه وكل بدنه في مجلس واحد أو به دم واحد وان اختلفت  
 المجالس لكل مجلس وجبه) يقع الجنب أي ما وجبه جنابة فيه عندهما وعند دم واحد  
 ما لم يكفر للاول (ولو حلق رأسه فأراق دما ثم حلق لحية في مجلس) (له دم آخر) الكل من  
 المرغبات وأما ان حلق الرأس وليس الخيط في مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما انفاقا لانهما  
 جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل  
 مجلس ربعا فعليه دم واحد) انما قاما لم يكفر للاول لانهما اجناس مختلفتان ولو كانت في مجالس  
 مختلفة كذا في التلخيص ومفك القارسي وغيرهما وألبه أشار في الكافي وشرح الكتوني البحر  
 الزاخر قدم واحدا بالاجماع ويخالفه بظاهره ما ذكره الخبازي في شاشيته على الهداية إذا حلق  
 ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه في ازمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لان حلق كل ربع  
 جنابة موجبة للدم فاذا اختلف ازمان وجوده انزل ذلك منزلا لا المكان في تلاوة آية

للهلكة فتصبي في وأقلت  
 بخرق وسنرت عورق ولم  
 تفصح في بمر برق ولم تنكس  
 برأسي عند اخواني بل  
 سترت على القبايح العظام  
 والقضايح الكبار وانظرت  
 حشائ القليلة الصغار  
 منا مسك وتفضلنا منك  
 واحسانا وانعاما ثم انتهى  
 قلم أثمر وزجرتني فلم اترجر  
 ولم اشكر نعمتك ولم اقبل  
 تصيبتك ولم أودحسك ولم  
 أتوك معاصيك بل عصيتك  
 بعيني ولو شئت أعميتني فلم  
 تفعل ذلك بي وعصيتك يدي  
 ولو شئت بليدتي فلم تفعل  
 بذلك بي

السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا المجالس المتعددة في يوم واحد  
(ويجمع المتفرق في الحلق كافي الطبيب) أي يجمع متفرقه (فلو حلق ربع رأسه من مواضع  
متفرقة فعليه دم)

\* (فصل في الشارب والرقبة ومواضع المحاجم والابط وغيرها) كالعادة ونحوها (ان أخذ) أي  
بالمقص ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذه كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها  
فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها صدقة) أي ولو كان ربعها فصاعدا كذا في شرح الكنز  
بعد ادراج الابط أيضا معلل بأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز هذه  
الاعضاء بالاقصا على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقا كاملا حتى لو حلق أكثر أحد  
ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر كالكل واليه يشير كلام البدائع  
وفي شرح الجامع اقتضاها حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا اذا حلق قدر الربع  
انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما وجب الدم  
بحلق ربع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضو لان العادة تجزى في  
الرأس واللحية بالاكتفاء بالبعض ولم تجز في غيرهما به انتهى والناسبية كالرقبة (ولو حلق  
مواضع المحاجم) قيل وهما صفتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أي  
حنيفة وعند ما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للجحامة واما ان كان لغيرها فعليه  
الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز  
حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الجحامة ولا في حنيفة رجه الله  
ان حاقه لمن يحتجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الاطمين أو أحدهما  
أو تنق) أي ابطيه أو أحدهما (أو طلى بنورة فعليه دم وفي أقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام  
هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيان في الابط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع  
لوجود الدم والا فلا أكثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة  
بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلة ما سبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولونتق  
من أحد الاطمين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ  
أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره غير الاسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ  
(وقيل صدقة) يشير الى ما في المبسوط متى حلق عضو مقصود بالخلق فعليه دم وان حلق ما ليس  
بمقصود فصدقة ثم قال ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود حلق الرأس  
والاطمين ومثله في البدائع والقرنashi وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجندی  
عن الخصر ما يشعر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح  
بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق  
اقله) أي اقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق  
وأما العناية فعضو مقصود صرح به قاضيان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي  
والطرابلسي والشمي والبسه أشار في الكافي والبدائع وشرح الجمع والفتح ومنسك الفارسي  
فيجب فيه الدم وفي الخزانة ان في حلق العانة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشمي

وعصبتك بجمع جوارحي  
ولم يكن هذا مجزأ لمني  
فعقول عفولك فيها أنا عبدك  
المقترب بنبي الخاضع بذلي  
المستكين لك بحرمتي مقتري  
لاك بجنائتي متضرع اليك  
راج في موقفي هذا نائب  
اليك مبتل اليك في العفو  
عن المعاصي طالب اليك أن  
تنجني واثبني وتعطيني  
فوق رغبتني وأن تسمع ندائي  
وتستجيب دعائي وترحم  
تضرعي وبكائي وكذلك  
العبد الخاطي يخضع لسيده  
ويتخضع لمولاه بالذل بأكرام  
من أقزله بالذنوب وأكرام  
من خضع له وخضع ما أنت  
صانع بمقرراتك



والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزياى وابن الهمام والشمى  
 ووجهه غير ظاهر اذا الحلال غير داخل فى موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم علمه أو يباح  
 فعليه هذا أو يكره الظاهر الاخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اذ المعنى لا تأمرى ولا يحلق  
 رؤسكم أو لا يحلق بعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم ان حلق محرم  
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الخالق وقال زفر والقاضى أبو  
 حازم يرجع به أقول لا يظهر التفصيل وهو انه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به والا بأن حلقه  
 وهو نائم أو مكره فيرجع وهذا لا ينافى انهم أطلقوا وجوب الصدقة على الخالق المحرم سواء كان  
 المخلوق حلالا أو محرما على ما صرح بالسوية فى البدائع كما توهم المصنف فى الكبير لان صريح  
 عبارة الاصل فى المبسوط وفى الكافى للعالم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان  
 حلق المحرم رأس محرم أترب بأمره أو بغيره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة انتهى وفرق  
 بين المسئلين لظهور تفاوت الحالتين فى ارتكاب الجنايتين فان هذه العبارة على ما فى الفتح انما  
 تقتضى لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم وأما فى الحلال يقتضى ان  
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بمائة واردة المقدرة فى عرف اطلاقهم  
 ان يذ كر لفظ صدقة فقط فافهم فان قلت اذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب العناية  
 بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما لباسا مخيطا فانه لا يجب عليه شئ كما صرح فى التاتارخانية قلت  
 لو رددت النهى اجالا فى قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم محملة لاهذه الصورة وغيره على ما قدمناه  
 بخلاف الالباس فانه لا يعرف نهى عنه فى الشرع نعم قد يقال بالباسه حرام كما صرحوا فى  
 الباس والوالدين للصغير الثوب الحرير الا ان ذلك الحكم عام غير مختص بحال الاحرام والله أعلم  
 بالمرام (وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اظفاره فعليه صدقة) كفى المحظ  
 والمبسوط ويؤيده ما فى الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفر فعليه صدقة (وقيل  
 اذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم اظفاره اطعم ماشاء) على ما فى الهداية والكافى وغيرهما  
 وكذا قال فى الجامع الصغير اطعم ماشاء

❖ (فصل فى قلم الاظفار اذا قص اظافر يديه ورجليه أو يدا ورجل واحدة فى مجلس واحد  
 فعليه دم واحد) لاتحاد المجلس فى المسئلة الاولى وللارتفاق ببعضه وكامل فى الثانية (وان قلم  
 اقل من يدا ورجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى فى قول أبى حنيفة الآخرو هو قول  
 صاحبيه (الا ان يبلغ ذلك) أى مجموعهم (دما فيه نقص منه ماشاء) على ما فى البدائع وغيره (وقيل  
 بنقص نصف صاع) على ما فى البحر الزاخر ولعل مراده انه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما اذا  
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا وقال زفر يقيم ثلاث منها يجب الدم لان الأكثر  
 كالكل وهو قول أبى حنيفة أولا وقال محمد فى كل ظفر خمس الدم ولعل فى المسئلة عنه روايتان  
 (ولو قلم فى أربعة مجالس فى كل منها طرفا) بفتح أى جانب من المين والسمال (من أربعة) أى  
 أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة دماء كقوله الاول أو لم يكفر) أى عندهما وعند محمد  
 ما لم يكفر للاول (وان قلم خمسة أظافر يدا ورجل ثم قلم أظافر يده أو رجلاه الاخرى فان كان) أى  
 تسليهما (فى مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وان قص خمسة أظافر) أى من الاعضاء الاربعة

جبار وباهز كل ذليل  
 قد بلغ مجهودى فهبلى  
 نقصى الساعة برحمتك  
 يا أرحم الراحمين (اللهم)  
 لا قوة لى على سخطك ولا صبر  
 لى على عذابك ولا غنى لى  
 عن رحمتك تجدد من تعذب  
 غيرى ولا أجد من يرحمنى  
 غيرك ولا قوة لى على البلاء  
 ولا طاقة لى على الجهد  
 أسألك بحق نبيك محمد صلى  
 الله عليه وسلم وآله الهادين  
 المهديين وأتوسل اليك فى  
 موافى اليوم ان تجعلنى من  
 خيار وفلك (اللهم) صل  
 على محمد وعلى آل محمد  
 وارحم صراخى واعترافى  
 بذنبى وتضرعنى وارحم

(متفرقة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أطافير فيلج بجلته ستة عشر ظفرا فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع الا اذا بلغت قيمة الطعام بما في نقص من مائة ما شاء) أي كما مر (وان اختار الدم فله ذلك) واعلم ان محمد اعتبر عدد الخمسة لا غير ولم يعتبر التقريب والاجتماع وهما اعتبار مع عدد الخمسة صفة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد (ولو انكسرت ظفرك أو انقطع شظية) أي فلقة (منه فقطعهما أو قلعهما لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيره وأعلل بأنه لا ينوب بعد الانكسار (وقيل ذلك اذا كان بحيث لا ينقص) أي لا يزيد كما في الميسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو تركه ينوب فعليه صدقة) على ما مر شرحه في الميسوط (ولو قطع كنهه وفيه أطافير لم يلزمه شيء) لانه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيان وجوامع الفقه فيما اذا قص الحرم أطافير غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية انه لا شيء عليه في قلم أطافير غيره وفي البدائع وان قلم الحرم أطافير حلال أو محرم أو قلم الحلال أطافير محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

• (فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا) أي معينا (في الأنواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لعذر كما سبق (انما هو) أي باعتبار حكمه المطابق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المخطوب بغير عذر ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (مخير بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة ما كين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعتذار بالحمل) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحز) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي وجع الرأس كله (والشفقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرت في شعر رأسه كما في الكرماني والفارسي والحدادي (ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبع ذلك) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي لبس السلاح لحوق القتال عذرا وهو واضح وقهقهة المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجوعون الا كراهة من الاعتذار لانه من جهة العباد فهذا مذهبه انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والنسيان والانما والاكرام والنوم والرق) فيه بحث فان المألول لا يخبر بين ان يصوم في حال رقة وان يطعم ويذبح بعد عتقه اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي اذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الاشياء (باعتذار في حق التخيير ولو ارتكب المخطوب بغير عذر فراجبه الدم عينا أو الصدقة) أي معينا باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي التخصم (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام) فان تذر عليه ذلك أي ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أي الى وقت قدرته (واذا انطيط) وكذا اذا كاه أو شربه (أو اكحل بكمل مطيب أو لبس) أي مخططا (أو حلق) أي عضوا منه (أو قلم) أي انظفاريه (لعذر) قيد للكل (فهو مخير) أي بين أشياء ثلاثة ان شاء ذبح شاة أي في الحرم وأهدى (وان شاء تصدق على ستة ما كين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أي حنطة (لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما نه

طرح رسول بشائلك وارحم  
مصري اليك يا أكرم من  
سئل يا عظيم يرجى لكل  
عظيم اغفر لي ذنبي العظيم  
فانه لا يغفر الذنب العظيم  
الا العظيم (اللهم) الى  
أسألك فكلالة رقتي من  
البار يارب المؤمنين لا تقطع  
رجائي يا منان من عني  
بالرحمة يا أرحم الراحمين  
يا من لا يجيب سائله لا ترقى  
يا عفو اعف عني يا تواب  
تب عني واقبل توبتي  
يا ولاي حاجتي ان أعطيني  
لم يضرتني ما منعني وان  
منعتني لم ينفعني ما أعطيتني  
فكلالة رقتي من النار



عن عذر بان طيب ربيع عضو أو ليس أقل من يوم (ففيه يتخير بين الصوم والصدقة) أي وجوب  
تخير أو لا فيجوز له اختيار الدم أيضا (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه بالصدقة  
(أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئا (ولو أقل من نصف صاع  
على مسكين) فأوهذه للتنوع وأما في قوله (أو صام عنه يوما) أي عن نصف الصاع فهي للتخير  
قال الفارسي وعن أبي يوسف ما فعله المحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا تبلغ دما لم يجزئه  
الصوم وهو كما لو فعله من غير ضرورة ومنه نقل البرجندی عن الظهيرية وفي أمالي الحسن قال  
أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكل صدقة في جنابة الاحرام غير مقدرة فهي  
نصف صاع من برأصاع من تمر أو شعير أو ما يجب بقتل القملة والجراحة) استثناء منقطع فإن  
جنابته ما مقدرة وكذا قوله (وإزالة الشعرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أي من قلم  
أصبغ (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات النجسة (فهي ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد  
الجزاء في تعدد الجنابة إنما هو فيما إذا اتحد جنس الجنابة) أي بخلاف ما إذا اختلف جنسها  
(فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الانظار جنس) أي وقس على ذلك (فإذا جع  
بين الاجناس المختلفة في مجلس واحد لم تعدد الجزاء بل يتعدد لكل جنس موجه) بفتح الجيم أي  
الذي أوجهه الشارع بحسب اختلاف موجهه

\* (فصل وإذا ألبس المحرم محرما) أي إذا كساه مخيطا ومحوه وإذا كان حلالا فلا لاولي  
(أو طيبه أو غطي رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى  
غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي إذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا إذا  
قتل المحرم قل غيره لاثني عليه بخلاف ما لو خلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع في حكم الجماع  
ودواعيه وهو) أي الجماع (أغلظ الجنابات) أي أعظمها وزر وأشدّها أثرا (يفسده الحج  
والعمرة) أي إذا وجد قبل أداء ركعتيها من أدائها (ثم لا أربعة وفي شرح الفقيه للشمس  
السمرقندي عند قوله أفسد حجه أي نقصه نقصا نافعا حشا ولم يبطله كفي المضمرات قال المصنف  
فأفاد ان المراد من الفساد النقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات  
قلت من جعلنا الماضي في الافعال لكن في عدم البطلان أيضا نوع من الاشكال وهو القضاء  
الائنه يمكن دفعه بأنه لا يؤدي على وجه الكمال والله أعلم بالاحوال (وحقه) أي تعريف الجماع  
(اللقاء الختامين) في القبل (وتغيب الحشفة) أي في الدبر ولواكتفي بالثاني كان أخصر وأظهر  
ولكنه نقل ما ذكره بعينه في الغاية (وشرائط كونه مقسدا خمسة) أي أمور (الاول أن يكون  
الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيمادونهما) أي من الانخاف ونحوها وكذا إذا أمني  
أو احتمل (أو ليس) أي من بلا حائل (أو عائق أو مباشر) أي مباشرة فاحشة بان من فرجه فرجها  
ليس بينهما حائل (بشهوة) قيد للاربعة (فانزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجماع وفيه ان  
هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا فكيف يكون شرطا في الفساد  
(الثاني أن يكون) أي الجماع (في الآدمي) سواء كان حلالا أو محرما والظاهر أن يستثنى الميتة  
والصغيرة التي لا توطأ (فلا يفسد بوطء الهيمة وإن أنزل) كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع  
في القبل مقسدا بالاجماع وأما في الدبر فعندهما مقسدا وكذا عند أبي حنيفة في الاصح وفي رواية

(اللهم) بلغ روح محمد وآل  
محمد صلى الله عليه وسلم  
وعلى آله تحية وسلاما وبهم  
اليوم أنقذني يا من أمر  
بالعفو يا من يجزي على  
العفو يا من يعفو يا من يرضى  
العفو يا من يثيب على العفو  
العفو أسألك اليوم العفو  
واسألك من كل خير أحاط  
به علمك هذا مكان البائس  
الفقر هذا مكان المضطرب  
رجعتك هذا مكان المستجير  
بهقول من عقوبتك هذا  
مكان العائذ بك منك أعوذ  
برضائك من سخطك ومن  
بخاءة رقمة بك يا أملي يا رجاؤه  
يا خير مستغاث يا أجود

أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرفة) أي قبل وقوفه بها (فلا يفسدان كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركها (فلوطاف أكثره ثم جامع لا يفسد عمرته الرابع التقاء الحشائين) أي وماني مسماه من تعيب الحشقة وفيه ان هذا حدثه وركته فكيف يكون شرطه (فلا يفسد له) وفيه ما تقدم من أنه ليس بجماع حيثئذ (الجلس أن لا يكون حائل) أي حابر ومانع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلولاب ذكره بخرقة وأولجه) أي أدخله (ان مع الخرقه وصول سرة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) كما في النجسة والغاية (ولو أحرمت بجماعا فسد) أي صح احرامه وفسد حجه وبلغه المني هكذا أطلق في المطلب الثاني (وقيل هذا) أي الفساد (ان لم ينزع في الحال وان نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكر ابن جماعة عن الحنفية (ويحقق الجماع من الصبي) أي المراهق (والجنون يفسد نسكهما) أي على القول بجمعة احرام الجنون أو على تفسد براه حدث له وأحرمت عنه رقيقه كالعمى عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرمت عاقلا ثم جن فجامع فانه عند الحنفية كالعالم وأما قول المصنف المحقق في مسئلة الجنون انه ان أحرمت عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد اداء الحج ولو بسنين فحكمه حكم العاقل والافكا الصبي فعل بحث لظهور التحقيق والله ولي التوفيق (الا انه لا جزاء) أي من الدم (ولا قضاء عليه) على ما حكاه الاستيعابي وقيل الجنون عليه الكفارة انتمى وكذا لا تمتنى عليه حتى احرامه ما علمت تكليفه ما في حاله ما (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة الى هذا الحكم وأن كان يتفاوت بالانتم وعدمه (بين العاقل والعاقل والطائع والمكره) يقع الزاء (والمقطان) يقع فسكون أي المتبعية من الصوم (والنائم) وكذا الخلق والمعدور (والحج والعمرة والقرض والفعل) وكذا الواجب منها بالمدد (والرجل والمرأة والحرة والعبد) أي اذا كانا عاقلين بالعين محرمين فان كان الزوج صيبا بجامع مثله أو مجنونا أو حلالا فسد نسكها والمرأة مبيية أو مجنونة بمحرمة أو غير محرمة ففسد نسكها ومنه في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي يفسد نسكها كما لو تركه في صلاته أو في كل في صلاته انتهى وهو ظاهر غير انه لا قضاء عليه ولا جزاء لفعل فائتة حكمه أنه لا يثاب عليه وأيضا يفسد نسكه وقضائه استحبابا (ولا يجب الاقتراف في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد به حال الزوجان (الا اذا خافا الواقعة) أي الجماعه ناسيا (فيستحب) أي حيثئذ (أن يفترقا عند الاحرام) وقيل في موضع الواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة اذا أفسدا نسكهما لا يفترقان في القضاء عند ما اذا خافا الواقعة فيستحب عند الاحرام وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقه بشيء أي بأمر ضروري وقال قاضيان يعني ليس بواجب وقال زور مالك والشافعي يجب اقترافهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما ما طربقا آخر كذا فسر في البحر الرائق وأما وقت الاقتراف فعند ناوز فر اذا أحرما وعند مالك اذا أخرجا من البيت وعند الشافعي اذا

انتميا الى مكان الجماع

• (فصل فاذا جامع في أحد السيل قبل الوقوف) أي بعرفة (فسد نسكه وعليه شاة ويضحي في حجه) أي في بقية أفعاله من الرمي والخلق والطواف ونحو ذلك (حتميا) أي وجوبا (في فعل

المعطين يامن سبقت رحمة غضبه ياسيدي ومولاي ياتقني ورباني ومعقدي ويأذني وظهري وعقدي وبأغايي أملي ورغبتني وبأغايي ما أنت صانع في هذه اليوم الذي فرغت فيه اليك الأصوات أسألك أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وان تقبطني فيه مغفلا منجما بأفضل ما انت قاب به من رضى عنه واستجبت دعاءه وقبلته وأجرت عظامه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرقت مقامه وأحييته حياة طيبة وخففته له بالعقرة

جميع ما يقع في الحج الصحيح) أي ولا يكتفي بما عاين عليه من الأركان فقط (ويجوز ما يجزئ فيه) أي من المحظورات جميعها (وان ارتكب محظورا) أي كالجماع نائيا وصائرا الجنائيات (فعليه ما على الصحيح) أي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أي سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) أي بالحج وأفسده بخلاف فائت الحج فأنه يتحل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال في البحر ومن جعل حكمه من فسد حجه كفائت الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من أفسد حجه يقضى في الحج كما يقضى من لم يفسده وصرح بعضهم بتحتم ذلك فعلم ان فساد الحج يقضى فيه ولا يتحل بأفعال العمرة بخلاف الفائت انتهى وقوله صرح بعضهم بالتعميش إلى خلاف فيه والله أعلم

(فصل وان كان المفسد قارنا) فقيهه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أي أكثره (فسد حجه وعمرته) أي كلاهما (وعليه المضي فيهما وعليه شاتان) أي للجنابة على احرامهما (وقضاؤها وسطا عنه دم القران) أي الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعد ما طاف لعمرة كمل أو أكثر فسد حجه دون عمرته) لاداء ركنه اقبل الجماع (وسقط عنه دم القران) لفساد حجه الذي باجتماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) أي لجنابته المذكورة حكما (دم لفساد الحج) أي للجماع قبل الوقوف المؤدى الى فساد الحج (ودم للجماع في احرام العمرة) لعدم تحلله عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أي لصحة عمرته كما في البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أي ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لاداء الركنين (ولا يسقط عنه دم القران) أي لصحة أدائهما حيث أتى بأركانهما لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرة ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) أي للجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أي طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على احرامه لعدم تحلل الاول المرتب عليه تحلل الثاني

(فصل ولو جامع مزارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أي واحد (وان اختلفت المجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد دفعه به الجماع (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الاول على ما في المبسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أي في قوله جميعا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيان وخزانة الاكمل (وكذا لو تعدد الجماع) أي بعد الاول (بقصد الرضا فيه دم واحد) كما في الفتح (ولو في مجلس أو مع نسوة) على ما في البحر الزاخر وأما ما في النجدة من انه لو جامع نائيا فعليه شاة اذا لم يرد بالجماع الاول رفض الاحرام فلا طائل تحته لعدم الاحتياج الى تقييده ارادة الرضا في الجماع الاول لتعريضهم بأنه اذا نوى الرضا في الثاني فعليه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله عن المرأة وان كانت مكروهة أو نائمة أو ناسية وانما ينتفي بذلك الاثم واذا كانت مكروهة حتى فسد حجها ولم يهادم هل ترجع على الزوج قال في البسائط لا ترجع عليه ولم يذكر خلافا وقال في خزانة الاكمل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

(اللهم) ان لكل وفد جائزة  
ولكل زائر كرامة ولكل  
سائل لك عطية ولكل حاج  
لك ثوابا ولكل من فزع  
الك راحة ولكل من رغب  
فيك زلفا ولكل متضرع  
الك اجابة ولكل مسكين  
الك رافة وقد وفدت اليك  
ووقفت بين يديك في هذه  
المواضع التي شرفتها بآلاء  
لما عندك فلا تجعلني اليوم  
أخيب وفدك وأكرم مني  
بالجنة ومن على المغفرة  
والعافية وأجرتني من النار  
ووسع علي من الرزق  
الحلال الطيب وادرا على  
شرقتة العرب والعجم

وعن القاضي أبي حازم ترجع

• (فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أي ولو ساعة (قبل الخلق) أي ولو لرسول الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثر) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يسد حجه) أي لا دأته الركن الأعظم الذي لا يقوت الا بقوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي بجماعة قبل الخلق لانه لما سرح له في أمر الفساد عظم له في أمر الجنبية تأكيدها للجماعة (سواء جامع عامدا أو ناسيا) أي فانه عليه بدنة كفاية عامة الكذب وذكر الخلد ادى في شرح الهندوري ناقل عن الوجيز انه انما تجب البدنة اذا جامع عامدا اما اذا جامع ناسيا فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المناه من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعاصي في سائر الجنبات وقد صرح قاضيان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يتسدد حجه وعليه جزو رجم ناسيا أو عامدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الخلق فعليه شاة) كذا في الخبر الآخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجنبية انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاها ان يسفر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف الا أنه سرح فيه له ورة التعلل ولو كان متوقفا على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسأني لهذا امر بدنة تحقيق في جماع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لاشئ عليه) أي ولو قبل البيس خلا للشافعي فانه عند من أركان الحج حتى لا يجوز له سبئ عدا النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ناسيا بلا قصد الرض) أي ببلانية رفض الاسرام فقيه تذهب الى أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه الاول بدنة ولشأن شاة) أي عنده ما عند محمد ان كان ذبيح الاول بدنة يجب للثاني والا فلا يجب للثاني شئ وإما ان قصد بالثاني رفض الاسرام وقصد الاحلال فعليه ككفارة واحدة في قولهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو بمجالس مختلفة على ما في البدائع

وشرقتة الانس والجن (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد ولا تزقني خاسبا وسأني بما بيني وبين لقائك حتى تلتقي الدرجة التي قيم امرأته أنبيائك واسمعي من حوضهم شربا روبا لا غلما بعده أبدا واشرفي في زمرتهم وصل على محمد وعلى آل محمد واكفي شر ما أهدر دمه بالأسند ولا تمكثني الى أحد - والله وبارك في ما رزقني يا سيدي ومولاي (اللهم) انقطع الرجاء الا منك في هذا اليوم تقول على فيه بالرجعة والمقبرة (اللهم) رب هذه

• (فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازا عما تكرر على ما سبق (بعد الخلق قبل الطواف فعليه شاة) كفاية الهداية والكافي والجمع من غير ذكر خلاف واما لو لم يحلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقبل بدنة) كذا كره في العايات معزى الى المبسوط والبدائع والاستيعاب لو جامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة الحج وشاة لعدم لان القارن يتحتمل من احرامين بالخلق الا في حق النساء فهو محرر به ما في حقه قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القندوري وشراحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الخلق وهو لا واجب البدنة عليه ثم في الغاية ليس مخالفة بل تخصيص باخراج حكم ما هم غيره ومثل هذا كثيرا في كلامهم ثم في الغاية أيضا معزى للوروي ان القارن لو جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة فيجب عليه بدنة الحج ولا شئ عليه للعمرة لانه خرج من احرامه بالخلق وبقي في احرام الحج في حق النساء واستشكاه شارح الكتل لانه اذا بقي محررا بالحج فكما في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر ان الصواب قول الوروي لان احرام العمرة لم يبهت بحيث يفصل منه بالخلق من غير النساء ويبقى في حقه بل اذا حلق بعد فعلها حل بالنسبة الى كل ما سرح عليه واعماه ذلك في احرام الحج فاذا ضم الى احرام الحج احرام العمرة استمر

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا ينيد القرآن على ذلك الضم فينطوي بالخلق احرام العسرة بالكلية كذا حققه ابن الهمام وأطلق في المسعودي حيث قال ان جامع بعد الخلق قبل الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقة بالنسبة الى الجماع كلاحاق ويستوى فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لان المذكور في ظاهر الرواية اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفضيل بين كونه قبل الخلق أو بعده

\* (فصل) \* وشرايط وجوب البدنة بالجماع أربعة الأول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني أن يكون قبل الخلق والطواف أي عند الجهور وأما على قول الحقين فقبل الطواف مطلقا سواء خلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف وقبل الخلق والطواف موجب للبدنة لانه شرط لوجوبها وقد علم سابقا ثم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لاشك انهما من شرائط وجوبهما مع انهما من شروط وجوب جميع الكفايات لا بخصوص وجوب البدنة

\* (فصل) \* ولو طاف الزيارة جنباً ثم أعاده أي الطواف (طاهراً) أي عن الحدين (فعليه دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه وإذا قال محمد أما في القياس فلا شيء عليه ولكن ابا حنيفة استحس ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدين مع ان الظهارة منهما عدت من الواجبات نظراً للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقه ووفيه ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا القول وهو وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافلاً والثاني فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنباً موجب للدم وينقلب الامر كانه جامع بعد طواف كامل وما سبق من ان من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتخلل بينهما جماع مبني على ان الثاني جابر للاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه ههنا لاجل ان العمل المؤمن على الوجه الاكمل وظاهر ما روى عن شمس الأئمة السرخسي ان من ترك الاعتدال نلزمه الاعادة ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم ويكون جابراً للاول لان الفرض لا يتكرر وما جعله الثاني فيقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه وتعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيوقعه ويؤيده انه اذا أعاد الفرض من الصلاة فقبل الفرض هو الاول وهو الماهول وقبل الثاني وقبل الامر مفوض الى الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أي محدثاً (او طاف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزمه شيء) أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدين مع ان الظهارة منهما عدت من الواجبات نظراً للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقه ووفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في صورتين (أو لم يعد) كافي الحائز وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه في الحلبة بدنة) أي سواء خلق قبل الطواف أو لم يخلق على خلاف ما سبق والمسئلة ههنا روية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه بالموجب لقصد العمرة ووجوب البدنة في

الامكنة الشريفة ورب كل حرم ومبشر عظمت قدره وشرفته بالبيت الحرام والركن والمقام صل على محمد وعلى آل محمد وفتح لي كل حاجة بما فيه صلاح ديني ودنياي وآخرتي واغفر لي ولوالدي وارحهما كما ربياني صغيراً واجرهما عني خير الجزاء وعرفهما بدعائي لهما ومن عليهما بما تقرب به عنهما وشفعني في نفسي وفيهما وفي جميع اسلافي من المؤمنين والمؤمنات في هذا اليوم (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد واسمح لي في عمري وابسط لي في رزقي (اللهم) لا تتجاهله آخر

النجة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه  
 الاستحسان هو ان الحديث في جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله  
 عنهم انه سئل عن رجل وقع بالهله وهو على قبل ان يشيخ فامر ان يتخير بدنة رواء مالك وابن  
 أبي شيبة وهو ارجح مما رواه ابن أبي شيبة ايضا عنه انه جاء رجل فقتل بالباب بعد الركن رجل  
 بالهله بالسنة بعيد الشقة قليل ذات اليد فقتل الناس كما ما غيرنا لم ازر البيت حتى وقعت على  
 امرأتى فقال بدنة ورج من قابل فانه متروك بعينه على ما حقت ابن الهمام ولا يبعد ان يراد بقوله  
 ورج من قابل تخيير له على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضي في  
 احرامه) أي ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فبأنى بافهام العلم رتبة لا عن النجاة (وعليه  
 دم) أي الجماعه قبل التحلل (وقضاء الفات) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل  
 بها) أي ولو وقع الجماع في تحللها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة اعماها التحلل من  
 احرام النجاة بالتبعية لا بحسب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المسئلة في غيرها  
 وهذه المسئلة ايضا عن محمد منقولة وفي الحاوي عن المنق عن محمد ايضا انه قال (ولو ان فارنا  
 فاته الحج فطاف لعمرة) أي ولم يحق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعليه كنزتان) أي  
 لعدم خروجه من الاسرامين (وكذلك لو فعل) أي القارون (ذلك) أي الجماع (بعد ما طاف  
 للعمرةين جميعا) أي ولو سعى (الا انه لم يحلق رأسه) أي ولم يتصر (ولو انه) أي القارون (حين  
 فاته الحج فلى انه قد بطل حجه) أي بنونه الوقوف (فطاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد  
 ذلك مرارا فعليه الحلق دمان) لخبايته على اسرامين (وعليه لكل ما جامع) أي لجميعه (دمان) أي  
 ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه ما كثر من دم من لانه فعل ذلك) أي الجماع (على قصد الرض)  
 أي على وجه الاحلال عنه ما بين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول  
 أي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المنق (ولو اهل بحجة أو عمرة وجامع فيها  
 ثم أحرم بأخرى ينوي قضاء ما قبل اذ انما افهسي هي) أي هي على حالها ولا اثر لنية قضائها  
 (واهل بالثاني) جلة استنافية معلة أي لان أهلاله به (لم يصح ما لم يشغ من القامد وكانت  
 نية لغوا والعبد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في اسرامه  
 بانحلاله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجته) أي اذا كان قبل  
 الوقوف (اذا عتق) طرف لهما (سوى حجة الاسلام)

العهود من هذا الموقف  
 وارزقته ما أبقيتني وأقبلني  
 اليوم مقلبا من جميعا مستجابا  
 لي مرحوما مغفورا لي  
 بأفضل ما أعطيت أحدا  
 منهم من الخير والبركة  
 والرحمة والرضوان والمغفرة  
 وبارك لي فيما أرجع اليه  
 من أهل ومال قبل أو  
 كبر لا اله الا الله الحليم  
 الكريم لا اله الا الله العلي  
 العظيم وصل اللهم على محمد  
 وعلى آل محمد وأصحابه  
 وأزواجه وسلم تسليما  
 كثيرا والحمد لله رب العالمين  
 (اللهم) انقلني من ذل  
 المعصية الى عز الطاعة  
 وأقضي بجلالاتك عن

• (فصل في حكم دواعي الجماع • ولو جامع فيما دون الفرج) أي من الفخذ وشعره (قبل الوقوف  
 أو بعده أو بأشرف) أي مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالعمري (أو قبل أو ليس بشهوة) فبذلك  
 (فانزل أو لم ينزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهداية والكنز والبدر  
 وشرح الجمع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الانزال في المس لوجوب الدم وصححه فاضحيان  
 في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يتجدد  
 عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يشهد بحجه بشئ من الدواعي) أي أسلا بلا  
 خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما انطلقت به سائر الكتب المعتمدة  
 وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يشهد الا بالجماع

انتهى ووقع في الفتاوى السراجية ولوليس امره أبشهر فأنسى بنفسه وكذلك إذا لم ين على ما في المبسوط ومنهاج المصلين ومنية المفتي وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع يعني بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه مناف لما تقدم والله أعلم (ولو قبل امره أنه مودعها ان قصد الشهوة) أي بتقيل المرأة (فعليه الفدية والا) بان قصد المودعة (فلا) أي فلا فدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أي هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أي قصد المودع (لا يجب شيء) لان الشرط تحقق الشهوة وعند عدم قصد يوجب الشهوة والمسئلة في أهبة المسئلة بزيادة أو قدمت امره أنه من ~~ممكن~~ (ولو نظر الى فرج امره أو قامني) أي فأنزل (أو تفكر) أي في أمر الجماع (أو احتمل فأنزل لاشئ عليه) كما في عامة المكذب وفي الترنائي ولا شيء في الأصماء بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استقى بالكف) أي سواء قصد الشهوة ورفع الكفافة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلا شيء عليه) كذا في الفتح وغيره وفي البحر الزاخر وخزانة الأكليل لو استقى بكفه فأنزل فعليه دم ولا يفسد جمعه وان لم ينزل فلا شيء عليه) وكذا لو جامع في بادون الفرج فلم ينزل لا يفسد جمعه عند الأئمة الأربعة (النوع الخامس في الجنائيات في أفعال الحج) أي في حقها (كالطواف) أي للزيارة وغيرها (والسعي والحلق والرمي والوقوفين) أي بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كان حقه ان يقول كالوقوفين والرمي والذبح والحلق والطواف والسعي بحسب وجودها ويرتب الفصول على اثرها

\* (فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة) \* أي في شأنه ولا جله (ولو طاف للزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساء) بضم ففتح أي ذات نفاس وولادة (كاه) أي كل الطواف (أو أكثره وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع مع تدابيه في حق التخلل) أي باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق (ويصير عاصياً) أي ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أي طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أي من الحدثين (حتماً) أي وجوباً وهو تأكيدي لما يستفاد من قوله وعليه وقيل استحباباً قال في الهداية والاصح انه يؤمن بالاعادة في الحدث استحباباً وفي الجنابة ايحاي (فان أعاده سقط عنه البدنة) وأما المعصية فموقوفة على التوبة أو معلقة بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أي وقد طافه جنباً وأعاده (وجب عليه العود لاعادته) كما في الهداية والمكافي والزيلعي والبدائع مع اللابقول لتفاحش نقصان مشير الى انه لو طاف بمحذناً لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أي ميعات الا فاق (يعود باحرام جديد) أي عند الاكثر وقيل يعود بذلك الاحرام على ما في النكاحي (وان لم يجاوزه عاد بذلك الاحرام) أي اتفقا (فاذا عاد باحرام جديد بان أحرم بعمره قيداً بطواف العمرة ثم يطوف للزيارة) كما في الفتح وغيره لان طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستهوياً مع طواف العمرة في الركنية لحصول ادائه في الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الأفضل هو العود على ما في الهداية والمكافي وفي البدائع الا انه العزيمة وفي المحيط بعث الدم أفضل لان الطواف وقع مع تدابيه وفيه نفع لا تقراه (ثم ان أعاده في أيام الحج) أي طاهراً (فلا شيء عليه) وهو ظاهر (وان أعاده بعد أيام الحج سقطت عنه البدنة) أي اتفقا (ولزمه مشاة للتأخير) أي عند أبي حنيفة على

حرامك وبفسادك ع-  
سوالك ونور قلبك وقبري  
وأعذني من الشر كله  
واجعل لي الخير كله (اللهم)  
أنت أحق من ذكر وأحق  
من عبد وانصر من اتقى  
وارأف من ملك واجود من  
أعطى وأوسع من سئل  
أنت الملك لا شريك لك  
والفرذل لذلك كل شيء  
هالك الا وجهك ان تطاع  
الا بذنك وان تعصى الا  
بملك تطاع فتذكر وتعصى  
فتقر أقرب شهيد وأدنى  
حفظ حلت دون النقوس  
وأخذت بالرواصي وكتبت  
الآثار ونسخت الآجال  
القلوب لك مصيبة



مقتضى قاعده وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكتفى هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر باعتبار الترتيب حال قصائه بعد اعتبار اعتداده (ولو طواف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة نصف صاع وان أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله أو طواف أقله وترك أكثره) أي ورجع الى أهله (فعليه حتما) أي وجوبا انتقافا (ان يعود بذلك الا حرام وبطوفه) أي لانه محرم في حق للنساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض أفعال الحج من الطواف والسعي ولو بعد الحلق من التحلل الاول (ولا يجوز عنته) أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدلة لانه تركه تركا فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان بعينه ولا يجوز عنه البدل (أملا) أي مواءمات الى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أي طواف الزيارة (طاهرا وقد طافه جنبا) أي أولا (فالاعتبار هو الاول والثاني حمله) أي لنقصانه بترك الواجب على ما ذهب اليه الكرخي وصححه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول معتد به حتى حل به النساء انتقافا واستدل الكرخي على الأصل من انه لو طاف للعمرة جنبا أو بعد ثلثي رمضان ثم أعاده في أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن محتكما وذهب أبو بكر الرازي الى ان الاعتبار هو الثاني والاول اشبه به وصححه من الأئمة السرخسي واحتج الرازي بما اذا أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم ولو كان الطواف هو الاول والثاني جبرله لما وجب الدم انتهى وهذا وجه اشكال في ما تقدم والله أعلم قال الكرمي والاول أقرب الى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخي أولى قال في البحر الزاخر وفائدة الخلاف تطهر في إعادة السعي فعلى القول الاول ولا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لاشئ عليه من إعادة السعي والدم بتركه انتقافا (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محذورا فاعليه شاة وعليه إعادة استحبابا) أي مادام بمكة (وقيل حتما) أي بناء على ما في بعض نسخ المبسوط من أن عليه أن يعيده والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام العمرة أو بعد ها ولا شئ عليه للتأخير) لان المقام فيه يسير يجب الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شئ عليه ههنا للتأخير على ما في الهداية والمكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة بالاول في المحدث والاول يجب دم للتأخير عن أيام العمرة على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهلان تأخير التمسك عن وقته يوجب الدم عندنا في حقيقة فكيف لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد أيام العمرة وقد حصل تأخير التمسك عن وقته على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام العمرة يجب عليه الدم سواء كانت عادته به بسبب المحدث أو بالزيادة وبه يترجم صاحب البدائع وصحح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا طاهر انتهى ووجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بخلاف حينئذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه وانما يلزمه الاعادة وجوبا أو استحبابا بتحصيله لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوبا بترك الواجب واستحبابا بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل أحد بضاه تلك الصلاة ولا بعدم اعتدائها في إعادة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقه لكل شوط) على ما في خلاصة السنن وشرح الجامع لقاضي ان لزمه صدقة أي للتأخير كما سبق في صريح (ولو

والسر عندك علانية  
والحلال ما حلت والحرام  
ما حرمت والدين ما شرعت  
والأمر ما قضيت والنطق  
خلقك والعبد عبدك  
وأنت الله الرؤف الرحيم  
أما لك بنور وجهك الذي  
أشرقت له السموات  
والارض وبكل حق هو لك  
ويحق السائلين عليك ان  
تقبلني في هذه العتبة وان  
تجبرني من النار بتدركك  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
اشرح لي صدري ويسر  
لي أمري وأعوذ بك من  
وسواس الصدر وشهوات  
الامر وقتة القبر ومنعني  
بالاسلام والسنة وبارك لي

طواف الاقل محمد نافع عليه صدقة) أى نصف صاع من بر على ما فى المحيط (لكل شوط) أى اتفاقا  
 لما فى البحر الزاخر فعليه صدقة فى الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن فى الجوى ان  
 طواف أقله محمد نافع عليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة  
 عنه أبى حنيفة رحمه الله تعالى وفى الاسيبجاني فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبى  
 حنيفة رحمه الله تعالى لتأخير انتهى ويجب حل كلام الجوى على ما بينه الاسيبجاني بان المراد  
 بالصدقة الغير الساقطة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من أجل  
 طوافه محمد نال يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة  
 أشواط غدا ونها أو طواف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على دابة (أو محمولا) أى على ظهر  
 آدمى (أو زحفا) أى بأثوابه (من غير عذر) فيه الحالات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله  
 (أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا لم يجب عليه شئ أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك  
 الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من ان ستر العورة فى الصلاة مع كونه شرطها لا يسقط عند  
 العجز عنه (أو منكوسا) أى مقلوبا أو معكوسا (أو فى جوف الحجر) ذكر فى الكبير هنا من غير  
 عذر وفيه أنه لم يصر عذرا فيه ما (فعليه دم) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يعمده (وان أعاده  
 سقط) أى الدم عنه (ولو عاد الى أهل بيت شاة) أى اجزأه ان لا يعمد ولا يلزم العود بل يبعث شاة  
 أو قيمتها التذبح عنه فى الحرم ويصدق بها (وان اختار العود يلزمه احرام جديدان جاوز الوقت)  
 أى كما سبق بيانه وأما ما فى الحاوى لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شئ عليه فخالفا لما عليه  
 الجمهور ولعله أخذ من النجريد وقد قال الكرمانى انه واقع سهو ومن الكاتب لامن المصنف  
 انتهى وكان ينبغي ان يقتصر على الكاتب فانه يحتمل له ما ولان السهو من المصنف لا يتحقق  
 نفسه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما وافق الجمهور بان يراد بالكره الكراهة  
 التحريمية على ترك الواجب وقوله ولا شئ عليه أى غير هذا من النقصان لا البطالان ولا وجوب  
 البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه راكبا أو محمولا أو زحفا لم يذركرض) ومنه  
 الانعام والجنون (أو كبر) أى بحيث يضعف عن المشى فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد  
 والمفلوج (فلا شئ عليه) أى لامن الدم ولا من الصدقة (ولو أحرطواف الزيارة كلها أو أكثره  
 عن أيام النحر فعليه دم) أى عند أبى حنيفة (ولو أخر أقله فعليه صدقة لكل شوط)

فصل \* ولو طاف للزيارة جنبا وطاف للصدر طاهرا) أى من الحدين أو من الأكبر ففيه  
 تفصيل (فان طاف للصدر فى أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافا آخر (لانه)  
 أى الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولا ولكون الأقوى بالاعتبار هو الاولى كما صر  
 (وان طاف للزيارة ثانيا) أى فى أيام النحر (فلا شئ عليه) أى لاستقلال الزيارة الى الصدر  
 لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أى حقيقة أو حكما (بعد أيام النحر فعليه دم ان دم ترك  
 الصدر) أى لتحويله الى الزيارة (ودم لتأخير الزيارة) وهذا عند أبى حنيفة وأما عندهما فدم  
 واحد (وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دمه) وكذا الوطاف للنفل فانه يقتل اليه ويسقط عنه  
 دمه (وان طاف للزيارة ثم نال الصدر طاهرا) أى من الحدين (فان حصل الصدر فى أيام النحر  
 انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شئ عليه) وكذا الوطاف طواف نفل (والا) أى

فيمسما (اللهم) ان كان  
 رزقى فى السماء فأزله وان  
 كان فى الارض فأخرجته  
 وان كان نائفا فقبربه وان  
 كان قريبا فمغنى به وبارك  
 لى فيه وأدمه لى وأدم  
 نعمك كلها على يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) أعتق  
 رقبتى من النار وأوسع لى  
 من الرزق الحلال واصرف  
 عني فسقة الانس والجن  
 (اللهم) لا تحرمنى أجر تعبى  
 وزمى فان أحرمتنى ذلك  
 فلا تحرمنى أجر المصاب  
 على مصيبتى (اللهم) اغفر لى  
 ذنوبى وان عدت الى شئ  
 من معاصيك فعده على  
 برحتك انك أهل ذلك

ان لم يعلف ثيابا (فعليه دم تركه) أى تركه الصدر اذا فاقه من الواجبات بلا خلاف (وان حصل الصدر بعد أيام البحر لا يفتل اليها وعليه دم) أى اتفقا (لطواف الزيارة شديتا) والآخرى فى ان الوجهه الاقل ويجب تقبل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وبتأخير الزيارة عندهم آخر وفى اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو احتياط البدنة عنه وأما ما فى الوجهه الثاني لم يتقبل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة عند تأيلا الاتفاق ولا شئ عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة عند تأيلا الصدر وجبنا فعليه دمان) أى فى قولهم دم لطواف الزيارة متحد ناردم لطواف الصدر جنبيا كذا فى قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر وكل منه طواف الزيارة) أى وقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفقا (دم لتأخير الزيارة) شئ باعتبار أكثره ودم تركه أكثر الصدر) أى لاتفقا الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم يترك فى الباقي من الزيارة ان كان أكثره فعليه اتمامه فرضا ولا ينوب عنه الدم) لان الدم انما يشوب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام البحر (وان كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم تركه الاقل منه) أى من طوافيهما (وصدقة لتأخير) أى لتأخير الاقل منه (وعليه دم تركه الصدر) أى ان كان كله وأكثره وأما فى أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فيقتص منه ما يجب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

(فصل ٥ حائض طهرت فى آخر أيام النحر) أى وفى قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سبب سافتم الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب ولم تطف فاعلم ادم للتأخير وان أمكها أقله لم تطف لاشئ عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون تركه الباقي عن عذر (ولو حاضت فى وقت تقدر) أى حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكره وفى الصلاة من أن من هو أهل فرض فى آخر وقته يقضيه فقط لاس حاض فيه وانما يصح غيبته على قول زفر من انها اذا حاضت فى آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيها اذا طهرت وفى الظهيرية عن أبي يوسف اذا حاضت المرأة وقبلت من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقيد ينسب أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه بغير أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت فى وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فتولم) أى مجعلا لاشئ على الجائز (وكذا النفساء) (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما فى الفتاوى السراجية وغيرها (مقبلة بما اذا حاضت فى وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام البحر ولم تظهر الا بعد مضي أيام البحر) أى جميعها وخاصله ما فى البحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو نقت قبل أيام النحر فطهرت بعد مضى اقل لاشئ عليها وان حاضت فى ثلثها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم والله أعلم وفيه أيضا ما يهاتق بهذه المسئلة فى باب الاجاروع عن أبي يوسف فى امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

(اللهم) اليك ضجعت  
الاصوات بلغات مختلفات  
يسألونك الحاجات وحاجتى  
الك ان تذكرنى عند البلا  
اذا نسيتنى أهل النبا  
واسواته والله منك وان  
عقوت واسواته والله  
منك وان غفرت (اللهم)  
لا تجعل له آخر العهد منى  
(اللهم) زدا حسنا محسنا  
وارجع مسيئهم الى التوبة  
وسط من ورائهم بالرحمة  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
انى أعوذ بك من تحول  
عافيتك وبخاءة نعمتك  
وجميع مصطك (اللهم)  
يارفع الدرجات ومنزل  
البركات

فأبى الجلال أن يقيم معها قال هذا عذر في نقض الاجارة ولو ولدت قبل ذلك وبقي من مدة النفاس كددة الحيض وأقل أجبر الجلال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أى دم الحائض (بدواء أو لا) أى لا بدواء (أو لم ينقطع) أى بالكيفية (فاغتسلت أو لا) أى أو ما اغتسلت (وطاقت ثم عاد دمها في أيام عادتها يصح طوافها ولم يهايدنه وكانت عاصية) أى من وجهين لدخول المسجد ونفس الطواف (وعليها أن تعيده طاهرة) أى من الحدثين (فإن أعادته سقط ما وجب) أى من البدنة وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

هـ (فصل في الجنابة في طواف الصدر \* ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثر فعليه شاة) أى لترك الواجب (ومادام في مكة يؤمر بأن يطوفه) وفيه أنه مادام بمكة لا يصدق عليه أنه تركه ولعل أراد أنه ما لم يفارق حדרان مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أى فيطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أى الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في الهداية والكاظمي والجمع وصححه صاحب خزانة الاكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح الهداية أن في رواية أبي حنيفة الصغير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط مع الإبان طواف الجنب معه تدب فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محمد نافع عليه صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف للصدر جنباً فعليه شاة وكذا لو طاف محمد نافع في رواية أبي حنيفة وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة أن كان جنباً وان كان محمد نافع عليه رواية عن أبي حنيفة في رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في المبسوط والمحيط من التناقض فيما ينتمى ما لانه جعل في المبسوط رواية أبي حنيفة في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح البخاري بأنه في الدم والله أعلم ثم إذا أعاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المقيد يجب دم لتأخير طواف الصدر عنه والصحيح أنه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيرها إذا لم يله وقت محمد ويجب وجوده فيه وانما تأخير تركه وفيه الدم والله أعلم

هـ (فصل في الجنابة في طواف القدوم \* ولو طاف للقدوم) أى كله أو أكثره على ما هو الظاهر (جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما إذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه أن يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف التحية محمد نافع ولا جنباً شيء ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محمد نافع عليه صدقة) على ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيره ما (لكل شوط نصف صاع من بر) الا ان يبلغ ذلك دماً فينقص منه ما شاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أى طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا انه كره له ذلك وأسأه لتركه السنة (ولو أعاده) أى طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث) أى في طوافه الذي طاف جنباً أو محمد نافع (سقط عنه الجزاء) أى من الدم والصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الاعادة والرمل ودم ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه

ويا فاطر السموات  
والارضين أصلح لي ديني  
الذي جعلته عصمة أمري  
(اللهم) أصلح لي دنياي التي  
فيها معاشي (اللهم) أصلح لي  
آخري التي فيها معادي  
واجعل الحياة زيادة لي في  
كل خير واجعل الموت راحة  
لي من كل شر واكنني في  
دنياي وآخري بما كفيته  
به أوليائك وخيرتك من  
عبادك الصالحين (اللهم)  
اني أستهودك ديني ومالي  
وقلي وبدني وخواتمي على  
والدي وأولادي وأحفادي  
وأخواني وأخواتي وجميع  
ما أنعمت به علي وعالمهم

وصل

سنة وان أعادته وأنزل (وسمى كل طواف تطوع حكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد  
ومن طاف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأحب اليان كان بحكمة أن يعيد الطواف وان كان  
رجع الى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس انتهى يعني لأنني عليه لان طهارة  
الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف  
التطوع يجب عليه اتمامه ولو ترك بعضه لم يجد فيه تصرفا ويقتضي أن يكون الحكم كالحكم  
في طواف الصدر فإنه وجب بالشروع ففيه بحث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف  
يقاس عليه ما يجب بشر وعده فالطهارة تلي مصادرة النقل وصورة حيث يجب عليه اتمامه وأنه  
لا يلزمه بتركه شيء سوى التوبة عن المعصية

(فصل في الجنابة في طواف العمرة • ولو طاف للعمرة كله أو أجزأه أو أقله ولو شوطا جنبا  
أو مائتا أو نصفه أو محذوفا عليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي  
في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة  
للبسنة) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) الله أعلم بحقيقته من الدراية (بخلاف طواف  
الزيارة) أي فان الدعة ثبتت على تركها في السنة فلها أصل في الجلة يصلح للمقابلة (وكذا  
لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فعليه دم) وهذه انصريح بماء علم تلويحها وان  
أعاده) أي الاقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثر فعليه ان يطوفه حفا) أي وجوبا  
وفرضا (ولا يجزئ عنه البذل أصلا) لانه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والتقدم  
وبسي سبعين محذوفا) قيد للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى  
طلع فجر يوم النحر لم يدم طواف العمرة محذوفا وقد فات وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل  
الاداء (وبعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لو وقع طواف القدوم محذوفا (وبسي بعده) أي  
بعد طواف الزيارة (استحبنا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعد ههما) أي الرمل والسي (فلا  
شيء عليه في المحدث) أي الاضغرسا طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جسا (ان لم يعد والسي  
فعليه دم) أي تركه السي هذا وقال محمد ليس عليه اعادة طواف التحية لانه سنة واعادته أفضل  
وفي المبوط لا يجب عليه ان يعد طواف العمرة وان أعادته وأفتى لوالدم عليه على كل حال  
لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف فعدا ان المعتد به الاول  
لا محالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقبل على قواه ما يفتي ان  
بسة طامع الدم بالاعادة لان رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع  
النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محذوفا وسعى بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف  
ورجع الى أهله) لتركه الطهارة في الطواف وأما ما دام بحكمة فعليه ان يعد ههما السريان نقصان  
الطواف في السي الذي بعده والا فالطهارة مستحبة في السي (وليس عليه شيء تركه اعادة  
السي) أي اذ لم يعد الطواف بالاشاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السي لا شيء عليه) كذا قيل  
وصحبه صاحب الهداية وهو مختار منس الاثمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه  
دم تركه اعادة السي فيما إذا أعاد الطواف) ونهت اليه كثير من شارحي الجامع الصغير  
كفاضيلان والقرائني والحسامي والقرائني القلهري ببناء على انفساخ الطواف الاول بالثاني

صل محمد وآله واجعلنا  
واجه لهم في كفك وامنك  
وحفظك وسماطك  
وكفائتك وسرتك وذمتك  
وجوارك وودائعك يامن  
لا تضيع ودائعهم ولا يضيع  
سائله ولا ينقض ما عنده  
(اللهم) اني استغفرك لى  
ولهم من كل ذنب يرى به  
عليك فسأوفيههم وعليها  
وعليهم الى آخر عصرنا  
وعصرهم وادنى بنا وذنوبهم  
كلها أو لها أو أثرها عدها  
وخطئها قليلها وكثيرها  
سرها وعلاقتها صغرها  
وكبرها وجميع ما نحن به  
مذنبون فصل على محمد وآله

والا كما فرضين أو الاول فلا يعتد بالثاني ولا قائل به فلزم كون المعتبر الثاني فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف واران ذلك حيث لا يجب عليه لا جمل السعي شيء لأن باراقة الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينفسخ وانما يخبر به نقصانه فيكون متقرا في موضعه فيكون السعي في عقبيه فيعتبر والجواب على ما في الفسخ منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الاصغر وأيضا من قال بالانفساخ هنا برده عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انفسخ في الحدث لا وجب الدم والله أعلم

\* (فصل في ولوطاف فرضا) كل ركعتين (أو واجبا) كالصدور والنذر (أو نفلا) كالقدوم والخيمة والتطوع (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة) أكثر من قدر الدرهم (كره) أي لتركه السنة في مراعاة الطهارة (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء اتركها سوى الاساءة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والاول لا يكره فعمل بجث اذا الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافي ان القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه فتزعم لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقبل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قدر ما يورى عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المرغيناني اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كاه نجس فهذا او ما لوطاف عريانا سواء فان كان من الثوب قدر ما يستر عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النجبة ولوطاف طواف الزيارة في ثوب كاه نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأعاد اما داما بجمعة ولادم عليه ما فان خرج من مهادم انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فمخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كاه الدم لا أصل له في الرواية هذا ولوطاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهوربع العضو أحرأ وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولوطاف فرضا) أي يقبنا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب النقصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لان جبر الشيء بجنسه أولى (ولرجع الى أهله) أي ولم يعده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أربع الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لانه أقيم الاكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي خلفه الجنابة (الافى طواف العمرة فان كثيره وقبله سواء) أي مستمر في وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

\* (فصل في ولوطاف ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه البقيين

واغتسلوا لهم يا خير  
الغافرين (اللهم) يا عظيم  
يا عظيم يا عظيم فانه لا يغفر  
العظيم الا العظيم (اللهم) من  
مدح اليك نفسه فاني لمؤتم  
لنفسى آخرت المعاصي  
اسألني فاني من وسيلة  
ولا عمل ولا شفيع سوى  
الامل (اللهم) اني أعلم ان  
ذنوبي لم تقبلي عندي جها  
ولا لا اعتد ارجعها ولسكنك  
أكرم الاكرمين (اللهم) ان  
لم أكن أهلا ان أباغ  
رحمتك فان رحمتك أهل ان  
قبلتني فان رحمتك وسعت  
كل شيء واناشئ (اللهم) ان  
ذنوبي وان كانت عظاما

الا أنه بكماله تأخير من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبوا الحرامات  
 (فصل في الجنابة في السعي • ولوترك السعي كله أو أكثره فعليه دم) أي لترك الواجب (ويجب  
 نام) أي صحيح كونه ناقص بغيره بالسم خلافا للشافعي فإنه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان  
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي كترك سائر الواجبات بعذر على ما سرح به صاحب البدائع فيجعل  
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما سرح به ابن الهمام في شرح الهداية  
 (ولوترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما غائبا  
 الخبار بين الدم وتنقص الصدقة) أي بقدر ما شاء أو مقدرة بنصف صاع (ولو سعى كله أو أكثره  
 راكباً أو محملاً بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالموت تركه أصلاً من عذر غسل  
 الزمن اذا لم يجمل من يجعله على ما في منك السجاري (وان سعى أقله راكباً) وكذا المحملاً (بلا عذر  
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منك أبي الجبار (ولو سعى قبل الطواف) أي جنبه أو قبل  
 الطواف الصحيح (لم يعتبه) أي بذلك السعي فان سعى فيه حينئذ كالمعذور (فان لم يدهه فعليه دم)  
 أي انما قال (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع الى أصله) أي بأن يخرج من الميقات (فأراد  
 العود) أي الى مكة (يعود باحرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه  
 الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حائته بل يجب تحقه قبل حلته  
 والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد باحرام جديد فان كان بعمره فبأي أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان  
 كان يحج فيطوف أو لا طواف القدام ثم سعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم  
 أحب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء ثلاث ومحنة الاغتناء (ولوترك السعي لعذر كالزمن  
 اذا لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما سبق (ولوترك الصعود على  
 المروتين) تغليباً للعمرة (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم معذور من المستحبات (ولو  
 سعى العمرة) وأما ما ذكره القاري من انه اذا أخره حتى مضت أيام الحرام لم يدم ان يرجع الى  
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مضى أحد اليه (ولو سعى) أي بين الصفا والمروة (ولم  
 يبلغ حد المروة مثلاً ولا يبق الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة  
 مقدار الثلث) أي وتحقق الثلثان بمقابلته من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حله  
 (هكذا فعل سبع مرات يجوزته) لتحقق الاكثر (وعليه دم) أي لتركه الاقل كذا ذكره الذاهبي  
 والظاهر أن عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يدهه ان ما في تركه كله دم يكون في ترك  
 أقله أيضاً دم (ولو طاف لحته وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجزاءه) أي سعى به  
 المتأخر لوجه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر  
 \* (فصل) • هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف بعرفة) أي بما يتأق بها (فقد تقدم  
 ذكرها) يعني وأما جنابات ما بعده فنذكرها مرتبة في فصول على حدة  
 \* (فصل في الجنابات في الوقوف بالزادقة • ولوترك الوقوف بعرفة) أي في الجري يوم النحر (بلا  
 عذر لزمه دم وان تركه بعذر بأن كانت بعلة) أي من من مانع من وقوفه به (أو ضعف) أي في  
 بيته أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تحاف الزحام) أي في طريق

واستكم اصغار في جنب  
 عذوك فانه هالي يا غفور  
 يا رحيم (اللهم) أنت أنت  
 وأما العواد الى الذنوب  
 وأنت العواد الى المغفرة  
 (اللهم) ان كنت لا ترحم  
 الا أهل طاعتك فالى من  
 تنزع المذنبون (اللهم) الملك  
 تجد من تذهب غيبي وأنا  
 لا أجد من يرجئ غيبي  
 (اللهم) تجنبت عن طاعتك  
 عدا وتوجهت الى معصيتك  
 فصداف جحالك ما أعظم  
 جحك علي وأكرم عقولك  
 عني (اللهم) من أولى  
 بالقسم يرمي وقد خلقتني  
 ضعة ومن أولى بالسكرم  
 منك وقد سميت رؤفاً



منى أى فى ضيق أما كتبها (فلاشئ) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على نارك (ولولولا  
الميت بها) أى بالمزدلفة فى ليلتها بأن بات أكثر الليل فى غيرها (لم يلزمه شئ) أى عندنا لما صرح به  
أصحابنا فى كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وكفى اختلاف المسائل هل يجب  
البنعوتة بمزدلفة جزأ من الليل فى الليلة فقال أبو حنيفة تجب ولاشئ عليه فى تركها مع كونها  
واجبة عنده انتهى ولعل وجهه أن وجوبها انما هو تسبوع لجوب أداء العشاءين فيها والصلوة  
لا تعلق لها بالنسك فكذلك ما يتعلق بها (ولو فاته الوقوف) أى بمزدلفة (باحصار) أى بمنعه فى عرفة  
مثلا (فعليه دم) وهذا غير ظاهر لأن الاحصار من جملة الاعذار اللهم إلا أن يقال إن هذا مانع  
من جانب الخلق فيه تأثيره فى إسقاط دم الوجوب الإلهى ويدل عليه قول صاحب المبدائع  
فحين أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله أن عليه دم الترك الوقوف بمزدلفة  
ودما الترك الرى ودما لتأخير طواف الزيارة واستشكل بأن أى عذرا أعظم من الاحصار وأوجب  
بأن الاحصار بعد قول لا يبرض كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد وليس بعذر لسقوط  
الدم لانه أكره وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد لا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محذور  
الاحرام كالكعبة والطيب واللبس فإنه لا يتخير فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين  
ما وجب عليه

\* (فصل فى الذبح والخلق \* لو ذبح شيئا من الدماء الواجبة) أى كدم القران والتمتع والنذر  
(فى الحج والعمرة) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه الحدود المعلومة من  
كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه  
بين أصحابنا وأما إذا ذبح الهدى المتطوع به والاضحية فى غير الحرم فلاشئ عليه وهذا ما يتعلق  
بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المفرد (الذبح  
عن أيام النحر فعليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الخلق  
والذبح والرى واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق  
المفرد سنة اتفاقا (ولو خلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل للحق وغيره مع كونه سنة فى منى  
(أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الامام وأما عنده غيره فله سنة متفق خلافهم (سواء كان  
مفردا أو غيره) أى قارنا أو منفردا

\* (فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج \* ولو خلق المنرد أو غيره) أى من القارن والمتمتع (قبل  
الرى أو القارن أو المتمتع) أى أو خلقا (قبل الذبح أو ذبحا قبل الرى فعليه دم) أى واحد  
فى المسئلة الأولى ودما من عند أبي حنيفة فى المسائل الباقية دم القران والتمتع ودم التحلل قبل  
الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل أن المصنف  
انما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم أن الدم المختلف فيه من جبر  
والمتمتع عليه دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر يجمع التقديم والتأخير على ما حققه ابن  
الهام وقيل عليه دما للجبر فى بعض الصور وفى الكافى قال بعضهم دم القران واجب اجماعا  
ويجب دم آخر اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لأن الخلق لا يحل الابعاد الذبح ويجب دم آخر  
عند أبي حنيفة بتأخير الذبح خلافا لله ما لصاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

ومن أولى بالعمو منك  
وعلمك سابق وقضاؤك محيط  
أطعتك بأذنك ولك المنية  
وعصيتك بعلمك ولك الحجة  
على فوجوب حجتك على  
وانقطاع حجتى وقرى اليك  
وغناك عنى الاعفوت عنى  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
إن كنت خصت برحمتك  
أقواما أطاعوك فبما أمرتهم  
به وعملوا لك فيما خلتهم له  
فأنهم لم يبلغوا ذلك إلا بك  
ولم يوفقه هم لذلك إلا أنت  
كانت رحمتك أياهم قبل  
طاعتهم أياك يا خير من دعاه  
داع وأفضل من رجاه راج

فالمعقولة عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أي المقرد وغيره  
 (قبل الرمي والخلق لاشئ عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة  
 (فصل في الجنابة في رمي الجمرات) ولوترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كأنه) أي سبع حصيات  
 في اليوم الأول واحد عشر من في بقية الأيام (أو أكثره) كأنه أربع حصيات فإدراكه إلى يوم  
 النحر أو إحدى عشرة صلاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخره عليه دم) أي تركه أو تأخير (وإن  
 أخره إلى الليل) أي الآتي (فلا شئ عليه) أي اتفاقا لا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يرمي  
 في الليل وعليه دم والمشمور عنه خلافه وإن لم يرم حتى أصبح رماها من القد وعليه دم عند أبي  
 حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من القد ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بعروب الشمس  
 من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفاق لترك الرمي والحاصل  
 أن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بوقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب  
 النصاص مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها أوقات لها وأما ما أخرجه وقتها فوجب  
 دم أيضا عنددهم ما ترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والأصح عند السابعة (وإن ترك الأقل  
 أو آخره كصاة أو حصتين أو ثلاث في اليوم الأول وعشر حصيات فإدراكه فيما بعده) أي بعد  
 اليوم الأول (فعله لكل حصاة صدقة الآن يلغ ذلك ما فينقص منه) كما ترمسارا (ولو ترك  
 رمي الأيام كلها فعليه دم واحد  
 فصل في ترك الواجبات بعد رمي ولو ترك شيئا من الواجبات بعد رمي لاشئ عليه على ما في البدائع  
 وكذا الكرمان لكن يرد على نعمهما ما نخص بهم عدم لزوم شئ في ترك طواف الصدر وتأخير  
 الزيارة للمرأة (طلقا) وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها  
 (الأيام ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كما صرح به  
 في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجين  
 وغيرهما (وترك الصدر) أي طوافه (للعاث والنساء) قبله - ثلثين كما صرح به الطحاوي  
 وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسعي)  
 كما صرح به في الجمع والحلاصة وغيرهما (وترك السعي) كما صرح عليه صاحب البدائع  
 بخصوصه في موضع (وترك الخلق لعله في رأسه) إذا تذرعهما الخلق أو التقصير على ما صرح به  
 في البحر الزاخر هذا وفي الخصة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعد رمي  
 وبغير عذر رأى قياسا على ارتكاب المنظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص  
 وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتضائه على الصدر نظر لورود النص في غيره كالوقوف  
 بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه إن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتثنيه بطواف  
 الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به)  
 قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللعبادة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم  
 حرما أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكعبة بئرهم الصيد مصدري يعني  
 الاصطياد وقدراديه الصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريفا للمعنى الثاني  
 بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقوائمه أو جناحيه عن أخذه (المنوحش من الناس في أصل

(اللهم) بجملة الاسلام  
 وبذمة نيك محمد عليه  
 أفضل الصلاة والسلام  
 أوصل اليك فاغفر لي جميع  
 ذنوبي وأصرفني عن موقفي  
 هذا مقضى الحوائج وهب  
 لي ماسأت وحقق رجائي  
 فيما غنيت (اللهم) دعوتك  
 بالدعاء الذي علمته فلا تحرمي  
 الرجاء الذي عرفته (اللهم)  
 ما أنت صانع العشي بعد  
 مترك بذنه خاشع لك بذله  
 مستكبر لك بجرمه  
 مستضرع اليك بعلة نائب  
 اليك من اقترافه مستغفر  
 للنفس مله مبتل اليك

(الخلقة) أى فلا عبرة بالامر العارض عن الوحشة والانس (فالظبي والقيط والحمام) يعنى ونحوهما من البهائم والطيور (المستأنسات صيد البعير والبقر والشاة) أى ونحوهما من الخيل (المعوشات ليست بصيد) وأما المتولد من الظبي والشاة ان كانت الام طبيقا فهو صيد والافلا كما صرح به فى الحصر على ما نقله العلامة البرجندى فى شرح النقاية (وهو) أى الصيد (نوعان برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون توأده فى البر سواء كان لا يعش الا فى البر) أى أيضا (أو يعش فى البر والبحر) أى جميعا (ويجوز وهو ما يكون توأده فى البحر) أى سواء يعش فى البحر أو يعش فيه أيضا وبقي احتمال ما يكون توأده فى البر ولم يعش الا فى البحر وكذا عكسه (فالعبرة بالتوالد) لانه الاصل (لابلعاش) أى مكان المعيشة لانه العارض وهذا التعريف هو المعقول عليه على ما ذكر فى الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون فى بعض البلاد وحشية الخلقة وفى بعضها مستأنسة كالحماموس فانه فى بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم الجوزى حلال اصطفاؤه للحلال والحرم بجميع أنواعه) أى من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره) كالحمار والضفدع والسرطان والسحفاة) وزاد بعضهم التساح (وكب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطفاؤها لان توأدها فى البر) كذا ذكره فى البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه وفى منسك الكرماني وخزانة الاكمل ان الذى يرخص من البحر للحرم هو السمك خاصة وكذا هو فى الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما فى البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا اعلم عموم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر فى الحل والحرم وصرحوا بان ما وجد فى بحر أو فى ماء مستنقع أو فى عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على الحرم فى الحل والحرم وعلى الحلال فى الحرم الا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (مأكول وغيره) فالأكل حرام أى اتفاقا (اصطفاؤه كله) أى جميع أصنافه (كالظبي وحمار الوحش وبقر الوحش) أى وان تألفا (والارب والحمام المصوتة) وكذا سائر الطيور المصوتة على الاصح فى الفتح فى الطيور المصوتة روايان واختار فيها انها صيد قال الطرابلسى فى المطوقة المصوتة روايان من غير ترجيح قال المصنف المذكور فى البدائع وغيره ان الروايين فى جرائم افى رواية بعض قيمهم مصوتة وفى أخرى غير مصوتة وهما جعل الروايين فى صيدهما قلت يحتمل وجود الروايين فى صيدهما واعتبار قيمتهما (والسرور وغيره) أى وغير السرور من الحمام (والبط والاوز) فى القاموس البط واحد البط للاوز وهو يكسر فتح تشديد البط وكان بينهما نوع مغايرة فى الوصف (والجراد والنعامة) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تصحمل ولا تطير شبيهة بالنفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالقيل والاسد والنمر والفهد والضبع والضب) اعلم ان غير المأكول ان كان مبيد ثابا لاذى غالبا فلا يحرم أن يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والذئب والنمر والفهد وان لم يكن مبيد ثابا لاذى غالبا فانه ان يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذا قتله وهو قول

فى المعقود عنه طالب اليك  
فى نجاح حوائجهم راح  
لك فى موقفه مع كثرة ذنوبه  
فما لمجأ كل حتى وولى كل  
مؤمن ومؤمنة من أحسن  
فريضة يكفون ومن أساء  
فخطئته بهم لك (اللهم) انك  
دعوت الى حجيتك وودعت  
منفعة على شهود مناسك  
وقد جئت لك اللهم منفعة  
ما تنفعنى به ان تتوب على  
وان تؤتيني فى الدنيا حسنة  
وفى الآخرة حسنة وتوفى  
عذاب النار (اللهم)  
لا تعطنى فى الدنيا عطاء يبعثنى  
من رحمتك فى الآخرة

اثنتا عشرة وقال زفر بن ربه الجزاء وان لم يعد عليه لا يباح له أن يبتدئ بقتله فان قتله ابتداء  
 عليه الجزاء عندنا (والبريوع) يفتح أوله دابة معروفة ولها هاتين الحروفين (والسجود)  
 في القاموس السجود كسوة دابة يفض من جلدها قرآن منتهى والجرعة العول (والداني) يفتح  
 الدال المهملة واللام دوية كالسجود مر بدله (والسجباب) بكسر السين دابة يستعمل من  
 جلدها قرآن منتهى أيضا وليذكر على القاموس (والثعلب) يفتح معروفة وهي الاتي والذكر  
 بالضم (والخنزير) والذرد والذرو والبازي واليوم) بالضم طائر (والهقاب) بالضم (وغراب  
 الرع) أي الذي يأكله (والسرا) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دوية جارية بنات عرس  
 (والسنور) بكسر السين وتشديد النون المشروحة أي الهر (الوحشي) دابة (أي عن أبي  
 حنيفة في الغتالي لا شيء عليه في ابن عرس خلافا لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء  
 من غير ذكر خلاف رذك في البدائع فيما يعمل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع  
 الهوام والهوام ليس يصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الأهل  
 والوحشي ليس يصيد وروى هشام عن محمد بن الحسن بن عيسى الجزاء بقتله ابن الهمام وفي  
 رواية هشام عن محمد بن الحسن كان منه بريافه ومتوحش كالصبيح يجب بقتله الجزاء وفي الجوزي  
 الرازي السنور والوحشي روايتان وأما الأهل فليس يصيد ثم أعلم أن في الفيل والقرد والخنزير  
 خلافا أيضا في المحيط أن قتل خنزير أو قرد يجب القية خلافا لما  
 • (فصل في الحرم صيد افعليه الجزاء ولو ضرب بعان طيبة فألقت جثثها ميتة ماتت) أي  
 الطيبة (فعليه قيمته ما جبهه وان عاشت الام فتميتها أي فيلزمه في حق الام (ما نخص) أي من قيمتها  
 قبل القائها (وفي الجبلين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (ولو قتل طيبة حاملة فعليه قيمته حاملها  
 • (فصل في الجرح • ولو جرح صيدا) أي ولم يمت (فعليه ما نقص من قيمته) أي قبل الجرح  
 (ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كاملة (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد  
 عنه أو هوى الصيد (ثم وجد ميتا) أي فينظر فيه (ان مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب  
 الفسخ) أي سمان جميع قيمته (وان مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقتضى ما ناقش  
 من قيمته (وان لم يدهم شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يمت فأن برا) يفتح الراء وبكسر هاء أي  
 صح وتماني (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئا وان بقي) أي أثره  
 (صن القصاص وان لم يعلم انه مات أو برأ أولا) أي أول يعلم انه مات أو ما برأ أو ما حصل له لم يعلم  
 وجود موته أو برئه ولا علمهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يظهر  
 القصاص (ولو جرحه مستملا) بكسر اللام أو فتحه حال من القاعلي أو المفعول (بأن دفع  
 قوائمه) أي قوائمه الصيد من البهائم (أو تفريش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد  
 بسبب ما ذكر (عن حيز الامتاع) أي جهته وقدرته وامكانه (فعليه قيمته كاملة فان جرحه فأذى  
 الجزاء) أي جراحه (ثم قتله لم يجز) أي جراحه (حتى قتله جرحا واحدا)  
 أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجر أنه الكفارة التي إذا هاعلى ما في البدائع  
 وغيره في المبسوط روى الحرم صيد الجرح ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فنقله فعليه كفارة أخرى وان  
 لم يكفر عنه في الأولى لم يضره ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر عنه في هذه الأخيرة إلا ما قصه الجرح

(اللهم) اليك خرجنا  
 وبقتنا إليك اختارنا يا ذا الجلال  
 وما عندك طلبنا ولا حادنا  
 نعرضنا وارجعنا رجونا  
 ومن عندك اشتقنا وليتنا  
 الحرام نجعلنا يا من يملك  
 حوائج السائلين ويعلم  
 ضمائر الصائدين يا من ليس  
 معه ريب يدعي يا من ليس  
 فوقه خالق يعشي ويامس  
 ليس له وزير يوقى ولا حاجب  
 يرثي يا من لا يزاد على  
 السؤال الا كراما وجودا  
 وعلى كثرة الحوائج  
 الانتفضلا واحدا (اللهم)  
 انك جعلت لكل صيف قري  
 ونحن أيضا انك فاجعل قرانا  
 منك الجنة

الاول قال شمس الاثم يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح  
فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيد افكفر ثم قتله يكفر أخرى ولو لم يكفر  
حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيد ولم  
يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس  
عليه الجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم  
في مختصر الامانة صيد الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب  
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تد اخل الجنائتين وما له الى جنابة واحدة كما  
حقته ابن الهمام تبعاً لما في البدائع فهو الموقول قد بروتأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وبني أثره  
أونفسه) لم يثبت ضمن ما نقصه ولو جرحه صوفه (أي قطعه) (أو حبله) أي لبنه (فعليه قيمتهما)  
أي قيمة الصوف والبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حبل صيد افعله ما نقصه الحبل  
كما لو اتلف جزءاً من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الرويتين حيث قال وإذا حبل صيداً  
فعليه ما نقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء  
(ولو شربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضرره (فانقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات  
فعليه أكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرماً مرة ثم أضاف اليها)  
أي الى عمرته (نحوه جرحه) أي كذلك (فمات منها) أي من الجراحتين (فعليه للمرة قيمة صحيحاً  
وللجرح قيمة مجروحاً) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحل أو الحرم (مملوكاً) أي  
للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيته للمالك) أي غرامة

فصل ولو نفر صيداً بالتشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافر عن مكانه (فغتر) بتثنية  
المثلية أي زانق وسطاً (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي غتر ولم يمت لكن أخذه (سبع) أي من  
أسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفرة ومات  
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يمت (في عهده) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله الى  
عادته في السكون أي سكون القلب وطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد  
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر)  
بتثنية الفاء أي تنفر (الصيد منه) أي من أحد (بغير منعه) أي اختياره (وتنفيه) عطف  
تفسير (فانكسرت رجله) أي بالعترة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التنفر طبعه فينسب الى صنعه  
بخلاف ما لو أفرعه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافر (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً  
آخر ضمنه) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهماً الى صيد فأصابه  
وأفذه) أي وجأ وزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتله) ما فعله جزاؤه وما وكذا لو اضطرب السهم  
في الصيد فوقع أي الصيد أو السهم (على بيضة أو فرخ فأنقذهما) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي  
لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها  
(أو قادها) أي من قد امها (قتل صيداً بوقشها) بسكون القاف وتحرك أي جسمها وحركتها  
(أو عضها) أي بسننها (أو ذنبها) أي بضر يكتها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها وما صار سداً  
لأنها (ضمنه) أي جزاء (ولو انقلبت) أي الدابة التي هوارا كبتها (بنفسها) أي من غير

(اللهم) ان لكل وفاء جائزة  
ولكل زائر كرامة ولكل  
سائل عطية ولكل راجح ثواباً  
ولكل ملتزم لما عندك  
جزاء ولكل مسترحم عندك  
رحمة ولكل راغب اليك  
زلفة ولكل متوسل اليك  
عفو ولكل ضيف قري  
وفحن أضيافك فأجعل  
قرانك الجنة مولاي  
وقد وفنا الى بيتك الحرام  
ووفقنا به هذه المشاعر العظام  
وشاهدنا هذه المشاهد  
الكرام رجاها عندك فلا  
تخيب رجاءنا الهنا تابعت  
النعم حتى اطمانت الانفس  
بتتابع نعمتك

استنبار في جرحها وسيرها) فأنتلفت صيد الميتمين

• (فصل في صيد ينجي عليه رجلان أو أكثر اشتراك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) أي حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق بـ (اشترك) في الجمل أو الحرم صفة صيد (فقتلوا بشرية واحدة) أي بدفعة واحدة من كل واحد منهم بشرية واحدة (فعلى كل واحد) أي منهم قتلوا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كانوا اثنين) أي غير محرمين اشتراكوا (في صيد الحرم) أي قتله (فعلهم سرا واحد ولو كان أحدهم محرما والباقي) أي الباقون (مخلف بقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم (كان لم يكن فيهم محرم وعلى الحرم) أي بالشرادة (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيد الحرم بشرية واحدة (فعلى الحرم جزاء كامل) أي قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته (ولو كان شرك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكاف بالفروع (كأنه في الجنون والكافر فعلى الحرم جزاء كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت إلى العدد) أي عدد الرؤس (ولو كانوا) أي قتله الصيد (فارين) أي جامعين بين التسكين (فعلى كل واحد) أي منهم (جزآن) أي جزاء لاسرام العمرة والآخر للآخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال وبشرية) أي بدفعة واحدة في الحرم فعلى القارن جزآن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء أي ثلث القيمة صحيا (ولو بشرية كل واحد بشرية) أي والمسئلة بجمها (ووقعت) أي الضربات (معاً) أي دفعة واحدة (نهر كل واحد ما نقصته ضربه صحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربان الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصا) أي أن بدأ الحلال) أي استأب بشرية (وثنى المفرد وثلث القارن ثمان من كل) أي من أجل ضرب كل ما ذكر (ضمن الحلال قيمتان جنائيه صحيا وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجملة خالصة والمسئلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزانة الاكمل أيضا وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص أن هذه أسه وأي مذكورة في الكافي فإن ما في الخزانة قابلة للتأويل قال والعصم أن يضمن ثلث قيمته وبه الجراحات الاخيرتان سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (ضمن المسرد ما نقصه به جرحه مجروح بالجرح الاول وقيمه) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ونسك القاري وفي خزانة الاكمل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى قاله الواب وبه الجرح الاول الذي صدر من الحلال في المحيط ذكر في الاصل أنه يضمن منقوصا بالجرح الاول والثاني وهذا من الكتاب لان الجرح الثاني فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وانما يرفع عنه ما انتقص بفعله غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الاول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (ضمن الثاني ما نقصه به جرحه وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا في الكافي ونسك القاري وفي المحيط جراحا أن وبه الجراحات الاوليان ولـ خزانة الاكمل عليه ما نقصه به جرحه من قيمته وبه الجرحان الاولان وعليه قيمتان وبه الجرحان

وأما هـن الـهـر حتى نطق  
الصوامت بجحيتك وظاهرت  
المن حتى اعترف أو لياؤك  
بالقصير عن حقك وأما هـر  
الآيات حتى أصبحت  
السموات والارضون بألتك  
وقهرت بشدرك حتى  
خضع كل شيء عزتك وعنت  
الوجوه لعلامتك (اللهم)  
ما أحببته من خير نجية  
الناس وما كرهت من شر  
فكرهه البنا وجنتناه ولا  
تنزع الايمان بعد إذ أعطيناه  
يا مولاي إذ أساء عبادك  
حلت وأمهلت وإذا أحسنوا  
نقضت وقيلت

الاولان انتهى والظاهر هنا في الكافي والقاسي وبه الجراحات الثلاث والاربع جزء الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجناية الاولى مهلكة) أي موجبة لهلاك الصيد بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو رجليه أو فقا عينيه) أي أعماهها والمسئلة بجأها (ضمن الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمته مجزءا بالجرح الأول والمقارن قيمته مجزءا بالجرحين الأولين) أي وضمن المقارن قيمته وبه الجنايتان الأوليان كذا في الكافي وفي الطرابلسي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فقا العين ليكون استهلاكا من غير الخنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يدها الصحيح ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بكالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فخرجه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منهما) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادي من الحلالين (مانقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصه جرحه وهو صحيح وما بقي من قيمته فعليه مانقصان ولو كانا محرمين) أي والمسئلة بجأها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بجأها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرم كل قيمته وبه الجرح الاول)

• (فصل في تغير الصيد بعد الجرح \* لو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جرحه من أجزاء ذاته والاولى في بدنه (كأنجله بياض العين ونحوه أو سحره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمسة عشر) أي درهمها (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فعليه مانقصه الجراحة وقيمة يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعرا أو بدن (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي لا يسكر عليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقدرت قيمته) أي سعرا أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحلال ثم حن وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتحلل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

• (فصل في حكم البيض \* ولو كسر بيض نعامه أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على مافي الهداية وأذا قيد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفتح وانتفى بهذا ما قال الكرماني ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعامه وجب عليه الجزاء لان لقصرها قيمة وان كانت غير نعامه لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركها تحت دجاجة فنفسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تفسد وخرج

واذا عصوا سترت واذا  
أذنبوا غفرت واذا دعونا  
أجبت واذا نادينا سمعت  
واذا قبلنا اليك قربت  
واذا بعدنا عنك دعوت  
(اللهم) انك قلت في كتابك  
المبين لمحمد خاتم النبيين عليه  
أفضل صلاة المصلين قل  
للذين كفروا ان يغفروا  
يعفروا لهم ما قد سلف  
فأرضاك عنهم الاقرار  
بكلمة التوحيد محبتين  
ولمحمد صلى الله عليه وسلم  
بالرسالة مخلصين فاعفروا  
بهذه الشهادة سواك  
الاجرام ولا تجفّل حظنا  
منك أنقص من حظ من  
دخل في الاسلام



(منها فرخ وطائر فلا شيء عليه ولو تفرص بعد اعن يمينه ففسد ضمن)

(وفصل في أخذ الصيد وارساله) \* أى فى بيان حكمه وما وعلم أن الصيد يصير آية ثلاثاً: أشاء  
بأحرام الصائد أو بدخوله فى أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيده) أى فى الحل  
(وهو محرم) أو سلال فى الحرم (لم يملكه ويجب عليه ارساله) ثم الأخذ لا يحل لمن وجب عليه أما  
أن يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذ وهو محرم ويجب عليه ارساله مطلقاً كما قال  
(سواء كان فى يده أو فى قفصه) أى فى يمينه ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فله الجزاء  
ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شيء على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أى محرم  
آخر (فعلى كل واحد من حائزاه كامل ولا يخفى أن يرجع عما ضمن على القاتل) أى عند  
أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه)  
على ما سرح به فى المتن (ولو كان القاتل صيباً ومجنوناً أو كافراً فعلى الأخذ بالجزاء ويرجع  
بقيته على القاتل ولا يرجع على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أى الصيد (بجميعه فى يده  
فعلیه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب البهيمة أو رآها وسائقها أو فائدتها  
والمسئلة مصرحة فى البحر الزاخر (ولو أرسل) أى محرم (صيده هو) أى من صاحبه بنفسه أو ووكيل  
فى يده (أو غيره من يده) ثم وجده فى يد انسان بعد ما حل (أى من أحرامه) (فليس له أن ينزعه) أى  
يأخذه (عن هو فى يده) لكونه كان فى ملكه أولاً وقد خرج بالارسال عن كونه لملكه (بجلاء  
المسئلة الآتية) وهى ما لو أخذ حلال حيث يجوز له ذلك كما سأتى (ولو أخذ صيده فى الحل  
وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكاً استمر حيث لم يخرج بالأحرام عن ملكه (ثم ان كل  
الصيد فى يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أى ان شاء بقاءه فى ملكه (بأن يحلبه) أى  
يرسله (فى يمينه) أى مطلقاً عليه فان الاستدانة على أخذ الصيد فى حكم ابتداء صيده (وان لم  
يرسله حتى مات فى يده لزمه الجزاء وان كان الصيد فى يمينه) وكذا اذا كان فى قفصه حال احرامه  
لا فى يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله فإتلافات لا يضمن) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص  
فى يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيده وهو محرم فله بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما سأتى  
أما اذا أخذ قبل الأحرام ثم أحرم وهو فى يده ثم هلك فى يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال  
السكرانى عندنا ان أحرم وهو مملوك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد فى يده وهو محرم أو حلال  
فعليه الجزاء لانه لما أحرم وهو فى يده يجب ارساله فاذا اتلف قبل الارسال صار متهماً بغيره فيضمن  
كما لو اصطاده فى حالة الأحرام (وان أرسله ففسد ضمن المرسل قيمته له) أى عند أى خسفة  
رجعه الله وقال لا يضمن شيئاً (وان وجده بعد ما حل) أى خرج من الأحرام (فى يد أحد فله أن  
ينزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم  
فقتله فى يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل ولو اشتري) أى  
المحرم (صيده لزمه ارساله) أى فى الصعراء ونحوه مما يملكه الامتناع به (ولو أرسله فى جوف  
البلد لا يبرأ) أى لا يتخلص من الصعراء لانه لا يصير به ممتنعاً من اربابهم بغيره (ولو أخذ  
أحد بكره أو كاه) أى له وغيره مثبته فى ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله فى الحل فقتله ربه  
فعلى الأخذ بالجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله فى الحل ولم يقتله ربه ربه لرجل آخر (فلا يبرأ أيضاً من

(اللاه) انك أحييت التقرب  
الملك بعتق مملوك  
أية تناوحن عبيدك وأنت  
أولى بالفضل فاعتقنا وأنت  
أحررنا ان تصدق على  
فقراءنا ونحن فقراءك  
وأنت أحق بالطول فتصدق  
علينا وأمرتنا بالعفو وعن  
ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت  
أحق بالكرم فاعف عنا  
يا أرحم من شئ وأحق من  
أعدى اليك قدمت وبابك  
رجوت يا من لا تبرمه  
المنازل ولا تقطع دونه  
الخوانج وياولى كل نعمة  
ونتمنى كل رغبة أسألك  
فى هذا الجمع جوامع الخير  
وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم بصلوه الى الحرم أم لا) وكذا اذا أخذ محرماً صبيداً خبسه حتى مات فعليه جزاءه وان لم يقتل

\* (فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) \* أى من الرسالة والاعانة والامر وعادة الالة ثم في الاسرار ان الاشارة والالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهى) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقاً) أى في الحلال والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (الأأنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شروط) أى ست (فالأقول ان يصل به القتل) أى يتحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلاشئ على الدال) أى بمجرد صيد به (وان قتله فعلى كل واحد منهم ما جزاء كامل التاني ان يبقى الدال محرماً الى ان يقتله الا تخوفان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن بأثم) أى بدلالته السابقة لانها كانت حتمية من المعصية (الثالث ان لا يقتل الصيد) أى لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) أى اؤلا ثم اخذه) أى ثانياً من غير دلالته (لاشئ على الدال) أى لبطلان دلالته بانفلته لكن بأثم بقاء الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أى الذائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا لو أشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لاشئ على الدال) لان دلالته انكسرت فالحاصل كالدلالة حيث لا تأثر بها (الا انه يكره له ذلك) أى لظهور المعصية منه في دلالته على فعل السبقة (الخامس ان يصدقه) أى الدال المدلول (في دلالته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالحال جزاء على الدال الثاني ولو لم يصدق الا قول ولم يكذب بان أخيه فليبره) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهداً ظاهراً فانه لا يحتمل ان لا يصدقه ولان يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لانهما لما اجتمعا في اخبارهما صدقهما (كما على القاتل) أى جزاء كامل وأما اذا لم يصدقه وطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على ما هو الظاهر (السادس ان يكون الدال محرماً) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشروط بل من الاركان (فلو كان) أى الدال (حلالاً في صيد الحرم والحل) أى في حال دلالته (فلاشئ عليه الأأنه) أى الشأن (يحرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا دالين في صيد الحرم فلاشئ على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في صورتين وقال زفر وهو رواية عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضاً في صيد الحرم وفي الهارونى اذا دل الحلال محرماً في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لاشئ عليه عندهما انتهى وفي الغاية عن الخزانة لودل حلال حلالاً على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لاشئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقاً عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لغيره (ولا يشترط كون المدلول محرماً) أى في ضمان الدال المحرم (فلو دل محرماً حلالاً في الحل فقتله) أى المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أى المحرم (الجزاء ولاشئ على المدلول) أى الحلال وأما لو كان الدال محرماً والمدلول حلالاً فقتله المدلول

من جوامع الشرر سأل  
الجنة برحمتك والنجاة من  
النار بفضلك (اللهم) انك  
خالقة حتى سوياريتي  
حبيباً وجعلتني غنيماً كتباً  
وقد قات في كتابك الحكيم  
الذي أنزلته على نبيك  
الكريم محمد صلى الله عليه  
وسلم مبشراً به عبادك  
وقولك الحق يا عباد الذين  
أسرفوا على أنفسهم  
لا تقنطوا من رحمة الله ان  
الله يغفر الذنوب جميعاً انه  
هو الغفور الرحيم وقلت  
وقولك الحق واذا سألت  
عبادى عني فاني قريب  
أجيب دعوة الداع اذا  
دعان فليس تجيبوا لي

وعلى كل واحد منهما جواز كامل في صيد الحرم وفي صيد الحلال الجزاء على الدال الحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محرّم محرماً بقتل صيد فأمر المأمور بالثالث) أي محرماً آخر (فقتله) أي الثالث (فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول ويجب) أي الجزاء (على القاتل أيضاً ولو دل الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثاً فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل من الثلاثة) ففي الطرالمسي لو أمر محرماً بقتل صيد فأمر المأمور بمحرماً آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء وفي الصحر الزائر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الفسخ فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يقتل الأمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما دل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثاً بالقتل فإنه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرماً إلى محرّم بقتله على صيد بأن قال له إن فلان يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطاعة على ما هو الظاهر (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرّم خاف هذا الجاني صيداً فاذا أخذه صيد كثيرة فقتلها فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحد) أي من الصيد (فدله عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا عده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره) أي من الصيد أيضاً (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعاق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف (ولو قال) أي الدال (خذوا هذه) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (يراهما) أي الصيدين جميعاً (فقتلهما) أي المدلول (فعلى الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما بالأول (وان كان) الدال (لا يراه من عليه جزاء) لأن المطلق ينصرف إلى الكل بخلاف المقيد (ولو رأى) أي محرّم (صيداً في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان معص لا يستطيع الوصول إليه (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضاً (ولو استعار سكيناً أو قوساً أو سلاحاً) نعميم بعد تخصيص (أو نشاباً) بضم فتشديد أي سهماً متخصيصاً به نعميم والحاصل أنه إذا استعار محرّم أو سلاحاً لا يستعين بها (من محرّم) لا ينجح به الصيد فذهب به (أي فاعاره فذهب به) فإن كان (أي المستعير) لا يجد سواها (أي غير تلك الآلة المستعارة) فعلى المعير الجزاء وإن كان يجد غيرها فلا شيء عليه (إلا أنه يكره ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد في الأصل بقوله ولو استعار محرّم من محرّم سكيناً ليذبح به صيداً فلا جزاء على صاحب السكين ويكره ذلك انتهى واختلاف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو أن كان المستعير يتوصل إلى قتل الصيد بغيره لا يضمن وإن كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المعير كما صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح عندي أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكر فرق المشايخ وتظهير هذا ما قالوا لو أن محرماً رأى صيداً وله قوس أو سلاح يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فدله محرّم على سكينه أو على قوسه فأخذه فقتله به إن كان يجد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فإن لم يجد غيره ضمن وفي الطرالمسي محرّم رأى صيداً لا يقدّر عليه إلا أن يرميه بشيء فدله محرّم على قوس ونشاب أو دفع إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وفي منسك ابن الجاه وغير السكين إذا لم يجد ما يذبح به سواها ضمن بخلاف معير القوس فإنه يضمن مطلقاً إلا لا يرمى بغيره

وليؤمنواي أعلمهم يرشدون  
وقات وقولك الحق ومن  
يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم  
يستغفر الله يجد الله غفورا  
رحيماً وقت وقولك الحق  
أمن يجيب المضطر إذا دعاه  
ويكشف السوء (الأهم) لا  
أجد سواك من يجيب  
دعوة المضطر ويكشف  
به من السوء (الأهم) قد  
رمتني من صباي وهديتني  
من عباي وأتقذتني من  
جهلي أسألك أن تتم نوري  
وتبصر آمالي في عاجل  
دياري ودينى وآخرتي  
وعمادى (الأهم) أنك  
هيبت قلبي القاسمى على  
الشخصوس إلى حرمتك  
وقويت أركانى

والله أعلم (ولو أمر أو دل جلال في الحل محرما على صيد فعلية الاستغفار) أي التوبة بشروطها المعتبرة من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزاء وأما إذا أعان محرر محرما أو حلالا على صيد من

\* (فصل في البيع والشراء والهبة والغصب \* لا يجوز) أي لا يحل ولا ينعقد (بيع المحرم صيدا في الحل والحرم) أي سواء كان في يده أو قبضه أو منزله (ولا يبيع الحلال في الحرم ولا شراءهما من محرر ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره وباللفظ البطالان وبعضهم بلفظ الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حيا أو مذبوحا في الأحرام أو الحرم ولو هلك الصيد) أي مات بعد البيع (في يد المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محررين أو حلالين في الحرم) قيد للحالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع أيضا) لفساد البيع (ولو وهبه لمحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جزاء للصيد) أي حقه الله تعالى (وضمن لصاحبه) أي لفساد الهبة (ولو أكله فعليه جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أي إذا كان محرما بخلاف ما إذا كان حلالا أو طاق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البائع وقيدده صاحب البدائع بما إذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرر حلالا ببيع صيد فباعه (جاز) أي يبيعه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهما باطل (ولو وكل حلال حلالا) أي يبيع صيدا وشراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالترقية الأولى والحاصل أنه على قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما يطل (ولو باع صيدا له في الحل) أي من حلال (وهو) أي والحال أن البائع بنفسه (في الحرم جاز) أي يبيعه مع انعقاده فيه (ولكن يسلمه بعد الخروج إليه) أي إلى الحل وإنما جاز يبيعه عند أبي حنيفة خلافا لمحمد على ما في الفتح والسراجية والبدائع وفي الغاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد (ولو باعها) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرمها) أي كلاهما (أو أحدهما فوجد المشتري به عيبا رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد والاقالة يبيع ثان وإذا امتنع في حقه ما (ولو باع حلالا صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل الحرم بصيد فباعه رد البيع أن كان قائما ووجب قيمته أن كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعده ما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرجه ظمية من الحرم وباعها جاز لأنها مملوكة وجوب الإرسال لا ينافي المالك انتهى وقد صرح في الكافي بفساد بيعه في الحرم فجوازها مخصوص بخارجها لكن يخالفه ما صرح عن الفتح من عدم الفرق وفي شرح الكنتز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعده ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البرازي والمصورية إذا أدخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

الضعيفة لزيرة عميق بيتك  
الحرام وبلغتني لأشبه  
مواقيت حرمك وأمنك  
أقداء بسنة خلدك واقتفاء  
على امتثال أمر رسولك  
واتباع آثار خيرتك وسلوك  
رسلك وأصفياك صلى الله  
عليهم وسلم أجمعين (سيدى)  
وقد علمت على بالتمثال  
أمرك وقادية فرضك مما لم  
أقت عليه إلا بوفية  
وعونك (اللهم) انتهى  
بعقل واحد ما أصير إليه  
انعم على مما انقطع عنى  
(اللهم) أحسن الظن  
فيك فأحسن إلى الثواب  
(اللهم) اعطني من الدنيا  
ما تنقيني به فتنتها

أي رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال باز) أي بيعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم  
 إمام صيد في يده) بجملة خالصة (لزمه إرساله وضمانه) أي ضمان قيمته (لصاحبه) أي  
 لاه مقصوب منه (ولو دفعه لصاحبه) أي ولم يرسل (يرى من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وإمام  
 ولو أحرم المقصوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهما جزاء إلا أن عطف أي ذلك مضاعف  
 قبل وصوله إلى يده وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يحل ولو أخطأه صاحبه أي المقصوب منه  
 (وهو حلال) وأدخله الحرم بغيره (القاصب) أي على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالك خلافه  
 له سائر ما علم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم مع ما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه  
 الحرم من الصيد على ما في البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية  
 فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن ذلك في يده لزمه الجزاء مطلقا والله تعالى والقصة المملوكة  
 ما نرده عليه سقطت القيمة ولم يبق جزاء إلا بإرساله كما في البحر الزاخر والله أعلم  
 (فصل في صيد الحرم) أي حرمة الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال  
 الإمام) (مقتضى الشارع) أي قوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب لا يباع  
 والذئبة والكلب العقور والحدأة رواه مسلم والثاني وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها  
 درواه أبو داود عن أبي هريرة لفظه خمس قتلن حلال في الحرم الحية والعقرب والحيدأة  
 والذئبة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أي لأجل إجماعه كالأول  
 قوله خارج (وليس عليه لأجل الحرم شيء) (لأنه داخل) أي لتدخل جزاء الحرم في جزاء الأحرام  
 وجعلها واحدة (ولو قتل حلال فعليه الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو أنف) أي شخص (صيدا)  
 أي في الحرم (أولو كاهما) كالبازي والطوطى والقرود ونحوها (فعليه قيمة لما لا يملكه مع ما لا يملك  
 الحرم قيمته غير معلم) أي لاستوائهما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال صيد  
 الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاءه (ولو أدخل  
 أي كل منهما ما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فبيعه (فقتل جام الحرم) أي مثلا (فلا شيء  
 عليه) أي لخروجه عن نصرته وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله لا يقتل) أي لا يقتل الحمام ونحوه  
 (فعليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صيد بالصيد (ولو قتل صيد بعض قوائمه في الحل وبقيته  
 في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان  
 قائما في الحل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مداد القيام على القوائم  
 في الصيد القائم يعتبر قوائمه كما في النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحل وجزء منه) أي  
 أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحل ورأسه  
 في الحرم بغيره قيمته لأن العبرة برأسه انتهى وهو موهم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس  
 كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء مطلق وقد اجتمع فيه الحل والحرم  
 فيرجح جانب الحرم احتياطا في البدائع أعني يعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها  
 وجبته أن كان جميعا انتهى وهو بظاهره كما قال في القاية يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان  
 جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في الملبوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم  
 فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على أعين متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

وتبين في جهات أهلها  
 وتجهله بلاغا إلى ما هو خير  
 لي فإنه لا حول ولا قوة إلا  
 بك (اللهم) رب الملائكة  
 المقربين ورب الأنبياء  
 والمرسلين ورب المجاهدين  
 الذين من كل فج عتيق  
 أدخلنا برحمتك في عبادك  
 الصالحين واجعل لنا أوفر  
 الحظ والنصيب في هذا  
 اليوم يا أكرم الأكرمين  
 ولا تنهني أشقي من حضر  
 يا أرحم الراحمين (اللهم)  
 اجعل خير عري آخره  
 وخير على خواتمه وخير  
 أيامي يوم لقائك (اللهم)  
 ثبتني بأهلك وأيدني  
 بنصرك وارزقني من

في الحل ضمن) اذا المعتبر في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج ظبية)  
 الظاهر أن يقيده بكونه اساملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فعليه قيمة  
 الجميع) وهل يشترط لضمان الولد تمكنه من الرد إلى الحرم ففيه تخريجان مذكوران في المحيط  
 فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الارسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم  
 المنع وإن هلك بعده ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه  
 لا يشترط فيضمن مطلقا لاثبات اليد على مسنحتي الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الظبية  
 (ثم ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا مت ولودج) أي احد (هذا الصيد في الحل) أي بعد  
 إخراجها من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كره أكله) أي والانتفاع به تنزهها  
 كما صرح به عن محمد (ولو باعه واستعان بتمته في الجزاء جاز) أي كان له ذلك قال في البدائع  
 لأن الكراهة في حق الكل خاصة ويجوز به الانتفاع المشتري كافي فاضحيان (وقيل البيع  
 باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء إن كان حال  
 التدبيرة على إعادة امنها بالرد إلى ما منها لا يقع كفارة ولا يحل بعده النعوض لها وإن كان حال العجز  
 عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدتها فلا يضمن ما يحدث من أولادها اذا ماتت وله أن  
 يصطادها وإن أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت لزمه الجزاء لأنه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا  
 الذي آدى بن الله به ويكره اصطباها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى (مختصا) ولو خرج الصيد بنفسه  
 من الحرم) أي إلى الحل (حل أخذه) لا تتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وإن أخرجه  
 أحدهم من الحرم لم يحل) وأما إن دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء  
 كان مملوكا أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرّم ولا يدخل شيء منه في الحرم حيا  
 الاوجب ارساله قال محمد في الاصل ولا خير فيما يرخص به أهل مكة من الخجل واليهاقيب وهو  
 كل ذكر أو أنثى من الفيج ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للخنفي أكله لما قالوا  
 انه لو ذبح شاة وترك التسمية عمدا انه ميتة لا يحل للخنفي تناوله فكذا هذا (ولو رمى حلال من  
 الحرم مبدأ الحل ضمن) خلافا للزفر (وكذا) أي ضمن (لورمى من الحل إلى صيد في الحرم ولورمى  
 صيدا في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول  
 أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضا وهذه المسئلة مستندة  
 من أصل أبي حنيفة لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل  
 الا في هذه المسئلة احتياط وفي وجوب الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فتخرج  
 جانب الموجب احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولو لم يكن تناوله وعلى  
 هذا ارسال الكلب (ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء  
 ولكن لا يحل أكله) أي احتياطاً وفي الكبير يحل أكله قياساً ويكره استحساناً (ولو كان  
 الرمي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما ما قطعه من الحرم) أي فاصلة (فروها السهم لاشئ  
 عليه) ولا بأس بأكله أيضاً لأن الرمي والاصابة حصلتا في الحل ومروا بالسهم في الحرم اذ لم  
 يصب الصيد لا يكون اصطباها في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازياً في الحل)  
 أي لقصده الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم فقتل صيدا) أي من صيد

فضلك ونجني من عذابك  
 (اللهم) ان ذنوبي لا تضرك  
 وان عدم رحمتك إياي  
 لا تنفعك (اللهم) اغفر لي  
 ذنوبي جميعاً وهب لي حَقَّ  
 وأرض عني خلقك وأسكني  
 الجنة وأعذني من النار  
 واجعلني من القانتين  
 برحمتك انك تسمع الدعاء  
 (اللهم) اني أدعوك في  
 مواقف الانبياء ومنزل  
 السعداء ومشاهد  
 الشهداء دعاء من أنالك  
 لرحمتك راجياً وعن وطنه  
 نالماً ولنسك مؤدياً  
 ولقرآنك قاضياً ولكتابك  
 تالماً ولك داعياً ولعالمه  
 شاكياً ولذنبه خاشعاً ولخطئه  
 مخطئاً ولرهنه

الحرم (لا شيء عليه) قال ابن الهمام لأرسله إلى صيد في الحبل وهو حلال فتجاوز إلى الحرم فنقل  
صيدا لا شيء عليه وكذا الوارد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلا شيء عليه قال ولا يشبه هذا  
الرجي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يترك الصيد ولو أرسل كتابا على ذئب في الحرم  
أو نصب له أي للذئب (شبكة فأصاب الكلب صيدا أو وقع في الشبكة صيدا فلا يبرأ عليه) لأن  
قصده قتل الذئب الذي هو حلال له فأرسله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز  
قتله في الحبل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أي الشبكة (لصيد عليه الجزاء) أي إذا صادت  
صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بجباله (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئر الماء فوقع  
فيه صيدا لانهما عليه) أي على كل من التاصب والحاظر (ولو أخذ حلال صيدا والحرم فدفعه  
إلى حلال آخر ثم دفعه الثاني إلى آخر) أي ولم يجر (فدفعه) الآخر (فعلى كل واحد) أي منهم  
(قيمة نامة) قياسا على قوم نعاموا على قتل واحد حيث من يقتض جميعهم لكن بشكل هذا بما  
قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليه ما الجزاء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال  
صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهم - ما جزاء كامل ولا أخذ أن يرجع على  
القاتل بالنعمان ولو أمسك حلال صيدا في الحبل وله فرخ من الحرم فمات (أي غاب الصيد في يده  
ومات الفرخ في محله) ضمن الفرخ لا الأمل ولو أغلق أي محرم (بأيه وفي البيت طيور) أي  
محبوسة (وسرج إلى منى) أي مثلا (فمات الطيور عطا) أي من جهة العطش أو ذات عطش  
يعنى عطاشا (فعليه الجزاء) لانه تسبب في موته (ولو أخرج صيد الحرم فأرسله في الحبل لا يبرأ من  
النعمان الآن إن به لم وصوله إلى الحرم أمنا) أي إذا أمس هذا ولودل حلال حلالا أو محرما في صيد  
الحرم فلا شيء على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساءوا ثم قال زفر عليه الجزاء وفي الحاموي  
وهو رواية عن أبي يوسف

\* (فصل في قتل الجراد) ولو قتل جرادة في الأصوام أو الحرم تصدق بشئ من طعام) أي ولو قتل  
أقوله (وقرة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي مبروط السرخسي فيه القيمة  
(ولو قتلها غلوك في أحراره ان صام يوما) أي لجرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر الجزاء وهو  
أكمل الاداء الآن الأصوام لما لم يجز أن قل من يوم (وان شابهها حتى تصير علة جرادات)  
تقوم بنصف صاع من بر (فيصوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جرأ وفاقا (ولو وطئ جرادا  
عامدا أو جاعا فعليه الجزاء) أي إذا تلف منه شئ أو هلك (الآن يكون كثيرا قد سدد الطريق  
فلا يضمن) كذا في الجوز الخ ولعل العلة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا أيضا (فأكله  
بعد ما ضمنه فلا شيء عليه لا كل) أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال  
أو محرم بخلاف الصيد (ويكره به قبل النعمان) أي فان باع جاز ويجوز غنمه في القداء ان شاء  
وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكر فاضل خان في شرح الجامع الصغير يحرم  
قطع شجرة من الحرم أو شوى يرض صيدا في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه  
الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره له بيع هذه الأشياء فان باع جاز ويملك غنمه بخلاف الصيد  
الذي قتله الحرم لانه ميتة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن ان شاء جده له في القيمة التي يؤد بها وان  
شابهه في غير هاولا مشه ترى ان ينفع بذلك من حيث التناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه

مغلقة وانفسه ظالم  
ويجبره عالمادعا من جت  
عوبه وصكرت ذنوبه  
ونسرت آماله وبقيت  
آثامه واسبات دهقه  
وانقطعت سنده دعاه من  
لا يجد لذه غافرا غيرك  
ولا لأمولة من الخيرات  
معلبا سوالك ولا لكسره  
جبرا الآن أنت يا مولاي  
دعوتك دعوة من لا يجد  
لنفسه مصلحا الآن ولا  
اضعه مقلبا سوالك ولا  
لما يتخوف من تبيرائك  
معتقا الآن أنت (الاهم)  
فتقبل دعائي وأجب بجزائك  
ندائي وقد كان من تقصيري  
وفي بين نفسي ماعات



الى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يساح للاول لانه كان صيداً في  
حقه وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الاخذ والمشترى في اباحة التداول  
كما لا يخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل) ان قتل محرّم قلة (وكذا ان القهاها) تصدق بكسرة وان كانت (أي القملة  
(انثنين أو ثلاثاً فقبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغ ما بلغ نصف صاع) كذا في البدائع  
والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قلة أطمع شيئاً وهذا يدل على  
شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في قلة كف من طعام وعن محمد بكسرة  
خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي عيون المسائل  
في قلة أطمع كسرة خبر وفي تنقيح أول ثلاث أطمع قبضة من طعام وإن كثر أطمع نصف صاع قال  
في الغاية وما في العمود والجامع الصغير يشيران إلى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو ألقى)  
أي المحرم (نوبه في الشمس أو غمد له لقصدها كلها) عليه لهما (فعليه الجزاء) وهو نصف صاع من  
حنطة إن كان القمل كثيراً على ما في المحيط (وان فعل) أي كلام من الإلقاء والقتل (غير قصد  
الهلاك فلا شيء عليه) ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتلها ولو قال) أي محرم (لحلال أذفع  
عن هذا القمل أو أمره بقتلها أو أشار إليها فقتلها) أي الحلال وكذا إذا دفع نوبه لقتل ما فيه  
ففعل (فعل) الآخر الجزاء والدلالة فيها موجبة كما في الصيد في التجديس لأن الدلالة موجبة  
في الصيد فكأن ما في حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شيء عليه) كما في البحر عن الفتاوى (ولاشئ  
على الحلال بقتله في الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة في غير بدنه بأن كانت على الأرض أو نحوها فلا  
شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم ولو لصال صيد) أي ما كوله (أو سبغ على  
الحرم) أي مطلقاً (أو على الحلال في الحرم بقتله لاشئ عليه) أي عند الأربعة وقال زفر عليه  
الجزاء وفي المحيط والمتنق أن أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء  
فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي أن تعرض شيء من صوائط الطير المحرم إن أمكن دفعه  
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وإن لم يمكن إلا بالاباح فلا شيء عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما  
يؤكل لحمه ولا يمتنع بابتدائه بخلاف السبع (ولاشئ مطلقاً) أي لا قابلاً ولا كثيراً وسواء  
في الحل والحرم محرماً وغيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحشي والعقور وغيره) لأنه  
يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كعنبه (والغراب الذي يأكل الخفيف)  
جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد ما كوله اللحم كحمار الوحش لا يعتبر ابتداءه ويضمن)  
ففي أهية المناسك ولو كان الذي ابتداءه بالاذى صيداً هو ما كوله اللحم كحمار الوحش ونحو ذلك  
يجب الجزاء يتوهم عدلان كذا ذكره الطحطاوي (ولو خلاص جاء من سنور) بكسر سين مهملة  
وتشديد نون مفتوحة أي هر (فمات لاضمان عليه) وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء  
بقتل هوام الأرض) أي حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتلها ولا اثم على فعلها  
(كالحية والعقرب والثآليل) أي الأهلية والبرية (والخنائس) جمع خنفساء دويبة سوداء  
(والجملان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل بضم وفتح دويبة معروفة (وأم حنين وصباح

ومن مظالم ما قد احدثت  
فكم من كرب نجيتني منه  
ومن هم فرجت به ومن غم  
جليته عني يا مولاي منك  
النعاء وحسن القضاء ومنى  
الحناء وطول الأمل والرجاء  
والتقصير عن أداء شكرك  
وشكر نعمتك فلم ينجيك  
بإحسان من عطايا وقضاء  
حاجتي ومستلتي وتبليغي  
سؤالي ما تعرفه من ذنوبي  
وتعلمه من تقصيري فعمد الرب  
أنت وبئس العبد أنا يا رب  
خالقني وأمرتني بنجيتني  
ورغبتني في ثواب ما أمرتني  
به ورهبتني من عقاب  
ما نهيتني عنه وسلطت علي  
عدواً فأسكنته

البلر والمثل) أي السوداء والسفراء التي تؤذى وأما ما لا تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجلاء  
 (والسلمة) بكسر السين وفتح الهمزة دابة معروفة (والقراد) ينضم السابق حلة الثدي  
 وحلة احليل القرس ودوية (والقصد) ينضم القنف والماء والذال المههله وقد تذكرت حجة  
 (والسور) أي الاهلي وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين ودوية جعه ابنان عرس  
 هكذا يجمع الذكروا لشيء على ما في القاموس (الاهلي) أي خلافا للوحشي (والعوض) مفردة  
 بهوضة وهي الساموس سميت به اضعف بينها فكانها بعض حيوان (والراغيث) جمع الرغوث  
 (والذباب) سمى به لانه كلما ذاب آب أي كلما دمع رجع (والحلم) بفتحين جمع الحلمة وهي  
 الصغيرة من القرطان أو المصضة صدة (والزبرور) أي مطاعا للعسل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع  
 وزغة وهي سام أبرص سميت به الخفتا وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة ثمرية  
 (والنق) في الماء وس البقعة المعوضة ودوية مفرطة جردا ممتعة (والصردس) قال صاحب  
 القاموس الصردس ودوية كالصردس كرهه الله وقد قدر الصردس الديك (ويحورله) أي  
 للمعمر وكذا ما في حوى الحرم (دبح الانل والبقر والعنم والدجاج والبط الهلي الذي لا يطير)  
 أي لا يقتله بأجله

• (فصل في ذبيحة الحرم) • وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (أدابع محرم) مطلقا أو حلالا  
 في الحرم صيدا) فقله حرام بلا شبهة ومع هذا (فلا ذبيحة - بيته) عندما وكذا عند مالك وأحمد  
 رضي الله عنهم - ما (لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه ذمما له (ولا لعيره من محرم وحلال) أي كما  
 هو حكم الميتة إلا حالة الضرورة (سواء اصطاده) أن تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كاه  
 وبازيه (هو) أي دابحة (أو غيره) أي غير دابحة مطلقا كما يشه بقوله (محرم أو حلال ولوى الحلال  
 أو أرسل كلبه أو باريه) ففي الحرم بالاولى (ولو) الاطهر ولو (أكل الحرم الدابحة) أي بولوا  
 غيره في أحد وصفيه (معه) أي من ذلك المدبوح (شيا) أحق عليه أو كثيرا (قبل أداء الصلوات)  
 وهو ظاهر ما حول الداخل (أو بعده) لعدم نسو رتعدا الجنابة (فعلبه قيمة ما أكل) عند أبي  
 حنيفة وقاد لاشئ عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستعفار (ولو أكل منه غير السابق) أي  
 سواء يكون محرما أو حلالا (فلا شئ عليه) أي لا كاه (سوى الاستعفار) وهذا في قولهم جميعا  
 لكن فيه تفرد بل فقال الخوافي والقاضي شارح الطحاوي والفرماني وصاحب المصنف لو أكل  
 الدابحة منه قبل أداء الصلوات لا يلزمه شئ لئلا كل بالاجماع والجزاء الواحد ينوب عنهم - ما أجابنا  
 للتد اخل بالاتفاق وفي الجوهرة قيل هو على الخلاف أيضا وقال القدروري لا ريب في هذا  
 المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جراحا آخر ويجوز أن يتد اخل لا فرق بين أن يأكل الحرم بنفسه  
 أو يطم كلبه في لروم قيمة ما أطم لانه استقع بمطوره إحرامه (ولو أكل الحلال مما دبحه في الحرم  
 بعد الصلوات) أي بعد أداء جرائه (لأن شئ عليه) أي اتفقا كما صرح به في شرح النجعة (للاكل)  
 أي سوى الاستعفاره بخلاف نفس الدابحة فإنه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلالا  
 دبحه محرما أو اصطاد محرم فذبحه حلالا فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده حلالا فذبحه محرما  
 أو بالعكس (ولو شوى محرم أيضا أو جرادا أو حليبا صيدا أو أدى جراحه) نعم أكله فلا شئ عليه  
 (لاكل) أي سوى الاستعفار (ويحورله) أي المعمر المذكور (تناول اللبن والخبز

صدري يجري مجرى - حي  
 ان انا - فاحشة شعبة في  
 وان انا - طاعة جاني لا يعزل  
 ان عقال ولا يسي ارضيت  
 ينصب لي في الشهور وان  
 ويتعرض لي في الشهور  
 والانسرف عي كبره  
 يستمر لي فاقهر سلطانه على  
 بسلطانك عليه حتى تحبسه  
 بكثرة ذكرى لك بأدور مع  
 المعصومين ولا حول ولا قوة  
 الا بك (اللهم) لا تقصدني  
 لعذابك ولا تؤخرني لشيئ  
 من التفتني ولا ي فها أنا  
 أدعو لك راغبا ونائب  
 اليك وسوى طالبا وأضع  
 لك حدي مهينا وارهبا

والجرا دمع الكراهة ويجوز لغيره) أى لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) وأما  
أنه صرح غير واحد كما صاحب الايضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صبيد  
الحرم بجعله ميتة لا يحل أكله وان أذى جزاره من غير تعرض لخلاف وذبح كفاضين أن أنه يكفر  
أكله تنزهها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما إذا ذبح الحلال صبيداً في الحرم فقال مالك  
والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره  
هو صباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجعول أى أكله الميتة الضرورة (الى الصبيد)  
أى أكل المصبيد أى الى الاصطيد لا لكل (وأما الميتة) أى الى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن  
حرمة أكل المصيد مما اختلف فيه من أنه لا يخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة  
لا سيما وهو قابل لتدارك الكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤذى الجزاء) أى بعد ذلك وهذا عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند رفر يتناول الميتة لا الصيد وفي التجنيس وقاضيان الميتة أولى  
على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذبوحاً  
إن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا  
وجد مال مسلم وصيد يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم وأهل وجهه أن الظلم  
القاصر أولى من المعتدى

\* (فصل في يجوز للحرم) أى لاجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو للحرم وذبحه)  
أى الحلال لا غيره لكنه بشرطين هما بقوله (أن لم يبدل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد  
(محرم) أى مطلقاً (ولا أمره بصبيده) أى باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالاولى فكان حقه  
أن يقدمه عليه (ولا اعانة عليه) أى بما أوتى آلة الاصطياد والذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن  
يذكره بعد قوله أن لم يبدل عليه (فان فعل شيئاً من ذلك) أى مما ذكر من المخطورات (لم يحل) وأما إذا  
اصطاده حلال لاجل محرم من غير أمر به ففي جواز أكله خلاف مالك وأما إذا اصطاد الحلال  
صبيداً أمر المحرم فحله خلاف عندنا فذكر الطحاوى تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم  
وقال القسطلورى هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوى قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذكور  
في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد الحلال  
لحرم صبيداً أمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صبيد أمره على ما في بعض النسخ  
ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة ففي الهداية والكافي أن فيها روايتين وفي شرح  
الكنز وشروطه أن لا يكون ذا أعلى الصيد وهو المختار \* (النوع السابع في أشجار الحرم) \*  
أى في حكمه (وبنائه) أى وسائر ما بنت فيه من الشوك وغيره (وهى) أى أشجاره وبنائه (أنواع)  
أى أربعة في الحكم مختلفة (الاول كل شجرة أنبتة الناس) أى حقيقة (وهو من جنس ما ينبت  
الناس) أى عادة (كالزروع) أى المزروعات (الثاني ما أنبتته الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة  
كالاراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسالك (والثالث ما بنت بنفسه وهو من جنس ما ينبت  
الناس فهذه الأنواع) أى الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والاستئصال بها (ولاجزائها) أى  
بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة بنت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أى عادة

فقبل دعائى وأصلح الناس  
من أمرى واقطع من الدنيا  
هى وحاجتى واجعل فيما  
عندك رغبتى واقلبنى منقلب  
المذكرين بجاهتهم المقبول  
دعائهم القائمة بجهنم المغفور  
ذنبهم المبرور حجهم المحطوط  
خطاياهم المحسوس بآثامهم  
الراشد أمرهم منقلب من  
لا يهوى لك أمراً ولا يباقى  
بعده ما غما ولا يركب بعده  
جهلاً ولا يحمل بعده وزراً  
منقلب من عززت بذكرك  
لسانه وطهرت من الأدناس  
يدنه واستودعت الهدى  
قلبه وشرحت بالاسلام

(كأن يجرى) يفتح غير مقيمة (فهذا محذور الموضع) أى قطع كله أو بعضه (والقطع) أى  
 إزالته (على الحرم والمطلوع مملوكا كان) أى الشجر مان يكون فى أرض مملوك لا يحذر أو يمس  
 مملوك (إلا اليابس) لعدم إطلاق الضرر والمان عليه حينئذ فانه صار مملوكا يقطع به أو يمس  
 يفتح عليه (والأدنى) بكسر هـ مصرة وسكون ذال مقيمة وكسرها مقيمة ينسب معروف يوضع على  
 سطح الدمان وفوق بناء السور يؤمن منه العدو ولوقوع استئثاره باستدعاء العباس عمه الذى مر  
 أفع عليه وسلم بقوله إلا الأدر فانه اقتضاها وقربا فقال إلا الأدر (أولو لمع شجرا) أى لم  
 (أو شجرا) أى بما يتنفسه (وهو رطب عليه يمتسه فان كان مملوكا) أى بان يمتس بنفسه  
 فى أرض مملوكه فانه أو قلعه (وله قيمتان قيمة مطلق الشرع وقيمة لاملأ) كذا ١١  
 ونسبهم المصحف ذكرى العباية أنه على قوله ما زاد ابن الهمام وأما على قول أى حبة فمقد  
 ينمو ولأنه لا يمتدحى عند تلك أرض الحرم بل هى سوانب عده ثم وجوب الجرمين إذا لم يكن  
 الضرر مملوكا لم يطعم ولا يابى فانه ان كان مملوكا عليه قيمة واحدة لمحق الشرع وان كان يابسا  
 وعليه قيمة المالكة ولا شئ عليه لمحق الشرع وان كان اليابس مملوكا أو غير مملوك لا يحذر ولا يمس  
 عليه إذا ما (ولو انقلعت شجرة) أى يابسة فى الحرم (ان كانت عروقةها لا تقسم) أى يابسا يقطعها  
 أى يقطع عروقه كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها (بجرم قيمته ثم عرسها  
 أى مكانها) قيمته ثم قلعه أو أياها فلا شئ عليه (لماسق من الإشارة إليه) (ولو حش الحشيش  
 أى حشيش الحرم) (فان خرج سكاره مثله سقط الدمان والا) أى بان لم يمس مكانه مثله بل احذر  
 دون الأول (لا) أى لا يسقط الدمان بل كان عليه ما قصر وان جعلا أصله ١٠  
 (شجره أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم) هى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم (أد  
 وأغصانها فى الحل) (هى من شجر الحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الانسان والأغصان فى مرمى  
 الأركان فالأد على الأصل عند ذوى الاعتبار (ولو كان بعض أصلها فى الحل وبعضه فى الحرم  
 هى من شجر الحرم) احتياط الجلب الحرم (ويجوز قطع الأدر رطبا ويابسا) كما سمع ١٢  
 (وأخذ الكفاة) ففتح فكون فهو مربة بات معروف فيه دواء للعين فى حديث صحيح الكفاة  
 المر وماؤها شفاء للعين وزينى رواية والمن من الجلدة (وما جفت) بتشديد الفاء أى يابس (م  
 الشجر والحشيش) كما سبق حكمه بما فى نسخ الأصل وما جفى الله حريم وكسرتوب وقطع بأد  
 ما اجتنب من الحرم والنرم منه (أو أكسر) أى انقطع أو انقطع منه سابعير فعل آدمى بكلمة  
 (ولا ضمان فيه) ويحمل الاستناعه (ويحرم قطع الشوك والوصح) وهو نوع من الشوك (أو  
 ضمان فيه) على ما ذكره عرب جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفيرة للعين) بفتح الحاء لا يصير للعين  
 (أو للوصح) أى ليتوضأ من ماءها (أو ضرب) عطف على حفر أى بنى (الفسطاط) وهو  
 (أو أوقد ناراً أو مشى هو ودابته فقطع به) أى سبب مما ذكر (شئ من الحشيش) أن وذهب به  
 نزهة أرض الحرم (ولا شئ عليه) أى فى الجميع ولعل العله فيه ان الضرورات تسبج المحذوراً  
 (ولا يجوز اقتطاع المساول من أركان الحرم) وسائر أجزائه إذا كان أخضر (لأنه يؤذى إلى  
 ارتكاب الحرم والمساول بدلات الأركان ما تنحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان به إذا سكر  
 لا يضر بالشجر) على ما صرح به فى البحر الرارح (ولا يجوز رعى الحشيش) أى حشيش الحرم

مدره رافرتن بعقول قبل  
 الممات جنبه وأعشيت  
 عن الماتم نسر واستعاب  
 فى سبيلك تشبه وقد أصبحت  
 فى قسائم من خبر الأيام  
 أسألت أن لا تجبه لى شئ خلقك  
 المذنب عندك ولا أحجب  
 الرأى بينك ولا أحرم  
 إلا ما بينك ولا أخس  
 الما قلب من الأدلة مولاي  
 وأما مع مة صيتى راح فلا  
 تحمل بنى وبين ما رجوت  
 وارديدى ملائى بحبر منك  
 يا سيدي (اللهم) لولا ما آمله  
 من عقول الذى يسع كل شئ  
 لا أقبت بنفسى إلى التهلكة

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والثاقبي لا بأس به (ولو ارتعت دابته  
حالة المشي) وكذا حالة الوقوف اذ لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لوقوع رعيه من غير اختياره وهذا  
ما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالقطوع) وكذا احكم المقتوع (من نبات الحرم  
وان أدى قيمته) أي سابقا (وان باعه) أي بعد القلع والقطع (جاز ذكره ويتصدق بتممه) وقيل  
لا بأس بصرفه في حوائجه (وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لا بأس  
لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره له لان  
تناوله بعد انقطاع النماء له (وحكم الحلال والمحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم  
واحد وكذا على القارن فيما جزاء واحد) لان السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (والله سبحانه  
وتهالي أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه احكم

• (باب في جزاء الجنایات وكذا ارتباها) •

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم ان الكفارات  
كلها واجبة على التراخي) وانما القصور بالمسارعة الى الطاعة والمسايرة الى اسقاط الكفارة  
أفضل لان في تأخير العبادات آفات (واذا قبل عجلها بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرعوا بقضائها  
قبل الموت) فلا يأنم بالتأخير (أي بتأخير أداء الكفارة) عن أول وقت الامكان (أي ابتداء  
زمان القدرة عليها) (ويكون) أي المكفر (مؤذيا لا قاضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره  
لمسبق من ان أمره ليس محمولا على فوره (وانما يتصدق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه  
قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على اطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره (ولذا أبدل عن قوله  
في آخر عمره بقوله) (في وقت يغلب على ظنه أنه لم يؤد له فئات) أي وقته أو أدائه (فان لم يؤد فيه)  
في ذلك الوقت (فئات) أي عقبه (أثم) أي بتأخير حتمه ثم (ويجب عليه الوصية بالاداء) أي بأداء  
الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيرهم (ولم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة  
جاز) ويرجى نجائه (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو اعطاء  
الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي مسارعة للغيرات

• (فصل في شرائط وجوب الكفارة فقه الاسلام) فلا تجب على كافر لانه ليس من أهل  
الكفارة الموجبة للقربة والمقتضية لمحو السيئة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون)  
أي لا على أنفسهم (ولا على وليهما) في جميع الاحوال (الا اذا جن بعد الاحرام) أي بعد النية  
والتلبية (ثم أغلق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الاحرام) أي من المحظورات  
لكن باسقاط الآثام (ولا على كافر) لمسبق وكان الاولى ان يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا  
لمساقى الاصل بحسب ألف والنشر المرتب (وأما الحرقة فليست بشرط) أي لانما يوجب الصيام  
ولا فيما يقتضي الاطعام لكن فرق بينهما في وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم في الجمال)  
أي قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد  
العتق) فيكون وجوبه موقوفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من  
غير اعتبار نصاب ولا حولان حول (وهو أن يكون في ما كفه فضل مال على كفايته) أي زيادة  
على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له ولما يجب عليه مؤنته ويكون فاضلا عن دينه وما لا بد له من

ولو أن عبد استطاع الهرب  
من سيده لكانت أعتق  
بالهرب لا بنفسه في هرب  
ولا يعزب عنك مثقال ذرة  
وها أنا عبدك ابن عبدك  
واقب بين يديك فأرحم هذه  
النفس الجزوع والقلب  
الهلول الذي لا يستطاع أن  
يسمع صوت رعدك فكيف  
عذابك والذي لا يقوى على  
حرفك فكيف بحر نارك  
(اللهم) ان عذابي لا يزيد  
في ملكك مثقال ذرة (اللهم)  
يسالك الصبر الملك العظيم  
وسلطانك أكبر من أن يزيد  
فيه طاعة المطيعين

محمود سلكه لخدمته (بوتذبه العامام أو الدم أو لم يكن) الأولى أو لا يكون أي أو هو أن لا يكون  
(له أصل مال) أي زائد عن احتياج حال (ولكن في ملكه) أي موجود (عنه) الراجب عليه من  
طعام أردم صالح لتكثيره) أو لتكثير تلك الجناية (فإذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أداءه)  
أي من غير استئصال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء احتج باليه في المستقبل أو لا (والغنى  
في المقدرة وقت الأداء لا وقت الوجوب) وما يتقرر عليه مما ظهر جذا لا يحتاج إلى بيان أبداً  
(وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليه ما الجراء بارتكاب المظهورات) أي ولو كان الائم مرورا  
على ما في دعاهما المحدثين لعدم اختياره ما في تلك الحال (فلو أنقلب النائم على صيد فقتله) أو على  
طيب فتلطخ به أو قطن في ثوب من غير شعوره وأمثال ذلك (فعلية الجزاء) أي بحسب ما هو  
كذا في الخطأ (وكذلك المعنى عليه) أي حكمه حكم النائم لا حكم المجهنون والفرق بينهما  
أن المجهنون مطلوب القتل فلا يكون مكلفا والمعنى عليه معطوب العقل فلا يصح عن دائرة  
الكفا وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى في وجوب الجراء الرجل والمرأة)  
أي إذا كانت الجناية نعمة ما ولا يختص بأحدهما (والعامد والسامى) إلا أن الشريك يمسأ  
في الائم وعدمه (والسالمى والسامى) عطف تفسير لما قبله والفرق بينه وبين السامى أن السالمى  
يتركز أهل المظهور ولا يقصد فعل المحدث وراكبه يقع الأمر على خلاف قصده بخلاف السامى  
فإنه يمسى المسمى عنه ويقصد فعله وبه ما هو مطابق فعله مقصده (والطائع) أي الذي طوعه  
واختياره (والمكره) بفتح الراء أي من أجبر على فعله من غير رضاء (والمبتدى) أي السائل  
ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذي يعود ثانية في ارتكاب تلك المعصية حيث  
يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفي المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف في قتل  
العمد بحدسه حيث قالوا إن العائد فيه لا يشبه الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية  
أو الآخروية لظاهر قوله تعالى ومن عاد فنتقم الله منه (والطامح والمعتق) أي مذرأته ما  
أو مكرها (والمعدور وغيره) والفرق بينهما في الائم وعدمه وقسم الدم وعدمه في بعض الكفارات  
(والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصالح والسكران) وأما عليه أمه سكره أن نشأته  
الاعتدلى به (والسبق والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أي ويستوى  
فعله نفسه على اطلاع (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أي ما وجب كفارة  
(أو طيبه أو لقي رأسه) أي قبل حلول إجرامه (وهو نائم أو لا فعلى المفعول الجراء سواء كان)  
أي فعل السامى (أمره) أي بأمر المفعول به ورضاه (أو لا)  
(فصل في جراء أشجار الحرم ونباته) وهو أعم من الأشجار لعله وإن كان مغاير المعروف فالأشجار  
الشجر له ساق بخلاف النبات ولا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أي بقطعه أو قلعها أو رعيته  
(فعليه قيمته) أي بتسجيل ثأني صفته (كبيراً كان الشجر أو صغيراً) وكذا يستوى إن يكون  
القاطع محرماً أو حلالاً حتى على القصار فيه جراء واحد (فيشتري بها) أي بقيمتها (طعاماً) من  
الحبوب التي يؤكل منها (بتصدق به على الفقراء) أي فقراء الحرم وغيره (كل فقير نصف صاع  
من بئر) بصم موحدة وتشديد براء أي حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (إن كثرت) أي  
الطعام (وإن كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى اثنين واحد واحد)

أو يصدقه... فإرحمني برحمتك (اللهم) وقد  
دعوتك بالدعاء الذي علقته  
ولا تحرمني الرجاء الذي  
عزقي به (اللهم) ما عافيتني  
عما أحب فأجبه لي عونا  
على ما أحب واجعله لي خيراً  
(اللهم) خبني إلى طاعتك  
والعمل بها كما أحببتني إلى  
أولئك حتى يروى نوابها  
(اللهم) يفض إلى معصيتك  
والعمل بها كما أحببتني إلى  
أهلها حتى يروى عقابها  
(اللهم) انك حديثي إلى  
السلام فلا تنزعني مني حتى  
تقضي البك وأما عليه  
واصرفني عن وقتي هذا  
من فضلي الجوانح

الشيء ترى بالقيمة سديا وتصدق بلحمه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لسان الأولى ولذا قال (ولو  
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح  
مثل قيمة الشجر فيما أدى الواجب بالاراقة فلو سرق بعد الذبح لاشئ عليه) اعلم ان في الهدى  
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأذى بجوزد الاراقة بل لا بد من التصديق بلحمه وفي رواية  
يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجوز به عن التوبة وكذا  
لو سرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه لانه للاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز  
فيه الهدى فمكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب الجمع  
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيما أدى  
الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وان شاء تصديق بالقيمة) ثم  
اذا أدى قيمته ما كرهه الاتفاق به وان باعه جاز وبكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز  
بهمه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند ثلثه الثلاثة وعن زفر رويان

\* (فصل في جزاء صيد الحرم) \* (اذا قتل صيده) أي محرم أو حلال (فعليه قيمته فان بلغت هديا)  
أي ان وصلت قيمة الصيد ما يشتري به هديا يختير بين أشياء كما قال (اشترأ بها) أي اشترى الهدى  
بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى بها طعاما) أي من براوشعير  
(تصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن  
تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الاصح مما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون  
مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (ولا يجوز للحلال) أي  
لغيره (ويجوز للحرم) ففي شرح القدوري أن الاطعام يجوز في صيد الحرم ولا يجوز الصوم  
عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجوز وفي المختلف لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب الجمع  
ويجوز أن يكون في الصوم عن زفر رويان فقتل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم  
فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدى بخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر  
الجمع بينهما وجب اعتبار اقواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة  
وبه صرح في شرح القدوري فقال أما الحرم اذا قتل في الحرم فانه يتأذى كفارته بالصوم وفي  
شرح الكنز يلزمه جزاء آن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام  
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى  
ولا يخفى أن الجمع بينهما مما يمكن به دجرائمها وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى  
ان حرمة الحرم أهم حيث يشهل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم  
الأن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه  
جزآن

\* (فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكييفية ووجوبه) \*  
(اذا قتل الحرم صيده فعليه قيمته بقومه ذوا عدل) أي على الاصح (لهم ما صار به قيمة الصيد)  
الأولى بقيمة الصيد بانفس الجنس الشامل للقتل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان  
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أوفي أقرب منه) ان من

وهب لي ما سالتك وحقق  
رجائي فيما تنبت (اللهم)  
اهدنا يا الهدي واعصنا  
بالتقوى واغفر لنا في الآخرة  
والأولى ربنا آتينا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة  
وقنا عذاب النار يا من لا يشغله  
سمع عن سمع ولا تشغله عليه  
الاصوات يا من لا تغلظه  
المسائل ولا تختلف عليه  
اللغات يا من لا يبرمه الحاح  
المحن ولا نهجزه مسئلة  
السائلين أذقنا برد عقوبتك  
يا أرحم الراحمين (اللهم) صل  
على محمد وعلى آل محمد وسلم  
وبارك على محمد وعلى آل محمد



العمران اليه) أي الى المثل وتكون من صفة المكان كما ينسب بقوله (الذي يباح فيه السيد  
 ويعتبر الرمان الذي أصابه) أي السيد (فيه) على الاصح لاختلاف الشيعة باختلاف الرمان  
 كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط لتقويم عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) أي  
 نسبة عرب جماعة الى الحنفية واهله له التهمة (وقيل الواحد يكتفي) أي يكتفي بقول الواحد  
 من غير أن يكون هو الجاني لكن المتي أسوط وهو الاطهر (وسواء كان السيد بماله نظير  
 كالعامة نظير العبد والجار الوحي شدة القدر والطى كالعظم) أو كان بماله ليس له تسليم كالعامة  
 وقد انعدم جعله نظير الشافعي شرم اعاءا لا بد من النسبة الصورية في الجمل وفي المسئلة  
 خلاى محمدا والشاذلي ومن تبعهما حيث لا يجب النظر فيما له نظير من النعم ولا يترجم الى  
 العامة منه وفي الجار الوحي بقرة وفي الطي والصبيغ شاة وفي الاربع عسان وفي البر بوع  
 جهر ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فواء كات قيمة نظيره مثل قيمته أو أمر  
 أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر الا اذا كانت قيمة مساوية لقيمة المقتول وان لم يكن  
 للسيد نظير كالجنام والعصفور وسائر الطيور وفيه القيمة بالاتفاق يشاء (ثم ان بلغت قيمة هديا  
 فالقاتل بالخيار) وقيل الخيار الى الحكيم (بين الطعام) أي اطعامه (والصيام والهدي وان  
 لم تبلغ عن هدي وهو مخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى) أي اعطاه (فان بلغت القيمة  
 أي قيمة السيد) بدنة أو بقرة (وكان حقه ان يقول أو شاة راع له ليا كرها لظهور أمرها) (ان شاء  
 اشتراها) أي بدنه أو بقرة (بقية الهدي) اذا بلغت أحدهما فصر البدنة أو دمع البقرة (أو اشترى  
 بها) أي بقيه أحدهما (سبع شياه الا ان اشترى البدنة) وهي الابل والبقرة كل الاولي ان  
 يقول الا ان البدنة الواحدة (أفضل من الاعمام) أي الشياه المدة فأن القصة له المكسبة  
 أعلى من الريادة المكسبة (وان فصل شيء من العيمة) أي بعد ان اشترى بيعه ببدنة أو بقرة أو شاة  
 (ان شاء اشترى به) أي بما فصل من القيمة (هديا أو صام) أي هديا (فان شاء صر) أي  
 الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من ثروا صاع من شعير وحب  
 ذلك (وما فصل) أي وأعطى ما فصل من اعطاه كل مسكين (ان كان أقل منه) أي من نصف صاع  
 (الفقير) أي مسكين آخر وفي التعبير بالفقير ونارة بالأكبر أخرى اشارة بأن لا فرق بينهم في العطاة  
 (وان تصام عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أي وكذا عن الداصل منه (ان مل) أي وان  
 حل من نصف صاع فيه صوم يوما كاملا لعدم تصوره تحري الصوم في أقل من اليوم (كأن السيد  
 الصبر الذي لا تبلغ قيمته هديا) فانه مخير بين الاطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى الا ما يجوز  
 في الأصحية) من السن وهذا قول أبي حنيفة خلافا لمحمد حيث حوز عار العظم من الثمان  
 وهو الاثنى من أولاد العظم مائة سنة أشهر ومن الحقرة وهي من أولاد الثمان مائة أشهر أشهر  
 وعن أبي يوسف وايمان والاصح من روايته كرواية عن أبي حنيفة من ان يجوز له ما راع على  
 وجه الاطعام وفي الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الاعماها واجهلا كعمره بالاطعام أو الصوم  
 لا بالهدى ثم قال كما ذكر المذهب ولا يتصور التكفير بالهدى الا أن تبلغ قيمته جدها عظيم ليس  
 الضأن أو نسياس غيره) ثم قال وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بكفر بالهدى وان لم  
 يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجمل) (نسخ جيم

وشمع اللهم لك الدارين  
 محمد وآل محمد وأحس  
 عرافا محمد وآل محمد  
 ونسبنا من كل مو  
 أترحت مع محمد وآل محمد  
 يحرم محمد وآل محمد صلى  
 الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد  
 الجمع لأجلي ولا لشوم ذنوبي  
 بل ارحمني وتجاوز عني بركة  
 من حرمه من أولادك  
 وأبناك (اللهم) لا تجعل  
 هذا آخر عهدى من هذا  
 الماروف العظيم وارزقنا  
 الرجوع اليه مرات كثيرة  
 باطمان العميم واجعلني فيه  
 مقبلا مرحوما مستجاب  
 الدعاء فاقربا لقبول والوصول

وسكون فاه (والعناق) بفتح عين مهمله (والجل) بفتح جيم الجذع من أولاد الضأن فسادونه  
 (الأعلى وجسه الاطعام) على خلاف ما سبق (بأن يعطى كل فقير من اللحم ما يساوي قيمة نصف  
 صاع من بر ويحوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة  
 في الأماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافاً لغيرنا (وبسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشئ عليه)  
 لأن المقصود هو الإراقة (وان اختار الطعام للكفر واسترا بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى  
 كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز  
 أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كجاء الأصح في صدقة الفطر (الآن بفضل) أى من  
 الصاعين الواجب (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه مسكين واحد)  
 لأن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى  
 الزائد (تطوع وعليه أن يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة في الهدى (واذا فضل أقل منه) أى  
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً وأطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً  
 (وتجوز الإباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الخلق كالمسيكين (وان اختار الصيام  
 يقوم الصيد) أى الصيد المتناول (طعاماً يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى  
 مكان طعام كل مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بأن قتل  
 عصفوراً) وهو طائر مشهور (أو بربع عافاً ما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من  
 نصف صاع (وما أن يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوماً وله أن يجتار الصوم مع القدرة على  
 الهدى والطعام) خلافاً لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء الصيد واحد بان  
 بلغت قيمته هدياً) أى متعددة (فدبح هدياً وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت  
 قيمته هدين كان له الخيار أن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى  
 بالآخر أى الكفارات شيئاً أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح المجموع

• (فصل) • ثم لا يخفى أن الصيد ما أن يكون مأكول اللحم) كالطير وحمار الوحش والحمام  
 (أو غيره) أى غيراً كالأصنام والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد  
 (الأول) أى ما كولا فيجب قيمته بالغة ما بلغت هدياً أو أكثر وان كان) أى الصيد (الثاني)  
 أى غيراً كالأصنام (فوجب قيمته أيضاً غيراته لا يجاوزهما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلًا  
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ دماً بل يتقصر من ذلك وقال زفر يجب قيمته  
 بالغة ما بلغت كما في ما كول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (فأرنا عليه جزاءً) أى  
 عندنا (لا يجاوز دمين) وأما أن قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

• (فصل) • ولو قتل) أى محرم (صيداً مملوكاً معلماً) بفتح اللام المشددة (كالبارى والشاهين  
 والصقور والحمام الذي يجي من المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الأصناف) أى  
 أنواع الطيور (التي تتخذ لترقه) أى لتسم بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعليه قيمتان قيمته  
 معلماً بالغة ما بلغت لما له وقيمته غير معلماً لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق  
 الشرع) وأما زيادتهما الحسن في ذات الصيد فغيره (أى في حق الشرع أيضاً في رواية) كالحمام  
 المطوق (بفتح الواو المشددة والصوت) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن الملقح) أى

والتجاوز والغفران والرزق  
 الحلال الواسع وبارك  
 في جميع أموري وما أرجع  
 إليه من أهلي ومالي  
 وأولادي (اللهم) صل على  
 محمد وعلى آل محمد  
 وأزواجه وذريته وبارك  
 وسلم (اللهم) سلم لي ديني  
 ومن علي بطاعتك  
 وصبر ضاقت وتك ما لا  
 ينبغي (اللهم) ان العشيبة  
 من عشايا صنعك واحداً أيام  
 زلتك فيم تقضى اللهم من  
 الحوائج لمن قصده لا تترك  
 في قصده منها شيئاً فكل  
 إنسان فيها يدعى وكل خير  
 فيها من عندك يرتجى  
 أتمت الضوا من الفج

الجامع بن حسن الصورة وملاحة السيرة (وكل يقوم الصيد حياً أو مذبوخاً لما في حق  
المالك يقوم حياً وأما في حق الشرع فعناية بعضهم تفهم انه يقوم حياً وصريح في المحيط بأنه  
يقوم حياً) قال السمرقندي في شرح النقاية اذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية للقيمة الصيد حيا  
يجوز ان انتقصت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما نقص بالذبح  
كما في المحيط وفي خزائن الاكل ولا عبرة في الجامع الى تعالى السفهاء في قيمتها لا تقوم على الحرم  
الاعلى اللحم أو قيمة القراخ التي تؤكل انتهى فتأمل

• (فصل في جوار اللبس والتغطية) \* أي المحطورين (والتطيب والحلق وقلم الاظفار) أي على  
اطلاقها (اذا فعل شيئا من ذلك) أي عماد كمن الاشياء المحطورة (على وجه السكال) أي عما  
يوجب جناية كاملة بان لم يوما أو يطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (فان كان) أي قوله (يعسر)  
عذر فعليه الدم عينا) أي حتما عينا وبر ما مينا (لا يجوز عيه غيره) أي بدلا اسلا (وان كان)  
أي صدوره عنه (يعذر) أي معتبرا شرعا (فهو مخير بين الدم والطعام والصيام) أي بتفصيل يأتي  
فيها من الاحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا فادار على الدم أو الطعام (فان اختار الطعام) أي  
اعطاه أو اطعمه أو تغلبه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو  
أصل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالمطارة (أو دقيقه أو صاعا من تمر أو شعير)  
وسويق كل ودقيقه بحسب أصنافه وفي الهداية الاولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر  
والقيمة معاً ان يؤدى نصف صاع من دقيق البرمة لا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزبد  
فقال النصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكرى السكالي ان اداء القيمة  
أفضل وعليه الفتوى لانه ادفع الحاجة الفقير وقيل المصوص عليه أفضل لانه أن يعد عن الخلاف  
فهو وأحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوباً واحداً عنه فان أصاب  
كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جازوا الاول (ويجوز فيه التخليك) أي تغليك المصوص  
عليه بالاعطاء والتسليم بخلاف وكذا عليك قيمة المصوص عليه عندنا لكن لا يجوز اداء  
المصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فلا تجزئ الحنطة عن  
الحملة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عن الباقية حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع  
من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع  
عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والإباحة) أي وتجوز فيه الإباحة أيضاً بالوضع والتمتع وبعض  
للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافاً للحمود وعن أبي حنيفة روايتان والأصح انه مع الاول لكن جدا  
الخلاف في كفارة الخلق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الإباحة بلا  
خلاف (وان أراد أن يطعم طعام الإباحة يصنع لهم طعاماً) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم  
منه) بان لا يكون هناك مانع وجازع عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أي مرتين من الاكل  
(مشبعتين غداً وعشاءً) بدل من أكلتين أو عطف بيان لهما لانه يجوز كونهم ماسحوراً وعشاءً  
أو غداً من وعشاء من لكن الاول أولى فان غداهم لا غداً وعشاءهم فقط لا يجوز به لكن ان غداهم  
وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جازو المستحب أن يكون مأدوماً وفي الهداية لابتداء من الايام  
في خبر الشهير وفي المصنف غير البر لا يجوز الايام وفي البدائع يستوى كون الطعام مأدوماً أو غير

العميق وحامت الهايع  
من شعب المضيق أبرزت  
لأن وجوهها المصونة ومنك  
كانت الممونة صابرة على  
افح السمائم ورد ليل  
التهائم يرجوكم لا لاخلف  
له من وعدك ولا من لاله  
من عظيم رلك فيا منبلا من  
شائيله ويامع ينان شاه  
فضله ويا ملكتاني عظمته  
ارحم صوت حزين يخفى  
ما سترت عنه من خلقك لئ  
مددت يدي داعيا لظالمها  
كفيتني ساهبا نعمتك  
تظاها على عبد العفلة  
وكيف آيس منها عند  
الرجفة لا يرال رجائي فيك  
عند

مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبرا بلا ادم أجزأه وكذا لو أطمع خبز الشعير أو سويقا أو قرا لان ذلك قديم كل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا الجزأه وان لم يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع ولو كان أحدهم شبعان قبل لا يجوز زواله مال شمس الأئمة الخلواني والله سبحانه اعلم (وان اختار الصيام فعليه صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى للمساواة الى الكفارة والمساواة الى الطاعة ولخافة الفوت بالنقر أو الموت (ويجوز) أي صومه ولو تم قرا وان لم يفعل شيئا منها أي من الافعال المحظورة المذكورة (على وجه الكمال) بان لبس أقل من يوم أو تطيب قليلا ونحو ذلك (فعليه) أي لكل جنابة ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حتما (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أي فعله ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وان كان) أي صدوره عنه (بعذر فهو بخير بين الصدقة) أي المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدي فان أهدي فيجوز بالاولى اذا قدمه على ستة مساكين وأصاب كلا منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره

\*(فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها)\* اعلم انه حينما أطلق الدم أي في عبارات القوم من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الافى موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يحل في أوانه (فانه يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنباً أو حائضاً أو نكساً فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجحه وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجماع قبل ادراكها من طواف العمرة ولا اداء طوافها بالاوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء (أما شرائط جواز الدماء) فخمسة عشر شرطا (فالاول منها) أي من الشرائط (ان يكون الهدي ثلثيا) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذا من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة على ما في المجموع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيما) أي في الاستحسان وتفسيره انه لو خلط بالثني اشتبه على الناظر انه منها وما اذا كان صغيرا الجذع فلا يجوز له الا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني ان يكون) أي الهدي (سالم من العيوب) أي المعتبرة في الاخصية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي في أصل الخلقة لا اذن لها ونزل ابن جماعة عن اصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والانف والالية كلها أو أكثرها ولا التي يتسضرعها ولا الذاهبة ضوء احدى عينيها ولا المحفأة التي لا يحلها والعرجاء التي يمنع عرجها من مشيها ولا المريضة التي لا تعتلف ولا التي لا استئمان لها الا اذا كانت تعتلف على الاصح ولا التي لا يستطيع ان ترضع فصليها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنم أطولا أو من قبل وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنم كى وكذا البجرباء اذا كانت سمينة وكذا الخولاء وكذا البجاء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثامك وان كنت لأصل اليك الابن فاسألك الصلاح في الولد والامن في البلد وعافني من الحسد والذهار والكبد (اللهم) لك على حقوقي فمصدق بهما على وعلى تبعات ففهمها على (اللهم) ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان ترك الاستغفار مع معرفتي سعة مغفرتك لحجز (اللهم) لكم تجيب الي بعمك وأنت غني غني وكم أنقص اليك بمعصيتك واناني قبضة قدرتك مقتدري كل لحظة الى رحمتك يا من اذا وعد وفى واذا أوعد عفا (اللهم) ارض عنى فان لم ترض عنى فاعف عنى فقد بدعتك والمولى وهو غير راض

وقال ابن جماعة مذهب ائمة اربعة ان تجوزى الشرفاء وهي التي شقت اذنهم والمطرفا وهي التي  
 خرفت اذنهم والمطرفا وهي المسجورة الاذن من كنى أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) بانهفاق  
 سواء وجب شكر او جبر اسوى الهدي الذي عطي في الطريق كما سيأتي بيانه (والرابع  
 ناخرو عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقيق في كناية اليمين قبل الحنث خلافا للثاني  
 (والخامس ان يكرن من الذم) المذكورة من الشاة والبقر والبقر فلا يجوز نحو الدجاجة  
 خلافا لما يرويه العامة (والسادس الذبح فلو صدق به حيال يمين) نعم لو اعطاه ووكاه بذبحه  
 وأكله جاز (والسابع التصديق به على فقير فلو اعطاه) أى المتصدق لحم هديه (انفى لم يجز)  
 بخلاف التقير فانه اذا أخذ ووجهه لعنى او باعه اياه جاز لما في حديث بريرة فلو تصدق احد على  
 فقير طعاما او دما او اراد الفقير ان يطعم غيره ما اخذه سواء كان ذلك الفقير هو المولى او ابنه  
 او غنيا آخر يجوز على سبيل التملك لتبدل الملك فتبدل الملك كتبدل العين ولا يجوز على سبيل  
 الاباحة لعدم تبدل الملك لانه باءا على ملك الفقير فلا يجوز ثم انفى من له ما تادهم فاختلعت  
 مسكنه وما لادمنه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حر له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام  
 العنى عليك او اباحته واما ابن السبيل المقطوع عن ماله وكذا ما كان له وعليه مدين يطالب من  
 جهة العباد يجوز اطعامه عليك او اباحته (والثامن عدم الاستمالة لو استلمك بنفسه بعد  
 الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان وجهه لعنى أو اتلفه او ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته  
 للفقراء فيه تصديق بما علمهم بان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه  
 التصديق به فانه لا يضمن شيئا كما ينفى بقوله (الافى هدى القران والمذمة) أى التمتع (والتطوع  
 فانه لا يجب) أى على مستهلك (فمن اشئ) أى من الضمان لابطاله ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح  
 (بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) أى الضمان (ولا شئ عليه) أى في النوعين السابقين  
 اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في النوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب  
 شكر او جبر اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه في النوعين الا فيما لا يجوز له اكله  
 ويجب التصديق به فعليه التصديق بنفسه على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شيء من  
 لحوم الهدايا فان باع شيئا واعطى الجزا واجر منه فعليه ان يتصدق بقيمته وقال الضرابلسي  
 ولا يعطى اجرة الجزا منها فان اعطى صار الكل له لانه اذا شرط اعطاه منه يتي شريكه فيها  
 فلا يجوز الكل لقصد العدم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه  
 من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه (والنازع عدم اشتراك من يريد غير اقربه فيما  
 يتصور الاشتراك كالدنة) من الابل والبقر بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما يوجب انواعا  
 من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من خبطة  
 أو صاع من غيرها (فلو اشتركت سبعة في بدنة) جاز عند الاثمة الاربعة بشرط قصد القرية من جميع  
 السبعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التقرب في الجملة ولو كان  
 اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) أى لنفسه او لغيره  
 (لم يسقط عن احدهم) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احد الشركاء ليس من اهل القرية  
 كما كان ثم اعلم ان لكل من وجب عليه دم من الماسك جاز ان يشاركه ست نفر قد وجب للماء

(اللهم) انى أعوذ بك من  
 الفقر الالبك وأعوذ بك  
 من العنى الالبك اجعلنا  
 من يتصدق بتوفيقك  
 وامتناعك على ملة الاسلام  
 واحترقا في زمرة سيد  
 الانام عليه أفضل الصلاة  
 والسلام برحمتك يا ارحم  
 الراحمين (اللهم) تورك  
 اخذ بنا وبفضلك استقمنا  
 وفي كنفك أصبحنا وأمسنا  
 أنت الاول فلا شئ بعدك  
 نعوذ بك من القاس  
 والسكل ومن عذاب القبر  
 ومن قسوة النفس والفقر  
 (اللهم) نهيئنا لكرك في  
 أوقات الفضلات واستمعنا  
 في طاعتك في أيام

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وقمع واحصار وحرامه يد ونحو ذلك واتحاد الجنس  
افضل وان اشترى جزوا او بقرة لثمة مثلاً ثم اشترك في استة معد بعد ما أوجبها لنفسه خاصة  
لا يجوز لانه لما أوجبها صار الكل واجباً عليه وليس له ان يبيع مما أوجب به هدياً فان فعل فعله  
لم يتصدق بثمته لكن ان نوى عند الشراء ان يشرك فيها ستة نفراً جازاً انه والافضل ان يكون  
ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقيم وای الشركاء فخرها في مكانه وزمانه أجزأ الكل  
ثم يقتسم اللحم بالوزن فلو اقتسموا جراً فالجوز الا اذا كان مع شيء من الاكارع والجلاد اعتباراً  
بالبيع على ما في شرح الجمع (والعاشران يكون الذبح) اي وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه  
(أو بعده) أي بعده مضى يوم النحر (في هدي المنعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدي بأيام  
النحر الا هدي المنعة والقران بالاجاع فلا يسهق ولو ذبح قبلها خلافا لما بعدهما وذهب القدوري  
الى ان هدي التطوع يختص بأيام النحر أيضاً والجهرور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل  
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر أفضل اجاعاً وأما هدي الاخصار فلا  
يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافاً لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان أبا يوسف  
مع أبي حنيفة وأهل عصره وروايتان (والحادى عشر النية) أي بان يقصد به عن الكفارة وان  
تكون النية مقارنة لفعل التكثير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان  
يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أي من الفقراء والمساكين ولومن مساكين غير الحرم  
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أي تصدقه (لو تصدق به على أصله) أي من أبيه وجده وأمه  
وجده ولو علوا (أو فرعه) أي من ابنه وبنته وأولادها وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم تعليمها  
واباحه ولو أطعم أخاه أو أخته جازاً اذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنياً على ظن انه اجنبى او فقير  
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف لا يجوز (او يملوكه) أي من قن  
او مدبر ونحوه الامكانه (او هاشمى) على الاصح وقبل يجوز في زمان قال الطحاوى وبه نأخذ  
(او زوجته) أي امرأة المتصدق (او زوجها) أي زوج المتصدقة (ويجوز) أي تصدقه (على  
الذمي) أي اذا كان فقيراً من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا النذر  
والتطوع ودم المنعة (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربي ولو مستأمناً  
والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكفاي) والظاهر انه يكون مقيداً بان لا يكون  
مشركاً بالله يعيسى او عذير وقد سمي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعي  
المذهب وتركه عمد الا يجوز (والخامس عشر الملك) أي الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاه لغيره  
فأجازه وضمنه فذلك حجة لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) أي بلسانه (عدد المساكين) كما  
اشتهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة  
وهل يشترط عدد المساكين صورتي الاطعام تعليمها واباحه قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع  
طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع او غدي  
مسكيناً واحداً وعشاء ستة ايام أجزأه عندنا اما لو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد  
في يوم دفعة واحدة او دفعات فلا روية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامة  
لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى (ولا فقراء الحرم) أي ولا يشترط ان يعطى فقراء الحرم

المهلة واسلك بنا الى  
جنتك طريقاً سهلاً (اللهم)  
اجعلنا ممن آمن بك فهديتهم  
وتوكل عليك فكفيتهم  
وسألتك فاعطيتهم وتضرع  
اليك فدرجتهم نسألك  
موجبات رجتك وعزائم  
مغفرتك والغنية من كل بر  
والسلامة من كل اثم  
والفوز بالجنة والنجاة من  
النار (اللهم) يا عالم الخفيات  
يا سامع الاصوات يا باعث  
الاموات يا مجيب الدعوات  
يا قاضي الحاجات يا خالق  
الارض والسموات أنت  
الله الذي لا اله الا أنت  
الواحد

(ولا الحرم) أي ولا أن تصدق به في أرض الحرم (فلو صدق به على غيره لم) أي لم يترأط الحرم  
 (أو أخرجه) أي لم يجره (من الحرم بعد الذبح) أي به - لذبحه في الحرم (فصدق به) أي في تاراج  
 الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جاء وقراء الحرم فقتل) أي مطلقا (الآن يكون غيرهم  
 أحوج) أي أكثر حاجة والظاهر وفاة منهم (ولا يجوز من الدم) أي بدلا عنه (إداء النجاسة) أي  
 صرف قيمته ولو حيا (الأذاكل أو تلف عما لا يجوز) أي لم (الاكل منه فليته قيمته) أي حينئذ  
 (يصدق به) أي على الفقراء ثم اعلم أن الاضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم موافق  
 ويستوي فيه المتيمم بالأمصار والقرى والبادي والنجيب على المسافرين ولأعلى الحاج إذا  
 كان محرما وإن كان من أهل مكة كذا في الحزاة وأهل وجهه أنه يجب على الحاج دم قران  
 أو مئة ويصحب لهم دم أفراد فيسقط عنهم دم الاضحية بتحقيقنا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد  
 جماعا وكذا صلاة الجمعة يفتي عندهم قال السجاري في منكره ولا تجب الاضحية على المسافر  
 والحاج لأن فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة أدم المشقة فيهم وأهل أرباب مكة  
 من لم يحج منهم ولا يصدقه إذا أراد عروجه ثم فقد قال الحدادي وأهل مكة فتجب عليهم  
 وإن كانوا حجوا كذا في الكرخي وذكر في المحمدي أنها لا تجب على الحاج إذا كان محرما وإن  
 كان من أهل مكة والله سبحانه أعلم

(فصل في أحكام الصدقة) وهي التي في الجناية السابقة وهي تارة مقدرة كما سئمت مقلبة  
 وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأ وصاع من غيره) كالشعر  
 والشعر (الأنف جراء اللبس) أي ليس ما لا يجوز له وفي معناه التغطية (والطيب والحلق)  
 أي الرأس وغيره من أعضاء البدن وفي معناه القص وسائر إزالة الشعر (والقلم) أي تقليم  
 الأظفار فانه حينئذ (إذا فعل شأنها) أي من المحظورات المذكورات (كحلا) أي على وجهه  
 كحل بان لیس يوما وطيب عذوا كما لا يخفى ذلك (بمذر) أي بخلاف ما إذا كان بغير عذر فانه  
 ينضم فيه الدم (فالمراد فيه) أي في هذا النوع أي من الجناية بمذر (من الصدقة ثلاثة أصوع  
 من برأ وستة أصوع من غيره) أي مع تخفيفه أيضا بين الهدى وصيام ثلاثة أيام (والإعطاف  
 على الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أي وإن كثر (والقمل) أي إذا لم يزد على عدد النمل  
 (وسقوط شعرات) أي قليلة يسبب قطعه أو حلقه لا مجرد السقوط (واللبس) أي والآن لا لبس  
 إذا كان (أقل من ساعة فشيئا) أي في الصور المذكورة ونحوها (وبطم شيئا) أي من الصدقة  
 (ولو يسيرا) أي ولو كانت قليلة تلحق بثمرة خير من جرادة وهذا الذي ذكره أحكام الصدقة  
 (وأما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول ساجتا فصل في أحكام الصدقة  
 وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول التقدير) أي المتدبر الكامل من  
 أنواع الملة ومات (وهو أن يكون نصف صاع من برأ وصاع من غيره) (انقضاء) أو  
 ريب) أي على الأصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز أقل منه) أي من القدر المذكور  
 من أحد النوعين (وأن زاد فيه وتطوق) أي يشاب عليه (وبعشر الصاع وزنا) أي من جهة  
 وزنه (وهو) أي الصاع (أن يسع ثمانية أرتال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع  
 محله الكتب المبسوطة وقديمه صدر الشريعة في شرح الوفاية وقد خشنه فوجدته نصف

التي لا يجل والحليم الذي  
 لا يجبل لا رادة لأمرك  
 ولا معقب لحكمك رب  
 كل شيء وما لك كل شيء  
 وقد ركل كل شيء أسألت  
 الله أن ترقني علما  
 ما عاوزت قاراسا وقلبا  
 شاعدا واساما إذا كرا وعلا  
 زاكيا واجبا ما خالسا وهب  
 لما أباة الخالصين ونشوع  
 المحبين وأعمال الصالحين  
 وبتين الصادقين وسعادة  
 المتقين ودرجات النازحين  
 يا أفضل من قصدوا كرم  
 من مسئل وأحلم من عصى  
 ما أحلك على من عصاك  
 وأقربك إلى



صاع تقريرا من الحب المصري اذا لم يكن مغر بلا قدر كيل مكى وربيع من الكيل المتعارف في زماننا ومن اللقي النظيف مقدار كيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوي قال الصاع ثمانية ارطال مما يستوى كبله ووزنه ومعناه ان العدس والماش والزبيب يستوى كبله ووزنه وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالثمن غير فتارة يكون الكيل اكثر كالمخ فتقدير المكيال بالاختلاف كبله ووزنه فاذا كان المكيال يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) أي الجنس الخاص الشامل لانواع من المطعومات (وهو البرودقية وسويقه والشعيرودقية وسويقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لخاص لها) اي من الانواع (التي يجوز اداؤها من حيث القدر واما غيرها من انواع الحبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اي اداؤه (الباقي اعتبار القيمة كالارز) بضمين قشديد زاي (والذرة) بخفيف الراء (والماش والعدس والحصى) بضم قشديد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الحبوب المطعومات كالباقلا ونحوه (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز الاعلى وجه القيمة وكذا الخبز ولون من يرتفع فيه القيمة) اي قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اي دفع عن الخبز (وزنا) اي مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل اذا أدى منون من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز) اداء المنصوص عليه بعهده بالجر على البديل مما قبله (عن بعض) أي بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الاخر (فلو أدى نصف صاع من حنطة جديدة عن صاع من حنطة وسط) أي فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال اختلاف قدر المتجانسين (اونصف صاع) اي اداها (من تم تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو اكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (للميز) وهذا مثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أي الاختلاف (في خلاف الجنس) أي المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أي لاعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمثاله من الذرة) أي ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتها منون من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا اراد ان يجعل الذرة بدلا عن الحنطة) أما اذا اراد ان يجعل الحنطة بدلا عن الذرة (بان يعطى اقل من منون الحنطة يبلغ قيمته ما من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة) فلا يجوز والاولى ان يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة (أي احتسبا على ما صرح به صاحب الهداية) وهو (اي ومعناه) ان يؤدي من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابي يوسف اداء نصف صاع من دقيق اولى من البر (ويجوز اداء القيمة في الكل دراهم اودنانير او فلولسا او عروضا أو ماشاء) اي من الامتعة (والدقيق اولى من البر) وفيه ما تقدم وعن ابي بكر الاعمش تفضيل الحنطة (والدراهم اولى من الدقيق والبر) في الكافي ان اداء القيمة افضل وعليه الفتوى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى) لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف صاع من بر) كما هو الاصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اي بالاقل منه (على فقيرين او اكثر) بالاولى (لم يجز الا ان يكون الواجب اقل منه) اي من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اي

قوله والحصى بضم الح  
في المصباح بكسر الحاء  
وتشديد الميم مكسورة  
ومقتوحة اه مختصرا

من دعاك واعطاك على من  
سألك لك الخلق والامر  
ان اطعناك بفضلنا وان  
عصيناك فبعلك لامهدي  
الامن هديت ولاضال الا  
من أضلت ولاغنى الامن  
أغنت ولافقير الامن  
أفقرت ولامعتصوم الامن  
عصمت ولامستورا الامن  
سترت نسألك أن تهب لنا  
جزيل عطائك والسعادة  
بلقائك والمزيد من نعمك  
والآثك وأن تجعل لنا نورا  
في حياتنا ونورا في مماتنا  
ونورا في قبرنا ونورا في  
حشرنا ونورا تتوسل به  
اليك

التقير الواحد (اكثر منه) اى من نصف الصاع (فهو) اى الرأبض (تطوع له) اى لا يجنب  
من صدقته الواجبة عليه (الرابع اهلية المال المصروف اليه لصدقة) اى المذكورة وغيره  
(وهو ان لا يكون غنيا) اى شريفا (وهو من له ما تادهم) او عشرون منقال ذهب او نصاب آخر  
من النصب (فاضلا من مسكته) اى الذى يحتاج الى مسكه هو اوس يكون فى مؤته (وكسوة  
رأبضه) اى متاع يده من فرش وادارة من نحاس وغيره (وهو) اى المحتاج لركوبه (وخلقه)  
اى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحصيل الحول ولا النماء) اى امكانه لثقله زمانه (بجواز  
الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لامكانه المتو باعتبار اختلاف الفصول (وبجواز طعم  
ابن السبيل) وكذا اعطاه والمراد به المسافر (المقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع العزلة  
والجراح وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة الثواب بالنسبة الى بعضهم  
لاختلاف حالهم (ولا يملوك) اى ولا يملكون غنى لرجوع ماله اليه فى ما له لان العبد وماله فيه  
امواله (ولا طفله) اى الولد الصغير للعتى بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا هاشما ولا يملوك  
ولا مولا) اى عتقه وقيل يجوز دفعه اليهم فى زمانا وبه أخذ الطحاوى (ولا سريانا  
ولو مستأمنا) اى ممن دخل دار الاسلام بأمن (وبجوز لاهل الذمة) على خلاف فى بعض  
الكفار ان كان قد قدم (وان لا يكون) اى لا اتخذ (أصل المكفر) اى ابا المتصدق وأمه او احدا  
من اجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان  
حقه ان يقول ولا يملوك (وبجوز للاخ والاخت) وكذا سائر الاقارب ولو من ذى الرحم المحرم  
الذين يجب عليهم نفقتهم كالم والعمة والحال والحالة (ولو أطمع) اى أحسد (على طن ايه اهل)  
للإطعام او الاعطاء بأن أعطى ولده على طن ايه اجسبى أو غنيا على طن انه فقير (فظهر خلاص  
جاز) على الصحيح (الافى يملوك) اى فيما اذا تبين ان الذى أعطاه يملوك فانه لا يجوز (الحامس  
الساخير عن الجماية) فان سبب الكفارة نعل المحطور فلو قدمها على الجماية لا يجوز كما لو قدم  
كفارة العين على الخنزير فانه لا يجوز عند اخلافنا لاشفاقى ومن وافقه (السادس ان يكون الفقير  
من يستوفى الطعام) اى من يقدر على استيفاء كفتين مشبعين فى الجملة (وهذا) الشرط (ل  
طعام الاباحة خاصة) لافى التملك اذ يجوز ثمنك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) اى فيما بين  
الفقراء والمساكين (فطيم) اى صغيرا كل وبشرب الا ان اكله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير  
(لا يجوز ولو كان من احق جاز) لان ما قارب النسي يعطى حكمه ولانه قديما كل ما لا يأكله بالغ  
(السابع وهو ايضا يختص بطعام الاباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطعمهم فى وقتين) اى  
مختلفين (غدا وعشاء او بصور او عشاء او) بان يطعم فى وقتين متعدين بان يكونا (غدا وعشاء او  
عشاءين) وكذا محبورين (والاول اولى) بناء على ان المتبادر من لفظ الاطعام هو الاستغناء التام  
عن الطعام لقوله عليه الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وان اقتصر) اى فى اطعامهم  
(على وقت) واحد بان غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لم يجز) اى ولو كانوا كثيرين (الثامن  
ان يكون الطعام) اى الحاضر (مشبعا) بكسر الباء اى قدر ما يمكن إشباعهم (فى الوقتين جميعا)  
اى فى كل منهما ما يشترادهما (ولو كان فيهم سبعان) اختلاف المشايخ فيه (قبل لا يجوز) وبه  
مال شمس الأئمة الحلواني وقبل لا يجوز والاقل أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما فى الخبر

ونوراته وزبه لديك قاتا  
سبائك سبائك ونوراته  
معتزون ولقائك راجون  
(اللهم) اهدها الى الحق  
واجعلنا من أهل وانصرنا  
به (اللهم) اجعل شعل  
قلوبنا بذكر عظمتك وفرغ  
أبدىنا فى شكر نعمتك  
وأطلق السند بوصف  
سنتك وقساو اب الزمان  
وصولة السلطان ووساوس  
الشيطان فأكفنا مؤنة  
الاكتساب وارزقنا بغير  
حساب (اللهم) اختم  
بالخيرات آجالنا وحق  
بقضائك آمالنا وسهل الى  
بلوغ رضائك ميلا

ولو قدم طه اما قنيسلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طه اما قبله لا لا يبلغ قدر الزاجب وشبهه وامنه  
 جاز) حتى لو قدم اربعة ارغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبهوا اجراءه وان لم يبلغ ذلك  
 صاعا ونصف صاع (ولا يشترط الا دام في خبز البر) والمسحب ان يكون مأدوما (واختلف  
 في غيره) اى في غير البر في المصنى غير البر لا يجوز الا دام وفي الهداية لا بد من الا دام في خبز الشعير  
 وفي البدائع سواء كان الطعام مأدوما او غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبز ابا دام اجراءه  
 وكذلك لو اطعم خبز الشعير أو سويقا او تمر الان ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين  
 طعام التملك والاباحة) حقه ان يقول بين التملك والاباحة اوبين الاعطاء والا طعام (بان  
 غداهم واعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان عشاهم واعطاهم قيمة الغداء او السحور (او نصف  
 المنصوص) اى ربيع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بالاخلاف (وكذلك ان اعطى كل  
 مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ودامن بر جاز) على ما ذكره في الاصل وفي البقالي اذا غداه  
 واعطاهم دافيه روايتان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أى المتصلة (لنعمل التكفير  
 فان لم تقارنه) أى الفعل بان تقدم عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط  
 الوجوبية (ولا يشترط عدد المساكين) أى فى الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) اى بل  
 يعتبر عددهم معنى (فلودفع طعام ستة مساكين) مثلا وهو ثلاثة أصع (مثلا) أى وكذا حكمه  
 فى الأقل والاكثر (الى مسكين واحد فى ستة ايام) أى مثلا (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعا  
 من غيره (او غدى مسكينا واحدا وعشاءه) اى واحدا كلامهم (ا ستة ايام اجراءه) اى بالاخلاف  
 عندنا (اما لو دفعه) اى طعام جمع من المساكين (اليه فى يوم واحد) اى الى مسكين واحد (دفعه  
 أو دفعات) أى فى يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) أى بدلا عن طعام واحد او عن مسكين  
 واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن اثنتا وأما لو  
 اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بالاخلاف

\* (فضل كل صدقة تجب فى الطواف) \* اى بعد ادائه ركنه من اربعة اشواط (ففى كل شوط  
 نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السعي صدقة كما يجب بترك  
 كل أشواطه دم (أو فى الرمي فلكل حصاة صدقة) وبترك كل دم (أو فى قلم الاطفاة) اذا كان  
 اقل من خمس (فكل ظفر) اى صدقة (أو فى الصيد) اى فى نقصانه أو فى صيد الحرم اذا لم يكن  
 تبلغ قيمة هديا (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أى تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ  
 من اللباس والطيب والخلق والقلم حتما بان لم يكن عن عذر وكان جنائيه كالا فلا يجوز عنه  
 غيره وان وجب على التخيير بأن صدر عنه شئ منها عذورا فان اختار الدم اختص بالحرم فلو  
 ذبحه فى غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن ان تصدق بلحمه ودفع الى ستة مساكين كل مسكين  
 قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما صرح به فى شرح الطحاوى

\* (فصل فى أحكام الصيام فى باب الاحرام) \* أى كفارته (وله شرائط) أى خمسة (الاول  
 النية) أى نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثانى تبييت النية وهو ان ينوى) أى يقصد  
 الصوم بقلبه (من الليل) أى بعضه من أوله وآخره (فلو نواه نهارا) بأن أصبح ولم يتو من الليل ثم  
 نوى نهارا ولو قبل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أى لا يصح صومه عن الكفارة

وحسن فى جميع الاحوال  
 أجمعنا (اللهم) اغفر لنا  
 ولا تأتنا كجار بونا صغارا  
 واغفر لنا صغارتنا وعامتنا  
 وللمسلمين والمسلمات فانك  
 جواد بالخيرات يا من لا تراهم  
 العميون ولا تتخاطبهم الظنون  
 ولا تصفه الواصفون ولا  
 يحسبهم بأمره المتفكرون  
 يا من قد اغفر فى ما منجى الهلكى  
 يا شاهد كل نجوى يا منتهى  
 كل شكوى يا حسن العطاء  
 يا قديم الاحسان يا دائم  
 المعروف يا من لا غنى لشي  
 عنه ولا ينال كل شئ منه  
 يا من رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كالعين وجراء الصيد والقران والتعصم والخلق  
 وغيرها (الثالث تعيين النية وهو ان ينوي الصوم عن الكفارة) أي المخصوصة (فلابد ان يني  
 مطلق النية ولا ينية النقل ولا ينية واجب آخر) كالنذر وكفارة العين ونحوها (الرابع ان ينوي  
 الصوم والمضام اليه بان يقول صوم المنعة) أي مثلا (أو جراء المخلوق) أي مثلا (أو غيرها) أي  
 من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بان اقتصر على نية الصوم من غير ان يصفه أو أضافه الى شيء  
 آخر (لم يجز) أي في جميع الكفارات لقوت شرط التعيين فهذا الشرط مدرج فيما قبل  
 ما حداهما كرو مستغنى عنه (الخامس ان يصوم في غير الايام المهمة ورمضان) أما كون صومه  
 في غير رمضان فالشرط طاهر لان صومه يتصرف حيث يشاء الى فرضه الا في بعض الصور وفي  
 النصول العمادية اذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى  
 عند أي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة اذا صام المسافر دينية  
 واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان وأما في الايام المهمة فهي نعم  
 فيحرم الصوم فيها لكن كونه شرطاً ان لا يقع صومه فيها فيحل بحث لانه يعقد الصوم فيها كالأول  
 من صوم يوم منها فانه يجب ان لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار  
 الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جراء كل صام في أي موضع شاء وأي زمان شاء قال في  
 البحر يوم الحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا انه لا يجوز صوم هذه الايام المهمة مطلقاً قلت  
 لا مخالفة ولا منافاة فان كلامهم محمول على الحرمة مع النجاسة وما في البحر على النجاسة مع الحرمة  
 وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لاحد صومها في شعبة ولا قران  
 ولا احصار ولا غير ذلك من الكفارات ولان التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
 أيضاً انتهى وقوله ولان التلوع صريح في المدعى اذ يصح صوم التلوع فيه بالاخلاف مع  
 الحرمة اجماعاً ثم اغرب المصنف في تقريره حيث قال ثبت انه لا يجوز صوم يوم الحر وأيام  
 التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله في البحر يوم الحر غير مأخوذ فأتى  
 لا يخفى انه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم صحته عنه لانه ليس شرطاً وأما قول الكرماني  
 يصوم سبعة ايام بعد أيام الحر فقال السروجي هو سهرا نتي وبني صوابه بعد أيام التشريق  
 أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام الحر تعامياً بحيث تشمل أيام التشريق ككسبه فرائداً يصوم  
 السبعة بعد الايام المهمة لتلايق في الحرمة ولادلالة فيه على ان كون الصيام في غير هاتين شهر  
 النجاسة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فان شاء فرقه وان  
 شاء تابعه وهو الافضل بناء على استحباب المارعة الى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم  
 كفارة البين لقراءة ابن معود رضى الله عنه بعد قوله تعالى في لم يجز في صيام ثلاثة ايام  
 متتابعات خلافاً لما في رجه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه  
 فيجوز صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم أكمل نظر الى مضاعفة الحسنة (ولا الاحرام)  
 أي ولا يكون صومه في حال مباشرة الاحرام (الا في صوم القران) أي وما عداها من النجاسة  
 (الثلاثة) أي الايام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول الا في صوم الثلاثة  
 للقران والمنعة وتوضيحه انه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل ايام الحج والعمره في حق

كل شيء عليه ومبصر كل شيء  
 اليه اليك ارتفعت أيدي  
 الملائكة وامتدت أعناق  
 العابدين نألت (اللهم)  
 أن تجعلنا في كنفك  
 ودارك وحرزك وعيادك  
 وسترك وأمانك (اللهم) أما  
 نعوذ بك من جهد البلاء  
 ودرك الشقاء وسوء القضاء  
 وشماتة الأعداء (اللهم)  
 أقسم لاني فضلكم تعصمنا  
 به من فتنة الدنيا وأغصابها  
 عن أهلها واجعل في قلوبنا  
 من السؤة والمقت عنها  
 والبصر بعبوبها مثل  
 ما جعلت في قلوب

القارن ولا قبل احرام العمرة في حق المتنع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر  
ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة أيام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب  
الطعام) أي المقتضى من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث  
يجوز فيه الصرم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونبيته فلا يجوز الصوم  
عنه سواء كان قادراً أو عاجزاً معذوراً أو لا وكذا لا يجوز للمعسر مطلقاً وكذا لا يجوز للثان  
والمقتنع الاعتدال المجز عن الهدى ولا بارتكاب محظور ولو بعد ذرا الفياسبق من المحظورات  
الاربعة إذا صدرت بعد ذرا وأما ما عداها فلا يجوز فيها الصيام أصلاً سواء كان قادراً على  
ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزاً عنه (ومن عجز عن الصوم الكبير) وكذا المرض  
لا يرجح برؤيه (لا يجوز ثمة القدية عن الصوم كما إذا وجبت عليه كفارة الأذى) أي كفارة دفعه  
بأن حلق رأسه بعد الرقل ونحوه (فلم يجز الهدى) أي عنه أو غنمه (ولا طعام ستة مساكين)  
مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كفه (ولم يقدر على الصوم) أي الكبير ونحوه  
(وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز إلا ستة مساكين) أي إلا طعامهم  
كذلك لتعيين الشارع وتخييره بين الأشياء الثلاثة من هدى أو طعام ستة مساكين بقدر  
علم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الطعام والصوم في باب الصيد  
ثم الظاهر أنه يجب عليه إطعام الثلاثة بحسب القدرة وطعام الثلاثة الأخرى يكون عليه  
متأخراً إلى حالة الاستطاعة (وكذا المتنع) وفي معناه القارن (إذا لم يجد الهدى ولم يقدر على  
الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادراً وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقاً (لم يجز  
أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على ما في الجواز الخ لآن الشارع أوجب الهدى عليه عنه  
القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز العدول عنه إلى غيرهما أصلاً

\* (فصل في العلم أن الكفارات) أي ما يجب من الجزاء في الأحرام (كلها) أي جميعها (على أربعة  
أنواع) ووجه الحصر لانه (أما أن يجب الدم عينا) أي معينا حتماً (أو الصدقة عينا) أي من غير  
تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئتين المذكورين  
(الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التخيير) أي أو وجب مع  
غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه أن  
يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشعرة بوجوب الأهلون فالأهلون  
رسخه على الأمة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فإذا عرفت هذه الأصول فابن  
عليها القواعد من النقول (نفي وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم  
والقيمة) أي لا قيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وإنما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت  
الصدقة عينا لا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الأعلى إلا أنه يشترط أن يصدر بالعلم على شرائط  
الاطعام بأن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط  
الدم بل أن هلك يجب ضمانه ويجوز نجه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة  
المفروضة من نصف صاع برأصاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وإن  
كان عاجزاً عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئتين على الترتيب الدم أو الصوم)

من فارقها تزهدا فيها ورغبة  
عنها من أولياك المخلصين  
المرحومين بأرحم الراحمين  
(اللهم) لا تدع لنا في مقامنا  
هذا ذنباً الا غفرته ولا عيباً  
الاسترته ولاهما الا فرجته  
ولا كبر بالاكشفته ولا دبنا  
الا قضيته ولا عدواً الا  
كفيتهم ولا فساد الا أصلحته  
ولا مريضاً الا عافيته ولا  
غائباً الا رددته ولا خلة الا  
سددها ولا حاجة من  
حوائج الدنيا والاخرة لك  
فيها رضا ولنا فيها صلاح الا  
فضيتهم فانك تهدي

يجوز ويسمى نواع الامراب المذمومة (في جوارحه الصدقة) أي بدل عن الدم ولا من الصوم  
 (والنحية) أي ولا قبضة الدم (وحيث يجب) أي أحد الاشياء الثلاثة (على التخيير بين التذرية  
 يجوز عنه بدلا) أي من الدم (الصدقة) أي المقدرة (والنحية) أي رقيقة الدم على وجه الاحكام  
 وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فاذا فعل أحدهما  
 خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها من كفارة واحدة لا يمنع  
 الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل بما يقبض على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى  
 قيمة لان الترض بسقط باذله وحيثما يجوز اداء النية بدلا عن غيرها فهو الافضل عند المتأخرين  
 وعليه القتيبي كما قاله في النحية

• (فصل في ولا يجوز للمكفر) أي مكفر الجناحة في ذبح الهدي (ان يأكل شيئا من الدماء) أي  
 الواجبة عليه الجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منه باجماع لان دم القران والتمتع  
 وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع لا يجب عليه فانه في لكن دم القران والتمتع  
 والتطوع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كما في الاضحية (ولا يجوز اداء الجزاء  
 الجزاؤه) ان من لحم الهدي وغيره (وان اعطى) للجزاؤه شيئا منه (غرم قيمته) أي ضمن باقية فيها  
 (في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذ لم بشرط اداء الجزاء  
 منه واعطى متبرعا او اخذه الجزاؤه بنفسه من غيره فاقبله الجزاء (ولو بشرط الجزاء نفسه لم يجز  
 الكل) أي في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) ربي  
 اعم من ان تكون دما وغيره فان كل منها شيئا غرم قيمته (ولو اعطى الفقير بالدم والصدقة ثم  
 اراد الفقير) أي هو بعينه (ان يطعمه منه) أي المتصدق من تصدقه (او يطعم غيره من الجمل  
 الصدقة) أي مطلقا كما عني او لم يفعل له ذلك الصدقة من اصل المتصدق وقرعه وعملوك (فان  
 اطعمه) أي كلامهم (تغليكا) ببيع او هبة (جاز) أي اطعمه اباهم او كلهم (وان اطعمه) أي  
 كلامهم (اباحة) بطريق الاباحة (لم يجز) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته وأكل  
 الغير المستحق على سبيل حرمة

• (فصل في جنابة المملوك) • قنا وغيره من مدبر او مكاتب او سادون او ام ولد كل ما ينسب له  
 المملوك المحرم) أي يبيع او يهرق من انواع المخطورات سواء كان احرامه باذن سيده لم لا يبيع  
 تفصيل (فان كان) فعليه المخطور (عما لا يجوز فيه الصوم) أي في تكفيره اصابة او بدلا (يجب عليه  
 في الحال) أي قبل العتق وجوب امتراخي في الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعد (وان كان)  
 أي قبله المخطور (عما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا والصدقة عينا) أي  
 محتمة من غير تخيير ولا ترتيب (فعليه ذلك) أي فيجب عليه ان يقبله (اذا عتق) في المالك لا في  
 المالك لتعلق بمراته بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) أي كل من الدم والصدقة عينا  
 (بالصوم وان أدى ذلك) الجزاء المبالى (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وقيل ان هذا  
 يصلح ان يكون عليه لثني الوضوب لثني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما يشهرونه  
 (وان تبرع عنه مولا أو غيره لم يجز) هي مافي البدائع وغيره (وقيل يجوز) اذ يجوز الكرماني  
 ما اذا تبرع عنه مولى أو غيره ونقل عن الطحاوي انه لا يجوز انتمى لكن بقي ما اذا استبدان

السبيل وتخيير الكبير  
 وتوفي الفقير (الاهم) ما كان  
 من نفسه فاقبله ببيعة  
 عذوقه وتخيير رزقته بنفسه  
 ورزقته واقبل منها ما كان  
 صالحا واسلم منها ما كان  
 فاسدا فإنه لا مانع لما  
 أعطت ولا ملحق لما قدمت  
 ولا منتهى لما أخرت ولا  
 مؤخر لما قدمت ولا منتهى  
 لما هديت ولا منتهى لما  
 واليت ولا تأسر لمن عادت  
 ولا تلجأ ولا منتهى منك الا  
 اليك قولك حق وروعدك  
 حق وحبك عدل  
 وقتناؤك فنزل ذلك كل شيء  
 لعزتك وتواضعك كل شيء  
 لعلك

في ذمته لاسيما وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع عنه إذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع المالى عن أحد في حياته بعد ما استقر وجوبه في ذمته (إمامد الاحصار فيجوز إذا بعث عنه مولاة) أي هدايا الجبل به كما سيأتى في محله وأعل وجهه أن منفعة إحلاله ترجع الى مالكه

(فصل في جنابة القارن ومن بعثه) وكلمة المتع الذي ساق الهدى وغيره كما سيأتى بيانه (كل شيء) أي من المحظورات (يفعله القارن) أي الحقيقي أو الحكمي (بما فيه جزاء واحد على المفرد) أي بالحج أو العمرة (فهو القارن جزاء) أي أي أحدهما الإحرام بحجه والآخر لإحرام عمرته أو جزاء أن لا حرامى حجه أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبينا بنى عليها فروع جزئية (الافئ مسائل) استثنائها الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم قرن) أي أحرم بعمرته وحجة بعد الجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد) لأن محظوره هذا قبل تلبيه بأحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات أن لا يحرم بأحدهما وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة الميقات أن يحرم بهما أو بأحدهما بتخيير فيه ما ولوندر به ما فلا وجه لقول زفر أنه عليه دمان وأما لو جاوز الميقات فأحرم بهج ثم دخل الحرم فأحرم بعمرته بالذمة بالاتفاق وأعل هذا هو مراد المصنف بقوله (الأن أحرم بالحج من الحل وبالعمره من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أي بعدد مجاوزة عن الميقات الآفاقي (فعليه دمان) أي لمجاوزة الميقاتين بالذمة إلى النسكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمرته أو حجة ثم أحرم بعد تجاوزه بحجة أو عمره لا يجب عليه شيء أصلا لعدم محظور (الثانية لوقطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه أنه لا مدخل لفي الإحرام مطلقا حتى يستثنى مما يجب على القارن جزاء أن فيما على المفرد جزاء واحد (الثالثة لوندرة أو عمره ما شيا فترن وركب) أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعليه دم واحد) لأن أو التسوية لا تنفي بمعنى الجمعية فضلا عن الجمعية (الرابعة لطواف الزيارة جنبا أو على غير وضوء) كان الاخصر والظاهر أن يقول أو محدثا وأعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أولاً العمرة كذلك) أي طاف لها جنبا أو محدثا (فعليه جزاء واحد) إذا فرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا أو قارنا وسواء خرج من إحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمره كما يدل عليه أو التسوية بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنبا أو محدثا وللزيارة كذلك فإنه لا شك من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فعليه جزاء) أي سواء كان مفردا بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أقاض قبل الامام من عرفة) أي من غير عذرو لم يصدق القروب (فعليه دم واحد) لأنه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بإحرام العمرة (السادسة لو ترك الوقوف بمزدلفة) أي بغير عذر (فعليه دم واحد) لأمرو (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام النحر فعليه دم واحد) السابق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد) العاشرة لو ترك الرمي أي كاه أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك

لا يجوز دونك شيء ولا يجوز قدرتك شيء اليك انشكو قسوة قلوبنا وجودنا أعيننا وطول آملنا مع اقتراب آجالنا وكثرة ذنوبنا فتسهم المشكو اليك انت فأرحم ضعفنا وأعظنا المسكتنا ولا تحرمنا لقله شكوا نأفينا اليك شافع ارحني في أنفسنا منك فأرحم نضر عنا واجعل خوفنا كاه منك ورجفنا كاه فيك وقوكننا كاه عليك وبامن علمه محيط وقضاؤه فمنا سابق اعذنا من سخطك ونزول نعمتك وزوال نعمتك



أحد السبعين) أي سعى العمرة أو الحج (عليه دم واحد) النقصان جهة أو عثرته (الثانية عشر) لو  
 ترك طواف الصدر) فتصغر أي طواف الوداع (عليه دم واحد) لأنه مشعق بالحاج الآفاقي  
 دون المعتمر مطلقا وأعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ  
 في العارن إذا جئني بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبق على الاتفاق ليعال  
 بعضهم بأن هذه الأفعال لا تعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي  
 لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أي الذي جعل في  
 الصغير هو السابع فعلى تحريم شيخ الإسلام لا يكون جناية على إحرام الحج وعين تحريم غيره  
 يكون جناية على الإحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جانيته باعتباره الملق قبل التبع إذا وقع بعد  
 الصبح وأما إذا حل قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقهما معا وما كان ولا يتصور خلاف حيث  
 فإل محل الخرج يجب باختلاف الوقفين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جانيته على  
 أحدهما أيضا خطأ ظاهر إذا لا يصح كون جانيته حيث أنه على العسرة فقط دون الحج ثم قال وأما  
 اختلاف المشايخ فيما إذا جئني بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خوارزما ومن تبعه كصاحب  
 المهابة والكمايه وقوام الدين الاتقاي وغيرهم أنه يلزمه جرم واحد ونسب ذلك صاحب المهابة  
 إلى علمائنا حيث قال قال علماءنا وماذا قل القارن صدد بعد الوقوف قبل الملق لرمه قيمة واحدة  
 وذكر في الكفاي اتفاق علماءنا على ذلك لم يعمل كلامه محمول على ما قبل الملق بعد أو أنه  
 وزمان جوارزه وكلام غيره على ما قلته حين يحرم عليه حلقه ولا خلاف ولا يبعد أن تحمل هذه  
 المسئلة على ما يلزم كأي شيء إليه قوله لرمه قيمة واحدة فليسبق من أن من قتل صيدا الحرم  
 معا به قيمته محرما كان القاتل أو حلالا فإن قوله محرما متساو لما يكون محرما بالسيك أو  
 بأحدهما وبهذا يتدفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف  
 فقال واعتبر من شارح الكفر على صاحب المهابة فقال وهذا بعد فان القارن إذا جامع بعد  
 الوقوف تجب عليه بدنة الحج وشاة لعمرة وبعد الملق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن  
 لا يتم من أمه اذ كلام المهابة صدر في مقام الفرق بين المسئلةين فانه حمل قوله بعد الملق على  
 زمانه الذي يصح له حلقه لانه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك  
 أنه يجب عليه بدنة الحج وشاة لعمرة فوافق تحقيق ما قرأناه وتحقق ما قرأناه هذا وانصره  
 ابن الهمام فقال إنما هو يعني ما في المهابة قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الأصحاب  
 مطابقة وهي الطاهرة والقرع المدقول يدل على ما قلنا قلت لا منافاة بين المطلق والمقيد والقرع  
 المدقول بعد تقيد المطلق بالوجه المدقول هو المصبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد لرم الدم  
 الواحد بعير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جانيته قبل الملق  
 قبل وقت صحته وبقول قوله بعد الوقوف بان يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا  
 يلتم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظمة الجناية لتوقف جوارزه على  
 طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل الملق فأنفع به إذا ما عترض عليه  
 ابن الهمام بقوله فلا يحمل من أن يكون إحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم شيئا  
 أولا فان أوجب لهم شمول الوجوب والاشمول العدم انتهى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق

فانه لا طائفة له بالجهد ولا  
 صبر لما على البلاء (اللهم)  
 أي أيا الله الجنائز يوم الحساب  
 والمعمرة والرجة يوم العذاب  
 والرضا يوم الثواب والور  
 يوم الشلة والري يوم العطش  
 والشرح يوم الكرب وقرة عين  
 لا تعدد ومصاحبة بيننا محمد  
 صلى الله عليه وسلم (اللهم)  
 انه لا يدل لمن لقائنا فاجعل  
 عندك عذرا مقبولا وذنبنا  
 معفورا وعملنا موفورا  
 وسعياننا مكورا (اللهم)  
 أصبح نلى مستنجرا به ذلك  
 وخوف مستنجرا بحملك  
 وجهلى مستنجرا

في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله الى آن جواز  
حلقه وخر وجهه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لم يهدم واحده وهو ارتكاب  
المحظور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لماتة دم واخلان تحلله هذا لو وقع  
بخلق أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا  
فيلزم أن يصح وقوعه من غير شروط شرطه وبهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ  
الاسلام حيث قال في وجه البعدان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق  
التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعبده سواء انتهى ولا يخفى ان الامر لو كان سواء لما حكموا  
على القارن بتعدد الدم اذا جنى جنائية من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعد فراغه  
من افعال العمرة جميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام  
عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اعظمها حتى يفسد الحج بخلاف  
غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين مجمل مرادهم والله ولي التوفيق قال  
المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أي الجامع بين احرام العمرة  
والحج بنية واحدة أو بيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه  
السنة (كالمتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان  
خالف الا فضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معناهم (وكذا  
كل من جمع بين الحجين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بيتين أو بادل حال احدهما على الاخرى  
ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرمت بمائة حجة أو عمره ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء)  
وسياق بيان الرضا وما يتعلق به في محله

\* (فصل في جنابة المكروه والمكروه) بكسر الراء في الاقل وقحها في الثاني وقدم المكروه لان  
جنائيته اعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكروه وان كانا في الجزاء سواء (اذا اكره محرم محرما على  
قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشر  
نظاها واما في حق الآخر فلان هذه المكافاة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بالافرق  
في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان  
اكره حلال محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط بالنسبة الفعل اليه حقيقة  
(ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد  
الحرم الا ان اكرهه فعل مجازي فلا يترتب عليه الا الاثم الاخرى والجزاء الديني ثم هذا  
في الاستحسان والافق القياس لاشي عليه اما الاثم فلا نه حلال واما المأمور فلا نه صار له  
المكروه بالاجزاء التام فينه دم منه افعلى وجه النظام كما في اكره قتل أحد من أهل  
الاسلام (وان اكره محرم حلالا على صيد) فقيه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم  
جزاء كامل) أي لكلال جنائيه بجملة على مباشرة (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير  
اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شيء الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور  
هاتك الحرمة (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان  
اكرهه من حيث الاثم والجنابة فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وان كانا) أي المكروه

بذلك وأصبح وجهي الفاني  
مستحيرا بوجهك الباقي  
الكريم الدائم (اللهم) اني  
اصبحت لا يمنة في ذلك أحد  
اذا رددتني ولا يعطيني أحد  
اذا حرمتني (اللهم) لا تحرمني  
لقله شكركي ولا تخذلني لقلته  
صبري وان يسلك الله بصبر  
فلا كاشف له الا هو وان  
يردك بخير فلا راد لقضاه  
يصيب به من يشاء من عباده  
وهو الغفور الرحيم (اللهم)  
اجعل الموت خيرا غائب  
تنتظره والقبر خيرا بيت  
نعمره واجعل ما بعده خيرا  
لما منه رب اغفر لي ولوالدي  
ولا بنائي ولاخواني

والمكروه (حلال في صيد الحرم ان توعده بقتل كل الجزاء على الامر) أي لتوعده بالامر بالمحرم  
 (وان توعده بجنبس كانت الكفارة على المأمور القابل خاصة) أي حيث يباشر المحظور والحق  
 بناء على ما توعدهم شررا الحليس المطلق وقال الحسبي في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزاء في حكم  
 ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتعدد الاعا على وقوعه محرم على قتل  
 الصيد فاني حتى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرحمة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحياءا  
 بقى صورة أخرى وهي ان المكروه والمكروه لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس ويجب الجزاء على  
 الامر كما يجب على المأمور لان تأثير الاكراه بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب  
 الجزاء ما بنا لا كراه بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

• (فصل في ارتكاب المحرم المخطور) • بالنسب أي المنوع فعله من المحرم حال كونه محرما على  
 نية رضاء الاحرام متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رفض الاحرام)  
 أي قصد ترك الاحرام مباشرة المخطور على وفق طه (لجعل يصنع ما يصنع الحلال من ليس  
 الثياب) أي الممنوعة من المحيط وصحوه (والطبيب والحق والجاع وقتل الصيد) أي  
 وامثال ذلك (فانه لا يجرح بذلك من الاحرام) أي بالاجماع (وله) أي يجب (أن به ودكا كان  
 محرما) أي ولا يرتكب بعد ذلك محظورا (و) يجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو وقع ~~فصل~~  
 المحظورات) أي استحياءا بعد ما به قال مالك الا ان الصيد فله لا يثابره عند وقال الشافعي  
 واجسد عليه لكل شئ فله دم وعدها به استند ارتكاب المحظورات الى قصده واحد وهو تجهيل  
 الاحلال فيكسبه لذلك دم واحد وسواء نوى الرضا قبل الوقوف أو بعده الا ان احرامه يشهد  
 بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يهود كما كان حراما لانه بالفساد لم يضر خارجا منه  
 قبل الاعمال فكذلك ابيه الرضا والاحلال والله أعلم بالاحوال (واعايت عدد الجزاء بعد  
 الجبايات اذا لم ينو الرضا) أي في أول ارتكابه واستمر عليها (ثم نية الرضا عما تقتضيه من زعم  
 انه يجرح منه) أي الاحرام (بهذا القصد) أي في ارتكابه الجنائية (لجهله بمسئله عدم الحروح)  
 أي يحكم هذه المسئله وما يترب عليها (واما من علم انه لا يجرح منه بهذا القصد قائم الاعتقده منه)  
 وكذا ينبغي ان لا تعتبر منه اذا كان ما كافي المسئله أو ناساها والله سبحانه أعلم قال الكرمانى  
 ولو اصاب المحرم صبورا ~~كثيرة~~ ينوى بدنه نية رفض الاحرام متا ولا فعله جرازا واحد وقال  
 الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لأن الاحرام لا يرتفع  
 بالتأويل العاصد وجوده وعدمه بجملة واحدة فتعدد الجنائيات في الاحرام وليا ان التأويل  
 الفساد معتبر في دفع السمات الذنوبية كالباغى اذا انتف مال العادل أو اراق دمه لا ينعى  
 لما ذكرنا واذا ثبت هذا قصار كانه وجد من جهة واحدة بسبب واحد لانه لا يتعدد الجزاء بصد  
 كالوطء الواحد انتهى ولا ينبغي ان يحكم الباغي فيما ذكره انه اعلا لا يجب عليه الصلوة ان ارد  
 اعتقده على الحق اما اذا اعتقده على الباطل يجب عليه ضمان ما انتف فيه من ذمته ويكون  
 في حكمه

وأهل بيتي وذريتي والمؤمنين  
 والمؤمنات الاحياء منهم  
 والاموات اللهم من مات  
 منهم فاعف له ذنبه وبوره قبره  
 وآمن وسعته وآمن روعته  
 وابعثه آتيا من عقابك  
 وقبلا بشوايك مع الذين  
 أنعمت عليهم من النبيين  
 والصدقيين والشهداء  
 والصالحين ومن همى ههنا  
 فاهله فمين هديت وعافه  
 فمين عافيت وقوله فمين نزلت  
 وبارك لأبيها أعطيت وقفا  
 بجمعك شر ما قضيت فانك  
 تهصى ولا يقضى عليك  
 (اللهم) اننا لك العصاة  
 والرحمة والنعمة

• (باب الاضرار) •

الحسرة لعالم ليس عن السرور وشحوه كالا حصارا وشرا كما قال (هو المنع عن الوقوف) أي بمرقة

(والطواف) أي جمعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوى فيه كما قال (الفرس) أي ولو نذرا  
 (والفضل) أي ابتداءه فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداء أو قضاء بعد انقضاء اجزاء قوله تعالى  
 وأتموا الحج والعمره لله فالشافعي خالف أصله هنا من أن الشروع في النفل غير مازم لانتمائه  
 ودليلنا نص هذه الآية خصه وصا ودلالة آية ولا يطلوا أعمالكم عومامع ان الآية السابقة  
 تكفي في باب المقايسة (وفي العمرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام  
 (بها أو بهما لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانها الوقوف (فان  
 قدر) أي المحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر  
 الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف ويؤخر الطواف ويبقى محررا في حق النساء وان منع  
 عن الوقوف فقط يكون في معنى فائت الحج فيتحال بعد فوت الوقوف عن احرامه بافعال العمرة  
 ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قبل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال  
 سألت عن المحرم يحصر في الحرم فقال لم يكن محصر اقلت ألم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار  
 الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج ما در فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عندى  
 فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أو بينه وبين  
 الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو أيضا بأن حبسه حاكم عنهما وأما ما ذكره  
 الطرابلسي من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصر أي شرعا فعمل على ما ذكر في الاصل  
 مطلقة بخلاف ما ذكر محمد في النوادر مفسلا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن  
 محصر او الا فهو محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التنصيل المذكور قول الكل على ما ذكر  
 الجصاص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام  
 والذي يظهر من تعادل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر  
 تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والله رلى التوفيق (ويتحقق) أي الاحصار عندنا بكل  
 حابس يحبسه (أي مانع عنه) (وهو) أي الحابس (على وجوه) أي وجوهها اثنا عشر وجهها (الأول  
 العدو والمسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولولم يكن كل واحد منهما سلطانا داخل الشافعي  
 فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية الحديبية كانت بسبب نزول الآية لكن العبرة بعموم  
 اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو طريقا)  
 أي الى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقا آخر) يتطرق فيه (ان أضر به ساو كهنا) اطوله  
 أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو محصر) أي شرعا (والافلا) أي وان لم يتضرر به فلا يكون  
 محصر في الشريعة وان كان محصر في اللغة (الباب السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز  
 سكونها وفتحها والمراد به السبع الصائل من الاسد والنمر والفهد وفي معناه الكلب العقور  
 اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الحبس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو ينهيه بعد  
 ما تلبس باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي المانع عن الذهاب  
 (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بنا على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين  
 (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

ونهو ذلك من القسنة والخنة  
 (اللهم) ألف بين قلوبنا  
 وأصلح ذات بيننا واهدنا  
 سبيل السلام وأخرجنا من  
 الظلمات الى النور وجنبنا  
 البق واحش ما ظهر منها وما  
 بطن في اسماعنا وأبصارنا  
 وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا  
 شاكرين لنعملك مشنين بها  
 عليك وأتمها علينا (اللهم)  
 اجعلنا هداة مهدين  
 واجعلنا من أئمة متقين يا ذا  
 الفضل العظيم (اللهم) اني  
 أعوذ بك من العسل  
 والهرم والمقصر والمأثم  
 (اللهم) اني أعوذ بك من  
 عذاب النار وقعة

مكة ولا بد من هذا التمسك على القول الاصح وهذا حكم فقد اُخذ به ما عدا وجوده وليس هو  
 في نفسه مفروك كذا قبله كما قال (وعدمهما ابتداء) أي في المحصر كما في بقوله (فلو أحرقت) أي  
 يفرق أو تنقل (وليس له المحرم ولا زوج نهى محصورة) شرعا إذا كان بينهما وبين مكة مسافة مفترق  
 (السابع هلاك النفقة فان سرق نفقته) وكذا ان قُضت أو تهت أو نفدت (ان قدر على المشي  
 فليس بمحصرا ولا فحصر) على ما في التجنيس لكن هذه الشرطية ليست في محلها بل موضوعة  
 الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصاء على الاطلاق الا اذا كان قريبا من  
 مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الراحلة فلا يشك في  
 نيلها الى قيد ما تقدم وكذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (للعامل) أي في الوقت  
 الحاضر (الا انه يخاف العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع  
 (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازله التحلل) كما ذكر ابن جماعة عن محمد وأما  
 اعتباره، رده على المشي هنا بخلاف ما قبل فليس الاحرام حيث جعل الراحلة شرطا للزواج  
 ولو كان قادرا على المشي لان في الاول حر جاطا غير اختلاف ما إذا قرب المسافة غالبا ولا تراعى  
 بأمره المأمور لشرعا (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا تأخر المصنف  
 بينهما بعبارة نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا يحصر وكذا  
 اذا كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون النفقة ويستمر  
 معها وانفاق قيمتها فانه لا يعتد بمحصرا (التاسع العجز عن المشي) أي ابتداء من اولى احرامه  
 وله قدرة على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ (العاشرون الضلالة عن الطريق) أي  
 طريق مكة أو عرفة (وقيل ليس هذا محصرا لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فذلك  
 الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجده فلا يمكنه التحلل) ففي مبسوط خمس الاثمة السرخسي  
 ان من ضل الطريق عندنا محصرا لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه  
 الى الطريق فلا حاجة الى التحلل وان لم يجده من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتحلل العجز عن  
 تباع الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في  
 التحلل وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصاء في الحرم اذا لم يجد أحدا من الناس له  
 ان يذبح عنه ان كان معه هدى ويحل انتفى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقا شيطان  
 والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه لا يمكنه  
 التحلل وان وجد لا يكون ضالا فبمعنى بحث لان من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك ان  
 يكون محصرا الا انه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى بخلافه ان يرجع  
 الى بلده ويتوقف تحلله على بيع هديه من مكانه وأيضاً يجوز تحقق ضلالة الطريق بده  
 محصرا ثم ان وجد بعده من يهديه زال احصاره ولا جزم السرخسي بقوله محصرا ثم استثنى  
 وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر  
 ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان النزال من عدد الشهر وثلاثة  
 الالهال فليس محصرا بل هو قاتل الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج الفحل) بخلاف  
 الفرض كحجة الاسلام أو الواجب كالتذرية في معنى احرام الحج بالنفل بأمرها بالهجرة (الثاني

المسبر وشرقة العنى وشر  
 قنة الفقة وشرقة المسبح  
 النبال (الله م) اغسل  
 خطاى الماء والثلج والبرد  
 وثق قلبي من الخطايا كما  
 ينقى الثوب الأبيض من  
 الدنس وباعد بيني وبين  
 خطاياي كما باعدت بين  
 المشرق والمغرب (الله م)  
 قال في الاصباح وجعل الليل  
 سكنا والشمس والقمر  
 حسانا اقض عني الدين  
 وأغنني من الفقر ومعنى  
 بهي وبصري وقوتي في  
 سبيلك (الله م) يسر لي فعل  
 الخيرات وترك المسكرات  
 وجب المساكين واذا  
 أردت بقوم سوا فاقبضني  
 اليك

أحرمت بغير ذنبه) بخلاف ما إذا أذن لها البتداء فإنه ليس له منعها انتهاه (والمولى مملوكه) أى  
وكذا منع المالك مملوكه ولو فى الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدان أو أمة) أن أحرما بغير إذن  
سيدهما (فلو أحرمت) أى المرأة (بغير إذن الزوج) وأنها محرم فنعها زوجها فهى محصورة  
لتعلق حقه بها (وان لم يكن لها زوج) فإن كان لها محرم) أى وهو مسافر معها (فليست بمحصرة  
والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أى شرعا إذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج  
الا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت بأذنه ولها محرم) أى كما تقدم (لا تكون  
محصرة) أى فى الجملة (وان منعها الزوج) أى ولو على تقدير منعه أياها مع أنه لا يجوز له منعها  
بفساد أذنه أياها لان الزوج أسقط حقه بأذنها (ولا يجوز له أن يحللها) أى يفك أحرامها بمحظور  
تجماعها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت بأذن زوجها (وخرج الزوج معها)  
أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصورة (وان لم يخرج) أى الزوج معها  
ابتداء (فهى محصورة) لان خروجها حينئذ معصية وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم  
موته أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله فى نكاح النفل (وان أحرمت بحجة الاسلام ولها محرم)  
أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان أحرامها بأذنه أم لا (لا تكون محصورة) أى ليس  
للزوج منعها عن الفريضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان خرج الزوج معها  
فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فهى محصورة) فان الزوج لا يجبر  
على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كألو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا  
محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى الصورتين إذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت  
بالفرض) أى بلا إذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (ان كان أهل بلدها يخرجون قبل  
الأشهر) أى عادة فى حصول وصولهم إلى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا منعها) أى إلى حين  
دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها فى أزمته كثيرة لقوله (وان  
أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (ان كان بأيام يسيرة) أى بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل  
للقلة (لا يمنعها) بل يتحمل المضرة البسيطة لحصول الفوائد الكثيرة (والأفلة ذلك) أى للملاية ضرر  
هنالك وينبغي أن يكون تفصيل أحرامها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت  
فى أشهر الحج فليس لها أن يحللها) أى ولو كان خروج أهل بلدها متأخر عن أحرامها لانها عملت  
بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك إذا أحرمت فنعها المولى فهو محصر سواء أحرمت بأذنه أولا) هذا  
مخالف لمقهوم ما ذكره فى الكبير حيث قال ولو أحرمت العبد والأمة بغير إذن المولى فهو محصر  
(الا أنه يكره له المنع بعد الاذن) أى إذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة إذ يجب لا يكون الا نافلة  
والضرورات تبيح المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لأتمته المترتبة فليس لزوجها منعها ولا  
تحليلها) راعى المحمول على ما إذا لم يتوكلها مكانا ولا يتوجه نفقة لاجلها (الثانى عشر العدة) أى  
عدة الطلاق إذا سبق حكم موت الزوج (فلو أهدت بحجة الاسلام أو غيرها) أى قبل الأولى  
(فطلقها) زوجها فوجب عليها العدة صارت محصورة وان كان لها محرم) وذلك لانها ممنوعة من  
الخروج عن بيتها ويجب عليها أن يكون فى محل طلاقها صبيها فوقع فى بعض التسع من زيادة  
قيد إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فانها وان كانت بمكة وطلقها زوجها بعد

غير مفتون ربنا آتينا فى  
الدنيا حسنة وفى الآخرة  
حسنة وقنا عذاب النار  
(اللهم) اغفر لى خطيئتي  
وجعل لى وامرأى فى أمرى  
وما أنت أعلم به منى (اللهم)  
اغفر لى هزلتى وجدتى وخطئى  
وعمدى وكل ذلك عندى  
(اللهم) فارج اللهم كاشف  
الغم مجيب دعوة المضطرب  
رحمن الدنيا والآخرة  
ورحيمهما أنت ربى ترجئى  
فارجئى رحمة تغنينى به عن  
سؤال (اللهم) انك تعلم  
سرى وعلائى فاقبل  
معذرتى وتعلم حاجتى  
فأعطنى سؤلئى وتعلم

احرامها ليس له ان يخرج الى عرفة الا انتم اتصل بالعمال العمرة متى ما شاءت ان تحصل ثم بعد  
تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أي من الرجال والنساء (أحدهم هذه الوجوه) أي  
الحاجة المانعة من اتمام احرام الحجة (بعد الاحرام) أي تحققة بالنية والتلبية (قبل الوقوف  
بعرفة فهو محصر) أي لغة وشرعا (ولو وقف بعرفة) أي في زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون  
محصر) أي شرعا ولو كان محصرا لغة وعرفا (ميتى محرماني حق كل شيء) أي من المحظورات  
ان كان المانع في يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بتدبيره بقوله (ان لم يخل) أي  
بعد دخول وقت صلاته (وان حلق) أي حينئذ (فهو محرم في حق النساء لا غير) أي من الطبيب  
وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أي لاجل طوافه الذي هو ركز (فان منع) أي عن بقية اتصاف  
حجه بعد وقوفه (حتى مضت ايام الحرة عليه أربعة دماء) أي حجة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه  
ان تركه بعد ذلك لا يوجب الدم ثم لو قدر المنع بعد اتمامه لكانه الوقوف به (والرى) وفيه أيضا  
انه من الواجبات التي يسقط الدم بتركها لانه لا يذللها وهو ممنوع في آخر ايام التشريق فانه يجب  
عليه ان يقضى ما فاته من الرمي سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو بعده وان منع من الرمي  
وهو بها فلا دم عليه لسهو طه بالذبح (وتأخير الطواف) أي عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أي  
عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبي حنيفة وقد عرفت المساعدة الكلية ان ترك الواجب بعد  
لا يوجب الدم وأغرب في الكبير بقوله فان منع حتى مضى أيام النحر والتشريق ثم خلى سبيله  
سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرمي الى آخر  
ما قال فانه مناقضة في مآرته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرى فكيف يجب عليه دم  
لاجلهما (ودم خامس لو حلق في الحل) أي بناء على القول بكونه واجبا ان يقع في الحرم وفيه  
ما تقدم ثم اعلم انه اختلاف هل ان يخلق في الحل في الحال أو يؤخر الحلق الى ما بعد طواف  
الزيارة قبل ليس له ان يحلق في غير الحرم لان تأخيرها عن الزمان أهون منه في غير المكان وقيل  
له ذلك اذ ربما لو أخره ليجل في الحرم بمقدار فيه تاج الى الحل في الحلق في وقت الزمان  
والمكان والى الاول أشار في الاصل والى الثاني وهو الجوار أشار في الجامع الصغير والله سبحانه  
أعلم (وسادس لو كان قاربا ومتمما الفوات الترتيب) أي عنده من يقول به وقد عرفت انه يسقط  
دمه بالذبح اتفاقا (وليه ان يطوف للزيارة) أي ولو الى آخر عمره لكونه ركزا ولانه لا يخرج عن  
الاحرام في حق النساء بدونه (والصبر) أي ان خلى وهو محكم ان كان آفاقيا والادلا (ويحقق  
الاحصار) أي يجمع عن الطواف والوقوف في الحرم) أي يجمع المشقة على بلده مكة ومبعدة  
(كما في الحل) أي كما اذا أحصر عن مائ أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل  
في الميقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجماع اذا أحصره وكالذي لم يقصد) أي في وجوب اتيان  
باقى الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أي دم جناية موجبة للاسناد  
(ودم المحصر) أي لخلاصه عنه بالتحال (والقضاء) أي عليه قضاء تلك الحجة من قابل  
(فصل في بعث الهدى) أي طريق ارساله لاجل احلاله (اذا أحصر الحرم بحجة أو عمره)  
وكذا اذا كان محرم ما معاه الى ما سمي في بيانه (وأراد التحال) أي الخروج من احرامه بخلاف  
من أراد الاستمرار على حاله. فطار ازال احصاره (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

ما عسدي فاغترلى ذنوبي  
(اللهم) اني أسألك ايمانا  
بما شرقي وبقيتنا صادقا  
حتى أعلم انه لا يصيبني الا  
ما كتبت لي وورثني بقضائك  
(اللهم) أعني على الدنيا  
بالساعة وعلى الدين  
بالطاعة (اللهم) اغثنني  
بالافتقار اليك ولا تنقري  
بالاستغناء عنك (اللهم)  
اني لا أملك نفسي تقع  
ما أرجوه ولا أستطيع دفع  
ما أكره وأصبح الحسرة  
بين يديك وأصبحت فقيرا الى  
رحمتك فلا تنجني من مصيبي  
في رزقي ولا تجعل الدنيا  
أكبر همي ولا



وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدي (وهو) أي الهدي (شاة وما فوقها) أي في الكمية بأن يزيد على واحدة ماشاء أوفي الكمية بأن يذبح بقرة أو يحرث ناقة (وتجوز البدنة) أي من الإبل والبقر (عن سبعة) أي سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدي ليستري به) أي البعوث أو غيره بثمنه (الهدي) أي ما يصح أن يكون هديا وفيه إيمان إلى أنه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحد بذلك) أي باشتراء الهدي وهو مستدرك بما فهم مما سبق (فيذبح عنه) أي ويكفيه نيابة عنه (في الحرم) خلافا للشأن في حيث يجوز ذبحه حيث أحصر ولو في الحل كما قرر في محله (ويجب أن يواظب على ما علموا) أي وقاما معينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أي زمان خروجه من أحرامه وهذا في أحرامه الحج على ما عند الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل إجماعا وأما عند جماهير ما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنهم ما عينا يوم النحر وقتا له نعم يمكن حمله على الإطلاق عند الكل باعتبار ما به أيام النحر فانه لا بد من تعيين وقته أو في أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه في العمرة في الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بالإخلاف (ثم أنه) أي المحصر (لا يحل بيع الهدي) أي بجزءه (ولا يوصله إلى الحرم حتى يذبح في الحرم) أي عنه وأيه فيه (ولو ذبح في غير الحرم لم يتحل به من الأحرام) أي بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحق رأسه ولا يفعل شيئا من محظورات أحرامه حتى يكون اليوم الذي واعدوه ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وههنا مشكل جدا حيث لم يعتبر وأغلبه ظنه وصرحوا بأنه لوطن أن الهدي قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرام شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجنابة حتى لو حاق يجب عليه الفدية وكذا لوطن أن الذبح في الحرم وقد ذبح في الحل فكانه لم يذبح ولم يحل من أحرامه وعليه أن يبعث بأخر حتى يذبح في الحرم أما لو واعد ذبحه يوما فذبح قبله جاز استحسانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا في القياس فتأمل أين كنت عنك وجهه الانبساط (وإذا ذبح في الحرم) أي في وقته المعين له أو قبله (حل) أي من أحرامه محل له جميع محظورات (ولو كان المحصر قارنا) أي بعمرة ووجهه (يبيع بمدين) أي بجزءه من الأحرامين والفضل أن يكونا معينين مدينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيهما للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين النية (ولو يبعث) أي القارن (بهدي واحد لتحل من الحج) أي من أحرامه (ويبقى في أحرام العمرة) أي محرم ما في حكمها (لم يتحل من واحد منهما) أي لعدم تصور انفصال أحدهما فنيته دلالة على أنه أن أراد بذلك الهدي أن يتحل من العمرة فقط مع بعد هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصر من الطواف دون الوقوف فانه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتي بأكثر طواف العمرة أو نقصت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو يبعث) أي القارن (عن هدين فلم يوجد بذلك القدر) أي الثمن (بكملة الأهدى واحد فذبح) أي ذلك الهدي وحده (لم يتحل عن الأحرامين) أي جميعهما (ولا عن أحدهما) أي لما تقدم بهما أو قد ذكر الحسن في منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث بمدينين يحل بذبح أولهما ويكون الثاني تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أي شخص (بشيء واحد) أي بنفسك غير معين

مبلغ على ولا تسلط على  
بذنوبي من لا يرجي (اللهم)  
أنا نسألك كلمة الإخلاص  
في الغضب والرضا والقصد  
في الفقر والغنى وأسألك  
الرضا بالقدر وعلمنا لا يقدر  
وقرة عين لا تنقطع ولذة  
العيش بعد الموت وشوقا  
إلى لقاءك ولذة النظر إلى  
وجهك الكريم وأعوذ بك  
من ضرا مضرة ومن تنه  
مضلة (اللهم) زينة البرية  
الآيات ولباس التقوى  
(اللهم) بامن لا يخفى عليه  
خافسه اغفر لي ما خفي على  
الناس من خطيئتي (اللهم)  
سترني على ذنوبي

(الاياتى بجهة ولا عرفة) فى خمسة ميعاد ثم احصر رجل به من راحته وراى فيه (كراهة) أى  
استخفافا ورجلة وعمره فباسم على ما ذكره بقوله (ولو عتبه) أى احرم بشئ من اجسامه ودينه (ثم لم يسه)  
واحصر رجل به دى واحد عليه حجة وعرفة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أو عرفته فله  
حجة وعرفة وعتبه ما على الثابت فى جميع أحكامه (وان احرم بشئ من نفسه فله حجة وعرفة وعتبه ما على الثابت  
على وجهه وبله حجة وعرفة) أى استخفافا ورجلة وعرفة فله حجة وعرفة وعتبه ما على الثابت  
باسم على حسن الثابت به وعلى الحسن به حيث سرف احرامه مما ليس بان الى القران فله  
الطهين او العسرة من كراهة الجمع بينهما اول ما قبله من تفصيل ابشائه بقوله (وان جمع بين  
الطهين او العسرة فله حصر) أى فله حصر (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أى عند فله  
حصة ثلاثة لابي يوسف (او بعده) أى به حصره الى مكة (فه دى واحد) أى يلزمه او عتبه  
وهذا بالاشتاق وعند محمد دى واحد على الوجهين سارا ولم يسرأ مالا احصر وسار فوصل الى مكة  
ليبقى حصره على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صبر حتى يشق عليه الحج فيحصل بافعال العمرة  
كذا فى الفتح وقال يجب ان يكون هذا فى الاحصار بالعدو وقال المصنف فى الكبير ولا يخفى انه  
انما أتى على رواية مع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتمى ويعنى به ان  
الصحيح هو التمسك بالمدكور فيما سبق مما يتدبر انه ان قدر على الطواف والوقوف فبأن  
بافعال العمرة ولا يتم ما قلنا فان فاته الوقوف فحصل عن احرام الحج بافعال العمرة فتدبر ان  
الامام قد لا عن الامام فان لم يقدر على الاعمال فحصل على اعمال الحج كالا يخفى وقد قدمنا  
الوجه وعلى تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه فى تفسير الآية الخاصة بالعدو وفى  
قضية العمرة اذ العبرة بعصم القلب لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحرام  
اذا وقع من المسلم اعم من ان يكون ظاهرا مجبىه أو عادلا باستخفافه بوجوب حرمه عظيم ما يتناه  
احرامه وقد قال تعالى ايس عليكم فى الدين من حرج مله أى بكم ابراهيم وهى الله المنقضة  
السماء الاجامع المداخلة الخفية فى عموم البلوى ولو كان وقوعه نادرا فى القضاء (ولو طاف  
القارن وسعى فحجه وعرفة) أى بأن طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف التلبية يوم  
وسعى فحجه (ثم احصر قبل الوقوف بعرفة) أى عن الوقوف والطواف جميعا فانه يبعث به دى  
واحد) أى ويحل به كماى نسخة (وبقضى حجه وعرفة فحجه ولا عرفة عليه لعمرته) أى لانه أنى  
يكالها فى اول قضيتها ولم يبق منها الا حلول وقت حاقه وصحته (ولا يحل طواف وسعى فحجه لان  
ذلك) أى سعيه به طواف قدومه (انما يجب) أى وقوعه (بعد الفوات) أى بعد فوات حجه فبطل  
بقضائه لان الاصل فى السعى ان يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تفديده عند عدم  
الفوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاخمة (ولو احصر عبدا) أى مملوك (ان احرم بفراوان  
المولى فالمراد بيعت الهوى نديا) أى ان شاء تخليص عبده من الاحرام الذى يكون محلا له فى  
الاستخدام وانما قال نديا لان احرامه اذ الم يكن عن اذنه فيجوز له تحياله فيقيد ان احلاله يبعث  
هديه انفسه قائل (ولو باذنه) أى ولو كان احرامه بأمره (فتقبل بعنه حقا) أى وجوبا كما  
شرح به فى خزانة الاكل انه يجب على المولى بيعت الهوى ووجبه ما ذكره الفاضل فى شرح  
مختصر الطحاوى ان على المولى أن يبيع عنه هديا فى الحرم فيحل لان هذا الدم واجب بلبية ابدلى

بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النقة (وقيل ندبا) كان الاولى ان يقول تبيل يجب بعثه على  
المولى وقيل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى قاضيه ان لو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب دم  
الاحصرار على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقل عن القدوري في شرحه  
مختصر الكرخي ولو احصر العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى انشاذهدى لانه لو لم يمه  
للمرمة ملق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فان اعتقه وجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا  
اعتق صار من له عليه حتى فصار كالحر اذا ائج غيره فأحصر فانه يجب على المحجوج عنه ان  
يبعث الهدى وكذلك كرا الكرماني مثل القدوري وفي البحر الزاخر ولو احرم المولى عبده ان  
يبيع عنده فأحصر لم يلزم المولى انشاذهدى فان اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في  
الكبير فجعل المسئلة في الاحرار وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق  
بينهما فاذا كان الاحرار غير موجب للبعث فبالاولى أن لا يكون الاذن باعشاء على بعث المولى كما  
لا ينبغي فتحتر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يحمل اطلاق نقل  
الاكل على ما ذكره فيما اذا اعتق عبده في مقام المفصل وأما تعليل القاضي وهو الباجي  
المالكي فظاهر انه سبى على قاعدة المالكية في ان المملوك يصير مالكاً بملك المالك فيكون  
أداة عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقلة (ولو اعتقه) أي  
المولى (بعد الاذن) أي اذنه بالاحرار (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول  
ولو لم يظهر باعتبار المعقول فان المقيس عليه الذي ذكره بقوله كالخز ليس نظير العبد من كل  
وجهه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو احصر صبي أو مجنون) أي فحال كل  
منهما (فلا شيء عليه) أي لادم ولا قضاء عليهم ما قياسا على ما اذا فعله لاشياء من المحظورات أو ترك  
عمل من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا أراد التحلل به) أي بسبب ذبح  
هديه (اما اذا صبر) على تحمل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أي الباعث على حصره  
وبسبه (فيتحلل بافعال الحج) أي حقيقة أو حكما باعمال فائت الحج اذا كان محرما بالحج  
(أو العمرة فلا يجب عليه الهدى) أي اذا كان محرما بما كما سبق اليه الاشارة (واذ بعث) أي  
لمحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أي وجوبا (ان يقيم بمكانه) أي المحصور فيه  
(حتى يذبح بل له أن يرجع الى أهله أو حيث شاء) أي وله أن يصبر في مكانه لكن في الصورتين  
يكون محرما الى وقت تحق ذبحه (وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أي عينه أصلا  
(أو لا يجد ثمنه) أي ولا يكون عنده عينه (أو من يبعث بيده بقي محرما حتى يجده فيتحلل به أو  
يذهب الى مكة فيحبل بافعال العمرة كالفات) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى  
الهدى بقي محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس ايدل عن هدى المحصر عند أبي حنيفة  
ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ عن  
الهدى بدل للصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هديا قوم الهدى  
طعاما فيه صدق به على كل مسكين نصف صاع وأن لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما  
فيتحلل به قال في الامالي وهذا أحب الى يعني لان فيه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير  
قلنا قياسا على النص في غير المقيس فلا يقبل قلت لانص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب

شيء آخره ولا تنهك سري  
ولا تدعورتى وآمن روعتى  
واكفنى شر عدوى واقض  
دينى وأنعم عالى بفسك  
رقتى من النار (اللهم)  
ارحم غرقتى فى الدنيا  
ومصرى عند الموت  
ووحشتى فى قبرى ومقامى  
بين يديك (اللهم) انى أعوذ  
بك ان أقتر فى غناك أو  
أضل فى هدائك أو  
وأضام فى سلطنتك أو  
أجهد فى الامر اليك  
(اللهم) انك عفو تحب  
العفو ولولا العفو أحب  
الاشياء اليك ما ابتليت  
بالذنوب أحب الخلق اليك  
فارحنا واعف عنا

ولاس السنة والتبصر عليه - وجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق الضيق والكمثر  
 المفق يفسد على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتماع بعض المجتمعات من المصلحة على كبر الجوار  
 أصول الدين كتابي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرتبة في الحقيقة عند الشافعي  
 يوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف أن أول ولده ما قام على من لم يجد الهدى من غيره  
 فارتأوا وتقدموا كما تنزل به السر أن أيضا والمحصل أن هذا وجه ما قيل يوم عشرة أيام ثم يخبر  
 وقيل كقارة الحاق بهذ وجه ما قيل يوم ثلاثة أيام وكذا صيد الحرم وجه ما قيل يوم  
 بأزائل نصف مساع يوما في كل وجه وطريقه وجه غيرة شريعة عن قواعد الشريعة فذكر  
 متأيد في حق الأئمة ولا تنفس الملوكة بالمعول في عة السلوك (ولا يقيد الشراط الإلحاح عنه  
 الإحرام شيئا) أي لامن سقوط الدم ولا من حصول التحال بدونه والمعنى أن المحصر لم يحصل  
 بالذبح في الحرم سواء اشتراط عند إحرامه الإلحاح بغير ذبح عند الإحصار أم لا وهذا المذهب  
 الله - فبني كتب المذهب وذكر في الإيضاح قال أبو حنيفة الشريط يقيد سقوط الدم ولا يقيد  
 التحال ونقل الأكرمانى والسروبي عن محمد أنه إن كان قد اشتراط الإلحاح عند الإحرام لم  
 حصر بانه التحال بغير هدى (تبييه) أي تعاقب النية (المرأة إذا أحرمت بجميع نقل ولو لم  
 الزوج أو المملوك ولو باذن المولى فخلاهما عليه ما الهدى) أي لانهما مارة بمنزلة شخص من  
 (ولكن لاية وقت فخلاهما على ذبح الهدى) أي كما يوقف التحال المحصر على ذبحه (بل يحل  
 في الحال) أي المرأة والمملوك إذا فعلوا شئ من المحظورات فصل في طفر أمر الزوج  
 أو المولى) اعلم أن الذي يحلل بغير الهدى فكل محصر منع عن المعنى في وجوب الإحرام شرعا  
 حتى العبد كمرأة والعبد الممنوعين بحق الروح والمولى فإن أحرمت المرأة والأمة والعبد  
 بغير إذن الروح والمولى فلهما أن يخلاهما في الحال من غير ذى الهدى لتحلل وعلى المرأة أن  
 تبت الهدى أو عنه إلى الحرم ليدفع عنه هدى الكفارة وعالم حجة وعمره إن كان إحرامهما  
 بحجة وعمره إن كان به مرة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرما في الطريق فأنه لا التحال إلا بالهدى  
 وأهل الفرق بين المستثنين أن أحدهما الثانية حقيقى واحصار الأولى تنكحى ثم على العبد  
 هدى الإحصار بعد العتق وحجة وعمره كما سبق من تنصيل الاحرام ولو أصرم العبد باذن المولى  
 كرهه بحليله ولو حل له حل وعند أبي يوسف وزفر أنه ليس للمولى إذا أذن لعبد في الجمع أن يحلله  
 وهذا هو الظاهر وإن كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أصرم العبد أو الأمة  
 باذن المولى ثم باعه ما نفذ البيع وبازالمت ترى أن يحلله ما بلا كراهة وليس له الرب بالعبد عند  
 أعتنا الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرب بالعبد وعلى هذا الخلاف إذا أحرمت المرأة  
 نفلى ثم تزوجت فالتزوج إن يحلله عندنا خلافا لغيره كذا ذكره القاضى الخلاف في شرح  
 الطحاوى وذكر القدورى الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما إذا أحرمت  
 المرأة بحجة الاسلام) أي بغير إذن زوجها (ولا يحرم لها) جملة حالية وكذا قوله (ومنعهما زوجها)  
 أي لعدم وجود محرم لها على مقتضى مذهبا (أو مات زوجها أو محرما في الطريق) أولى مكانها  
 (وهي محرمة) أي بأى إحرام كان (ولو يجمع تطوع) أي مع أنها عليها مع فرض (فأنه لا التحال إلا  
 بذبح الهدى في الحرم) أي لانهما في حكم المحصر (وان حلهما زوجها) أي بشئ من محظورات

وأدخلنا الجنة وإن لم تكن  
 من أهلها وخمسنا من الدار  
 وإن كنا قد استوجبناها  
 (اللهم) وسع عبادنا الدنيا  
 وزهدنا فيها ولا تقهرنا علينا  
 مع ما ترى أمينا ميا (اللهم)  
 أنت السلام وسلك السلام  
 عينا ربنا بالسلام وأدخلنا  
 دارك دار السلام تباركت  
 وتعالى يا ذا الجلال  
 والإكرام (اللهم) اغفر لنا  
 وارحنا وعافنا واعف عنا  
 وتقبل منا وأدخلنا الجنة  
 ونجنا من النار وأصلح لنا  
 شأننا كما (اللهم) إلى  
 أسألك بأن لك الحمد أنت  
 الله المنى

الاحرام (لاتحلال الا بالهدى في حج الفرض) أى في حج يكون عليهم افرض بخلاف ما اذا أحرمت  
بثقل ولو بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان له ان يحللها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى  
ذبح الهدى وعليها الهدى وحجة وعمره فذام في المقام ليظهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة  
خلافية في الكبر لا أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم تجد محر ما ذكر في الاصل ان للزوج أن  
يحللها بغير هدى وذكر الكرخي انه لا يحللها الا بالهدى وكذا في المبسوط في الفرض لا يتحلال الا  
بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحللها وان أحرمت في أشهر الحج  
فليس له أن يحللها وان كان في بلاد بعيدة يخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج  
أهل بلده الم يكن له ان يحللها وان أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحللها الا أن يكون  
احرامها قبل ذلك بأيام بسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة أن يقول في صدر الجملة  
فان أذن الزوج اها بحجة الاسلام مطاقا فأحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان  
تحرر قبلها فليس له تحللها اعلى ما لا يتحلى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فمفصل أيضا  
بقوله أمميت أو أجسفت أو رخصت فعلا أو أجزت أو أذنت لك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا  
يكفي مجرد رؤية احرامها والسكوت عنها

\* (فصل في التحلل) \* أى في آدابه (وذا علم) أى المحصر (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) أى  
الذى بعثه (بالحرم) أى في أرض الحرم (وأراد أن يتحلل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه  
عليه (بفعل أدنى ما يهبطه من الاحرام) أى يمتعه من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم  
بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقتصر خلفا  
عنه (وان فعله فحسن) أى مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه  
(ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أى من محظورات  
الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عندهما على ما في البحر الاخر وعند أبي يوسف عليه  
الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضى انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في  
الطرابسى وقال البخارى وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمعصر وليس بواجب ولا  
مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحسانا لا غير لان تركه الواجب بوجوب الدم وتركه  
السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحدا من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة  
بخلاف ما روى في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسعه تركه فان تركه فعليه دم وفي  
مختصر الطحاوى ان لابي يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء  
عليه انتهى وفي شرح الآثار للطحاوى تكلم الناس في المحصر اذا غفر هديه هل يحلق رأسه أم لا  
فقال قوم ليس عليه ان يحلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق  
حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والقصر  
على حكم الحلق كما لا يخفى ومال الطحاوى الى هذا القول أقول واعلم لانه مستفاد من ظاهر  
ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكد والمعاينة  
في أمر الحلق من غير الاكتمال بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير وهذا وفي النخبة  
اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقا سواء كان في الحل والحرم ثم اعلم انه  
لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد حل بمجرد الذبح ويتفرع

لا اله الا انت يا امان  
الخاتمة في يد يد السموات  
والارضين يا ذا الجلال  
والاكرام يا حي يا قيوم  
(اللهم) انى أسألك بانك  
أنت الله الواحد الاحد  
الفراد الصمد الذى لم يلد ولم  
يولد ولم يكن له كفوا أحد  
أسألك العفو والعافية فى  
الدنيا والاخرة (اللهم)  
أنت الملك لا اله الا انت  
وأنا عبدك ظلت نفسى  
واعترفت بذنبي فاغفر لى  
ذنوبى فانه لا يغفر الذنوب  
الا أنت واهدنى لاحسن  
الاخلاق ولا يهتدى  
لاحسنها الا أنت واصرف  
عنى سيئها فانه لا يصرف  
سيتها الا أنت امين

عليه قوة (ولودح) أي الهدى في أرض الحرم (ومشرق) أي مدحمة (لائي عليه) لا ماسا  
 يجب عليه الأمانة (الأعطاء) (وإن لم يشرق تصديق به) أي عليمًا أو أمانة ولو في أرض الحرم  
 (ولودح قبل المعالي يوم) أي مثلاً (جاء) أي قبله به بخلاف ما إذا شكك بعده ولو بساعة  
 (ولولم) أي المحصر (أو) أي الهدى (دج) في أرض الحرم (فقطه من سلاله) أي بأن لا يخرج  
 أو دج في الحقل أو بعد المبعاد والحل له ارتكبه من الخطورات بناء على ما أخرجه من  
 الإجماع بذلك (دج) فعليه لما ارتكبه من الخطورات الجرائم أي من أنواع الكفارات (وإن  
 كل من الهدى الوكيل) أي ولو باذر الموكل (من جمعة ما كل إن كان غنماً) أي مالك تصان  
 (ويصدق به على الفقراء) أي عن المحصر (ولودح المأمور) أي الهدى المحصر (ثم زال  
 احصاره) أي احصار الأحرار (لحاق) وكذا إذا أيجي (لم يمتنع) أي المأمور وثمناً  
 (وإذا زال الإحصار) أي زال الإحصار (أو زال الإحصار المحصر) أي زال الإحصار (أو زال الإحصار  
 الوجه المحصر) (وجه المحصر) (أما إن يروى) أي الإحصار (فصل بهت الهدى) أي وهو  
 ظاهر ولا يتصور تعدده والوجه الأول (أو بعده) يعني وهو لا يتصور أن يكون كما قال (لوقت  
 بعد على أدراك الخ والهدى) أي معا وهو الوجه الثاني (أولى وقت لا يقدر على أدراكهما  
 جميعاً) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على أدراك الهدى دون الخ) وهو (الرابع) (أو بالعكس)  
 أن يقدر على أدراك الخ دون الهدى وهو الخامس (فإذا عرفت ذلك) (في الوجه الأول وهو أن  
 يروى) أي الإحصار (في وقت البعث) أي بهت الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضاً (وهو أن يروى  
 في وقت يتدور على أدراكهما يلزمه) أي في الوجه (الوجه) أي يجب عليه المضي بالتحقق  
 (ولا يجوز له التحال) أي جبهته (وبعمل هديه ماشاء) أي من سبع أو خمسة أو صدقة ويحذر ذلك  
 (في بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لأيلزمه الوجه) ويجوز له أن  
 يحل بالهدى (أما فيما لا يقدر على أدراكهما جميعاً لا يلزمه المضي لعدم فائده ما جاز له التحال  
 أتماً وأما فيما لا يقدر على أدراك الهدى دون الخ فكذلك لا يلزمه المضي اتفاقاً على الروايات  
 المشهورة في المذهب إلا ما جاز في رواية خرافة الأكل حيث قال فلو هت بالهدى ثم قدر أن يدركه  
 قبل ذبحه لم يبعه أن يقيم ويحل بالهدى إلا إذا لم يقدر على أدراكه فإنه يظهره فدينه بغيره  
 أن يصبره راجع إلى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب  
 أن يرجعه إلى الخ والإيلام تناقض بين كلاميه حيث يصبر التقدير ثم قدر أن يدركه إلا إذا لم  
 يقدر على أن يدركه فأدركه وأدركه (الأنى الوجه الأخير) وهو أن يقدر على أدراك الخ دون  
 الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جاز له التحال ولا يلزمه المضي خصوصاً ما (ولرؤية  
 يجب) أي يلزمه المضي ولا يجوز له التحال قياساً وهو قول زرارة (رواية الجلس) عن أبي حنيفة وهو  
 الأفضل اتفاقاً قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الخ دون الهدى) (باب اللهم المقدم  
 وقد تقدم ثم هذا الوجه أعني تصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الإحصار عنده لا يتوجه بالهدى  
 المحرر بل يجوز قبله فيتصور أدراك الخ دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على  
 مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لأن دم الإحصار سدهما يتوقف بإمام  
 الصوفي يدرك الخ الهدى وأما المحصر بالعمرة فينبغي عقده بآدم اتفاقاً لعدم توقفه

وبعدك والخبر كانه  
 يدرك تسركت وتعاليت  
 أسنة عرك وأيوب السبك  
 (اللهم) تعاليت العيب  
 ويصدقك على الخلق  
 احبني ما علمت الحياة خيرا  
 لي وتوفني إذا علمت الوفاة  
 خبرني (اللهم) أي أمر  
 بك ما حبتي وإن قصر رأيي  
 وصف على أقدرك إلى  
 رحمتك وأسألك يا فاضل  
 الامور أن تصبني من  
 عذاب السمير ومن قسوة  
 الصبر (اللهم) أهدني لأرشد  
 أمري وأجرتي من شر  
 نفسي (اللهم) أي أعوذ  
 بك من مسكرات الأخلاق  
 والأهواء (اللهم) أي  
 أعوذ بك من الشقاق  
 والشقاق وهو الأخلاق  
 بسم الله



بأيام الحرم من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدي لا يلزمه التوجه) أي إلى مكة لعدم الفائدة بزيادة أحدهما (بل إن شاء على بالهدي) أي صبر حتى يحل بذبح الهدي (وان شاء توجه) أي إلى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك أن هذا هو الأفضل (وله) أي للقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المصطور (فائدة) أي عظيمة (هي أنه لا يلزمه عرو في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال ويأباه أنه إذا كان المحصر قارنا فينبغي أن يجب عليه اتيان العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القارن حيث قدر عليهم وأوجب بانه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بقوات الحج فأت به ذلك كذا في الخبازي والفتح (وأما المعتمر) أي المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدي أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدي ففي صورتين (يلزمه التوجه) أي إجماعا (وان لم يقدر على ادراك الهدي) أي بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الإمام وصاحبيه (ولا يتصور في حقه) أي المعتمر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فانه يختص بزمان مخصوص ثم اعلم أنه إذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدي صار حكمه حكم القات فقد ذكره ابن جماعة في منسكه ان عند الحنفية إذا صار الاحرام متوقفا زال احصره ففاته الحج والحصص دام تحلل بعمره ولا يكون محصر او يجب عليه القضاء ولا يحتاج إلى احرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤتى بها باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج إلى احرام جديد للعمرة ولولم يتحلل لا يحج في العام المقابل بذلك الاحرام وتيقبه المصنف في الكبير بان قوله عند أبي يوسف يحتاج إلى احرام جديد وهم لان عنه ينقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما سيأتي بيانه في باب الفوات انتهى وسيجيى به ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والحصص دام تحلل بعمره ولا يكون محصر ظاهر التناقض ولعل مراده أن حصصه عن الوقوف مستمر ولا يكون محصر عن الطواف فتأمل لئلا تقع في رحل الخلاف

(فصل) في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة (بالحدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أي من المحصر الأول والاخير (فان علم) أي المحصر (انه يدرك الهدي) أي حجا (ونوى به احصاره الثاني) أي بعد تصوره ادراكه (جازو حل به) أي إن حجت شروطه (وان لم ينو لم يحز) أصلا (ولو بعث هديا جزاء صبيدا أو قلد بدنة وأوجبها بطوع عامه أحصر) أي الإثم (ونوى) الأولى فنوى (ان يكون) أي الهدي في صورتين (لا حصاره جاز وعلمه إقامة غيره مقابله) أي جزاء صبيده وإيجاب تطوعه خلافا لابن يوسف

(فصل في قضاء ما أحرم به إذا حل المحصر) أي من احرامه مطلقا (بالذبح) أي بذبح الهدي في الحرم ففي قضاء ما أحرم به به تفصيل بينه بقوله (فان كان احرامه) أي الذي حل به منه (للحج) أي فقط (فعليه قضاء حجة وعمرة) فيه أنه لا يصح اطلاقه بل يحتاج إلى تقييد مدقه على ما ذكره محمد في الاصل عن أبي حنيفة حيث قال فإن بقى وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد أن يحج في عامه ذلك أحرم ويحج وليس عليه قضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه نعم ان قصد الاحرام الاقل وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا نسبة طاعته

ما شاء الله لا ياتى بالخير الا  
الله بسم الله ما شاء الله  
لا يصرف السوء الا الله  
بسم الله ما شاء وما يكتم من  
نعمة فمن الله بسم الله ما شاء  
الله لا حول ولا قوة الا بالله  
العل العظيم (اللهم) صل  
على محمد وعلى آل محمد كما  
صلت على ابراهيم وآل  
ابراهيم انك جمد مجيد  
(اللهم) صل اوارك على  
محمد وعلى آل محمد كما صلت  
وبارك على ابراهيم وآل  
ابراهيم انك جمد مجيد  
(اللهم) وترحم على محمد  
وعلى آل محمد كما ترحم  
على ابراهيم وآل ابراهيم  
انك جمد مجيد (اللهم)  
صل على ملائكتك  
المقر بين وعلى أنبيائك  
المرسلين وعلى أهل طاعتك  
أجمعين



لأن الحجية الايقينية القضاة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمرته في  
 الوجهين جميعا وعليه سعة القضاء جميعا وهو قول رافضهم اعلم انه اذا أحصر في حجة القرض راسل  
 منها يلزمه القضاء عند الاربعة كما في التطوع عند ما وأحد في رواية (وان كان) أي المحصر  
 (فأراد عليه قضاء حجة وعمرتين ويحجر) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضى بقران) أي بان يجمع  
 بين حجة وعمرته ثم يأتي بعمرته (أو أراد) أي بكل من الثلاثة وهذا يدل على ان قص في سنة الاحصار أما  
 ادخال الاحصار بعد الحل بالدمع والوقت يسع تجديد الاحرام بالاداء فاعا عليه عمرته  
 المران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معترافا عليه  
 عمره لا غير) وقضاؤها في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجيب سعة القضاء) أي فيما اذا  
 كان الاحصار صحيحا (اداءه) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في الدليل) أي في احرام  
 عبر القرض (اما ان قضاء في عامه ذلك أو كان حجة) أي الذي أحصر به وتحلل عنه بدخ حديبه  
 (حجة الاسلام) أي أول عمره (ولا يحتاج الى سعة القضاء وان تحولت السنة) أي بان يزوي حجة  
 الاسلام من قابل قضاء لام باقية في دمه ما لم يذوها ولم يفرح وقها البصير قضاء لان العمر كذا  
 وقت ادائها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاصصنا (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما  
 اراقصي بعد تحويل السنة وان قضاء في عامه لا يجب عليه عمره) وأبدا العاتج العمرة مع الحج  
 فيما اذا أحصر بالحج اذا حل بالدمع أما اذا حل بأعمال العمرة فلا عمره عليه في القضاء لانه يحصر  
 كالساعات (فأذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدى (وأراد ان يحج من عامه  
 ذلك والوقت يسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم يحج فليس عليه سعة القضاء ولا عمره  
 عليه وكذا المرأة اذا حلها زوجها) أي بعدما أحرمت بجمعة الساقطة (ثم أدن لها) أي بالاحرام  
 (فاحرمت وجبت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فاحرمت على ما ذكره القاضى في شرح  
 محصر الطعاري (ولو لم يحل المحصر بالدمع حتى فاته الجمع فعمل بأعمال العمرة فلا عمره عليه في  
 القضاء) يعني أيضا كما في نسخة (ويستوى في وجوب القضاء المحصر بالحج القرض والدليل  
 والمتفنون والمفسد والملاح عن الغير والحز والعبد الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي  
 ومن في معناه (بأن وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على طن أن عليه  
 الحج ثم طهر عهده ما أحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرزوي وصاحب كشف الاسرار لكن  
 ذكر الشروحي في الهابة شرح الهداية ان اللطاف في الحج يلزمه الماضي فيه والقضاء لو أنفسه  
 واحتلوا في القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لانه مع حرم وجه من الاحرام والانتع  
 روم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحلال يدفع الحرج والمنفعة وبما وثقنا في  
 حصة الماروم معتبرة

من أهل السموات  
 والارضين وعليهم  
 يا أرحم الراحمين (اللهم)  
 أحسن عاقبتنا في الآخرة  
 كلها وأجزلنا من نوري الدنيا  
 وعذاب الآخرة (اللهم)  
 أعني على عيرات الموت وعلى  
 سكرات الموت وموتهم على  
 حتى لا أجدها كرا ولا عا  
 ولا الما لفتي حجة الايمان  
 عند الممات (اللهم) أعني  
 على الموت وسكرته وعلى  
 القبر ووحشته وعلى يوم  
 القيامة ودرجته وعلى  
 الميزان وحقته وعلى  
 الصراط وزنه (اللهم)  
 ارحم غريبي في الدنيا  
 وتصرعي عند الموت  
 ووحدي في القبر ومقامي  
 بين يديك وتوفني عند  
 منتهى أجلي

(باب الصوات) \*

هو يتبع النائم صدركا الموت على ما في النائم ومن (فانت الحج) هو الذي أحرم به ثم فاته الموت  
 بعمرته ولم يدرك شبائمه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعا لطيفة) أي لعوية لا عرفية (ولو  
 أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي كسلة المرثفة الى  
 طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد

أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للمصنف أن يقول فقد  
 أدرك حجبه لأنه لا يتم الأبركة الثاني وهو طواف الزيارة واجتماعه إلا أن يحاول ويقول بأن مراده  
 بالتمام تسوره واحتماله وبأن قوله (وأمن الفوات والفساد) عطف بنفسه لم يأت قبله ولذا قال  
 الشيخ عمر النسي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجبه أي أمن الفوات فإنه لم يبق عليه ركعتان  
 إلا الطواف بالبيت وذلك لا يثبت أي لأن جميع العمر وقتها ولا فقد يتحقق الفوات بالموت وقد  
 يقال لا يثبت به أيضا إذ يجوز وائتدركه بدنة هذا وقد وقع في عبارتهم تم حجبه أيضا فثبتهم وإذا  
 قال ابن الهمام عام لاشك أنه ليس التمام باعتبار عدم بقائه شيء عليه فهو باعتبار أن من الفساد  
 والفوات (ثم إذا فاته الوقوف به ذر) وهو ظاهر أنه لا يخرج عليه (أو بغير عذر) أي مع أنه آثم  
 سقط عنه (أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة معصومة) عند أبي حنيفة ومحمد  
 كما سيأتي. يانه (في طواف ويسعى ثم يحلق أو يقصران كان) أي الفات (مفردا) أي بالحج  
 (وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن  
 ابن زياد عليه السلام وأشار في شرح السكزالي استحباب الدم للفات عندنا (ولا طواف للصدر)  
 أي عليه اتفاقا (وان كان) أي الفات (فأرنا) أي فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرة قبل  
 الفوات فهو كالمفرد) أي لأنه بادهار كمن أخرج من عهدهما (وان لم يطاف لهما) أي قبل الفوات  
 (فانه يطوف أولا لعمرة ويسعى لهما ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وقد  
 بطل عنه دم القران) أي لأنه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبارتين (وعليه قضاء حجة  
 لا غير) أي لفراغ ذمته من أحرام عمرته (وان كان) أي الفات (ممتعا بطل عنه) أي لأن  
 شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه  
 يفعل به ما شاء) أي ان كان الهدى لفته به بخلاف ما إذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه  
 قضاء حجة فقط) أي لفراغه عن عمرته بالسكاية ان لم يسق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أي  
 الفات (التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به) لأنه لفات وقت قطع تلبيته بأول رمي  
 الحصة ما صار كان طوافه هذا فام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لأنه في حكم  
 اثناء أفعال حجه وكان حقه التقديم الا أنه آخر ضرورة الفوات ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا فيما  
 يتحلل به فائت الحج انه يلزمه ذلك بأحرام الحج أو بأحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد وبأحرام  
 الحج وقال أبو يوسف بأحرام العمرة ويذهب إلى قلب أحرامه عمرة وقال لا يتقلب والمؤدى ليس بأفعال  
 العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بأحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف معصومة فيما سبق  
 قدبر والدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع الفات قبل طوافه) أي الذي يتحلل به مع السعي  
 بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي اتفاقا فهذا دليل على ان المؤدى ليس بأفعال  
 العمرة حقيقة فتقوله (لأنها ليست بعمره) ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال  
 العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قوله هذا  
 ان فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج الى  
 الحل ولو انقلب أحرامه أحرام عمرة وصار معقر الزمة الخروج الى الحل كذا ذكره وفيه بحث  
 ظاهر على ما لا يخفى ثم عمدة الخلاف تظهر فيما إذا فاته الحج فأهل بحجة أخرى حل بأفعال العمرة

على شهادة أن لا إله إلا الله  
 وأن محمدا رسول الله  
 واجعله آخر كلامي في  
 الدنيا (اللهم) اني أسألك  
 عيشة نعمة وميتة سوية  
 ومردا غير مخزى ولا فاضح  
 (اللهم) اجعل حبك أحب  
 الاشياء الي واجعل  
 خشيتك أخوف الاشياء  
 عندي واقطع عني حاجات  
 الدنيا والآخرة الى لقاءك  
 واذا قرئت أعين أهل الدنيا  
 من ديارهم فأقر عيني  
 بعبادتك (اللهم) اني أسألك  
 الصحة والسلامة والعفة  
 والامانة وحسن الخلق  
 والرضا بالقدر (اللهم) اني  
 أعوذ بك من يوم السوء  
 ومن ساعة السوء ومن

من الأولى ويرفض الأخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يحد في الأخرى لانه محرم بالعمرة  
 أعضاء البيعة وعبد محمد لا يصح إعرامه بالناس (ولو أهل القنات بجمعة أخرى قبل الفرج من  
 الأولى فان كان يتوهم به) كان الاختصاص بالزكاة وإن يقال فان توى به (قضاء العائنة فهي حتى) أي  
 بعينها وتنفيرها قوله (ولا يلزمه هذا الإحلال شيء) أي سوى التي هو فرع النجاسة بالطول وال  
 والهدى كالأول لم يلزم به (وبقائه أي بالثانية لعمري) أي لا اعتبار بالاول (وعليه قضاء الأولى لا غير)  
 أي لكون الثانية لعمري (وإن توى به) أي بإدلاله (بجمعة أخرى برضاها) أي أظنه (ويحصل أفعال  
 العمرة) لما تقدم مع ما به من الخلاف (وعليه قضاء بجمعة وعمرة ودم) أي عند أبي حنيفة  
 بخلافه لما تقدم معهما (ولو أهل) أي القنات بجمعة (بعمرة ورضيا) وهذا بالإطلاق لا مراع  
 بين العمرتين إعرام على قول أبي يوسف وعلاء على قوله ما (وعليه قضاءها والدم والحج) أي  
 قضاؤها أيضا بالاتفاق (ومن أعمل بجمعتين ثم فاته الوقوف تحال بعمرة واحدة) أي لا بعمرتين كما  
 هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضاها والدم والحج (ولو أن القنات لم يحل) أي  
 بأفعال العمرة (وبقي محرما إلى قابل فتح بذلك الإعرام لم يصح بجمعة ومن أهل جمعة بجمعة) أي  
 قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أي الوقوف كما في نسخة (عليه دم الجماعة ويحل  
 بأفعال العمرة ولو حج) أي الدائم من قابل (قضاء) أي بجمعة واحدة (أي بالجماع) (ليكن عليه  
 الاضائة بجمعة واحدة) أي كمن أفسد صومه بالجماع ثم قضاها وأفسده فانه لا يجب عليه الإضائة يوم  
 واحد وليس عليه كفارة أخرى لأنه يوم القضاء كالأبني (ولو قدم محرم بجمعة فطاف بالقدوم  
 وهي ثم فاته الحج) أي بدو الوقوف (وعليه أن يحل بأفعال العمرة) أي من طوافي فريسي لها  
 ومعنى آخر بهلها (ولا يكسبه طواف الحيمة الأولى) بالرفع نعت للمضاف (ولا السعي) أي ولا  
 يكسبه السعي المتبذل (في التحال) أي في الخروج عن إعرام جمعة حتى لو كان قاروا بالمسألة  
 بجعلها لا يجب قضاء عمرته إلى قرنها لا بدقأها (ولو أن قاروا بطواف العمرة بقبيلها الحج  
 وجاوع) الأولى أن يقول جامع ومعنى وهو يطوف بعد لعمرة القران ولا لعمرة التي يضل بها  
 (فعله) أي بعض في العمرتين وعليه ما بالجماع وقضاء عمرة القران) أي لأنه أفسدها ولا يجب  
 عليه قضاء التي يقول بها (وقائت الحج لا يكون محصرا) أي لا حقيقة ولا حكا ولا يجعل به  
 الهدى) أي بل عليه أن يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تنوت) أي بالاجماع لأنها غير موقفة  
 (فصل الأسباب الموجبة لقضاء الحج) وأربعة (القنات) أي قوت الوقوف (والاجتماع)  
 أي عن الوقوف فإنه في حكم القنات ولو كان فرق بينهما في حقيقة قبلة الحال عن إعرامهما  
 (والإفساد) أي بالجماع ولو كان يلزمه إتيان قبلة أفعال الحج (والرفض) أي رفض إعرام الحج  
 بهل إعرامه به سببا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته  
 أو أمته أو عبده أي إذا لم يوافق الحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويطلق ما يدخل مكنه بغير إعرام  
 أي قاره بجمعة عليه إعرام أحد التسيكين منها الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الإطلاق حيث  
 لا يجب عليه تعيين الحج لكن في إطلاق القضاء عليه بهل إعرامه لأن القضاء فرع قوت الإعرام إذا  
 ولا يشترط سقوط القضاء إعرامه من حيث إعرام أو لا ولا من المقتات وإعما يجب الإعرام من  
 المقتات مطلقا ثم هذه الأسباب الأربعة موجبة لقضاء العمرة إلا القنات لعدم ظهور في حقها

صاحب الدر ومن جاز  
 الدر (الهم) أحلف في  
 شكروا واجعلني صورا  
 واجهاني في عيني حقا و  
 أعبر الناس بكبر (الهم)  
 إلى أسأل الله بك الطيب  
 الطاهر المساراة الأحب  
 اليك الذي أودعت به  
 أحييت وإذا سئلت به  
 أعطيت وإذا استرحته  
 رحمت وإذا استقرحت به  
 فرحت أن تعذني من الكفر  
 والفقر والقيلة واليلة  
 والعدلة وكافة الأمراض  
 والأمراض وسائر الأسقام  
 والآلام ومن قننة النساء  
 ومن النفس والشيطان ومن  
 منسة الدنيا ومن أفسد  
 والشقاق والفتاق ومن  
 الاخلاق

لان جميع العمر وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أي بعد انقضائه قبل تحقق ادائه (انه اذا مات من عليه الحج) أي فلا يتناول عن أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالاجحاج عنه) أي على الوجه الذي يأتي نفسه (يحيى عنه) أي بشرطه (ويصقط به عنه القرض) أي اجماعا (وان لم يوص به) أي مطلقا أو اوصاه غير صحيح (ثم) أي تحقق ثم ترك حجة وبقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيئته باعتبار حقه وعقوبته وهذا اذا لم يحج عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أي من ماله أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (تجزئه) أي هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على الفور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يضيـق عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه يجوز امتنعه او يمكنه الاداء بماله بانابة غيره من باب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم يوصى به حتى مات أثم بتقوية الفرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فيما ثم لكن يسط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوراثة الحج من تركه وان أحب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يجوز ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

### \*(باب الحج عن الغير)\*

اعلم ان الاصل في هذا ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كالأولاء القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحباب لا يصح عندنا في باب الحج على ما سرح به في التمهيد وكذا سرح بعدم الجواز في الوقاية وجميع البحرين واختاروا المحيط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في موخراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحققت حرام فيكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فبأنشأ بهما مكره وعلاه العيني بان الجهة ادحق الله تعالى فلا يجوز أخذ الاجرة عليه فاذا اقتضت اجرة كان حراما واذا أشبهها كان مكرها وهو الى الحرام أقرب انهمى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان ابرهما حال حياتهما فكيف ابرهما بقدرته وتمهما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك رواء الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه صر فوهمان مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرهما للاموات أعطى من الاجر بعد الاموات رواء الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان تصدق عن موتانا ونفج عنهم وندعولهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويقرءون به كما يقرء أخذكم بالطبق اذا أهدى اليه رواء أبو حنيفة الكبير وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحك بكبشين أمطين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته رواء الشيخان أي جعل ثوابه لأمته وهذا

ومن السعة والرياء والشرك  
(اللهم) الى أسألك فواتح  
الخير وشوائمه وهوامه  
وأوله وآخره وظواهره  
وباطنه والدرجات العلى  
آمين (اللهم) انى أسألك  
فرجا قريبا ونصرا عزيزا  
وصبرا جديلا وقصا مدينا  
وعلما كسيرا نافعا ورزقا  
واسعا مباركا في عافية بلا  
بلاء ونسألك العافية من  
ككل بلية ونسألك غمام  
العافية ونسألك وجود  
العافية في صحة بلا مرض  
ونسألك الغنى عن شغل  
الناس ونسألك انقياد  
الاجناد لادلائل ولا قوة  
الا بالله العلى العظيم

فعلينا منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يتعمه عمل غيره والاقتداء به هو الاستمسك بالعموم  
الوثنى وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى نفسه معان كثيرة ليس هنا يعمل بسماها فقال  
المسب (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أى حجه الاسلام والقضاء أو المأدب وهو قادر على  
الاداء بنفسه وحصر الموت وأخاه يجب عليه الوصية بالايجاج عنه بعد موته وان قدر عليه  
أولا (وعجز عن الاداء بنفسه) أى بعده (يجب عليه الاجاج) أى بان يحج عنه فى حال حياته  
أو بعد مماته (ان شرط) أى قصر (فى التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه فى عامه) ربه الايجاج  
الى ان وجوب الايصاء اعيايتعلق بمحج بعد الوحدوب اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من  
وجب عليه الحج لم يخرج من عامه فمات فى الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يؤخر بعده  
الايجاج ولم يقصر فى هذا الباب كذا فى التعيين والفناوى السراجية قال ابن الهمام وعدا  
قد حسن وتفضل مستحسن بدنى ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج)  
أى وجوب فعله فى الجملة ولو لم يحصل شروط البقية (ولا تجب عليه الوصية به) أى بالايجاج عنه  
بعد موته فى كتاب رجة الامة فى اختلاف الامّة من رجه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من  
ادائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه الشافعى وأحمد وهذا  
أطلق فيما سبق قوله وعجز عنه بقوله (ويقتضى الجبر بالموت والحديث والمع) أى ويجوز ثم ما  
بالاكرام (والمرص الذى لا يرجى زواله) أى كالمريض والفالج (وذهب البصر) أى بان صار أعمى  
(والعرج) بقتضيب (والهرم) بقتضيب أى الكبير أى الذى لا يقدر على الاستمسك معه (وعدم  
الحرم) أى بالنسبة الى المرافة (وعدم من الطريق) أى باعتسار العلية (كل ذلك اذا استمر الى  
الموت) والحاصل ان وجوب الايصاء اعيايتبث ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على  
الصحيح من لم يكن صحيح البدن لا يتبث فيه وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاجاج وعندهما اذا  
كان له مال تعلق به وان كان زمانا ومفلاجا على ما سبق من أن الشرائط عند ما يحج الجوارح  
خلافها ما وقد تقدم فى باب شرائط الحج من ان قوله ما روية الحسن عنه قال ابن الهمام وهو  
أوجه واختارها الكرماني

(فصل فى شرائط جواز الاجاج) أى مطلقا (والسبابة عن صحة الاسلام) أى خاصة وجعلها  
عشرون (الاول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أضح فقيرا أو غيره ممن لم يجب عليه الحج عن العرض)  
أى عن فرضه وهو متعلق بأصح (لم يجوز غيره عنه) أى عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لأن  
السبابة السابقة لا تجزئ عن وجوب العبادة الا حقة ثم ما ذكره اعماها وشرط وجوب الحج  
لا شرط جواز الاجاج وكذا قوله فى الكبير ومن ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال  
ومنها أو الاول ان يكون له مال يحج عنه ويتمرجه عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن  
لا يجوز غيره عنه فرضا بخلاف حجه عنه فلا ان دام به الفقر الى ان يموت لأن المال شرط  
الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره فى اداء الحج الواجب ولا واجب  
كذا فى البسدافع والحاوى وقد قال صاحب السراج الوهاج فى قول من قال ولو حج على الفقر  
مدام به الفقر الى ان يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افقر والا فقرا لا يحج عليه  
انتهى وهو تقييد كما لا يخفى (الثانى العجز المستدام من وقت الاجاج الى وقت الموت) أى فان

(الله - م) الى أسألك أن  
تجعل سلى البك البرل  
ومراجى البك التواضع  
والذلّل وانصت من  
حضرتك رفة يضحك  
سها عا لواله البز ويقصر  
تتم اغلو العالى حتى ارتقى  
الىك مرتقا تطلبنى فيه  
الهمم العلية وتنقاد الى  
النفوس الآسية واكفى  
بقاسية من نورك تكشف  
عن كل مستور وتجعبنى  
عن كل حاسد مرور وروب  
لى خلقا أسع به كل خلق  
واقضى به كل حق كما رست  
كل شئ رجة وعلمنا سبحانه  
لا اله الا انت صعدت  
لعلتك الجبارة وتنعمت  
بذكرك الشفاء يا حى يا قيوم  
يا ذا الجلال والاكرام  
(اللهم) الى أسألك أن تسأل  
ما يبطون

زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا (فلو أخرج المذنب) أى كالريض سواء يرجى برؤه أم لا  
 والمحجوس (كان أمسه) أى أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفان استمر عذرهم) أى عما يمنعه عن  
 ادائه بنفسه (الى الموت) أى بان مات وهو مريض أو محجوس (جازوان زال عذرهم) أى  
 بزوال حبسه أو برئته من مرضه وشحوه قبل الموت فى وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه  
 الاداء بنفسه) أى المباشرة بنفسه (وظهرت نفلية الاول) وهذا أولى من عبارته فى الكبير لم يجز  
 حج غيره فتأمل ثم المرأة إذا لم تجدهم حرمها ولا زوجها لا يخرج الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذى ينجز  
 عن الحج فحينئذ يبعث من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز اتهم وجود المحرم فان بعثت رجلا  
 ان دام عدم المحرم الى ان مات فذلك جائز كالريض وفى شرح النقاية للبرخندى قال الامام  
 أبو بكر محمد بن الفضل اذا لم تجدهم ماتت من يحج عنها فان دام عدم المحرم الى موته فذلك جائز  
 وقيل لا يجوز لها ذلك اتهم وجود المحرم بمعنى الزوج أو ظهرا أمرا آخر والله أعلم وهذا كما  
 مبنى على ان عدم هذه الاعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء أو ما قوله  
 فى الكبير والاجتاج عن الزمن والاعنى على أصل أى حنفية جائز لان الزمان والعمى لا يرجى  
 زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستند الى وقت المنة كذا فى البدائع فشكل لان  
 سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبى حنيفة فلا يجب الاجتاج بلا شبهة وأما  
 نقله عما فى الفتح بقوله ولو أجزوا عنهم يعمى الزمن والاعنى والمنع والافتلوح ونحوهم وعم  
 آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفلية الاول فلا اشكال  
 فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاجتاج) وفيه ان هذا الشرط مثله ما قبله (فجر  
 أجمع صحيح) أى غيره (ثم يجوز لا يجز به) أى كفى قاضيان والخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه  
 أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أى بالحج (فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره ان  
 أوصى به) أى بالحج عنه فان أوصى بأن يحج عنه عنه فقط وعنه أجنبي أو وارث لم يجز (وان لم  
 يوص به) أى بالاجتاج (فقبّر عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (الحج) أى الوارث  
 ونحوه (بنفسه) أى عنه (أو أخرج عنه غيره جاز) أى ذلك التبرع أو الحج أو الاجتاج أو ما ذكر  
 جبهه والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله فى الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم  
 لجواز البتة وهذا مقيد بالمشيئة فى منسك السر وجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص  
 به فحج رجل عنه أو حج عن أمه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان  
 شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجوز به من غير مشيئة أى من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية  
 (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أى على الصحيح كما سبق اليه القلوب فحج فان شرط وقع الحج عن  
 الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعنى عدم جواز الاستتجار عليه مذكو فى عامة الكتب  
 كالهداية والقدرى والكافى والكثير وغيرهما مما عسر عدا وصرح فى المهاج نقلا ولا يجوز  
 الاستتجار على الحج عنه ومصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بان قال له استأجرتك على ان  
 تنح عنى ~~بكذا~~ لا يجوز حج عنه) زادنى الكافى ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال  
 أمرتك ان تنح عنى من غير ذكر الاجارة يجوز) قال ابن الهمام فى فتاوى قاضيان من قوله  
 اذا استأجر المحجوس رجلا يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحجوس اذا مات فى الحبس

عبادك لنا من ضغن وتفرع  
 ما فى صدورهم لنا من غل  
 وتقوم ما فى قلوبهم لنا من  
 حقد وان كان لا بد من  
 عبادك فبنا غل أو غش  
 أو حقد فانزع ذلك كله من  
 قلوبنا وابذل ذلك كله محبة  
 ومودة ورأفة ورحمة  
 واجعلنا فى محبتك اخوانا  
 وعلى التقوى والخير  
 اعوانا واجعلنا من يعنو  
 ويعنى عنه ولا تجعلنا من  
 يبادر الى الانتقام اذا وجد  
 الله الفرصة ولا من ينتهز  
 العنوبة اذا أصاب اليها  
 المقدرة وجعلنا من الشقاق  
 والنفاق وسوء الاخلاق  
 واصفح عنا صغائرنا  
 واعنا على الصغائر الجليل  
 الذى أمرتنا ان



والاجير أجره في طاهر الرواية مشكل لا جرم ان المدي في الكفاي للعالم أبي الفضل في هذه  
المسئلة ولواذقة من نفسه على العبارة المحررة وزاد ابضاها في المبسوط وقال وهذه النفقة  
ليس يستحقها بطريق العرض بل بطريق الكفاية انتهى فتعين انه انما عمدا أجيرا مجازا الامر اذا  
لكن ماذا كفي كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستعجار على الحج فان فعل باثر وله نفقة مسئلة  
لا يقبل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه نفقة التسمية بذكر الاستعجار وبيد الامر بأداء الحج  
عنه فيصح وقد صرح به ذا التماسل الكرمانى فقال لانه اذا انسدت الاجارة بقي الامر بأداء  
الحج عنه فوجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر للعج عنه من المقات وقع الحج عن المجبور  
عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب  
والله أعلم (السادس ان يحج عمال المجبور عنه) أي الميت (فان تبرع الحاج عنه بماله نفسه  
لم يجز) أي عنه حتى يحج عماله والعقبة في الثاب يكون أكثر النفقة من مال الاثر والقياس  
ككون الكل من ماله الا ان في الترام ذلك حرجا عينيا فاسقط اعتبار القليل استخفافا ولا يقال  
(وان انفق أكثر النفقة من مال الاثر والاقل من ماله يجوز وان انفق الكل أو الاكثرون  
مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وفاء) أي لجه (يرجع فيه) أي لانه قد يتيق بالانفاق  
من مال نفسه لبعية الحاجة ولا يكون المال حاضرا فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجوز به  
وان لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم لا كثر فان كان الاكثرون مال الميت جاز ولا فلا) ففي  
فاضيحان اذا لم يكن مال الميت فاشق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو  
جاز ولا فهو رضاء وفي الكرمانى ان انقص المال عن نفقة الطريق فاستدان واشفق من مال  
نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جاز ولا فهو رضاء وفي خزانة الاكمل لو ضاقت  
النفقة في الطريق لحج المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على  
أحد (ولو حج عنه ابنه أي مثلا ولا فكذلك حكم بنية ورثته (من ماله) أي من مال نفسه (الرجوع  
في المركة جاز) أي ان أوصى بان يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يجز وان أمره الميت) أي بان يحج  
عنه من ماله بغير رجوعه في خزانة الاكمل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في الزكاة لم يقع  
عن الميت عن فرضه وان أمره الميت هذا وفي فاضيحان اذا أوصى بان يحج عنه فاج عنه الوارث  
من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز ولا ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع  
ولو أوصى بان يحج عنه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام  
انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة أي من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أي النفقة  
الخلوطة (وان حج وانفق) أي من مال نفسه (جاز) أي حجه عنه (ورئى من الضمان) أي باخاؤه  
ولم يوقف على رامة الورثة قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخلط بماله نفسه وج عنه وانفق  
خمسائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط ولو اتجر عن الميت أي  
من غير خلط بماله نفسه (ورج فيه يجز به الجئة) أي ويدفع الزكاة الى الورثة لكن في الكرمانى  
وان أخذ الدرهم ليحج عنه ما اشتريه امتاعا التجارة قال هذا رجل خائن لا يجوز ويكون  
الشراء لنفسه والحج عن نفسه ره رضاء انتهى وموخراب باطلاقة لما في منك اغارسي لو  
أخذ المال واتجر ورشح فيه رجح عن الميت قال أبو حنيفة يجز به لجه ره ره قول أبي يوسف وقال

نصفه وأله منا الادب بين  
يديك والزمنا التسليم لامرنا  
والخضوع اليك والتوكل في  
كل الاحوال عليك (اللهم)  
لا تدع لنا ذنبنا الا غفرته  
ولا حملا الا فرجته ولا كربا  
الا نفسه ولا ضررا  
الا كشفته ولا دينا  
الا قضته ولا قسما لا وفيه  
ولا ورا الا اصفته ولا  
ضمة الا اقرته ولا آلا  
الا باغته ولا عملا الا قبلته  
ولا رزقا الا بسطه ولا خلا  
الا سدته ولا عيبا الا سترته  
ولا مافرا الا سلمته ورددته  
ولا كسيرا الا جبرته ولا  
أودا الا نقتته ولا صدرا  
الا شربته ولا ضيقا  
الا فسخته



محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى به امته عالة نفسه للتجارة ورجع  
بمثله عن الميت يرد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه اياد الى الفرق بين من يشترى  
به التجارة ستاعا لنفسه أو نفقة المال الميت تبرع الكثر روى هشام عن أبي يوسف قال يضمن  
بالرجوع وقد أجزأت الحاجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كالأصل خطها بدرهم نفسه حتى  
صار رضا من يبيع عن الميت وفي قول الرمي له هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه  
وفي النوازل سئل بعضهم عن الرجل يأخذ الدرهم لبيع عن الميت فانفق من هذه الدرهم قبل  
الرجوع قل أو كثر صار رضا للمال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان  
يبيع راكبا ان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشيا ولو بأمره) أي بالحج ماشيا (يضمن النفقة  
وكذا الويل بأمره) أي وحج المأمور ماشيا (وأما من مؤنة الكرامة لنفسه) أي فانه يضمن النفقة  
ويبيع عنه راكبا بالنفقة الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمد ان حج على حمار ركوبه  
والجرا أفضل كذا علة المصنف في الكبير والاطهر ان كراهته لكونه غير محمل لشرع العبد  
أولانه على خلاف السنة بقريته قوله والجمل أفضل لالكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون  
نفقة ركوب الحمار أوفر ثم العبرة في الركوب والمشى لا أكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو  
كقطع الكل ماشيا وركوب الأكثر ركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول على  
ما اذا اتسعت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان كان  
ثلث ماله لا يبلغ الآن يبيع ماشيا (فحج عنه ماشيا جاز) لكن لو قال رجل أنا حج عنه من بلده  
ماشيا روى عن محمد لا يجوز به ويبيع عنه من حيث يبلغ راكبا وروى الحسن عن أبي حنيفة ان  
أحجوا عنه من بلده ماشيا جاز وان أحجرا عنه من حيث يبلغ راكبا جاز وامل وجهه الاول زيادة  
كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بغيره هذا) أي بغيره وخصوصه  
(رجلا) أي ولو غير معين (يبيع عنه فأكراه الرجل) أي أعطاه بالكره والاجرة (وأنفق الكراه  
على نفسه) أي في الطريق (ويج ماشيا جاز) أي عن الميت استحسانا قال الطرابلسي وهو الأصح  
وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير الى ورثة الميت قال أبو الليث في النوازل وعذري ان  
الحج عن نفسه وهو رضا من نقصان البعير الا ان يكون الميت فوض اليه ذلك (الثامن ان يبيع  
عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يبيع عنه من حيث  
يلعب) أي استحسانا (وان لم يكن) أي ان يبيع عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) وامل  
المكان مقيد بما قبل المواقف والانبأ في شيء يمكن ان يبيع عنه من مكة وكذا الحكم اذا  
أوصى ان يبيع عنه بماله وسمى مبلغه فانه ان كان يبلغ ان يبيع عنه من بلده حج عنه منه والافق  
حيث يبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجا) أي مريدا للعب لاقامه بالغيره كالتجارة ونحوها  
(فمات في الطريق وأوصى ان يبيع منه يبيع عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من  
حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا يعنى  
من الموضعين المعه ودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يبيع عنه منه والافق موضع الموت  
استحسنه أنا وفي القياس من بلده وقال شمس الأئمة اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يبيع عنه  
يبيع عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يبيع عنه من ذلك الموضع وكذا اذا

ولا يشك كل الأوضحة ولا  
شأننا لأصلحته ولا يسرا  
الأنزلة ولا عسر الأرائه  
ولا عطاء الأجزاء ولا ينما  
الاكفاته ولا ميتا الارحمة  
ولا ظالم الا قصته ولا  
خاسدا لا دفعته ولا أمرا  
الا تولى ولا ضالة الا  
ردتها ولا حاجة من حوائج  
الدنيا والاخرة يكون لان  
فيها رضا ولنا فيها صلاح  
الا قضيتها وأعنت على  
قضائهم ابتبس يرمك في عافية  
بلا بلاء وسعادة بلا شقاء  
نا أرحم الراحمين (فصل)  
في ذكر فضل حجة الجمعة وما  
قاله العلماء في ذلك (اعلم ان

خرج الحج عند أبي حنيفة وقال يجمع عنه من حيث بلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد  
حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يجمع عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع الفاضل  
لخرج الحج غير سفر الحج كالعبادة في الطريق وأوصى بأن يجمع عنه يجمع عنه من وطنه اتفاقا  
(وكذا) أي الخلاف (لومات الحاح عنه في الطريق يجمع عنه من وطنه) أي عنده ومن حيث  
بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصى أوطان) أي متعددة (يجمع عنه من أقرب أوطانها  
إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أي مطلقا (من حيث مات) أي لأنه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع  
في الكبير من قوله وإن لم يكن له أوطان فليس في محله إذ لا يلزم من نفي جمعه نفي مفرده ثم قال  
في الفتح ولوعين مكانا جازمه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (أن يجمع عنه من غير بلده يجمع  
عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعد ولو  
أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الياء بالديال بالري (يجمع عنه من وطنه ما) أي  
عند الإطلاق ومنهما فمن محمد في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يجمع عنه يجمع عنه من  
خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الري فحضره الموت فأوصى أن يجمع عنه يجمع عنه من مكة  
أقول وهذا إذا كانا غنيرين في بلادهما أو ما إذا صار المكي غنيا في الري وانظر أساني بمكة وأوصى  
بها في أن يجمع عنه من موضع فرض الحج عليه ما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري فلا يؤمن  
فيه فأوصى وكان - فقهه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللام العهد والمعنى أوصى ذلك المكي  
(أن يقرن عنه يقرن عنه من الري) لأنه لا قران لاهله مكة (وأذا وجب الحج من بلده) أي في  
المسائل التي مر ذكرها (فأج الرضى من غير بلده يضمن) أي ويكون الحج له ويجمع عنه من البلد  
ثانياً لأنه خالف (الآن يكون ذلك المكان) أي الذي أجمع عنه (قريباً منه) أي من وطنه  
(بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل) أي فيخفف ولا يكون مخالفاً ولا ضامناً أن كان  
ثلاث ماله لا يبلغ أن يجمع عنه من بلده فخرج عنه من موضع يبلغه من الثلاث وتبين أنه كان يبلغ  
من موضع أبعد منه يضمن الوصى ويجمع عنه من حيث يبلغه إذا كان الفاضل شيئاً يسيراً  
من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفاً ولا ضامناً (التاسع النية) أي نية الحج يجمع عنه منه إذا حرم  
أو بعده عند الامام قبل أن يشترع في أفعال الحج (وهو أن يقول) أي بلسانه وهو الأفضل  
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وليكن عن فلان) أي ليكن بحجة عن فلان (وإن  
شاء أكنى) أي عنه (نية القلب) أي له (ولو نسي اسمه) أي اسم الآمر (ونوى أن يكون الحج)  
أو حرامه (عن الآمر) أي وإن لم يهينه (يصح) أي ويقع عنه (ولو أحرم به ما) أي جملاً  
أو مطلقاً بأن أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكرها يخرج عنه معينا أو مبهماً (فإن  
يعينه) أي إن شاء من نفسه أو غيره (قبل الشروع في الأعمال والأفعال) أي في أفعال الحج  
من طواف قدوم أو وقوف بعرفة قال في الكافي لأن نص فيه ويقضي أن يصح تعيينها إجماعاً  
انتهى ولا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام والأدلة لا يجوز له أن يعين غيره بل  
ولو عين غيره لوقع عنه على ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العالم أن يحرم من  
الميتات) أي من ميقات الآمر ليشمل المكي وغيره (فلو أعتق وأمره بالحج ثم حج من عامه  
من مكة لا يجوز) منه وجه أنه إذا لم يجمع من عامه جازله ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يكون

منية حجة الجمعة على غيرها  
بوجوده منها ما وافقتا لوقفة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
التي اختارها الله تعالى  
لرسوله صلى الله عليه وسلم  
فإنها كانت يوم الجمعة بلا  
خلاف بين المحدثين ومعلوم  
أن الله تبارك وتعالى  
لا يختار لرسوله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم إلا الأفضل ومنها  
اتفاق اجتماع المسلمين في  
أقطار الأرض فخطبة الجمعة  
ومصلاتها واجتماع وفدائه  
تعالى في بعرفة لا وقوف بها  
فيحصل في الجمع العظيم  
من اتفاق المسلمين في الدعاء  
والانصراف والابتثال إلى الله  
تعالى عز وجل ما لم يتفق

مخالفنا اذ صرف سفره المأمور به للحج الفرض الى العمرة واعلمه سبق قلم منه اذ لم يقعه في  
الكبير به (ويضمن) أي في قوله سمع جميعا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة  
مقانية كذا في الكبير وفيه انه أراد بالمقانية المواقف الا فاقية في اطلاقه نظر ظاهر  
اذ تقدم ان المكي اذا اوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق ان من اوصى  
أن يحج عنه من غير بلده يحج كما اوصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً فيه اشكال آخر حيث ان  
المقات من أصله ليس شرطاً لطلق الحج واصلته بل الله من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت  
نيابته فان وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم تقريره بقوله  
فلو اعتمر الى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفي أخرى للجملة  
بدفع هذه القضية المشككة (الحادى عشر) ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور (وكذا اذا  
عرض له مانع آخر من حبس ونحوه) فبدفع المال الى غيره (أي بغير اذن الامر) (الحج) أي غيره (عن  
الميت لا يقع) أي حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامتان الا اذا قال  
الامر اصنع ما شئت فحنتذ كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يمرض (وان أذن له)  
بصيغة المجهول أي وان أذن له الامر (بذلك) أي بدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز)  
أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره بالحج عنه (الثاني عشر) أن لا يشد حجه ولو توفده  
أي حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الامر ويكون ضامناً لتفق من مال  
الميت لانه مخالف وعليه المضي في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت كـ اردماء  
الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسقط حج الميت كما قال (وان قضاءه) أي ولو قضى المأمور حجه  
الثالث في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لانه لما خالف  
صادر كان الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضاءه  
والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع انه ينبغي ان  
لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر) عدم المخالفة ولو أمره بالافراد أي للحج أو العمرة (فقرن) أي  
عن الامر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الامر استحساناً رأياً  
لوقوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والاخر عن الامر فهو مخالف ضامن اجماعاً كذا  
في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز ان تقسم  
النفقة على الحج والعمرة ويطرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا  
في المبسوط وقال شمس الاعنة في قول أبي يوسف أي في ثأنه وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد  
السفر للميت (أو تمتع) أي بان توى العمرة عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفاً اجماعاً على ما في  
البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فانه الفرض عليه ويصرف  
مطلق الامر اليه الا انه يشك اذا أمره بافراد العمرة ثم اتيان الحج بعده أو صرح بالتمتع  
في سفره أو بتقويض الامر اليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مخالفة وهو انه اذا توى لغيره فبالارى  
في انه (لم يقع حجه عن الامر ويضمن النفقة) أي كما امر (ولو أمره بجلان أحدهما بالحجة  
والاخر بعمرة واذنا بالجمع) أي القران (فجمع جاز) أي ولم يصير مخالفاً على ما في البدائع  
(والا فلا) أي وان لم يأذنا بالجمع فجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفاً على ما ذكره

في يوم سواه فكان أكثر  
تواباً وامر ع قبولاً ومنها  
اجتماع عبيدين لاهل  
الاسلام في يوم واحد فان  
الجمعة عدا المؤمنين وكذلك  
يوم عرفة عدا لهم فقد ورد  
في صحيح مسلم عن طارق بن  
شهاب عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ان رجلاً من  
اليهود قال له يا امير المؤمنين  
آية في كتاب الله تقرؤنها  
لوعليها عشر اليهود أنزلت  
لاتخذنا ذلك اليوم عيداً  
قال أي آية قال اليـوم  
أكمات لكم دينكم  
وأتممت عليكم نعمتي  
ورضيت لكم الاسلام ديناً  
قال عمر رضي الله عنه

قد عرفت ان ذلك اليوم  
والكان الذي انزل فيه  
زلزل على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقرأت معرفة  
يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ  
البحار) رحمه الله تعالى  
في كتاب الاجوبة المرفوعة  
فيما سئل عنه من الاحاديث  
الاجوبة مسئلة في الترتيب  
في الوقوف بعرفة اذا كان  
يوم الجمعة ذكر زبير في جامع  
في المرفوع الى النبي صلى  
الله عليه وسلم افضل يوم  
طلعت فيه الشمس يوم عرفة  
اذا وافق يوم الجمعة وهو  
انفس من سبعين حجة في  
غيرها وهذا شيء انكره زبير  
ولم يذكر

القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روي من  
ابي يوسف ان من حج عن غيره واعقر من نفسه لم يكن بخالصا الا ان النفقة قد ادر ما تقدم من  
ماله واذا فرغ من عاتق في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج اولاته اعقر ما ربحا ما كان  
في الكفر والظاهر ان الامر معكس وبالاولي ان لا يكون خفا اما لا سيما والباحح يكون بعينه  
فراغ الحج مقد في مكة يمكن له ان يعقر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ لم يمت  
امالة لاجل حجه حيث لا يتصور تقدمه على اهل قافلته ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارة  
او حرفته او اتيان غيره نظرا الى ضرورة اقامته في المحيط لوجه عن الاصر ثم ابي يعمر لنفسه  
وليس بما عدا انما قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول ابي حنيفة (ولو امره  
بالحج فاعقر ضمن) أي لانه مخالف حيث تصرف سفر الحج الى العمرة واخرى العمرة وقيل  
او لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو ابد بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت ما ربحا لفاوضي ولا يقع  
الجنة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها اقل ما يقع باطلاق البسة وهو قد صرفها عنه في البسة قال  
ابن الهمام به نظر لكن في نظره نظر (ولو امره) أي غير الوصي على ما عدا الظاهر (بالعمرة فاعقر  
ثم حج عن نفسه او امره) أي الوصي او غيره (بالحج حج) أي عنه (ثم اعقر لنفسه جاز) أي لما سئل  
(الا أن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (او العمرة) أي في المسكينة (لنفسه) أي في  
الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفقة (فاذا فرغ من) أي من الحج وكذا من العمرة  
وكان حقه ان يقول مسموما ولا يبعد ان يقال الصبر راجع الى كل منهما ما أوعدا الى التمسك  
(عادن) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان امره بالعمرة فحج عنه ثم اعقر  
لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعقره أو امره بالحج فاعقره أو لنفسه ثم حج أو لغيره (لم يجز) أي جبيع  
ذلك (الرابع عشر) ان يعمر بجمعة واحدة (الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم الحائلة  
(فلو اهل بحجة) احدهما عن نفسه والاخرى عن الآخر) وكذا الامر بالعكس (لم يجز)  
فانه مخالف (لو فرض اني عن نفسه جاز) أي انقلب جازا وجازت الاخرى عن الآخر به نصا  
كله اهل بهم او حدها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان  
أمرهم على التعاقب ونوى بالاولي منهم ما عن الآخر وأما اذا نوى بالاولي عن نفسه فيقتضي  
ان لا يجوز عدا الكل لان الاول لا يمكن رفقة كما لا يخفى انني وهو بحيث يمس بنفسه بديل  
مستحسن عدا اول الهسي ثم قال وأما اذا اهل بهم ما عدا فلا يتصور بالجواز عند ابي يوسف ومحمد  
أما عند ابي يوسف فلا نه ترهض احدهما بلامه ولا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرفض  
وأما عند محمد فلا نه لا يعتقد الاحرام الا لاحدهما وأما عند ابي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز  
لان مكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان عده لا يرتفع في الحال كما هو يمكن ان  
يقال بعينه لانه ليس ههنا اول وآخر ليعين انني ولا يخفى انه يتصور الاول والاخر بحسب  
تصور البسة المتعلقة به ما الله هم الا اذا أهيهم ما أيضا في يدهم ما ثم لا يقال على قول محمد انه ينع  
المعقد عن الآخر يستوي فيه الاول والاخر اذا جعل له لانه تقدير من اهل بحجتين عن رجلين  
عده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحدهم لكن قد يفرق بينهما بما يانه لا مرجح في هذه المسئلة  
خلاف تلك الحالة (الخامس عشر) ان يفرق الاحلال لواحد) هذا أيضا نوع من الحائلة وليس

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحج (فأهل عنهم ما له - ما ضمن له ما) أي ما له ما وبتبع  
الحج له ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك عن أحدهما فتقوله (وان عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن  
أحدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي الذي عينه ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين  
أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يعين أم - ما شاء) أي يجعله عن أيهما أراد  
تعيينه (مالم يسرع في الاعمال) ثم إن عين أحدهما قبل المضي جاز في قول أبي حنيفة ومحمد  
استحسنانا وقال أبو يوسف رقع عن نفسه ويضمن ما له ما قيسا (وبعد الشروع) أي في الاعمال  
(لم يجز) أي أن لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف بعرفة ثم أراد أن يجعله عن أحدهما  
لم يجز ويقع عن نفسه أجاغا وصار مخالفا (ولو أهل) أي بحجة أو عرة (عن أبيه) وفي الكبير  
عن أحمد أبيه وهو الصواب (بلا أمر) أي من ماله أو أحدهما ولا تعيين من قبله (فله أن يجعل  
له ما نواه أو لا أحدهما) فيه نظر ظاهر لأنه إن نوى عنهما فلا بد أن يجعل نوايه له - ما وان نوى  
عن أحدهما فليس له أن يجعله له - ما بل لأنه إن يعين أحدهما مع أنه لا مدخل للنواب هنا فإن  
المسئلة أعم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليه ما أو على أحدهما أولا يكون شيئا منهما مع أن  
جعل الثواب إنما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند إتمامهما له أن  
يجعله لهما ما شاء اتفاقا بخلاف ما صرح في رواية أبي حفص عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال  
في المحبط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أي  
الأبوين كان له أن يجعل الثواب لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضي خنجر فقهر ظاهر اللهم  
الان يقال معنى عنه - ما أنه أحرم مبهما غير معين لأحدهما فله أن يعين أحدهما قبل  
شروع الاعمال أو يجعل ثوابا لسكبه بعد تمام الأحوال وأما لو أمره كل من الأبوين أن يجعل  
عنه حجة الاسلام فأحرم مبهما عنه - ما فكان كالجواب المذكور في الاجنبيين (السادس عشر  
اسلام الآخر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم  
للكافر) لأنه ليس أهلا للقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لأن الحج  
لا يصح من الكافر لأنه نفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلمها) أي عقل  
الآخر من الوصي أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل  
المأمور لأن المجنون لا يصح لهنية عن نفسه ولا عن غيره وإنما اعتبارية غيره عنه في حدوث جنون  
له لضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه فلا يصح (أي الحج) (من المجنون لغيره) أي  
سواء يكون الغير عاقلا أو غيره (ولاله من العاقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن  
لوجوب الحج على المجنون قبل طروجه ونه وأمره ولله العاقل أن يجعل عنه صبح كما لا يخفى (الثامن  
عشر غيب المأمور) أي الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح إحتجاج صبي غير معين) ومفهوما أنه يصح  
إحتجاج المميز بآفته قوله (ولا يصح إحتجاج المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والظاهر أن  
المميز شرط صحة حج النفل الصغير والأفليس للصغير ولاية التبرع للغير ولا أن يجعل ثواب حجه لغيره  
لا سيما والإجازة في الحج غير صحيحة فلا يصح إحتجاج الصبي ولو باذن وليه اللهم الا ان يقال  
العبارة الصحيحة ويصح بدون لا ما في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا  
أو امرأة وسواء كان عبدا أو امرأة أو صديقا أمها لكن في البحر الزخار وإن احتجوا صديقا لم يجز

صحته ولا من أخرجه فان  
كان له أصل احتل أن يراد  
بالسبعين التحديد أو  
المبالغة وعلى كل حال  
ثبت له المزية بذلك انتهى  
ملخصا وقال في كتابه فضائل  
الاعمال عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال  
ان الله عز وجل خلق الأيام  
واختار منها يوم الجمعة فكل  
عمل يعمل به الإنسان يوم  
الجمعة يكتب له بسبعين  
حسنة الحديث وفي ذلك  
استغناس لتضعف حج  
الجمعة بسبعين حجة والله أعلم  
(ومن الادعية الخاصة  
يوم عرفة إذا كان يوم  
جمعة) ما حدثني به جماعة

انتهى قال في الكبير ويكن ان يقيس هذا بغير الرأى ليرفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقبل  
 فيصنع الخلاف وجبت يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم رآته أعلم وأما قوله في الكبير  
 ويصح احتجاج المرسى فهو ظاهر لا مريبة فيه (التاسع عشر عدم القوان) أي اختياره وثمة  
 منه (ولو فانه الحج) بأن تشاغل بجوارح نفسه (لم يجوز) أي اصراره عنه (ثم ان فانه انقيس برمس  
 نعم) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي من الميت من عام قال (جاء) أي اجروا عنه (وان  
 فانه) أي الحج (بأقصة مما روية) كمرض وسقوط عن دعير ونحو ذلك (لم يضمن) أي الشقة كما  
 سرح به محذور (ويستأنف الحج عن الميت) لكن بنفسه في رجوعه من ماله خاصة وعلمه من مال  
 نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فانه الحج لمرض أو جبر  
 أو هرب المكاري أو ماتت دابته وله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى أهله وعن محمد بن  
 نوادر ابن سماعة له نفقة ذهابه دون إتيائه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة بعد  
 بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عنه) أي مخصوصه دون غيره والتعيين ما به قوة  
 (بان قال يحج عن فلان ولا يحج غيره مات فلان) أي فان مات فلان (لم يجز حج غيره) أي عنه  
 وهذا ان صرح بمنع حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالبيع بان قال يحج عنه فلا فوات فلان  
 وأجوا عنه غيره جار) أي كأي البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص الى أحد) أي  
 ولم يعين رجلا (فاجتعت الورثة وأجواءه) أي رجلا (جار) وفي ذلك الكفر ما في ولو  
 أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصى الى غيره جاز وان لم يكن بأبى ودفع الوصى الى غيره  
 جاز أيضا كما لو كان الموصى حيا فأمر بذلك ثم رجع له لان كذا هـ ذاك انتهى وفيه بحث لا يعني  
 من جهة الفرق حيث لم يوصى أن يعين فلا ما يقول ولا يحج غيره ثم بأمر غيره ان يحج عنه  
 بخلاف الوصى حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوصى قبل الوقت  
 مات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا  
 في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقيق سبب الوجوب لا يصح كما  
 قاله زفر وقبل ذلك ورسيب وجوب الاداء ببيع كما قاله أبو يوسف ولا يصح عن فرس عبد  
 زفر ويصح عن نذله عند أبي يوسف وخلاف ذلك قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في  
 الحج المرض وأما في الحج المسلم فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالبا) أي في أكثرها  
 (الا لسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والبيعة) أي بشرط البيعة في النفل أيضا  
 وتعتبر في حقه (ولو بعد الاداء) أي اداء الأعمال وفراغها ثم شوبها له ويجوز له لو أبى  
 وهذا ظاهر اذا أنهم البيعة بخلاف ما اذا عين غيره في بيعة لكن اذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل  
 لغیره لو أبى فله نفق لا الطاهر جوازه والله أعلم (ويقتضى أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم  
 الاستئذان) أي المسبق من انه لا يجوز الا جارة في العبادة (ولم يجز منه سر بحاق النفل) فانه  
 لا فرق بينهما في النفل ولا صارف عن اطلاقه من العتق فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط الجواز  
 الا بجماع ان يكون الحاج المأمور قد حج عن نفسه) أي عند ما عدا مالك (فيجوز حج الصرورة)  
 بفتح الصاد الموحدة لا يضم الراء الاولى وهو الذي لم يحج من نفسه (الا ان الأفضل) كما قال في  
 المدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي العروج عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولا

من ما ينفي عن والذي  
 الشيخ علاء الدين أحمد بن  
 محمد المرواني رحمه الله تعالى  
 قال حدثني الحافظ الرحلة  
 أبو الخير عبد العزيز بن عمر  
 ابن فهد رحمه الله تعالى عن  
 جده الحافظ التقي بن فهد  
 وقال أيا ما الامام المسند  
 أبو ابي محمد بن أحمد بن  
 ابراهيم الطبري عن محمد بن  
 أحمد بن أمين الاقشيري قال  
 أيا ما أبو الفضل عبد الرحمن  
 ابن أحمد له من الخوى عن  
 الامام العارف بالله تعالى  
 أبي الهاس أحمد البوني  
 رحمه الله تعالى انه قال يوم  
 عرفه يوم شرفه الله تعالى  
 بمحرم الذنوب ونور الثواب  
 قد جمع الله فيه من غائب  
 الاقاليم والالسنه  
 والامات من

بالج عن غيره بصيرتار كالأسقاط الفرض عن نفسه فيمكن في هذا الإحجاج ضرب كراهة ولأنه  
أعرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأماماني كافي أبي الفضل من أنه إن كان  
الحاج عن الذي يحج الضرورة فالضرورة أحب إلى فغريب وعجيب وأعله محمول على الضرورة  
التي لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة عن غيره  
إن كان بعد تحقق الوجوب عليه علك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا  
لوتنقل الضرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا للشافعي في المسئلتين حيث لا يتعقد  
إحرامه عن غيره بل يتقارب عن إحرام نفسه وإنما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لوتنقل  
الضرورة عن نفسه لأنه بوضوئه إلى مكة وجب الحج عليه (ويجوز إحجاج المرأة) بأن زوج لها  
وجود محرم معها (والعبد والامة بأن المولى مع الكراهة) فيه أنه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما  
في إحجاج المرأة عن المرأة فإن الظاهر أن يكون أولى وأنسب ويبدل عليه إطلاق الفلأوى  
السراجمة حيث قال وسواء كان عبدا أو أمة من غير ذكر امرأة (ويكره الحج عن الميت على  
جبار) أي إذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الخيل والبغل  
لموافقة السنة ولأنه أقوى في تحمل المشقة والقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا حجتم أو أصبرتم  
فكل فح عن أي طريق بعيد (والأفضل إحجاج الحر العالم بالناسك) أي والعالم بعلمه في  
تلك المسالك (ولو أجم) أي رجل (وجلا يحج) أي بان يحج (عنه ثم يقيم مكة) أي هو باختياره  
أو بإذن من أمره (جاءوا الأفضل أن يعود إليه) أي إلى بلده أو بلد أمره وهو الاظهر ليكون  
أدأوه على طبق أداء الميت لو فرض أدأوه فإن الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده (ولو أمره أن  
يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاء الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وحج من قابل  
جاء) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية الناسك وفي النوازل بضمن في قول زفر  
وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي تعيين الحاج عنه (كان  
لأوصى أن يحج بنفسه) أي عنه (الآن يكون) أي الوصي (وارثا ودفعه) أي المال (إلى  
وارث) أي آخر (الحج عنه فإنه لا يجوز) أي حج ذلك الوارث (الآن يجوز الورثة) أي بقيتهم  
(وهم كبار) بجهة حالية ولا بد من قيد حضار أيضا فإنه إن كان منهم صغيرا وغائب لم يجوز (ولو قال)  
أي الميت (لأوصى أدفع المال أن يحج عني لم يجز له أن يحج بنفسه مطلقا) أي سواء جازت الورثة  
أم لا وسواء يكون الورثة صغارا أو كبارا والمسئلتان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر  
لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز إلا بإجازة الورثة انتهى  
وفي خلاف زفر

• (أفضل) ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الوصية  
بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال بخلافه ثلث مالي وثلاثة)  
أي والثلث أن ثلث جميع ماله (يبلغ حججا) بـ كسر فتح أي حجج متعددة (فان صرح) أي  
في وصيته تلك (بجهة واحدة فإنه يحج عنه جهة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد إلى الورثة والا)  
أي وان لم يصرح بجهة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حججا) أي قدر  
ما ياتيه ثلث ماله كذا روى القسودوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضى الأسدي

سمع النداء الأول في الوجود  
الأول فأجاب من  
النداء أجابة اضطرار  
بخاصية من النداء  
والمنادى والزمان بالحدث  
النفوس فإذا صادف هذا  
اليوم يوم الجمعة فليكن الحاج  
في الموقف الأعظم وليقل  
الهي وسبدي ومولاي  
أسألك بالاسم الذي بسطت  
به الصراط المستقيم الذي  
لا يتصور فيه الخراف  
وجعلت فيه مسالك على  
عبد أنفاس الخلائق فكل  
مخلوق يتحرك بحركة وان  
عاقبت دون ذلك عواقب  
مانعة فان ذلك غير قاصح  
في العبور على صراطه  
لضرورة اسمه المحركة له  
والمحرك به أن تهدي  
فكردى إلى صراطه المتصل



في شره مختصم الطحاوي انه ان اوصى ان يجمع عنه ثلث ماله والثلث يجمع جميعه  
 والثلث من رطبه وهي حصة الاسلام الا اذا اوصى ان يجمع جميع الثلث قال في البدائع  
 وما ذكره السدوري اثنتان الوصية بالثلث ويجمع الثلث واحد لان الثلث اسم يجمع وذا  
 السهم انتهى وفيه بحث لا يفي لان المال في قوله ما لم يمت فتمهل البعثة بخلاف ما اذا احتج الى  
 ان يجمع الميراثا كيد فكم قال مال المشجعة لا بعثة (وكذا) أي الحاكم (ولو لم يمت)  
 على ألف) أي والاعب يجمع جميعا عنه التوصل السابق والخلاف الذي وتؤكد السدوري انه  
 ذكر في المسوط هذه المسئلة من غير خلاف الا قيد قوله ان لم يمت فتمهل (ثم الرصي  
 بالشارح) أي يدبر أمر من (ان شاء أجمع عنه الخ) أي الميراث (في ستة واحدة وهو الاصل)  
 أي للمساواة الى الطاعة (وان شاء اجمع عنه في كل ستة خمسة) أي يدبر اجماع الخطة الاولى في السه  
 الاولى لهم الاكل لحده من الدمة من العريضة ثم وقوع فيه الخطة باذنه وزيادة نصيبه وأما ان  
 اوصى ان يجمع عنه في كل سنة ولم يذكر في الاصل وروى عن محمد بن هذيل ان السواء أي في  
 أصل الحرار والاه وسبق ان الخ في ستة واحدة أصل ولا بعد ان يسأل العرف في هذه  
 الصورة أو في ليكنور على وفق الوصية وان كان الاطهر ان الوصية اذا لم يكن فيها الخطة  
 للسرية معن المواضع (ولو فاسم الوصى الورثة وعرفة رسة الخ) أي أوردته وأوردته (وهذا  
 المعروف) أي يمدد مع قبه المركة الى الورثة (في يد الوصى أو في يد الخ) أي يدفع الوصى اليه  
 فعل الخ (بطلت نصيبه) أي اوقاة (ولا تطل الوصية) أي الساقية (ويجمع) أي له (من ثلث  
 الباقي) أي وهكذا وهكذا (حتى يحصل الخ) أي يصدق (أو ينوي المال) أي يهيئ حقه وهذا  
 في قول أي حصة وعنده أي يوسف ان بقي من ثلث ماله شيء يجمع عنه في كل سنة وان لم  
 يجمع من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد بن الوصى جائزة وتطل الوصية لانه الميراث من  
 بقي من الثلث شيء أولم يمت (مثاله كان له) أي الميراث (اربعة آلاف) أي درهم أو دينار (أو  
 الوصى لهما) أي الى الخ (وهذا مكت) أي حمله الالف (ودفع اليه) أي ودفع الى الخ  
 ما يكتبه من ثلث الباقي) أي ولو دفعه (أو وكفه وهو) أي وكفه (ألف ولو هلكت الباقية) أي في  
 المزة الثانية (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقي شيء (ودفعها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن  
 لا يبقى ما ثلثه يجمع الخ وتطل الوصية) وهذا عند أي حصة وأما عند محمد فيجمع عنه الباقي من  
 المددوع اليه الميراث الخ ان بقي شيء والاطل الوصية كالوالب الوصى غير ما لا يدفعه الى رجل  
 ليجمع عنه ومات ذلك المال في يده ان لم يزوج حشيش آخر من تركه الوصى فكذلك اداعه  
 الوصى وعنده أي يوسف يجمع عنه الباقي من الثلث الاقل مع ما بقي من المال المعروف وان كان  
 المددوع تمام الثلث فقول أي يوسف كقول محمد وان كان به منه يكمل ان كان مدها باقي الخ  
 هذا اذا اوصى بأن يجمع عنه أو قال من الثلث أو الوصى ما يجمع عنه بدله فقول محمد كقول أي  
 يوسف حتى يجمع عنه من الثلث الذي بقي من الثلث الاقل عندهما (ولو ان الوصى اذا أجمع رسله عن المال  
 في سهم ليعصا الى مقدار) أي معين (وان أجمع رسله الى سهم ليعصا الى أقل من ذلك) أي من  
 ذلك المدة (أو) كل ذلك يخرج من الثلث (جمله سالبة) يجب أقلها ولو اوصى ان يجمع عنه  
 ثلثه أي عامه وهم مثله (أو ثلثه أو أقل منه) أي من المدة المذكورة (يجمع) أي بالمال

نفس مالك يا مادي المصلح  
 أسألك ملك الذي شرب به  
 بعض الدهوس وهي تترك  
 البط ما يعير تكاب على  
 صراطك الذي هو قرب  
 الطريق إليك أن تترك  
 فيه دهاية رسالتي على دائم  
 الدماء إلى ما لا نهاية له في  
 الوجود (الهي) أن رقب  
 في المدة على الدوام في  
 رتب طمع لسان خارج  
 عن طمع كمال نفسي ولا  
 يجمع عن صراطك المسمى  
 فان حيرت برك صراط  
 مسمى نعيم أسلم رحي  
 روحه في بلد الدوام ما لك  
 قد كرمي بل باول فاجعلني  
 من المحسبين (الهي) من  
 يوم روي لم أول داهيا  
 إليك محمد يا محمد ان  
 حاصبه في ملكك أن تعلمها

(من حيث يبلغ) أى الثالث ولو كان بلوغ المائة من بلده، ولو أوصى لرجل ألف والمساكين  
أى المعينة أو المحصورة أو المظافة فاقطعها ثلاث (بألف وان يحج عنه) أى الفرض على ما فى الكبير  
وانظراطلاقة (بألف وثلاثة) أى والحال ان ذلك جميع ماله (ألفان) أى لاثلاثة آلاف (يقسم)  
أى الثلث الذى هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والحاج عنه (اثنان) ثم تصاف حصه  
المساكين الى الحج (أى الى صرفه) (فما فضل) أى من الحج من حصه المساكين (فهو والمساكين  
بعد تكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كاله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج  
(ونذر) أى من حج أو غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجبا) وتطوعا يبدأ بالذرة لقدم الواجب وفى  
ان ضاق الثلث عنها) أى عن جميعه أو ما اذا كان نذرا وتطوعا فيبدأ بالذرة لقدم الواجب وفى  
الاختيار فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموصى ان ضاق الثلث عنها وقبل يبدأ بالحج ثم  
بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقيل به انهم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات  
ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وفى البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بما قدمه الموصى

(فصل فى النفقة) أى حكم انفاق الحاج للمأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام  
وادام ومنه اللحم وشرب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة أو اشتراء (وثوبى احرام)  
أى ازار ورداء (واستحجار منزل) أى ياوى البسه (وحمل وقرية وادوة) أى طرف ماء ونحوه  
(وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على  
اختلاف فيه ما قبل يشترى دهن يدهن به لحراره وزيتا للاستصباح والظهور ان دهن السراج  
ضرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان  
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو واناطمى والسدر (وأجرة الحارس) أى حافظ متاعه وخادم  
دابه (والخلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من  
غير تبذير وتقتير وقال الشافعى ولا يدخل الحمام ولا يشترى دهن السراج ولا ما يدهن أو يتدأوى به  
ولا يعطى أجرة الخلاق والحمام الا أن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضيان والمحيط له أن يدخل  
الحمام التعارف يعنى فى الزمان وهو المختار عنى ما ذكره الكرماني وقياس ما فى الفتاوى ان يعطى  
أجر الخلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ليس له أن يفعل الاحاق الرأس  
بالمعروف وهو أن لا يخلق فى قليل المدة (وله أن يخلط دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقاء  
(ويودع المال) أى للمعاطاة (ولا يصرف الذنائب الا الحاجة) أى ضرورة تدعو الى ذلك (وان  
كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروج) أى ذلك النقد (فى الحج بصرفه)  
أى الوجى أو الحاج (بالذى يروج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى للمأمور (الى طعامه) أى أحدا  
اذ لم ير له التبرع ولا التطوع ولذا قال (ولا يصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء  
(ولا يقرض) أى أحدا (ولا يشترى ماء لاوضوء ولا يغسل الجنابة) أى من مال الميت (بل يتيمم)  
أى اذ لم يكن له مال (ولا يتعقيم ولا يتدأوى) أى من مال الميت (وقبل له أن يفعل) أى للمأمور  
(كل ما يفعله الحاج) أى جنسه قال النقيش أبو الليث وعندى أن يفعل ما يفعله الحاج قال فى  
الدخيرة وهو المختار (وان وسع علمه الاصر) وهو الموصى أو الوصى (الاصر) أى امر المصروف  
(فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم يوسع عليه فان كان قد

قضائى ورسمى وظلى وحزنى  
وكلى ساجد لوجهك مسبح  
لك بما سجد به سكان  
ملكوتك وما كان أسالك أن  
تغفر لى ما أقضى فيه انضى  
بكلك فالك مظهر ما شئت  
ومحقيقه ومعهده ومعبده  
أعذنى بك منك وأعذنى بك  
من غيرك يا ملاذ العائدين  
المستجيرين يا ملجأ المضطرين  
يا أمل الآملين أسألك أن  
تدلى على سيدنا محمد سيد  
المرسلين وآله الطيبين وعلمينا  
معهم وفيهم برحمتك يا أرحم  
الراحمين (واذا فرغت) من  
هذا الدعاء الشريف أسأل  
الله تعالى ما دمت مما يناسب  
من الدعاء ومن عاقبه عليه  
وسبح الله رزقه وعلمه وأظهر  
بركته علمه حتى يعلم ذلك فى  
ظاهره وباطنه وقس عليه

وضع عليه في وصيته للخدمة و دخول الحمام والداوى فلا بأس به (ولا ينفق) أى المأمور به  
 مال الميت (على من يتقدمه) أى خدمة يقدّمه عليه بنفسه (الا إذا كان من لا يخدم نفسه) أى  
 لكبره أو علمه وكبره (وينفق في طريقه مقداره بالاسرف) بنفقته أى لا اسراف (فيسرى  
 تقبيل) أى لا يتقيد (ذاها وجابيا) أى آيسا (الى بلد الميت) أى ان عاد اليه (ولو كان طريقه  
 أبعد) أى وأكثر منه (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أى ولو أحياتا (كبقداذى وتل طريق  
 الكوفة الى البصرة) أى ما نالا الى سلوك طريقها (فنفقته في مال الآخر) وينفق عليه قوله (ولا  
 يضر لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه السفينة لا يضرهم (والا ففى ماله) أى فى مال نفسه ولو  
 ذارى فاصحان ولو صاعت النفقة بمكة أو بغيرها لم يضره حتى يفتت فافترق من مال نفسه  
 له أن يرجع فى مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء ثم كرهه بأسطر اذا قطع الطريق عن المأمور  
 وقد انفق بعض المال فى الطريق فنفق وأفق من مال نفسه يكون مترعا ولا يثبت الحرج  
 عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب بأماق المال فى كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين  
 الصورتين سوى أنه يبدأ الأولى بكون ذلك الضياع بمكة أو قربها منها ولكن المعنى الذى عطل  
 به يوجب انشاق الصورتين فى الحرج وهو أن يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كل  
 الأهل جاز والادب وضامن لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج لم يلحق ان ينفق من  
 مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة وإذا أقام ببلده ينفق من مال  
 نفسه حتى يجيىء أو ان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور ومنه فامن مال الآخر  
 فى الطريق فان أنفق من مال الميت فى مدة أقامته يكون ضامسا وهذا اذا أقام ببلدة تحتة عشر  
 يوما أنه مقيم وروى ابن جماعة عن محمد أنه اذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت  
 لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه فالو فى زماننا وان أقام أكثر من خمسة  
 عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أى فى أو ان الحج (ان  
 كان لا تطار القافلة فنفقته فى مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وان أقام  
 بعد خروج القافلة فى ماله) أى لا يكون نفقته من مال الميت كما فى داوى فاصحان (وكذا  
 لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أى فراغ أعمال الحج (للقافلة) أى لا تطار خروجهم  
 (فى مال الميت) أى نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أى بان أقام بعد الفراغ  
 حاجة أخرى بعد خروج القافلة (فى ماله) أى مال نفسه (فان بداله ان يرجع) أى طوله وله رأى  
 بعد المقام فى رجوعه (رجعت نفقته فى مال الميت وان توطن مكة) أى قصد استيطانها (ثم  
 بداله العود) أى الرجوع الى بلده (لا تعود) أى نفقته فى مال الميت فتدروى عن أنى يوسف  
 أنه لا تعود نفقته فى مال الميت وذكر القدر وروى أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن  
 الهمام وذكر غير واحد من غير ذلك خلافه ان نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عاد  
 عادت وان توطن أقل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح فى البدائع عند نقل الرواية عن أنى يوسف  
 أنه لا يعود وهذا اذا لم يخدم مكة دارا ما ان اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بخلاف وكذا  
 فى شرح الكفران توطن بمكة سقطت قل أو أكثر ثم ان عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أى بمكة  
 (يا ما من فبئرنية الإقامة) أى الشريعة بالمدة المعلومة (ان كانت) أى إقامته تلك (أغلا)

ما شاء ب من الاعمال والله  
 يمدى من يشاء الى صراط  
 مستقيم انتهى ما روينا  
 عن الامام البوقى رضى الله  
 تعالى عنه ورجه

• (فصل) •

فادعيت التمس أقاض  
 مع الامام مع التمس  
 والوفاء من غير صاشة ولا  
 اردحام كما يشمله العوام  
 ويؤخر صلاة المغرب  
 ليجهدها مع العشاء فى  
 مزدلفة ولا يلى المغرب  
 ولا العشاء بعرفات ولا فى  
 الطريق وعند الافاضة  
 يقول (اللهم) اليك افضت  
 وفى رحمتك رغبى ومن  
 صحتك رغبى ومن عذابك  
 أمنت فاقبل نسكى واعظم  
 أجرى وتقبل توبتى وارحم  
 ندمى واستجب دعائى  
 واعطنى سؤلى (اللهم)  
 لا تجعل هذا آخر

معتادة) أي لأهل القافلة (لم تنسقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تجل إلى مكة) أي دخلها قبل ذى الحجة (فهي في ماله) أي فالنفقة في مال نفسه (إلى أن يدخل عشر ذى الحجة فتصير) أي فترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد دخوله في أو أن الحج (مسيرة سفر) أي مدة ثلاثة أيام ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أي نفقته (في رجوعه) أي حين عودته إلى مكة وكذا ما دام مشغولاً بالحاجة نفسه فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ عادت في مال الميت لم السابق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامتنعة) أي الآلات والأدوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة أو الوصي إلا أن يتبرع الورثة أو أوصى له به الميت فيكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح أنه يجوز وفي الذخيرة ذكر في الأصل إذا كان الميت قال فإني من النفقة فهو للمأمور إن هذا على وجهين إن لم يعين الميت رجلاً يصح عنه كانت الوصية باطلة والخيلة في ذلك أن يقول الموصي للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وإن عين الموصي رجلاً يصح عنه كانت الوصية جائزة ولو شرط المأمور أن يكون القاض له فالشرط باطل ويجب الرد أي إلى الورثة كذا في خزائن الأكمل (وينبغي للأمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول صح عني) أي بهذا (كيف شئت مقدراً أو قارناً ومقتعاً) فيه أن هذا القيد سهو ظاهر إذا التقويض المذكور في كلام المشايخ مقيماً بالافراد والقران لا غير في الكبير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا أمر غيره أن يصح عنه ينبغي أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول صح عني بهذا كيف شئت إن شئت حجة وإن شئت فاقرن والباقي من المال وصية له لكي لا يضيق الأمر على الحاج ولا يجب عليه الرد إلى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً أن من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقانياً آفاقياً وتقرراً بالعمره ينتهي سفره إليها ويكون جهة ميكا وأما ما في فاضل من التخيير بحجة أو حرمه ووجهة أو بالقران فلا دلالة على جوارز التمتع إذا الواو لا تفيد الترتيب فيحمل على حج وعمره بأن يصح أولاه ثم يأتي بعدهم له أيضاً قد برأه موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره فاضل بن تيمية ابن الهمام حيث قال إذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له ووكلتك (إن تهب الفضل من نفسك أو تقبضه منك فيهبه من نفسه فإن كان على موت) أي في صدره (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهم وهذا كله إن كان الأمر عين رجلاً (وإن لم يعين الأمر رجلاً يقول) أي بقصد الخيلة (الوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت) أي حينئذ أنه أن يعطيه الوصي من شاء ممن عينه لأن يصح عنه (وإن أطلق) أي الموصي (فقال وما بقي من النفقة فهو للأمر) أي مأمور الوصي من غير تعيين الموصي له (فالوصية باطلة) أي كقدمناه (فإن عين رجلاً يصح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقي صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

فصل في وصي الميت أو وارثه إن استرد المال من المأمور الظاهر أن المراد مأمور الوصي أو الوارث لا مأمور الوصي لكن قال في الكبير رجل له ألف لأمال له غيره فدفعها إلى رجل ليحج عنه ثم مات فالورثة استردوها وأن مات بعدهم ما حرم المدفوع اليه ويضمن ما أتفق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي أن يحتمل على ما إذا استحق استردادها بظهور خيانه أو حصول

عهدنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود اليه مرات كثيرة بإطفاك العميم (اللهم) اجعلني فيه مقبلاً مرحوماً مستجاب الدعاء فائزاً بأعظم النوال والعطاء مطرفاً في سائر أمورى مرزوقاً رزقاً وافقاً حلالاً طيباً واسمها مبارك فيه (اللهم) تجاوز عني واغفر لي ذنوبي ولا ترد أهل الموقف بشؤم خطيائي فإني أنت الكريم الخليم الجواد البرار الوفي الرحيم ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ليبيك وسعديك وانجليات كلها بيدك ليبيك ذا المعارج ليبيك ليبيك الله الخلق ليبيك عدد الرمال والحصى

تهمة وارتيكاب جنابة والله أعلم (مالم يحرم) ففي حرمة الكل ولو استمر الأمر ماله به بما أحرم  
له الجهر وليس له ذلك والمحرم بمعنى في إصرامه وبإدراكه من الحج ليس له استرداد حتى يرجع  
إلى أهله وإن أحرم حين أراد الأخذ له أن يأخذه ويكون إصرامه أطول عاين الميت وإن استمر  
فدفعه إلى يده من مال الميت انتهى وهو بإطلاق غير ظاهر بل التفسير هو العسير كما ذكر  
المصنف بقوله (ثم إن رده غلبته) أي ظهرت (منه) وفي نتيجة جنابة بالجهر وهي تشبهها أو غيرها  
من أنواع المعصية وإذا قال بعضهم ولا تهمه (فنفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وإن  
رده بلا خيانة ففي مال الوصي) يفتح الواو لثقله وسوء تدبيره (وإن رده لم يفت) أي سدت له  
(أو جعل بأموال المالك) أي حسيب تميز له (وأي غيره أصح) أن يذهب إليه بأن يكون أقوى  
وأي لم أو أصح ورده (ففي مال الميت) كذا في التجنيس وغيره هذا ولو جمع المأمور في إصرامه  
فلا وصي أن يسترد النفقة كلها لأنه أمر بالاتفاق في إصرام صحيح ولم يوجد

• (فصل • ولو قال المأمور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث  
أو الوصي لا يصدق) أي قوله (ويضمن) أي النفقة (الآن يكون) أي المانع (أمرًا طاهرًا  
بشبهه على صدق) أي في منعه ورجوعه (ولو قال حجبت) أي عنه (وكذبوه) أي الوارث وكذا  
إذا كذب الوصي (فالقول للمأمور مع غيره ولا تغفل عنه الوارث أو الوصي) أي شهد وحماء عليه  
(أنه كان يوم النحر بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما حوله (الآن يقبض) أي يئنه (على إقراره  
أنه لم يحج) أي عنه وهذه السنة وأما إذا كان الملاح مدبرًا للميت وأمره أن يحج عماله ولم يستطع  
بجأله فإنه لا يصدق إلا يئنه في حرمة الكل القول له مع غيره الآن يكون للوارث مطالبة  
بدين الميت فإنه لا يصدق إلا بجمعة

• (فصل • جميع الدماء المتعلقة بالحج) أي بنفسه كدم شكر (والإصرام) أي بارتكاب مخطو  
فيه كجزاءه يد وطيب وحلق شعر وجماع ونحو ذلك (على المأمور) أي إذا خاف أن الشكر له  
والجبره فحصر عليه (الادم الاحرام) أي ما ذكره القدرى وغيره  
من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير أن دم الاحرام على الحاج المأمور عند أبي يوسف  
وعند أبي حنيفة ومحمد على الإصرام وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع (حتى لو أصره بالقرآن  
أو التمتع قاله على المأمور) أي في مال نفسه وله أن أراد بالتمتع معناه الدعوى فلا يثنى في نفسه  
(فإذا أصر) أي المأمور (ببيع الوصي الذي من مال الميت ليحصل به) أي ليضرب المأمور  
عن إصرامه به ثم قيل يبعث من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (وورد أي بالملاح) (ما يقبض  
من النفقة) أي إلى الوصي (الحج) أي عن الميت (من حيث يبلغ) أي إن لم يبلغ ما يقبض وقال الشيخ  
من بلده وهذا إذا وصى بماله معين أن يحج عنه والإقرار على الخلاف الذي حرر ولا ضمان عليه  
فيما أتفق قبل الإصرام

• (فصل • أعلم أنه إذا حج المأمور فأصل الحج يقع عن الإصرام) وهو ظاهر المذهب والمذكور  
في الأصل واختاره شمس الأئمة السرخسي وجمع من المحققين ويذهب إليه إلا أن من السنة  
وصحبه قاضيان ويؤيده بعض القروى من اشتراط النية عن المأمور عنه واستصحاب ذكره  
الجامع في تليته (وقيل يقع عن المأمور فلا) لأنه لا يسقط فرضه به إجماعاً (ولا أمر ثواب

لبيك أيك عدد أوراق  
الاستخبار وأموال الجمار  
ليبك لبيك عدد ذرات  
الهباء وأنفاس الهوام لبيك  
مرغوا لبيك لبيك (اللهم)  
صل على سيدنا محمد وعلى  
آل محمد وأصحابه عدد  
ساعاتك ورضائك ووزن  
عرشك ومداد كلماتك كما  
صلت على إبراهيم وعلى  
آل إبراهيم في العالمين أنت  
حميد مجيد وصل على سائر  
رسلنا وأتيناك وملائكتك  
وأولياك وأهل طاعتك  
كذلك والسلام عليهم  
أجمعين كذلك ويكثر من  
التلبية والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم إلى أن  
يدخل المزدلفة ويقول  
عند دخوله المزدلفة (اللهم)  
هذا جمع أسألت أن ترزقني

النفقة) كما روى عن محمد بن وهب عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعلماء جع من المتأخرين منهم صدر  
 الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر الأمامي قال قد ضيخان في شرح الجاع وهو أقرب إلى النفقة  
 ونسبه شيخ الاسلام إلى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور بهذا وسئل الشيخ  
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذال منه لقى بشيعة الله تعالى كما قال محمد بن محمد بن محمد  
 أن لمحمد بن محمد بن الفضل عن المأمور (وبسقط عن الأمر الفرض) كان الأولى أن  
 يقول وبسقط الفرض عن الأمر (بالاجماع) كما سرح به الكافي وغيره كس إذا أداء على  
 المرافقة سواء قلنا أنه رقع عنه أو عن الأمر (ولابسقط به) أي بالحج عن الغير (عن المأمور  
 فرض الحج بالاجماع سواء أداؤه على الموافقة) وهو ظاهر (أو الخالفه) أي صار الحج له وسواء  
 كان علمه (الحج) أي فرضاً ما في ذمته بأن حج عن غيره وهو ضروري أو لم يكن أي الحج فرضاً  
 علمه أي ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه أن يقول وسواء قلنا أنه وقع عنه أو عن  
 المأمور وكذا الوجه عن أبيه ولم يكن عليه حج لابسقط عن النازل بحجة الاسلام وإن انعقد ثم في  
 شرح ابن رجب أن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النقل يقع عن المأمور  
 اتفاقاً) أي باتفاق مشايخنا لأن الحديث ورد في الفرض دون النقل (وللا أمر الثواب) أي  
 ثواب النفقة روى شرح القاية للشيخ محمد القاسمي في الذنل كس كون ثواب النفقة للأمر  
 بانه اتفاقاً وأما ثواب النقل فيجوز المأمور بالأمر والله أعلم ثم أعلم أن من مات من غير وصية  
 وعليه الحج لم يلزم الوارث أن يحج عنه خلافاً للشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن الهيثم وإن  
 فعل الولد ذلك مندوب إليه جداً انتهى فلو حج وارث أو أجنبي يجزيه وبسقط عنه حجة الاسلام  
 إن شاء الله تعالى لانه أيضاً للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به  
 الكرماني والسروري ثم مقتضى كلامهم أن الأولى أن يحج أو لا ثم يجعل ذلك الثواب للميت  
 لأنهم قالوا في مسألة الأبوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الأمر وإنما يجعل ثواب فعله ما وجب له  
 ثواب حجه لغيره لا يكون إلا به أداء الحج فبطلت نيته بالأحرام لانه غير مأمور به ومعتبر فيه تبع  
 الأعمال عنه البتة فيصح جعل الثواب به ذلك لا حده أو لهما قال المصنف هذا حاصل  
 ما أشار إليه قاضيخان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى أن قوله فبطلت نيته بالأحرام ليس في  
 مقام النظام فإن لا شك أن نيته أولاً بلغ في تمصيل المرام مع أنه لا يتأني جعل ثوابه له آخره  
 كما لا يخفى على أرباب الأفهام

### \* (باب العمرة)

وهي الحجة الدخري أي بالنسبة إلى الحج الأكبر وقد أوردت رسالة سميتها بالحفظ الاوفى في الحج  
 الأكبر (العمرة سنة مؤكدة) أي على المختار وقبل هي واجبة قال المحبوبي وصحبه قاضيخان  
 وبه جزم صاحب البسائط حيث قال إنه واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من  
 أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض كس كفاية منهم محمد بن  
 الفضل من مشايخ بخاري لكن لا مطلة بل قال المصنف (من استطاع) أي إلى ما يدرى بالآزاد  
 والراحلة كما ثبت نفسه بالسننة (وشرائط الاستطاعة) الأولى أن يقال شرائط وجوبها  
 أو وجودها (مأمور في الحج) أي من شرائط وجوبه لأن الواجب يلحق بالفرض في حق الأحكام

جوامع الخير كله (اللهم)  
 ربنا الله والحرام ورب  
 الركن والمقام ورب البلد  
 الحرام ورب المسجد الحرام  
 أسألك برب وجهك الكريم  
 أن تغفر لي ذنوبي وترحمي  
 وتجمع علي الهدى أمري  
 وتجعل التقوى زادى  
 وذخري والآخرة ما تبي  
 وهب لي رضاك في الدنيا  
 والآخرة يا من يلهي الخير  
كس كله أعطني الخير كله  
 وأصرف عني الشر كله  
 (اللهم) حرم الحى وعظمى  
 وشبهى وشعرى وسائر  
 جوارحى على النار يا أرحم  
 الراحمين

### \* (فصل)

فإذا دخل المزدلفة بدأ  
 بالصلاة وصلى المغرب  
 والعشاء جهما قبل حط  
 رحله بل ينحج جهما ويهتفها

وكذا السنة تلتصق الصرائع في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كاحكام اسرار الحج من جميع الوجوه) أي بالطرائق محيط ورأه وأما بالنظر إلى سائر احكامه فمما يتبادر أكثرها من سنها وأدائها ووجوبها من ميقاتها وبحوز ذلك (وكذا احكام فرائضها) أي في الجملة (وراجع بيانها) أي في بعضها (ومنها) كذلك (ومحرماتها) أي بأسرها (ومفسدها) أي وإن استلزامها محله (ومحرماتها) أو احصاءها ووجوبها) أي بين عمرتين وأكثر (واصاها) أي إلى غير ما في بيتها (وروضها) أي حال شتم غيرها إليها (لحكمها في الحج) أي في غالب احكامها وهي كثيرة لتقوله (وهي) أي العمرة (لأنها في الحج إلى أمور) أي بسيرة كل سنة ومجموعها واحدة (الاول منها) أي من الاحكام المتعلقة (اسمها) أي العمرة (ليست بقمر من) أي بخلاف الحج وديها خلاف الشامي (الماضي انه) أي الإنسان (ليس لها وقت معين) أي بالاعتناء (بل جميع السنة وقت لها) أي لجوازها (الا انهم اتكروا في خمسة أيام) أي في طاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق مع العتمة) أي جهة وقوعها وعن أبي يوسف انه لا يكره يوم عرفة قبل الروال وأطلق قاصيها في المنسقات وقال لا بأس بالعمرة بعد عرفة إلى نصف النهار ولم يخله إلى أحد كذا ذكره المصنف في الكبير وأما ما أراد أن لا بأس فيها حينئذ لا انشاءها لما في النحر الراس مكره انشاؤه في هذه الايام فإن أداها باحرام سابق لا يكره ولم يترفع الاشكال عن قاصيها ومنها جميع السنة الا خمسة أيام يكره فيها العمرة بعد العتمة يعني في معناه المتفق ويؤيده ما في المباح انه اذا قصد القران أو الجمع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الايام انتهى ولا يخفى انه أراد انشاء احرامها في الايام الا انه قصد به انشاءها لما صرحوا بكرهه انشاءها (في الثالث من التفوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي ولا جرح) أي بين صلايين لاني ليل ولانهار (ولاحظة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان كان أو باحلاف الحج (السادس لا يجب بعده طواف العود) أي الوداع ولو كان المعمر من أهل الآفاق وأراد السفر وهذا في طاهر الرواية وقال المسند من يداي يجب عليه (السابع لا يجب بدنه بأداءها) وفيه نظر لأن أداء الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنه بشاة ولا يجب البدنه بالخروج به من الوقوف فكان الأولى ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) اذا وقع الجماع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا تجب البدنه في العمرة قط اما لو جامع بعد ما طاف أكثره قبل السج أو بعده قبل الحلق لا تصد عمرته وعليه شاة ثم اذا أصد عمرته وعليه المص في المأذون وقصاؤها بأحرام جديد (الثامن عدم وحوب البدن بطوافها اجسداً أو خاتماً أو نقاء) أي بل تجب شاة (التاسع ان ميقاتها الحل لجميع الناس) أي من المكي والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج فان مقامه لأهل مكة الحرم) أي وجوبها (العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها) أي في أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية إلا في أول رمي جرة العتمة (الحادي عشر انه لا مدخل لصدقة الجارية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى أعلم (واما فرائضها) أي بحلة (فالطواف والسجدة) أي ونيتة (كما في سجدة (والاحرام) وفيها ما مر من وجه التلبية والتلبية كما في احرام الحج واما ركعتا الطواف

ويؤذن المؤذن ويقيم فيصلي  
المعرب بجماعة أو وحده  
ثم يصلي العشاء متدلياً به  
ولا بعد الاذان والاقامة  
لهما قبل يصلي بآذان  
واحد واقامة واحدة  
للمعرب والعشاء ولا يتأخر  
فيهما بل يصلي المس  
بعد ما يسعون كما يدعون وخلف  
كل صلاة (ثم) يقرأ  
الاستغفار المقتضى  
من النار في هذه التلبية  
وهذه التلبية يقرأ فيها  
الاستغفار المذكورة كما  
تقدم ثم يبيت إلى أن يصبح  
فيصلي الصبح بعلم قبل  
الاستغفار والمراد من العلم  
طالع العتمة الثاني من غير  
تأخير قبل أن يركل التلالم  
(ثم) يتقف مع الإمام أو وحده  
في المشعر الحرام وهو جميع  
المرادفة على جبل قرح



والاحرام شرط لصحة أدائها للركن وهو الاصح وقيل الاحرام ركز (وواجباته السهي) أى  
 بين المفا والمروة (والخلق أو التفصيل) أى بدمه جوازاً أو قبله صحة به سد وقوع طوافها وفى  
 التحفة جعل السهي فيها ركناً كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه  
 أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والخلق تلزم وجهه اعتمها كالوضوء للصلاة رغبة ان كل  
 داخل فى عبادة ليس ركناً كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضاً علياً ولم يفرق بين الركن  
 والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الخلق فيه افرضاً أيضاً وذكر بعضهم ان  
 الخلق أو التفصيل بشرط الخروج عنها رغبة انه لا يختص بالعمرة اذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال  
 المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السهي شرط لصحة السهي بالاتفاق انتهى والظاهر ان  
 يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طواف فمأثر شرط لصحة سعي الحج (وأما  
 صفتها) أى كيفية العمرة مجله (فهى أن يحرم به من الحل كاحرام الحج) أى مثل صفة  
 احرامه فى آدابهِ وسننه بالافرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعل فى احرام الحج  
 (ويتفق فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها بعد تلبسها الى فراغها (ما يتفق  
 فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته (فإذا دخل مكة بدأ بالمحسنة  
 أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل بدخول المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره  
 المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعلمه العمل (وطاف برمل) أى  
 فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد  
 نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها)  
 أى لكونه هو الركن (ككاه فى حق التحلل) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بخلق  
 أو تقصير إلا أنه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السعي بكاه (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد  
 العمرة حتى لو جامع بعداً كثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتى الطواف  
 وجوباً عندنا (وخرج للسهي) والافضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى  
 أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

• (فصل فى وقتها) أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقت لها) أى لجوازها (الأنه)  
 أى الشأن (يكراه تحريماً) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام ويشير اليه كلام صاحب  
 الهداية (انشاء احرامها فى الايام الخمسة) أى المذكورة سابقاً مع هذه الكراهة لو أدى  
 العمرة فى هذه الايام يصبح ويبنى محرماً فى هذه الايام لو أخر أداها الى ما بعدها لقوله (وان أداها  
 باسرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويسحب أن يؤخر) أى أداها (حتى يمضى الايام) أى  
 الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الايام الخمسة (ولو بعد الخلق من الحج  
 برض برفضها) أى إبقاء بعض أفعال الحج عليه (فإن لم يرضها وهضى فيها) أى فعلها (ولادم  
 عليه) أى لا دخاله عليه وتركت رفضها وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر  
 ثم قدم فى أيام التشريق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى تمضى أيام التشريق ثم يطوف وليس  
 عليه أن يرض احرامه يعنى (لانه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) ولو طاف فى تلك الايام أجره ولا  
 دم عليه يعنى ولا كراهة أيضاً فى حقه لان انشاءها لم يكن فى الايام المنهية عنها ثم فى كلامه اشارة

وهو بناء من تقع موجود  
 الآن والمعوام يزعمون ان  
 من طلع الى سطح هذا البناء  
 ونزل على رأسه من درجة  
 فى وسط هذا البناء الى أن  
 يخرج من أسفله غفر له  
 ما كان عليه من قتل نفس  
 ونحو ذلك وهذا باطل لأصل  
 له وبعدة يفعلها المعوام  
 أعان الله تعالى من سعى فى  
 ابطالها بل الوارد فى هذا  
 المقام ان الله تعالى يغفر  
 للعبد حقوق العباد اذا  
 كان حجه مقبولاً فاذا وقى  
 رفع يديه وحمد الله تعالى  
 وصلى على نبيه صلى الله عليه  
 وسلم ولبي ودعا لنفسه  
 وللمسلمين والمسلمات ثم يقول  
 (اللهم) اغفر لى خطيئى  
 وجهلى واسرافى فى أمرى  
 وما أنت أعلم به منى (اللهم)  
 اغفر لى جدى وهزلى وخطيئى  
 وعمدى وكل ذلك عندى

الى أمه لورقع طواف العمرة قبل الايام وسعيها في الايام ثم قال ولو اهل بكرة في أيام التشريق  
 يؤمر برضاها وان لم يرضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه انتهى  
 (ويكره فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن عمتهم) أي من المتقين ومن في داخل المدينة لان  
 الغالب عليهم أن يجحدوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن المتع عمودون والا فلا منع للمكي  
 عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذا ايجح في ذلك السنة ومن خالف فعليه البيان وإتيان البرهان  
 (وفضل أوقاتها شهر رمضان) أي تم ارا أولها فاصلة كل منها (فعمرة فيه تعدل حجة) أي كما  
 ثبت في السنة وزيادة حتى في رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية أو شاملة للمكة فيه بحث طويل  
 في القضية (ولو اعتمر في شعبان وأكملها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهو رمضا يست  
 والافشعبانية) قياسا على المتع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة  
 خلافا لما لك (بل يستحب) أي الاكثر منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من  
 الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها إلى مكة التمتع  
 والحجرة) والاول أفضل عندنا لان دليله قولي لأمروه صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها  
 ان تخرج منها والثاني أكمل عند الشافعي لان دليله قولي فانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها  
 حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق الله من أن يقول ثم الحجرة ولعله مال الى كلام  
 الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من ان أمروه صلى الله عليه وسلم بذلك للعواز لا للاقتل  
 ثم موضع احرام عائشة قيل هو المسجد الطراب الادنى من الحرم وقيل انه المسجد الأقصى الذي  
 على الاكمة قيل وهو الاظهر وقيل بين مسجد هار وبن اصاب الحرم غلوة منهم والله أعلم

### (باب التندر بالحج والعمرة)

(وهو) أي الذنوعان (سريح وكاية) اما الاول فيباه به (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة)  
 أي ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان الذنوعان) أي غير متد بشرط كما سبق (أو لم يقل بشرط  
 بأن قال ان قدم غائب) أي من سفره (أو ان شفى الله مريضه) أو مرضي (فهو على حجة مثلا أو عمرة)  
 أي مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عي) أي من الحج أو العمرة واحدة  
 أو متعددة أو منه اشتمعة (الكي لزمه عند وجود الشرط) أي اذا كان معظما كما تقدم وكما اذا  
 قال اب فعلت كذا والله على أن أتح حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج منه بالكفارة  
 في طاهر الرواية عن أي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط براد كونه وجوده كقوله  
 ان شفى الله مريضه فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كملت زيدا ففته على كذا وقيل يجب  
 عليه الايقاف بالذنوعين يجوز به كذارة المين وهو العج و قد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته  
 بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا لزمه الحج وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن يتوى  
 غيرها على ماني الخلاصة والاطهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة لزمه حجه  
 سوى حجة الاسلام الا أن يقه لزمه ما وجب عليه وبين قوله فعلى أن أتح حيث يجزى عن حجة  
 الاسلام الا أن يتوى غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالبدو حجة وحج حجة الاسلام فانه لا يسطع  
 المذكورة بلا خلاف (ولو قال ان دخلت) أي الدار مثلا (فأنا أتح لزمه) أي عند وجود شرطه  
 (ولو قال أنا أتح) أي من غير شرط (لا يح عليه) في الخلاصة لوقال أنا أتح لزمه عليه ولو قال ان

(الله - م) انى أعوذ بك من  
 الفقر والعجز  
 والكسل وأعوذ بك من  
 الهم والحزن وأعوذ بك  
 من الخلل والضرر  
 من الدين وغلبة الرجال وأسألك  
 أن تقضى عني المظلم وأن  
 تعفو عني مظالم العباد وأن  
 ترضى عني المصوم والعمران  
 وأصحاب الحقوق (الله م)  
 أت نفسي تقواها وزكها  
 أنت خير من زكاها أنت  
 وليها ومولاها (الله م) أي  
 أعوذ بك من غلبة الدين  
 ومن غلبة العدو ومن إوار  
 الائم ومن قسوة المسيح  
 الدجال (الله م) اجعلني  
 من الدين اذا أحسنوا  
 استبشروا واذا أمسأوا  
 استغفروا (الله م) اجعلها  
 من عبادة الصالحين القوم  
 المحجابين الوفاء المتقبلين

دخلت فأنا حج يلزمه عند الشرط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كالأول عليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الإيصاء بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيان والسر اجبة مما يصح على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما على قول محمد بن دريرة قال القمي تاشي وأطابق في التحفة لله تعالى على ألف حجة قلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد بن محمد بن محمد بن أبي عيسى من السنين واختاره على الرازي والسر وحي كقوله على أن حج عشر بن سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي الناذر بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للمساواة إلى الخبرات والمخافة من الآفات (وإن شاء أحج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الأفضل في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بعد ذلك) أي الاجتاج (سنة بطلت منها حجة فعليه أن يحجها بنفسه) أي لأنه قدر بنفسه فظهر عدم صحة اجتاجها (وإن لم يحج لزمه الإيصاء بقدر ما عاش من بعد الاجتاج ولو قال لله على عشر حجج في هذا السن لزمه عشر سنين) على ما في الفتح وغيره وفي خزائن الأكل لزمه كلها في تلك السنة (ولو قال لله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أحج في سنة كذا في قبلها جاز) أي عند أبي يوسف وهو الأقيس خلافا لمحمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال إن كنت فلانا فعلى حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير إن كنت فلانا فعلى حجة يوم أكمل (لا يصير محرما بل لزمه بفعله متى شاء) كما لو قال على حجة اليوم إنما يلزمه وفاء ذمته بحرمه متى شاء انتهى وتبين أن اختصاره في المبني هنا محل للامتناع (ولو قال أنا محرم بحجة مهمل) أي محرم (بعمرة) فعلت كذا صريح) أي تعلية قهما (ويلزمه أن فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزائن الأكل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة إن شئت أنت) أي أيها المخاطب أو المخاطبة (فقال شئت لزمته حجة) أي ولم يصير محرما ما لم يحرم (وكذا لو قال إن شاء فلان) أي سواء كان حاضر أو غائبا (فشاء) أي نظره أنه شاء لزمته حجة ولا تقرر) أي على الأصح (مشيئة فلان) أي الغائب (على مجلس بلاؤه الخبر) أي بالتعليق (ولو قال أنا محرم بحجة إن فعلت كذا ففعل لزمته حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرما ما لم يحرم) ولو قال إن أبست من غزلك فأنا حج لزمه) أي ويحج متى شاء (ولو قال على أن أحج على جبل فلان) أي مثلا (أو بمال فلان) أي بدراهم كذا مثلا (لزمه) أي الحج (ولغت الزيادة) كما في شرح الكافي (ولو عاق الحجاج بشرط ثم علقه بأخر) أي بشرط آخر (ووجد الشرطان بكيفية حجة واحدة إذا قال في المين الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائد على المرة (ولو قال في النذر مثلا إن شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي إن قدها عشية الله والله أعلم

(فصل) هـ أي في الكليات (إذا قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبيره مريض وقدوم مسافر (أولا) أي أو لم يعلقه (بل حلف) مشيا بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أي في مكة وما حولها من الحرم (أولا) أي أو في غيرها من أرض الحل أو من الآفاق (أو قال على أحرام فعليه حجة أو عمرة ماشيا والبيان إليه) أي تعين أحدهما (ولو قال على المشي أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الاتيان أو الركوب أو الشدة)

(اللهم) إن هذه حرة دلفة وقد جعت فيها السنة مختلفة نسألك حوائج مرتبة اجعلني ممن دعاك فاستجبت له وتوكل عليك فكفيمه (اللهم) اني أسألك في هذا الجمع أن تجتمع لي جوامع الخير كله وأن تصلح لي شأني كله وأن تصرف عني السوء كله فانه لا يفعل ذلك غيرك ولا يوجد إلا أنت (اللهم) اني أعوذ بك من شر الاعميين السبل والحريق (اللهم) اني أعوذ بك من امرأة تشيبي قبل المشيب وأعوذ بك من مكر النساء وأعوذ بك من صاحب خديعة إن رأى حسنة دفنها وإن رأى سيئة أظهرها

أي الرجل (أو المرأة) أي الحي (إلى الحرم أو المسجد الحرام أو المسجد أو المروة أو مقام  
 إبراهيم أو الجبل الأسود أو الركن) أي ما تقام أراياها (أو أستاذ الكعبة أو بابها أو مبركها  
 أو طبر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا إلى منى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كـ مسجد  
 الحيف وشعوه (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على المشي إلى  
 الحرم أو إلى المسجد الحرام لا شيء عليه عند أبي حنيفة وعند حماد بن عيسى أو غيره ويؤيدها  
 أنه إذا قال على المشي إلى مكة حيث يلزمه حجة أو غيره اتفاقا مع أن المسجد الحرام أحسن من  
 مكة وأنه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضا وقيل في زمن أبي حنيفة لم يجر العرف بلفظ  
 المشي إلى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانه ما يكون اختلاف زمان لا اختلاف لفظ فليس  
 وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه أن المكائيات لا تعاق لها بالعريجات وكان المناسب أن يختلف  
 حكمها باختلاف البيات وإن اعتد بهما جانب الإيجال فينبغي أن يعتبر كل ما احتلف في الزمان  
 والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية في هذا الشأن وأما لو قال إلى المشي أو المروة  
 أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل إلى الجبل الأسود أو  
 الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصريح في البسوط في المقام بعدم لزوم وفي الطراز إلى زمزم  
 واسطوانة الكعبة يلزمه عنده ما خلا للامام وعراه إلى شارح نكرة (ولو قال على المشي إلى  
 بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو غيره) فكذا ذكره في المتن وقاضيه أن في المتن  
 عن محمد بن علي الخجواني قال ثلاثين مرة إن شاء الله وإن شاء الله (ولو قال على المشي ثلاثين  
 شهرا أو أحد عشر شهرا أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوما عليه حجة) أي  
 واحدة (وقيل في ثلاثين شهرا الله عليه الخج) والقولان قلناه ما صاحب المتن عن محمد بن أحمد  
 روايته (ولو قال المشي إلى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر)  
 كـ مسجد قباء أو للكعبة (لا يلزمه شيء وإن لم تكن لهنية) أي معينة (فعلى المسجد الحرام) أي بناء  
 على أنه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو غيره) على خلاف تقدم والظاهر أن يقال  
 فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بلا خلاف لأن حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد  
 قال الله تعالى والله على الشايع الخ البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده  
 قوله (ولو حلف بالمشي إلى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر اللون أي لم يبر في عيمه (ثم حلف به ثم حنث  
 يجعل أحدهما حجة والآخر عمرة ويعشى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف أن يمشي  
 بـ فلان) أي من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أشبار عينيه) أي أهدياها وأطرافها (إلى  
 بيت الله تعالى أو أجمعه على عنق) أي يجمع بدلان من إنسان أو حيوان لا شيء عليه (ومن جعل على  
 نفسه أن يجمع ما شيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أي في وقته فانه يتم حجه به ويثبت  
 أن يقيد بحجته قبل الطواف أو بعده ليخرج عن إحرامه قياسا على قوله (وفي العمرة حتى يحلق)  
 وفي الأصل خبر بين الركوب والمشى لكن في الجامع الصغير أشار إلى وجوب المشى وهو  
 الطاهر والصحيح وجها روايه الأصل على من شق عليه المشى وفي شرح الجامع قال الشيخ  
 الإمام أبو جعفر الهندو إلى أنما يطلق له الركوب إذا كانت المسألة بعيدة بحيث لا يبلغ

(اللهم) إلى أعوذ بك من  
 شر من يتشبه علي بطله ومن  
 شر من يتشبه علي رجلين  
 ومن شر من يتشبه علي أربع  
 (اللهم) إني أعوذ بك  
 من أن أتى أو أتد أو  
 أتقال أو أعبدني بقوله  
 ولا تشقني بعصيتك وتحرني  
 من فضلك وبأهلك في  
 قدرك حتى لا أحب تبجيل  
 ما أنزلت ولا ما خبر ما علمت  
 واجعل غشاي في نفسي  
 ومنعني بعمي وبصري  
 واجعلهما الوارث مني  
 والله سري على من طماني  
 وأرني فيه ناري وأقر بذلك  
 عيني (اللهم) اجعل صلاتك  
 وبركتك ورحمتك على سيد  
 المرسلين وإمام المؤمنين ورسول  
 النبي محمد عبدك ورسولك  
 أمام الخير وعائد الخير رسول  
 الرحمة وعلى آله وأصحابه

الاجتهاد عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل  
ابتداء المشي لأن محمد المذكره فقيل ينبغي من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الإمام فخر  
الاسلام والعقابي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه  
أولاً) وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصححه قاضيان والزيلعي وابن الهمام  
لأنه المراد عرفاً ويؤيد ما روي عن أبي حنيفة أن بغداداً قال إن كنت فلا تافعل أن أحج ماشياً  
فلقية بالذكوفة فعليه أن يحج عشي من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا تفارق على أنه عشي من  
بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بعد رأو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك واجباً يخرج عن  
العهد (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة  
\*) (فصل) لو نذر أن يصلي في مكان فصل في غيره دونه في الفضل (أي الأقل منه في الفضيلة  
(أجزاء) أي عندنا) وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع (أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة) ثم مسجد الحى  
وهو الذي يصلي فيه الجمعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كـ الزقاق  
والأسواق إذا عرفت هذا الترتيب فلو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها  
إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وان نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وان نذر أن  
يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وان نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز  
أدائها في مسجد الجمعة وان نذر أن يصلي في مسجد الجمعة لا يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها  
في بيته وان نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والأسواق كذا في المصنف  
وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر  
في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبس) بفتح الواوحدة أي يمكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه  
ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً للمحمدية أنه  
يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في النفل ومن غير شرط صوم خلافاً للغير والله أعلم

### \*(باب الهدايا)\*

وهو ما يهدي إلى الحرم التقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثر أحكامها كالضحايا  
(الهدى من الإبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من النعم (وكل دم يجب في الحج والعمره  
فأذناه شاة) أي وأعلامه بدنة من الإبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكمه الأذنين سبع بدنة  
أو سبع بقرة وهذا التحخير المتهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف بعرفة  
وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيه إلا البدنة ولا يتحقق صور العبادة ويستفاد منه أنه  
لا يجب البدنة أصلاً في العمره (وحكم البقر حكم الإبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في  
مطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي تغمد الله برحمته حيث يخص البدنة بالإبل  
وأما إذا أطلق الجزور فهو من الإبل خاصة اتفاقاً (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين  
هذى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هذى المذمة والقران) وقدم المذمة لأنها  
الأصل المستفاد من القران وقسم عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والنطوق) شكر

وصل عليهم أجمعين كما صليت  
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
في العالمين إنك حميد مجيد  
عدد خلقك ورضائك  
وزنة عرشك كلماتك  
الذاكرون وكلما غفل عن  
ذكرك الغافلون (اللهم)  
ابعثه مقام محموداً يعظمه  
فيه الأولون والآخرون  
واجعل له الدرجات العلى  
والرفيق الاعلى وأدخلنا في  
شفاعته أجمعين يا رب  
العالمين (ثم يلبس) ويكبر  
التلبية إلى أن يسفر بحيث  
يبقى إلى طلوع الشمس مقدار  
صلاة ركعتين تقريباً ثم يذفع  
إلى منى جاهراً بالتلبية

### \*(فصل)\*

في الدفع من مزدلفة إلى  
منى إذا قرب طلوع الشمس  
أفاض الإمام والناس معه

مطلبا (وهدي جبر) أي لتقصير في الطاعة أو ارتكاب جنابة (وهو تأثير الدية لو  
 احصار أو رخص أو جرم مبدأ وكفارة جنابة أخرى أو تجارة ومساكنات) (مأخذ  
 أي المتقدمة من التمتع والفران والتلوع وأما التذوق فهو أن كان دم  
 أن كان واجبا فكبير أو تقوفا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تقوفا (وكل دم  
 فلهما أحبه أن يأكل منه) أي ما شاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما تهرم من قوله من  
 الاغنيا) أي يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) تملكيا أو اباحة والمساكين يقتضي تقديم  
 والايكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أي لا يملكه ولا يبيع فيه وهذا  
 بما علم نفعنا مما قبله من التلويح (بل يستحب أن تصدق بشك وبطمع) يقتضي أي واد  
 (ثله ويهدي ثلثه) أي للاغنيا من الجبران وغيرهم (أو يذبحه) أي الثلث الا  
 للتلويح (ولو لم تصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أي كراهة  
 لانها مقتضى ترك الاستجاب المبرمة بأنه خلاف الأولى ولذا انفال في الكسبي ولا يقتضي  
 تصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالاول (وبدقة) أي دم الشكر  
 الذبح حتى لو سرق أو استهلكه بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قبله لا يستلزم (لم يلزمه شئ)  
 من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن تصدق  
 (وكل دم يجب جبر لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (ولا للاغنيا) الا اذا  
 الفقراء تملكيا لا اباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه بعد  
 أي كله أو بعضه (لزمه قيمته) أي للفقراء فيصدق به عليهم (ولو سرق لا يلزمه شئ) وأما  
 يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين  
 أو مساكين إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أوجب على ما قاله في السر  
 الواجب (وهو) أي دم الجبر (كدم اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار وقتل الصيد والجماع) أي  
 وأمثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعد (والطواف بالاطهارة وترك شئ منه) أي من  
 الطواف اذا كان موجبا للدم (أو السعي أو الرمي أو استداد الوقوف) أي بعرفة الى العرة  
 (أو وقوف مزدلفة) أي ونحوها من ترك الواجبات اذا لم يكن عن عذر (والاحصار والرقص  
 أي ودمهما) وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرمة (ولا يجوز بيع شئ من  
 لحوم الهدايا) أي وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فان قيل) أي بانه  
 شأما منه (نحن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزار أجرة منه غرمه) أي فعليه أن تصدق بقيته (ولا  
 شرط) أي أجرة الجزار (منه لم يجز) أي مذبحه (عن الهدي) وتوضيحه ما قاله الطبري لا  
 يعطى أجرة الجزار منه فان أعطى صار الكل لجاللانه اذا شرط اعطاه منه حتى يتركه له فيه ولا  
 يجوز الكل لنفسه اللهم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منه عليه غير  
 الاجرة جاز اذا كان أهلا للتصدق عليه (ولو هلك هدي التلويح قبل وصوله الحرم لا يجوز  
 الاكل منه) أي للمتطوع (و للاغنيا) أي ولو أكل منه أو من غيره مما لا يحل له أكله ضم  
 ما كل (وكل واحد من الايل والبقر يجوز عن سبعة ذماء) لا خلاف في جوازها عن  
 الاربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحد الشرا كافر أو مسلما يريد اللع دون

من مزدلفة فاذا وصل الى  
 وادي محسر يستحب عند  
 الائمة الاربعة رضى الله  
 عنهم أن يحرقوا فيه قدر  
 رمية حجر فتدري أحد من  
 جابر رضى الله عنه ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم أسرع  
 في وادي محسر وفي الموطأ  
 ان ابن عمر رضى الله عنهما  
 كان يحرقوا حلقته في محسر  
 قدر رمية حجر وأول وادي  
 محسر من القرن المشرف  
 من الجبل الذي على يسار  
 الداهب ويسمى بذلك لأن  
 قبل أصحاب القيل حرقه  
 بنى أعيا وكل عن المسير  
 وقبل من محسر لانه محسر  
 سأل فيه ويتعهم وقيل  
 لان ايليس وقت نفسه  
 متحسرا ويسمى هذا الوادي  
 وادي النار لان رجلا  
 اصطاد فيه صيدا فترلت



الهدى والتقرب لم يجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم  
 بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دمه متعة واحصار وجزاء سبعة  
 ونحو ذلك (أولا) لأنه ان اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزورا أو بقرة  
 (المتعة مثلا وأوجبها النكاح) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا يسعه أن يشارك فيها)  
 أى فى البدنة (أحدا) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد  
 ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعل فعله أن يتصدق بالتمن (وان نوى ابتداء  
 الشركة جاز) أى وان نوى أن يشترك فيها ستة نفر أجزأته فان لم يكن له ستة عند الشراء منهم ولكن  
 لم يوجبهم احتج اشتركت الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر  
 الباقيين وأى الشركاء فخرها يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشترى سبعة فى جزورا أو بقرة اقتسموا  
 اللحم بالوزن ولو اقتسموا جزاء لم يجز الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع  
 كما فى شرح المجموع (واذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شراها الهدية (ذبح ولدها معها ولو باع  
 الولد فعليه قيمته) أى للفقراء (وان اشترى بها) أى بقيمتها (هديا فحسن) أى وان تصدق به فحسن  
 وهـ ذاق الحسن أظهر قدير (واذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه  
 أجزأهما) أى استخسنا لاقبسا (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبى يوسف  
 كل بالخيار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضعه فيشترى بالقيمة هديا آخر يذبحه فى أيام  
 النحر وان كان بعد ما تصدق بالقيمة وهدى المتعة والقران والتطوع فى هـ ذاسواء وأمالو كانت  
 البدنة بين اثنين وضحياهما المختلف الشايخ فيه والمختار انه يجوز كفى الخلاصة وقال الصدر  
 الشهيد وهـ ذاختيار الفقيه والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العامى انه لا يجوز اذا كان  
 الجزور بينهما اثنين وقال أبو الليث لا تأخذ به ابل يجوز اذا كان بينهما مائة صنفان وعلى التقاوت  
 وكذا بين ثلاثة وأربعة قال فى البحر الزاخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أى  
 منه (لا يجوز له الاتفاق بجلاعه ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له  
 أكله فانه يجوز له الاتفاق بجلاعه ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى  
 بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التمشير) أى الاعلام بكونه من الهدى فوهالو لم تعرفوا لها  
 (بالتقدير) أى بتعلق قلادة فى رقبتها فان كلاً منهما لا يجب (وبسن تقليد بدن السكر) كالمعة  
 والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن فى الغنم مطلقا) كالا حصار والحناية لكن لو قلده جاز ولا بأس  
 به وفى المبسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى بقلده من يده وان كان معه فهو من حيث يحرم هو  
 السنة كذا فى شرح الكنز (ويكره الاشعار) أى اشعار البدنة وهى اعلامها بشق جلاها أو  
 طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أى الذى يترب عليه الضرر (وحسن  
 الذهاب) أى استنحى ذهاب المهدى (بهدى السكر الى عرفة) وفى البحر الزاخر وغيره ان كل  
 ما قبله فالذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال فى الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف  
 هدى المتعة حسن وهى أن يذهب به الى عرفات مع نفسه لأن الشاة وان كان لا يسن تقليدها  
 لكن دخلت فى هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا يتخص (والافضل فى الابل النحر)  
 أى قيا ما محقولة اليد اليسرى وان شاء أضجعه او عن أبى حنيفة معقولة باركة (ويكره) أى النحر

عليه نار فاحرقته كذا  
 ذكره المحب الطبرى وقال  
 الازرقى انه خمسة ذراع  
 وخمسة وأربعون ذراعا  
 ويقول فى مسوره (اللهم)  
 لا تقبلنا بغيرك ولا تمسكنا  
 بعد ذاك وعاقبا قبل ذلك  
 أعوذ بالله السميع العليم  
 من الشيطان الرجيم  
 (اللهم) انى أعوذ بك من  
 الشيطان ومن حله ومن  
 حربه (اللهم) انى أعوذ بك  
 من سيئات الاعمال عافنى  
 واعف عفى ولا تؤاخذنى  
 بما أسلفت من الذنوب  
 وقدمت من الخطا والحوط  
 وتب على انك أنت التواب  
 الرحيم (اللهم) يا عظيم  
 يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان  
 عظمت فانه لا يغفر الذنوب  
 العظيم الا للمالك العظيم  
 الرؤوف الرحيم الكريم



(في غيرها) من القدر والعلم لانه يسر ذبحه ما فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل اجراء ادا استوى  
الدروق ويكره واستحب الوجه واستقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل كل مما لم يقبل به  
القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والا فيقف عنده الفاسخ  
(ويستحب التصديق بمظاهرها وجلالها) كما في المحيط (ولا يبيع بجلدها فان باعه تصدق بثمنه)  
فان عمل من جلدها شيء يتصدق به كالفراش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر أن هذا العمل  
يجوز فيما يبيع له الاتساع به كدم الشكر والتطوع والاحذية دون غيره واقعه أعلم

• (فصل) • ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يصح له الاتساع بظهورها (أي ركوبها) (وصوفها)  
(ووبرها) (أي شعر العنق والابل قلعها وشتها) (ولبنها) أي حلبها وشرابا الاحال الاضطرار (وان  
اضطر الى الركوب) أي ركوبها او ركوبها واذا استعنى عنه تركها أو حمل متاعه عليها (صم  
ما نقص ركوبه أو حمل متاعه) أي بسببه وتصدق به أي بما صممه (على الفقراء دون الاغنياء)  
لان حوار الاتساع بها للاغنياء معلق بلوع المعسل على ما قاله في شرح الكنز (ويضخ) أي  
يرش (نشرها بالماء الباردا يقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعيدا (حلبها  
وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استم لكاه أو دفعه  
لغنى (صم قيمته) أي قيمته ببدله أو بقيته (واذا عطف) أي تعب (الهدى) أي الذي ساقه  
(في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فان كان) أي الهدى (تطوع  
شجره) وتصدق فلا دتم بدمها أو سرب بها صفة ستامها) وقيل جانب عنقه العلم انه هدى  
(أيا كل من الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي إقامة غيره له (ولم يأكل منه هو ولا  
غيره من الاغنياء) أي لم يتصدق به على الفقراء وقد قال السروي انه لا يتوقف الاباحة على  
القول (فان أكل أو أطعم غنيان) أي تصدق بقيته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة  
عليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الاول أي بدلها (وصنع بالاول ماشاء) أي من بيع وغيره  
(وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالواحدة أو الثلاثة بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة  
أو أكثر من النصف عندهما (عليه أن يقيم غيره مقامه ولو صل هديه فاشتري غيره) أي مكاه  
(فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول نحر أي ماشاء) أي وباع أي ماشاء (فولوا بالاول وذبح الثاني  
أو باله كس أجراه) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول أفضل فان الشئ بمنزلة البدل ولا اعتبار  
للبدل بعد حصول البدل فأمثل (والأفضل بحرهما) لان الثنية تعاقبهما بحال في الجملة (ولو نحر  
الشئ وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قد مضى من قبل (ومن ساق هديا)  
أي الى مكة (وقلده الى نوى الهدى) بوجه حالية (فهو هدى) أي استحسانا بالعرف العبادي  
(ويستحب لكل من قصد مكة بذلك) أي حجة أو عمرة (أن يهدي هديا)

• (فصل) • أي بما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في النذر ان كان شرط صحته أن تكون سالمة  
من العيوب والبلايا لا يجوز مقة تطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الداه من الاذن  
الثلث أو أقل اجراء وهو الطاهر عن أي حسيمة ومحمد وهو الاصح وعن أبي حنيفة ان كان الثلث  
ما زاد لم يجز وان كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربع مانع ثم قال  
ان كان الداه أقل من النصف يجوز وان كان نصفه فعن أبي يوسف روايتان وعن أبي يونس

فاذا وصل الى منى قال  
(اللهم) ان هذمه منى وقد  
أتيتك وأتعبتك من عبدك  
أما لك أن تن عليّ بما  
مننت به عليّ أوليائك وأهل  
طاعتك ومن يجعلني من  
عبادك الصالحين يا رحيم  
الراجين (اللهم) الى أعز  
بك من المقرب والمائم ومن  
المعية في العقل والدين  
الحمد لله الذي بلغني سالما  
غائما معاني سواي الى هذا  
المكان وشرقي بالاسلام  
والايمان وهداني من أمة  
محمد صلى الله عليه وسلم  
(ويقدم) الى حجرة العقبة  
ويقف في أسفل الوادي  
بحيث تكون مكة عن  
نحوه ومنى عن يمينه ويقول  
(اللهم) تصديقا بكاتبك  
واتباعا لسمعتك محمد صلى  
الله عليه وسلم

ان كان الباقي أكثر أجرامه وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقة) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أى فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجوزى التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الانف أو اللبنة) أى اذا ذهب أكثرها كما تقدم فى الأذن (والتي يمس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع أن ترضع فصيلها (أو ذهب ضوء إحدى عينيها) وهى العوراء قبل الأولى انه لا يجوز العمياء (والجفء التي لا تخ لها) وهى الهزيلة (والعرجاء) التي يمنعها عرجها عن المشى الى المنسك على ما فى المختار وقيل التي لا تضع رجلها على الأرض (والمریضة التي لا تعتلف والتي لا اسنان لها) أى سواء اعتلف أو لا وفى رواية تجوز اذا كانت تعتلف وهو الأصح (والجليلة) بفتح الجسيم فتشديد اللام أى التي تتبع النجاسات (ويجوز مقطوع الأذن والذنب والانف والالبنة اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالفهوم من منطوق ما قبلها (والجماء) بتشديد الميم (وهى التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أى وذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال فى المختار ويجوز التولاء وفى الصحاح التول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير فى مرعتها (والخصى والشرقاء وهى التي شقت أذنهما وانخرقا وهى مثقوبة الأذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء وانخرقا وهى المسحونة الأذن من كى أو غيره (والحواء وهى التي فى عينيها حول والجرباء اذا كانت سمينة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التي لا ينع عرجها عن المشى) كما تقدم (والمریضة التي تعتلف وصغيرة الأذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تعتلف) أى على الأصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أى استحسنانا

\* (فصل فى السن \* أدنى السن الذى يجوز فى الهدى الثنى) بفتح فكسر فتشديد تحتية (وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أى دخل (فى السادسة ومن البقر ماله ستان وطعن فى الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطعن فى الثانية ولا يجوز دون الثنى) أى غيره (الا جذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة) على ما فى مخرج الجمع (وانما يجوز) أى الجذع (اذا كان عظيما) أى فى الاستحسان (وتفسيره انه لو خالط النسيان اشتبه على الناظر انه منها) أى أو ايس منها وقيل الجذع ماله ستة اشهر وذكر الزعفرانى انه ابن سبعة اشهر وقيل ابن ثمانية اشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كما فى المعز (والجواميس كالبقرة) أى حكاى السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الأولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أى فى الاوصاف الكاملة (والاثنى من الابل والبقرة افضل اذا استويا)

\* (فصل) \* فى اى ايجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بذرتيجز او تعليقا (ولو نذر هديا) أى واطلقه (يلزمه ما يجوز فى الاضحية وادناه شاة واعلاه بقرة وابل الا ان ينوى بالهدى بعيرا أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أى فله ان يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان فى أيام النحر فالسنة ذبحه بمنى والا ففى مكة ولو نذر جورا أو بقرا أو بدنة ولم يذكر نفا الهدى لزمه ما ذكر) أى من الابل فى الجز ورومن البقر والبعير فى البدنة (ولا يختص ذبحه فى الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جز ورا تعين الابل) قال فى

بعدد آلائك الله أكبر كبيرا  
والحمد لله كثيرا وسبحان  
الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله وحده لا شريك له  
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده  
صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده لا اله الا الله والله أكبر (اللهم) اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً (اللهم) اهتدى بالهدى وقوفى بالتقوى واجعل الآخرة خيراً لى من الأولى (ثم) يرفع يده وفيه الخاصة ويقول بسم الله والله أكبر رغماً للشيطان ورضاً للرحمن

الكبير ولو قال على أن أهدي جزواً وبصفة متكم من الأهداء بين الأبل والحرم ولو قال  
جزواً ورافقه جاز البقر والبقر حيث شاء ولو نازح الحرم الآن يؤى معينا من البدن ومن أبي  
يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يزيد يقول بدنة من شعائر الله والحاصل كقول  
لقبة أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقاً وفي الجزو والبقر لا يختص به اتفاقاً وفي البدن  
لا يختص به عندنا خلافاً لأبي يوسف وزفر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى إلى حيث الله  
أو إلى الكعبة أو مكة أو بمكة) وهي لغة في مكة لأنها بك أعناق الجبارة (لزمه) أي هدى بالغ  
الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أمالي  
الصفا والمروة لا يصح في قواهم جميعاً وأما ما قبلها فكذلك عند أبي حنيفة وعندنا يصح  
ويلزمه وهو الظاهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا هدى ولائته يلزمه شاة) فيه أن هذا اختصار  
محل لقوله في الكبير ولو قال على أنه أن أهدي ولاية له يلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام أنه لو قال  
إن فعلت فأنا أهدي كذا لزمه إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا كان النذر تخييراً  
أو تعلقاً سواء نوى أوله ينوفيهما وأما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه أنه يلزمه شيء لا سيما ولائته  
(ولا تجوز القيمة في هدى الذر كذا لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة  
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمته أو ذكر  
الطارق بسى عن ابن مسعود أنه لا يجوز كدم المتعة والذرة والاحصاء بخلاف جزاء الصيد  
ولو يهدى ببيعة فاشترى به مثله بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا قولاً في  
رواية أبي سليمان اجراء أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئاً مما سوى النعم) أي بماء أو الانعام وهي  
الأبل والبقر والغنم (كالنبيات والعبد والتدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال  
مؤهلة مخففة أي ونحوها (عما نقل) أي مما يمكن نقله (جازاً هداه قيمته وعينه إلى مكة) أي وعينه  
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يعمل نجية البيت إذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غيره بمكة جاز)  
أي ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الظاهر أن المذذور  
إذا كان معينا بأن قال هذا الذوب أو هذا الغنم تعين عينه بخلاف ما إذا كان مبهماً ما بأن قال  
نوباً أو غنماً فإنه يجوز حينئذ كل من العين والقيمة وهذا كله إن كان المذذور مبيعاً  
(وإن كان مبيعاً لا ينقل) كالأر والارض ومائر العقار (تعين القيمة) إذا أراد الإبدال إلى  
مكة ولو قال كل مالي أو جميعه هدى فعليه أن يهدي ماله كله في الأصح ويسلك منه قدره  
ولو نذر نحره وله يلزمه شاة

ويرى المصنف بحيث تقع  
المصاة قرياً من الناحض  
الذي يرى وما درن ثلاثة  
أذرع قرب قاد بهد عن  
ذلك لا يجوز (وكيفية  
الرى) أن يأخذ المصاة  
برأس الإبهام والسبابة  
فيرفع يده إلى أن يظهر  
سائر أصابعه لو كان مجرداً  
لتمسك من الرمي قال  
صاحب النهاية هذا هو  
الأصح وقيل يضع المصاة  
على ظهر إبهام يده اليمنى  
ويضع إبهامه اليمنى على  
وسط السبابة ويستعين  
بالسبابة التي تلي الإبهام  
ويلقيها من أسفل إلى فوق  
ساجية اليمين ويبرم يده

### • (باب المتفرقات) •

أي مسائل شتى لا يجمعها باب (مسألة) أفضل الأعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج يعني  
ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وأكثرتهم طاروا إلى ترتيب الشروض والافتقار قبل  
الصلاة أفضل الأعمال وهو أقوى الأحوال (وقيل الصوم) وأهل وجهه قوله عليه الصلاة  
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه أنه الجامع بين العبادة البدنية  
والمالية وهي معتملة سائر المشتقات النفسانية من مفارقة الأهل وترك الوطن واختيار  
الغربة وعن البر والبحر في سيره وانعزاله عن الكليات المتعلقة به لم يفرض إلا في آخر الأمر

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال يم ودي لعمر رضى الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا في كتابا لجعلنا اليوم نزولها عيد لنا فقال قد جعلناه عيدا دين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فالصدقة أفضل من الحج) أى على ما هو المختار كافي التجنيس والمزيد ومنه المقتى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة الجماعة والافالحج مشتمل على النفقة التي هي من جلة الصدقة بل ورد ان الدرهم الذي يتفق في الحج بسبع مائة مع زيادة تحملات المكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد أفضل الاعمال أحجزها أى أصعبها وكذا ذكر في الفقيه ان أباحنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة ان الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل ان الحج أفضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وبين بما ذكرنا ان ما عبرا المصنف عنه بقل هو الاولى كما لا يخفى \* (مسئلة لو قلة الجمعة فزيت على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميها بالخط الاوفر في الحج الاكبر \* (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغائر) أى قطعها اذا كان من حقوق الله تعالى والانفة فقال العلماء لا يكفر شيئا من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يؤديها الى أصحابها أو يستحل منهم فيها أو يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبائر) أى المتعلقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمعتمد ان الكبائر مطلقات تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوريشي وغيره من الأئمة ومشى الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والكبائر ووقع منازعة غريبة في هذه المسئلة بين أمير باشا من الخنفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وروايت رسالة السيد المشار اليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب \* (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس بحج مبرور واو الاولى ان يقال ويعد قبوله لامكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانه (ويكون عاصيا) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكابه الاثم ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب له عدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو ثوب حرير وفجر ذلك والصحيح في مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج عن عهدته الحج قطعها ما ورد ان من حج بمال حرام فقال ليك وسعديك يقال له لا ليك ولا وسعديك وحج من دون ذلك ثم الحيلة ان ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيان وقال الغزالي من حج بحج بمال حرام أو فيه شبهة فليجته ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فغن الاحرام الى التحلل فان لم يقدر فليجته يوم عرفة فان لم يقدر فليزلم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين رحمة وينجا وزعمه بسبب حرته وخوفه وكرهته \* (مسئلة اذا مات المحرم بصنع به) أى في التجهيز والتسكين (ما يصنع بالحلل من تغذية الرأس والوجه) أى ومن

الكنية قاضيان  
وصاحب الهداية واختارها  
صاحب الهيطة معللان  
الرمي شرع لاستخفاف  
السلطان وترغيبه والرمي  
على هذا الوجه أبلغ في  
الاستخفاف والتحقير  
وقيل يحق سبحانه مع  
الايهام وبضع رأس السجادة  
على مفصل وسط ايهامه  
ويرمى وهذا الخلاف  
هو في الاولوية أما في حق  
الجواز فلا يقدح بصورة  
دون صورة فاذا كمل الرمي  
بسبع حصيات ذبح دم  
القرآن ان كان قارنا ودم  
التمتع ان كان متعاهما الحاق

استعمال البدور الكافور ونحو ذلك خلافاً لما نفي (مسألة الجوارزة بمكة المشرفة لا تكبره)  
بل تستحب على ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل التام قال في المبسوط وعليه الشنوي  
وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تكبره) أي على ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك  
وجامعة من الخطاطين خوفاً من الملل والتيم في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمة وريايته  
وخوف اجتراح المعاصي والالتزام لما روي من أن الحسنة فيها تضاعف فيها إلى مائة ألف  
وإن السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية إن تضاعف بالكسبة والأفلاسيمة إن  
السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الأولون بأن ما يخاف من سيئته  
فيقابل ما يرجى من حسنته ثم هذا كاه باعتبار الخططين لا المخلصين من تضاعف لهم الحسنات  
من غير ما يجبها من السيئات فإن الإقامة في حقتهم من أفضل العبادات بل نزاع فالمقام بمكة  
حينئذ هو الفوز العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الإقامة ورياسة الحرم إلا أفراد من عباد  
الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل  
ما هم فلا يبنى حكم الفقه باعتبارهم ولا بد كراههم قبل في جواز جوار غيرهم إذ لا يقاس  
الحلادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة إلى دعوى  
الملكية والقدرة على شروط الجوارزة فأنه لا كذب ما يكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت وما  
أيسر الدعوى وما أيسر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكرامة الجوارزة في الحرم المحترم  
بالنسبة إلى زمانه الاقدم ولما شهد ما أدركه من أحوال المجاورين في هذه الأيام وما اختاروه من  
أكل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقول بحرمه الجوارزة من  
غير ذلك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ونحن من  
المجتبئين إلى باب المصائب إلى جنابه المستحقين لعقابه وعقابه الراغبين بعفوه وكرمه على  
بابه القائلين حال دعائه وخطابه إلى بابك الأعلى غديداً الربا ومن جاءه هذا الباب لا يمتحن الردا  
(مسألة الجوارزة بالمدينة الشريفة لا تكبره لمن يثق بنفسه) وقد تقدم أنه يعز مثل وجوده في حكم  
جوارزة المدينة المكرمة حكم مكة الملهظة كيف لا والجوارزة بمكة أفضل عند الله والائمة  
خلافاً لما نال في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية ثم الاجماع على أن الموت بالمدينة  
أفضل والجوارزة بسبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الخبيثة والإفق المعلوم أن تضاعف  
الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وإن نفس المدينة لا تضاعف ثم اختلف في حرم  
مكة وأما قيل من أن الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل إجماعاً فيستحب  
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت إجماع مثله على ما نقله في الكبير عن بعض العلماء  
واستحسنه فدفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على أن ما بعده حياته ليس كذلك إجماعاً  
فهو إجماع مشبه بلانزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجهور وجماع عليه الاجماع وأما قوله (وذهب  
جماعة من العلماء إلى أن الجوارزة أفضل منها بمكة وإن قلنا بكثرة نواب العمل بمكة) فلا وجه له لأنه  
إذا كان نواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهراً في فكيف تكون الجوارزة  
بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا أفضل  
من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

واجب على القادر والمتبع  
فيختار كبتاً حينا كاملاً  
غير ناقص ولا أعف  
ويضعه مستقبلاً للقبلة  
(ويقال) وجهت وجهي  
للذي فطر السموات  
والارض حنيقاً وما أنا من  
المشركين إن صلاتي ونسكي  
ومحياي ومماتي لله رب  
العالمين لا شريك له وبذلك  
أمرت وأنا أول المسلمين  
بسم الله والله أكبر ويحسب  
السكين على أوداج الكعبش  
فمن حبه هكذا فعل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رواء  
أبو داود وابن ماجه والحاكم  
في المستدرک وقال صحيح على

ألف صلاة في مسجدى رواه الامام أحمد بأسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه  
وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الأثر

\*(فضل في حدود الحرم زاد الله شرفاً وأمناء وتعظيماً)\* اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال  
الهندوانى مقدار الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثانى عشرة أميال ومن  
الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاً وهذا شئ لا يعرف  
الاقلال لكن قال الصدر الشافعية نظراً فان من الجانب الثانى التسعين وهو قريب من ثلاثة  
أميال كذا فى الفتاوى الظهيرية وفى السراجية من الجانب الثانى قبل ثلاثة أميال وهو الأصح  
قلت من رأى التعظيم فلا يشك فى انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندوانى فان  
مراده من الجانب الثانى هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب جدة  
على طريق جدة وهو على عشرة أميال بلا خلاف (حده) أى جد الحرم (من طريق المدينة دون  
التعظيم على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب  
من قول الهندوانى قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهى  
مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق  
العراق على سبعة أميال) أى أيضاً على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرق والنووى وغيرهما هذه  
الحدود الا ان الازرق انفرد بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلاً ويمكن الجمع بانه  
أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجهات وغيرها

\*(فصل من جنى فى غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمر أو فعل غير ذلك مما يلزم)  
الحرم أى ولو تعلق به حق العبد (ثم لا ذل به) أى التجأ به ودخل فى أدنى حده من حدوده  
(لا يتعرض له) أى بضرب وقتل وحبس (مادام فى الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يباح)  
الاولى لا يباح له وكذا لا يشارى والظاهر اطلاقهما غير مقيد بالما كول والمنسوب ونحوهما لان  
المقصود الجأؤه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى)  
أى لا يعطى له مأوى ولا يجنى ان يدخل فى المأوى ويستقر به هذه الاحوال (الى ان يخرج منه)  
أى من الحرم (فيقتص منه) أى من الجاني بعد خروجه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد  
وزفر والحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجنابة  
فيما دون النفس بان كان عليه قصاص فى الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه ولعل المستحالة  
مختلف فيها فى قاضيان عن أبى حنيفة لا يقطع يد السارق فى الحرم خلافا لهما (وان فعل شيئاً  
من ذلك فى الحرم بقاء عليه الحد فيه) كذا فى التيسير وأما ما ذكره فى التنف من انه لو ارتد ثم  
جاء الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل فهو ومخالف بظاها لاطلاق غيره انه لا يقتل  
فى الحرم عندنا الا ان كلام غيره قابل للتخصيص والتمديد ولعله جعل إياه المرتد عن الاسلام  
جنابة فى الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفى البدائع الحربى اذا التجأ الى الحرم لا يباح قتله  
فى الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما  
بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل فى الحرم ولا يخرج منه أيضاً وقال أبو يوسف لا يباح قتله  
فى الحرم لكن يباح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابراً ما قاتل فيه) أى

شرط مسلم ثم يباح لقاتل  
رأسه مستقبلاً قبله ويبدأ  
باليمنى (ويقول) بسم الله  
الرحمن الرحيم الله أكبر  
الله أكبر الله أكبر الحمد لله  
على ما هدانا للهدى على  
ما أنعم به علينا (اللهم) هذه  
ناصرى بيدك ونوبت التحال  
فتقبل منى واغفر لى ذنوبى  
(اللهم) اغفر للمخلفين  
والمقصرين يا واسع المغفرة  
يا أرحم الراحمين ويحلق جميع  
رأسه قال السكال بن  
الهناهم مقتضى الدليل فى  
الحلق وجوب الاستيعاب  
وهو الذى ادين الله به انتهى  
فاذا حلق حصل له كل شئ  
كان حرم عليه بالأحرام  
ماعد النساء فانهم لا يحلن  
له الا بعد الطواف

وأن يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فمقتضى الحرم والله أعلم

(فصل) ولا بأس بأخراج تراب الحرم وأحجاره وأشجاره اليابسة ولا ذنره طلقا) خلافاً للشافعي حيث يحترق أخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه. والفرق بينهما ما بين (وما زمرم للترك) أي جائز أراحه إجماعاً بل يستحب كما يأتي زائد في الكبير وتراب البيت للترك الكه داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قدر يسير للترك أما إذا فعل ما هو خارج عن العادة وعق في الحجر فلا يجوز وطلق في البحر الزاخر عدم جواز أخراج التراب والأحجار ثم قال وقيل لا بأس إذا أخرج عنه قدر يسير وأما أخراج ما زمرم فائز بالاتفاق ولا يدخل من تراب المل وأحجاره شيئاً في الحرم كذا أطلقته في الكبير ولعله ذهب الشافعي وأنه انتبه عليه والأفاد إجماعاً لا يخرج مع احتمال تصور نوع من الضرر فلا يلازم جواز إدخال شيء فيه مما يتنفع به ومنه إدخال الأسطوانات في المسجد الشريف من الأسطندرية وغير ذلك (ويكره إجارة ميوت مكة) أي ولو لم يكن وقصاعاً (في الموسم) أي أيامه لا في غيره أي عند أبي حنيفة وكانت يقول للحاج أن يبرؤا دهرهم إذا كان لهم فضل والألأ (ويكره بيع أراضي مكة) وكذا إجارته (البناء أو قيل بجوزيةها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من منى وغيرها ليس لهم أن يبيعوها أو يبيعوا بها ويؤيده حديث منى مناخ من سقى ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمأكل لأحد عنده لانها موقوفة وبؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للباس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى وأعله لاحقاً وعم البلاء وجعل صاحب التباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز ينبغي على نقل صاحب التباب أن يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ من طين وقف عام فعمله آنية أو لبناً لمكة وصار كسائر أملاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى إذ قد يقال أن ملكه لم يصب تصرفه ولا يلزم منه جوازيه وعليه لغيره (وتكره الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة كغيرها ولقطة الحرم كاذقة الحل) أي في تناصيل أحوالها (ولا يحرم صيد وادي وج) بضم واو وتشديد جيم

(فصل) ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم) فإنه لما شرب به كبروا والإيمان وإن اكثروا من علامة الإيمان وأنه من الأشربة المقرحة المزلة للآسنان وقد ورد أنه طعام طم وشفا مقيم (والنظر في زمزم عبادة) أي إذا قصد به القرية لا بطريق العادة كما ورد أن النظر إلى الكعبة عبادة وقيل النظر إليها ساعة كعبادة سنة في تضاعف الحسن (وبجوز الاعتدال والوضوء بماء زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافاً لاجد (على وجه التبرك) أي لا بأس بما ذكر الأبه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التجدد في الوضوء (ولا يستعمل الأعلى شيء ظاهر) فلا ينبغي أن يغسل به نوب نجس ولا أن يغسل به جنب ولا يحدث ولا في

(فصل في طواف الزيارة وما به) فإذا فرغ من الحل أقاضى إلى مكة لأداء طواف الأفاضة وهو ركن للحج فإن كان ما قدم السعي رذل في الأشراف الثلاثة الأولى من طوافه ثم سعى بعده وقال عندئذ الطواف نويت أن أطوف به ذا البيت العتيق سبعة أشواط طواف الحج واتى بمكة الدعاء المأثور في الطواف كما تقدم ثم يصلي ركعتين صلاة الطواف ويجعل له في هذا الطواف أو أكثره النساء أيضاً ويسعى الحل إلى الحال الأولى ويسعى هذا الطواف التحال الثاني وإن كان قد سعى الحج طاف بالأول ولم



مكان نجمر (ويكره الاستجماء به) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انه استنجد به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب حمله الى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحمل له وتجنر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وانه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

\* (فصل) \* أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان اذا صار خلقا (ان شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما قصر عليه في الفتاوى المراجعية (وان شاء ملكها لاحد) أي ولو لاحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فرقها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويسمى بنوشية وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشرائع منهم) أي من الفقراء به - أخذهم وقبضهم على ما في الخبة لكن في الجواز الاخر انه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن جعل شيئا من ذلك فعليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم يشترونه من بني شيعة فاتهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما اذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الاوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزانة الاكل انه لا يؤخذ من استار الكعبة وان مات اقطاع منها الفقراء وانه لا بأس أن يشتري منهم وفي قبة الذنباوى عن محمد في ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شيء له من لا يأخذه وان لم يكن له شيء فلا بأس به وفي الخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري الى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أولا آخر من المسلمين فجائز - ما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا اذا كانت الكسوة من عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الاحكام وفي منسك أبي النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما اذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والافه وحرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوهم وقد أدركنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس فائسوة من الكسوة ويرغم التبرك بثوب الكعبة وانه يقيم على خرقة الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولولا تبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أو لا وسواء التصق به أم لا فلا يجوز أخذ شئ من ماء الورد الذي أتى به للكعبة الشريفية كما يتبادر اليه العامة (وعليه رده) أي رد الطيب ان كان بقي عينه (اليها) أي الكعبة أو خذمتها ان كانوا أهلها (وان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فشمه بها ثم أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن يمنعوا أحدا من ذلك ويدعوا انه إذا أتى به لا كعبة ليس له ان يرجع بيقبته وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة فيخفه ثم يأخذ الباقي تبرك به وأما شمع الكعبة من الخدام وشيخ الفقرا شين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

\* (فصل) \* يستحب دخول البيت (أي المكرم) اذا روى آدابه بان يقدم رجلا إلى النبي عند

يسع بعده ثم يعود الى منى  
ويبيت بها والمبيتة بمعنى  
لباى الرى سنة ان تركها  
أساء ولادم عليه ويقوم بها  
بعد يوم النحر يومين أو ثلاثا  
يرعى فيها الجمار الثلاث كل  
يوم بعد الزوال فان رماها  
قبل الزوال لم يجز زعلى  
الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي  
تلى مسجد الخيف ويرميها  
بسبع حصيات بيده اليمنى  
بسبع رميات لبرمسة  
واحدة سبع حصيات  
ويرمى بها كان من جنس  
الارض كالخجر والمدر  
والطين وكسرة آجر وخرف  
ولا يجوز بالخشب والذهب  
والفضة والحديد والرصاص  
والصقر والنحاس والعنبر  
واللؤلؤ ويرميها بنفسه الا

دخوله واليسرى عند دخروحه ويدعو بالادعية المأثورة فيها (والصلاة فيه) أى ما دل  
 ولو ركعتين (والدعاء) لاسمى فى اركانه (ويدخل خاصها خاصاتها) أى حاديا (مقاما) أى موقرا  
 (مستحيا) أى محاملا سابقا بأن يكون ثناء مستفرا ومناذرا لكونه داخلا (لا يرفع رأسه  
 الى السماء) أى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من المقشوش ونحوها أو الاشياء المعققة من  
 القناديل وغيرها (وبقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى داخل البيت كما بيته بقوله  
 (وكان ابن عمر رضى الله عنهما اذا دخلهما شئ قبل وجهه ووجه الباب قبل ظهره حتى يكون  
 بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى بقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم) وهذا أول بيت البلاطة المتضمنين العمودين مصلاه عليه الصلاة والسلام كما يتوهمه  
 العوام (واذا صلى) أى وتوجه الى الجدار الذى يقاؤه (وضع خفيه على الجدار وحسد الله  
 واستعبره) أى ودعا بما شاء (ثم يأتى الاركان) أى الاربعة (فيصعد ويستعبر ويسبح ويهمل  
 ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام ويدعو بما شاء) ويدعو لوالديه ولله وثنين  
 والمؤمنات ويقول رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك  
 سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما دخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعق  
 رقايا ورقاب آبائنا وأهائنا من البار يا عزير يا جبار اللهم يا خفي اللطاف آتئنا ما نحيا  
 اللهم انى أسألك من خير ما ألتك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه  
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا قبل هذا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت الودود  
 الرحيم (ومن أهم الادعية طالب الجنة بلا حساب) أى بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن  
 الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أى مما يقوله من لا عقل له فيه (فان  
 أدى دخوله الى الايذاء) أى حصل دخوله او حال وصوله (لم يدخل) فادخله مستحب  
 والاذى حرام ثم اعلم انه ربنا على الجاهل المعكوس القوم بقوله صلى الله عليه وسلم كما  
 بالمعروف ويستحب أخذ الابرة على دخول البيت الحرام او زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الامام فى تحريم ذلك كما صرح به فى البحر الرائق  
 وغيره

ان يكون مريضا فيجوز له  
 أن يأذن لا حرير عنده  
 (ويقول) عند رى كل  
 حصاة بسم الله والله أكبر  
 رغما للشيطان ورضا  
 للرحمن ويقف بعد الفراغ  
 امام الجرة مستقبلا القبلة  
 ويرفع يديه للدعاء ويدعو  
 بما شاء (ويقول) الحمد لله  
 جدا كثيرا طيبا مباركا فيه  
 (اللهم) لا أحصى ثناء عليك  
 أنت كما أثنيت على نفسك  
 (اللهم) صل وسلم وبارك على  
 نبي الرحمة وشفيح الامة  
 وكاشف الغمة سيدنا محمد  
 النبي الامي الابلى العري  
 المكي المدي وعلى آله هداة  
 الورى وصحبه مصابيح  
 الهدى كما صليت على  
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم

• (فصل فى اماكن الاجابة الطواف) أى مكانه وكان الاولى أن يقول الطواف واللام لله  
 وهو ما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والافالمسجد الحرام كما هو طواف بمعنى أنه يجوز  
 الطواف (والملتزم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الوجه وروى بعض السلف منهم  
 عمر بن عبد العزيز ان الملتزم بين الركن اليماني والباب المسدود فى طهر البيت وهو الذى يسمى  
 الآن بالمستجار (وتحت المبراب) أى فانه مصلى الابرار (وفى البيت) أى داخله (وعند زمزم)  
 أى بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفى السجى) وما بينهما الاسماء الميادين (وعرفة)  
 أى عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسمها المشعر الحرام (ومنى والجرات) وهو لا يأتى  
 أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورقبة البيت) أى فى كل مكان يراه (والحجر) يكسر الحاء  
 أى داخل المطم بكاه (والحجر الاسود والركن اليماني) أى وما بينهما والطاهران هذه الاماكن  
 الشريفة مواضع اجابة الدعوات المبيقة فى الأزمنة والاحوال المخصوصة ويمكن جاهد على

عمومها والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام) \*  
قال في البحر والذى رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت  
قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذى به اليوم في الجاهلية  
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والظاهر أنه كان  
ملصقا بالبيت ثم أخرج عن مقامه الحكمة هناك تقتضى ذلك وإيا كان فالأية توجب أنه أين  
يوجد فهو والمصلى كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقاه الحجر  
الأسود على حاشية المطاف) أى مطلقا أو مختصا بمن يفرغ عن حصى العمرة (وقرب الركن  
الشامي) أى من أحد طرفيه والظاهر أن هذا هو قلم من الكنايات في الكبير قريب الركن  
الشامي الذى يلي الحجر عما يلي الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أى حيث أتم به  
جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أى التى تسمى مقام جبريل  
حيث أتم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور  
عند أهل مكة ويكاد أن يبعد متواترا عندهم على ما قاله في العمدة وتسمى مجنة إبراهيم عليه  
السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولم يخرج منها صلى عند باب الكعبة  
وهو يحتل موضع الحفرة أما قوله في الكبيران الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن  
كان يريد به الحجر الأسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر الحفيم فهو عن معنى البنية بعيد (ووجه  
البيت) أى جميع حقه من الجنايب الذى فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من  
الجهات في حق الصلاة وبشيرة قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستقوا الخراف ثم  
نظر الميزاب لانه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أى الحطيم كله أو بعضه وهو قد رُسِنَ أذرع  
أو سبعة أو نحو ذلك تحت ميزابه (وداخل البيت) أى داخل الكعبة وكان الأولى تقديمه  
(وبين الركنين اليمانيين) تغليب اليماني والحجر الأسود (وعند الركن الشامي) أى من الحجر  
أواخره (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره) صلى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام  
وهو جانب الركن اليماني) أى أحد طرفيه والظاهر أنه في المستجار وهو ما بين الركن اليماني  
والباب المشدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي أن قصده الآثار أن يعم الاماكن التى ورد  
فيها الأخبار رجاء أن يظفر بمصلى سيد الأخيار

\* (فصل في كتب زيارة سيدتنا خديجة) أى الكبرى (رضى الله عنها) وهو الذى ولدت فيه  
فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم  
مقيما فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره  
من الأعلام فتعبيره بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس في محله اذ لم يعلم خلاف  
في حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه  
مولد صلى الله عليه وسلم على ما بينته في المورد الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه)  
وهو المعروف بدار أبي بكر في زقاق الحجر حيث فيه حيران أحدهم المعروف بالتكلم والثاني  
بالتسكا (ومولد علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار

انك جميع مجيد عدد خلقنا  
ورضنا نفسك وزنة عرشك  
ومداد كلماتك كلماتك  
الذا كرون وغفل عن ذكرك  
الغافلون صلاة ترضيك  
وترضيه وترضى به عبادنا  
صلاة ترضيه وترضى به عبادنا  
ببقائك لا غاية لها ولا انتهاء  
ولا أمدها ولا انقضاء صلاة  
تجنيبنا من عذاب النار  
وتدخلنا بها الجنة مع  
الحقاه الأبرار وترينا بها  
وجهك الكريم وتنفعنا  
بهم يوم لا ينفع مال ولا بنون  
الامن أفي الله بقاب سليم  
(اللهم) اجعله حجابا مبرورا  
وسعيام مشكورا وذنبنا  
مغفورا ونجنا لن نبور

(اللهم) الملك اذنت ومن  
هذا ملك اذنت والملك  
رغبت ومنك رجت فاقبل  
نسبي واعظم اجري وارحم  
تسري واقبل توبتي واقبل  
عنقي واستجب دعوتي  
واعلمي سؤلي (اللهم)  
الملك وقد ورد في قاضيه  
قرأى منك وصلى عنى  
يا ارحم الراحمين لا اله  
الا الله واقفه اكبر عدد كل  
شي لا اله الا الله واقفه اكبر  
عدد خلقه ورضاه منه  
لا اله الا الله واقفه اكبر  
زنته رشفه ومعداد كلته  
والحدقه كذلك وصلى الله  
على سيدنا ونبينا محمد كذلك  
وعلى آله واصحابه كذلك

الارقم) وهو مسجد عند الصفا وفيه اسم عمر رضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين  
ونزل يا ايها النبي حسبك الله ومن اتىك من المؤمنين (وتجار جبل نور) وهو الذى فى القرآن  
ذكره ثانيا اثنين اذما فى امار (وتجار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يذهب فيه فتر لا قبل  
الرسالة واول ما نزل عليه فيه افرأيت اسم ربك الذى خلق الانسان وقدره ابونعيم ان جبريل  
وسكائيل شعا صدره وغلاه ثم قال افرأيت اسم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريفة  
هنا أيضا الطيالسي والحارث بن مسعود ما على ما ذكره القسطلاني فى المراهب القلندية  
(ومسجد الرابة) وهو بناء على مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجبل) أى  
مواضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم وامعاءهم القرآن وموضع ترك ابن مسعود رضى الله  
عنه وسط حوله وقال له لا تخريج منه حتى ارجع واقفه اعلم (ومسجد الشجرة مقالة) أى مقابل  
مسجد الجبل (ومسجد العلم) لعلة نسب الى موضع كان يباع الفتم فيما حوله (ومسجد الجبان)  
يقع الهمة ارض بمكة او جبل الكونة موضع خيل تبع كذا فى القاموس والا ان محله بمكة  
بمنى الجباد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعشي اله افئدت الجباد  
(ومسجد على جبل أبى قيس) وهو اصل الجبال واولها على ما قبل وأما ما اشتهر من أكل رأس  
الهنم يوم السبت فيه اله الاصل فيه بل أكل الرأس على ما يطبخونه فى هذا الزمان حرام لكونها  
لحمة ليعطهم اياها يدماها (ومسجد بنى طوى) بضم الطاء وكسرها وينون ويمنع وهو  
موضع معروف قرب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعقر وحيد بن (ومسجد العقبة  
بقرب منى ومسجد الجرانة) بكسر الجيم وسكون العين وبكسرها وتشد يد الراحمين  
الحرم الحرم منه صلى الله عليه وسلم مرة رجع من فتح الطائف به ففتح مكة (ومسجد عائشة  
رضى الله عنها بالنعميم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكعبين) بفتح الكاف وعن ابن المقفيع رقت  
وهو غير مسجد غرة الذى يصلى فيه الامام هـ اليوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد ما نور  
شهور وفندق لكتب مسطور (وتجار المرسلات) قرية أى لرواه فيه عليه الصلاة والسلام  
(فصل) يستحب زيارة أهل الملى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم  
وتشديد اللام المقتوحة وله وجه فى القواعد العربية وهو أفضل مقابر المسلمين بعد البقيع  
بالدينة وقد ورد فى فضاهما أحاديث كثيرة (ويشوى فى زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين  
والاولياء والصالحين) أى جملة لكبريتهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة (بمكة تسمى  
صالحى) أى ولا صحابة (الا اله رأى بعض الصالحين فى المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها  
يقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه ايمان الى ان هذه الرواية حدثت بعد موت  
الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين ثم لاشك ان خليفة رضى الله تعالى عنها  
ماتت بمكة الا انه كما قال (ولا ينبغي تعينه) أى تعيين قبرها (على الامر المجهول) كما قال الرباني  
(والقبر المسروب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره أيضا مع الاتفاق على موته بمكة  
الا أن بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل الملى على غير الخارج من مكة المشرفة والصحاح انه  
ابن يه وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ما لا يصح كونه فى موضعه المعروف عند قبر  
المادة الصقوية وله كان موضع صلبه (ومر مات بها من التابعين عطاء ونسبا بن عبيدة

وفضل الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد معروف قريب قبعة خديجة الكبرى  
رضي الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقي وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويتبرك  
بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستغفار لهم وغيرهم من  
المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبرور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جليل  
وأجر جزيل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبرور مطالعاً ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل  
رجل المتوفى لأن قبل رأسه فانه أعجب لبصر الميت بخلاف الأول لانه يكون مقابل  
بصره ناظر الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والافقد ثبت انه صلى الله  
عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند درجليه ومن آدابه أن يسلم بافظ  
السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليه السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين  
وانا ان شاء الله بكم لاحقور ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعوا قائموا وبلاوا من جاس  
يجلس بعيداً منه وقرئ بحسب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من القائخة  
وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسور يس وتبارك المالك وسورة النكاز  
والاخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعاً وثلاثاً ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأنا  
الى فلان أو اليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فبايضعه بعض الناس  
من دفن أقاربهم وقد دفن حوا اليهم خلق في طائفة القبور الى أن يصل الى قبر قريسه مكروه انتهى  
فينبغي أن يتجنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يثنى في المقابر حافوا وان كان لم ترده  
السنة بل حديث وان الميت ليسمع خفق نعالهم دل على ان هذا كان أكثر أحوالهم  
والله أعلم

\*(باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم)\*

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعلمهم أجمعين (باجماع المسلمين) أي من غير  
عبرة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنجح المساعي) أي أرجى  
الوسائل والدواعي (انيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قيل انها من الواجبات  
كما بينته في الدرر المضية في الزيارة المصطفوية (لمن له سعة) أي وسعة واستطاعة (وتركها  
غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه إشارة الى حديث استدلل به على وجوب  
الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن  
(وصرح بعض المالكية بأن المشي الى المدينة) أي للمجاورة بها (أفضل من الكعبة وبيت  
المقدس) أي من المشي الى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبه من ان المدينة أفضل من مكة  
باعتبار الجواررة وهذا انما يكون بعد اداء الحج والافلا يصح اطلاق هذا الكلام والله اعلم  
بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انها دون مرتبة الزيارة المصطفوية  
بل خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على انه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء  
أو يكرهه فالصحيح انه يستحب بالكرامة اذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء على  
الصحيح من مذهبنا وهو قول الصكرخي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال  
والنساء جميعاً فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الاصحاب والله اعلم

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا  
الله (اللهم) تقبل منا ولا  
تجعلنا من الخاسرين  
وأدخلنا في عبادك الصالحين  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
صل على سيدنا محمد وآله  
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً  
(ثم توجه الى الحجرة)  
الوسطى ويرميها بسبع  
حصيات ويدعو بعد  
الفراغ مستقبل القبلة كما  
تقدم شرحه (ثم توجه الى  
حجرة العقبة ويرميها بسبع  
حصيات كما تقدم ولا يقف  
بعد الفراغ عند هابل

بالمراتب (واذا عزم على الزيارة) أى قصد لها (فعلية ان يحاص نية ويجرد عزمه) أى طوعته من  
 ارادة لربيه والسعة وقصد المداواة والقربة ومن علاماتها الدالة عليه ان لا يتعلل بشأ مما يلزمه  
 من المناصر والسكن والافلا يحصل له من الزيارة الا التعب والتسارعة بل يوجب التوبة  
 والكفاية ثم ان كان الحج فرضا أى عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أى أخذ ما لا هم فالأهم ولان  
 الحج - حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما ينبت تقديم الصبة على الزيارة وبشبهه  
 له لا اله الا الله محمد رسول الله لكم مقتدا قاله (ان لغيره المدينية في طريقه) أى - ~~ص~~ أهل  
 المدينة (وان مر من ابدأ بالزيارة لا محالة) لان تركها مع قرع اية من التساوه والشقاوة وتكون  
 الزيارة - بمنزلة الوصلة في مرتبة السعة التلبية للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 اتقوا الله وابتهوا اليه الوسيلة أى الدورية ما تنوصل الى صاحب الشريعة ولا شبهة ان من  
 قال اولاً محمد رسول الله ثم قال لا اله الا الله يكون مؤمناً بالان ايمان هو التصديق بالتوحيد  
 والسبوة على وجه العبادة لا بشرط الترتيب في المسألة الجمعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة  
 انه اذا كان الحج فزاد الا حصر للعاص أن يبدأ بالحج ثم يفتي بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز انتهى  
 وهو الظاهر اذ يجوز تقديم النقل على القرض اذ المبحث القوت بالإجماع فعلى هذا من كان عليه  
 درسا وجاه مكة قبل او ار الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والظاهر ان له أن يزور قبل دخول  
 أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أى عليه (فلا يهرى بالحج) أى اذا كان عاقباً (بس  
 البدا) بالفتار (أى بزيارته) صلى الله عليه وسلم بالاحمال والابتكار (أى في جميع الليل والنهار  
 وبين أن يحج أولاً ليطهر من الاوزار) أى الا - تام (يعزور الطاهر طاهراً) أى في مقام المرام  
 ولا يعد أن يكون الا حصر كذلك في قضية الانعكاس أيضاً لا بالزيارة يرتجى الكفاية فيحج  
 طاهراً فيقع حجه ببرور والحاصل ان لكل وجهة وجهه تقديم الحج من كل وجه مقدمة  
 الضرورة محسوسة الى محالة

• (فصل - في توجيهه الى الزيارة) أى مع كمال الطاقة والظاهر (أكثر في المسير) أى زمان  
 سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وما في معناهما من انشاء المدح والثناء والحمد وبذلك  
 السيرة (مدة الطريق) أى ان يوجد رفيق التوفيق (ال يستغرق اوقات فراغه) أى عن أداء  
 فرائضه وشرويات معاشه (في ذلك) أى فيم ذكر من الصلاة والسلام فانه المأمور به المقام  
 فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويتبع ما في طريقه من المساجد المذوبة  
 اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد المأثورة المتبعة بما لديه كما ينشأ في الدرة المنسية ومن  
 أهمها الذي أهمها الخاص والسلام قبر ميرزا ام المؤمنين رضى الله عنها التاب زفافها  
 وعنتها بسرف وهو موضع بين التميم والوادى للمتوجه من مكة الى المدينة  
 المكربة وحول قبرها مسجد مراب فيبني أن يزار ويشترك بذلك المرام (وكما اذا دندنوا  
 بضيق وتشديد الداء أى قرباً (اراد غراماً) بضم غين مبهمة وسكون راء وهو ما يلزم أداءه من  
 القرام وهو الخلو على ما في القاموس ومنه مولع كذا أى حريص عليه فالحق اراد دلوماً  
 بالشوق وولوعاً بالدوق وأما ما نصبه من فتح عينه له وسكون زاي فليس في عمله ذلامعنى  
 زيادة العزم وسالعه لانه لا يتصور تردد له في توجهه ويشير الى ما استمر في ما سار راء عاقب

يتوجه الى رحله ثم يفعل  
 كذلك في اليوم الثالث  
 فاذا اراد ان يتفر الى مكة  
 فعل ولا شئ عليه والافضل  
 ان يتأخر الى اليوم الرابع  
 فيرى الجمار الثلاث ويتفر  
 ويجوز له في اليوم الرابع  
 ان يرى الجمار بعد طلوع  
 الفجر قبل الزوال عند أبي  
 حنيفة رضى الله عنه

فصل في التشر من  
 من الى مكة

اذا اراد الفطر في اليوم  
 الرابع انصرف به - روى  
 التوبة وقد الحمد لله جدا  
 كثره برافيا مبارك كثره  
 واشكره على أداء المسالك  
 والتوفيق لاداء الحج الى  
 بيت الله تعالى وتيسير ذلك  
 بحسنه وحسنه ولطفه

نفسه بقوله (وحنوا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود الساعة كما قيل

وابرح ما يكون الشوق يوما \* اذا دنت الخيام الى الخيام

ويدل عليه ما ورد من الافاضة شوقا الى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى المدينة حرك الدابة وقال سير واسبق المقردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أى حوالها من الاماكن المحترمة اذا لحرم المدينة عندنا لحرم مكة فى أحكامها (فليردد خشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق مباغته فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بعير أوضعه) أى امرعه وهو تخصيص بعد تعميم وينيد انه اذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للجنون أرض أصابها \* غبار ترى ليل ليل جد واسرعا

(ويجتمه) يندفع من زبد الصلاة والسلام) أى كية وكيفية واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمته وذلك أن تجعل قبضة من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم البيت الحرام فترى على الفار وامن من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقنى فيه حسن الادب وفعل الخيرات وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كطابة (الطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المعطرة) أى جميعها من المثمرة وغير المثمرة (دعا بخير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكرمتهما (على النبي صلى الله عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحته بقر بها) أى تنذلا وتادبا (ويعشى) أى فى طريقه هان قد رتوا ضاعوا وتقربا (با كحافيا ان أطاق) أى الحفاة وما ذكر من النزول والمشي واليكاء والحفاة (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجلالا له (وكما كان أدخل) أى أكثر دخلا (فى الادب والاحلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الاحوال (بل لومشى هناك على أحداقه وبذل المجهود ومن تذلل له وتواضعه كان بعض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم يفتبعش عشرة) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لوجئتكم قاصدا السبي على بصري \* لم أقض حقا وأى الحق اذيت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (واذا لم يتيسر) أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وان لم يغتسل (توضأ) أى لانه لا بد من طهارته فى دخول المسجد وتيممه وليكون على أكمل الاحوال فى زيارته (والغسل أفضل) لانه التطهير الاكمل (ثم ليس أنظف ثيابه والجلد أفضل) أى كفى العبد والبياض أولى كفى الجمعة (ويطيب) واسمه مال المسك أفضل (واذا وقع نظره على القبة المقدسة) أى المنية (والحجرة المشرفة) بمبالغة التسمية (فليس يحضر عظمها) أى عظمتها (وتفضيها) أى على غيرها (وتبرفها فانها حوت أفضل البقاع بالاجماع وسيد القبور بالانزاع وأكرم الخلق) أى ومحمل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أى من غير تقييد واطراف فى الاستحقاق وقد نقل الناضى عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما منهم الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداها وما وراء

(اللهم) فتقبل مني  
الحج واثبتنا على العج والشج  
واجعل لنا خالص الوجهين  
الكريم وانفعنا به يوم  
لا ينفع مال ولا بنون الا من  
أتى الله بقلب سليم (اللهم)  
صل على سيدنا محمد صاحب  
المقام المحمود والحوض  
المورود والشفاعة العظمى  
يوم الورد وعلى آله أئمة الدين  
وعلى اصحابه هداة المسلمين  
كما صليت على ابراهيم وعلى  
آل ابراهيم انك جدي محمد  
عدد خلقك ورضا نفسك  
وزنة عرشك ومداد كلماتك  
كلما ذكرتك اذا كرون وغفل  
عن ذكرك الغافلون والسنة  
ان ينزل بالمحصب على الاصح  
عندنا ذكره يشمس الأئمة  
السر خمسى فى المبسوط ويتم  
به ولو ساعة وان تركه بلا  
عذر أساء ولا شئ لم يسه



الحكمة وفعل عن أبي عقل المندلي ان تلك البقعة من العرش افضل من العرش وبه كان يقول  
 شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فاذا دخل باب الباد) أي أراد دخوله (قال بسم الله  
 ماشاء الله) فنجبا من منتهى العبد وأثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله  
 وعبادته الا بتوفيق الله ومعونه (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي  
 ادخل صدق واخرج صدق في المدينة ومنها اودخل ولا مرضيا وحروجا مقبولا مرعيا حسبي  
 الله آمنت بالله توكلت على الله لاسول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأرسل  
 على أصناف نعمتك (وارزقني من زبارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها أوفى  
 تخصصيها (مارزقت أو ما أهلك أو ما عذبت أو ما لذت من البار) أي خلصني من دخولها  
 (واغفر لي) أي ذنوبي وخطاياي وعمدي (وارحمي) أي بترك المعاصي أبدا ما بقيتني (يا خير  
 مسؤل) أي لاسيما بوسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله الى أو ان وصوله (مواظبا)  
 بطاهره (مختصا) بباطنه (معقلا محروما) لاحترار تلك البقعة (مختلما من هيبة الحال بها) أي  
 من عظمة المارل فيها (مستشعرا العظمة) أي (فعة قدر ذاته وصفاته) صلى الله عليه وسلم كانه  
 براه) أي في مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (سخرنا) أي على أشواقه (مناسفة على  
 فراقه) أي عدم ادراكه أو على ما فات وما له فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته) صلى الله عليه  
 وسلم في الدنيا وانه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة  
 على عظيم الخطر) في انه هل يصوره رؤيته في العقب أم لا ومع هذا يكون (شاكر العظيم مامن  
 به عليه من الحضور بين يديه والمثول) أي الوقوف سال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي خائفا (من  
 الرذع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول  
 واذا دخل البلد المعظم) أي وحصل له المقام الانغم (بدا بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعله  
 صلى الله عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يدأ بالمسجد المحترم (ولا يعرج على ما سواه) أي غير  
 دخول المسجد (الافسرة كتوف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات  
 (فتأخير الزيارة من الى المساء أولى) أي لان حالهن في الليل استروا خفي (فبدخله) أي المسجد  
 (مقدمارجله اليه في مع غاية الخضوع والافتقار) أي الظاهري (ونهاية التشوع والالتكاد)  
 أي الباطني (ثانبا مما اقترفه) أي اكتمه (من الاوزار) أي انقال المعصية (فان لا اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي  
 أبواب رحمتك) أي بانعام نعمتك ودوام منتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كتاب السلام  
 كما عليه العمل (والاول افضل) اهل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولاه كان الى  
 الطير ان من أقرب الابواب (فاذا دخله) أي من باب السلام وشعوه (قصده الروضة المقدسة)  
 وهو ما بين المنبر والقبر المنور (فان دخل من باب جبريل قصدها من خلف الحجرة الشريفة) أي  
 لامن أمانها المانع من العبور الى الروضة للتحصين من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أي  
 الخشبة وهو الخوف مع العظمة دون النقرة (والخضوع والدلة) أي المدلة والمسكنة (على وجه  
 يليق بالمقام) أي بحال الزائر والاب لا يشدرا أحد على أن يخرج من عهده ما يليق بالزور الظاهر  
 (غير مشغول بالظن الى ما ذكرك) أي من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بنجبة المسجد

وقد روى أنس بن مالك  
 روى الله عنه أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى  
 الظهر والعصر والمغرب  
 والعشاء ثم رقد رقدته  
 بالحب ثم ركب الى البيت  
 فواف أحرجه الحاري  
 في تحميمه

\* (فصل في طواف الصلوة)

ويسمى طواف الوداع  
 وطواف آخر عهد بالبيت  
 وهو واجب على الحاج  
 الا فاقى لا المكي ومن قوى  
 من الجحاج أهل الاتفاق أن  
 يستوطن مكة ويتخذها بلدا  
 سقط عنه طواف الصلوة  
 وقال أبو يوسف رحمه الله  
 أحب الى أن يطوف المكي  
 طواف الصلوة لانه وقع  
 ختام انهاء الحج (ويقول)  
 نويت ان أطوف به هذا  
 البيت أسبوعا ~~سنة~~  
 طواف الصلوة تعالي

ركعتين) تعظيما لله وتقديرا لما خلقه على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية (والأفضل أن تكون) أى تلك الصلاة (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى فى مقامه بجرايه (وهو بطرف المحراب مما يلي المنبر يقرأ فى الأولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من الاحوال لما فيه من التبرئة عن الشرك والشركاء واثبات الذات والصفات (واذا سلم منهم ما شكر الله تعالى وحمده وأثنى عليه) تأكيدها لما قبله وقال المكرمانى وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهب انه يسجد لله شكرا (على هذه النعمة العظيمة والمنحة الجليلة ويسأله اتقانها) أى تمامها وادومها (والقبول وان يعنى عليه فى الدارين بنهاية المسؤل) الاولى بحصول المسؤل ووصول المأمول (وان لم يتيسر له) أى ما ذكر من المحراب الاكبر (فما قرب منه ومن المنبر والاغتبط بتيسر) أى من الروضة وغيره من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فانه أفضل وثوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها بدأبها وحصات التحية بها) أى فى ضمنها (فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وفترغ القلب من كل شئ من أمور الدنيا) أى ونظفه من الوسخ والدنس (وأقبل بكلية مملوءة بصدده لمصلحة قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أى تمتنع (على قلب شغل) بصيغة المجهول أى اشتغل (بقادورات الدينان الشهوات) أى اللهووية (والارادات) أى الرديئة (أن يعمل اليه) أى الى قلبه (من ذلك شئ) أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة (بل ربما يمتحنى عليه) أى على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن العقى (من نوع مقت) أى ولو فى وقت (واعراض) أى موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة وأعراض كاسدة (والله اذ بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وابعاده عن ملازمة بابه وحنانه (فليجتهد فى ذلك التقرب ما أمكنه) أى تسهل له حيثئذ من جذبة آلهية والافتقار يريغ القلب فى ساعة واحدة مع صرف العمر جمعه بالعوائق والعلائق والتعليق بأمور الخلائق من المحال كما لا يخفى على أرباب السكال وأصحاب الاحوال ونظيره مركب ما تهده فى جميع سفره ووصول الى عقبة شديدة اضرورة فيه طعمه حيثئذ صاحبه من العاف والشعير جاء ان يتنوى بذلك على المسير ولكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم فى تحصيل مسؤله وتحقيق مأموله (ولملاحظ مع ذلك الاستعداد من سعة عفو صلى الله عليه وسلم وعطفه ورأفته) أى شدة رحمته على سائر العباد (أن يسأله) أى ما صدر عنه فى حضرته من قلة أدبه (فيما يجز عن ازالته من قلبه) كما قيل

عصيت فقالوا كيف تلقى محمدا \* ووجهك أنواب المعاصى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه \* يداركنى بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أى بالقلب والذات (مع رعاية غاية الادب فقام فجاه الوجه الشريف) بضم التاء أى قبله مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشبة والوقار) أى لسكنة (والهيبة والافتقار غاض الطرف) بتشديد الضاد المجهمة أى خافض العين الى قدمه غير ملتفت الى غير أمامه ولما هو (مكتوف الجوارح) أى مكثوف الاعضاء من الحركات التى

الله أكبر ويأتى بأدعية الطواف كما تقدم فإذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام أو حثت تيسر (ثم يأتى الى زمزم وينزع منها دلوا بيده ويشرب منها ثلاثا وهو قائم ويدعو بما يريد فان ماء زمزم لما شرب له وقد شربه كثير من العلماء لأمور نوهها عند شربهم فخصت لهم مراداتهم وأمان جرب ذلك والله الخديوة قول (اللهم) انه باغنا ان ندين صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له (اللهم) انى أشربه بخير الدنيا والآخرة ويستحب أن يستقبل البيت عند الشرب ويتنفس ثلاث مرات ويرقع بصره كل مرة الى البيت ويقول فى كل مرة

هي غير مناسبة لقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومراعاة (واضح ما يحسنه على نفسه)  
 أي تأني في حال اجلاله (مسبباً لا لوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستديراً  
 للتبلي) لأن المقام يقتضي هذا الحالة (تجاهه معاراة) أي المركبة على بندوان تلك البقعة  
 (على نحو أربعة أذرع) أي يقف بعيداً على هذا المندار (لا الاقل) أي لانه ليس من شأنه ان يواب  
 الابواب (من السارية) أي الامطوانة (التي عند راسه الكريم) تطلع را الى الارض اولى  
 أسفل ما يستقبله من الطيرة الشريفة (أي من مدرائهم) شترقاً عن اشتغال النظر عما هناك من  
 الزينة (أي الطاهرة الساتعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهر وردها في الاثيرة) مختلفاً  
 صورته الذكورية في شياها (بفتح انهاء) أي في تخيلات بالتحسين حاله (مستشعر بأنه عليه  
 الصلاة والسلام عالم بمصروفه وقبالة وسلامه) أي بل بجميع أفعاله وأحواله وأعماله  
 وقامه وكأنه حاضر جالساً بازائه (م- تحضره) غلغله وجلالته (أي هيئته) (وشرفه وقدره)  
 أي رفعة مرتبته (على الله عليه وسلم ثم قال) ذبه التفات بالهطف على ثم توجه والمنقول سيأتي  
 حال كونه (مسلم) أي مریداً (السلام) (مقتضداً) أي متوهطاً في رفع كلامه كما ينه بقوله (من غير  
 رفع صوت) لقوله تعالى ان الذين يقضون أمواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخذاه) أي  
 بالثرة اقوت الامع الذي هو السنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (يجوز وحباه) أي  
 يجرد وراقب واستصباح عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر  
 مما ثبت في الاثر وقد اقتصر عليه بعض الاكابر كابن عمر واخذه بعضهم الاطالة من غير اللالة  
 وعليه الاكثر ويؤيده ما ورد في الاخبار والاثار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على  
 النبي المختار فيه تزييد المدة من افاضة الانوار قالوا (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع  
 خالق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتي المحبة والمحبوبة (السلام عليك  
 يا خليل الله) المرصوف بوصف الخلقة وهي المحبة المتخللة من كمال المودة المقنضة بشهود الوحدة  
 (السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا مشقة الله) بنائب  
 الصاد والفتح أنصح أي من اصطفاه الله برسائه (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر الخاء أي من  
 اخيرة الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان مومن حياً لما  
 وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المؤمنين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ايمانه (السلام  
 عليك يا من ارسله الله رجلاً للمين) ما قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين  
 (السلام عليك يا شفيع المؤمنين) أي من الايامين والاخرين (السلام عليك يا بشر المحسنين)  
 لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر الهمزة وفتحها (السلام عليك  
 وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضاً (واللائكة المقربين) ركاهم  
 مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آله) أي أقاربك  
 (وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ووالده وخدمه (وأصحابك أجمعين) وسائر عباد الله  
 الصالحين (أي من الابهين وتابعهم الى يوم الدين) جرك الله عنا (أي عن قبلنا) العجز عن القيام  
 بما يجب علينا من الشكر لما من الينا (أفضل وأكمل ما جرى به رسوله من أمته ونبيائه  
 قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث الى خير الامم (وعلى الله وسلم عليك أركي) أي الطاهر

بسم الله والحمد لله والصلاة  
 السلام على رسول الله  
 (اللهم) اني أراك رزقا واسعا  
 وعالماتك وعلمك لا يتقبلون  
 من كل مقام بأرحم الراحمين  
 (ويقول) الحمد لله الذي  
 سقاني من غير حول في  
 ولا قوة ثم يمسح به وجهه  
 ورأسه ويصحب على رأسه  
 قدامه ان تيسر له ذلك  
 والتوضوء بجماء زمزم  
 والاشتغال به جائز (ثم) يأتي  
 الى الملتزم ويلتصق وجهه  
 ومصدره بالبيت ويده وجماء  
 أسبب باسقاط راعيه وكفيه  
 (ويقول) ان هذا آيتك  
 الذي جعلته مباركاً لآله المين  
 فيه آيات بينات مقام  
 ابراهيم ومن دخله كان آمناً  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 وما كنا لنهتدي لولا ان

(واعلى) أى اعلى (واغنى) أى أنيد (صلاة صلاها على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته  
 وأصفياه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندك من ودعة تشهد بها  
 يوم القيامة (وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى مختاره (من خلقه) وأشهد أنك بلغت  
 الرسالة (أى الى الاممة) (وأدبت الامانة) أى من غير الخيانة (وفضعت الامة) أى وكشفت الغمة  
 (وأثقت الخلة) أى وأظهرت المحبة (وجاهدت في الله حق جهاده) أى من الجهاد الاكبر  
 والاصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن حضر لك الموت المين وأنت  
 جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى  
 وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك  
 يا رسول الله اللهم أنه الوسيلة) وهى المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية  
 (والدرجة العلية الرفيعة) أى الغالية المنبغة (وابعثته مائة مائة من الذين وعدته) وهى  
 الشفاعة العظمى فى القيامة الكبرى (وأعطاه المنزل المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق  
 (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن أو بجميع الكتب  
 المنزلة (وأبعثنا الرسول) أى فى جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فأكتبنا مع  
 الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
 الآخر وبالقدر خير وشره) وهذا هو الايمان الاجمالى المندرج فيه ما يجب من الايمان  
 التفصيلى الا كمالى (اللهم فثبتنا على ذلك) أى مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أى بعد  
 هدايتنا (ربنا لا تزغ قلوبنا) أى لا تغفلنا عن محبتك (بعد اذ هديتنا) أى طريقك (وهب لنا من  
 لدنك رحمة) أى تغنيننا عن رحمة من سواك (انك أنت الوهاب وهى لنا من أمرنا رشدا) الاولى  
 أن يقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهى لنا من أمرنا رشدا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد  
 عليك والتمسك بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا بعينه ومعه يشمل ما زاد المصنف على ما فى الآية  
 بقوله (ولا تباتنا ولا مهاتنا وذرياتنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) أى من الصحابة  
 والتابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمراسلين (ولا تجمع لى قلوبنا غلا) أى  
 حقد او حسد او عداوة وكرهه (الذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم ولاحتهم ولذا وضع الظاهر  
 موضع المظهر حيث لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة  
 (يطلب الشفاعة) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بغيران المعصية (فبقول يا رسول  
 الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لانه اقل مراتب الالحاح لحصيل النال فى مقام الدعاء والسؤال  
 ولا يبعد أن يكون اشارة الى طلبه فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب  
 المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أى بعد فراغه عن سلامه واستقباله (الى  
 صوب يمينه) الصواب يساره وعن صوب يمينه أى متوجها الى جانب يساره (قد ذراع فيسلم  
 على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلويعا وتصريحا واجمالا وتوضيحا (أبى بكر  
 الصديق رضى الله عنه فبقول السلام عليك يا خليفة رسول الله) أى بلا واسطة (السلام عليك  
 يا صنى رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب  
 رسول الله) أى الثابت محبته بهن الكتاب فمن انكره كافر أبدي العقاب حيث قال عز

همدانا الله (اللهم) فكما  
 همدتنا لذلك فقبله منا  
 ولا تجعل هذا آخر العهد  
 من بينك الحرام وارزقنى  
 العود اليه حتى ترضى  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 والحمد لله رب العالمين وصلى  
 الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه أجمعين كلما ذكرك  
 المذاكرون وكلما غفل عن  
 ذكرك الغافلون (ثم) يقبل  
 الجبر الاسود ويقول يا عين  
 الله فى أرضه انى أشهدك  
 وكفى بالله شهيدا انى أشهد  
 أن لا اله الا الله وأشهد أن  
 محمد رسول الله وأنا أودعك  
 هذه الشهادة تشهد بها  
 عند الله تعالى فى يوم  
 القيامة يوم الفرع الاكبر  
 (اللهم) انى أشهدك على ذلك



أي عن بسعة القال والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شفيق المذنبين  
السلام عليك يا امام المتقين السلام عليك يا فائدة القوم المجملين) أي هذه الامة المرحومة المتخمة عن  
غيرهم بياض الجبهة والايدي والارجل بل بزيادة الانوار من اثر الوضوء في اسباغ الطهارة  
(السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا منة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أي بقوله  
سبحانه وتعالى اقدم من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم (السلام عليك يا طه) أي  
البدن المنور يا عباد السحاب المعتبر (السلام عليك يا من) أي أيها المنادي ياسين في الكتاب المبين  
والعنى ياسيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أي أقاربك وذريتك (الطيبين) أي المؤمنين  
المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبررات) أي المؤمنين (الطيبين) أي المؤمنين  
أجمعين (أي وعلى التابعين وتابعهم الى يوم الدين) (اللهم آتني) أي اعطه (تهمة ما ينبغي  
أن يصاله السائلون) أي البدع والباطل والارواح النجس (وعامة ما ينبغي أن يؤمله الآملون)  
أي يوم الرجوع ويطهروه الطامعون (وحسن) أي بصيغة الوصف والمضي أي ويستحسن  
(أن يقول) أي كما قال اعرابي مقبول (اللهم انك قلب وأنت أعين القائلين ولو انهم اذ ظنوا  
انفسهم جاؤوا) أي تائبين (فاستغفروا الله) أي عن ظلمة المعصية (واستغفروا الرسول) أي  
بالشفاعة لردهم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أي قابلا لتوبتهم (رحيما) بعصمتهم (جنتك)  
أي فقد ابتليك (طالين لا تقسم استغفروا من ذنوبنا) أي واستشفعوا بك الى ربنا (فاستفح  
لنا) أي الى ربك (واسأله أن يمن علينا بناس طيباتنا) بكسر فسكون أي مطلوباتنا ومسؤولاتنا  
(ويحشرنا في زمرة عباد الصالحين) أي من مشايخنا وعلمائنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا  
يا خير من دنت في التراب أعظمه \* وطاب من طين القاع والا كرم  
نفسى القنادل قبرأت ساكنه في فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لي سر) بصيغة المجهر ولد أي  
فرح (حبيبك) بوجوده (وقل زعبدك) أي تفرع بقصوده (وغضب عليك) أي بناء على عدم  
سجوده (وان لم تغفر لي غضب حبيبك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حبيبك (ورضى عدوك  
وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب) صوابه ان تجزن (حبيبك وترضى عدوك وتلك عبدك)  
أي المؤمن بلن (اللهم ان العرب الكرام) اجترأوا من القوم اللئام (اذا مات فيهم سيد اعقبوا  
على قبره) أي من المعبد (وان هذا سيد العالمين) أي وانت اكرم الاكرمين (أعنتني على قبره) أي  
من جملة المعتقين (ويقول اللهم اني أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أي اشهدك شاهدا وكذا  
قوله (واشهد رسولك واباك وعمر) أي ضحى نبيك (واشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة  
الكرمية العاكفين عليها) أي القائمين والمعتكفين في هذه البقعة العظيمة (أني) أي بأنني (أشهد  
ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك واشهد ان كل ما جاء) أي ورسوله  
(به من امر) أي في طاعة (وهن) في معصية (وخير عما كان) أي من الامور الماضية (ويكون)  
أي من الاجوال الآتية (فهو حق) أي ثبت وصدق (لا كذب فيه ولا امتراء) أي ولا شبهة  
بلاجهاء (واني مقولك بيمينتي) أي معترف بخطيئة (ومعصيتي) أي من الكبائر والمعاصي  
(فأغفر لي) أي جميعها (واغنني عن الدنيا منيت به على اوليائك) أي بتوفيق الطاعة وتحقيق

رضا وتقربى اليك زاني  
(اللهم) اني أعوذ بخور  
وجهك ومعدنك ان  
أمر ببعده هذا المقام خطيئة  
أوزب لا يقدر (اللهم) هذا  
مقام العاقل المستجير بك  
من عذابك الراجي لوعدك  
الحفاظ المشفق الخذر من  
وعيدك (اللهم) احفظني  
عن عيني وعن شمالي ومن  
قداحي ومن خلفي ومن فوقه  
ومن تحتي حتى تبليني الى  
وطنى وأهلي واحفظني بقدر  
المات من أنواع العذاب  
وأوصلني الى وطنى سالما  
خاتما من سائر الآفات

العمدة (فانك المان) اى كثير العطاء والاحسان (العنود الرسيم) اى باهل الايمان (ربنا  
 آتنا فى الدنيا حسنة) اى متبعة الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرقيق الاصل (وقنا عذاب  
 النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى بعبته المحدثون وغيرهم من  
 الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) اى اولادنا آخر الى يوم الدين وقد قيل ثم  
 يتقدم الى حبال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة لما كان  
 ويستقبل القبلة ويحمله ويحمله ويدعو لنفسه وان شاء من أسبابه وهذا التقبل اولى مما تقدم  
 وعليه العمل بعد اهل العلم واقدم علم هذامع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن  
 التقدم الى محل رأس القبر المنيف للخدمة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن رجل أحد  
 من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة هو التمسوة وقد سحر الناس منه الا ان  
 تصور لهم هذه الصورة المسطورة (ومن صاق وقتة حمدا كرنا ويحضر عن حقله) اى عن حقله ما  
 قررنا (اقتصر على ما تبصر وأمله السلام عليك يا رسول الله) مع امكان ان يسكرر (وان أوصاه  
 أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك  
 يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الايمان خلف الحجرة السوداء لزيارة فاطمة الزهراء رضى  
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هالك قبرها هو الامام رضى الله عنه ذكر بعض متابعيها  
 كالى القيت ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الراس مستقبل القبلة كذا رواه الحسن  
 عن ابي حنيفة وقال ابن الهمام وما عن ابي الليث من ان الراثر يقف مستقبل القبلة مردود بما  
 روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فتقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى وبزيده  
 ما قال الجهد القفوى روى عن الامام ابن المبارك قال سمعت ابا حنيفة يقول قد قدم أبو أيوب  
 السخستاني وأما المدينة فقلت لا تطرن ما يمنع جعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي روجه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متباك فقام مقام فقته انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو  
 محتمل الامام بعدما كان مترددا في مقام المرام ولعل وجه الفائلين من أصحابنا للزيارة من قبل  
 الراس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الحجرة الشريفة في المسجد كانوا يقيمون على يمينها  
 ويسلمون بايديهم ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنباتها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال  
 عز ابن جماعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الراثر للسلام عند راس القبر المقدس بحيث يكون  
 عن يمينه ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستقبل القبلة انتهى ولا يثنى ما رواه  
 الطائفة وغيره ان موقف على بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى على الروضة قال وهو موقف  
 السلف قبل ادخال الحجرة في المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصدوق عند برزخ  
 الروضة انتهى ولا يضرنا قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فاما  
 نقول يكفى الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة وليدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة  
 وعندهم عن المواجبة عدم الامكان لحجاب الامام كونه واقف سبحانه وتعالى اعلم (واذا فرغ من  
 الزيارة يأتى المنبر) اى قربة فيدعو وعنده حديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة  
 وأما ما ذكره من اخذ رماته فلا اثر لها اليوم ولا خبر لمكانه لانه فالتى فى الحرم الثانى لله دينة

فاذا أوردتني الى رجلي  
 ومقتدى غاست ملقى  
 في طاعتك ما أبتنى ولا  
 تجعل للشيطان على تسلا  
 مادمت في هذه الحياة الدنيا  
 فاذا توفيتني فاختم لي بغير  
 وألحقني بعبادك الصالحين  
 يا أرحم الراحمين اللهم صل  
 وسلم على أشرف عبادك  
 وأكمل عبادك سيدنا محمد  
 سيد الاولين والاخرين  
 وعلى آله وأصحابه هذه  
 الدين وعلى سائر الانبياء  
 والمرسلين ومن اتبعهم  
 باحسان الى يوم الدين عند  
 خلقك ورضا نفسك  
 وزنة عرشك وعداد كلماتك



وما حولها (ويأتى الروضة) أى من موضع الهراب وغيره. (من الصلاة) أى يفوعها  
(والدعاء) أى المقرن بالجد والشناه (وعند الاساطين الفاضلة) كما ساقى بان مجالها مفضلة  
\* (فصل) وليعتم أيا مقامه بالمدينة المشرفة) فانهم المستدرك من الايام السالفة (فيحرص على  
ملازمة المسجد) أى باجتهاده فى العبادة والجد فى الطلب الجدل لاسيما فى حضور الصلوات الخمس  
للجماعة (والاعتكاف) أى الشرى والعرفى (والعلم) أى القرآن (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى  
عنه فى ذلك المحل الذى هو مهبط الوحى (واحياء ليله) أى احياء أكثر ليليه بعبادته فى أيام زيارته  
(وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أى ان تيسر (أو القبة المنيفة) ان تعسر فالتتويج (مع  
المهابة والخضوع) أى مع الخشعة والخشوع ظاهر او باطنا (فانه) أى النظر المذكور (عبادة  
كالنظر الى الكعبة الشريفة) أى قياسا عليهم حيث ورد ذكره أو الشىخ عن عائشة رضى الله  
تعالى عنها امر فروع النظر الى الكعبة عبادة وروى الطبرانى والحاكم النظر الى على عبادة فقبل  
معناه ان علينا رضى الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما شرف هذا الفقى لا اله الا الله  
ما أعلم هذا الفقى لا اله الا الله ما أكرم هذا الفقى لا اله الا الله ما أشجع هذا الفقى فكانت رؤيته  
تحملهم على كلمة التوحيد كذا فى النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق  
ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان أولياء الله هم الذين اذا رآوا ذكر الله (وليكثروا من الزيارة) أى  
بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لك) ولعله رأى أن كثرة الزيارة سبب المالة ونظرا الى  
ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا وفى رواية وثنا يعبدوا عن الله اليه وادخلوا قبور  
أنبيائهم مساجد وامثال ذلك مما جعل بعض العلماء على نهج الزيارة مطلقا لهذه العلة ودليل  
الجهور بعمل السلف وحسنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره  
المصنف بقوله (لان الاكثر من الخير خير) والذى يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرعا  
تردد حبا فان الغيب أن ترد الابل الماء وما تدعه يوما ثم تعود ولانه أبعد من المشايمة المنهى عنها  
ثم الانسب أن يقال بجواز الزيارة فى أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة الصحابة له فى حال  
الحياة (ولا يس عند الزيارة الجدار) أى لانه خلاف الادب فى مقام الوفا وكذا لا يقبله لان  
الاستلام والقبة من خواص بعض أركان الكعبة والقبة (ولا يلتصق به) أى بالتزامه ولصوق  
بطنه لعدم وروده (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لانه الطواف من محضات  
الكعبة المنيفة فيجزم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما يقوله العامة الجاهلة ولو كانوا فى  
صورة المشايخ والعلماء (ولا ينحن ولا يقبل الارض فانه) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة  
فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انها حرام فلا يغتزل الزائر بما يرى من فعل الجاهل بل  
يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أى فى صلاة ولا غيرها الاضمر وروى محبة اليه (ولا  
يصلى اليه) أى الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل ينحن بكبره ان اراد به عبادة أو تعظيم  
قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من جدره والا فلا تكبر الصلاة  
خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها  
مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره بخصوصا فى حضوره فالتنظر الى الامام الشافعى قدس  
الله سره ورضى عنه حيث زار قبر الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبهم لابلان استحيى ان

كلما ذكر له الذكرون وكلما غفل  
عن ذكره الغافلون صلاة  
وسلاما داعين بدوامك  
باقين ببقاءك صلاة ترضيك  
وترضيه وترضى بها عنا  
يا أكرم الاكرمين (ثم) يمضى  
القهرى باظرا الى البيت  
الشريف متأسفا على فراق  
الكعبة باكية ومتعابا  
ويقول الوداع يا كعبة الله  
الوداع يا بيت الله الوداع  
يا قبله المسلمين الوداع يا أنس  
الطائفين والعاكفين  
الوداع يا بحر اسمعيل  
الوداع يا مقام ابراهيم  
الوداع يا حطيم زمزم  
الوداع أمم الجز الامم

(خالف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهية شعوره (ولا يجزئه) أي بمجازاة  
 قبره من جميع جوانبه (حتى يذهب ويسلم) أي يتجاوز له واقتصاره (ولو من خارج) أي من المسجد  
 وجداره فقد روى عن أبي حازم ان رجلاً أتاه فحدثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل  
 لا إله الا أنا أنت العباد فلما سمع ذلك أبو حازم مذهب الرواية وأما ما يقع  
 الجمل من التقرب بكل التماسيحاني في المسجد والقاء الدوى فيه وهو ذلك من المسكرات  
 الشبهة والسدع الفعلة فيجب ان يجتنبه ويتركها إذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة  
 والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الايام  
 (والصدقة) أي على المساكين خسر والعمارة والمنتظرين من أهل المدينة إذا كانوا  
 مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حجب سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا  
 يفيض مسيئهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحد منهم (عند الاساطين الفاضلة) وله هنا سقط  
 من الكتاب اذ لا معنى لكونه طر فاما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر  
 الصلاة من السنن والنوافل عند الاسطوانات الفاضلة (وغیرها) أي وفيها الاسطوانات  
 من المشاهد الكاهنة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة  
 وسيأتي بيان الاساطين وتفصيلها في غير هذا (مع تحريم المسجد الاقل) أي الكائن في  
 زمنه صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من أول يوم أحسن  
 ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو في مسجد قبا مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضل  
 أحاديث فذلك المحل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصلاً في غيره مما الحق به على الصحيح فإذا  
 عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاقل بناء على العمل بالافضل كما حققه بعض أهل  
 التواريخ بما عليه المعلوم وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاقل (من المشرق) أي جانبه  
 (الاسطوانة الملامقة بجدار الحجر المقدسة من جهة الركن الشريف ومن القبلة) أي جانبها  
 (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافاق ومن  
 الدرابزينات اللاصقة بمحرابه صلى الله عليه وسلم وما بينهما وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف  
 فلا يتم هذا الامع ادخال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة  
 من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من  
 المنبر فحمل على البناء الاقل فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي مائة ذراع من محرابه  
 صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامات الموضوعة وهذا على رواية ان المسجد  
 كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما رواية انه  
 كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاقل لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله  
 مائة في مائة ذراع وكان مربعاً وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه  
 وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حد الروضة الشريفة فهي ما بين المنبر  
 المقدس والمنبر) أي الانقش (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها فقيل) أي من جانب  
 الشام وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتي بيانها (وقيل الى صف  
 اسطوانة الوفود) أي على ما سبأ مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل

الوداع أيها المسجدين  
 والمتم الوداع يا بئر زمزم  
 الوداع يا أرض الحرم  
 الوداع أي المسجد الحرام  
 الاعظم ويكره ذلك الى ان  
 يصل الى الباب المعروف  
 الآن بباب الخروقة (ويقف  
 على الباب) ويقول الحمد لله  
 جيداً كثيراً طيباً مباركاً  
 (الله) ان هذا البيت بيتك  
 وأما عبدك وابن أمك  
 جلتى على ما حضرتى من  
 خلقك حتى أعنتى على  
 قضاء مناسكك فلك الحمد  
 على نعمتك ولك الشكر  
 على احسانك وكرمك فان  
 كنت رضى عنى فإزدعنى  
 رضى والافق

المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الخجرة ومصلى العيد وقيل مصلى  
 المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاحشة قليلة بين المسجد والخجرة وقد  
 أدخلت الآن في المسجد ولكنها غير معلومة (واما الاساطين الفاضلة ففها السطوان) الاظهر  
 اسطوانة لقوله (هي علم المصلى الشريف) وكان سلمة بن الاكوع رضى الله عنه يتجرى الصلاة  
 عندها (وكان الجذع امامها) أى قدمها في موضع كرمى الشجرة عن عين محرابه صلى الله عليه  
 وسلم ولا اعتمد على قول من جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله  
 عنها) أى ومنها (وهى الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهى الخامسة من الرحبة  
 متوسطة للروضة (فى الصف الذى خلف امام المصلى) أى الذى يصلى فى محرابه صلى الله عليه  
 وسلم (روى عنه لانه صلى الله عليه وسلم اليها) أى بقعة عن يمينه يوم بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى  
 مصلاه اليوم وكان يسند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفى الاوسط للطبرانى ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فى مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ماصلوا فيها الا ان يطير لهم  
 فرعة فمن عائشة رضى الله عنها انها أشارت اليها (وانه) أى وزوى انه (يستجاب عندها الدعاء)  
 أى فينبغى ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهى بين اسطوان عائشة والاسطوان  
 اللاصقة بشمال الخجرة) أى لا يكون هم انها هى اللاصقة (روى صلاته صلى الله عليه وسلم اليها  
 واستنداه عليها مما يلي القبلة) أى مسندة قبلا لا مسندة براجلا فانه تقدم (واعتكافه) أى  
 وروى (عندها) فانه كان اذا اعتمد على طرفه فوضع له سرير عندها مما يلي القبلة يستند  
 اليها وقد يصلى عندها وادخل وجهه تسجنتها بالتوبة انه زبط بعض المخلصين من غزوة تبوك نفسه بها  
 بعدئذ امته خالفا انه لا يحل عنده الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر فى محله (واسطوان السرير  
 هذه هى اللاصقة بالشمال) أى لا التى تقدمت على ما هو سمى (شرقي اسطوان التربة روى  
 اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قبل كان السرير يوضع طرفة عنده هذه ومرة عند تلك  
 (واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهى خلف اسطوانة التوبة من  
 جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (مما  
 يلي القبر) أى فانها متقابل للخوخة التى كان يصلى الله عليه وسلم يخرج عن الخجرة المنيفة الى  
 الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهى خلف اسطوان على من الشمال بين اربعين اسطوان  
 التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين المهمة اسم جمع سرى  
 أى فاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) وادخل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يتعد عندها الملاحاتهم وقضاهم قصوداتهم هذا ومنها اسطوان التمسجد وهى وراء بيت فاطمة  
 رضى الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلى كان يساره الى باب جبريل وأما اسطوان طرفة  
 القبر ويقال لها مقام جبريل على نينما وعليه السلام فهى فى حائز الخجرة فى صفحتها الغربية الى  
 الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوانة بالاسنابك وقد حرم الناس التبرك بها  
 الا من تشرف به بدخول الخجرة بالوصول اليها فهذه هى الاساطين الخاصة التى ذكرها أهل  
 التواريخ وغيرها والافكار قال المصنف (وجميع سوارى المسجد) أى المصطفوى فى أصل  
 بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر النبوى اليها) أى الى ما كان فى موضعها

الآن على الرضا عنى قبل  
 ان أفارق بينك يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) ارض عنى  
 وان لم ترض عنى فاعف عنى  
 فقد يدعوك السيد عن عبده  
 وهو غير راض ثم يرضى عنه  
 بعد العفو ولا تحرمنى رضائه  
 أشأمة ذنوبى وادخلى فى  
 رحمتك وارحمنى واعف  
 عنى وارضى عنى يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) هذا أو ان  
 انصرفت ان أذنت لى غير  
 مستبدل بك ولا يتك  
 ولا راغباً عنك ولا عن  
 حرمك (اللهم) أحصبنى  
 العافية فى بدنى والعصمة فى  
 دينى يا رب العالمين (اللهم)

والأفوهى ليست عينها بل غيرها (وملاذ العصابة عندها) أى فى أماكنها قريبها (ويستحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أى للزائرين وإن كان اختصاصه يوم الجمعة للمجاورين (وإنما المساجد) أى الأربعة وغيرها وقيام من أفضلها وهو مخصوص بيوم السبت وسباني يستلها (والمشاهد) أى بعمومها (واحد) أى بخصوص المنص بيوم الخميس (والآثار المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) ذكر المنصف بحجها ثم فصلها بقصود مع ما ورد فى فضلها فقال

• (فصل في زيادة أهل البقيع • بختب أن يخرج كل يوم إلى البقيع بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما) وكذلك فاعلمه رضي الله عنهما (قبره وقبور) أي قبور الصحابة (التي به) أي بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المختص بهذه الزيارات في العرف والعبادة والافتقار إلى القبور مستحبة في كل أسبوع يوما إلا أن الأفضل يوم الجمعة والسبب الاثنين والجمعة وقد قال محمد بن واسع الموقر يعاون زوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده تفصل أن يوم الجمعة أفضل وإن علم الموقر بالزائر أنكمل (وقد قيل أنه مات بالمدن بمن العداة نحو عشرة آلاف غير أن غالبهم لا يعرف) أي بأعيانهم وخصوصا مكانهم فإذا انتهى إليهم نوبهم وغيرهم ممن دونه من المسلمين عندهم بالزيارة أجمالا وإيالا ولا تكاد ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل البقيع بقيع العرق اللهم اغفر لنا ولهم وإن أراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحمهم الله المتقدمين منكم والمتأخرين آمين الله وحسنكم ورحم الله غيركم وصاعف حسنا بكم وكفرينا تمكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولا تستأذنا ولا أخواننا ولا أخواتنا ولا ولادنا ولا ناولا فارق بنا ولا صحابنا ولا حبا بنا ولحق علينا ولن أوصانا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحبا منهم والاموات وربنا اغفر لنا ولا أخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا افكركم اللهم صل على روح محمد في الأرواح وصل على جسد محمد في الأجساد وصل على قبر محمد في القبور وربنا وفقنا مسلمين والحقنا بالحقين وادخلنا الجنة آمين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين وصل على جميع الأنبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجمعين وارحمنا معهم وارزقنا شفاعتهم واحسن نافعهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الأئمة الكبار المدفونين به خصوصا (ومن يعرف عينا) أي ذاتا سمى معينا مينا (أو جهة) أي حذا أو مكانا (بالبقيع) أي في شرف ذلك الحقل الرفيع (شهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو أفضل من به من الصحابة فينبغي أن لا يخرج على غيره بعد سلام الأجمال لجميع أهل بل يتدنى بالتوجه إليه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا إمام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلقه الراشدين السلام عليك يا ذا المورين البيرين السلام عليك يا نبيجيح العشرة بالمقدور والعين السلام عليك يا صاحب الهجرتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدفينين السلام عليك يا صبوراعلى الأكداد السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول الجنة مع الأبرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (ومنهم سيدنا إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده (رقية) بالتصغير (اجته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو

احسن منقلى والطيبين  
وارزقنى طاعتك وتقبلا  
منى واجمع لى بين خبرى الدنيا  
والآخرة انك على كل  
شىء قدير يا كريم  
(اللهم) ان هذا وداع من  
يخشى ان لا يعود الى بيتك  
المحرام عزمنى وأهلى على  
السار (اللهم) انك قلت  
وقولك الحق لبيك صلى  
الله عليه وسلم عند فراقه  
لمبيتك المحرام ان الذى  
فرص عليك القرآن لرادك  
الى معاد وقد أعدته الى  
ذلك المحرام كما وعدته فاعذنى  
الى بيتك بمنك ولطفتك  
وكرمك (اللهم) ارزقنى  
العود بعد العود

الاخ الرضا ع النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما  
 من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجلاء الصحابة وافقههم بعد الاربعة (وخنيس)  
 بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تخمية فهـ ملة (ابن حذافة) بضم الحاء الملهـ ملة صحابي سمي  
 (واسعد بن زرار) بضم الزاي صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هناك) أي عند مشهد سيدنا  
 ابراهيم (علي هـ ولاء) كلهم رضى الله عنهم (لكونهم معه في محله) ومشهد عباس بن عبد المطلب  
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه (أي في شهادته وعند مرقده) (حسن بن علي) أي ابن أبي  
 طالب (عند رجل العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وفاطمة الزهراء) أي عند  
 محرابه وقيل في مسجد هـ بالبقيع بدرا الاخران (قيل ورأس الحسين) أي كذلك (قيل وعلى  
 أيضا نقل المـ رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون  
 بعضهم هناك (وفيه أيضا بن العابد بن) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه  
 محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
 آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخديجة) فانها بمكة (وميمونة) فانها  
 بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ماعد عائشة رضى الله  
 عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضى الله عنهما (وفيه سقيا بن  
 الحرث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي  
 ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة (وقيل بالشام ومشهد  
 قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار  
 عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن  
 معاذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفيحة عمه النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها  
 ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافع مولى ابن عمر  
 رضى الله عنهما) وهو من اجلاء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه  
 بعض العامة (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهما داخل السور) أي سور  
 المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالبقيع) أي بل هي داخل المدينة (أحد هـ مشهد  
 مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل  
 السور) أي ملاصقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن  
 علي رضى الله عنهم) وهو المقول أيام أبي جعفر المنصور (شاحي المدينة وثالثها مشهد سيد  
 الشهداء) أي بعد الانبياء وشهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة (جزرة رضى الله عنه) أي  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم (يأتي ذكره في فصله) أي على حدة ثم اعلم انه اختلف في أولى البداءة  
 من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداءة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه  
 لانه أفضل من هناك كما قدمنا واختار بعضهم البداءة بابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد  
 في حقه لوعاش ابراهيم لكان نبيا وان يكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي  
 الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا ان البداءة بقبة العباس والختم

المرة بعد المرة الى ينسك  
 الحرام واجعلني من  
 المقبولين عندك يا ذا الجلال  
 والاكرام (الاهم) لا تجعله  
 آخر العهد من ينسك الحرام  
 وان جعلته آخر العهد به  
 فهو رضى عنه الجنة يا رحيم  
 الراجلين وصلى الله على خير  
 خلقه محمد وآله وصحبه  
 أجمعين ثم ينصرف راشدا  
 مهديا (خاتمة) رأيت ان  
 أختتم هذه الادعية المباركة  
 بصلوة التسبيح اعظم فضلا  
 وكثرة ثوابها أخرج أبو داود  
 عن ابن عباس رضى الله  
 عنهما ان رسول الله صلى الله

بفضيلة رضى الله عنه ما أول لان مشهرا ليعباس أول ما يلقى الخارج من البلد من ينسحب منه  
من غير سلك عليه جفوة واذا سلم عليه وسلم على من يمر به أو لا فيتم بمشقة رضى الله عنه على من  
ودعه كما سرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا المثل لثرا ومارفنى قلت وحسبنا بفضيلة  
التعليم في الجملة أرفق لان العباس رضى الله عنه من حيث انه عم النبي صلى الله عليه وسلم  
وانتم اليه الحسن بن علي وروى العابد بن وثيرهم من أهل البيت باعتبار شهر  
أفضل من عثمان رضى الله عنه وفيه ما يبركاتهم وحشرنا في زميرهم ثم اذا دخل البلد جعل  
الزيارة فلهذه الزيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

• (فصل في المساجد المسموعة اليه) • صلى الله عليه وسلم (من آمن مسجدا قبا) يضم  
وتمسورا (أو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومن  
المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعد بن أبي وقاص انه قال لان المساجد  
مسجد قبا ركعتين أحب الى ان أتى بيت المقدس من تين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح  
اذا كنتم وليد كمرتين وقال اسناده صحيح على شرطهما انتم والظاهر تركه من بين ما يسنن  
من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا ترجح الا الى ثلاثة مساجد منها الأقصى  
ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا الى سعدان يكون أفضل مطابقة لاستحسانه  
وجه الاحية غير جهة الافصاح اعلم كانت موجبة لتلك القضية ويجعل على هذا الباب مسلم  
الله عليه وسلم اليه وكذا اتيان عمر رضى الله عنه مع ان الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد  
باجاء (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) اساعو لسان زمان الافضل للماء  
اتيانه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصليحة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتي  
قباء يوم الاثنين والجميس ولذا كره بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم)  
صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لعمومه (كعمرة) أي كتنوابة عمرة وقيل  
اشارة الى ان العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان ورواية ابن  
رحمات ولعله محمول على أن الركعتين للقبصة وآخرين لثبوت العمرة والرواية الأولى على  
ادراج الأولى في أخرى وفي الكبير وضع عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة ببيت كعمرة ببيت  
الرمذى وغيره وحج عنه انه كان يأتيه كل بيت راكبا ماشيا كالأرواح البخاري ومسلم (إذا لم  
موضع صلته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالغراب) أي الذين  
وهو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء الملهمة وتكون أي الباسية وهي  
السعة (محاذيا بجراب المسجد) وقد نقل انه أول وضع صلى الله عليه وسلم ببيتا (وبعد  
الدويل) أي وبه تحويل القبلة منه (هو الغراب الذي عند جدار القبلة) وهو الغراب  
الثاني (وأما الحنية) تصغير الحفرة (التي في ضمن المسجد) أي مسجد قبا (فقد انما امره فانه  
صلى الله عليه وسلم) حين نزل به اسنة الهجرة (ومما يبركه ببيتا أو سعد في قبلة المسجد) بعد  
روى انه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه (وفي قبلة ركن المسجد العربي موضع ليله مسجد دار  
سعد) أي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد) أيضا دار  
كنوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله (أي ثم أهله) (وأهل أبي بكر) أي معه (ويزورون

ابن مبريد المطلب يا عباس  
يا جاء الأعتك الأعتك  
إذا أحبولة الأعتك  
عشر خصال إذا أنت فعلت  
ذلك تحرق الله ذنوبك أقوله  
وأخره قدسية وحديثه  
خطأ وعده صغيره وكبيره  
سرو وعلايته عشر خصال  
ان تصلي أربع ركعات  
تقرأ في كل ركعة فاتحة  
الكتاب وسورة فاذا فرغت  
من القراءة في أول ركعة  
وأنت قائم قلت سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله واته  
أكبر خمس عشرة مرة ثم  
ترجع فتقولها وأنت راكع



اريس) أى التى بقرب مسجد قباء (التي يأتى ذكرها) أى عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامى  
 قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفصح) بالقاء والضاد المعجمة ولعله بمعنى  
 الوضع فى القاموس فضع الصبح بدا أى ظهر وابتدا (شرقيه) أى فى شرقى قبا (ويعرف بمسجد  
 الشمس ولا وجه له) لا يبعد ان يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضيائها أو صفائها أو أماما روى  
 من رد الشمس بدعوتة صلى الله عليه وسلم لعلى فلا يصح عند الحديثين مع انه كان بالصباح فى خيبر  
 على ما روى فى ضعيف من الاثر (مسجد بنى قريظة) بالتصغير قبيلة من اليهود روى صلواته صلى  
 الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التى هدمت (مسجد أم إبراهيم) وهى مارية القبطية جارية  
 صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أى قرى بظاهر المدينة وهى العوالى روى  
 انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد إبراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء  
 المعجمة والفاء وهم بطن فى الانصار (شرق البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أى الماسية أى روى  
 صلواته صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدركنا هذا الحجر ثم فقد  
 لما جدد المسجد (وهناك) أى عنده هذا المسجد على ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق  
 وأصابع ينسبونه) أى كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم ينسبونهم الى بغلته  
 ومرفقه وأصابه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقةها وحقيقتها (مسجد الاجابة  
 شامى البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلا قائما وهو على عيين  
 المحراب نحو ذراعين فليتحرك ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلج) بكسر السين مهـ ملة  
 وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلواته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم  
 الاربعاء قبل ويحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح  
 (مسجد) أى ثلاثة روى صلواته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاثر بمسجد سلمان الفارسي  
 والثاني بمسجد على والثالث بأبي بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف  
 على شئ فى نسبة هذه المساجد اليهم (مسجد بنى حرام) ضد دلال وهو اسم شائع بالمدينة كما فى  
 القاموس (وينبغي ان يتبرك بكهف سلج) أى غاره (عند مسجد بنى حرام) ويسمى كهف بنى  
 حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحى به وكان بيت به ليلالى الخندق  
 وهو على عيين المتوجه من المدينة الى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أى فيه  
 محرابان احدهما الى الكعبة والاخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون الى بيت  
 المقدس فاخبروا فى اثناء صلواتهم بتحويل القبلة الى الكعبة فاداروا منه اليه وأقبلوا  
 بصدورهم عليهم افضل تلك الصلاة الى القبلتين فى ذلك المحل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) أى  
 الاصح من الاقوال (ان تحويل القبلة) أى الى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يبعد ان  
 النبى صلى الله عليه وسلم صلى به مرة الى جهة القدس وأخرى الى شطر الكعبة ولا منافاة بين  
 الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر  
 فى القاموس (شامى بنرا سقيا) أى الا تى ذكرها قريبا روى صلواته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه  
 فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ما أنفجبل بالمدينة على ما فى القاموس  
 (ويعرف بمسجد الراية) أى العلم أو العلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلواته صلى الله

الصواب الفصحى ببناء معجمة  
 لانه كان يفصح فيه القم

عشرا ثم ترفع رأسك من  
 الركوع فتنهولها عشرا ثم  
 تهوى ساجدا فتقولها  
 وأنت ساجد عشرا ثم ترفع  
 رأسك من السجود فتقولها  
 عشرا ثم تسجد فتقولها  
 عشرا ثم ترفع رأسك  
 فتقولها عشرا فذلك خمس  
 وسبعون فى كل ركعة تفعل  
 ذلك فى أربع ركعات اذا  
 استطعت ان تصلها كل يوم  
 مرة فافعل فان لم تفعل فى كل  
 جمعة فان لم تفعل فى كل  
 شهر فان لم تفعل فى كل سنة  
 فان لم تفعل فى عمرك مرة  
 قال الحافظ ابن حجر هذا  
 حديث حسن وقد اساء



عليه وسلم وضرب قتيبه به (مسجد صغير بطريق السائلة) أي طريق النبي بشرقي مشهد حرة  
رضي الله عنه (إلى أحد) أي ما نال إلى شق جبسه وهو صغير جدا طوله غايية أذرع (يقال إنه  
مسجد أبي ذر رضي الله عنه) لكن قيل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه  
ركعتين فمسجد جديد أو طال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) وحده ففاف (عن عبيد  
البحار من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الطاهر أنه) أي هذا  
المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخاف إلى  
مسجد أبي قيس في غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو  
المشهور ببيت الأحرار وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلي العبد معروف) أي وهو الذي  
يصل صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصل فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم  
من سفره ومربه استقبل القبلة ودعا (مسجد شمالي مسجد المصلي) أي في شمال مسجد مصلي  
العبد (جانبها) بالجيم والثون المكسورة أي ما نال (إلى الغرب) أي وسط المدينة (يعرف  
بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) له صلى الله عليه وسلم أيام خلقاته أو قبلها بعش نافتسه (مسجد شامي  
المصلي يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف وأعله صلى به العبد حين كان عثمان  
رضي الله عنه محصورا (قيل) أي على ما يذهبهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى  
العبد بين زين المسجدين أولا) له لقله الناس (ثم إلى المصلي المعروف) أي لكثرتهم والله سبحانه  
وتعالى أعلم

(فصل في زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزوره هذا جبل أحد لما روى ابن أبي شيبة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فقبول السلام عليكم  
بما صبرتم فنعمة عتي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي يانها (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح  
البحار وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيب السبيعي عن أنس فإذا جئتموه فكلاهما من  
شجره ولو من عشاها أي من أشجاره وشوكته تبرك به وفي حديث أحد ركن من أركان الجنة وفي رواية  
أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يقضنا ونقضه وأنه على باب من  
أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس  
مستظله) أي من الاقدار والاوزار (مبكرا) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (للا  
يقونه الطاهر بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والاسماء  
(ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حرة سيد الشهداء) لما روى الطاهر  
أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبرها حرة كل جمعة فصلي وتبكي عنده وتروي يحيي أنها  
كانت تختلف بين المؤمنين الثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بشهد سيد الشهداء (عم سيد  
الانبياء رضي الله عنه) وقد وردت أخبارا عن حمزة رواء الحافظ الدمشقي وروى ابن سيرين  
مرة وعاسيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب وفي صحيح البغوي أنه صلى الله عليه وسلم  
قال والذي نفسي بيده أنه لم يكتب عند الله عز وجل في السماء السابعة حمزة وأسيد  
رسوله (فيلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخشوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غايية الأدب  
والاجلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزل

ابن الجوزي يذكره  
إياه في الموضوعات وقال  
الدارقطني أصح شيء ورد في  
فضائل السور وصل قل هو  
الله أحد وأصح شيء في  
فضائل الصلوات فصل صلاة  
التسبيح وقد نص جماعة من  
العلماء على استحباب صلاة  
التسبيح (وقال) عبد الله بن  
المبارك صلاة التسبيح  
مستحب فيها يستحب أن يعتادها  
في كل حين ولا يتغافل عنها  
قال ويبدأ في الركوع  
بسبحان رب العظيم وفي  
السجود بسبحان رب  
الاعلى ثلاثا ثم يسبح  
التسبيحات المذكورة وقيل له

الاکرام فعن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأى شار رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكفأ أشد من  
بكائه على حجرة بن عبد المطلب وضعه في القبلة ثم وقف على جنازته واتحب حتى نشغ من البكاء  
أي شفق حتى كاد أن يغشى يقول يا حجة يا عم رسول الله وأسد رسوله يا حجة يا قاعل الخفريات  
يا حجة يا كاشف الكربات يا حجة يا ذاب عن وجه رسول الله (ويبلغني أن يسلم بعشده) أي قميصه  
(على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهمله وهو أخو زينب إحدى أمهات المؤمنين وابن  
عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمير) بالصغير وهو من  
أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (أنهم ما دفنوا معه رضي الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء  
أحد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قيل قبره دبر قبر حجة شاميا) أي حال كونه شاميا مكانه كما بينه  
بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحبحاس) مضاعف رباعي (وأبو  
أين وخلاد وخارجة وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (عما يلي  
المغرب من قبر حجة نحو خمسة أذراع قال السعيد) أي السهمودي (في تاريخه) أي لا المدينة  
وتوابعها (تأملته) أي تتبعته وتصفحته (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء  
وفتحها أي قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجري العين بقرتهم  
من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف ليسلم  
(وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنهم بقرب الموضع المذكور  
في الربوة شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم  
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا)  
أي كما هو ظاهر قوله تعالى أولمأصابكم مصيبة فداصبتم مثلها الآية فانهم قتلوا يوم بدر  
سبعين وأسر وسبعين (وأما القبر الذي عند رجلي سيدنا حجة فقبر متولى العمارة) أي عمارة  
تربة حجة (والقبر الذي يحسن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه  
من قبور الشهداء (والقبور التي بالخطارة) أي فيها بالاجار (بين المشهد) أي قبر حجة (وبين  
الجبل قبور راعاب فلا يظن أنهم من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء  
(وأما مساجد أحد) أي المنسوبة إليها الواقعة حوالها (فمنها مسجد الفصح) بفتح فسكون بمعنى  
الوسع والتوسيع (ملاصق بأحد على يمينك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين  
الجبلين (للهرام) بكسر الميم ما بأحد (سمي) أي المسجد (به) أي بالفصح (لأنه قيل نزل به آية  
الفصح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله  
لكم (ويقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغه يوم أحد  
(مسجد ركن جبل عيمين) بصيغة تنبيه العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله  
فليس بثابت (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجة ويقال أنه هو  
الموضع الذي طعن فيه حجة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي  
على شفرة شامى المسجد المذكور قرر بياضه يقال أنه رضي الله عنه مشى من الموضع الأول إلى  
هذا فصرع به وقيل أنه لما قتل أقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله  
عليه وسلم لحمل) أي من بطن الوادي (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ إن المسن المثبت

أن سها في هذه الصلاة هل  
يسبح في مسجد السهو  
عشر أعشار قال لا تعامى  
ثلاثمائة تسبيحة وقال السبكي  
صلاة التسبيح من مهمات  
المسائل في الدين وحدتها  
أخرجها أبو داود والترمذي  
وابن ماجه والحاكم وصححه  
ويستحب أن يعتادها  
ولا يتغافل عنها وقد ذكر  
الترمذي عن ابن المبارك  
أنه قال إن صلاها بالليل  
فأحب إلى أن يسلم من كل  
ركعتين وإن صلاها نارا  
فإن شامس وإن شامس يسلم  
غير أن التسبيح الذي يقوله  
بعد الرفع

اليوم على قبر حجة رضى الله عنه انما هو من هذا المسجد ومكتوب بعد البسلة والاية هذا  
 مصرع حجة بن عبد المطلب ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (فصل في الآبار المسوية اليه صلى الله عليه وسلم عليه) الآبار بمزة مدودة وبمزة مقنونة  
 وسكون موحدة فمزة مدودة تجمع بئر بالمهزة ويبدل (وهي) أنى وهي (كثيرة قيل انها سبع  
 عشرة بئرا ولا يعرف منها الا بسيرة) أى باعيانها (فن المعروف) أى المعروف فسمها المشهور (بئر  
 اربس) بفتح حزة وكسر واو ففتح مة سا كنة هـ ملة (بئر مسجد قبا وهي) أى البئر (التي  
 جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم وفيها سطة خاتمة صلى الله عليه  
 وسلم في زمن عثمان رضى الله عنه) أى من يده أو يذناقه عند مناولته له (وبالغ) أى عثمان مع  
 أصحابه وأحبابه (في طلبه فلم يخرج) أى الحكمة في باب فقهه (ويغني أن يتوضأ) أو يعتدل  
 (بما يشرب منه قيل) أى في حق شرب مائه (الله لما شرب له كما زعم) أى كما صحح من طريق  
 في حق ما زعم انه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفا مقيم أو طعام طعم وغير ذلك (بئر غرس)  
 بفتح غين مججمة وسكون راء مة ملة (من جهة قبا روى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)  
 أى من مائه (وبرقه) بفتح موحدة وسكون زاي فقف أى القابزاقه (وصب بقية وضوئه) بفتح  
 الواو أى ما وضوئه (واوراق العسل) أى صه (فيها وصح انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن  
 يغسل منها بسبع قرب فغسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بئر الهن)  
 بكسر عين مة ملة وسكون هاء فدون وهي منقورة في جبل (بالعالية) أى في عوالي المدينة (قيل  
 هي بئر البسيرة وقد روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر البسيرة وأنه بصق) أى بزق (وبرك)  
 تشديد الراء أى دعا بالركة (فيها) أى في حقها (بئر البصة) بضم موحدة وثنية يذ صا دهم ملة وقيل  
 بتحقيقها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) أى نخيل أو وسط بستان نخل (وهالك  
 بئر) أى أحدهما أصغر من الأخرى (قيل انه الكبير منها وقيل الصغير التي لها درج)  
 بفتح حى أى درجات أو مدرج (ورج الأول) أى صحح فهو القول المعقول ولا بأس بان يجمع  
 بينهما وان يترك بهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أى بئرها أو بئرها أو الأول  
 هو الاظهر (وصب غسله رأسه) بضم العين المججمة أى ما فضل عن غسله (ومراقة شعره) بضم  
 الميم وتحفيف الراء أى ما انتف من شعره (في البصة) أى صه ما في هذه البئر ففها خير كثير  
 ولزمها شئ بسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فخجمة قطر رأسها سطة أذرع على ما في  
 القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وبصق فيها أو دعا لها) أى بالركة في مائها وفي  
 شرب منها (وكانوا يغسلون المرضى) جمع المريض (في رشفه صلى الله عليه وسلم من مائها) أى  
 استشفاهم (بمعافون) بصيغة المجهول أى فيعافهم الله ببركتهم الخصاله من بركته صلى الله عليه  
 وسلم (بئر حاء) بفتح الباء وكسر هاو بفتح الراء وضحاها والمدفيمها وبفتحها ما أو القصر موضع بالمدينة  
 على ما في النهاية وأعل في ذلك الموضع بئر والذا قال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) أى  
 ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر اهاب) بكسر الهزة موضع قرب المدينة  
 على ما ذكره شراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فهو شئ (قيل هي التي تعرف  
 اليوم بزعمهم) أى في المدينة لقوله (وهي بالحنة) بفتح الحاء المة ملة وتشديد الراء أرض ذات

من السجدة الثانية يؤدى  
 الى جلسة الاستراحة  
 وكان عبد الله بن المبارك  
 يسبح قبل القراءة خمس  
 عشرة مرة ثم بعد القراءة  
 عشر أعشار الباقي كما في  
 الحديث لا يسبح بعد الرفع  
 من السجدة قال  
 الترمذي عن السبكي  
 وجلالة ابن المبارك تمتع  
 من مخالفته وأما أحب  
 العمل بما انضمه حديث  
 ابن عباس ولا يمتنع من  
 التسبيح بعد السجدة  
 الفصل بين الرفع والتقيام  
 فان جلسة الاستراحة  
 حلت ثم روعة في هذا  
 الخلل وينبغي للمتعبد ان  
 يعمل بحديث

ججارة شجرة سوداء (الغريبة) أى الواقعة فى غربى المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم لم يصبق فيها) أى رعى بصاقه أى بزاقه بها (قيل وكان يحمل ماؤها الى الاقطار) أى اقطار الارض وجوانبها (كأى زمزم) أى مثل جل ماءه الى اطراف البلاد وكافها (بئر أبي عتبة) بكسر مهملة تفتح نون فوحدة واحدة الغضب (لعلها المعروفة اليوم بيثرودى) يفتح واو وسكون دال مهملة والاظهار انه بذال مججمة لان من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحمل على الاضافة الى رجل قصير ياتى باللباسه (روى انه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليهم فى غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شئ فارصى والعسكر ان عرفه ومعنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بئر أنس بن مالك الراجح) المعروفة اليوم بالزناتية (لعلها بكسر الزاى فنون فان الزباط الزحام وقد تناطوا ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة الى معنى من معانى الزباط أو بالتحسية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم معها برفقة فيها) والحاصل انها شامى الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار فخل (بئر رومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة) فخرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المرنى (لعلها بالموحدة المكسورة رومة (بئر السقي) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك الى بئر على) وفيه انه لم يسبق ذكر لبئر على ولعلها أراد يثرو مناس اليه من آبار على فى ذى الحليفة وقد سبق أنه لا يصح اضافته الى على كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم من الآبار سبعة نظمه بعضهم) أى وهى هذه (اذا رمت آبار النبي بطيبة) \* هى اسم من أسماء المدينة صرفت الضرورة ومرت بضم الراء بمعنى قصدت (فعلهم اسبع مقالا بالواهن) بضم عين وتشديد دال مثلثة والفتح أخف وأفصح (اوديس وغرس رومة وبضاعة \* كذا بصة قل ببرحاء مع الهمزة) وقد تقدم ضبط هذه الاسماء واختير ههنا مدبر طاء لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

\* (فصل فى المساجد التى تعزى اليه) أى تنسب وتسمى (صلى الله وسلم عليه فى طريق مكة) الى المدينة وعكسها وهى طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تتر بالحق ولا بالصغراء (وهى) أى تلك المساجد كثيرة الا ان لم تذكر هنا الا ما اشتهر منها او يكون) أى وما يوجد (بالطريق التى يسلكها الحاج فى زماننا) فها مسجد ذى الحليفة (وهو ميمات أهل المدينة) روى صلانه صلى الله عليه وسلم ونزوله كان ينبغى تقديمه (واحرامه) أى للعب وغيره (مسجد المقرئ) بتشديد الراء المفتوحة أى مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أيضا) أى من المساجد الماثورة والمشاهد المسطورة (بها) أى فى ذى الحليفة (قريب من الاول) أى من المسجد الاول وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهذه المساجد ان صغروا وكبروا روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغير كفى الكبير كما يدل عليه قوله (الذى على حافة الطريق اليمنى) سعة الحافة وهى بفتح القاف بمعنى الجانب

ابن عباس تارة ويما عمل ابن  
المبارك أخرى وان يفعله  
بعد الزوال قبل صلاة الظهر  
وان يقرأ فيها تارة بالزائلة  
والعادات والفتح والاختصاص  
وتارة بألفها كهم والهم  
والكافون والاختصاص  
وان يكون دعاءه بعد  
التشهد قبل السلام ثم يسلم  
ويدعو بما جئته فى كل شئ  
ذكرته وردت سنة انتهت  
وأما كونها بعد الزوال فقد  
أخرج أبو داود عن ابى  
الجوزاء عن رجل له صحبة  
يرون انه عبد الله بن عمر قال  
قال رسول الله صلى الله عليه

(وأنت ذاهب الى مكة) جلة حاله وكذا قوله (وبين ما روية حجر) أي وبين المسجدين الصغير والكبير قد روية من روى حجر (أو فوه) أي كدر (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولعلهم من قتل ظلماس أهل البيت الذين كانوا بسويقة (مسجد عرق الطيبة) بفتح عين مهملة وراء ففاف والطيبة بفتح معجمة وسكون موحد فحشية أي الطي ومنعرج الوادي ولعل المراد به الثاني لما سيجي من مسجد العزلة ثم رأيت في القاموس عرق الطيبة بالضم موضع (دون الرواح) يملين روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الرواح وقال أقدم صلى في هذا المسجد سبعون نبيا مسجد العزلة) بفتح عين معجمة وراى واحدة العزال وهو الرواح للطي حين يهرك ويحشي أو من حين يولد الى أن يشتد أسراعه (آخر وادي الرواح) عند طرف الجبل على يسار السالك الى مكة) فيكون في عين الذهاب الى المدينة (روى صلواته ويزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي به لما روى عن أم سلمة رضى الله عنها بطريق ضعيفة أن كس تنقوى بحجموعها قالت بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض إذا هاتفتهم تف يارسول الله ثلاث مرات فالتفت فإذا طيبة مشدودة في وثاق وعرابي متجبد في شملة تائم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادفني هذا الاعرابي ولّى خشفان في ذلك الجبل فأطلقني حتى أذهب لهما فأرضعهما وأرجع قال وتفعيل فقالت عذبتني الله عذاب العشاران لم أعد فأطلقها فذهبت ورجعت فأوقفها النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه الاعرابي وقال يارسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الطيبة فأطلقها فخرجت تدوي في الصحراء فرأى رجلها الأرض وتقول أشهد أن لا إله الا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصقراء) بفتح الصاد ولعل المراد به المضرا لكثرة أشجارها (الساس يتبركون به) أي بمسجدها (وقدمت أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة (بالصقراء من جراحته يدر ومات بالصقراء) أي ودون ما افتار ويترك به فيها (مسجد بدير) في القاموس بدم وضع بين الحرمين ويذكر أو اسم بئر حفرها بدير بن قريش (كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند الجبل وبقره عين) أي منبع ماء (وبقره مسجد آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم بدير على من بها من شهداء الصحابة رضى الله عنهم) أي بطريق الاجمال (والشق الذي في جبل بدير) أي على عين الذهاب الى مكة (بصعد الناس) أي ويرعون انه صلى الله عليه وسلم صلى به (الأصل له) هكذا المكان الذي يدعى العامة ان الملائكة يضربون فيه النقارة باطل كما ينته في محله ولا يعرفك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مسجد بالخفة) بضم جيم فسكون مهملة ففاه وحى ما اجتمع من ماء البئر وميقات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بها بنو عبيد وهم أخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من ثرب جاءهم سيل فاجتفاهم الخفاف فسميت بالخفة (الاولى في أوها) أي مدتها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند الهابن) أي لسان حد المقات (والثالث على ثلاثة أميال منها يسرة) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي الى مكة أو الى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه انه مسجدان أحدهما عند عقبة خليس ومسجد خليس بالتصغير (مسجد بحر الطهران) بتشديد الراء وقع الطاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف اليه

وسلم اتني غدا أحبك  
وأنتك وأعطيك حتى  
طلعت أنه يعطيني عطية  
قال إذا زالت الشمس فقم  
فصل أربع ركعات فذكر  
تحميم وقال ثم ترفع رأسك  
فاستوي الساجد ولا تقم حتى  
تسبح عشرا وتحمد عشرا  
وتكبر عشرا وتهل عشرا ثم  
تسبح تلك في الأربع ركعات  
فإنك لو كنت أعظم أهل  
الأرض ذنبا غفر لك قلت  
فإن لم أستطع أن أصليها في  
تلك الساعة قال صلاها من  
الليل والنهار وقال في  
الأحاديث انه يقول في أول  
الصلاة سبحانك

مر ويقال له بطن مكة مر وهو على مر حلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة  
(ويسمى مسجد الفتح) وأجله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسرق) بفتح مهملة  
وكسر راء فاء يصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توفيت ودفنت)  
وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة الهناء والضراء ومقام الوصال  
والفراق (مسجد بالتنعيم يقال له مسجد دعائشه رضي الله عنها) لأنهم أحرمت للعمرة منه بإذنه  
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أي بالنسبة إلى الرابع من المدينة إلى مكة  
(بثلاثة أميال) توهم عبارته أن بين قبرها ومسجد دعائشه قدر ثلاثة أميال والظاهر أن مراده  
أن التنعيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب أطراف الحبل إلى البيت  
وأفضل مواضع الاعتماد عندنا حتى من الجعرانة وسعى به لأن على يمينه جبل نعيم وعلى يساره  
جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم أنه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار) أي  
المشاهد (المسوبة إليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عنها) أي تعيينا بين الأئمة (أو جهتها)  
أي أشهر تعيينها عند العامة والافتقر دجتها لا يكفي لاستحباب زيارتها (مصرح به) أي بهذا  
الآجال وبهذا الاستحباب (بجاءة منها) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة  
منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الخنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عررضي  
الله عنهما يتصرى الصلاة والنزول والمرو) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة  
(حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه ترك  
ذكر مراركة لقاء بامر ولان الصلاة والنزول بحسب الموافقة لا يتصور إلا بالمرور على وجه  
المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن اعظمه  
واكرامه) أي تعظيمه وتكريمه (اعظام جميع أشيائه) أي من أسبابه وأجزائه ولومنه فصله  
من أعضائه (واكرام جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وامكنته) أي التي سكنها (ومعاهده) أي  
التي تعاهدها وتفقدها ولازمها الأسماء إذا صلى بها (ومالسه صلى الله عليه وسلم يده) وكذا برجله  
أوجبه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتهاره من غير ثبوت أخبار  
في آثاره والله أعلم

\* فصل \* أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفا وتعظيما ثم اختلفوا فيما  
بينهما أي في الأفضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الأولى أن يقولوا اختلفوا أيهما أفضل  
(فقبل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروي عن بعض الصحابة (وقيل  
المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروي عن  
بعض الصحابة وأجل هذا بخصوص بجميانه صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة  
(وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان قائله نظر إلى مجرد المعارضة  
بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أي الاختلاف  
المذكور محصور (فيماء موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة  
أفضل من المدينة ما عدا الضريح الأقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

اللهم وبجهدك وتيسارك  
اسمك وتعالى جدك ولا اله  
غيرك ثم تسبج خمس عشرة  
مرة قبل القراءة وعشرا  
بعدها والباقي عشرا عشر  
كما في الحديث ولا يسبح بعد  
السجدة الأخيرة فاعدا  
قال وهذا هو الأحسن  
وهو اختيار عبد الله بن  
المبارك ثم قال وإن زاد بعد  
التسبيح ولا حول ولا قوة  
إلا بالله العلي العظيم فحسن  
وقد ورد ذلك في بعض  
الروايات وأما الدعاء فقال  
الدميري في كتاب اللمعة في  
رغائب يوم الجمعة لابن

بلا خلاف بل قال الجهور (فانتم أعضاء الشريعة وهو أفضل بقاع الارض بالاجماع) أي  
 بالاتفاق القلي أو بالاجماع الكوفي (حتى من الكعبة) أي عند بعضهم (ومن العرش) أي  
 أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفصيل ما ضم  
 الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل المذهب  
 ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة المبكرين على ذلك وقد صرح التابع  
 الشافعي بتفصيل الارض على السموات لخلوله صلى الله عليه وسلم لمهاجرهم عن  
 الاكثريين خلق الانبياء منهم اودقهم فيها وقال النووي الجهور على تفصيل السماء على الارض  
 فينبغي ان يستثنى منها مواضع منها أسماء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما الجوار وقبها)  
 أي في الحرمين (فتقبل على الخلاف المتقدم) أي بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم في الكراهة  
 وقبها (وقيل تكراه) أي الجوارزة (بها ما لا ينشق من نفسه) أي يعتمد عليها القيام بحقوقها  
 وآدابها وأمانها ورحمها وتعلين بوظائفها ومواعيلها من الوجوه الحرمية أو يدعي التوكيل  
 ويحط نظره الطمع من التجار الجوارزين والاعنياء الواردين وأطهار الربا والسعة فيحرم عليه  
 هذه الجوارزة ولو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأن الصرحوا بالحرمية فإن مدار الطاعة  
 وأساس المعرفة على تقاطع القيمة والطاقة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا  
 صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه  
 تعبدون والاحاديث في ذلك كثيرة والاختيار والاكثار شهيرة (وقيل تنكروه بحكمة ولا تنكروه بالمدينة)  
 ولعل وجهه ان مضاعفة السبحة وردت مطابقة في مكة دون المدينة والصحيح ان السنة لا تزيد  
 بالكعبة لا فائدة من حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فليجزي الامثله وأما باعتبار الكيفية فلا  
 مزية في انها تتضاعف في جميع الامكنة الشريفة والازمنة اللطيفة بل بالاشخاص والاحوال  
 واختلاف أجناس السبحة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق)  
 أي في كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولي التوفيق  
 (وقيل الجوارزة بالمدينة أفضل من الجوارزة بمكة) أي مطلقا لا بالاضافة (وان قلنا يزيد المضاعفة  
 بمكة) أي في حرم مكة وعموما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أي لادلة ثلاثة (الاولى  
 انعقد الاجماع على ان الجوارزة بالمدينة في عصره) أي في زمان حياته (صلى الله عليه وسلم) أفضل  
 من غيرها فلا يترك هذا الاجماع ما لم يثبت آخر) أي اجماع آخر مثله وقد يقال ان التقييد  
 بعصره يفيد ان الامر في عكسه لا يكون مثله بالاجماع أي من غير النزاع فافضلية المدينة حينئذ  
 باعتبار هذه الحقيقة والكلام في مطاق الافضلية مع قطع النظر عن حقيقة المعية بل اجماعهم هذا  
 يفيد ان لو وجد امام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون الجوارزة بها  
 أفضل من جوارزة الحرمين اذ لم يوجد فيها أحد مثلهما (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك  
 ولم يكن يختار الا الفضل) وهذا مدقوع بانه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ويزل المدينة  
 باختياره بل وقع ذلك باضطراره وان كان باختياره في قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند  
 هجرته وحالة مواعنته اني لاعلم انك أحب بلاد الله الى الله ولواني أخرجت لما خرجت وأيضا  
 مدار الافضلية على نسبة الاجزى بالاكثارية والاجماع على ان ثواب العبادة في المسجد الحرام

أي المصنف إليه في نزول  
 مكة المشرفة تستحب صلاة  
 التسبيح عند الزوال يوم  
 الجمعة يقرأ في الاولى بعد  
 الفاتحة التكاثر وفي  
 الثانية العصر وفي الثالثة  
 الكافرون وفي الرابعة  
 الاخلاص فاذا اكملت  
 الثلثانة تسبيحة قال بعد  
 قرأه من التسبيح قبل ان  
 يسلم (اللهم) أي أسألك  
 توفيق أهل الهدى وأعمال  
 أهل البقي ومناجاة أهل  
 التوبة وعزم أهل الصبر  
 وحذر أهل الغشمة وطلب  
 أهل الرغبة وتعبد أهل  
 الورع وعرفان أهل العلم



أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم  
المضاعفة في نفس المدينة فلامعنى لأفضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الأفضلية ثابتة  
بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لأنه مدور في ذلك بل مأمور لما خالفنا ذلك ولذا قيل كان إذا نهى  
عن شيء نهى تنزيهه يجب عليه بيانه بقوله وفعله فمقتضى ذلك المكره لم يكن مكرها  
بالإضافة إليه بل لفضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدفع بزمه  
(حتمه صلى الله عليه وسلم على السكينة والموت بها) أى بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أى بروايات  
شبهة أكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها أن هذا كان في حال وجوده وشهود جلال  
كرمه وجوده ومنها أن حتمه على السكينة بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا  
يعاون إنما كان إلى اليمن والعراق والعجم ونحوها لا إلى مكة كما هو مبين في محلها ومنها أن قوله  
صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على أن حتمه على الهجرة إلى المدينة لما كانت من شرط  
الايمان أو من كمال الايمان فلا يكون الأمر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ  
إلى الهجرة ومنها أنه لم يقع في حديث أنه حث أحد بعد الهجرة من العدول إلى مكة والنزول  
إلى المدينة فتح تحق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى أنه لا مرد له في جميع  
الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حتمه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لأن الأحاديث  
الواردة في فضله كلها حث في بابه وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره مجاورة  
المدينة أيضا ثلثة من السلف والخلف والتحقيق أن على الكراهة مشتركة بينهما ولو خصصناها  
بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وإن مجاورتها أفضل إلا أنها تتركه إذا لم يكن على وجه الأكمل  
فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الأعمال بمكة) يعنى من حيث انتهاء العلة على زيادة  
فضيلة المجاورة بها اذهى سبب اتيان الأعمال بها (أنه يقابلها تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم  
من أن تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما يتصور كيفية باعتبار تعظيم البقرة فن غلب حسناته  
فالمجاورة قيم أفضلية بالنسبة إليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكرهه وضررها عائد عليه  
فهذه كلها أمور إضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا أو بالنسبة إلى من  
لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أى وإن كان فعلها بها  
أقبح وأقطع منها في غيرها وفيه أنه إن أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وإن  
أراد بالمدينة مسجد هاف كما أنه تضاعف الحسنات فيه لاشك أنه تضاعف السيئات أيضا به

انظر إلى ارتكاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

❖ (فصل) ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أى المضاعف الحسنة في حرم مكة  
وكذا في حرم المدينة وإن لم يرد به المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وإن  
يتصدق على أهلها) أى من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين  
(ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة  
وملازمة الذكر وداومة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي أن ينظر إلى  
أهلها بعين التعظيم) أى ووجاهة التكريم (ولا يبحث عن بواطنهم) أى ولا عن ظواهرهم لقوله  
تعالى ولا تجسسوا (وبكل سرارهم) أى ويدع ويتلأسأرهم وكذا ظواهرهم (إلى الله تعالى)

حتى أخافك (اللهم) انى  
أسألك مخافة تصبغنى عن  
معاصيك حتى أعمل بطاعتك  
علا أستحق به رضاك وحتى  
أناصحك في التوبة حقا  
فأمنك وحتى أخلص لك  
النصيحة حبالك وحتى  
أقول عليك في الأمور  
كما أحسن الظن بك سبحانه  
خالق النور ربنا أتم لنا  
نورنا وغفر لنا ولك على كل  
شيء عذير برحمتك يا أرحم  
الراحمين ثم يسلم والأقرب  
من الاعتدال للمؤمن أن  
يصليهم من الجمعة إلى الجمعة  
وهذا الذى كان عليه خير  
الامة

لان الذنوب ما عدا الشر لم تفت مشقة به ذنب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على  
 حقيقة تعلق ارادته (ويحجبهم بطوارهم كنه ما كانوا) أى من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر  
 (اذعظم الاسامة) أى ولو في الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل  
 وأحبها وأحب منزلها الذي \* نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أى بان يختم في كل منها ولو مرة لأن الحرم من الشريعة  
 مهبط الوحي ونزول الفرقان والمجسد الأقصى مذكور في الفرقان بأنه بورك حوله فكيف  
 أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزول الوحي عليهم (والاكتفاء من الاعتقاد) أى عند  
 الجمهور (والطواف) أى بلا خلاف (بمسكة المنرفة والنظر الى البيت الشريفة عبادة) كما  
 قدمنا من الرواية قيل ان النظر الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى  
 جدران القبة المعطرة كذلك بالمقاييس (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في المدينة المعظمة) أى خصوصاً (وملازمة المسجد النبوي) أى للزيارة وغيرها من أنواع  
 العبادة (والكوف فيه) أى بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد أنه بغير قيد فيه  
 فكما دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف ما مدت فيه (والصلاة مع الجماعة) أى زيادة  
 المضاعفة (واحياها) أى في ألباليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولولاه قيسه مع مراعاة غاية  
 الادب والاجلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذي هو من أعلى المرام

\* (فصل في آداب الرجوع) أى من الزيارة بعد تحصيل أسباب التشروع (اذا فرغ من زيارة  
 سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهد العظام) وعزم  
 على الرجوع الى الاوطان) أى واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 بصلاة) أى بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والاولى ان يكون) أى كل من الصلاة  
 والدعاء (عصاه صلى الله عليه وسلم) أى بمحاربه في الروضة (ثم يقرب منه) أى الى ما يلي المنبر  
 أو في سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الانور (وان يأتي القبر المقدس فيزوره كما هو  
 وهذا اذا دخل من خارج وان كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلي على الاطهر) (ثم يدعو بما  
 أحب من دين) أى زيادة ديانة (أوردنا) أى من ضرورياتها أو عما ينفعه في العقبى أو مما يقربه  
 الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى الأهل سالما من بليات الدارين) أى ومن  
 آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تنجزل هذا) أى الزمان (آخر الله دينك) (وسجد وحرمه)  
 أى مكان محترمه (ويسرى العود اليه والعكوف لديه) أى والوقوف بين يديه (وارزقني العفو)  
 أى عن الذنوب (والعاقبة) أى عن العيوب (في الدنيا والآخرة) أى في الامور المتعلقة بها  
 (وردنا الى أهلنا سالمين غانمين آمنين) أى آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين)  
 ويجتهد في انراج الدمع) أى من العين مع السبول (فانه من علامات القبول) أى امارات  
 حصول الوصول (ثم يصرف متبائكا) أى ان لم يقدر على ان يكون بائكا (متعسرا) أى  
 متأسفا (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنيفة) وينبغي ان يتصدق بما تبسر له) أى  
 فاه حق السلامة من كل آفة وملامة (ويأتى في رجوعه بالاذكار الواردة) أى في الاحاديث  
 المطورة والادعية الماثورة أى في الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

وترجى القرآن عبدا لله  
 ابن عباس رضى الله عنهما  
 فانه كان يصلحها عند الزوال  
 يوم الجمعة ويقرأ فيها ما  
 تقدم انتهى (اقول) انما  
 أطببت في هذه الصلاة لعظم  
 فضائها فأحببت ان أجمع  
 بعض ما ورد فيها وما يطلب  
 منها اعانة لمن رغب في ذلك  
 من اخواني المسلمين رجاء ان  
 يشركوني في دعائهم على  
 جماعة الخير بالموت على  
 الاسلام لعل ذلك يصادف  
 ساعة القبول فابلى بكرم  
 الله ذي الجلال والاكرام  
 حسن الختام وصلى الله على  
 سيدنا محمد وآله الكرام

آيون) بهمزة مدودة (تاتون) والفرق بينهما في اللغة ان الاولى رجوع من  
 الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء انه أواب (لربنا حامدون) أي شاكر ون  
 له لاغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل  
 امامه) بفتح الهمزة أي قدامه (من يخبر أهله) أي يشهرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه  
 على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهرا) أي بان يظهر شجر  
 رجوعه من المشاعر جهارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعل صلى الله عليه  
 وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا للشافعي  
 رضي الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (واذا دخل على أهله قال توبوا يا  
 أي رجوعا والمراد بالتقنية التكرير والتكثير (لربنا أوبا) أي لاغيره (لا تقادروا علينا  
 حوبا) أي لا تتركوا علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد \* ان تغفر اللههم فاعفوا \* وأي عبد لك  
 لا الما (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل ولان يكون  
 ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه  
 من اتمام العباداة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان  
 موجودا اليه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخروجه منه  
 يبدأ بالدخول على فاطمة الزهراء رضي الله عنها قبل دخوله على طوهارات النساء (وينبغي  
 ان يجتمع في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليحسب من ختام  
 أمره (وان يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود اجد (فعلاية الحج المبرور وقبول زيارة  
 خير ضرر ان يعود خيرا عما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه  
 الله الاصح ان المبرور هو الذي لا يحتاج اتم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده  
 وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي  
 باطنه (نزوعا) بضم النون والزاي أي تباعدا (عن الاباطيل) أي من الخوض في الضلال  
 والتضليل (وتجافيا عن دار الغرور واناية الى دار الخلود) أي وجوار المعبود (فليحترز  
 ان يدنس ذلك) أي يخطأ عمله ويوسخ أمره (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة  
 بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستبشر بحصول خلعة القبول وهو غاية  
 المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول به) أي وعاد كرم النصيحة في هذا المقام  
 (بتم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله  
 وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام) بضم الغين المججمة وتشديد الراء  
 جمع الاغرو وهو أبيض الجبهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكرم  
 والوصفان مرثبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من  
 أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحزابه وأحبابه  
 والمسلمين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يا رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله  
 وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاء  
 القاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي معجى دار الطبع والنشر اقال الله  
 عزته في كل فعل وقيل

تم بعون مالك الممالك طبع شرح كتاب المناسك المنسوب آتله - العالم السلامة والبحر  
 الحبر النهماء صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيه مال الامام الاوحد الفاضل  
 الامجد من كان لنقائس العلوم يسدى الشيخ رحمة الله السندى بالمطبعة الكبرى المعروفة  
 بالبحرى في كل بحرى المتوفرة دواعى بحدها المشرقة كرا كيب سعدا في ظل من تعطرت  
 بطيب ثنائه الاسفار واشترت محاسنه اشتمار النعم في رابعة النهار حيث نشر الروية العدل  
 بعنطها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغياها وعاظم الظلم بساورة القهرية وأثبت  
 مرامم العدل بحسن سيرته العمريه وأسبل على أهل علكته غيوث كرمه وأعمته وتعلمهم  
 بعظيم رأفته ومزيد رحته وبسط لهم بساط عدله وسلاهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه  
 بفيض البيل جناب خديو مصر اسمعيل

لا زال في عون الاله وحفظه \* متمتع بأسروره وبحفظه

ولا رحت مصر به مشيدة الدعائم وبانجاءه موطدة القوائم خصوصاً بأب كبر انجاءه  
 وأرشد اشباله الوزير الشهير النبل الاميد صاحب المعارف المشهورة والعوارف  
 المشكورة من هو بكل شئ حقيقى سعادة محمد باشا توفيق لازالت الايام منبئة بشمى علاه  
 والى بالى منيرة يسر حلاه وكان طبعه القائق وتمثيله الرائق مشمولاً بأدارة ذى المهارة  
 والحدق والسطارة والقصاحة والقطانة حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة  
 والكافة دخاته ونظارته من قام مقامه فيما يروم حله وإبرامه من لم يزل عليه حذقه بئفى  
 حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظته ذى الرأى الاسد حضرة أبى العنين  
 أفندى أجد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتمثيله

أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاصم من شهر سنة

ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من كان كجارى

من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق

الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

أجمعين ما ظلت ذكاه

ودرجت الطباء

أمين

